

رئيس التحرير: أ. م. د. شريف سعيد حميد

مدير التحرير: هبة علي حسين

هيئة التحرير

أ. د. خيرى عبد الرزاق جاسم - مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية - جامعة بغداد

أ. د. محسن صالح - كلية العلوم الاجتماعية - الجامعة اللبنانية

أ. د. سعيد مجيد دحدوح - أستاذ العلوم السياسية - العراق

أ. د. مثنى علي حسين - كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد

أ. د. سعدون حمود جثير - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد

أ. د. وسام فاضل راضي - كلية الإعلام - جامعة بغداد

أ. د. أمحمد مالكي - أستاذ العلوم السياسية - المغرب

أ. د. نورهان الشيخ - أستاذ العلوم السياسية - مصر

أ. د. عروس الزبير - أستاذ علم الاجتماع - الجزائر

أ. د. بشرى احمد جاسم - الإمارات العربية المتحدة - جامعة الشارقة

أ. م. د. أركان ريسان عباس - الجامعة المستنصرية - العراق

أ. م. د. سليم كاطع علي - مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية - جامعة بغداد

المدقق اللغوي: أ. د. فائزة عباس حميدي الربيعي

تدقيق اللغة الانكليزية: سعد مزهر كرم الله

البريد الإلكتروني: hammurabijournal@gmail.com

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق في بغداد:
1709 لسنة 2012

ISSN 2227-5312

الاشتراك السنوي: للأفراد: 30000 ديناراً عراقياً

للمؤسسات: 60000 ديناراً عراقياً

خارج العراق: 60 دولاراً

المحتويات

ملف حمورابي: قراءات استراتيجية لمستقبل العراق في ظل النظام السياسي الحالي

- 6-22 - مستقبل النظام السياسي البرلماني في العراق بعد عام 2005.....أ.د. عبد العظيم جبر حافظ
- التكنولوجيا وأثرها في رسم مستقبل العرض والاستهلاك النفطي
- 23-50 د.حسن رشك غياضو.....د.بلال فالج صيهود الخليفة
- مستقبل الاقتصاد العراقي في ظل الاستثمار ... بغداد أنموذجاً
- 51-74 أ.م.د مصطفى فاروق مجيدو.....علي احمد عبيد
-اثر التغيرات المناخية على الامن الغذائي.. انتاج الحنطة والشعير في العراق 2019 – 2021
- 75-92 انموذجاً د. جعفر بهلول جابر الحسيناوي
- مستقبل السيادة العراقية بين المنظومة الاممية وقوى التوسع الخارجي
- 93-114 د. يونس مؤيد يونس الدباغ..... و الباحثة: هالة علي الطيب
- المنظومة العسكرية والأمنية بين متطلبات الامن الداخلي وحماية السيادة
- 115-155 الفريق الركن حسن سلمان خليفة البيضاني
- عقدة الأمن الداخلي وانعكاساتها على النظام السياسي العراقي: قراءة استراتيجية
- 156-175 د . أحمد عبد الجبار عبد الله
- نشر وترسيخ ثقافة السلم الداخلي والمجتمعي لدى الشباب (العراق انموذجاً)
- 176-195أ.م.د. نغم نذير شكر
- المخدرات الرقمية وأثرها على التماسك الاسري والمجتمعي..... نور حامد المالكي
- توظيف القوة العسكرية كأداة لحماية السيادة وتحقيق النفوذ (الدولة العراقية أنموذجاً):
- 196-216 رؤية استراتيجية مستقبلية..... حمزة رحيم المفرجي
- بين التوازن والتكيف الاستراتيجي – رؤية في أنماط السلوك السياسي العراقي الخارجي
- 217-234أ.م.د. حيدر علي حسين
- قراءة تحليلية في أولويات الاتحاد الأوروبي الاستراتيجية تجاه العراق
- 235-251أ.م. امجد زين العابدين طعمة
252-273 - بين الجيش الإلكتروني والجيش النظامي. الحرب الجديدة في العراق غدي حسن قنديل
274-291 - كيفية تغلب المجتمع الجامعي على جائحة كورونا واستمرار التعليم
- 292-302 م.م.خلود حسن صيوان دحام

بحوث حمورابي:

- 304-332 - المؤشرات التحليلية ودورها في تقييم كفاءة أداء الصناعات التحويلية (الكبيرة والمتوسطة)
في العراق لعام 2018أ.م. د. أركان ريسان عباس
- الأداء الدبلوماسي العراقي تجاه الأزمات الاقليمية: الأزمة القطرية إنموذجاً
- 333-351أ.م.د. سليم كاطح علي
352-373 - النفط والصراع في الشرق الأوسط ا.م. د. دينا هاتف مكي
- أبعاد تجارة السلاح في منطقة الشرق الأوسط (تركيا وإسرائيل أنموذجاً)
- 374-400أ.محمد سامي نوماس
- الاثر الاستراتيجي للمتغير النفطي في احداث ليبيا " حوار في ازمة 2011"
- 401-416 د. مالك دحام متعب
- شرح الخلالي لتفسير- سورة فصلت- من تفسير البيضاوي.....
- 417-438 مصطفى محمد صالح عطية الحمداني و.....أ.م.د. عمار حكمت فرحان الحديثي

التفكير أحد المفاتيح المهمة لضمان بناء الدولة وتطورها الفاعل، والذي يسمح لصانع القرار والمسؤول وفريقه التنفيذي والإستشاري من استعمال أقصى الطاقات والموارد للتفاعل بالشكل الأيجابي والسليم والواقعي مع الأحداث والمتغيرات، ومواجهة ظروف الحياة التي تتشابك فيها المصالح وتزداد فيها المطالب وذلك لتحقيق النجاح والتوافق مع مستجدات هذه الحياة.

والتفكير في المستقبل ضرورة من الضرورات الأساس لحماية المواطن وحفظ حقوقه فضلاً عن بناء الدولة وتحقيق التوازن اللازم لها بهدف تحقيق العدالة والمساواة وتأمين حاجات المجتمع وكرامته داخلياً، وكذلك لحفظ هويتها وسيادتها وفاعليتها خارجياً.

والتفكير الإستراتيجي هو أحد أبرز الأنماط التفكيرية التي سلطت عليها الأضواء في المرحلة الراهنة لما يتميز به من قدرة عقلانية منظمة تستند الى جملة مهارات وعمليات كالبحث والتحليل والتقويم وإعادة البناء، كما يتضمن تكوين وتطبيق رؤى وفرص عمل متفردة تهدف إلى تشكيل صورة مستقبلية قريبة من الواقع الى حد ما؛ ويمكن من خلاله خلق وتمكين حوار أستباقي وخلاق للأفراد أو المؤسسات أو الدولة بشكل عام.

وأنّ النظر إستراتيجياً الى مستقبل العراق القريب والمتوسط أو حتى البعيد يحتاج الى مشاركة منفتحة وواعية مع الشخصيات ذوات الأقلام الحرة والعقول المتخصصة، وينبغي طرح محاور النقاش على طاولة النظر والتفكير بأفق واسع وبصير ليشمل ابعاد الحياة كافة ولمديات زمنية معقولة ومقبولة وهذا ما فكرنا به وطرحناه فعلاً في مجلة حمورابي بعددها الحالي كملف نوعي مستقل عن بحوث المجلة التقليدية.

وبعد المداولة الهادفة بين اعضاء هيئة التحرير تم الاتفاق على تحرير وصياغة (سبعة) محاور تمثل المجالات المستهدفة في ملف العدد الحالي الموسوم بـ (قراءات إستراتيجية لمستقبل العراق في ظل النظام السياسي الحالي)، وكانت المحاور تمثل بعضاً من مجالات

الحياة العامة للدولة والمواطن من جهة، وبعض الاختصاصات العلمية التي يمكن أن تسهم بهذا الموضوع من جهة اخرى.

وفعلاً استقبلت المجلة قرابة (30) بحثاً نوعياً من داخل العراق ومن خارجه من شخصيات علمية وثقافية وأكاديمية متميزة.

وبعد عرض البحوث على السيدات والسادة الخبراء والمحكمين المعتمدين لدى المجلة فضلاً عن اعضاء هيئة الرأي تم قبول وترشيح (20) بحثاً للنشر ضمن ملف حمورابي النوعي لهذا العدد.

ونحن بدورنا نقدم هذا الملف الإستراتيجي للقارئ الكريم ومن خلاله نضع رؤية إستراتيجية لمجموعة من الباحثين أمام أنظار القارئ الكريم والسادة صنّاع القرار في الدولة العراقية، ونتطلع لأن يكون حافزاً للتفكير في المستقبل على قدر ما بذل في من جهود للمجلة وملاكها وللباحثين الأكارم خدمة لقضايا الدولة العراقية وتطلعات المجتمع العراقي الكريم.



حمورابي

أولاً: ملف حمورابي قراءات استراتيجية لمستقبل العراق في ظل النظام السياسي الحالي

- مستقبل النظام السياسي البرلماني في العراق بعد عام 2005 أ.د. عبد العظيم جبر حافظ
- التكنولوجيا وأثرها في رسم مستقبل العرض والاستهلاك النفطي.....
- د.حسن رشك غياض و د.بلال فالح صيهود الخليفة
- مستقبل الاقتصاد العراقي في ظل الاستثمار بغداد أنموذجاً
- أ.م.د.مصطفى فاروق مجيد و علي احمد عبيد
- اثر التغيرات المناخية على الامن الغذائي.. انتاج الحنطة والشعير في العراق 2019 - 2021 انموذجاً
- د. جعفر بهلول جابر الحسيناوي
- مستقبل السيادة العراقية بين المنظومة الاممية وقوى التوسع الخارجي
- د. يونس مؤيد يونس الدباغ و الباحثة: هالة علي الطيب
- المنظومة العسكرية والأمنية بين متطلبات الامن الداخلي وحماية السيادة.....
- الفريق الركن حسن سلمان خليفة البيضاني
- عقدة الأمن الداخلي وانعكاساتها على النظام السياسي العراقي: قراءة استراتيجية.....
- د . أحمد عبد الجبار عبد الله
- نشر وترسيخ ثقافة السلم الداخلي والمجتمعي لدى الشباب (العراق انموذجاً)
- أ.م.د. نغم نذير شكر
- المخدرات الرقمية وأثرها على التماسك الاسري والمجتمعي..... نور حامد المالكي
- توظيف القوة العسكرية كأداة لحماية السيادة وتحقيق النفوذ (الدولة العراقية أنموذجاً): رؤية استراتيجية مستقبلية..... حمزة رحيم المفرجي
- بين التوازن والتكيف الاستراتيجي - رؤية في أنماط السلوك السياسي العراقي الخارجي.....
- أ.م.د. حيدر علي حسين
- قراءة تحليلية في أولويات الاتحاد الأوروبي الاستراتيجية تجاه العراق .. أ.م. امجد زين العابدين طعمة
- بين الجيش الإلكتروني والجيش النظامي. الحرب الجديدة في العراق غدي حسن قنديل
- كيفية تغلب المجتمع الجامعي على جائحة كورونا واستمرار التعليم ... م.م.خلود حسن صيوان دحام

مستقبل النظام السياسي البرلماني في العراق بعد عام 2005

أ.د. عبد العظيم جبر حافظ *

باحث من العراق

* جامعة النهرين / كلية العلوم

السياسية

hafz.abd59@gmail.com

ملخص :

أشارت المادة الأولى من الدستور العراقي الدائم لعام 2005م، بأن النظام السياسي في العراق (جمهوري، نيابي (برلماني)). غير أن المواد الدستورية التي نص عليها دستور 2005 والخاصة ببيان العلاقة بين السلطين التشريعية والتنفيذية اعترافا التشويه لأنها لم تُقَم التوازن والتعاون والرقابة بينهما، لذلك أبتعد النظام السياسي نسبياً عن أسس وخصائص النظام السياسي البرلماني، وعليه، فإن استشراف مستقبل النظام البرلماني العراقي أصبح ضرورة لأجل تشخيص المعوقات وإيجاد الممكنات في سبيل تطبيق أسس وخصائص النظام البرلماني، عبر احتمالات ثلاثة، الأول : بقاء الوضع كما هو عليه، والثاني : فشل النظام البرلماني والثالث : نجاح النظام البرلماني.

كلمات مفتاحية : مستقبل، استشراف، البرلمان، النيابة، الدستور، التغيير.

The Future of Parliamentary Political Regime in Iraq

After 2005 A. D.

Mr. Dr. Abdul Azim Jabr Hafez

Researcher from Iraq

Al-Nahrain University/ College of Political Science

ABSTRACT

The first article of the permanent Iraqi constitution 2005 A. D., referred to the political system in Iraq is "...political system is republican, parliamentary ..." but the constitutional articles which are in the constitution of 2005 A. D which are related to the relation between legislation and the executive powers had some deformed shapes that they did not evaluate the balance the cooperation and check and balance between them, so the political system relatively shifted away from the

basis and the features of the parliamentary political system, so the future of the Iraqi parliamentary regime became a need to find the hindrances and seek solutions to achieve the basis and the features of the parliamentary regime through three possibilities: the remaining of the situation as it is the second is the failure of the parliamentary regime and the third is the triumph of the parliamentary regime.

KEYWORDS: future, foresight, parliament, parliament, constitution, change

مقدمة:

زاول النظام السياسي في العراق بعد تأسيس الدولة العراقية عام 1921، العمل البرلماني، لكنه أتمس بالإنحراف عن أسس وخصائص النظام البرلماني، ويعود ذلك لأسباب أهمها: نفوذ السلطة التنفيذية المتمثلة بـ (الملك والحكومة) على حساب السلطة التشريعية؛ فإذا كانت للسلطة التشريعية حق سحب الثقة عن الوزارة (وزير أو رئيس الوزراء) فإن المفارقة الكبرى لم يستطع البرلمان العراقي (الملكي) أن يجراً على سحب الثقة من أي وزارة عراقية (أو وزير عراقي) منذ تأسيس النظام إلى حد عام 1958. وبذلك تقاطع هذا النظام مع أصول النظام البرلماني.

أما بعد انهيار النظام السياسي السابق في 2003/4/9 واستناداً إلى الدستور العراقي الدائم لعام 2005م، فقد نصت المادة الأولى منه: (جمهورية العراق دولة اتحادية، واحدة مستقلة، ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري، نيابي (برلماني)، ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق)؛ إذن تبين بأن هذا النظام السياسي الجديد، نظام برلماني، فهل تطابقت النصوص الدستورية (نظرياً وعملياً مع أسس وخصائص النظام البرلماني (الأصل)؟.

وتكمن إشكالية البحث في: أن النظام السياسي البرلماني في العراق قد أبتعد نسبياً في نصوصه وممارساته عن أصول النظام البرلماني -الأصل-، على الرغم من وضوح وبيان المادة الأولى من الدستور العراقي الدائم لعام 2005، بأنه نظام نيابي (برلماني).

ينطلق البحث من فرضية مفادها: إن استشرف المستقبل للنظام السياسي البرلماني في العراق بعد 2003 أصبح ضرورة سياسية/دستورية، لأجل تشخيص المعوقات وإيجاد الممكنات لتهيئة الفرصة المناسبة والملائمة لنجاح تطبيق أسس وخصائص النظام البرلماني في العراق، وقوام ذلك -التوازن والتعاون- والرقابة المتبادلة التأثير بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

ولأجل بيان وتحليل مستقبل النظام السياسي البرلماني في العراق، سنوزع البحث إلى ما يلي:

أولاً: معنى الدراسات المستقبلية.

ثانياً: مفهوم النظام السياسي البرلماني (المفهوم، الأسس، الخصائص).

ثالثاً: إستشراف مستقبل النظام السياسي البرلماني في العراق بعد 2003.

أولاً: معنى الدراسات المستقبلية:-

إن معرفة المستقبل كانت ولا زالت رغبة فطرية عند الإنسان، لأن المستقبل مجهول لديه، فتولد حبه وشغفه واهتمامه لمعرفة المستقبل، وقد تساوى في ذلك -فيما بعد- فضلاً عن الإنسان، اهتمام الدول والشعوب بمعرفة مستقبلها، نتيجة التسارع في إيقاع العصر الحديث والمعاصر، لذلك تبين لها في نهاية المطاف بأن القدرة على معرفة أكبر قدر من الاحتمالات المختلفة لظاهرة معينة مستقبلاً، يعد أنجح السبل لمواجهة الظاهرة من خلال الاستعداد لكل احتمال من احتمالاتها؛ فالدراسات المستقبلية تتعامل مع الواقع المعاش وصولاً إلى البحث عن المستقبل، لذلك تعد الدراسات المستقبلية، دراسات واقعية: لأنها تنطلق من واقع الحياة على الأضعدة كافة، وموضوعية: أي أنها تدرك الشيء على ما هو عليه دون تحيز، ومنطقية: أي أنها تحاول أن تتجاوز الأخطاء في التفكير البشري عبر تشخيص المعوقات وإحلال الممكنات، وهي عقلانية أيضاً: أي أنها اسلوب في التفكير يقوم على العقل؛ فلم تعد الدراسات المستقبلية تعني بما (سيكون أو ما سيجيء)، بل تتجاوزته لتنتقل معبرة عن فهم عميق لأحداث وواقع الحاضر ودراسته دراسة علمية وموضوعية ومنطقية وعقلانية، إذن: فالمستقبل ليس (قديراً يحدث)، بل هو تحدي للزمن، تحدي الإنسان للمستقبل، لأن الإنسان هو الذي يصنع المستقبل، بمعنى إذا تركنا المستقبل دون تغيير فلا نستطيع التحكم به، لذلك فأنا الفرصة ستكون سانحة لمعرفة المستقبل عبر التحكم به، فالمستقبل إذاً هو البعد الذي سنكون فيه بالضرورة، لأن الزمن المستقبلي لا يتوقف، فوجودنا في المستقبل ضرورة، يعني أن يترابط الزمن مع الحركة، لأن الحركة تشكل دافعاً أساسياً نحو التقدم إلى المستقبل لاستكشافه وصناعته⁽¹⁾.

(1) بتصرف عن، مفهوم الزمن: مجلة عالم الفكر، العدد 2، مجلد 28، دمشق، 1997، ص 10.

تعد الدراسات المستقبلية بمثابة الوعي بخصائص الزمن القادم، ودراسة احتمالاته في ضوء معطيات الواقع الراهن والاستعداد لمواجهةته عبر القدرة على التحكم في المستقبل من خلال العمل بمجموعة من الخطط لمواجهة الاحتمالات المختلفة، ومن ثم فالعمل المستقبلي يستهدف أحداث نقلة نوعية متميزة بين الحاضر والمستقبل⁽²⁾. وهي، أي (الدراسات المستقبلية) استشراف صورة ممكنة

(2) د. محسن خضر: كيف نستشراف المستقبل العربي، مجلة العربي الكويتية، الكويت، 1999، ص 132.

للمستقبل وبناء نظرية تركيبية كلية تستطيع أن ترشد هذا المستقبل وتوجهه⁽³⁾. (3) محمد النعيري : أسس دراسة المستقبل في المنظور الإسلامي، دار الفكر، دمشق، 2009، ص 28-29.

مستقبلية على المجتمع أو (المجتمعات) وهي تنأى عن أن تكون عملاً خيالياً (طوباوياً)⁽⁴⁾. فتشير الدراسات المستقبلية إلى حركة تؤكد على أهمية التفكير العقلاني والعلمي والموضوعي والمنطقي حول المستقبل، والهدف البعيد لها هو تحسين فرص المستقبل عبر اتخاذ قرارات أفضل، ويسعى -المستقبلين- التعرف على إمكانات المستقبل واحتمالاتها وتقديمها كوسيلة لاتخاذ خيارات أفضل بين البدائل الممكنة⁽⁵⁾.

ثانياً : النظام السياسي البرلماني : (المفهوم، الأسس، الخصائص):

1- المفهوم :

إن وجود البرلمان (كهيئة) في كل دولة لا يعني أن هذه الدولة أصبحت لها نظاماً برلمانياً، فالذي يميز النظام البرلماني عن غيره من الأنظمة السياسية الأخرى، هو توافر التوازن والتعاون والرقابة المتبادلة التأثير بين السلطة التشريعية والتنفيذية؛

إن وجود البرلمان (كهيئة) في كل دولة لا يعني أن هذه الدولة أصبحت لها نظاماً برلمانياً

لذلك فإن النظام السياسي البرلماني هو النظام الذي يتجزأ فيه الحكم إلى عنصرين أو (هيئتين) : أحدهما : (الحكومة) أي -الوزارة- المسؤولة سياسياً أمام البرلمان والتي تملك حق حل البرلمان، والثانية : السلطة التشريعية أو (البرلمان) والتي تملك حق منح الثقة وسحبها من الوزارة⁽⁶⁾. أو أن النظام السياسي البرلماني هو الذي يكون فيه التوجه العام للمسائل العامة نتيجة تعاون -البرلمان ورئيس الدولة- غير المسؤول بواسطة -مجلس الوزراء- (المسؤول) سياسياً أمام البرلمان⁽⁷⁾، أو هو النظام الذي يقوم على قاعدة المساواة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والتعاون بينهما عبر الوزارة المسؤولة امام ممثلي الشعب (مجلس النواب).

2- الأسس :

إن النظام البرلماني لم يكن ثمرة دراسات نظرية وفلسفية، إنما كان وليد ظروف وعوامل تاريخية نشأت وتطورت في انكلترا⁽⁸⁾، فأرتكز النظام البرلماني على مبدأ -الفصل بين السلطات-، أي أن المبدأ الجوهري لهذا النظام هو استقلال السلطات الثلاث النسبي (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، غير أنه لا يمكن لأي منها إداء مهمتها إلا إذا تعاونت مع السلطة الأخرى، والمهم أن تستقل السلطة التشريعية عن التنفيذية مع تعاونهما وتوازنهما وبقاوة مستمرة من الرأي العام، ومن هنا، يطلق

(6) د. أحمد سرحال : النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية، ط1، بيروت، 1980، ص 21-23.

(7) د. مصطفى كامل : شرح القانون الدستوري، مطبعة المعارف، بغداد، 1945، ص 252.

(8) للمزيد ينظر، د. حسان محمد شفيق العاني : الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، (طبعة منقحة)، بغداد، 2007، ص 33؛ وأيضاً، د. شمران حمادي : النظم السياسية، ط3، بغداد، 1973، ص 213.

على النظام البرلماني - حكومة الرأي العام- أو حكومة الوزارات، لأنها تلعب الدور الأساس في التعاون بين رئيس الدولة ورئيس الوزراء والبرلمان⁽⁹⁾. وعلى هذا النحو، فالنظام البرلماني له أسسه الخاصة، وهي:

أ- ثنائية السلطة التنفيذية :

أي أن تكون السلطة التنفيذية مكونة من مؤسستين، هما (رئيس الدولة والوزارة) فرئيس الدولة يعد رئيساً للسلطة التنفيذية، وهو يمثل رمزاً للوحدة الوطنية ولا يتحمل أي مسؤولية سياسية أمام البرلمان - ما عدا الجنائية⁽¹⁰⁾. وهو بهذه الصفة لا يعد مركز الثقل في تسيير عملية الحكم، بمعنى أن له دوراً (فخرياً)، لكن ذلك لا يمنعه عن ممارسة بعض الاختصاصات السياسية، مثل : المصادقة على القوانين، وحقه في الاعتراض عليها، وله حق تكليف رئيس الوزراء وإقالته، إلا أن هذا مقيد بنتائج الانتخابات وقاعدة الأغلبية والأقلية داخل البرلمان، وله أيضاً (مع رئيس الوزراء) حق حل البرلمان؛ ويترتب على ذلك عدم مسؤولية رئيس الدولة سياسياً أمام البرلمان، وانتقال السلطة الفعلية للوزارة انطلاقاً من القول : ((حيثما وجدت المسؤولية، وجدت السلطة))؛ أما (الوزارة) فهي حجر الزاوية في النظام البرلماني، حيث يقع على عاتقها ممارسة شؤون السلطة من الناحية الفعلية، وهي مسؤولة سياسياً عن أعمالها أمام البرلمان طيلة مدة حكمها.

ب- عدم مسؤولية رئيس الدولة سياسياً أمام البرلمان :

إن رئيس الدولة في النظام البرلماني لا يضع سياسة الدولة بنفسه، بل يترك ذلك لرئيس الوزراء والوزراء، وهذا المبدأ يتفق مع المبدأ الديمقراطي القائل بأن مصدر السيادة في الدولة هو -الشعب- وذلك لأن الوزارة منبثقة من الأغلبية البرلمانية المعبرة عن إرادة الشعب، وما دام رئيس الدولة لا يباشر اختصاصاته بنفسه، بل بواسطة وزرائه، فمن المنطق لا يحق له أن ينفرد بالتصرف عند ممارسة هذه الاختصاصات ...

وتطبيقاً لذلك لا يكون توقيع رئيس الدولة في كل شأن من الشؤون العامة ملزماً، إلا إذا كان مرفقاً بتوقيع رئيس الوزراء أو الوزير المختص⁽¹¹⁾. وعليه، لا تقع مسؤولية سياسية لرئيس الدولة أمام البرلمان.

ت- الوزارة البرلمانية:

إن الوزارة في النظام البرلماني هي الجزء الفعال من السلطة التنفيذية لأنها هي التي تمارسها من الناحية الفعلية وتقوم بإدارة شؤونها، ويتمتع رئيس الوزراء

(9) للمزيد ينظر أ.د. حسين علوان : في مفهوم النظام البرلماني، محاضرات، 2011.

(10) للمزيد ينظر، أ.د. عبد العزيز شيجا : النظم السياسية (الدول والحكومات)، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2003، ص405.

فرئيس الدولة يعد رئيساً للسلطة التنفيذية، وهو يمثل رمزاً للوحدة الوطنية

لذلك لا يكون توقيع رئيس الدولة في كل شأن من الشؤون العامة ملزماً

(11) د. شمران حمادي : النظم السياسية، المصدر السابق، ص271.

بمركز الثقل في الدولة والنظام البرلماني؛ ومن أجل تحقيق التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية تقضي التقاليد البرلمانية بوجود اختيار الوزراء ورئسهم من أعضاء البرلمان، وذلك يجعلهم جزءاً من السلطة التشريعية، فضلاً عن كونهم المنفذ الحقيقي للسلطة التنفيذية. ومن خصائص الوزارة البرلمانية أن تكون متجانسة الأعضاء، والغاية لتحقيق الاتفاق بين الوزراء (وجعلهم) متضامنون⁽¹²⁾.

3- الخصائص:

(12) المصدر نفسه، ص 223.

إن ما يميز النظام البرلماني عن غيره من الأنظمة السياسية، هو في تنظيمه للعلاقة ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية القائمة على فكرة -التعاون والتوازن- ما بينهما مع الرقابة المتبادلة التأثير بينهما، والحكومة البرلمانية تعد أصدق تعبير عن الصورة الصحيحة لمبدأ الفصل بين السلطات، ومشربة بروح التعاون.

أ- التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية :

إن ما يميز النظام البرلماني عن غيره من الأنظمة السياسية، هو في تنظيمه للعلاقة ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

ويقصد به : أن كلاً من السلطتين تكونان متساويتين في النفوذ، فلا تكون احدهما خاضعة للأخرى، والذي يكفل ذلك تمتع كل منهما بحق تستعمله مؤسسة (سلطة) تجاه الأخرى، ومفهوم التوازن يعني أن كل سلطة تملك حقوق دستورية في مواجهة الأخرى طبقاً لما هو وارد في الدستور، فللبرلمان حق توجيه الأسئلة للوزراء والاستجواب وسحب الثقة، مقابل ذلك للحكومة حق حل البرلمان.

التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية:

ويقصد به: توزيع الاختصاصات بين السلطتين، فالتشريع من اختصاص البرلمان، مع مشاركة الحكومة بتقديم مشاريع قوانين إلى البرلمان، فضلاً عن الرقابة على أداء الحكومة، وان رسم السياسات العامة بشقيها الداخلي والخارجي من اختصاص الحكومة⁽¹³⁾.

(13) ينظر، د. مصطفى كامل : شرح القانون الدستوري، المصدر السابق، ص 253.

ثالثاً: استشراف مستقبل النظام السياسي في العراق بعد عام 2005:

يمكن تقديم ثلاثة احتمالات (سيناريوهات) لمستقبل النظام السياسي البرلماني في العراق بعد عام 2003.

الاحتمال الأول: الاختلال في التوازن والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. (أو بقاء الوضع كما هو عليه).

الاحتمال الثاني: فشل النظام السياسي البرلماني في العراق.

الاحتمال الثالث: نجاح تطبيق أسس وخصائص النظام السياسي البرلماني في العراق.

الاحتمال الأول: الاختلال في التوازن والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية،

أو (بقاء الوضع كما هو عليه).

يفترض هذا الاحتمال، بقاء النصوص الدستورية التي وردت في الدستور العراقي الدائم لعام 2005م دون تعديل، أي أن هذه النصوص وإن دلت على نظام سياسي برلماني، لكنها في الحقيقة تؤثر اختلالاً في التوازن والتعاون والرقابة المتبادلة التأثير بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. غير أن استمرار هذا الاحتمال - السيناريو - سيؤدي إلى فشل النظام السياسي البرلماني في العراق، أي تداخل الاحتمال الأول والاحتمال الثاني.

**تقوم السلطة التنفيذية بشخص
رئيسها (رئيس الدولة العراقية)
(رئيس الجمهورية) بتقديم
مقترحات قوانين للسلطة
التشريعية**

أولاً: المظاهر (الفرضيات):-

تقوم السلطة التنفيذية بشخص رئيسها (رئيس الدولة العراقية) (رئيس الجمهورية) بتقديم مقترحات قوانين للسلطة التشريعية، حيث أجاز الدستور العراقي الدائم لعام 2005م تقديم مقترحات من قبل رئيس الجمهورية العراقية وفقاً للمادة (61/أولاً) للسلطة التشريعية؛ لأن الجهاز أو السلطة التنفيذية تتكون من طرفين هما (رئيس الدولة ورئيس الوزراء طبقاً للنظام البرلماني، وقد تبنى الدستور العراقي الدائم لعام 2005م ثنائية الجهاز التنفيذي - كما هو الحال في النظم البرلمانية - حيث نصت (المادة/66) منه : (تتكون السلطة التنفيذية الاتحادية من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء تمارس صلاحياتها وفقاً للدستور والقانون⁽¹⁴⁾. لأن القاعدة البرلمانية العامة -الأصل- أن تكون السلطة التنفيذية مكونة من مؤسستين هما : (رئيس الدولة والوزارة)، فـرئيس الدولة يعد رئيساً للسلطة التنفيذية، ويتولى منصبه بالانتخاب، أما عن طريق الشعب أو عن طريق البرلمان؛ فإذا ما جاء عن طريق الشعب سيقوي مركزه، أما إذا جاء عن طريق البرلمان قد يؤدي إلى ضعف مركزه. غير أن ذلك لا يرتب تبعية رئيس الدولة للبرلمان، وهي عدم المسؤولية السياسية أمام البرلمان - ما عدا الجنائية⁽¹⁵⁾.

(14) ينظر، الدستور العراقي الدائم لعام 2005م.

(15) للمزيد ينظر، أ.د. عبد العزيز شبحا: النظم السياسية، المصدر السابق، ص 405.

يقوم رئيس الجمهورية العراقية بالدعوة إلى جلسة استثنائية لمجلس النواب العراقي وتمديد دورة انعقاده وفقاً للمادة (58/أولاً وثانياً)، هذا النص الدستوري أجاز لرئيس الجمهورية العراقية الدعوة إلى جلسة استثنائية لمجلس النواب العراقي وتمديد مدة انعقاده، كذلك هو الأمر بالنسبة إلى رئيس مجلس الوزراء العراقي الذي له الحق في الدعوة إلى جلسة استثنائية وتمديد دورة الانعقاد؛ أن رئيس الوزراء في النظام البرلماني هو حجر الزاوية في النظام البرلماني، وأن الوزارة - الحكومة - ورئيسها هي الجزء الفعال في السلطة التنفيذية لأنها هي التي تمارس هذه السلطة من الناحية الفعلية وتقوم بإدارة شؤون الدولة؛ وأن الوزارة منبثقة عن الأغلبية

البرلمانية المعبرة عن إرادة الشعب، ولهذا فهي أي (الوزارة) هي التي تهيمن من الناحية الفعلية على جميع شؤون الدولة، وعدم إمكان رئيس الدولة العمل بمفرده. يقوم رئيس الجمهورية العراقية بطلب سحب الثقة عن رئيس مجلس الوزراء العراقي وفقاً للمادة (61/ثامناً-ب-1)، بما أن رئيس الدولة غير مسؤول سياسياً أمام البرلمان، فيترتب على ذلك نتيجتان، أولهما: انتقال السلطة الفعلية إلى الوزارة، فهو لا يباشر سلطته بنفسه بل بواسطة الوزراء، وثانيهما: عدم امكانيته العمل بمفرده، فما دام رئيس الدولة لا يباشر اختصاصاته بنفسه بل بواسطة وزرائه، فإنه من المنطقي لا يحق له أن ينفرد بالتصرف عند ممارسة هذه الاختصاصات.

يقوم رئيس الجمهورية العراقية بشغل منصب رئيس مجلس الوزراء العراقي وفقاً للمادة (81/أولاً)، أي أنه يجمع فضلاً عن اختصاصاته المنصوصة في الدستور، اختصاصات منصب رئيس مجلس الوزراء العراقي، علماً أن رئيس الجمهورية العراقية ووفقاً للدستور العراقي الدائم لعام 2005 يتمتع بصلاحيات واسعة تفوق بكثير الصلاحيات المحدودة التي يقرها النظام البرلماني -الأصل- لرئيس الجمهورية؛ وهو بهذا، أي (الدستور) عمل على تقوية وتدعيم مركز رئيس الجمهورية العراقية.

إن لرئيس الجمهورية في النظام البرلماني دور ((فخري)) لكن ذلك لا يمنعه من ممارسة بعض الاختصاصات السياسية مثل: المصادقة على القوانين، وحقه في الاعتراض عليها، كما أنه له الحق في تعيين رئيس الوزراء وإقالته من منصبه، إلا أن هذا الحق مُقيد بنتائج الانتخابات وقاعدة الأغلبية والأقلية داخل البرلمان، وله أيضاً حق حل البرلمان، والذي لا يعتبر مطلقاً، لأن عليه أن ينسجم مع الوضع السياسي القائم وتكتل الأحزاب من ناحية توفر الأغلبية من عدمها داخل البرلمان، إلا أن ذلك لا يعني أن يتساوى أو يتشاطر مع مركز الوزارة في ممارستها شؤون الحكم؛ فالوزارة هي المحور الفعال في النظام البرلماني⁽¹⁶⁾. فحيثما توجد المسؤولية توجد السلطة، أي أن صلاحية رئيس الجمهورية تبدو -أسمية- فيكون صاحبها الحقيقي -الوزارة- المسؤولة أمام البرلمان؛ وعليه فإن رئيس الجمهورية لا يعمل منفرداً، وهذا ما عبر عنه الفقه الانجليزي بأن الملك لا ينفرد وحده بالتصرف *The King Can not act alone* فجميع الاختصاصات المسندة إليه كرئيس للدولة، يجب أن يمارسها عن طريق الوزارة، وأن تكون قراراته بشأنها موقعة بتوقيع الوزراء المختصين فيصبحوا مسؤولين عن هذه القرارات، لأنها صادرة عنهم.

تجاوز مجلس النواب العراقي اختصاصات البرلمان المتعارف عليها في النظم

**إن لرئيس الجمهورية في النظام
البرلماني دور ((فخري)) لكن ذلك
لا يمنعه من ممارسة بعض
الاختصاصات السياسية**

(16) للمزيد، ينظر، د. ثروت بدوي: النظم السياسية، الكتاب الأول، ط1، بيروت، 1964، ص435-436.

البرلمانية، وفقاً للنصوص الدستورية التي وردت في الدستور العراقي الدائم لعام 2005م، خاصة في المواد الدستورية (61/ثالثاً) و (61/خامساً) و (64/أولاً) و (78) و (61/سادساً/أ). و جدير بالذكر أن الدستور وفي المادة (48) منه نص على أن السلطة التشريعية تتكون من (مجلس النواب ومجلس الاتحاد) -غير إن مجلس الاتحاد لم يتأسس بعد-. ويعد هذا ثلثة في النظام البرلماني الاتحادي الذي يتكون من مجلسين تشريعيين. وكالآتي:

يقوم مجلس النواب العراقي بانتخاب رئيس الجمهورية العراقية وفقاً للمادة (61/ثالثاً)، وإسناد هذه المهمة له يشير إلى مدلولات لصالح مجلس النواب العراقي، الأمر الذي يشير إلى خلل في التوازن. فلم يحدد الدستور القواعد والإجراءات والكيفية التي يتم بمقتضاها ترشيح رئيس الجمهورية، وإنما أحال ذلك إلى قانون ينظم أحكام الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية وفق المادة (69/أولاً) فضلاً عن إغفال الدستور تبيان الجهات التي لها حق تقديم مرشحين لمنصب رئيس الجمهورية. فهل تقتصر على الأحزاب السياسية العراقية المشاركة في الانتخابات؟ أم تشمل غيرها؟ وهل يحق للشخصيات المستقلة ترشيح نفسها؟ فالواقع يشير إلى أن الأحزاب مقيّدة ببعض القيود عند اختيارها لمرشح الرئاسة. ومنها: اختيار شخصية بارزة في إحدى الأحزاب السياسية العراقية المشاركة في الانتخابات والحاصلة على منصب متقدم، فضلاً عن التوافق على اختيار مرشح رئاسة الجمهورية ضمن صفقة سياسية تشمل اختيار مرشحي رئاسة الوزراء ورئاسة مجلس النواب⁽¹⁷⁾.

أجازت المادة (61/خامساً) لمجلس النواب العراقي الموافقة على التعيينات التي يقرها مجلس الوزراء العراقي. ويعد هذا النص الدستوري من مظاهر تدخل مجلس النواب في ميدان الوظيفة التنفيذية، لأن السلطة التشريعية وظيفتها التشريع والرقابة، ولا تتدخل في مجال التنفيذ، وهي بذلك تمثل اختلالاً في التوازن ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. ويبدو أن هذا النص جاء لتحقيق المطالب التوافقية (القومية والطائفية والعرقية) التي طرحها الكتل السياسية الفاعلة في العملية السياسية منذ البدء بوضع مشروع الدستور⁽¹⁸⁾.

اجازت المادة (64/أولاً) لمجلس النواب العراقي حل نفسه. حيث نصت: (يحل مجلس النواب بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه...) وبمقتضى ذلك فإن مجلس النواب العراقي يتمتع بصلاحيه حل نفسه بنفسه. وتعد هذه الصلاحية بعيدة عن النظم البرلمانية، لأن الحل من صلاحية رئيس الوزراء، كصلاحية مقابلة لمجلس النواب الذي يتمثل في سحب الثقة من رئيس الوزراء والوزراء لتحقيق التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؛ لأن مفهوم التوازن بينهما يعني أن كل سلطة تملك

(17) د. رافع خضر صالح : فصل السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام البرلماني في العراق، مكتبة السنهوري، بغداد، 2012، ص 88.

(18) د. خميس حزام : طبيعة النظام البرلماني في ضوء دستور 2005م، محاضرات، 2012.

حقوق دستورية في مواجهة الأخرى.

أجازت المادة (78) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005 موافقة مجلس النواب العراقي على قرار رئيس الوزراء العراقي بإقالة وزرائه. هذه المادة الدستورية منحت صلاحية رئيس مجلس الوزراء بإقالة وزرائه، إلا أن هذه الصلاحية لا تمارس على وجه الاستقلال حيث اشترط الدستور موافقة مجلس النواب العراقي، ويعد هذا تدخلا من قبل مجلس النواب العراقي في أعمال السلطة التنفيذية.

فأختص المشرع العراقي مجلس النواب بإخضاع رئيس الجمهورية للمساءلة السياسية

هـ- وأجازت المادة (61/سادسا/أ) مسائلة رئيس الجمهورية العراقية، فأختص المشرع العراقي مجلس النواب بإخضاع رئيس الجمهورية للمساءلة السياسية، ويعد ذلك خروجاً عن

الأصول البرلمانية، لأنه غير مسؤول سياسياً عن أعماله -دون الجنائية- أمام البرلمان؛ وللوزارة وحدها المسؤولية عن اعمالها سياسياً أمام البرلمان⁽¹⁹⁾

ثانياً: نتائج الاحتمال الأول:

وفقاً لنص المادة (61/أولاً) يصبح لرئيس الجمهورية العراقية حق مشترك يدخل في اختصاص كل من رئيس الجمهورية العراقية ورئيس مجلس الوزراء العراقي، ويعد ذلك تجاوزاً على اختصاص مجلس الوزراء. والأصح في النظام البرلماني تقديم مشروعات القوانين من قبل رئيس الجمهورية باقتراح من مجلس الوزراء، لأنه الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية، فوفقاً لهذا النص يكون رئيس الجمهورية العراقي ممارس فعلي للسلطتين معا (سلطة رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية)، وهذا الازدواج في الصلاحيات يترتب عليه إرباك عمل رئيس الجمهورية العراقية. ومجلس الوزراء العراقي من جهة، والسلطة التنفيذية والتشريعية من جهة أخرى، الأمر الذي يعد في التحليل الأخير تدخلاً في صلاحيات رئيس مجلس الوزراء العراقي الذي يتمتع بالمسؤولية الكاملة امام مجلس النواب العراقي، ولا يتمتع رئيس الجمهورية العراقية بهذه المسؤولية لأن الوزارة هي المعنية بإدارة الشأن العام. وفقاً لنص المادة (58/أولاً وثانياً) يجعل من الصلاحيات مشتركة بين رئيس الجمهورية العراقية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء العراقيين، وهنا وقع الدستور في خطأين، لم ينص على أن يصدر القرار من رئيس الجمهورية العراقية بناءً على طلب من رئيس مجلس الوزراء العراقي، فالأصل أن يمارس رئيس مجلس الوزراء العراقي هذين الحقين بقرار من الوزارة على أن يصدر ذلك مرسوم من رئيس الجمهورية العراقية استناداً إلى قرار الوزارة.

إن هذه الصلاحية لا تتفق وطبيعة النظام البرلماني، لأنها من اختصاصات البرلمان، وهو سلاح البرلمان إزاء الحكومة مقابل حل البرلمان من قبل الحكومة.

(19) ينظر، فاثان براون : ملاحظات تحليلية حول الدستور، في : مأزق الدستور (نقد وتحليل)، معهد الدراسات الاستراتيجية، ط1، بيروت، 2006، ص24.

إن منح هذا الحق لرئيس الجمهورية العراقية يجعله طرفاً في نزاع مع الوزارة العراقية وكذلك مع مجلس النواب العراقي، لأن السؤال الذي يُثار هنا، ما موقف رئيس الجمهورية في حالة رفض مجلس النواب طلبه؟ فهل سيؤدي إلى الاستقالة؟ أم يخلق حالة من التوتر وبين الرئاسات الثلاث؟

إن شغل صلاحيات رئيس مجلس الوزراء العراقي من قبل رئيس الجمهورية العراقية يؤدي إلى هدر قاعدة أساسية في النظم ذات التوجه البرلماني والتي تحظر الجمع بين المنصبين⁽²⁰⁾، وبذلك عمل الدستور على تقوية ودعم مركز رئيس الجمهورية العراقية وتوسعة صلاحياته على حساب مجلس الوزراء العراقي، الأمر الذي يبعد النظام السياسي البرلماني نسبياً عن طبيعة النظام البرلماني -الأصل-.

إن السلطة التشريعية قد تجاوزت اختصاصات العمل البرلماني المتعارف عليها في النظم البرلمانية من خلال:

(20) د. رافع خضر : فصل السلطين، المصدر السابق، ص100.

إن انتخاب رئيس الجمهورية وفق المادة (61/ثالثاً) يعد مقبولاً في النظم البرلمانية، ولكن إسناد مهمة انتخاب رئيس الجمهورية العراقية إلى مجلس النواب له مدلولات منها: منح مجلس النواب أفضلية دستورية وسياسية، واحتلال مجلس النواب مركز دستوري اسمي من مركز رئيس الجمهورية.

إن شغل صلاحيات رئيس مجلس الوزراء العراقي من قبل رئيس الجمهورية العراقية يؤدي إلى هدر قاعدة أساسية في النظم ذات التوجه البرلماني والتي تحظر الجمع بين المنصبين

يعد هذا النص (المادة 61/خامساً) تدخلاً في ميدان الوظيفة التنفيذية، مما يستتبع ذلك من تأثير على سير أعمال السلطة التنفيذية، بمقتضى هذا النص يُقيد عمل مجلس الوزراء العراقي في مجال التعيينات، لأن التعيينات ستبقى مجرد اقتراحات لا تنفذ إلا بموافقة مجلس النواب، وبذلك يمتلك مجلس النواب صلاحية تعطيل إرادة الحكومة، مما يكون له دور سلبي على نشاط الحكومة العراقية وإدائها، وقد يؤدي إلى التعارض فيما بين الهيئتين (السلطين) التشريعية والتنفيذية، ولا يمكن عد مضمون النص على إنه رقابة على الحكومة، لأن الرقابة هي رقابة لاحقة على العمل التنفيذي، غير أنها تشكل قيداً على مجلس الوزراء العراقي في عمله التنفيذي سيما في المجال الأمني بصورة عامة.

إن صلاحية مجلس النواب العراقي لحل نفسه بنفسه، بعيدة عن طبيعة النظم السياسية البرلمانية، لأن الحل من صلاحية رئيس الوزراء -الحكومة- كصلاحية مقابلة لمجلس النواب، يتمثل في سحب الثقة عن رئيس الوزراء والوزراء لتحقيق التوازن بين السلطين التشريعية والتنفيذية، ويتبين القصد من هذا النص عدم تمتع مجلس الوزراء العراقي بوسيلة فاعلة تؤثر على مجلس النواب العراقي، وتأتي

خطورة هذا الاختصاص في أن البرلمان قد لا يقدر النتائج المترتبة على حل نفسه في ظروف سياسية يكون مجلس الوزراء مختص بتقدير هذه الظروف بحكم مسؤوليته في عمله السياسي والحكومة العملي والفعلي.

إن منح الصلاحية لمجلس النواب العراقي بالموافقة على قرار رئيس الوزراء العراقي بإقالة وزرائه وفقاً للمادة (78) من الدستور يعد تدخلاً من قبل مجلس النواب ويؤثر على عمل الحكومة، فلا يوجد في النظرية الدستورية العامة للنظام

البرلماني ما يعطي الحق على موافقة مجلس النواب على أقالة أحد الوزراء أو بعضهم؛ فريئس الوزراء هو الذي يبقى الوزراء في وزارته، وهو الذي يقبلهم، حسبما يرى ذلك ضرورياً لأجل إداء أفضل لوزارته، فضلاً عن أن ذلك يعد شأناً داخلياً للوزارة، يخضع لتقدير رئيس الوزراء ودرايته وعلاقته بوزارته.

ثمة قاعدة أساسية من قواعد النظام البرلماني تتحقق لرئيس الدولة استقلالاً تجاه البرلمان

ثمة قاعدة أساسية من قواعد النظام البرلماني تتحقق لرئيس الدولة استقلالاً تجاه البرلمان، وهي قاعدة -عدم مسؤولية رئيس الدولة على اعماله أمام البرلمان لأنه غير مسؤول سياسياً عن أعماله -دون الجنائية-، فالوزارة هي مسؤولة سياسياً أمام البرلمان وليس رئيس الجمهورية، لذلك فأن إخضاع رئيس الجمهورية للمسؤولية السياسية يعد خروجاً عن الأصول البرلمانية، وهذا من شأنه تقوية وتعزيز مركز مجلس النواب واطعاف مركز رئيس الجمهورية.

إن المدى الزمني لبقاء هذا الاحتمال -السيناريو- قد يستغرق على المدى القريب، بفعل الدعوة إلى المطالبة بالإصلاح وتعديل الدستور.

الاحتمال الثاني: فشل النظام السياسي البرلماني في العراق.

يفترض هذا الاحتمال: بأن استمرارية الوضع كما هو عليه سيؤدي إلى فشل النظام البرلماني في العراق نتيجة لبقاء المواد الدستورية الخاصة بطبيعة العلاقة التي يعترها الخلل في التوازن والتعاون والرقابة ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية دون تعديل دستوري.

عدم لجوء البرلمان والحكومة العراقية إلى طرح التعديلات الدستورية التي تنص على بيان طبيعة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية

أولاً: المظاهر (الفروض).

عدم لجوء البرلمان والحكومة العراقية إلى طرح التعديلات الدستورية التي تنص على بيان طبيعة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، حيث أنها تؤشر خللاً في فكرة التوازن والتعاون والرقابة بينهما.

استمرارية تبني التوافقية السياسية والعمل بها، فضلاً عن المحاصصة الحزبية، وغياب المعارضة السياسية، وعدم تطبيق القواعد الديمقراطية (حكومة +

معارضة)، سيما وأن العراق يمر في مرحلة تحول ديموقراطي. استمرارية عدم الثقة بين القوى السياسية والمجتمعية العراقية، وعدم قيام محاولات بناء الثقة بين هذه الاطراف؛ الأمر الذي يرسخ العمل بالتوافقية السياسية والمحاصصة الحزبية. بقاء النظام الانتخابي (سانت ليغو) المعدل الذي أفرز وصول الأحزاب السياسية العراقية الكبيرة إلى السلطة والبرلمان، وعدم وصول الأحزاب والمكونات الصغيرة العراقية للسلطة والبرلمان، واعتماد نظام (الكوتا) للنساء وللمكونات الصغيرة. عدم التفات مؤسسات المجتمع المدني العراقية إلى خطورة الخلل في طبيعة العلاقة ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، والتي تشير إلى عدم التوازن والتعاون بينهما.

ثانياً: نتائج الاحتمال الثاني:

إن عدم التفكير والدعوة إلى طرح التعديلات الدستورية التي تخص طبيعة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية نحو اقامة التوازن والتعاون والرقابة، يعني بقاء صيغة الانحراف عن خصائص وأسس النظام البرلماني، الأمر الذي سيهدد العمل البرلماني والحكومي، فضلاً عن التداعيات السلبية التي تؤثر فشل النظام البرلماني، وقد يفضي إلى التفكير بتغيير النظام البرلماني إلى نظام سياسي رئاسي.

إن الاستمرار بصيغة التوافقية السياسية والمحاصصة الحزبية أدى إلى عدم تطبيق القواعد الديموقراطية

إن الاستمرار بصيغة التوافقية السياسية والمحاصصة الحزبية أدى إلى عدم تطبيق القواعد الديموقراطية، سيما عدم توافر معادلة (حكومة + معارضة)، وعدم توافرها سيفضي إلى استمرار العمل بالتوافقية، الأمر الذي سيؤدي إلى تهديد عملية التحول الديموقراطي، بما في ذلك فشل النظام السياسي البرلماني، واستمرار انتشار الفساد الإداري والمالي في أجهزة الدولة العراقية.

إن بقاء هاجس الشكوك بين الأطراف السياسية والمجتمعية العراقية، وسريان احساس النزعة السياسية والمجتمعية قبل وبعد 2003 (ضيق الامتيازات والحق في السلطة عند جهة والمظلومية عند جهة أخرى)، ومحاولة هيمنة سلطة على سلطة أخرى، سيرسخ مستقبلاً استمرار عدم الثقة بين الأطراف العراقية، مع عجز محاولات بناء الثقة، الأمر الذي يؤدي إلى استمرار العمل بالتوافقية السياسية والمحاصصة الحزبية، وعدم تطبيق القواعد الديموقراطية، فضلاً عن بروز التداعيات السلبية السياسية والاجتماعية من جراء العمل بالتوافقية.

إن بقاء واستمرارية اعتماد نظام (سانت ليغو المعدل) كنظام انتخابي سيبقي

على الأحزاب السياسية العراقية الكبيرة في سدة السلطة والبرلمان، مع بقاء اعتماد نظام -الكوتا- للنساء وللمكونات الصغيرة، الأمر الذي يؤثر عدم توافر تمثيل واسع للشعب العراقي، الذي ينعكس سلباً على تطبيق القواعد الديمقراطية، وأهمها: الفشل في إقامة التوازن والتعاون والرقابة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، مما يعني فشل النظام البرلماني.

إن ثمة نشاطاً سياسياً تقوم به مؤسسات المجتمع المدني، وهذه واحدة من مهام المجتمع المدني

إن ثمة نشاطاً سياسياً تقوم به مؤسسات المجتمع المدني، وهذه واحدة من مهام المجتمع المدني، غير أن مؤسسات المجتمع المدني في العراق لم تلتفت إلى هذه المسألة الجوهرية التي تعد من أهم المسائل السياسية التي تؤثر طبيعة

ونوع النظام السياسي في العراق. هو النظام السياسي البرلماني. إن عدم الاهتمام بجدية إلى هذه المسألة من قبل مؤسسات المجتمع المدني العراقي يعود إلى غياب للثقافة السياسية الديمقراطية، الأمر الذي سيقى على نصوص دستورية بدون تعديل لصالح بقاء الوضع كما هو عليه، والإبقاء على التشويه أو الخلل الدستوري والسياسي والحكومي الذي سيفضي في النهاية إلى فشل النظام السياسي البرلماني. إن المدى الزمني لبقاء هذا الاحتمال (بحسبان سنة التأسيس: 2018)، قد يستغرق على المدى القريب أو المتوسط إذا لم يحصل أي تعديل دستوري لصالح التوازن والتعاون والرقابة طيلة هذه المدة الزمنية، ولكن إذا حصل تعديل دستوري لصالح النظام السياسي البرلماني (تعاون + توازن + رقابة) سيفضي ذلك إلى نجاح النظام البرلماني (كما هو الحال في استشراف الاحتمال الثالث).

الاحتمال الثالث: تطبيق أسس وخصائص النظام السياسي البرلماني أو نجاح النظام السياسي البرلماني في العراق بعد عام 2005.

يفترض هذا المشهد نجاح النظام السياسي في العراق عبر تطبيق أسس وخصائص النظام البرلماني من خلال توافر التعاون والتوازن والرقابة المتبادلة التأثير بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

أولاً: المظاهر (الفرضيات):

قيام مجلس النواب العراقي والحكومة العراقية بطرح موضوع تعديل المواد الدستورية الخاصة بطبيعة العلاقة بين السلطتين

قيام مجلس النواب العراقي والحكومة العراقية بطرح موضوع تعديل المواد الدستورية الخاصة بطبيعة العلاقة بين السلطتين بما يؤمن إقامة التوازن والتعاون بينهما مع الرقابة المتبادلة التأثير.

العمل على مغادرة -التوافقية السياسية- والمحاصة الحزبية، وتطبيق القواعد الديمقراطية التي من شأنها أن يتم العمل بحكومة الأغلبية السياسية والتي ستعزز

حكومة ديموقراطية قوية بالقانون، تهدف إلى بسط العدالة الاجتماعية ومكافحة الفساد الإداري والمالي ومكافحة الإرهاب بأنواعه وأشكاله.

بناء الثقة السياسية والمجتمعية بين القوى السياسية والاجتماعية العراقية والتي من شأنها توطيد أو اصر العلاقات بين أبناء المجتمع العراقي، بما يؤمن تحقيق المواطنة والوحدة الوطنية العراقية التي ستسهم حتماً في ترصين دعائم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

تفعيل دور المعارضة السياسية في الحياة السياسية العراقية

تفعيل دور المعارضة السياسية في الحياة السياسية العراقية، سواءً داخل البرلمان العراقي أو في الحياة الاجتماعية والثقافية العراقية عبر تبني مبدأ -النقد البناء- لتشخيص مشكلات النظام السياسي العراقي وإيجاد ممكنات النجاح. العمل على إيجاد نظام انتخابي جديد يؤمن التمثيل الواسع للشعب العراقي، والذي من خلاله سيؤمن إيجاد الأغلبية السياسية التي تستطيع بدورها تشكيل حكومة الأغلبية، فضلاً عن إيجاد دور للمعارضة السياسية فضلاً عن وصول الأحزاب السياسية الصغيرة أو المكونات الصغيرة إلى مجلس النواب العراقي والحكومة العراقية.

تفعيل دور المجتمع المدني العراقي في ترسيخ الثقافة الديموقراطية، والترويج لنظام (برلماني/نيابي) يستوعب شرائح المجتمع العراقي كافة لمنع الاستبداد والطغيان ومنعاً من تعسف السلطة.

ثانياً: نتائج الاحتمال الثالث:

إن طرح تعديل المواد الدستورية الخاصة بطبيعة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية نحو إقامة التوازن والتعاون بينهما والرقابة سيسهم في تأسيس نظام برلماني والذي سيشمل إلى حد كبير تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية العراقية بما يتفق مع أصل النظام البرلماني، وترك الصلاحيات التي أضيفت له إلى رئيس مجلس الوزراء لجعل الوزارة تقوم بدورها من دون قيود حتى من قبل مجلس النواب العراقي، إلا ما يثبت صلاحيات كل من الوزارة والبرلمان بحسب طبيعة النظام البرلماني، بمعنى آخر هو التخلص من هيمنة سلطة على أخرى أو الخضوع لها.

إن النظام البرلماني في العراق تعرض للتشويه بفعل النصوص الدستورية التي وردت في الدستور الدائم لعام 2005م، والتي جاءت لتجسيد صيغ التوافقية السياسية والمحاصصة الحزبية، وعليه، فإن هذه النصوص هي التي سهلت من تمكن هذه الممارسات لعدم وجود الثقة بين القوى السياسية والمجتمعية العراقية،

ومن ثم عدم الوصول إلى إقامة حكومة ديمقراطية قوية، إذًا، فالعمل على مغادرة التوافقية السياسية وتطبيق القواعد الديمقراطية سيسهم إلى حد كبير في توافر نظام سياسي يحقق عملية التوازن والتعاون والرقابة المتبادلة التأثير (نظام برلماني). إن عملية بناء الثقة بين القوى السياسية والمجتمعية العراقية سيسهم في توفير فرص الحوار الجاد والبناء نحو إقامة سلم سياسي ومجتمعي، الأمر الذي سيفضي إلى توفير فرص إرساء المواطنة والوحدة الوطنية العراقية، ومن شأن ذلك إزالة عدم الثقة بين هذه القوى وسيقلل كثيراً من تبني صيغ التوافقية وصولاً إلى الأخذ بالأغلبية السياسية، وحينها سينعكس هذا الأمر إلى عدم هيمنة سلطة على أخرى، تحقيقاً للتوازن والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

إن تبني التوافقية السياسية في العراق قد غيَّب إلى حد كبير تأسيس معارضة سياسية

إن تبني التوافقية السياسية في العراق قد غيَّب إلى حد كبير تأسيس معارضة سياسية، وبذلك أخلَّت بتحقيق التوازن والتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، لذلك فإن تفعيل دور المعارضة السياسية سيعمل على إيجاد فضاء للنقد وتشخيص المشكلات الدستورية المتعلقة بأسس وخصائص النظام البرلماني.

إن النظام الانتخابي (سانت ليغو المعدل) صُمم للبقاء واستمرارية الأحزاب السياسية العراقية الكبيرة في السلطة والبرلمان وعدم وصول الأحزاب والمكونات الصغيرة لها، الأمر الذي يؤدي إلى عدم التمثيل الواقعي وغياب المعارضة السياسية ومن ثم هيمنة سلطة على أخرى، لذلك فإن إيجاد نظام انتخابي يضمن تمثيل واسع للشعب العراقي سيفرز بأغلبية سياسية وأقلية سياسية (معارضة سياسية)، مما يسهم في إيجاد علاقة بين السلطتين قوامها التعاون والتوازن والرقابة.

أصبحت دراسة المستقبل أو استشرافه ضرورة إنسانية تهتم بها الدول والشعوب التي تطمح للارتقاء

إن المجتمع المدني له أدوار واسعة سواءً على المستوى السياسي وغيره من المستويات، ومنها: الترويج لنظام برلماني يحقق عملية التوازن والتعاون والرقابة كضغوط على الحكومة والبرلمان، وعلى ضرورة تعديل المواد الدستورية الخاصة بتفعيل أسس وخصائص النظام البرلماني في العراق. إن المدى الزمني لهذا الاحتمال قد يظهر على المدى الزمني القريب أو المتوسط. (بحسبان سنة التأسيس 2018).

الخاتمة:

أصبحت دراسة المستقبل أو استشرافه ضرورة إنسانية تهتم بها الدول والشعوب

التي تطمح للارتقاء إلى مستويات متقدمة على صعيد السياسة والاجتماع والثقافة وغيرها من الأصعدة المتصلة بحياة الإنسان المختلفة. وأصبح من الضروري بمكان أن نستشرف مستقبل النظام السياسي البرلماني في العراق بعد التغيير السياسي في 2003/4/9، لما حمله الدستور العراقي الدائم عام 2005 من تشوهات دستورية ترتبط بطبيعة العلاقة ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، إذ أخلت هذه العلاقة بأسس وخصائص النظام البرلماني -الأصل-؛ الأمر الذي يتطلب تعديل هذه العلاقة بما يؤمن تحقيق عملية التوازن والتعاون والرقابة المتبادلة التأثير بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. فهل سيبقى الوضع القائم كما هو؟ أم سيتجه إلى الفشل؟ إذا أستمروا الوضع كما هو: أم سيتجه إلى تطبيق أسس وخصائص النظام البرلماني (النجاح)؟ هذا ما حاولنا استشرافه عبر الاحتمالات الثلاثة.

قائمة المصادر:

- إدوارد كورنيش: مناهج استشرف المستقبل، ت: د. حسن الشريف، (ناشرون)، ط1، بيروت، 2007.
- الدستور العراقي الدائم لعام 2005.
- د. أحمد صدقي الدجاني: الدراسات المستقبلية وخصائص المنهج القرآني، مجلة المستقبلية، عدد 2، بيروت، بلا تاريخ.
- د. أحمد سرحال: النظم السياسية في لبنان والدول العربية، ط1، بيروت، 1980.
- د. حسان محمد شفيق العاني: الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، بغداد، 2007.
- د. حسين علوان: في مفهوم النظام البرلماني، (محاضرات)، 2011.
- د. محسن خضير: كيف نستشرف المستقبل العربي، مجلة العربي الكويتية، الكويت، 1999.
- محمد النعيري: أسس دراسة المستقبل في المنظور الإسلامي، دار الفكر، دمشق، 2009.
- د. مصطفى كامل: شرح القانون الدستوري، مطبعة المعارف، بغداد، 1945.
- د. عبد العزيز شيحا: النظم السياسية (الدول والحكومات)، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003.
- فاثان براون: ملاحظات تحليلية حول الدستور، في: مآزق الدستور (نقد وتحليل)، معهد الدراسات الاستراتيجية، ط1، بيروت، 2006.
- د. رافع خضر صالح: فصل السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام البرلماني في العراق، مكتبة السنهوري، ط1، بغداد، 2012.
- د. شمران حمادي: النظم السياسية، ط3، بغداد، 1973.
- د. ثروت بدوي: النظم السياسية، الكتاب الأول، ط1، بيروت، 1964.
- د. خميس حزام: طبيعة النظام البرلماني العراقي في ضوء دستور 2005م (محاضرات)، 2011.

التكنولوجيا وأثرها في رسم مستقبل العرض والاستهلاك النفطي

*الدكتور حسن رشك غياض

باحث من العراق

**الدكتور بلال فالح صيهود الخليفة

باحث من العراق

*جامعة الإمام جعفر الصادق (ع)
hasan.rasak@sadiq.edu.iq
**وزارة النفط العراقية
Dr.bilalalfaisal@gmail.
com

ملخص :

أحدثت التقنيات النفطية ثورة حقيقية في تغيير مسارات الاحداث خلال السنوات القليلة الماضية، وخصوصا في مجال انتاج واستهلاك النفط المتربع على عرش الطاقة، من خلال زيارة الاحتياطات النفطية، وكان للتكنولوجيا الفضل في زيادة الانتاج من الحقول الحالية، وذلك من خلال تطوير تقنيات الحفر والانتاج، والانتاج المعزز وساعدت التقنيات ايضا في انتاج النفط غير التقليدي، كنفط السجيل والنفط الصخري ونفط قيعان المحيطات، وبذلك فأنها زادت من المعروض النفطي في الاسواق النفطية، ووسعت من خيارات المستهلك، فضلا عن ذلك فان للتكنولوجيا الفضل الكبير ايضا في تقليل الاستهلاك النفطي، نتيجة تحسين كفاءة المحركات في انتاج الطاقة وتقليل مستوى استهلاكها للوقود، فضلا عن زيادة كفاءة محطات توليد وانتاج الطاقة لتصل الى اكثر من (65%) عما كانت عليه خلال السنوات القليلة الماضية، وساعدت التكنولوجيا ايضا على انتاج سلع ومعدات ذات تقنيات حديثة قليلة الهدر بالطاقة، وبهذا فقد قلت من مستوى الاستهلاك، وانعكس ذلك على انخفاض مستوى الطلب النفطي، وكبح جماح تزايد اسعار النفط، فضلا عن التبدل والتغيير الذي سيحدث في اسواق الطاقة وبلدان الاستهلاك النفطي في المستقبل، مما يتوجب على البلدان المنتجة التفكير في المستقبل واعادة بناء سياساتها الاقتصادية، وتقليل اعتمادها على النفط، لصالح الصناعة والزراعة والسياحة وتفعيل مناخ الاستثمارات، قبل فوات الاوان، كل هذه المواضيع سيتم بحثها من خلال هذه الورقة البحثية التي تتناول (دور التكنولوجيا في رسم مستقبل الانتاج والاستهلاك النفطي) من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الاول: دور التكنولوجيا في رسم مستقبل المعروض النفطي.

المبحث الثاني: دور التكنولوجيا في خفض مستوى الطلب النفطي.

المبحث الثالث: دور التكنولوجيا في رسم مستقبل الطاقة.

كلمات مفتاحية : الاستهلاك النفطي، التكنولوجيا، مستقبل الطاقة.

Technology and Its Impact on Shaping the Future of Oil Supply and Consumption

Dr. Hassan Rashak Ghayyad Dr. Bilal Faleh Saihoud Al Khalifa
A researcher from Iraq A researcher from Iraq
Imam Jaafar Al-Sadiq University Iraqi Ministry of Oil
(peace be upon him)

ABSTRACT

Oil technologies have brought about a real revolution in changing the roots of events during the past few years, especially in the field of oil production and consumption, which is on the throne of energy, by visiting oil reserves, The technology was credited with increasing output from the current fields, through the development of drilling and production techniques, and enhanced production. The methods also helped produce unconventional oils, like shale oil and ocean floor oil, and thus, they increased the oil supply in the oil markets and expanded consumer choices. In addition, technology also has an excellent credit for reducing oil consumption, By improving the efficiency of engines in energy production and reducing their level of fuel consumption, as well as increasing the efficiency of power generation and production plants to reach more than (65%) than it was during the past few years, and technology has also helped to produce goods and equipment with modern technologies that are low in energy; thus, it reduced the level of consumption, and this was reflected in the decrease in the level of oil demand, and curbing the increase in oil prices, as well as the change and change that would occur in energy markets and oil-consuming countries in the future; thus, the producing countries must think about the future, rebuild their economic policies, and reduce their dependence on oil, in favor of industry, agriculture and tourism, and activate the investment climate, before it is too late.

All these subjects will be shown in this paper, which tackled (the role of technology in the formulation of the future policy of oil consumption & production) through the following topics:

future. The role of the technology in the formulation offered oil in the

The role of technology in the reinforcement of the oil demand.

The role of technology in the formulation of the future of power KEY WORDS: oil consumption, technology, energy future.

المقدمة:

تؤدي التكنولوجيا دورا هاما في تطوير تقنيات الطاقة المشبعة لحاجات المجتمعات البشرية ، فقد كان حرق الخشب يوفر حاجاتها الى الطاقة للمدة من العام 1805 ولغاية العام 1895م، ومنذ العام 1895 احتل الفحم الحجري سلم الصدارة في انتاج واستهلاك الطاقة بدلا من الخشب، باستخدام تقنيات البخار ومحركاته المسيرة للسفن والقطارات، ولكن العام 1913 اعلن نجاح محركات الاحتراق الداخلي المعتمدة على النفط ومشتقاته، فأحدثت ثورة في انتاج واستهلاك الطاقة، وقلبت الطاولة على انتعاش الفحم الحجري، وابتقت مليارات الاطنان من احتياطياته جاثمة في مناجمها، ومنذ ذلك الحين وثورة النفط وتقنيات استخراجها تأخذ حيزا مهما في التطبيق، حتى جاءت ازمة النفط في العام 1973، فأيقظت العالم الغربي، ودفعتهم للتفكير جديا في توفير البديل عن النفط الرخيص، ومن هنا ابتدأت قافلة التقنيات المطورة للإنتاج والاستكشاف وتوفير البديل عن النفط ، وأحدى مهام وكالة الطاقة الدولية المؤسسة عام 1974 كانت رعاية هذه الجهود، فتوالت الاستكشافات للحقول البعيدة عن اراض البلدان المنتجة في اوبك، وابتكار طرق وتقنيات جديدة لاستكشاف المياه العميقة، وتحويل رمال القار والبتومين الى احتياطيات نفطية تقليدية، وجعل انتاجها ضمن النطاق التجاري المقبول، وبعد ارتفاع الاسعار النفطية مطلع الالفية الجديدة نهضت التكنولوجيا من جديد لتطوير تقنيات انتاج النفط الصخري المحبوس في الصخور الصماء، وجعله واقعا ملموسا يسد جزءا من الحاجات الامريكية للاستهلاك النفطي، فضلا عن تسهيل الغاز الناتج العرضي من انتاج النفط، ليكون منافسا حقيقيا في انتاج الطاقة الكهربائية، واستعماله في تسيير وسائل النقل البري، وبفعل التكنولوجيا ايضا تتحول امريكا من المستهلك الاول للنفط الى بلد شبه مكتفي بل وتفكر في تصديره الى الخارج.

وبعد ان تعالت الاصوات نتيجة الملوثات البيئية من نواتج احتراق النفط ، وعقد المؤتمرات الدولية للمناخ في مدينة كيوتو اليابانية ومن بعدها في باريس في العام 2015، وضع قادة العالم والقادة الدينيين جل اهتمامهم المحافظة على بيئة الكوكب ووقف التدهور والاحتراز الكوني، والدعوة للتحويل لانواع اخرى من الطاقة، لا تنتج ملوثات بيئية، مما يتوجب على البلدان المنتجة للنفط، ومعظمها بلدان ريعية ، استغلال الفترة الانتقالية للتحويل الى الطاقة النظيفة، واعادة برمجة اقتصادياتهم قبل

انهيار اسعار النفط، وارتباك المشهد الاقتصادي امام شعوبهم، ولهذا السبب فأنا ننصح اصحاب الشأن في صناعة القرار السياسي والاقتصادي في العراق للتفكير جدياً في هذا الموضوع، والتوجه لوضع الدراسات المستقبلية، للتعامل مع التحول في صور الطاقة المحتمل قبل فوات الاوان، وبقاء الاحتياطات الضخمة باثرة في اراضيهم، كما حدث مع مالكي الفحم الحجري.

اولاً: -اهمية البحث: - تأتي اهمية البحث من اهمية النفط في حياة الشعوب كمنتج اول للطاقة والمسؤول الاول عن توفير الايرادات المالية للبلدان المنتجة للنفط، وانخفاض أسعاره تؤثر سلبياً على حياة الشعوب المنتجة له.

ثانياً: هدف البحث: - يهدف البحث الى تشخيص أثر التكنولوجيا في تطوير تقنيات الاستخراج واستقرار العرض النفطي، فضلاً عن أثرها في الحد من الاستهلاك النفطي، والتحول لأشكال اخرى من الطاقة.

ثالثاً: مشكلة البحث: - بيان إثر التكنولوجيا في العرض والطلب النفطي والتحول الى توفير مفردات الطاقة.

رابعاً: فرضية البحث: - ينطلق الباحث من فرضية مفادها ان هنالك اثراً واضحاً للتكنولوجيا في توفير المعروض النفطي وفي كبح جماح الطلب عليه، فضلاً عن أثرها الواضح في التحول الى اشكال اخرى من إنتاج الطاقة.

المبحث الأول

دور التكنولوجيا في رسم مستقبل المعروض النفطي

تسارعت خطى البحث عن البترول وإنتاجه بمساعدة التكنولوجيا المتطورة،

فاختزلت الجهد وخفضت الكلفة وربحت الوقت، فكان لها الأثر الفاعل في تغيير خارطة العلاقات النفطية الدولية بين أطراف العلاقة الجدلية بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للنفط من خلال: -

**تكفلت التكنولوجيا في معظم
الإشكالات واختصرت الكثير من
الوقت والجهد والمال،**

اولاً: دور التكنولوجيا في الكشف عن الحقول النفطية.

تكفلت التكنولوجيا في معظم الإشكالات واختصرت الكثير من الوقت والجهد والمال، وأهم ما توصل إليه التقدم التقني في هذا المجال هو المساحة السيزمية ثلاثية الأبعاد Three-Dimensional seismic survey وحققت نجاحات باهرة في خفض الكلفة، ورفع معدلات النجاح في الكشف عن الطبقات ذات الاحتمالات البترولية المرتفعة⁽¹⁾، وقدمت للجيولوجيين صورة ثلاثية البعد أشد وضوحاً لتكوينات أكثر عمقاً، وساعدتهم على تحديد شبكة الآبار التطويرية.

(1) حسين عبد الله، البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية، ط1، دار النهضة العربية، 2003، ص21.

وقللت من حفر الآبار الجافة والعديمة الفائدة إلى حدها الأدنى، فانخفضت هذه النسبة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2006 الى (12%) من إجمالي الآبار الاستكشافية، حيث كانت (37%) عام 1973 و(32%) عام 1983 و(31%) عام 1993⁽²⁾، وخفضت الفترة الزمنية لوضع الحقل في الإنتاج، بعدما كان ذلك يستغرق اشهر كثيرة وقد تمتد إلى أعوام، وظهر نوع جديد ايضا من المسح هو (4D) المسح الرباعي الإبعاد، ليعطي صوره أدق وضوحا للمخزون النفطي الذي أنتج والمخزون المتبقي، وعند ذلك يكون لدى صاحب قرار الاستثمار صوره واضحة ودقيقه عن الحقل النفطي، وكأنه امام أعينه على سطح ارض، وليس على بعد آلاف الأمتار في باطن الأرض، وفي السنوات الأخيرة، طور العلماء تقنيات أكثر فاعلية، سمحت بتتبع حركة النفط والغاز والماء أثناء تقدم عمليات الانتاج من الآبار المحفورة باستنزاف مخزون الطبقات تحت الأرضية من هذه الموائع، وفي افق اخر طورت الشركات البترولية تكنولوجيا الاستكشاف والحفر على اعماق تتجاوز ضعف الاعماق التقليدية، وفي شروط جيولوجية بالغة التعقيد، كالتقيب في اعماق بحرية كبيرة، وهذه التقنيات اتاحت تحديدا دقيقا لخواص المكامن النفطية (-Reservoir) في ما يتعلق بالمسامية (Porosity) او النفاذية (Permeability) وأيضا الخواص الفيزيائية الكمية للسوائل وحركتها داخل التركيبات ألجيولوجية وتحديد شكل الهيدروكاربونات وتاريخ تشكلها ((Gereration وحجمها، وهجرتها (-Mi-gration) واستقرارها في المكامن (Trapping)، بل ذهبت التكنولوجيا الحديثة بعيدا الى وضع نماذج محاكاة مواصفات المخزون النفطي ((Reservoir، وإعادة رسم التاريخ الجيوكيميائي لتشكل تلك التجمعات البترولية والغازية، وتعدت التكنولوجيا الحديثة الى انتاج برمجيات (Software) جديدة تسمح بتقويم كل المعطيات الخاصة بالمكامن النفطية القديمة⁽³⁾، وهذه التقنيات الحديثة ساعدت على استكشاف احواض جديدة، في عرض البحار يصل الى الف متر، وزادت

(2) عبد الوهاب السعدون: هل يقترب عصر النفط السهل من نهايته، بحث منشور على الرابط [media.com/index.php?m=politics & lang = ar](http://media.com/index.php?m=politics&lang=ar)

(3) منذر ماخوس، دور التطور التكنولوجي في تنوع مصادر الطاقة والأسعار، ندوة تداعيات هبوط الاسعار على البلدان المصدرة، الدوحة 7- تشرين الثاني، 2015، ص 79,80.

تقدر الاحتياطيات النفطية التراكمية في الاحواض النفطية العميقة بنحو (150) مليار برميل

من الاعماق المكتشفة الى عمق يصل الى (2000) متر في العام 2007، وفي العام 2010 تخطت هذا العمق الى اكثر من (2500) متر، وعلى اثرها تم اكتشاف اربعة مقاطع ضخمة بطول حدود المحيط الاطلسي في المياه العميقة لخليج المكسيك، وحوضي

(4) راي ليونارد، تأثير تقنيات الطاقة في مستقبل الانتاج العالمي للنفط، (بحث) ضمن كتاب التكنولوجيا ومستقبل الطاقة مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، دبي 2013، ص7

«كامبوس» و«سانتوس» قبالة السواحل البرازيلية وتقدر الاحتياطيات التي عثر عليها في هذه المقاطع اكثر من (25) مليار برميل، فضلا عن مقاطع سواحل غرب افريقيا قبالة الكونغو وانجولا واحواض النيجر وتقدر تلك الاحتياطيات بما يزيد عن (10) مليار برميل نفط⁽⁴⁾.

تقدر الاحتياطات النفطية التراكمية في الاحواض النفطية العميقة بنحو (150) مليار برميل ، اكتشفت منها حوالي (40) مليار برميل متواجدة في المياه الضحلة التي لا تتجاوز اعماقها (400-1500) متر قبالة سواحل المكسيك والنيجر وانغولا في غرب افريقيا حتى العام 2012، وما بعد هذا العام تم اكتشاف حوالي (50) مليار برميل في المياه العميقة (1500-3000) متر وتعتبر هذه المرحلة مرحلة العصر الذهبي للاكتشافات البحرية من المصادر البحرية للنفط التقليدي التي ادت بدورها الى زيادة الانتاج النفطي من مصادر المياه العميقة، وقدر الانتاج خلال هذه المدة الزمنية الى حوالي (5،7) مليون برميل يوميا، ويتنظر ان تزداد الى اكثر من (5،11) مليون برميل يوميا خلال المدة من 2020 الى 2025⁽⁵⁾ .

(5) راي ليونارد، 2013، المصدر نفسه، ص71،72.

ثانيا: تطوير تقنيات الحفر للآبار النفطية.

التقنيات الحديثة في الصناعة النفطية قللت كذلك من كلفه الإنتاج ، فالتقدم الهائل والطفرات التقنية رفعت من معدلات إنتاج النفط في العالم إلى أكثر من (10%) ، أما اليوم فقد انتشرت الآبار التي تنحرف بنحو (90) درجة ، وذلك بفضل تطوير المحركات القادرة على العمل في أعماق الأرض لمساعدة الحفار في السيطرة الكاملة على أنبوب الحفر وبالتالي التحكم في اتجاه الانحراف⁽⁶⁾، ليصبح الحفر الموجه سمة العصر ، مما ساعد في زيادة مقطع ارتشاح النفط من الطبقة المشبعة باتجاه البئر، وعدَّ هذا الاسلوب ثورة تقنية في الصناعة النفطية، مما سمح باستثمار أفضل للنفط الثقيل وعالي اللزوجة ، ووفر انتاج إضعاف ما توفره الآبار العمودية⁽⁷⁾، وبالإمكان أعاده إصلاح الآبار العمودية المتوقفة عن العمل لأنه سيجد مناطق منتجة أخرى غير تلك المنطقة المنتجة التي نضبت، وربما يجد منطقه منتجة أخرى في عمق آخر، وهكذا يقوم البئر النفطي بالإنتاج من المنطقتين المنتجتين او ثلاثة وحتى أربعة طبقات في نفس البئر، بحسب ظرف الحقل ومن شجره بئر واحده، ويعد هذا النوع من الحفر احدى وسائل الانتاج المحسن، حيث امكن اعادة فتح ثقب في انابيب التبتين، ومن ثم اعادة حفرها بطريقة الحفر الموجه ضمن الطبقة المنتجة لزيادة مساحة الارتشاح من الطبقة المشبعة باختراقها افقياً، بدلا من الطريقة العمودية التقليدية حيث تحفر البئر على طول الطبقة المنتجة وليس اختراقها فقط .

ووجد هذه التقنيات طريقها للتطبيق منذ العام 2000 في منطقة الخليج خصوصا في اعادة حفر الابار السابقة التي دب النضوب فيها⁽⁸⁾، فضلا عن ذلك شهدت صناعة رؤوس الحفر المستخدمة في هذه الطريقة من الحفر تقدما تقنيا ملحوظا في السنوات الماضية ، ساهمت في الوصول الى اعماق كبيرة خلال مدة مقبولة، وساعدت في الوصول الى تشكيلات نفطية كانت عصية على عمليات الحفر

(6) رشيد الخولي :حفر الابار الموجهة ، بحث متوافر على الرابط file:///H:حفر الآبار الموجهة-PETENG_files/direc-tional drilling;jpy-SYRIAN

(7) منذر ماخوس، دور التطور التكنولوجي في تنوع مصادر الطاقة والأسعار، المصدر السابق، ص81.

(8) ادارة الشؤون الفنية، الاقطار العربية المصدرة للبترو (اوابك)، الاستخلاص البترولي المحسن (دراسة)، الكويت، 2009، ص123 ولغاية144.

باستخدام الرؤوس التقليدية⁽⁹⁾.

(9) تركي الحمش، صيف، تقنيات الحفر (دراسة)، منشورة في مجلة النفط والتعاون العربي، ال عدد 126، مجلد 34، 2008، ص 33 وما بعدها.

(10) وكالة الطاقة الدولية، ادخار الموارد: تقانات النفط والغاز من اجل اسواق الطاقة، ترجمة مظهر بايرلي، ط1، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، المنظمة العربية للترجمة، الرياض، بلا سنة، ص 79 وما بعدها.

الطريقة الجرثومية، ويلجأ إليها كمرحلة أخيرة وهي تعتمد على إطلاق بكتيريا معينة في الطبقة المنتجة

(11) ادارة الشؤون الفنية، الاقطار العربية المصدرة للبترو (اوبك)، الاستخلاص البترولي المحسن (دراسة)، الكويت، 2009، ص 33.

(12) المصدر السابق نفسه، ص 67.

(13) وكالة الطاقة الدولية، ادخار الموارد، المصدر السابق، ص 95.

(14) وكالة الطاقة الدولية، ادخار الموارد، المصدر السابق، ص 95.

(15) ادارة الشؤون الفنية، الاستخلاص البترولي المحسن (دراسة)، مصدر سابق، ص 7.

ثالثاً: عمليات الاستخلاص البترولي المحسن باستخدام التقنيات المتطورة:- يتوقف إنتاج المكمّن بطاقته الطبيعية بفعل النضوب المكمّني، فيتوجب إضافة طاقة إضافية للمكمّن لزيادة مردوده النفطي، وإن استخدام إحدى طرق التطوير، سوف تؤدي إلى زيادة الإنتاج التراكمي للمكمّن، ومن هذه الطرق⁽¹⁰⁾:

زيادة عدد آبار الإنتاج او زيادة كثافة شبكة الآبار او التحميض او عمليات التشقق الهيدروليكي فضلاً عن الافاضة بالمياه المعالجة او حقن الغازات مثل: الغازات، CO₂، N₂، والعوادم⁽¹¹⁾، او باستخدام الطرق الحرارية: التي تعتمد على رفع حرارة المكمّن لتخفيض لزوجته بمقدار من مرتبة (10 او 50 او 100) عن اللزوجة

السابقة لتساعد على تحريك النفط بسهولة اكثر، فحقن البخار يساهم في رفع معامل الاستخلاص الى 20% عما كان فيه مستوى الانتاج⁽¹²⁾، وهناك ايضا الطريقة الجرثومية، ويلجأ إليها كمرحلة أخيرة وهي تعتمد على إطلاق بكتيريا معينة في الطبقة المنتجة، وتغذيتها بمواد خاصة حيث تستطيع البكتيريا

القيام بكل ما سبق، والحرارة الناتجة عن التخمر تنقص زوجة النفط، وتؤدي الى زيادة الإنتاجية⁽¹³⁾، فضلاً عن ذلك هنالك طرق حديثة اخرى، كالتقذف الإلكتروني النبضي - باستخدام الليزر، وتستخدم هذه التكنولوجيا لإيقاف تهالك الحقول وأعادته الحياة إلى المتوقع منها، فهذه التكنولوجيا ضرورية جداً لعمليات إصلاح الحقول⁽¹⁴⁾، سيما وان (25%) من الاحتياطات النفطية يمكن انتاجها عبر الانتاج الاولي، بمساعدة الضغط المكمّني الاولي، واما (20%) من الاحتياطي النفطي المتبقي فيمكن استخراجها عبر الافاضة بالمياه او اعادة تدوير الغازات، والحفر الاقفي وما تبقى من الاحتياطات النفطية، والذي يشكل 10% يمكن انتاجها باستخدام الطرق الحرارية او الطرق الكيمياوية والطرق الاخرى، وهو ما يدعى بالانتاج الثالثي⁽¹⁵⁾ وكلها تقع ضمن استخدام التقنيات في زيادة الانتاج النفطي، وبنظرة بسيطة الى الجدول رقم (1) سنجد ان الانتاج النفطي العالمي في نزايّد مستمر وان الاحتياطي النفطي في تزايد مستمر ايضاً، ولكن نجد ان الانتاج النفطي في بلدان خارج اوبك يتزايد بنسبة اكبر من بلدان اوبك النفطية، وهذا عائد الى استخدام التكنولوجيا المحسنة في الانتاج النفطي. بينما نجد ان الاحتياطي النفطي لبلدان اوبك، هو في تقدم مستمر ويتعزز وجوده، ومع كون الاحتياطات النفطية لدول اوبك تؤلف حوالي (80%) من الاحتياطي العالمي للنفط كما مبين في الجدول (1) ومع ذلك فان انتاجها النفطي لا يتجاوز (43%) ويعود ذلك لتخلف

التكنولوجيا المستخدمة لدى تلك البلدان النفطية مقارنة بمثيلاتها من البلدان المنتجة للنفط من خارج اقطار اوبك.

جدول (1) الانتاج والاحتياطي العالمي للنفط والجهات المساهمة فيه لسنوات مختلفة

للمدة 1979 - 2020

السنوات	انتاج واحتياطيات واستهلاك العالم								
	الدول خارج اوبك		منظمة اوبك						
	الاحتياطي*	النسبة %	الانتاج	النسبة %	الاحتياطي*	الانتاج	الاستهلاك	الاحتياطي*	الانتاج
1979	200.719	51.4	32.262	68.6	435.556	30.511	64.17928	635.275	62.774
1985	231.934	71.6	37.575	69.9	535.798	14.933	59.39149	767.061	52.542
1992	236.072	60.1	35.963	76.6	773.702	23.850	67.43228	1.009.774	59.081
1997	246.771	57.8	36.397.0	76.6	806.080	26.527.1	73.9085	1.052.508	62.924.1
2003	264.905	58.1	39.003.2	77.3	904.575	28.187.9	79.90971	1.169.804	67.221.1
2008	268.886	55.3	39.698.2	79.2	1.023.394	32.075.4	84.81446	1.292.280	71.773.6
2012	274.632	54.3	39.454.4	81.4	1.204.121	33.188.1	88.60722	1.478.753	72.642.5
2018	141.573	56.3	42.088.0	81.6	1.344.189	32.650.0	97.2648	1.485.762	74.688.0
2019	313216	61	45.867.5	79.7	1.232.808	29.375.3	97.59832	1,546.024	75,242.9
2020	311.757	62.9	43.439.3	79.9	1,236.895	25.654.0	88.47736	1,548.652	69,093.3

(*) - الاحتياطي محسوبا بمليارات البراميل النفطية والاستهلاك محسوبا بملايين البراميل

المصدر: اعد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على: - Opec, Annual Statistical Bulletin لسنوات متعددة

فضلا عن ذلك نجد ان هنالك استقرارا في الاستهلاك النفطي في العالم وذلك يعود الى التكنولوجيا التي قللت من الهدر في الاستهلاك، رغم أن هنالك شبه انفجار سكاني على سطح الارض فضلا عن ذلك الثورة الصناعية والنمو الاقتصادي المسارع التي قامت بها العديد من ببلدان الشرق الاوسطية كبلدان النور السبعة⁽¹⁶⁾ خلال السنوات العشرين الماضية وزيادة النمو الاقتصادي والاستثماري فيها وزيادة المستوى المعاشي لهذه البلدان والذي يتطلب زيادة في الاستهلاك النفطي لكننا نرى أن الاستهلاك النفطي يشهد استقرارا واضحا من خلال مراقبة حقل الاستهلاك في جدول رقم (1) ويعود ذلك لمستوى التقنيات المستخدمة في التنمية وفي الاجهزة التي تعمل على اليات واطئة الاستهلاك للطاقة والتي قللت كثيرا من الاستهلاك النفطي للسنوات الماضية.

المطلب الثاني: دور التكنولوجيا في انتاج النفط غير التقليدي: (النفط الصخري في أمريكا والسجيل في كندا)

تعد الولايات المتحدة المستهلك الاكبر للطاقة، وتعتمد استراتيجيتها في توفير الطاقة على الانتاج المحلي، فضلا عن الاستيراد من منافذ مختلفة، فزادت من

(16) النور الاسيوية الاربعة : هو لقب اقتصادي يطلق على دول (تايوان، سنغافورة، هونغ كونغ وكوريا الجنوبية) سميت بهذا الاسم لتحقيقها معدل نمو اقتصادي كبير وتصنيع سريع خلال 30 عاما الفترة ما بين الستينيات والتسعينيات، وتحولت هذه البلدان إلى بلدان متقدمة صناعيا واقتصاديا وساعدت في نمو اقتصادات بعض الدول الآسيوية المجاورة لها لتصبح سبعة نمور بدل اربع بعد انضمام دول : ماليزيا - اندونيسيا - الفلبين للمجموعة) اصابت هذه الاقتصاديات ازمة سنة 1997 سميت بأزمة الآسيان. وكان الخطر ان تصبح ازمة عالمية. تدخل صندوق النقد الدولي بمنح مبالغ مالية وصلت الى 40 مليار دولار. وهيكله مصارف ومؤسسات مالية وشركات واعلان افلاس اخرى وهيكلتها كما اسهمت باصلاحات سياسية في انظمة الحكم بالأخص في اندونيسيا عانت الدول لمدة عامين

من العجز والركود والافلاس حتى سنة 1999 تم الخروج من الازمة لتنتقل هذه المجموعة في النمو السريع بالإنتاج الصناعي وارتفاع الصادرات والتجارة الخارجية
https://hathalyoum.net/articles

عمليات البحث وتطوير وسائل التنقيب والتكنولوجيا المستخدمة في الاستخراج، وتعد أمريكا الشمالية صاحبة السبق في بناء ثلاثة متغيرات رئيسية في الصناعة النفطية، فالمتغير الأول هو الاستكشاف والإنتاج من مناطق المياه العميقة، أما المتغير الثاني فهو إنتاج وتكرير النفط من رمال السجيل، والمتغير الثالث حالياً هو إنتاج النفط والغاز الصخري، الذي أحدث هزة عنيفة في مستوى المعروض النفطي العالمي، ولعب دوراً مهماً في التأثير على مستوى الأسعار النفطية، فهبطت الأسعار في الربع الأخير من العام 2014 كثيراً عن مستوياتها في العام 2012-2013، فتأثرت إيرادات البلدان المنتجة للنفط التقليدي بشكل ملموس.

تعد الولايات المتحدة المستهلك الأكبر للطاقة

إنتاج واستهلاك النفط الصخري في العالم

تعد أمريكا الشمالية المنطقة المنتجة الرئيسية للنفط الصخري في العالم، وإن تطويره يحظى بدعم السياسة الاستراتيجية الأمريكية⁽¹⁷⁾، في محاولتها لتحقيق الاكتفاء الذاتي النفطي، وقد تجسدت ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة في ولايتين منتجتين للنفط، هما تكساس ونورث داكوتا، اللتان شهدتا زيادة كبيرة في الإنتاج منذ عام 2009، وهما الآن المصدر الرئيس لحوالي (90%) من نمو الاحتياطيات النفطية في الولايات المتحدة⁽¹⁸⁾،

جدول (2) إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري للمدة من 2000 - 2021

مليون برميل يوميا

سنة الإنتاج	2000	2006	2008	2012	2014	2016	2018	2019	2020	2021
كمية الإنتاج	0.5	0.24	0.34	1.31	3.2	4.8	7.5	8.1	9.1	9.8

المصدر: تم اعداد الجدول بالاعتماد على: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترو (اوابك)، التطورات البترولية في الاسواق العالمية والدول الاعضاء، الكويت، اعداد متنوعة. تصاعد إنتاج النفط الصخري في العالم منذ العام 2012 فبلغ حوالي (3,63) مليون برميل يوميا، كانت حصة الولايات المتحدة منه (2,20) مليون برميل يوميا ونسبة (83,7%)، وبدأت تتصاعد كمياته، حتى وصلت في العام 2021 الى حوالي (9.8) مليون برميل يوميا، ينظر الشكل (1).

أدى استخدام التكنولوجيا المتطورة الى رفع قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في إنتاج النفط التقليدي، فضلا عن التوسع في إنتاج النفط الصخري، وهو ما أدى بالنتيجة إلى ارتفاع الإنتاج الكلي من النفط للولايات المتحدة من (5) ملايين برميل يوميا عام 2008 إلى ما يقارب (12.289) مليون برميل يوميا في سنة 2019، كما في الشكل رقم (2)، منها ما يقرب من (9.1) مليون برميل من النفط الصخري.

وهو ما خفض واردات الولايات المتحدة الأمريكية النفطية إلى حوالي (6.790) مليون برميل يوميا عام 2019⁽¹⁹⁾، وجعلها دولة شبه مكتفية من النفط، بل وترغب في التحول إلى دولة مصدرة له. ومع ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط

(17) فؤاد قاسم الامير، النفط الصخري واسعار النفط والموازنة العراقية، دار الغد، ط1، بغداد، 2016، ص 61. وايضاً: زهير حامدي، النفط في الولايات المتحدة: ثورة في الأفق (دراسة)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015،

(18) منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك)، واقع وافاق صناعة النفط والغاز الطبيعي غير التقليدي في اميركا الشمالية وانعكاساتها على الدول الاعضاء (دراسة)، الكويت، 2012، ص 58.

(19) Opec, Annual Statistical Bulletin, 2021, p54.

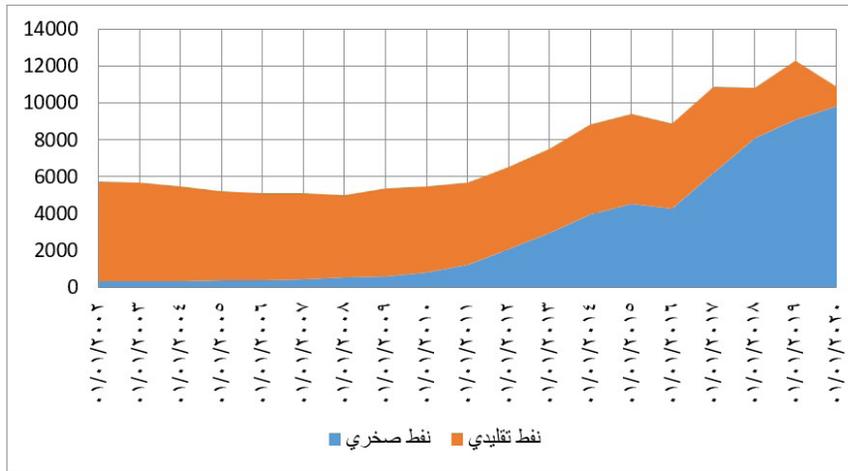
نتيجة لثورة النفط الصخري، ووصوله إلى مستويات مقارنة لإنتاج السعودية وروسيا وهما أكبر المنتجين العالميين للنفط، ومع تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، صار النفط الخام الأمريكي يشكل تهديداً حقيقياً لحصة البلدان المصدرة له وعلى رأسها السعودية وبلدان أوبك الأخرى⁽²⁰⁾،

(20) محمد الكوخي، مستقبل الصراع على اسواق الطاقة بين النفط الخام والصخري، مركز الجزيرة للدراسات، متوفر على الرابط aljazeera.net/ar/reports/2017/03/170321084829470. html (اخر زيارة في 2017/3/26).



شكل (1) مخطط تطور الانتاج النفطي الصخري في الولايات المتحدة للسنوات 2000-2021 مليون برميل يوميا

المصدر: تم اعداد الشكل بالاعتماد على: منظمة الاقطار العربية المصدرة للبتترول (اوبك)، التطورات البترولية في الاسواق العالمية والدول الاعضاء، الكويت، اعداد متنوعة.



شكل (2) انتاج النفط في الولايات المتحدة الأمريكية للسنوات (2002-2020)

المصدر: عمل الباحثين بالاعتماد على المصدر السابق في الشكل (1)

Energy Information Administration EIA, "Crude Oil Production," accessed on 28/2/2017, at <http://bit.ly/1tk6kUJ>

-Opec, Annual Statistical Bulletin,2021.p21,26

إذ تشير التقديرات المستقبلية لانكماش صافي النفط المستورد، لحساب السوق المحلية الأمريكية بنحو (0,5%) سنوياً، ومن المؤمل أن يصل إلى (6,1) مليون برميل يومياً في عام 2025، نتيجة لارتفاع الانتاج المحلي إلى (14,4) مليون برميل يومياً عام 2025، مقابل (12,5) مليون برميل عام 2015، ويعزى ذلك إلى زيادة المعروض النفطي المحلي الأمريكي من النفط الاحفوري والصخري، وسوائل انتاج المصانع من الغاز الطبيعي من (4,5) و(4,8) و(3,2) مليون برميل يومياً عام 2025، إلى (5,0) و(5,3) و(4,1) مليون برميل في العام 2025 على التوالي⁽²¹⁾.

(21) جمال قاسم حسن، يوليو، 2015، النفط والغاز الصخرين وأثرهما على اسواق النفط العالمية، صندوق النقد العربي، (دراسة)، ص12.

استخراج وتكرير الرمال النفطية (السجيل)

التطورات التقنية جعلت استخراج وتكرير الرمال النفطية مجدياً اقتصادياً، مما

التطورات التقنية جعلت استخراج وتكرير الرمال النفطية مجدياً اقتصادياً

جعلت من كندا الدولة الاولى في انتاجه وتصديره، فتجاوز معدل انتاجها من النفط الرملي في عام 2020 (3.195 مليون برميل يومياً، ويقدر مجلس الطاقة الكندي احتياطات كندا من النفط الرملي بحدود (174) مليار برميل⁽²²⁾، ومن الجدول

(22) احمد بن محمد السيارى، يوليو، نظرة عامة على اهم مصادر الطاقة غير التقليدية (ورقة عمل)، ادارة الابحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2015، ص11.

رقم (2) نلاحظ أن انتاج النفط الرملي أخذ يتصاعد، فبينما كان انتاج كندا من النفط (1,32) مليون برميل يومياً عام 2007، وصل عام 2020 الى حوالي (3.195) مليون برميل يومياً، متجاوز انتاجها من النفط الاحفوري التقليدي الذي بلغ عند العام 2013 بحدود (1,30) مليون برميل، بسبب التقدم التكنولوجي الذي قلل الكلف وزاد الكميات المنتجة منه.

جدول (3) انتاج كندا من النفط التقليدي والصخري للسنوات (2007-2020)

مليون برميل يومياً								السنوات
2020	2019	2018	2017	2016	2013	2010	2007	
1.745	1.750	1.676	1.541	1.454	1,30	1,09	1,17	النفط التقليدي
3.195	3.018	2.913	2.646	2.400	2,09	1,62	1,32	النفط الرملي
4.940	4.768	4.589	4.187	3.854	3,38	2,70	2,49	الاجمالي

المصدر: احمد بن محمد السيارى، نظرة عامة على أهم مصادر الطاقة غير التقليدية (ورقة عمل)، ادارة الابحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، يوليو، 2015، ص11.

Sours: https://www.capp.ca/wp-content/uploads/2019/11/2019_Crude_Oil_Forecast_Markets_and_Transportation-338794.pdf

ان التكنولوجيا المتطورة ساعدت على معالجة التجمعات البترولية الصخرية ورمال القار، وخفضت من كلف انتاج هذه التجمعات ودفعتها الى واجهة المنافسة مع النفط التقليدي، بعدما كانت هذه التجمعات والانواع من النفط غير ذات قيمة

الى وقت قريب في عالم النفط ، لذلك فان كميات النفط الثقيل والاشكال الاخرى من النفط الصخري في فنزويلا والرمال الاسفلتية في كندا والتشكيلات البتيومية والنفط الصخري في الولايات المتحدة هي ذات حجم اسطوري، ويمكن بواسطة التقنيات النفطية المتطورة ان ينتج منها نفط تقليدي يعادل عمليا كل الاحتياطات النفطية المعروفة في الشرق الاوسط ، وفي الافق المنظور فان حوالي (600) مليار برميل من هذا النوع من النفط يمكن انتاجها من حيث المبدأ،

وهو ما يعادل ((15% من الاحتياطي المعروف من البترول التقليدي، وهذا يعني اضافة (20-25) سنة اضافية من البترول المتاح على اساس وتأثر الاستهلاك الحالية⁽²³⁾، وأجبر تزايد انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة وتخفيضها لواردتها

النفطية من دول الخليج بدءاً من عام 2013⁽²⁴⁾، إلى اعادة رسم خارطة الاستهلاك النفطي والبحث عن اسواق أخرى، وإعادة توجيهه نحو الاسواق الاسيوية، وهو ما اشعل المنافسة بين البلدان المنتجة تجاه تلك الاسواق، وهو ما وسع من خيارات مصادر التجهيز إزاء المستهلكين وألقى بظلاله على دول الانتاج.

لقد ضيقت التقنيات الفجوة الموجودة في تكاليف الانتاج بين منتجي النفط في الخليج العربي، والاقاليم الغربية مثل خليج المكسيك بالولايات المتحدة الأمريكية وبحر الشمال، فبينما أدى نقص الخبرة وعدم كفاية الاستثمارات الى رفع كلفة انتاج برميل النفط في دول الخليج من (0،5- 10) دولار أمريكي في السبعينات الى (2-3) دولار حالياً، في حين هبطت كلفة الانتاج في حقول الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا الى (4-7) دولار بعد أن كانت (12-15) دولار في العقد الماضي، بفعل الخبرة والتكنولوجيا بحسب ما أوردته مراكز دراسات الطاقة الدولية (CGES) ومجموعه معلومات الطاقة⁽²⁵⁾، يتضح لنا ان التكنولوجيا التي انتجتها العقول العلمية قد غيرت من خارطة الهيمنة النفطية لبلدان منظمة اوبك طيلة العقود الماضية ، وابتعدت شبح النضوب النفطي التي بشرت بها نظرية هيوبرت في سبعينات القرن الماضي.

ضيقت التقنيات الفجوة الموجودة في تكاليف الانتاج بين منتجي النفط في الخليج العربي، والاقاليم الغربية

(23)- منذر ماخوس، دور التطور التكنولوجي في تنوع مصادر الطاقة والأسعار المصدر السابق، ص82.

(24) - منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك)، واقع وافاق صناعة النفط والغاز الطبيعي غير التقليدية في اميركا الشمالية وانعكاساتها على الدول الاعضاء، المصدر السابق، ص155.

(25)- ايمي مايز جافي، الاسعار مقابل حصص السوق لدول الخليج العربي المنتجة للنفط، هل تراجع احتياطات نفط قزوين كفة الميزان، بحث ضمن كتاب، مصادر الطاقة في بحر قزوين-الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، مركز دراسات الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، ابوظبي، 2001 ، ص202.

المبحث الثاني

دور التكنولوجيا في خفض الطلب النفطي

من المعلوم ان استهلاك الطاقة يكون في مواضع كثيرة ولكن أكثر القطاعات استهلاكاً للطاقة هي القطاعات الصناعية والتجارية وقطاع النقل وقطاع توليد الطاقة الكهربائية لذلك سنركز بحثنا على هذه القطاعات، ونحاول ان نرى أثر التكنولوجيا في تقليل استهلاك النفط او تغيير نهج ذلك الاستهلاك. من خلال ثلاثة اقسام رئيسية.

(26) - علي رجب، مستجدات سياسة الطاقة في الدول الصناعية وانعكاساتها على الدول الاعضاء في اوبك، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 138، الكويت 2011، ص31.

**ترجع أهمية كفاءة الطاقة
لكونها تساعد على تقليل الهدر
في استخدامها.**

(27) * - الدورة المركبة: هي استخدام غازات العادم المنبعثة من التوربينات الاولى في تحريك مولد كهرباء يدور بطريقة مغايرة للأول وذلك تضاعف القدرة على التوليد للطاقة والاستفادة من غازات العادم بدلاً من هدرها تذهب هباءً بدون فائدة كما في التوربينات القديمة.

(28) - ابراهيم عبد الجليل، التغييرات المناخية وقطاع الاعمال- الفرص والتحديات، مجلة عالم الفكر، العدد (2)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، ديسمبر 2008، ص 143.

(29) - محمد قرصاب، ترشيد استخدام الطاقة في القطاع الصناعي في الدول العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد/120، الكويت، شتاء 2007، ص 130.

(30) - Exxon Mobil, 2010, Energy Efficiency, http://www.exxonmobil.com/Corporate/energy.

**وادت تكنولوجيايات الاضاءة عالية
الكفاءة الى خفض استهلاك
الطاقة في المباني التجارية
والمنازل والشوارع**

(31) - اوليفييه ايبير، سياسات ترشيد الوقود في قطاع النقل وانعكاساتها على الطلب العالمي على النفط، بحث ضمن كتاب (عصر النفط والتحديات

خفض مستويات استخدام النفط في توفير الطاقة في قطاع الصناعة والتجارة:

ترجع أهمية كفاءة الطاقة لكونها تساعد على تقليل الهدر في استخدامها، وفي ابطاء معدلات النمو في الطلب العالمي عليها، ولقد تضمنت معظم سياسات الطاقة في الدول الصناعية اجراءات لترويج كفاءة الطاقة، وفي كافة القطاعات الاقتصادية الرئيسية، من خلال التحسن الكبير في مستوى الكفاءة في استخدام الطاقة عموماً والنفط خصوصاً، حيث استطاعت الدول الصناعية تخفيض مستوى استهلاك الطاقة النهائي في القطاعات الصناعية بحدود (15%) سنويا بين عامي 1990-2007

(26)، وفي محطات توليد الكهرباء تحسنت كفاءة التوليد لتصل الى أكثر من (65%)، بعد أن كانت في حدود (30%) نتيجة استخدام تكنولوجيا الدورة المركبة (27) في التوربينات الغازية، مما أدى الى تقليل الفاقد في الطاقة، واستخدام مواد متطورة في بناء المصانع زاد من كفاءة الصناعات بحدود (30%)، ففي صناعة الحديد والصلب بلغت تكلفة استهلاك الطاقة نحو (40%) من إجمالي التكلفة وأمكن خفضها الى (30%) (28)، اذا انخفض معدل الاستهلاك النوعي للطاقة في القطاع الصناعي للدول الاوربية، خلال المدة 1990-1980 بنسبة (28%) في النمسا و(34%) في المانيا و(28%) في ايطاليا، أما في اليابان فقد تحسنت الكفاءة الى (35%) (29).

وادت تكنولوجيايات الاضاءة عالية الكفاءة الى خفض استهلاك الطاقة في المباني التجارية والمنازل والشوارع، وتولي الدول الصناعية أهمية كبيرة لعنصر كفاءة الطاقة، وتعدده اجراءً واعداً يمكنه خفض معدلات الاستهلاك بحدود (65%) بحلول عام 2030 (30)، وتهدف هذه البرامج لتقليل اعتمادها على النفط الاحفوري.

2 - رفع كفاءة معدل خفض استهلاك الوقود في قطاع النقل :-

ويمثل الوقود المستخدم في النقل البري حوالي (75%) من إجمالي الطاقة المستهلكة في العالم، ويمثل البنزين والديزل معا (97%) من الطاقة المستخدمة في قطاع النقل، ويعتمد قطاع النقل الجوي على النفط بنسبة (99,9%) من وقود المحركات النفاثة، ويستخدم النقل البحري المشتقات النفطية بنسبة تقرب من (100%)، واما قطاع السكك الحديدية فكان اكثر نجاحا في التخلص من النفط ويعود ذلك الفضل الى استخدام الكهرباء في تشغيل تلك القطارات، ومع ذلك فان قطاع النقل العالمي لا يزال يعتمد في (71%) منه على الديزل في تغطية احتياجاته من الطاقة، ولا تغطي الطاقة الكهربائية من استهلاك النفط سوى (29%) منه (31).

وتتخذ بلدان العالم المتطور سلسلة من الاجراءات الكفيلة بتخفيض النفط في

الناشئة)، مركز الإمارات والبحوث الاستراتيجية، ط1، ابو ظبي، 2011، ص372.

(32)-US. Energy Information Administration (EIA). Annual Energy Outlook 2010. .

(33)- للحصول على اخر الابتكارات التقنية وقطاع النقل، يراجع بحث بسام فتوح، ديناميات الطلب العالمي وانعكاساته على الدول المنتجة في الشرق الاوسط، بحث مقدم ضمن كتاب عصر النفط "التحديات الناشئة"، مصدر سابق الذكر، ص82 وما بعدها والجدول الملحق بذلك.

قطاع النقل، ويعتقد الكثير من المراقبين ان السيارات الهجينة والكهربائية ستلعب دوراً رئيسياً في المستقبل، ويتوقع دويتشه بنك ان حوالي (25%) من تلك السيارات الجديدة الهجينة والكهربائية في الولايات المتحدة الامريكية ستكون في العام 2020، وان نصف السيارات الخفيفة في الصين سيكون كهربائياً او هجيناً ايضاً بحلول ألعام 2020، وتتوقع ادارة معلومات الطاقة زيادة حصة مبيعات السيارات من هذه الانواع الى (49%) عام 2035 مقارنة ب(13%) للعام 2008⁽³²⁾، ومنذ العام 1980 شهدت كفاءة استخدام الوقود تحسناً في جميع دول مجموعة وكالة الطاقة الدولية (EIA)، حيث ارتفعت بمعدل (20%) في مخزون السيارات ككل⁽³³⁾، ويعمل صانعو السياسة في العالم لزيادة معايير كفاءة استخدام الطاقة فيها، ففي الولايات المتحدة الأمريكية جعلوا من السيارة تسير (35.5) ميل-غالون، ويبدل مهندسي انتاج السيارات قصارى جهودهم لتقليل استهلاك الطاقة، عبر مجموعة من الخطوات، منها تصميم محركات أكثر حداثة من تلك الموجودة حالياً في الخدمة، لتقليل استهلاك الوقود بنسبة (10%)، ويمكن أن يصل الى (15%)، وتجرى حالياً تصميمات أكثر حداثة في المحركات لربح استهلاك الوقود بنسبة (10-15%)، وقد يصل مستوى تحسين الكفاءة في محركات البنزين من (20-30%) ومحركات الديزل من (10-15%)⁽³⁴⁾، كما أن ابتكار المحرك الهجين الذي يستعمل البطاريات علاوة على الوقود سيخفض من استهلاك البنزين للميل الواحد بنسبة (150%)، وسيقود من دون شك الى تغيير جذري في استهلاك البنزين⁽³⁵⁾.

يحتل الغاز الطبيعي دوراً متزايداً في تأمين احتياجات العالم من الطاقة

3 - الاستثمار في البدائل عن النفط لخفض الحاجة اليه في انتاج الطاقة الكهربائية: أولاً: المصادر المستنفذة أو الناضبة:

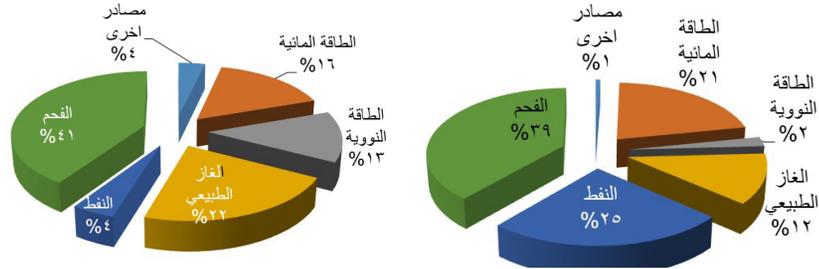
وهي على التوالي الغاز، والفحم، والطاقة النووية، نفط السجيل أي الرمال النفطية الغاز الطبيعي :- يحتل الغاز الطبيعي دوراً متزايداً في تأمين احتياجات العالم من الطاقة، إذ أن (14%) من استهلاك الغاز في الولايات المتحدة الأمريكية يستخدم في توليد الكهرباء، وهناك (272) معملاً لا نتاج الكهرباء هي في طور الانشاء ومخطط لها أن تعمل على وقود الغاز، لأن شركات التوليد تفضله على الفحم والنفط والوقود النووي لأن الرساميل الموظفة فيه أقل من غيرها ومدة بنائها اقصر والمولدات أكثر فاعلية⁽³⁶⁾، ومن الواضح أن الغاز الطبيعي سيكون مصدر الطاقة المسيطر في القرن الحادي والعشرين (شكل-4)، لكونه يتوافق مع تقنيات الجيل المتقدم من التوربينات الغازية ذات الدورة المختلطة، وقد تضاعف استخدامه في توليد الطاقة الكهربائية على حساب تخفيض كميات النفط في التوليد، كما تظهره الاشكال التالية وعند المقارنة بين شكل رقم (3) و(4) نرى بوضوح كيف ان التكنولوجيا غيرت من مستويات استخدام النفط في انتاج الطاقة الكهربائية فقد كان النفط يمثل (25%) من

(34) - اولفبيرة ايبير، سياسات ترشيد الوقود في قطاع النقل وانعكاساتها على الطلب العالمي على النفط، مصدر سابق الذكر، ص376-380.

(35) - فاضل الجليبي، تقلبات اسعار النفط في السوق العالمي، الأسباب والأثار على اقتصادات البلدان المنتجة للنفط في الاسكوا، دار الكنوز الادبية، بيروت، 2001، ص43.

(36) - جيرمي ريفكن، اقتصاد الهيدروجين بعد نهاية النفط - الثورة الاقتصادية الجديدة، ترجمة ماجد كنج، مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم، دار الفارابي، ط1، بيروت، 2010، ص211.

الوقود المنتج للطاقة الكهربائية في عام 1973 انخفض الى نسبة (6%) من الوقود المسؤول عن انتاج الطاقة الكهربائية عند العام 2017 وشكل نسبة انخفاض مقدارها (19%) وهي نسبة عالية جداً، لصالح الغاز الطبيعي الذي ازداد الى الضعف فقد كان يشكل (12%) عام 1973 وارتفع الى (21%) في العام 2017 اي بمقدار (11%) عما كان عليه عام 1973.



شكل (٤) النسبة المئوية لمساهمات انواع الوقود في انتاج الكهرباء في العالم للعام ٢٠١٧ المصدر: International Energy Agency ٢٠١٧

شكل (٣) النسبة المئوية لمساهمات انواع الوقود في انتاج الكهرباء في العالم للعام ١٩٧٣ المصدر: International Energy Agency World Energy Outlook (IEA), ٢٠١٣. المصدر: International Energy Agency World Energy Outlook (IEA), ٢٠١٨.

(37) - حسن عصمان، مصادر الطاقة غير البترولية وتأثيرها على البيئة، النشرة العلمية، مركز البحث والتطوير النفطي في وزارة النفط، العدد (4)، بغداد، 2009، ص 37.

(38) - "The Energy Information Administration (EIA) Recently Updated the Energy", July 2001, Electrical World. Vol.215, No.4.p. 14.

(39) Ruth, Lawrence A. "Advanced coal-fired power plants". March 2001. Journal of Energy Resources Technology. Vol.123 .p.4.

(40) -EIA, international energy agency, key world energy statistics, 2019, p.6.

الفحم -

لا يزال الفحم يستخدم لتوليد حوالي (40%) من إجمالي الطاقة الكهربائية عالمياً رغم المخاوف البيئية، لكنه يبقى أحد مصادر الطاقة الرئيسة لتوافر احتياجاته واستمرار التقنيات الحديثة في رفع كفاءته في توليد الكهرباء⁽³⁷⁾.

إن استعمال الفحم يسمح للولايات المتحدة الأمريكية بتغطية (23%) من حاجتها للطاقة الأولية⁽³⁸⁾. وحالياً تأتي (55%) من الطاقة المنتجة في هذا البلد من معامل توليد تعمل على وقود الفحم⁽³⁹⁾.

الطاقة النووية

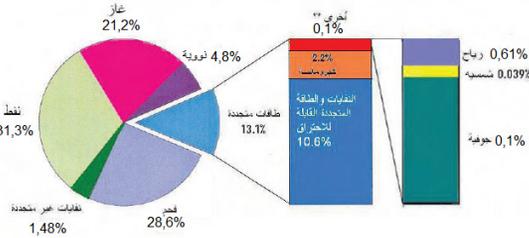
وتأتي الدول الصناعية في طليعة الدول المنتجة للطاقة من هذا المصدر، حيث يصل انتاجها الى (85%) من إجمالي الطاقة المنتجة منه، وبذلك ارتفعت نسبة الطاقة النووية في مزيج الطاقة العالمية من (3%) عام 1973 الى (4,9%) عام 2019⁽⁴⁰⁾، وكما يظهر في الشكل (5) وكذلك الشكل (6) الذي نشاهد فيه أن هنالك تراجع كبير وانخفاض واضح في مساهمة النفط في مزيج الطاقة العالمي، فقد انخفضت مساهمة النفط فيها من (44%) عام 1980 الى (31,3%) عام 2019، فضلاً عن ارتفاع نسبة مشاركة الطاقات المتجددة في مزيج الطاقة العالمي من (11%) عام 1980 الى (13,1%) عام 2019، أي بزيادة قدرها (2,1%) بينما هنالك زيادة طفيفة

لمشاركة الفحم في مزيج الطاقة فارتفعت نسبة مشاركته من (25%) عام 1980 الى نسبة (28,6%) عام 2019 أي بزيادة قدرة (3,6%) اما الطاقة النووية فارتفعت مشاركتها في مزيج الطاقة العالمي بمقدار (1,8%) حيث كانت مشاركتها عام 1980 فازدادت بمقدار (3%) وتحولت الى (4,8%) وكل هذه الزيادات حدثت على حساب النفط الاحفوري.



شكل (5) النسب المئوية لمساهمات أنواع الوقود من إجمالي امدادات الطاقة الاولية في العالم ١٩٨٠
Source: IEA, World Energy Investment Outlook, 2014, p.74.

شكل (6) النسب المئوية لمساهمات أنواع الوقود من إجمالي امدادات الطاقة الاولية في العالم ٢٠١٩
Source: EIA, international energy agency, key world energy statistics, 2019, p.6



ثانياً: المصادر المتجددة:

وهي مصادر الطاقة النظيفة التي لا ينتج عنها أي انبعاثات مثل الطاقات المتجددة كالشمس والرياح وطاقة باطن الارض والمد والجزر، وبدائل الوقود المنتج من الكتلة الحيوية مثل انتاج الكحول من قصب السكر والذرة، وتعتبر البرازيل أكبر دولة في العالم في انتاج واستخدام الايثانول الحيوي، ويبلغ انتاجها حوالي (4,5) مليار غالون سنوياً، حينما استخدم وقوداً للسيارات بعد خلطه بالبزين بنسب مختلفة، وبعد أن أمكن ذلك بسبب التطور التكنولوجي في صناعة المحركات، فمن بين كل عشر سيارات تسير الآن في شوارع البرازيل، فأن ثمانية منها تعمل بوقود الايثانول، حتى أن نسبة هذه السيارات قد بلغت (62%) من جملة مبيعات السيارات الجديد منذ العام 2005⁽⁴¹⁾، وتسهم الطاقة المتجددة بحوالي (13%) من حجم الاستهلاك العالمي من الطاقة عام 2016 (شكل رقم 10)، وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة بعقد السبعينات من القرن الماضي، حيث أن (72%) من إجمالي الطاقات

(41)- ابراهيم عبد الجليل، التغيرات المناخية وقطاع الاعمال الفرص والتحديات، مصدر سابق الذكر، ص 145.

المتجددة يستخدم في إنتاج الطاقة الكهربائية، وكذلك تستخدم لأغراض التدفئة⁽⁴²⁾، إذ أن الطاقة الكهرومائية تسهم بتوليد أكثر من (87%) من إجمالي الطاقة الكهربائية التي تولدها الطاقات المتجددة، وتليها الرياح بنسبة (6،3%) والكتلة الحيوية (4،7%) وبقية المصادر الأخرى بنسب متواضعة جداً، أما بالنسبة للحرارة من الطاقات المتجددة فتساهم الكتلة الحيوية بالجزء الأكبر أي (65،5%) من إجمالي الحرارة الصادرة عن الطاقات المتجددة، تليها الحرارة الشمسية بنسبة (26،2%) ثم حرارة جوف الأرض بنسبة (8،3%)⁽⁴³⁾، حتى بات اثر التقنيات واضحاً في الكميات المنتجة من هذا النوع من الطاقات المتجددة.

(42) - علي رجب، تطور الطاقات المتجددة وانعكاساته على اسواق النفط العالمية والاقطار الاعضاء، بحث منشور في مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 127، الكويت، خريف 2007، ص 16.

(43) - علي رجب، تطور الطاقات المتجددة وانعكاسه على اسواق النفط العالمية والاقطار الاعضاء، المصدر السابق، ص 19.

المبحث الثالث

دور التكنولوجيا في رسم مستقبل الطاقة

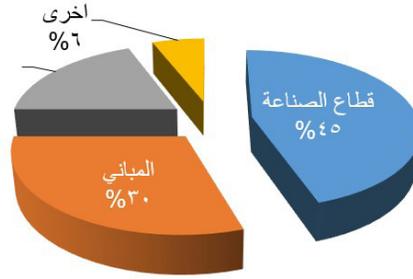
اولاً: أثر التقنيات على خفض الطلب النفط الخام من إجمالي الطاقة:

لا يبدو، أن ثمة خطراً حقيقياً سيطراً على كميات الطلب على الطاقة المنتجة بواسطة المصادر الأحفورية (نفط وغاز) حتى سنة 2040، فقد توقع تقرير صادر عن شركة بريتش بتروليوم BP البريطانية الهولندية لسنة 2018 عن مستقبل الطاقة في العالم حتى 2040، والخاص بوضع الطاقة في العالم واوضاع النفط والغاز في انتاجها مستقبلاً⁽⁴⁴⁾، فقد يستمر الطلب على الطاقة بالارتفاع، خلال فترة التنبؤ بمعدل يراوح ما بين (0.9%) و(1.4%) كمتوسط سنوي، وسيزيد بمقدار الثلث تقريباً حتى العام 2040، بالرغم من تضاعف الناتج الإجمالي العالمي، فضلاً عن تزايد نسبة السكان بحدود (23%)، فسيزداد الطلب على الطاقة بسبب زيادة عدد سكان الأرض بنحو (1.7) مليار نسمة، ليصبح سنة 2040 بحدود (9.2) مليارات. فضلاً عن ذلك سيدفع النمو الاقتصادي العالمي بالطلب على الطاقة نحو الأعلى، وسينمو الناتج المحلي الإجمالي للعالم بمعدل (3%) سنوياً حتى 2040، وسيرتفع من (109) تريليونات دولار سنة 2016 إلى (235) تريليون دولار عام 2040، أي بنسبة تصل الى (215.6%)، ويتوقع أن يرتفع المتوسط العالمي لدخل الفرد في السنة من (15) ألف دولار للفرد سنوياً في 2016 إلى حوالي (26) ألف دولار عام 2040، وسيكون هذا التأثير فضلاً عن تأثير تزايد عدد سكان المدن بحدود ملياري ساكن خلال المدة ذاتها، وهو ما يرفع من عادات الاستهلاك، ويزيد من مستوى الطلب على الطاقة حتى العام 2040⁽⁴⁵⁾، ستتوزع احتياجات العالم للطاقة، بمختلف مصادرها بحسب ما مبين بالشكل (7)

(44) - يمكن متابعة التقرير على الرابط: <https://www.bp.com/en/global/corporate/news-and-insights/press-releases/energy-outlook-2018.html>

(45) - انظر التقرير المنشور على الرابط <https://www.bp.com/en/global/corporate/news-and-insights/press-releases/energy-outlook-2018.html>

شكل (7) يبين النسب المئوية المتوقعة لاحتياجات القطاعات المختلفة لحصتها من الطاقة



المصدر: عمل الباحث اعتمادا على تقرير Bp لا افاق الطاقة المنشور على الرابط

<https://www.bp.com/en/global/corporate/news-and-insights/press-releases/energy-outlook-2018.html>

ولكن التقنيات الحديثة ستكون مخففه وكذلك عامل يحد من تزايد الطلب على النفط والغاز، خصوصا من المصادر الأحفورية التقليدية، فبسبب ارتفاع كفاءة الآلات نتيجة التقدم التكنولوجي ستتحسن كفاءة استخدام الطاقة، وستهبط احتياجات إنتاج واحد مليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي من الطاقة من (122) طنا مكافئ طاقة سنة 2016 إلى حوالي (77) طنا مكافئ طاقة عام 2040، بسبب التقدم العلمي والتكنولوجي، فمثلاً ستكون سيارة الكهرباء عام 2040 أعلى كفاءة من السيارة المتوافرة في عام 2000 بمعدل (70%)، وسيرتفع اعداد سيارات الكهرباء(الهايبرد، أي كهرباء ووقود، أو البطارية فقط) الى (300.000.000) مليون سيارة عام 2040 في العالم⁽⁴⁶⁾، وهذا سيؤثر سلباً على تزايد الطلب على الوقود الأحفوري، فضلا عن ذلك فان التكنولوجيا ستدفع باتجاه نمو الطاقات المتجددة، وهو ما سيؤثر سلباً على الطلب على الطاقة ايضا.

ان التكنولوجيا ستدفع باتجاه نمو الطاقات المتجددة، وهو ما سيؤثر سلباً على الطلب على الطاقة

(46)- انظر التقرير المنشور على الرابط <https://www.bp.com/en/global/corporate/news-and-insights/press-releases/energy-outlook-2018.html>

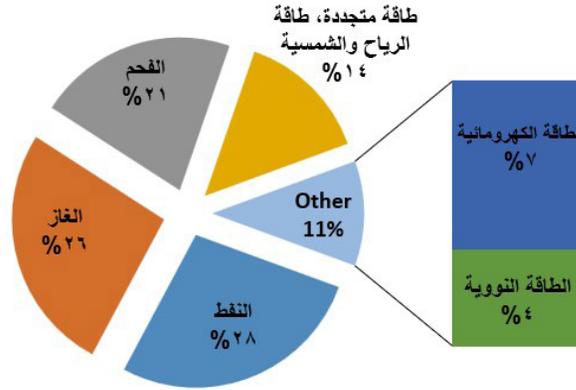
ثانيا: مزيج الطلب على الطاقة بحسب انواعها:

بحسب التقرير المذكور، وسيبقى النفط يحتل الموقع الأول في تشكيله مصادر الطاقة العالمية، بالرغم من تراجع حصته من (33%) عام 2016 إلى (27%) للعام 2040، بينما سينمو الطلب على الغاز بسرعة أكبر من النفط، وسيحل بالمركز الثاني بعد النفط في تلبية الطلب على الطاقة وبنسبة (26%) عام 2040، بدلاً من النسبة (24%) التي كان عليها سنة 2016. ومع أن الطلب على الفحم لن يتغير من حيث الكمية، لكن مساهمته من تشكيل مصادر الطاقة ستراجع ايضا من (28%) سنة 2016 إلى حوالي (21%) عام 2040، رغم الشكاوى عليه من تلويث البيئة، ولكنه

سيبقى المساهم الأكبر في توليد الكهرباء، واما الطاقات المتجددة فأنها ستتطور بفعل التكنولوجيا ايضا بمعدل تزايد سنوي قدرة (7%) ، لتحتل المركز الرابع في المساهمة في تلبية الطلب العالمي على الطاقة، بعد تزايد إنتاجها ليكون (503%) عام 2040 عما كان عليه سنة 2016، وستشكل مساهمتها بحدود (14%) من مصادر الطاقة في العالم انظر الشكل(8).

وستنمو الطاقة الشمسية بنحو 150% مما كانت عليه سنة 2016، وستراجع كلفة إنتاجها لتصبح منافسة في السوق لمصادر الطاقة الأخرى، من دون حاجة للدعم، وستكون الزيادة الأكبر المتأتية لهذه الطاقة في إنتاجها من الصين والهند. وستبقى الصين هي المستهلك الأكبر للطاقة في العالم، ويتوقع أن يبلغ استهلاك الصين من الطاقة نحو (4319) مليون طن نفط مكافئ سنويًا، بينما سيكون استهلاك الولايات المتحدة نحو (2299) مليون طن، واستهلاك الهند سيكون (1921) مليون طن مكافئ نفطي والاتحاد الأوروبي (1460) مليون طن نفط مكافئ. كما ستصبح الصين المنتج والمستهلك الأكبر للطاقات المتجددة، وستنتج نحو (30%) من الطاقات المتجددة في العالم⁽⁴⁷⁾. وستكون المستهلك الأكبر للنفط، وثاني أكبر مستهلك للغاز بعد الولايات المتحدة.

(47)- انظر التقرير المنشور على الرابط
<https://www.bp.com/en/global/corporate/news-and-insights/press-releases/energy-outlook-2018.html>



شكل رقم (8) مستوى الطلب العالمي على الطاقة بحسب النوع المتوقع للعام 2040 المصدر: عمل الباحث اعتمادا على:

ما جاء في النشرة المرجعية لتوقعات الطلب على الطاقة لشركة Bp العالمية وبحسب الرابط :
<https://www.bp.com/en/global/corporate/news-and-insights/press-releases/energy-outlook-2018.html>

ثالثا: التحديات التي ستواجه المنتجون للنفط بسبب التقدم العلمي والتكنولوجي: سيواجه المنتجون وخصوصا منتجوا اوبك وبالذات البلدان الخليجية تزايد المعروض النفطي المنتج من المياه العميقة لان التكنولوجيا وسعت من فرص نجاح الاستكشافات النفطية عبر البحار والمحيطات وفي القطبين الشمالي

والجنوبي، فضلا عن ذلك فأنها رفعت من قدرة منصات و أبراج الحفر العائمة على نجاح الحفر والانتاج من الاعماق حتى اعماق تصل الى (6000) متر، فضلا عن ذلك ساعدت التكنولوجيا على وصول الانتاج المتأتي من الاعماق الان اكثر من (7) مليون برميل نفط يوميا، وهو ما سيعوض ارتفاع الطلب النفطي المتزايد في

السنوات القادمة، فضلا عن ذلك فان التقنيات النفطية الحالية والمستقبلية اصبحت قادرة على تحويل النفط الصخري المختزل بين الصخور الصماء ورمال السجيل، فضلا عن انواع البتيومين الاخرى ، الى نفط او غاز ذو كثافة معقولة وقابلة للإنتاج، وهو ما كان في عداد المستحيلات في الزمن الماضي، خصوصا واذا ما علمنا ان احتياطيات هذه الانواع من النفط

تفوق الاحتياطيات الحالية الموجودة لدى بلدان الشرق الاوسط، وهو ما يشكل تحديا حقيقيا لبلدان اوبك واوابك، وهو ما رفع احتياطيات فنزويلا وكندا الى اكثر من 270 مليار برميل، خاصة اذا ما علمنا ان كميات النفط الثقيل والاشكال الاخرى من النفط الصخري في فنزويلا والرمال الاسفلتية في كندا والتشكيلات البتيومية في امريكا هي بكميات اسطورية ، ويمكن ما ينتج منها نفط تقليدي يعادل عمليا كل احتياطيات دول اوبك النفطية. وعمليا فان (600) مليار برميل من هذه الانواع من النفط، يمكن الانتاج منها عمليا من حيث المبدأ، أي ما يعادل (15%) من الاحتياطي المعروف هذا اليوم من النفط التقليدي، وهذا يعني اضافة حوالي (20 الى 25) سنة اضافية من الانتاج النفطي المتاح حاليا⁽⁴⁸⁾.

فضلا عن ذلك فان للتقنيات الخاصة بالحفر الافقي خاصة في الطبقات لمنتجة قد سمحت باختراقها الى مسافات واسعة، فوسعت من عمليات الانتاج من هذه الحقول والابار النفطية، فاصبح انتاج الآبار المحفور افقيا اضعافا مضاعفا لمحدودية انتاج الآبار الشاقولية، خاصة واذا ما علمنا ان تلك التقنيات شبة محتكرة لدى الشركات النفطية الكبرى ولدى بلدان الانتاج النفطي من خارج اوبك ، وهو ما يشكل تحديا لدى بلدان الانتاج النفطي ، بما فيها العراق المتعثر نظامه السياسي والذي تخلف عن بلدان المنطقة بفعل فوضى الحروب والتناحر المذهبي وعدم الاستقرار السياسي.

وشهدت السنوات الاخيرة تطورات متسارعة في رفع نسبة الاستخلاص البترولي ، وهو ما عاد الحقول التي اصابها النضوب الى واجهة الانتاج⁽⁴⁹⁾، وبصفة عامة فأننا لا ننتج من حقولنا الحالية سوى 30% اما ما تبقى فأنها تنتج وفق اسلوب الانتاج المعزز، ولا شك أن هذه التقنيات ستولد ضغوطا على الدول المنتجة من نواحي

**وشهدت السنوات الاخيرة
تطورات متسارعة في رفع نسبة
الاستخلاص البترولي ، وهو ما عاد
الحقول التي اصابها النضوب الى
واجهة الانتاج**

(48) - منذر ماحوس، دور التطور التكنولوجي في تنوع مصادر الطاقة والأسعار المصدر السابق، ص81.

(49) - Monzer Makhous, petrole et developpement dans le monde arabe; Dos revolution en chain(paris; L' Harmattan.2011)

المنافسة على الاسعار والمعروض النفطي من خلال تأثير التقنيات في المستقبل وكالاتي⁽⁵⁰⁾:

(50) -وكالة الطاقة الدولية، ادخار الموارد: تفاعلات النفط والغاز من اجل اسواق الطاقة، ص169,170.

يبلغ اقصى كلفة الانتاج الحالي 20 دولار للبرميل من النفط التقليدي الحالي بينما تبلغ كلفة انتاج الاحتياطات المستقبلية من بقية النفط حوالي (25) دولار هي ضمن الحدود المعقولة للإنتاج التجاري بمساعدة التقنيات النفطية.

ستمح المياه الثقيلة حوالي (100) مليار برميل بكلفة تتراوح بين (20 - 30) دولار وهي ضمن الكلف المعقولة.

ويمكن لمناطق القطب الشمالي والجنوبي منح (200) مليار برميل بكلفة تتراوح بين (20 - 60) دولار ويمكن تخفيضها عبر التقنيات المستقبلية لتصبح معقولة.

يمكن لتقنيات الانتاج المعزز انتاج (300) مليار برميل من النفط بكلف معقولة ضمن تطور تقنيات الانتاج المعزز.

ستودي التقنيات المتطورة الى تحويل حوالي (1000) مليار برميل نفطي من النفط الثقيل غير التقليدي في كندا وفنزويلا وامريكا وانحاء اخرى الى منتجات نفطية تقليدية بكلفة استخراجية تتراوح بين (20-40) دولار وهي ضمن الحدود التجارية.

أصبح انتاج النفط من الرمال النفطية في كندا وبفعل التكنولوجيا الحديثة، اقتصاديا ويحدود (25) دولارا وهو ما سيضيف كما هائلا من النفط الى المعروض النفطي.

وواجه المنتجون الحاليون للنفط ضغوطا اخرى في تقليل الطلب على النفط ايضا، وبمساعدة التكنولوجيا ايضا، ومنها انتاج بدائل الطاقة التي تستعمل في

الاليات والمعدات التي تتغذى على النفط ، فالسيارات الكهربائية والسيارات العاملة على الوقود الحيوي والتي تشكل نسبة حاليا اكثر من (60%) من السيارات

العاملة في شوارع البرازيل ، فضلا عن ارتفاع اعداد السيارات العاملة بالغاز الطبيعي في العالم وفي منطقة الشرق، فضلا عن كون السيارات الهجينة التي دخل انتاجها

التجارب الفعلية، وهذه السيارات تعمل بخلايا الوقود، والتجارب المخبرية تنبئ عن كون انتاجها سيكون اقتصاديا وعوامل الامان فيها متاحة، وستكون هي سيارات

المستقبل⁽⁵¹⁾، وأما القطارات فبدأت تجارب القطارات السريعة العاملة على الكهرباء تغزو بلدان العالم الغربي واليابان والصين وغيرها وتدخل حيز العمل الفعلي، واما

الطائرات فلازال الكيروسين النفطي يشكل العمود الفقري لتغذيتها. وأما انتاج الطاقة الكهربائية، فقد رسم العلماء خارطة عالمية رصدت لأول مرة

بشكل تفصيلي الإمكانيات الكامنة لطاقة الرياح على مستوى الكوكب. وقد تبين لهؤلاء العلماء ان الاستفادة من 20 % فقط من هذه الطاقة قد تتيح طاقة كهربائية

أكثر من ثمانية إضعاف مما استهلكه العالم كله في العام 2000 وإن المحصلة

(51) -فيجاي ف. فيتسوارن، الطاقة للجميع، ترجمة ايهاب عبد الرحيم، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الاعلى للثقافة والفنون والآداب_ الكويت (321) ، 2005، ص355 وما بعدها.

الرئيسية لهذه الدراسة تؤكد إن طاقة الرياح المنخفضة التكاليف (أكثر وفرة مما كان يعتقد سابقاً)⁽⁵²⁾، ومن مقارنة أسعار الطاقة التقليدية مع طاقة الرياح نجد أنها هي الأقرب إلى التكافؤ مع هذه الاسعار علماً أن التكلفة الحالية لطاقة الرياح تتراوح ما بين (10-إلى 25) سنتاً، ويتوقع ان تنخفض تكلفة إنتاج طاقة الرياح إلى حوالي (2) سنت لكل كيلوا واط/ساعة⁽⁵³⁾، وهذا ما دفع بالدانمارك الى انتاج حوالي (62% من كهربائها عام 2014 عبر توربينات الرياح وتخطط للإنتاج الكلي من هذه الطاقة في العام 2035)⁽⁵⁴⁾، وانتجت ايضا البرتغال واسبانيا (20%) من طاقة الرياح فضلا عن تجارب ناجحة في استراليا وبريطانيا بإنتاج (17%) من طاقتها الكهربائية الكلية من الرياح فضلا عن ذلك ، وكانت ولاية ايوا وداكوتا

(52)- مصطفى كامل عبد الجنابي، امكانية استغلال طاقة الرياح في توليد الطاقة الكهربائية في العراق، المؤتمر العلمي الدولي، جامعة فرحات عباس- سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص6.

إن ازدياد الطلب على قدرة الرياح على إنتاج الطاقة، سيستمر في المستقبل مع تزايد اهتمام الناس المطرد بالبيئة

الأمريكيين قد انتجت (26%) من كهرباء من الرياح⁽⁵⁵⁾. إن ازدياد الطلب على قدرة الرياح على إنتاج الطاقة، سيستمر في المستقبل مع تزايد اهتمام الناس المطرد بالبيئة وقضايا ألتلوث إذ تخطط كثير من دول العالم خاصة تلك التي لا تمتلك الوقود الاحفوري، إلى الاعتماد في طاقتها الكهربائية المنتجة من قدرة الرياح، خاصة بعد انخفاض تكلفة إنتاج طاقة الرياح التي كانت تعد أحد أهم العوائق لاستخدام هذه الطاقة كونها تمثل التكلفة الأعلى. ومنذ سنوات عديدة واستثمارات الولايات المتحدة الأمريكية والمانيا واليابان والصين والهند تتجه لاستعمال تقنية الطاقة الشمسية في إنتاج الكهرباء، وذلك من خلال بناء نماذج صناعية من المرايا العاكسة فضلا عن العدسات لتكريز الطاقة الشمسية على ابراج مائية لتحويلها الى بخار، يوجه لتدوير توربينات بخارية لإنتاج الطاقة الكهربائية⁽⁵⁶⁾، التي تتجاوز قدرتها بمئات المرات قدرة المحولات الحالية، وأكثر من المولدات الكلاسيكية التي تعمل بالألواح الشمسية، مما يعني ان النفط الخام ستراجع حضوره في المستقبل، ونحن مقبلون على تحول الطاقة لا يكون النفط عنوانها وانما سيكون النفط ثانويا في مشهد الطاقة المقبل بعد منصف هذا القرن بفعل التطورات التكنولوجية التي لعبت وستلعب دورا مهما في التحول الطاقوي المقبل.

(53)- مصطفى كامل عبد الجنابي، المصدر السابق نفسه. ص6.

(54)- تخطط الدانمارك بالخروج جزئيا من الاعتماد على الطاقة الاحفورية بحدود العام 2035 وكليا في العام 2050، للمزيد من التفاصيل يراجع: وكالة الطاقة الدانماركية "سيناريوهات الطاقة للأعوام 2020، 2035، 2050 ، واستشراف العدد 1--(2016) ص383,281.

(55)- نبيل حسين، استشراف رهانات الانتقال الطاقوي، مراجعات كتاب الانتقال الكبير: التحول من الوقود الاحفوري الى الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، نشرة (337)، مراجعات، ص3.

(56) مصطفى كامل عبد الجنابي، المصدر نفسه، ص6.

الاستنتاجات

ستمنح المياه الثقيلة حوالي (100) مليار برميل بكلفة تتراوح بين (20-30) دولار وهي ضمن الكلف المعقولة، ويمكن لمناطق القطب الشمالي والجنوبي منح (200) مليار برميل بكلفة تتراوح بين (20-60) دولار ويمكن تخفيضها عبر التقنيات المستقبلية لتصبح معقولة. وان لتقنيات الانتاج المعزز ستنتج بحدود (300) مليار

برميل من النفط بكلف معقولة وستودي التقنيات المتطورة الى تحويل حوالي (1000) مليار برميل نفطي من النفط الثقيل غير التقليدي في كندا وفنزويلا وامريكا وانحاء اخرى الى منتجات نفطية تقليدية بكلفة استخراجية تتراوح بين (20-40) دولار وهي ضمن الحدود التجارية. وبفعل التكنولوجيا ايضا اصبحت الرمال النفطية في كندا انتاجها اقتصاديا وبحدود (25) دولارا وهو ما سيضيف كما هائلا من النفط الى المعروض النفطي.

التكنولوجيا غيرت من خارطة الهيمنة النفطية لبلدان منظمة اوبك طيلة العقود الماضية، وابتعدت شبح النضوب النفطي التي بشرت بها نظرية هيوبرت في سبعينيات القرن الماضي، وفي الافق المنظور فان حوالي (600) مليار برميل الانواع من النفط (نفط الاعماق والصخري) يمكن انتاجها من حيث المبدأ، وهو ما يعادل ((15% من الاحتياطي المعروف من البترول التقليدي، وهذا يعني إضافة (20-25) سنة اضافية من البترول المتاح على اساس وتأثر الاستهلاك الحالية.

لقد ضيقت التقنيات الفجوة الموجودة في تكاليف الانتاج بين منتجي النفط في الخليج العربي، والاقاليم الغربية مثل خليج المكسيك بالولايات المتحدة الأمريكية وبحر الشمال، فبينما أدى نقص الخبرة وعدم كفاية الاستثمارات الى رفع كلفة انتاج برميل النفط في دول الخليج من (10،0-5،0) دولار في السبعينات الى (2-3) دولار حالياً، في حين هبطت كلفة الانتاج في حقول الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا الى (4-7) دولار بعد أن كانت (12-15) دولار في العقد الماضي.

ستتحول معظم وسائل النقل الحالية الى أنواع أخرى من مغذيات الطاقة لهذه الوسائل بديلا عن النفط الحالي المغذي الرئيسي لهذه الوسائل كالسيارات الكهربائية والهجينة وسيارات خلايا الوقود، وستجعل التقنيات الحالية نجاح هذه الاليات واقعا ملموسا بعد خفض كلف تصنيعها مما يؤدي الى تقليل أهمية النفط في توفير الطاقة ويولد ضغوطا على اصحاب القرار في البلدان المنتجة.

سيكون للغاز والطاقت المتجددة، وخاصة طاقة الرياح والطاقة الشمسية اثرا واضحا في انتاج الكهرباء، وتوفير الطاقة البديلة وتقليل الاعتماد على الطاقة الاحفورية مما يولد ضغوطا واعباء مالية على بلدان الانتاج النفطي نتيجة تراجع اهمية النفط في مزيج الطاقة العالمي.

ستكون للضغوط البيئية اثارا واضحة في ضرورة التحول الطاقوي الذي يتوقع له قبل نهاية القرن الحالي الى أشكال أخرى من عناصر توفير الطاقة، نتيجة اخذها بعد دينيا فضلا عن البعد السياسي، وهو ما سيتترك اثرا واضحا على منتجي النفط التقليدي، وسيؤدي بالنتيجة الى تقليل اهمية البلدان المنتجة له في صياغة توجهات

العلاقات الدولية المبنية على الاثر الطاقوي للنفط.

التوصيات

يوصي الباحث اصحاب القرار في صياغة توجهات السياسة النفطية، الاسراع في استغلال فترة التحول الطاقوي التي تمتد الى منتصف القرن الحالي، واستغلال الحاجة الى الطلب النفطي خلال السنوات العشرين القادمة، والاسراع في استثمارات الاحتياطيات النفطية الهائلة المتوافر في بلدان اوبك واوابك ومنها العراق، من خلال الاستفادة من التقنيات الحديثة وزيادة الانتاج وتحسين نوعيته، وتحويل الايرادات النفطية المتأتية منها في تفعيل القطاعات الاقتصادية الاخرى، كي لا تحرمهم التكنولوجيا المتسارعة مما يملكون من ثروة لها قيمة قد تفقدها مستقبلا، والعمل على التحول من بلدان ريعية الى بلدان متنوعة القطاعات الاقتصادية.

يوصي الباحث بعدم شراء معدات الحفر والاستكشاف والتحول الى نظام التأجير من خلال نظام عقود الخدمة النفطية السريعة لان هذه المعدات والاليات النفطية اصبحت عرضة للتطور التكنولوجي السريع، مما يجعل شراء هذه الاليات عبء على البلدان المنتجة، فيما لو استحدثت تطورات تقنية اخرى عليها وعندها ستكون غير متوافقة مع الإنتاج النفطي الحديث.

يوصي الباحث اصحاب القرار السياسي في صناعة السياسة العامة للبلدان المنتجة بالتحول تدريجيا من اقتصاد الريع النفطي الى الاقتصاديات المتنوعة، وجذب الاستثمارات الدولية لتحريك عجلة اقتصاداتها، لان التحول الى اشكال الطاقة الاخرى حقيقة علمية مفروغ من حدوثها في المستقبل القريب.

الاستفادة من الحاجة الى النفط في بلدان النهوض الاقتصادي في شرق اسيا والبحث عن اسواقها للاستثمار فيها من خلال بناء معامل التكرير ومعامل البتروكيماويات وربطهم في استثمارات مشتركة لإبقاء فترة الاعتماد على النفط في تحريك الطاقة والنهوض الصناعي لأطول فترة ممكنة.

توفير النفط للبلدان المستهلكة بأسعار معقولة كي لا يستنز المستهلكين للبحث عن مصادر طاوقية اخرى بديلة عن النفط وتحجيم الانتاج النفطي الصخري الذي يتطلب كلفة انتاج عالية نسبيًا، وبالتالي خلق منافس انتاجي آخر هو بالأمس القريب من أكبر المستهلكين للنفط ولكي لا تعمم تجربته الانتاجية على بلدان اخرى.

قائمة المصادر

1- حسين عبد الله، 2003، البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية، ط1، دار النهضة العربية،

ص21.

2 - عبد الوهاب السعدون: هل يقترب عصر النفط السهل من نهايته، بحث منشور على الرابط

Media.com/index. Php? m= politics & lang = ar

3 - منذر ماخوس, 2015, دور التطور التكنولوجي في تنوع مصادر الطاقة والأسعار، ندوة تداعيات هبوط الاسعار على البلدان المصدرة، الدوحة -7 تشرين الثاني، ص 79,80.

4 - راي ليونارد, 2013, تأثير تقنيات الطاقة في مستقبل الانتاج العالمي للنفط، (بحث) ضمن كتاب التكنولوجيا ومستقبل أطقاء مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1, دبي، ص70.

5 - راي ليونارد, 2013, المصدر نفسه، ص72,71.

6 - رشيد الخولي: حفر الابار الموجهه، بحث متوافر على الرابط file:///H; حفر الآبار

الموجهة PETENG_files/directional drilling: jpy-SYRIAN

7 - منذر ماخوس، دور التطور التكنولوجي في تنوع مصادر الطاقة والأسعار، المصدر السابق، ص81.

8 - ادارة الشؤون الفنية، الاقطار العربية المصدرة للبتروول(اوابك), 2009, الاستخلاص البتروولي المحسن (دراسة)، الكويت، ص 123 ولغاية 144.

9 - تركي الحمش، صيف 2008, تقنيات الحفر (دراسة)، منشورة في مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 126, مجلد 34, ص 33 وما بعدها.

10 - وكالة الطاقة الدولية، بلا سنة، ادخار الموارد: تقانات النفط والغاز من اجل اسواق الطاقة، ترجمة مظهر بايرلي، ط1, مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، المنظمة العربية للترجمة، الرياض، ص 79 وما بعدها.

11 - ادارة الشؤون الفنية، الاقطار العربية المصدرة للبتروول(اوابك), 2009, الاستخلاص البتروولي المحسن (دراسة)، الكويت، ص33.

12 - المصدر السابق نفسه، ص67.

13 - وكالة الطاقة الدولية، ادخار الموارد، المصدر السابق، ص 95.

14 - وكالة الطاقة الدولية، ادخار الموارد، المصدر السابق، ص 95.

15 - ادارة الشؤون الفنية، الاستخلاص البتروولي المحسن (دراسة)، مصدر سابق، ص7.

16 - فؤاد قاسم الامير, 2016, النفط الصخري واسعار النفط والموازنة العراقية، دار الغد، ط1, بغداد، ص 61. وايضاً: زهير حامدي، 2015, النفط في الولايات المتحدة: ثورة في الأفق

(دراسة)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

17 - منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك)، 2012, واقع وفاق صناعة النفط والغاز

الطبيعي غير التقليدي في اميركا الشمالية وانعكاساتها على الدول الاعضاء (دراسة)، الكويت، ص 58.

.Opec, Annual Statistical Bulletin,2021.p54 - 18

19 - محمد الكوخي، مستقبل الصراع على اسواق الطاقة بين النفط الخام والصخري، مركز الجزيرة للدراسات، متوفر على الرابط studies.aljazeera.net/ar/re-ports/2017/03/170321084829470.html (اخر زيارة في 2017/3/26).

20 - جمال قاسم حسن، يوليو، 2015، النفط والغاز الصخرين وأثرهما على اسواق النفط العالمية، صندوق النقد العربي، (دراسة)، ص 12.

21 - احمد بن محمد السيارى، يوليو، 2015، نظرة عامة على اهم مصادر الطاقة غير التقليدية (ورقة عمل)، ادارة الابحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، ص 11.

22 - منذر ماخوس، دور التطور التكنولوجي في تنوع مصادر الطاقة والأسعار المصدر السابق، ص 82.

23 - منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك)، واقع وافاق صناعة النفط والغاز الطبيعي غير التقليدي في اميركا الشمالية وانعكاساتها على الدول الاعضاء، المصدر السابق، ص 155.

24- ايبي مايز جافي، 2001، الاسعار مقابل حصص السوق لدول الخليج العربي المنتجة للنفط، هل تراجع احتياطي نفط قزوين كفة الميزان، بحث ضمن كتاب، مصادر الطاقة في بحر قزوين-الانعكاسات على منطقة الخليج العربي، مركز دراسات الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، ابو ظبي، ص 202.

25 - علي رجب، 2011، مستجدات سياسة الطاقة في الدول الصناعية وانعكاساتها على الدول الاعضاء في اوبك، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 138، الكويت، ص 31.

26 - ابراهيم عبد الجليل، ديسمبر 2008، التغيرات المناخية وقطاع الاعمال- الفرص والتحديات، مجلة عالم الفكر، العدد (2)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، ص 143.

27- محمد قرضاب، شتاء 2007، ترشيد استخدام الطاقة في القطاع الصناعي في الدول العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد/120، الكويت، ص 130.

Exxon Mobil,2010, Energy Efficiency,http://www.exxonmobil.com/Corpa-- 28
.rate/energy

29 - اوليفييه ايبير، 2011، سياسات ترشيد الوقود في قطاع النقل وانعكاساتها على الطلب العالمي على النفط، بحث ضمن كتاب (عصر النفط والتحديات الناشئة)، مركز الامارات والبحوث الاستراتيجية، ط1، ابو ظبي، ص 372.

US. Energy Information Administration (EIA). Annual Energy Outlook - 30

. . 2010

31- للحصول على اخر الابتكارات التقنية وقطاع النقل، يراجع بحث بسام فتوح، ديناميات الطلب العالمي وانعكاساته على الدول المنتجة في الشرق الاوسط، بحث مقدم ضمن كتاب عصر النفط «التحديات الناشئة»، مصدر سابق الذكر، ص 82 وما بعدها والجدول الملحق بذلك.

32 - اوليفييه ايبير، سياسات ترشيد الوقود في قطاع النقل وانعكاساتها على الطلب العالمي على النفط، مصدر سابق الذكر، ص 376-380.

33 - فاضل الجليبي، 2001، تقلبات اسعار النفط في السوق العالمي، الأسباب والأثار على اقتصادات البلدان المنتجة للنفط في الاسكوا، دار الكنوز الادبية، بيروت، ص 43.

34 - جيرمي ريفكن، 2010، اقتصاد الهيدروجين بعد نهاية النفط - الثورة الاقتصادية الجديدة، ترجمة ماجد كنج، مؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم، دار الفارابي، ط1، بيروت، ص 211.

35 - حسن عصمان، 2009، مصادر الطاقة غير البترولية وتأثيرها على البيئة، النشرة العلمية، مركز البحث والتطوير النفطي في وزارة النفط، العدد (4)، بغداد، ص 37.

The Energy Information Administration(EIA)Recently Updated the Ener-«-36
July, 2001, Electrical World. Vol.215, No.4.p. 14 ، .“gy

Ruth, Lawrence A.”Advanced coal-Fired power plants”. March 2001. Jour- 37
nal of Energy Resources Technology. Vol.123 .p.4

.EIA , international energy agency, key world energy statistics, 2019 ,p.6- 38

39 - ابراهيم عبد الجليل، التغيرات المناخية وقطاع الاعمال الفرص والتحديات، مصدر سابق الذكر، ص 145.

40 - علي رجب، خريف 2007، تطور الطاقات المتجددة وانعكاساته على اسواق النفط العالمية والاقطار الاعضاء، بحث منشور في مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 127، الكويت، ص 16.

41- علي رجب، تطور الطاقات المتجددة وانعكاسه على اسواق النفط العالمية والاقطار الاعضاء، المصدر السابق، ص 19.

42 - يمكن متابعة التقرير على الرابط: <https://www.bp.com/en/global/corporate/news-and-insights/press-releases/energy-outlook-2018.html>

43 - انظر التقرير المنشور على الرابط <https://www.bp.com/en/global/corporate/news-and-insights/press-releases/energy-outlook-2018.html>

44 - انظر التقرير المنشور على الرابط <https://www.bp.com/en/global/corporate/news-and-insights/press-releases/energy-outlook-2018.html>

- 45 - انظر التقرير المنشور على الرابط /<https://www.bp.com/en/global/corporate/news-and-insights/press-releases/energy-outlook-2018.html>.
- 46 - منذر ماحوس، دور التطور التكنولوجي في تنوع مصادر الطاقة والأسعار المصدر السابق، ص 81.
- 47 - Monzer Makhous, petrole et developpement dans le monde arabe; Dos (revolution en chain (paris; L' Harmattan. 2011
- 48 - وكالة الطاقة الدولية، ادخار الموارد: تقانات النفط والغاز من اجل اسواق الطاقة، ص 169,170.
- 49 - فيجاي ف. فيتسوارن، 2005، الطاقة للجميع، ترجمة ايهاب عبد الرحيم، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الاعلى للثقافة والفنون والآداب_ الكويت (321)، ص 355 وما بعدها.
- 50 - مصطفى كامل عبد الجنابي، امكانية استغلال طاقة الرياح في توليد الطاقة الكهربائية في العراق، المؤتمر العلمي الدولي، جامعة فرحات عباس- سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص 6.
- 51 - مصطفى كامل عبد الجنابي، المصدر السابق نفسه. ص 6.
- 52 - تخطط الدانيمارك بالخروج جزئيا من الاعتماد على الطاقة الاحفورية بحدود العام 2035 وكليا في العام 2050، للمزيد من التفاصيل يراجع: وكالة الطاقة الدانيماركية «سيناريوهات الطاقة للأعوام 2020, 2035, 2050, واستشراف العدد 1- (2016) ص 383,281.
- 53 - نبيل حسين، استشراف رهانات الانتقال الطاقوي، مراجعات كتاب الانتقال الكبير: التحول من الوقود الاحفوري الى الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، نشرة (337)، مراجعات، ص 3.

مستقبل الاقتصاد العراقي

في ظل الاستثمار ... بغداد أنموذجاً

أ.م.د مصطفى فاروق مجيد

باحث من العراق

علي احمد عبيد *

باحث من العراق

*جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية
Aliinvestment1991@gmail.
com

ملخص :

تنبع أهمية الاستثمار بعدّه إما رديفًا للاقتصاد الرئيسي أو جزءًا منه أو في بعض الأحيان يكون بديلاً عنه وبخاصة في تلك الدول التي ليس لديها ريعاً ومصدراً ثابتاً للدخل القومي، أما حالياً وبسبب مخاطر الاقتصاد الريعي بات الأمر أكثر إلحاحاً بالحديث عن الاستثمار وتفعيله واقعيًا نتيجة تفعيل السياسات الاستثمارية من حيث الدستور والقانون والتطبيقات اللاحقة وتحريك القطاعات المختلفة من أجل الهدف المشترك ألا وهو استثمار حقيقي ومستدام.

أما في العراق بعد التغيير السياسي في 2003 فالحديث عن مأسسة الاستثمار لم يأت إلا بعد قانون 13 لسنة 2006 المعدل الذي أنشأ الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئة الاستثمار في الاقاليم وهيئات استثمار في المحافظات غير المنتظمة في إقليم، جاءت هذه الخطوة بعد دسترة الاستثمار في المادة (26) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005.

ثم تتالت النشاطات الاستثمارية في عموم العراق وبغداد (دراسة الحالة) بشكل خاص وبمختلف القطاعات الاستثمارية المختلفة مما جعلنا نتحدث عنها وعن أهم المعوقات التي رافقت هذه العملية منذ انطلاقتها الى العام 2021.

كلمات مفتاحية : الاقتصاد، الاقتصاد الريعي، الاستثمار، اقتصاد العراق.

The future of the Iraqi Economy in Light of Investment ... Baghdad as a Model

Asst. Prof. Mustafa Farouk Majeed,..... Ali Ahmad Obaid

Ph.D

Researchers from Iraq

ABSTRACT

The importance of investment stems from it either as a substitute for the leading economy, or as part of it, or sometimes as a substitute for it,

especially in those countries that do not have rents and a stable source of national income. But now, due to the risks of the rentier economy, it has become more urgent to talk about investment and activate it realistically as a result of starting investment policies. In terms of the constitution, the law, subsequent applications, and the mobilization of the various sectors for the common goal of natural and sustainable investment.

As for Iraq, after the political change in 2003, talking about the institutionalization of investment did not come until after Law 13 of 2006 was amended, which established the National Investment Commission, the Investment Commission in the Regions, and the Investment Commissions in the governorates that are not organized in a region. This step came after the constitution of investment in Article (26). From the permanent Iraqi constitution of 2005.

Then successive investment activities throughout Iraq and Baghdad (case study) in particular and in various investment sectors made us talk about them and the most significant obstacles that accompanied this process since its launch to 2021.

KEY WORDS: economy, renter economy, investment, Iraq economy.

المقدمة:

إن التغيرات السريعة في الاقتصاد العالمي بشكل عام وما حصل للعراق بعد التغيير السياسي في 2003 من الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي الى اقتصاد السوق المفتوح جعل الحديث عن الاستثمار داخل الأوساط الاكاديمية في بادئ الأمر ثم اتخذ الأمر شكلاً واسعاً من خلال الحديث عنه حتى في الأوساط المجتمعية بل حتى درجة اقبال الناس على المشاريع السكنية الاستثمارية وبخاصة ذات البناء العمودي التي قد تكون تغييرياً فارقاً في مزاج المواطن العراقي كل هذا جعل الباحث أمام تساؤل عن أهمية الاستثمار وهل يمكن أن يكون بديلاً أو على الأقل موازياً وريديفاً للاقتصاد الوطني الريعي؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من خلال التطور الملحوظ على النشاطات الاستثمارية

(1) للمزيد حول الدولة الريعية ينظر: حسين عجلان حسن، تنوع قدرات الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية الواقع الراهن والحسابات المستقبلية، مجلة المنصور، 2017، العدد 27، كذلك ينظر: حسن لطيف كاظم الزبيدي، زياد طارق حسين الربيعي، إدارة موارد الدولة الريعية: الاليات والمشكلات، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، 2019، العدد 24، كذلك ينظر: سلام جبار شهاب، الدولة الريعية وصياغة النظم الاقليمية (دول الخليج انموذجاً)، مجلة السياسية والدولية، 2012، العدد 21، كذلك ينظر: د. عبد علي كاظم المعموري، بسمة ماجد حمزة، الربع النفطي والديمقراطية: حدود مفتوحة للتعارض، مجلة حمورابي للدراسات، 2013، العدد 7، كذلك ينظر: عقيل حسين عباس، المجتمع الريعي: نتاج الدولة الريعية ومعوق اساس لبناء الدولة المدنية في العراق، مجلة كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعة، 2019، العدد 1.

وبخاصة تلك التي يلمسها المواطن قبل الباحث الأكاديمي من خلال الواقع العملي الذي نرى من خلاله انتشار المشاريع الاستثمارية والتقديم المستثمر عليها من خلال مراكز البيع المباشر لها، أو حتى من خلال وسائل التواصل الاجتماعي التي تنتشر فيها المقاطع الفيديوية أو الصورية عن المشاريع الاستثمارية بمختلف القطاعات. مضافاً إلى أن يكون هذا البحث مصدراً للباحثين اللاحقين ويسهل عليهم المعلومة وبخاصة فيما يخص المشاريع الاستثمارية والمعلومات الدقيقة عنها.

الإشكالية: على الرغم من أن الربيع الأساس للعراق هو النفط إلا أنه وبسبب تقلبات الأسعار أخذ الأمر ينذر بالخطر، وعليه هل سينجح الاستثمار في سد العجز في الموازنة إن أصبح بديلاً أو موازياً عن النفط؟
الفرضية: إن البيئة الاستثمارية في العراق وبخاصة بعد العام 2006 أخذت تتهياً بشكل أكبر وأخذ الاستثمار يلعب دوراً كبيراً على مستوى الاقتصاد الوطني، لكن بسبب بعض المعوقات لم يتم الاعتماد على الاستثمار بشكل كبير.
المنهجية: إن المنهج المتبع في البحث هو منهج التحليل النظمي مع بعض المقترحات الأخرى.

وانقسم البحث الى مقدمة وخاتمة مضافاً الى ثلاثة محاور:

المحور الأول: مدخل نظري

المحور الثاني: اقتصاد العراق قبل وبعد التغيير السياسي في 2003

المحور الثالث: التحديات الانجازات المتحققة

المحور الأول: مدخل نظري

يُعَدُّ المدخل النظري بمثابة المكوّن الرئيسي للأبحاث والرسائل العلمية، فهو بمثابة الهيكل العظمي بالنسبة للإنسان، ودونه سوف يُصبح مقالاً مُطوّلاً خالٍ من أي لمحات أو أطر بحثية، وعليه لا يمكن الخوض في الاستثمار دون الحديث عن الإطار النظري له.

الاقتصاد الريعي هو "اعتماد دولة ما في اقتصادها على مصدر طبيعي مستخرج من الأرض"

الاقتصاد الريعي: (1) هو «نمط اقتصادي يعتمد على الموارد الطبيعية دون الحاجة إلى الاهتمام بتطويرها، ومن الأمثلة على هذه الموارد: المعادن، والمياه، والنفط، والغاز»، ويُعرّف اقتصاد الربيع بأنه «الاقتصاد الذي يهتمّ بالمحافظة على النشاطات التي توفرّ الإيرادات من بيع الثروة الريعية، ولكن لا تساعد هذه النشاطات على توفير تصوّر واضح عن الحالة الاقتصادية السائدة في الدولة». ومن التعريفات الأخرى لاقتصاد الربيع هو «اعتماد دولة ما في اقتصادها على مصدر طبيعي

مستخرج من الأرض، فيصبح الاقتصاد مُعتمداً على التبادل التجاريّ الذي يؤدي إلى ظهور مُجتمعٍ استهلاكيٍّ مرتبط بالاستيراد، كما لا يهتمّ هذا النوع من الاقتصاد في الزراعة أو الصناعة التحويليّة». والدولة الريعية اقتصاد الريع أو الاقتصاد الريعي هو مصطلح في العلوم السياسية والعلاقات الدولية يشير إلى الدولة التي تستمد كل أو جزء كبير من إيراداتها الوطنية عن طريق تأجير الموارد المحلية لعملاء خارجيين، وقد افترض هذه النظرية لأول مرة (حسين مهداوي) في 1970. أُستخدم مصطلح الدولة الريعية منذ القرن العشرين للإشارة إلى الدول الغنية بالموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، بحيث تسيطر السلطة الحاكمة على هذا المصدر وتحتكر مشروعية امتلاكه وتوزيعه وبيعه. ونتيجة للريعية التي تُعتبر السمة الغالبة للبلدان العربية فقد أشارت أحدث التقديرات المركزة على بيانات منظمة العمل الدولية إلى أن الدول العربية تحتاج إلى إيجاد ما يعادل 13 مليون وظيفة خلال السنوات الخمس المقبلة، لتحافظ على معدلات البطالة الحالية التي تُعتبر الأعلى على المستوى العالمي. وعليه فالإقتصاد الريعي هو «الإقتصاد الذي يعتمد في دخوله النقديّة على العالم الخارجي كنتيجة لتصدير الموارد الأولية التي تتسم بتذبذبها وانخفاض مرونة الطلب عليها». وإن اعتماد الاقتصاد في توليد السيولة النقديّة على الريع الخارجي يولد الكثير من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، في حال انعدام الرؤيا الاستراتيجية وغياب الإدارة الكفوءة والإرادة الحقيقية لدى أصحاب القرار والمسؤولين الحكوميين.

الاستثمار: لقد تعددت محاولات تعريفه من قبل رجال الاقتصاد، واختلفت مفاهيمه من نظام لآخر، فلكل نظام مفاهيمه وخصائصه ورؤياه الخاصة في التنمية الاقتصادية الشاملة، ذلك أن الاستثمار يحقق الرفاهية الاقتصادية ويدفع بعجلة النمو إلى المزيد من التطور وفقاً لضوابط معينة.

الاستثمار هو "تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة"

فالاستثمار لغة: «هو مصدر الفعل استثمر، وهو توظيف الأموال في مشروع تجاري أو زراعي أو نحوها، وهو حمل الشجر، ويطلق على أنواع المال»⁽²⁾. أما الاستثمار اصطلاحاً: المفهوم الاقتصادي للاستثمار هو «تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة، أو هو تطوير لوسائل إنتاجية قائمة للحصول على مزيد من السلع والخدمات»، ويقسم على:

أولاً: استثمارات القطاع الخاص والتي تصنف من حيث رأس مال المستثمر الى استثمار محلي واستثمار أجنبي والاخير يتم اجتذابه الى البلد واستضافته من خلال مجموعة من الاجراءات تعرف بمحفزات الاستثمار.

(2) الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ترتيب وتحقيق: الدكتور هيد الحميد هندواوي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ج8، ص 223. كذلك: ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة - مصر، ج2، ص 124.

الثاني: الاستثمار الحكومي أو استثمار الدولة حيث تتولى الحكومات مهمة ادارة وانماء الثروة الوطنية لخلق موارد ثروة جديدة وايضا الاستثمار في البنى التحتية المادية التي يستحيل بدونها ممارسة معظم الانشطة الاقتصادية كالطرق والموانئ والمطارات وشبكات الاتصالات والكهرباء وبناء السدود وادارة الموارد المائية فضلاً عن الاستثمار في الثروة البشرية⁽³⁾.

دوافع الاستثمار:

هي العوامل التي تشجع المستثمرين على الاستثمار ومن أهمها: الرغبة في الربح، التفاؤل والتشاؤم، مواجهة احتمالات زيادة الطلب واتساع الأسواق، التقدم العلمي والتكنولوجي، بناء رأس المال الاجتماعي، الاستثمار بدافع التنمية الاقتصادية، توفر الموارد البشرية المتخصصة، الاستقرار السياسي والاقتصادي، مواجهة احتمالات زيادة الطلب، محددات الاستثمار، الرغبة في الاستثمار، التوقعات الاستثمارية، الظروف المحيطة بالاستثمار، السياسات الاقتصادية⁽⁴⁾.

أهداف المستثمر:

الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور وفن الإدارة الحديث التي تمتاز بها الدول المتقدمة مع توظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأحوال.

يجلب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار بالدول النامية بالتحديد محاولة منها للقضاء أو التخفيف من مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدد من العاملين في المشروعات التي يتم إنشاؤها.

بالاستثمار تحاول الدول المضيفة الرفع من نسبة الصادرات أو زيادتها وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها خاصة عند قيام المشروعات المعنية بتصدير منتجاتها الى الخارج.

التقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي لكي يستبدل السلع المستوردة بالسلع المنتجة محلياً.

تدريب العاملين المحليين على الأعمال الفنية والإدارية المتطورة وعلى استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة.

محاولة الدول المستثمرة فيها دخول أسواق تجارية جديدة وتحسين حركتها التجارية مع العالم الخارجي أي تطوير حركة التجارة بها⁽⁵⁾.

(3) الموقع الإلكتروني: <http://www.almothaqaf.com>
كذلك ينظر: زين العابدين محمد عبد الحسين، العلاقة بين الفساد الإداري والمالي والاستثمار الاجنبي المباشر (دراسة حالة العراق)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية - قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، بإشراف أ.م.د. هيثم كريم صيوان، ص 63. وينظر ايضاً: سرى موفق جعفر، أثر الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي لدولة الامارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية - قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، بإشراف أ.م.د. هيثم كريم صيوان، ص 3.

الاستفادة من التقدم التكنولوجي المتطور وفن الإدارة الحديث التي تمتاز بها الدول المتقدمة

(4) الموقع الإلكتروني: <https://ar.m.wikipedia.org>
كذلك ينظر: الاستاذ حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا - المعهد العربي للتخطيط في الكويت، ص 4.

(5) الدكتور حاتم فارس الطعان، الاستثمار اهدافه ودوافعه، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 14، لسنة 2017، ص 8.

المحور الثاني: اقتصاد العراق قبل وبعد التغيير السياسي في 2003**أولاً: اقتصاد العراق قبل التغيير السياسي في 2003**

بشكل مختصر ولا نسهب كثيراً في الحديث عن هذا الجانب ولكن بعد انقلاب عام 1968 فقد استغل الاقتصاد العراقي لمصلحة النظام استغلالاً سيئاً جداً، وبعد (35) سنة من حكم نظام (البعث) في العراق كانت حصيلة العراق الاقتصادية ما يأتي:

انكشاف اقتصادي يصل إلى (93%) بمعنى عدم وجود تنوع في الاقتصاد، وقصر الاعتماد على النفط فقط.

ازمة حادة في السكن حيث أن مليوناً ونصف المليون عائلة بلا سكن. نسبة القوة العاملة في العراق من النسب الأدنى على مستوى الوطن العربي فقد بلغت عام 2000 (26,5%)، بينما يبلغ معدلها في البلدان العربية الأخرى فمصر مثلاً (40%)، وفي المغرب (41%)، وفي الأردن (31%)⁽⁶⁾.

ديون خارجية ضخمة تقدر بـ (150) مليار دولار ناتجة عن حروب النظام السابق، وخاصة الحرب على الكويت.

(6) أثير ادريس عبد الزهرة، مستقبل التجربة الدستورية في العراق، بيروت - لبنان، دار ومكتبة البصائر، ط1، 2011، ص147.

ثانياً: اقتصاد العراق بعد التغيير السياسي في 2003

أهم سمات الاقتصاد العراقي بعد العام 2003 هي:

اختلال الهيكل الاقتصادي: إذ يظهر ذلك واضحاً من خلال هيمنة قطاع النفط على مجمل القطاعات الأخرى. سواء من خلال عوائده التي نسبتها نحو (98%) من حصيلة إجمالي عوائد الصادرات أو من خلال نسبة مساهمته في الميزانية

الاقتصاد العراقي يعاني من مشاكل وخلل هيكلي نحتاج الى حله وتحويله من اقتصاد ريعي

العامة بـ (93%)، و (74%) في الناتج المحلي الإجمالي للعام 2006.

اختلال التجارة الخارجية: من خلال تشوّه الميزان التجاري من خلال تضخم عوائد النفط الخام.

اختلال هيكل الإنتاج: هناك اختلال في أولوية الفروع المسيطرة على عملية الإنتاج.

تبلغ قوة العمل كنسبة مئوية من السكان (26%).

أكثر من (90%) من مدخلات الإنتاج في فروع الصناعة مستوردة.

ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب بنسبة (50%) بين الخريجين.

ارتفاع ظاهرة البطالة المقنعة — في مؤسسات الدولة بنسبة (50%)⁽⁷⁾.

وعلى ما تقدم فإن الاقتصاد العراقي يعاني من مشاكل وخلل هيكلي نحتاج الى حله وتحويله من اقتصاد ريعي الى اقتصاد ناجح ومستدام ومن تلك السبل الناجعة

(7) الدكتور عبد الجبار الحلبي، الاقتصاد العراقي، النفط - الاختلال الهيكلي - البطالة، مركز العراق للدراسات، سلسلة كتب (مركز العراق للدراسات)، 2008، ص67.

هو الاستثمار⁽⁸⁾، ونحن نتحدث عن الاقتصاد ما بعد 2003 والاقتصاد الجديد لا بد لنا من الحديث عن هيئة استثمار بغداد بدءاً من الهيكل التنظيمي للهيئة مروراً بالبيئة الاستثمارية ثم الحديث عن قانون رقم 13 لسنة 2006 المعدل.

«تشكل في الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم هيئات استثمار تتمتع بالشخصية المعنوية ويمثلها رئيسها أو من يخوله وتمول من موازنة الإقليم أو المحافظة ولها صلاحيات منح إجازات الاستثمار والتخطيط الاستثماري وتشجيع الاستثمار ولها فتح فروع في المناطق الخاضعة لها بالتنسيق مع الهيئة الوطنية للاستثمار لضمان حسن تطبيق القانون»⁽⁹⁾.

أشار النظام الداخلي لهيئة الاستثمار في المحافظة غير المنتظمة في إقليم رقم (3) لسنة 2009 في الفصل الثاني منه وبالتحديد المادة (5) إلى الهيكل التنظيمي للهيئة بالقول: «تتكون الهيئة من:

أولاً: القسم القانوني.

ثانياً: القسم الإداري والمالي.

ثالثاً: القسم الاقتصادي والفني.

رابعاً: قسم العلاقات العامة.

خامساً: قسم النافذة الواحدة وخدمات المستثمرين.

سادساً: قسم الرقابة والتدقيق الداخلي.

سابعاً: مكتب رئيس الهيئة»⁽¹⁰⁾.

(8) د. محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، دار لملاك للفنون والادب والنشر، ط4، 2010، ص464.

(9) قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006، المادة (5) أولاً.

(10) النظام الداخلي لهيئة الاستثمار في المحافظة غير المنتظمة في إقليم رقم (3) لسنة 2009، المنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد 4110، السنة الخمسون، في 2009/2/23.



الصورة أعلاه من تصميم قسم العلاقات العامة في هيئة استثمار بغداد توضح الهيكل التنظيمي للهيئة.

البيئة الاستثمارية (المناخ الاستثماري):

يقصد بالمناخ الاستثماري «مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات والخصائص الهيكلية المحلية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه في توجيه استثماراته إلى بلد دون آخر تؤدي العوامل الاقتصادية دوراً حيوياً في تكوين المناخ الاستثماري». ومن أهم هذه العوامل القوانين الاستثمارية، والسياسات الاقتصادية، والأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص في النظام الاقتصادي، ومدى وجود عناصر الإنتاج. ومن هذا المنطلق فقد شرع العراق بعد التغيير السياسي في 2003 بوضع الآليات اللازمة لتشجيع الاستثمار الأجنبي في العراق وكانت نقطة البداية في إيجاد السند القانوني لعملية الاستثمار الأجنبي ففي الفترات التي سبقت التغيير في 2003 لم تكن هنالك قوانين لتنظيم الاستثمار الأجنبي في العراق، والاستثمارات الأجنبية تكاد تكون سابقاً محصورة في القطاع النفطي ففي العهد الملكي كان الإنتاج بيد الشركات الأجنبية البريطانية وبقية شركات أخرى هي صاحبة الامتياز في إنتاج النفط حتى بعد نهاية العهد الملكي وتم الاستعانة عام 1950 بالشركات الأجنبية على خلفية إنشاء مجلس الإعمار من أجل إنجاز العديد من المشاريع في مجالات الزراعة والري والطرق والجسور⁽¹¹⁾.

قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 المعدل:

«جاء هذا القانون من أجل دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها وجلب الخبرات التقنية والعلمية وتنمية الموارد البشرية وإيجاد فرص عمل للعراقيين بتشجيع الاستثمارات ودعم عملية تأسيس مشاريع الاستثمار في العراق وتوسيعها وتطويرها على مختلف الأصعدة الاقتصادية ومنح الامتيازات والإعفاءات لهذه المشاريع، ومن أجل تسهيل وتنظيم العمل في الهيئة الوطنية للاستثمار وخلق مناخ مشجع للاستثمار في العراق خاصة في قطاع الإسكان وإزالة المعوقات القانونية التي تعترض سبيله مما ينعكس إيجاباً على تسريع عملية التنمية الاقتصادية وإعادة الأعمار في العراق شرع هذا القانون». كما جاء في الأسباب الموجبة لتشريع قانون الاستثمار.

ويتكون القانون من ستة وثلاثين مادة ومقسم على سبعة فصول:

تناول الفصل الأول منه التعاريف العامة للألفاظ الواردة في القانون والأهداف والوسائل وكان من المادة الأولى إلى المادة الثالثة.

أما الفصل الثاني فتناول الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في الأقاليم والمحافظات وكان من المادة الرابعة إلى المادة التاسعة.

أما الفصل الثالث فتناول المزايا والضمانات وكان من المادة العاشرة إلى المادة

(11) أ.د. محمد حسن رشم، أ.م.د. صباح رحيم مهدي، د. مؤيد أكرم أرسلان، قوانين الاستثمار في العراق ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد Special Is-sue، ص107.

الثالثة عشر.

فيما جاء الفصل الرابع متحدثاً عن التزامات المستثمر وكان فيه المادة الرابعة عشر فقط.

ولقد جاء الفصل الخامس متحدثاً عن الإعفاءات وكان من المادة الخامسة عشر إلى المادة الثامنة عشر.

**يجوز تملك المستثمر العراقي
أو الأجنبي الأراضي المخصصة
للمشاريع التحتية والعائدة للدولة
والقطاع العام**

وجاء الفصل السادس ليتحدث عن إجراءات منح إجازة الاستثمار وحوى المادة التاسعة عشر والمادة العشرين.

وقد جاء الفصل السابع تحت عنوان أحكام عامة وتناول المواد من الحادية والعشرين إلى المادة السادسة والثلاثين⁽¹²⁾.

أما فيما يخص المزايا التي يمنحها القانون للمستثمر:

فمن هذه المزايا ما يأتي (المواد 15/12/11/10 من القانون)⁽¹³⁾:

«يجوز تملك المستثمر العراقي أو الأجنبي الأراضي المخصصة للمشاريع التحتية والعائدة للدولة والقطاع العام، وللمستثمر العراقي أو الأجنبي شراء الأرض العائد للقطاع الخاص أو المختلط لإقامة مشاريع الاسكان حصراً شريطة عدم تعارضها مع استعمالات التصميم الأساسي».

يسمح القانون للمستثمر باستخراج رأس المال الذي أدخله الى العراق وعوائده. ووفق القانون فإنه يحق للمستثمر الأجنبي التداول في سوق العراق للأوراق المالية بالأسهم والسندات المدرجة فيه.

للمستثمر العراقي والأجنبي حق استئجار وتأجير العقارات أو المساطحة من الدولة أو من القطاعين الخاص والمختلط لغرض إقامة مشاريع استثمارية عليها

لمدة لا تزيد عن (50) خمسين سنة قابلة للتجديد بموافقة الهيئة مانحة الاجازة والجهة ذات العلاقة بعد مراعاة طبيعة المشروع والجدوى الاقتصادية منه باستثناء المشاريع الصناعية المشيدة في المدن الصناعية تملك بموجب بدل وحسب التعليمات.

للمستثمر أن ينقل ملكية المشروع الاستثماري كلاً أو جزءاً

خلال مدة الاجازة الى أي مستثمر آخر بعد استحصال موافقة الهيئة مانحة الاجازة بشرط انجازه نسبة 40% من المشروع ويصل المستثمر الجديد محل المستثمر السابق في الحقوق والالتزامات المترتبة عليه وفق القانون والاتفاق المبرم معه.

يجوز للمطور أو المستثمر بالاتفاق مع الهيئة المعنية على ايصال خدمات البنى التحتية الى حدود المشروع وفقاً للاتفاق الذي يبرم معه.

يحق للمستثمر توظيف واستخدام عاملين من غير العراقيين في حالة عدم امكانية

(12) للمزيد عن قانون الاستثمار: قراءة قانون الاستثمار المنشور عن جمهورية العراق، رئاسة مجلس الوزراء، الهيئة الوطنية للاستثمار.

(13) قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 المواد (10 / 11 / 12 / 15).

**يحق للمستثمر توظيف
واستخدام عاملين من غير
العراقيين في حالة عدم امكانية
استخدام عراقي**

استخدام عراقي يملك المؤهلات اللازمة وقادر على القيام بنفس المهمة وفق ضوابط تصدرها الهيئة.

يمنح المستثمر الأجنبي والعاملين في المشاريع الاستثمارية من غير العراقيين حق الإقامة في العراق وتسهيل دخوله وخروجه من وإلى العراق. عدم المصادرة أو تأميم المشروع الاستثماري باستثناء ما يتم بحكم قضائي بات. عدم نزع ملكية المشروع الاستثماري إلا للمنفعة العامة كلاً أو جزءه وبتعويض عادل⁽¹⁴⁾.

(14) قانون التعديل الثاني رقم (50) لسنة 2015 المنشور في الوقائع العراقية بالعدد 4393 في 2016/1/4.

يتمتع المشروع الحاصل على اجازة الاستثمار من الهيئة بالإعفاء من الضرائب والرسوم لمدة (10) سنوات من تأريخ بدء التشغيل التجاري لكل مرحلة من مراحل إنشاء المشروع ولا يشمل الاعفاء من الرسوم الجمركية مع مراعاة البندين (أولاً) و(ثانياً) من المادة (17) من القانون⁽¹⁵⁾.

(15) المصدر نفسه.

«إعفاء المشروع الاستثماري السكني من رسوم الافراز ورسوم التسجيل العقاري وبضمنها رسوم انتقال الوحدات السكنية للمواطنين (الرسوم العدلية)»⁽¹⁶⁾.

(16) المصدر نفسه.

الدور الاستثماري للهيئة من التأسيس إلى 2021.

إن هيئة استثمار محافظة بغداد وعلى وفق القانون تأسست في مطلع العام 2009 إلا أن أرضية وثقافة الاستثمار لم تكن آنذاك منتشرة سواء على المستوى المؤسسي في الوزارات والجهات ذات العلاقة أو على المستوى التشريعي من حيث التعليمات الصادر بخصوص تنفيذ القانون داخل الهيئات المختصة بالاستثمار أو الوزارات المعنية إلا بصدور نظام رقم (2) لسنة 2009 في شباط من نفس العام، رغم ذلك فقد منحت الهيئة 4 اجازات استثمارية، وعليه سنتحدث في هذا المبحث عن المشاريع المجازة من قبل هيئة الاستثمار في المحافظة بغداد كذلك العراقيل التي تعترى العملية الاستثمارية.

وتسعى الهيئة من خلال مشاريعها الى:

التوجه نحو المشاريع الاستراتيجية في القطاع السكني مع السعي الى زيادة تخصيص الأراضي للمشاريع السكنية.

تقديم الدعم الى المشاريع الصناعية والزراعية وفق القانون.

تهيئة بيئة استثمارية لاستقطاب رؤوس الأموال العراقية والأجنبية ودعم المستثمرين.

العمل على تنويع مصادر الدخل القومي من خلال تنويع المشاريع الاستثمارية المجازة.

(17) رتاج منصور وآخرون، هيئة استثمار بغداد بين التحديات والإنجازات، ص 6. كذلك ينظر: دليل المستثمر في بغداد، الصادر عن هيئة استثمار بغداد لعام 2014، ص 6.

توفير فرص عمل متنوعة من خلال المشاريع الاستثمارية⁽¹⁷⁾.

المحور الثالث: التحديات والانجازات المتحققة

هيئة استثمار بغداد اجازات العديد من المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات حيث بلغ مجمل عدد الاجازات النافذة (409) إجازة استثمارية⁽¹⁸⁾، فيما كانت نتيجة المشاريع الاستثماري إن وفرت فرص عمل مباشرة وغير مباشرة بنحو (55) ألف فرصة عمل، وتوفر المشاريع الاستثمارية عائد إلى الدولة سنوياً

(18) زيارة الباحث إلى قسم النافذة الواحدة في هيئة استثمار بغداد بتاريخ 2021/11/16.

هيئة استثمار بغداد اجازات العديد من المشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات

أكثر من (25) مليار دينار عن بدل ايجار أراضي المشاريع الاستثمارية⁽¹⁹⁾. لكن هذا لا يعني أن يكون العمل الاستثماري خالياً من التحديات والمشاكل ومن أهم هذه العراقيل التي تواجه الاستثمار عموماً وبغداد بشكل خاص هي:

مرت التجربة الاستثمارية في العراق عموماً ومحافظه بغداد على مدى هذه العقد المنصرم بمراحل ولاقت العديد من التحديات وهي على مستويين: التحديات الداخلية:

(19) زيارة الباحث قسم العلاقات العامة في هيئة استثمار بغداد بتاريخ 2021/11/16.

من أهم التحديات التي واجهت الهيئة منذ تأسيسها هي قلة التخصيصات المالية لتطوير الموارد البشرية في الهيئة فضلاً عن قلة كادر العمل، وتعد قلة التخصيصات هي أهم العوائق الداخلية والتي تحد من عملية تعيين خبراء والاستعانة بالخبرات المتخصصة من أجل تطوير العمل الاستثماري. كذلك حداثة التجربة الاستثمارية

تجعل التحديات أكبر كون المنظومة التي تعمل معها الجهات القطاعية هي ذات تجربة استثمارية جديدة مما يجعل التحديات قائمة لحين التكيف الكامل للمؤسسات والجهات القطاعية مع القوانين التي تنظم العمل الاستثماري. التحديات الخارجية:

أهم التحديات التي واجهت الهيئة منذ تأسيسها هي قلة التخصيصات المالية لتطوير الموارد البشرية

هذه التحديات هي ليست من إطار عمل الهيئة بل هي خارجة عنها:

1. تخصيص الأراضي: تعتبر عملية تخصيص الأراضي الخطوة الأساسية والأكثر أهمية في إقامة المشاريع الاستثمارية حيث لا يمكن إقامة أي مشروع دون تخصيص الأرض المطلوبة والتصاميم المقترح تنفيذها على أرض الواقع.
2. تحويل جنس الأرض:

إن أغلب الأراضي والمساحات المراد إقامة مشاريع استثمارية عليها مسجلة أراضي زراعية مع العلم أن أغلبها لا يمكن استخدامها للزراعة بسبب ارتفاع الاملاح أو صعوبة تخصيص الحصة المائية لها وبالتالي هي مسجلة عدم إمكانية إقامة مشروع استثماري الا المشاريع الزراعية وإن عملية تحويلها جنس الأرض قد يمر بأكثر من عشر دوائر سواء الأرض تابعة لأمانة بغداد أو وزارة البلديات.

3. المتجاوزون:

بعد العام 2003 ونتيجة ضعف القانون عموماً قام بعض المواطنين بالاستيلاء على بعض الأراضي وخاصة تلك التي هي ضمن حدود أمانة بغداد وإقامة العشوائيات السكنية عليها، وهناك العديد من المشاريع المراد العمل بها يحتوي جزء كبير من أراضيها على عدد من المتجاوزين الأمر الذي أعاق تنفيذ هذه المشاريع.

4. الروتين الإداري:

يعتبر الروتين والبيروقراطية من أكبر العوائق التي تعتري العملية الاستثمارية والتي واجهتها هيئة استثمار بغداد حيث كان الهدف من انشاء هيئات

الاستثمار هو خلق نافذة واحدة تتعامل مع المستثمر لتسهيل إجراءات منح التراخيص من خلال تعيين مندوبين يمثلون الدوائر المعنية لديهم صلاحيات منح الموافقات إلا أن أكثر

يعتبر الروتين والبيروقراطية من أكبر العوائق التي تعتري العملية الاستثمارية

الدوائر لم تعين مندوبين سوى بعض الدوائر التي التزمت⁽²⁰⁾.

أما توزيع المشاريع الاستثمارية حسب القطاعات نذكرها على سبيل المثال لا للحصر وهي كالتالي⁽²¹⁾:

القطاع السكني

اسم المشروع : مجمع الأيادي السكني

الشركة المستثمرة : الأيادي المتحدة

موقع المشروع : بغداد ، الداوودي / مجاور معمل بسكولاته

مساحة المشروع : 47 دونم

عدد الوحدات السكنية : 37 بناية بواقع (1369) وحدة سكنية

(20)رتاج منصور وآخران، هيئة استثمار بغداد بين التحديات والإنجازات، ص6، كذلك ينظر: مجلة المستثمر الصادرة عن هيئة استثمار بغداد، العدد الخامس حزيران 2013، ص2. كذلك ينظر: صلاح الدين حامد الحديشي وإيمان احمد حسين - الاعفاء الضريبي كعامل جذب للاستثمار الاجنبي في العراق. ورقة عمل مقدمة الى الندوة العلمية الضريبية الأولى، 2008/11/12، ص7.

(21) قائمة المشاريع من قسم العلاقات العامة في هيئة استثمار بغداد بتاريخ 2021/11/16.



اسم المشروع : مجمع بوابة العراق السكني

الشركة المستثمرة : بوابة بغداد للإستثمارات العقارية المحدودة

موقع المشروع : بغداد ، على أرض مطار المثنى / مقابل منتزه الزوراء

مساحة المشروع : 120 دونم
عدد الوحدات السكنية : 47 بناية بواقع (3854) وحدة سكنية



اسم المشروع : مدينة اليمامة السكنية
الشركة المستثمرة : يمامة الخير للتجارة العامة والاستثمارات العقارية والسياحية
المحدودة

موقع المشروع : بغداد ، حي العدل / مجاور الأسواق المركزية
مساحة المشروع : 32 دونم
عدد الوحدات السكنية : 28 بناية بواقع (868) وحدة سكنية



اسم المشروع : مجمع الشعب السكني
الشركة المستثمرة: العزة للمقاولات العامة المحدودة وشركة نخيل كربلاء
للمقاولات

موقع المشروع : بغداد ، الشعب / طريق القناة مقابل الأسواق المركزية
مساحة المشروع : 44 دونم و 4 أولك
عدد الوحدات السكنية : 14 بناية بواقع (504) وحدة سكنية



اسم المشروع : مجمع جوهرة المحيط السكني
الشركة المستثمرة : وادي المحبة للتجارة والمقاولات العامة
موقع المشروع : بغداد ، الكاظمية / قرب بوابة بغداد الشمالية
مساحة المشروع : 8 دونم
عدد الوحدات السكنية : 6 بنايات بواقع (216) وحدة سكنية



اسم المشروع : مجمع جواهر دجلة السكني
الشركة المستثمرة : ضفاف النهرين الشرقية للمقاولات والتجارة العامة وشركة
الغدیر للاستثمارات العقارية
موقع المشروع : بغداد ، الكاظمية شارع المحيط / مجاور مجمع العيسلي

السياسي

مساحة المشروع : 54 دونم و 22 أولك
عدد الوحدات السكنية : 13 بناية بواقع (1344) وحدة سكنية



اسم المشروع: مجمع المحبة السكني
الشركة المستثمرة : خيرات الدر للتجارة والمقاولات والخدمات العامة والنقل
العام المحدودة

موقع المشروع : بغداد ، السيدة / قرب محطة وقود السيدة
مساحة المشروع : 15 دونم و 5 أولك
عدد الوحدات السكنية : 12 بناية بواقع (448) وحدة سكنية



القطاع الصحي

اسم المشروع : مستشفى المسرة الأهلي
اسم المستثمر : جاسب بنداوي حسن

موقع المشروع : بغداد ، منطقة العطفية_ قرب جسر 14 رمضان
مساحة المشروع : 9 أولك و44 م 2
الطاقة الإستيعابية : (100) سرير



اسم المشروع : مستشفى القمة الجراحي التخصصي
اسم المستثمر : عادل نعيم رزوقي ويعقوب يوسف تقي
موقع المشروع : بغداد ، منطقة العطفية_ قرب جسر 14 رمضان
مساحة المشروع : 6 أولك و30 م 2
الطاقة الإستيعابية : (50) سرير



اسم المشروع : المستشفى العالمي للجراحات التخصصية
اسم المستثمر : رؤوف محمد أمين
موقع المشروع : بغداد ، شارع فلسطين بالقرب من الجامعة المستنصرية
مساحة المشروع : 7 أولك و50 م 2
الطاقة الإستيعابية : (70) سرير



اسم المشروع : مستشفى الأندلس الأهلي
 اسم المستثمر : رافع إبراهيم إسماعيل
 موقع المشروع : بغداد ، منطقة البتاوين شارع السعدون _ قرب ساحة الفردوس
 مساحة المشروع : 9 أولك
 الطاقة الإستيعابية : (100) سرير



اسم المشروع : المختبر الوطني للتحليلات المرضية
 اسم المستثمر : حيدر محمد كريم وعمر سعد عبد
 موقع المشروع : بغداد، منطقة الحارثية _ خلف مصرف التجارة العراقي
 مساحة المشروع : 4 أولك



القطاع التعليمي

اسم المشروع : مدارس عشق بغداد للمعارف

اسم الشركة المستثمرة : شركة الإتقان للتجارة والمقاولات العامة

موقع المشروع : بغداد ، زيونة

المساحة : 4 دونم و 20 أولك و 64 م²

وصف المشروع : مدرسة تضم ثلاث طوابق تنقسم الى مدرسة إبتدائية و متوسطة

وإعدادية إضافة الى ملاعب للأطفال ومسبح ومختبرات حديثة وقاعة للموسيقى

ومكتبة وسينما تتسع الى (60) طالباً وملاعب ومساحات خضراء



اسم المشروع : مجمع نون والقلم التربوي

اسم المستثمر : عدنان هيال زيون وشركة روعة المنزل للتجارة العامة

موقع المشروع : بغداد ، منطقة الدورة

المساحة : 20 دونم

وصف المشروع : أضخم مجمع تعليمي يضم حضانة ومدارس إبتدائية

ومتوسطة وإعدادية مجهزة بأحدث أساليب التعليم النوعي ، إضافة الى ذلك يضم

المشروع جامعة كلكامش الأهلية التي تتألف من قاعات تدريسية مجهزة بأحدث

أساليب التعليم وتضم أقساماً علمية وإنسانية ومختبرات حديثة .



اسم المشروع : كلية الإسراء الجامعة
 اسم الشركة المستثمرة : شركة ريف بغداد للتجارة العامة والاستثمارات العقارية
 المحدودة
 موقع المشروع : بغداد ، البتاوين / ساحة الأندلس
 المساحة : 1 دونم و24 أولك
 وصف المشروع : بناية تضم (3) مباني بارتفاع ستة طوابق مع الطابق الأرضي
 تضم (18) قسماً علمياً وإنسانياً.



اسم المشروع : مدارس الإمتياز النموذجية
 اسم الشركة المستثمرة : مجموعة الصواري للمقاولات العامة المحدودة
 موقع المشروع : بغداد ، زيونة
 المساحة : 4 دونم
 وصف المشروع : مدارس تضم (26) صف إضافة الى عدة فعاليات كالمختبر
 والمكتبة وقاعة للمناسبات

القطاع الصناعي

اسم المشروع : مصنع دجلة لإنتاج المشروبات الغازية (RC)
 الشركة المستثمرة : دجلة للمشروبات الغازية والمياه المعدنية والعصائر
 المحدودة
 موقع المشروع : بغداد ، المنطقة الصناعية _ عويريج مقابل علوة الرشيد
 مساحة المشروع : 10 دونم
 عدد الخطوط الإنتاجية : 6 خطوط إنتاجية



اسم المشروع : معمل إنتاج قابلوات الرواد الكهربائية
 الشركة المستثمرة : الرواد لإنتاج الأسلاك والقابلات الكهربائية المحدودة
 موقع المشروع : بغداد ، منطقة كويريش (قرب علوة الرشيد)
 مساحة المشروع : 20 دونم
 عدد الخطوط الإنتاجية : 4 خطوط جهد عالي ومتوسط وواطئ وملفات
 النحاس



اسم المشروع : معمل الكنز لإنتاج الإسمنت وصب الخرسانة
 الشركة المستثمرة : شركة خيرات الكنز لإنتاج الإسمنت والكونكريت
 موقع المشروع : بغداد ، المنطقة الصناعية _ عويريج
 مساحة المشروع : 25 دونم و 14 أولك
 الطاقة التصميمية للمشروع : 100 م3 يوميا



الخاتمة:

يبقى الاستثمار في العراق عموماً وبغداد خصوصاً تتجاوزه المتغيرات المحيطة به سواء من حيث التعاون بين الجهات ذات العلاقة أو حتى القوانين والتعليمات الخاصة بالاستثمار أو الأمن وأهميته أو تهيئة البنى التحتية وكل متغير له مدخلة مباشرة أو غير مباشرة، كل هذا يجعل وتيرة العمل الاستثماري تتصاعد أو تقل.

الاستنتاجات:

على الرغم من أن التجربة الاستثمارية هي جديدة على الواقع العراقي إلا أن هيئة استثمار محافظة بغداد استطاعت أن تستثمر قانون الاستثمار وتعديلاته مما ساعدها على منح الاجازات الاستثمارية بشكل واسع داخل المحافظة.

رغم التخصيصات المالية المحدودة سواء للموظفين في القطاع الاستثماري (الموظفين في الهيئة) مقارنة بـ (موظفي هيئة الاستثمار الوطنية) إلا أن هذا الأمر لم يؤثر على مستوى الأداء الوظيفي وبالتالي انعكس على الجهد المبذول لدى الموظفين في تقديم التسهيلات للمستثمرين من خلال مقر الهيئة أو داخل المشاريع الاستثمارية.

إن واقع الاستثمار في محافظة بغداد حقيقة يدعو الى أن تُعمم تجربته على بقية المحافظات من خلال تجاوزها للعديد من المعرقات أو حتى في جذبها للاستثمارات وبالتالي الزيادة الحاصلة في عدد الاجازات الممنوحة.

من الممكن أن يكون الاستثمار رديفاً أو بديلاً عن الاقتصاد الريعي إذا ما تم التعاطي معه على وفق فسخ المجال وتهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة وتمكين القوانين من حيث الزاميتها على أرض الواقع.

التوصيات:

يمكن أن تتخذ الجهات ذات العلاقة مجموعة من الخطوات منها:
 ضرورة الاستفادة من التجارب الاستثمارية الإقليمية أو الدولية.
 ضرورة تفعيل النافذة الواحدة لما لها من حل لأزمة البيروقراطية.
 نشر ثقافة الاستثمار في الأوساط العامة وحتى الأكاديمية.
 العمل على رفد المؤسسات التي تعمل بالاستثمار والجهات القطاعية الأخرى
 بدراسات حديثة عن آليات الاستثمار الناجح والإدارة الحديثة التي من شأنها دفع
 التجربة الاستثمارية نحو الأمام.
 فتح آفاق العمل المشترك مع المستثمرين الأجانب من أجل الاستثمار في العراق.
 الاعتماد على الاستثمارات لأنها الرافد الجديد للخزينة العامة.
 الاستفادة من الفرص الاستثمارية وفتح مجالات الاستثمار بشكل أكبر من خلال
 تذليل العقبات القانونية والإدارية.

المصادر:

- أ.د. محمد حسن رشم، أ.م.د. صباح رحيم مهدي، د. مؤيد أكرم أرسلان، قوانين الاستثمار في العراق ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد Special Issue.
- ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة - مصر.
- أثير ادريس عبد الزهرة، مستقبل التجربة الدستورية في العراق، بيروت - لبنان، دار ومكتبة البصائر، ط1، 2011.
- الاستاذ حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا - المعهد العربي للتخطيط في الكويت.
- حسن لطيف كاظم الزبيدي، زياد طارق حسين الربيعي، إدارة موارد الدولة الربعية: الآليات والمشكلات، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، 2019، العدد 24.
- حسين عجلان حسن، تنوع قدرات الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الربعية الواقع الراهن والحسابات المستقبلية، مجلة المنصور، 2017، العدد 27.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ترتيب وتحقيق: الدكتور هبة الحميد هنداي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ج8.
- د. عبد علي كاظم المعموري، بسمة ماجد حمزة، الربيع النفطي والديمقراطية: حدود مفتوحة للتعارض، مجلة حمورابي للدراسات، 2013، العدد 7.
- الدكتور حاتم فارس الطعان، الاستثمار اهدافه ودوافعه، مجلة كلية بغداد للعلوم

- الاقتصادية الجامعة، العدد 14، لسنة 2017.
- الدكتور عبد الجبار الحلفي، الاقتصاد العراقي، النفط - الاختلال الهيكلي - البطالة، مركز العراق للدراسات، سلسلة كتب (مركز العراق للدراسات)، 2008.
- الدكتور عبد الجبار الحلفي، الاقتصاد العراقي، النفط - الاختلال الهيكلي - البطالة، مركز العراق للدراسات، سلسلة كتب (مركز العراق للدراسات)، 2008.
- رتاج منصور وآخرون، هيئة استثمار بغداد بين التحديات والإنجازات، ص 6. كذلك ينظر: دليل المستثمر في بغداد، الصادر عن هيئة استثمار بغداد لعام 2014.
- زين العابدين محمد عبد الحسين، العلاقة بين الفساد الإداري والمالي والاستثمار الاجنبي المباشر (دراسة حالة العراق)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية في جامعة النهريين وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية - قسم العلاقات الاقتصادية الدولية.
- سرى موفق جعفر، أثر الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي لدولة الامارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية في جامعة النهريين وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية - قسم العلاقات الاقتصادية الدولية.
- سلام جبار شهاب، الدولة الريعية وصياغة النظم الاقليمية (دول الخليج انموذجاً)، مجلة السياسية والدولية، 2012، العدد 21.
- صلاح الدين حامد الحديثي وايمان احمد حسين - الاعفاء الضريبي كعامل جذب للاستثمار الاجنبي في العراق. ورقة عمل مقدمة الى الندوة العلمية الضريبية الأولى، 2008/11/12.
- عقيل حسين عباس، المجتمع الريعي: نتاج الدولة الريعية ومعوق اساس لبناء الدولة المدنية في العراق، مجلة كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعة، 2019، العدد 1.
- قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 المعدل.
- قانون التعديل الثاني رقم (50) لسنة 2015 المنشور في الوقائع العراقية بالعدد 4393 في 2016/1/4.
- مجلة المستثمر الصادرة عن هيئة استثمار بغداد، العدد الخامس حزيران 2013.
- النظام الداخلي لهيئة الاستثمار في المحافظة غير المنتظمة في إقليم رقم (3) لسنة 2009، المنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد 4110، السنة الخمسون، في 2009/2/23.
- المقابلات:
- زيارة الباحث إلى قسم العلاقات العامة في هيئة استثمار بغداد بتاريخ 2021/11/16.

- زيارة الباحث إلى قسم النافذة الواحدة في هيئة استثمار بغداد بتاريخ 2021/11/16.
- المواقع الالكترونية:
- الموقع الإلكتروني: <http://www.almothaqaf.com>،
- الموقع الإلكتروني: <https://ar.m.wikipedia.org>.

أثر التغيرات المناخية على الأمن الغذائي.. انتاج الحنطة والشعير في العراق 2019 - 2021 انموذجاً

وزارة التجارة الشركة العامة
لتصنيع الحبوب
jaafarbjaber@gmail.com

د. جعفر بهلول جابر الحسيناوي
باحث من العراق

ملخص :

تعد الحنطة (القمح) والشعير محصولين استراتيجيين بالنسبة للأمن الغذائي في العراق، إذ يسعى جاهداً الى زيادة انتاجه المحلي من هذين المحصولين الى اقصى حد ممكن بهدف الحد من الاعتماد على الواردات الخارجية فضلاً عن تشجيع الفلاحين والمزارعين على زراعة المحصولين وزيادة انتاجهما من خلال دعم شرائهما بأسعار مدعومة تفوق في العادة اسعار الحبوب على المستوى الاقليمي والدولي ، الا ان التغير في المناخ يعد من أخطر التحديات البيئية التي تواجه انتاج الحبوب في العراق والعالم، ويتوقع ان يكون لها أثار بعيدة المدى على انتاج الحبوب ومنها الحنطة والشعير على الصعيد العالمي ، إذ يقدر ارتفاع درجات الحرارة وتغيير انماط هطول الامطار وتذبذبها منذ عام 1980 هي المتسببة في خفض غلات الحنطة بنسبة (5.5%) من الانتاج العالمي، و يعد نقص الغذاء في بلدان مختلفة من العالم من اهم المشكلات التي تواجه العالم وبشكل خاص الدول الفقيرة او ما يصطلح على تسميتها بالعالم الثالث، مما يترتب عليه تداعيات سياسية واقتصادية وامنية ، الى ذلك تعمل الدول الكبرى والشركات التابعة لها على استغلال نقص الغذاء ابشع استغلال لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية فضلاً عن بسط هيمنتها على كثير من الدول لتحقيق اهدافها الاستراتيجية.

كلمات مفتاحية : الحنطة , الشعير , محصول.

The Impact of Climate Changes on Food Security. Wheat and Barley Production in Iraq 2019-2021 as a Model

Dr. Jaafar Bahloul Jaber Al-Husseinawi

The Ministry of Commerce, the General Company for the manufacture of grains

ABSTRACT

Wheat and barley are strategic crops for food security in Iraq, as it strives to increase its local production of these two crops to the maximum extent possible in order to reduce dependence on foreign imports as well as encourage farmers and farmers to grow the two crops and increase their production by supporting their purchase at prices Subsidies that usually exceed the costs of grains at the regional and international levels, but climate change is one of the most severe environmental challenges facing grain production in Iraq and the world, and it is expected to have far-reaching effects on grain production, including wheat and barley at the global level. The temperature and the change in precipitation patterns and their fluctuations since 1980 have caused a decrease in wheat yields by 5.5%) of global production. The lack of food in different countries of the world is one of the most important problems facing the world, especially the poor countries or what is termed as the Third World. Which has political, economic and security repercussions. In addition, the major countries and their subsidiaries are working to exploit the food shortage in the most horrific way to achieve economic and political gains. About extending its hegemony over many countries to achieve its strategic goals

KEY WORDS: wheat, barley, crop.

المقدمة

لاشك أن التغيرات المناخية لها الأثر الكبير على الانتاج الزراعي الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن الغذائي ويؤثر بفاعلية على توفير الغذاء وتأمين توزيعه بين

مواطني البلد الواحد بدرجة عالية من الشفافية والمهنية والدقة من خلال ضبط الانتاج والتوزيع والتدوير بين مناطق عالية الانتاج والخزين الى مناطق واطئة الانتاج والخزين فضلاً عن ذلك العمل على جعل الزراعة اكثر ديمومةً وصموداً أمام التغيرات المناخية الحاصلة نتيجة للاحتباس الحراري ، أن هذه العملية ترتبط بعدة عوامل منها التوزيع العادل للأراضي الزراعية بين الفلاحين والمزارعين وتهيئة ملاكات متخصصة اكااديمياً لإدامة خصوبة التربة فضلاً عن اختيار نوع المحاصيل التي يمكن زراعتها في هذه المنطقة من دون غيرها لأن لها القدرة على مقاومة التغيرات المناخية وذلك لزيادة انتاج الغلة الزراعية ، وفقاً لمتطلبات الحاجة السكانية وامكانية تربية الثروة الحيوانية الممكنة من دون التأثير على الانتاج.

أن الانتاج الزراعي يتأثر بشكل كبير من خلال نوعية التربة وكمية المياه ووفرتها وكيفية استخدام الاسمدة الزراعية والمبيدات الحشرية والتمدد العمراني باتجاه المناطق الزراعية ناهيك عن تماهل السلطات الحكومية من حماية المنتج المحلي والسماح للمنتجات الزراعية المستوردة بالوصول الى الأسواق المحلية مما يترتب عليه خسائر كبيرة للفلاحين وعزوفهم عن مواصلة الزراعة والتوجه الى أسواق العمل داخل المدن وترك أراضيهم بور ناهيك عن عدم معالجة ارتفاع نسبة الأملاح في التربة من دون التفات الدولة الى أقامه مشاريع استصلاح الأراضي من خلال اقامة شبكات مابازل ومعالجة حالات التصحر التي تزحف باتجاه الأراضي الزراعية ، كما يؤثر التغير المناخي الى زيادة الفقر وانعدام الأمن الغذائي نتيجة لتراجع الانتاج الزراعي مما يترتب عليه ارتفاع كبير في معدلات اسعار المواد الغذائية الذي يؤدي بدوره الى التأثير المباشر على اصحاب الدخل المحدود في الحصول على المواد الغذائية.

ومن أجل هذا فلا بد ان يحصل تحولاً واسع النطاق على المستوى الحكومي لدعم القطاع الزراعي واهتمام أكبر في حماية الفلاحين والمزارعين من أجل ضمان تحقيق الأمن الغذائي في العراق وتوفير فرص اقتصادية واجتماعية ذات قابلية للتكيف مع أثار التغيرات المناخية على استدامة الانتاج الزراعي .

ان التغيرات المناخية من شأنها تهديد الزراعة بصورة عامة التي تنسحب أثارها على سبل العيش ومكافحة الفقر والبنية التحتية للأمن الغذائي بجميع ابعاده في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، والواجب الوطني والاخلاقي يحتم على ألي الأمر معالجة الجوع والفقر وأثار التغيرات المناخية جنباً الى جنب.

ومن الجدير بالذكر أن الأمن الغذائي مفهوم واسع جداً ومتشعب لا يمكن حصره في التغيرات المناخية فحسب بل يتعدى الى جوانب مختلفة لها تأثيراتها

الملموسة على الأمن الغذائي منها على سبيل المثال سياسة البلاد العامة ومكانة الدولة على المستوى الخارجي الاقليمي والدولي ومستوى التعليم وحماية المنتج الوطني والحرص على تطوير الانتاج الزراعي باستخدام التقنيات الزراعية المتطورة والصناعات الغذائية ، ألا اننا حصرنا بحثنا هذا بتأثير التغيرات المناخية على الأمن الغذائي وبشكل خاص على انتاج محصولي الحنطة والشعير في العراق لأهميتها القصوى على تأمين رغيف الخبز الذي يشكل المادة الرئيسية في المائدة العراقية. أهمية البحث : تأتي أهمية البحث من خطورة تفاقم التأثيرات المناخية على الأمن الغذائي في العراق دون وضع الحلول المناسبة للحد من تفاقم تأثيراته على الانتاج الزراعي بشكل عام ومحصولي الحنطة والشعير بشكل خاص اللذان يعدان من أهم المحاصيل الزراعية في تأمين رغيف الخبز للعائلة العراقية مما يترتب عليه زيادة في الفجوة الغذائية وانعدام الأمن الغذائي .

مشكلة البحث: يعاني الأمن الغذائي من مجموعة من المشكلات منها نتيجة للتغيرات المناخية ومنها ناتجة عن الازمات السياسية والحروب المتكررة منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي مروراً بالاحتلال الأمريكي الأمر الذي أثر وبشكل كبير على الاقتصاد الوطني وتحويله الى اقتصاد ريعي يعتمد على تصدير النفط واهمال باقي القطاعات الاخرى مما يترتب على ذلك مخاطر كبيرة على الأمن الغذائي بدرجة كبيرة.

فرضية البحث : يستند البحث الى فرضية مفادها ان هنالك مخاطر كبيرة تواجه الانتاج الزراعي نتيجة للتغيرات المناخية وانعكاساتها الخطيرة على الأمن الغذائي في العراق اذا لم يتم وضع آلية ناجحة للحد من أثارها .

المبحث الاول: التغيرات المناخية

تعد عملية التغيرات المناخية قديمة قدم الكرة الأرضية إذ تعرضت الكرة الأرضية خلال العصور الجيولوجية القديمة الى تغيرات مناخية كبيرة ، ولكنها كانت تقلبات دورية ناتجة عن أسباب طبيعية ناتجة عن علاقة الأرض بالشمس أو التغيرات الجيولوجية الناتجة عن ظاهرة زحزحة القارات في العصور القديمة وغيرها من الأسباب ، لكن ما يشهده العالم اليوم من تغيرات كبيرة في درجات الحرارة هو نتيجة لنشاطات بشرية وملوثات بيئية تمثلت هذه التغيرات في تغير في درجات الحرارة باتجاه الارتفاع عن معدلاتها الطبيعية مع قلة هطول الأمطار وهبوب الرياح المحملة بالأتربة خلافاً لمواسمها ، كل هذه التغيرات ناتجة عن ظاهرة الاحتباس الحراري الناتج عن كثرة الملوثات البيئية المنبعثة من مصانع الدول المتقدمة واستخدام المواد الكيماوية في الصناعة أسهمت بشكل كبير

في تفاقم حالة الاحتباس الحراري الذي انعكس بدوره على التغيرات المناخية في العالم دفعت ثمنه الدول الصغيرة ومنها العراق على سبيل المثال ولعل اتجاه معدلات ارتفاع درجات الحرارة وتذبذب هطول الأمطار مع استفحال العواصف الترابية وانخفاض مناسيب المياه في نهري دجلة والفرات كل هذه الظواهر هي نتاج للتغيرات المناخية الحاصلة ، وتشير بعض الدراسات الى ان مناطق غرب آسيا الذي يقع العراق ضمن هذه الرقعة الجغرافية ستكون أشد جفافاً إذ سوف تنخفض الأمطار عن معدلاتها بنسبة تصل الى 30% والحقيقة أنّ هذه الظاهرة لا تحتاج الى كثير من المعاناة لإثباتها فقد باتت الامور جلية فيها⁽¹⁾ ، نتيجة شحة المياه وجفاف بعض الروافد الموسمية وتذبذب هطول الأمطار وهبوب العواصف الترابية واتساع المساحات التي تعاني من التصحر وزحفها نحو الاراضي الزراعية ، مما انعكس سلباً على القطاعات الاقتصادية كافة لا سيما الزراعية منها وتسبب في اتساع دائرة الأراض المتصحرة مما يؤثر سلباً على غذاء المواطنين وبشكل خاص الشرائح الفقيرة منها من خلال التأثير على الأمن الغذائي لها إذ يمكن أنّ ينسحب هذا التأثير على الصحة وتأمين مياه الشرب والري على حد سواء والصرف الصحي ناهيك عن بطء قابلية الناس على التكيف أو التخفيف من أثاره مع المتغيرات ، كما يمكن ان تتغير جودة المحاصيل الزراعية التي تمثل المادة الرئيسة كالحنطة اذا ما زرعت في مستويات عالية من ثاني اوكسيد الكربون وقد اشارت بعض الدراسات الى أنّ نسبة ما تحتويه حبة الحنطة من الزنك تمثل أقل من 9% من النسب الاعتيادية و 5% أقل من الحديد و 6% أقل من البروتينات وهذا سوف يؤثر على نوعية الحنطة ومادة الدقيق المنتج عنها⁽²⁾.

المطلب الاول- التغير في درجات الحرارة

أنّ الاتجاه العام لدرجات الحرارة ومنذ عقد السبعينيات من القرن الماضي يشير نحو الارتفاع فقد شهدت درجات الحرارة ارتفاعاً بمقدار (0.1 - 0.15) م سنوياً وهذا ما يوازي الاتجاه العالمي العام الذي سجل ارتفاعاً بدرجات الحرارة بنحو أكثر من 3 درجات مئوية خلال العشرين سنة القادمة⁽³⁾.

المطلب الثاني - التذبذب في كميات الأمطار الهائلة : تراجع كميات الأمطار الهائلة عن معدلاتها في جميع محافظات العراق وبشكل خاص بعد الألفية الثانية وذلك نتيجة لتفاقم انعكاسات الاحتباس الحراري الذي أثر في التغيرات المناخية التي باتت تزداد يوماً بعد يوم .

المطلب الثالث- التغيرات المناخية عند منبع النهرين : أثرت التغيرات المناخية على الدول التي تمتلك فائضاً مائياً ، إذ تأثرت تركيا التي هي المنبع الرئيسي لنهري

(1) رضا عبد الجبار الشمري و عماد الجواهري ، مشكلات المياه في العراق - الواقع والحلول المقترحة ، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ، العدد الاول ، المجلد الثاني ، 2009 ، ص 30

(2) منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ، حالة الاغذية و الزراعة / تغير المناخ والزراعة والامن الغذائي ، روما ، 2016 ، ص 9

(3) اياد عبد علي سلمان الشمري ، اثر التغيرات المناخية في تفاقم شحة المياه في العراق ، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية ، المجلد الحادي عشر ، العدد الواحد والعشرون ، 2012 ، ص 66

دجلة والفرات بالتغيرات المناخية فضلا عن تذبذب الأمطار هناك مما انعكس على كميات المياه الواردة للنهرين وهذا بدوره يؤدي الى انخفاض الاطلاقات المائية من دولة المنبع (تركيا) الى العراق .

الى هذا يعد التغير في المناخ هو أخطر التحديات البيئية التي تواجه البشرية ويتوقع ان يكون لها آثار بعيدة المدى على انتاج الحبوب ومنها الحنطة والشعير على الصعيد العالمي ، إذ يقدر ارتفاع درجات الحرارة وتغيير أنماط هطول الامطار وتذبذبها منذ عام 1980 قد تسبب في خفض غلات القمح بنسبة %5.5)) من الانتاج العالمي⁽⁴⁾ ،

يعد التغير في المناخ هو أخطر التحديات البيئية التي تواجه البشرية

المبحث الثاني - الأمن الغذائي

يعد نقص الغذاء في بلدان مختلفة من العالم من أهم المشكلات التي تواجه العالم وبشكل خاص الدول الفقيرة او ما يصطلح على تسميتها بالعالم الثالث ، مما يترتب عليه تداعيات سياسية واقتصادية وأمنية ، الى ذلك تعمل الدول الكبرى والشركات التابعة لها على استغلال نقص الغذاء ابشع استغلال لتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية فضلا عن بسط هيمنتها على كثير من الدول لتحقيق أهدافها الاستراتيجية ، ومن خلال ما تقدم فقد عملت بعض الدول للدفاع عن بلدانها وتأمين لقمة العيش لشعوبها من خلال تحقيق أمنها الغذائي الذي يؤمن الحفاظ على سيادتها وتأمين استقلالها وتجنب شعوبها خطر المجاعات وما يترتب عليه من نتائج اقتصادية وسياسية واجتماعية وأمنية وتأمين وقوعها في شرك التبعية السياسية والاقتصادية للدول العظمى التي طالما تلوح باستخدام الغذاء كسلاح ضد كل من يحاول الخروج عن اطار سياساتها العامة .

المطلب الاول - أهمية الأمن الغذائي على المستوى الدولي: أولت الأوساط الدولية أهمية قصوى للأمن الغذائي ونتيجة لذلك فقد انعقد عام 1974 مؤتمر الغذاء العالمي الذي حضره ممثلو 183 دولة وقد نصت الفقرة الافتتاحية للإعلان، التي ما تزال أكثر فقرات الإعلان تلاوة، على ما يلي:

”لكل رجل وامرأة وطفل، الحق، غير القابل للتصرف، في التحرر من الجوع وسوء التغذية من أجل الحفاظ على قدراتهم البدنية والعقلية“⁽⁵⁾.

وقد انبثق عن المؤتمر هيئة تهتم بالبحث وتقصي المشكلات الغذائية في العالم

(4) منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ، الحفظ والتوسع من الناحية العلمية/ الذرة والارز والقمح دليل لإنتاج الحبوب بشكل مستدام ، روما 2016، ص 25

(5) وللمزيد ينظر، جامعة ميتسونا ، استئصال الجوع وسوء التغذية ، مكتب حقوق الانسان ، متاح على الرابط الالكتروني ، <http://http://edu.umu.hrlibrary>

اطلق عليها (المجلس العالمي للتغذية) ويهدف هذا المجلس الى متابعة تطور الانتاج الغذائي وحالة سوق المواد الغذائية عالمياً ودراسة الاحتياجات الفعلية للغذاء في البلدان الفقيرة .

ونص التقرير النهائي لمؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996 أن الأمن الغذائي « يوجد حين يتمكن جميع الأفراد في كل زمان من الحصول على الغذاء الكافي مادياً واقتصادياً، طعام آمن ومغذي لتلبية احتياجاتهم الغذائية ولتوفير طعامهم المفضل وذلك لضمان حياة فعالة وصحية .

المطلب الثاني - اهم التعريفات المتداولة للأمن الغذائي : الى هذا فقد تداولت في الاوساط الدولية تعريفات متعددة للأمن الغذائي منها على سبيل المثال⁽⁶⁾:

« توفير الحماية لكيان الدولة وهيبتها السياسية على أراضيها وحدودها وشعبها وثروتها القومية ضد أي عدوان مباشر أو غير مباشر»

كما وضعت منظمة الأغذية الزراعية الدولية التابعة للأمم المتحدة (FAO) تعريفاً للأمن الغذائي هو:

« توفير مخزون عالمي من المواد الغذائية الأساسية يكون مدعاة للاطمئنان واستمرار توافر مواد استهلاكية غذائية ، وقدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراده وضمن حد أدنى من تلك الاحتياجات بشكل منظم .»

وعرفت منظمة غرب آسيا (ESCWA) الأمن الغذائي بأنه :
«الوضع الذي يكون فيه بلد ما أو منطقة ما أو العالم كله غير معرض لحدوث أزمات غذائية تحت أي ظرف كان وفي أي زمان »

كذلك عرفت المنظمة العربية للتنمية الزراعية الأمن الغذائي :

« توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة العربية اعتماداً على الانتاج المحلي اولاً وعلى أساس الميزة النسبية للسلع الغذائية لكل دولة عربية ، واتاحته للمواطنين العرب مع مراعاة دخولهم وامكانياتهم المادية» .

ومن الجدير بالذكر فقد أغفل التعريف أعلاه الخزين الاستراتيجي وادامة تمويله بشكل مستمر كي يحقق الأمن الغذائي المرجو منه واشعار المواطن بحالة من الطمأنينة ، ألا أنّ هذه العبارات مطاطة لا توفر أدنى حالة من حالات التكامل الغذائي بين الدول العربية إذ هناك حالات حدثت لا تؤثر الى هذا التكامل مثال على ذلك المجاعة التي حصلت في الصومال عام 1992 التي راح ضحيتها 220 الف مواطن صومالي تحت انظار الدول العربية إذ كانت استجابتهم ضعيفة جدا لنجدة الشعب الصومالي من خطر المجاعة⁽⁷⁾ ، وجنوب السودان التي تعرضت

(6) عباس فاضل السعدي ، الامن الغذائي العربي ، مجلة قضايا عربية ، العدد الخامس ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1983 ، ص 41

(7) بسام حسن المسلماني ، المجاعة في الصومال الاسباب والاثار ، بحث منشور بتاريخ 2011/11/15 ، على الرابط <http://www.laha-الالكتروني.com/articles/view>

الى اسوأ مجاعة في تاريخها بين عامي 1984 - 1985 ألا أنها لم تلق المساعدات المرجوة⁽⁸⁾.

(8) منى عبد الفتاح , جنوب السودان - مجاعة على حواف النفط , مقال منشور على موقع الجزيرة بتاريخ 2014/6/14 , متاح على الرابط الإلكتروني , <https://opinions/net.aljazeera.www>

المطلب الثالث - تقويم الأمن الغذائي : هنالك مجموعة من المؤشرات التي تعمل على تقويم وضع الأمن الغذائي وتحديد اتجاهاته العامة ، وفي هذا الخصوص هناك محاولات لقياس الأمن الغذائي ، وهنا نكتفي في الإشارة الى محاولات معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الزراعية ، إذ وحسب المعهد المذكور يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع التنسيق الغذائي بمجموعة من الخصائص منها:

ويعني الاكتفاء قابلية البلد على الانتاج المحلي للغذاء والقدرة على تخزينه وتدويره

1- الاكتفاء : ويعني الاكتفاء قابلية البلد على الانتاج المحلي للغذاء والقدرة على تخزينه وتدويره بين كافة المدن لتلبية حاجة الأفراد الغذائية مع امكانية استيراد ما تحتاجه من خزين استراتيجي من الغذاء لتأمين كافة احتياجات الأفراد في البلاد من مواطنين ووافدين .

2- الثبات : ويقصد بالثبات أن تكون وتيرة الانتاج الزراعي ماثلة الى الثبات ولا توجد تباينات كبيرة في الانتاج الزراعي ألا في حدودها الدنيا .

3- الاستقلال الذاتي : من المؤكد أنه عندما يتمتع البلد بالثبات في الانتاج الزراعي ينعكس بشكل ايجابي على الاكتفاء الذاتي وعدم الاضطرار للجوء الى الاعتماد على المصادر الخارجية لسد النقص الحاصل من الأسواق الخارجية التي هي الأخرى تتأثر بتقلبات السوق الذي من شأنه يرهق كاهل ميزانية الدولة فضلا عن ذلك يعرض الدولة الى

أن عملية التصحر لها مسبباتها منها البيئية والاجتماعية

التبعية للدول الاخرى.

المبحث الثالث - التصحر : يعرف التصحر بأنه عملية هدم وتدمير للطاقة الحيوية للأرض، التي يمكن أن تؤدي في النهاية إلى ظروف تشبه ظروف الصحراء، نتيجة قلة مياه الري أو زيادة نسبة الملوحة في التربة التي تؤثر على الزراعة في تلك المنطقة أو ديمومة حياة النبتة ، وهو مظهر من مظاهر التدهور الواسع للتربة وللأنظمة البيئية في تلك المنطقة، الذي يؤدي إلى تقلص الطاقة الحيوية للأرض المتمثلة في الإنتاج النباتي وتربية الحيوانات ومن ثم التأثير في تحقيق المتطلبات المعيشية للإنسان ينتج عنه زحف الصحراء على حساب الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة فضلاً عن تهديد الوجود البشري⁽⁹⁾.

(9) هاشم نعمه , مشكلة التصحر وابعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية في العراق , دراسة منشورة عام 2012 , وكالة انباء برانا , على الرابط الإلكتروني , <http://com.burathanews>

المطلب الاول أسباب التصحر: أن عملية التصحر لها مسبباتها منها البيئية

والاجتماعية وتختلف هذه العوامل من مكان الى آخر ولو اخذنا ظاهرة التصحر في العراق وما هي أهم مسبباتها كأنموذج لما نتج عن تسارع ظاهرة التصحر في المدة الاخيرة فمن أهم أسباب استفحال هذه الظاهرة ما يلي :

- 1- العمليات العسكرية المتواصلة منذ عام 1980 ولغاية الوقت الراهن .
- 2- تجريف الارضي الزراعية والبساتين من قبل السلطة الحاكمة كأجراء عقابي جماعي كما حدث في منطقة الدجيل عام 1982 ومناطق اخرى .
- 3- الإهمال المتمعد لشبكات الري والمبازل وعدم تجديدها او صيانتها نتج عنه تفشي الملوحة وانتشارها بشكل خاص بعد عام 2003 .
- 4- ارتفاع منسوب المياه الجوفية (النزير) من دون وضع حلول مناسبة لمعالجتها مما تسبب باتساع الأراضي التي لا تصلح للزراعة .
- 5- تكرار حالة الجفاف والتذبذب بكميات الأمطار الهائلة فضلا عن انخفاض منسوب مياه نهري دجلة والفرات بسبب تأثير التغيرات المناخية وسياسة دول الجوار إذ حولت إيران مجرى بعض روافد نهر دجلة داخل الأراضي الإيرانية ، وتركيا ما انفكت تشيد السدود وتملؤها بالمياه على حساب الحصص المائية للعراق .
- 6- ارتفاع معدلات الملوحة في مياه نهري دجلة والفرات نتيجة لإقامة السدود في تركيا والعراق وسوريا فضلا عن تمدد اللسان الملحي من الخليج العربي باتجاه شط العرب وذلك لقلّة تدفقات المياه القادمة من النهرين وزيادة مياه المعامل والمشاريع الصناعية غير المعالجة وكذلك مياه الصرف الصحي التي غالباً ما توجه نحو الانهار بعيدا عن الرقابة .
- 7- تراجع الغابات التي تغطي مساحات كبيرة تمثل حزام أمن للمناطق الزراعية نتيجة للاستعمال غير الشرعي في قطع الأشجار للاستفادة من اخشابها كوقود أو الرعي الجائر من دون ضوابط مفروضة من قبل الدولة .
- 8- تجفيف الاهوار كأجراء عسكري سياسي امني للسيطرة على مجموعات المقاومة المسلحة ضد النظام الحاكم .

المطلب الثاني النتائج المترتبة على التصحر: ونتيجة لما تقدم فإن النتائج المترتبة

على التصحر وخيمة في الأثر الذي تتركه على الأمن الغذائي نتيجة لانخفاض انتاجية الأنظمة البيئية والزراعية وتأثيراتها على الانتاج الزراعي والثروة الحيوانية ناهيك عن الأثار الكبيرة على التغيرات المناخية .

النتائج المترتبة على التصحر وخيمة في الأثر الذي تتركه على الأمن الغذائي

المبحث الرابع: واقع انتاج الحنطة والشعير في العراق

يحتل محصول الحنطة والشعير مكانة مميزة في قائمة المحاصيل الغذائية (الحبوب) في العالم ويتصدر المحاصيل الحقلية من حيث المساحات المزروعة ، إذ يزرع في (120) دولة في العالم كما يحتل أكبر مساحة مزروعة تقدر بـ (17%) من الساحة المزروعة في العالم مقارنة مع محاصيل الحبوب الاخرى⁽¹⁰⁾ .

(10) المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكارد- ICARDA), دليل القمح الحقلي, 2015, ص 35

المطلب الاول - واقع انتاج الحنطة (القمح) في العراق: تعد الحبوب الغذائية في طليعة المحاصيل الاستراتيجية بصورة عامة ، والحنطة من أهمها من حيث كثرة زراعته واستهلاكها إذ تعد في طليعة الحبوب الأكثر استهلاكاً في العالم بصورة عامة والعراق بصورة خاصة وذلك لسد حاجة الأنسان من المواد الكربوهيدراتية التي تصل الى 80% كما تعد من المواد الاقتصادية المهمة وركيزة اساسية من ركائز الأمن الغذائي في العالم ، وتولي السلطات في العراق أهمية بالغة في انتاجه إذ تزرع

(11) عباس فاضل السعدي , مصدر سبق ذكره , ص 81

الحنطة في كافة ارجاء العراق وبنسب متفاوتة من الشمال الى الجنوب ، ويعد رغيف الخبز المعد من دقيق الحنطة هو المادة الأساسية للمائدة العراقية وتصل نسبة استهلاكها (75- 95%) من اجمالي استهلاك المواد الغذائية ويسهم في (5.4) من

عانى انتاج الحنطة في العراق كغيره من المحاصيل الزراعية حالة عدم الثبات والتذبذب

السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب⁽¹¹⁾ .

لقد عانى انتاج الحنطة في العراق كغيره من المحاصيل الزراعية حالة عدم الثبات والتذبذب وذلك لتأثير التغيرات المناخية من حالة قلة هطول الأمطار وتذبذبها وبشكل خاص أن كثيراً من الأراضي المزروعة في العراق لمحصول الحنطة تعتمد على الزراعة الديمية في الشمال فضلاً عن تدهور اصناف الحنطة نتيجة لعدم وجود مراكز بحثية تعنى بتطوير الاصناف المطلوبة فمركز اباة للأبحاث^{(12)*} الزراعية تم

(12) (*) مركز إباء للأبحاث الزراعية كان مؤسسة بحثية مختصة بعلوم الزراعة والبيطرة، مقرها في أبي غريب في العراق. تأسس المركز عام 1994. كان المركز مرتبطاً بمجلس الوزراء ثم بدوان الرئاسة، ألغي المركز في عام 2004 بعد غزو العراق وحولت مؤسساته إلى وزارة الزراعة وسمي مركزها بدائرة البحوث الزراعية.

ايقافه بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 مما أسهم في تدهور أصناف الحنطة المزروعة فضلاً عن استفحال بعض الاصابات المرضية كتفحم الحبوب وزيادة نسبة الادغال المؤثرة على انتاج الحنطة ، كما تعمدت قوات الاحتلال الأمريكي حرق مساحات شاسعة من حقول القمح قبل موعد موسم الحصاد من خلال رمي الاقراص الحارقة من مروحياتها ، واستخدمت عصابات داعش الارهابية الأسلوب نفسه كأداة ضغط لجمع الأموال والانصار من المزارعين ، كما أسهم تدهور التربة وعدم الاهتمام بتوزيع الحصص المائية وكري الانهار والمبازل في تذبذب انتاج محصول القمح ناهيك عن التلکؤ في صرف مستحقات الفلاحين والمسوقين من قبل الدولة الذي نتج عنه البحث عن وسائل عمل بديلة^{(13)**}.

(13) (**) يعد قرار دعم اسعار الحنطة والشعير من اهم القرارات نجاحاً في الحفاظ على الأمن الغذائي ، لكن للأسف تأخير تسديد مستحقات تسويقها أفرغ القرار من محتواه إذ وصل تأخير التسديد في بعض الاحيان الى أكثر من سنة ما دفع الكثير من الفلاحين الى ترك زراعة الحنطة والشعير.

كل هذه الأمور منفردة ومجمعة أثرت تأثيراً كبيراً على واقع انتاج القمح في العراق. وعلى الرغم من وفرة هطول الأمطار خلال شهر كانون الثاني من عام 2021 التي خففت بصورة مؤقتة من نقص الرطوبة في التربة في بعض المناطق الديمة إلا أن ظروف الجفاف التي فاقت العادة استمرت على مدى شهري شباط و آذار باستثناء المناطق الغربية التي تلقت بعض هطول الأمطار ، مما أدى غياب هطول الأمطار خلال هذه المدة الحاسمة لانقاد المحاصيل خلال شهري آذار ونيسان ، كما تسبب ارتفاع درجات الحرارة خلال شهر أيار (35-40 درجة مئوية) الى خفض اخر لغلل الحبوب الشتوية المتدنية اصلاً في المناطق المتضررة بالجفاف في مناطق الزراعة الديمة⁽¹⁴⁾ . وقد قدر انتاج الحنطة للموسم الشتوي لعام 2021 بـ(4234)الف طن بانخفاض قدرت نسبته (32.1%) من انتاج السنة الماضية الذي قدر بـ(6233) الف طن ، إذ قدرت المساحة المزروعة لمحصول الحنطة بـ(9464) ألف دونم بارتفاع قدرت نسبته (10.4%) عن موسم 2020 التي قدرت بـ(8574)ألف دونم .

(14) منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ، اخر المستجدات ، جمهورية العراق الجفاف في المناطق الشمالية للبلاد ، تقرير وزارة الزراعة ، 11/حزيران 2021، ص 3

جدول (1) مقارنة المساحة المزرعة ومتوسط الغلة والانتاج لمحصول الحنطة لسنة

2019 مع توقعاتها لسنة 2020

معدل التغير للإنتاج %	الانتاج (طن)		متوسط الغلة لإجمالي المساحة المزرعة (كغم/دونم)		المساحة المزرعة (دونم)		المحافظة
	2020	2019	2020	*2019	2020	2019	
61.4	1373457	851219	508.6	527.7	2700326	1613187	نينوى (**)
60.3	634358	395827	971.0	786.6	653295	503185	كركوك
6.2-	522303	556659	767.4	829.2	680606	671291	ديالى
17.8	308481	261880	624.5	694.9	493942	376880	الانبار
49.1	128850	86416	827.6	846.4	155683	102101	بغداد
47.7	305838	207076	1017.0	899.3	300720	230265	بابل
41.3	75856	53671	1029.3	812.2	73694	66080	كربلاء
56.1	804533	515286	849.2	733.0	947374	702987	واسط
39.7	634732	454394	848.4	803.5	748189	565505	صلاح الدين
24.5	189319	152095	742.6	755.9	254948	201209	النجف
11.4-	435877	492025	791.0	884.5	551045	556266	القادسية
72.7	134783	78040	530.9	476.5	253898	163783	المثنى
81.8	264185	145345	75706	466.3	348710	311696	ذي قار
349.6	290059	64519	828.7	312.6	350000	206366	ميسان
21.3-	22833	29021	734.9	481.2	31068	60315	البصرة
41.0	6125464	4343473	717.0	686.1	8543498	6331116	المجموع

المصدر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الاحصاء الزراعي /

العراق ، ايار 2020 ، ص 9

من خلال مراجعة الجدول أعلاه نلاحظ التفاوت الكبير في كمية الانتاج ومتوسط الغلة الاجمالي للمساحات المزرعة ، وهذا ما يعطي مؤشراً على عدم الثبات والتذبذب في الانتاج ومتوسط الغلة نتيجة للأسباب المشار إليها .

جدول (2) : التوقعات الأولية للمساحات المزروعة ومتوسط الغلة والإنتاج

لمحصول الحنطة لسنة 2020

الانتاج (طن)	متوسط الغلة (كغم / دونم)		المساحة المتضررة (دونم)	المساحة المحصورة المتوقعة (دونم)	المساحة المزروعة (دونم)	الارواء	المحافظة
	المساحة المحصورة المتوقعة	المساحة المزروعة المتوقعة					
301293	848.5	848.5	-	355098	355098	سقي	بغداد
1072164	457.2	457.2	-	2345228	2345228	ديم	
1373457	508.6	508.6	-	2700326	2700326	المجموع	
554073	1074.3	1074.3	-	515742.3	515742	سقي	كركوك
80285	583.7	583.7	-	137553.1	137553	ديم	
634358	971.0	971.0	-	653295	653295	المجموع	
519179	777.1	777.1	-	688111	688111	سقي	ديالى
3124	250.0	250.0	-	12495	12495	ديم	
522303	767.4	767.4	-	680606	680606	المجموع	
284360	659.2	659.1	71	431382	431453	سقي	الانبار
24121	403.0	386.0	2636	59853	62489	ديم	
308481	628.0	624.5	2707	491235	493942	المجموع	
128850	827.6	827.6	-	155683	155683	سقي	بغداد
305838	1017.0	1017.0	-	300720	300720	سقي	بابل
75856	1029.3	1029.3	-	73694	73694	سقي	كربلاء
804533	849.2	849.2	-	947374	947374	سقي	واسط
603607	874.3	874.3	-	690363	690363	سقي	صلاح الدين
31126	538.3	538.3	-	57826	57826	ديم	
634732	848.4	848.4	-	748189	748189	المجموع	
189319	742.6	742.6	-	254948	254948	سقي	النجف
435877	791.0	791.0	-	551045	551045	سقي	القادسية
134783	530.9	530.9	-	254898	254898	سقي	المثنى
264185	757.6	757.6	-	348710	348710	سقي	ذي قار
290059	828.7	828.7	-	350000	350000	سقي	ميسان
22833	734.9	734.9	-	31068	31068	سقي	البصرة
4914645	829.1	829.1	71	5927836	5927907	سقي	المجموع
1210819	463.4	462.9	2636	2612955	2615591	ديم	
6125464	717.2	717.0	2707	8540791	8543498	المجموع	المجموع

المصدر: المصدر: وزارة التخطيط ، مديرية الاحصاء الزراعي ، الجهاز المركزي

للإحصاء / العراق ، أيار 2020 ، ص 9

المطلب الثاني - واقع انتاج الشعير في العراق :

أما محصول الشعير فقد قدر الانتاج المتوقع منه لسنة 2021 بـ(267) الف طن بانخفاض قدرت نسبته (84.4%) عن موسم سنة 2020 الذي قدر بـ (1749) الف طن للموسم الشتوي بارتفاع قدرت نسبته بـ(15.2%) عن الانتاج الفعلي للموسم الماضي (2019) إذ قدر بـ(1517) ألف طن في حين قدر الانتاج المتوقع للمناطق المروية لها بـ(389) ألف طن بنسبة (22.3%) من المجموع وانتاج المناطق الديمة المتوقع (1360) ألف طن بنسبة (77.7%) من انتاج العراق وأن أقل انتاج متوقع تحقق هو في 0 محافظة كربلاء إذ قدر (2) الف طن بنسبة (0.1%) من انتاج العراق⁽¹⁵⁾.

(15) مديرية الاحصاء الزراعي , الجهاز المركزي للإحصاء / العراق , أيار 2020, ص 11

كما قدر اجمالي المساحة المزروعة بمحصول الشعير (4528) ألف دونم للموسم الشتوي 2020 بارتفاع قدر بنسبة (21.7%) عما كانت عليه في الموسم الماضي إذ قدرت (3721) ألف دونم في حين قدرت المساحة المزروعة في المناطق المروية (882) ألف دونم بنسبة (19.5%) من المجموع ، و قدرت المساحة المزروعة في المناطق الديمة (3646) ألف دونم بنسبة (80.5%) من مجموع المساحة المزروعة في العراق واحتلت محافظة نينوى الصدارة في المساحة المزروعة بالمحصول (3635) ألف دونم في حين قدرت المساحة المتوقع حصادها لهذا الموسم (4512) ألف دونم بنسبة (99.6%) من اجمالي المساحة المزروعة بالمحصول⁽¹⁶⁾.

(16) المصدر نفسه

أما متوسط الغلة ، فقد قدر متوسط غلة الدونم المتوقع للمساحة المزروعة لهذا الموسم من محصول الشعير (386.3) كغم بانخفاض قدرت نسبته (5.3%) عن متوسط غلة الدونم الفعلي للموسم الماض إذ قدر (408.1) كغم ، واحتلت محافظة ميسان الصدارة من حيث متوسط الغلة المتوقعة للدونم إذ قدر (584.4) كغم .

جدول (3) التوقعات الاولية للمساحة المزروعة ومتوسط الغلة والانتاج لمحصول

الشعير لسنة 2020

الانتاج (طن)	متوسط الغلة (كغم / دونم)		العلف الاخضر (دونم)	المساحة المتضررة (دونم)	المساحة المحصورة المتوقعة (دونم)	المساحة المزروعة (دونم)	الارواء	المحافظة
	المساحة المحصورة المتوقعة	المساحة المزروعة المتوقعة						
0	0	0	0	0	0		سقي	نينوى
1356087	373.0	373.0		-	3635270	3635270	ديم	
1356087	373.0	373.0		-	3635270	3635270	المجموع	
1239	554.4	554.4		-	2235	2235	سقي	كركوك
1733	433.0	433.0		-	4002	4002	ديم	
2972	476.5	476.5	0	-	6237	6237	المجموع	
23075	362.8	362.8		-	63610	63610	سقي	ديالى
904	250.1	250.1		-	3614	3614	ديم	
23979	356.7	356.7		-	67224	67224	المجموع	
6045	406.6	364.5	1700	20	14866	16586	سقي	الانبار
234	265.0	231.2	92	37	883	1012	ديم	
6279	398.7	356.8	1762	57	15749	17598	المجموع	
8685	523.7	505.0	613	-	16584	17197	سقي	بغداد
15274	457.0	342.3	11191	-	33425	44616	سقي	بابل
1951	500.1	383.2	941	249	3901	5091	سقي	كربلاء
30924	411.4	411.4		-	75174	75174	سقي	واسط
7046	549.5	525.5	585	-	12822	13407	سقي	صلاح
1005	450.9	450.9		-	2229	2229	ديم	
8051	534.9	514.9	585	-	15051	15636	المجموع	الدين
189319	742.6	742.6		-	254948	254948	سقي	النجف
102417	495.9	495.9		-	206548	206548	سقي	القادسية
44283	301.4	301.4		-	146922	146922	سقي	المنشي
63138	445.2	445.2		-	141820	141820	سقي	ذي قار
81817	584.4	584.4		-	140000	140000	سقي	ميسان
-	-	-	962.4	-		962	سقي	البصرة
389405	449.6	441.3	15992.4	269	866099	882360	سقي	المجموع
1359963	373.0	373.0	92	37	3645998	3646127	ديم	
*1749368	387.7	386.3	16084.4	306	4512097	4528487	المجموع	المجموع

المصدر: وزارة التخطيط ، مديرية الاحصاء الزراعي ، الجهاز المركزي للإحصاء /

العراق ، ايار 2020 ، ص 9

مقارنة المساحة وكمية الانتاج ومتوسط الغلة لمحصولي الحنطة والشعير للسنوات

(2021-2016)

المحصول				السنوات	التفاصيل	
نسبة التغير السنوية %	الشعير	نسبة التغير السنوية %	الحنطة			
22.8-	820	14.0	4.216	2017		
26.7-	601	25.2-	3.154	2018		
519.0	3.721	100.7	6.331	2019		
21.7	4.528	35.4	8.574	2020		
21.7	4.528	35.4	8.574	2020		
31.7-	3.092	10.4	9.464	2021		
51.2	499	15.4	3.053	2016		كمية الانتاج المتحقق (1000طن)
39.1-	303	2.6-	2.974	2017		
37.1-	191	26.8-	2.178	2018		
696.5	1.518	99.4	4.343	2019		
15.7	1.756	43.6	6.238	2020		
84.8-	267.00	32.1-	4.234	2021		
43.0	470.2	29.4	825.7	2016	متوسط الغلة (كغم / دونم)	
21.4-	369.4	14.6-	705.5	2017		
14.2-	317.1	2.1-	690.5	2018		
28.7	408.1	0.6-	686.1	2019		
5.0-	387.8	6.0	727.6	2020		
77.8-	86.2	38.5-	447.3	2021		

المصدر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، انتاج الحنطة والشعير

2021 ، مديرية الاحصاء الزراعي ، اب 2021 ، ص 4

الخاتمة

ومما تقدم يتضح أنَّ هناك مخاطر كبير تهدد الأمن الغذائي ناتجة من التغيرات المناخية الناتج عن كثر أنبعاثات الغازات السامة من المصانع الكبرى للدول الصناعية كالولايات المتحدة الأمريكية والصين ودول اوربا الغربية الصناعية ودول اخرى في آسيا كاليابان وكوريا الجنوبية التي تسببت في ظاهرت الاحتباس الحراري الذي أثر بدوره على التغيرات المناخية وارتفاع درجات حرارة الأرض وتذبذب هطول الأمطار نجم عنه استفحال ظاهرة التصحر وهبوب العواصف الترابية ، كل هذه الظواهر منفردة او مجتمعة لها نتائج وخيمة على الأمن الغذائي لشعوب البلدان النامية وبالتأكيد منها العراق ، إذ تشكل هذه الظواهر تهديداً حقيقياً على أمنه الغذائي يتطلب تضافر الجهود الاستثنائية لتحاشي تأثيراته.

الاستنتاجات

- 1- أن التغيرات المناخية من شأنها تشكل تهديداً حقيقياً للزراعة التي تنسحب تأثيراتها الكبيرة على سبل العيش وتشكل عائقاً كبيراً في طريق مكافحة الفقر والبنية التحتية للأمن الغذائي بجميع أبعاده في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء ، والواجب الوطني والاخلاقي يحتم على ألي الأمر والقابضين على السلطة معالجة الجوع والفقر وأثاره والتغلب على آثار التغيرات المناخية.
- 2- ان عدم وضع خطط طموحة وحلول ناجعة تقلل من أثر التغيرات المناخية وتأمين الأمن الغذائي من شأنه يؤثر سلباً على غذاء المواطنين وبشكل خاص الشرائح الفقيرة منها إذ يمكن أن ينسحب هذا التأثير على الصحة وتأمين مياه الشرب والري على حد سواء والصرف الصحي ناهيك عن بطء قابلية الناس على التكيف أو التخفيف من أثاره مع المتغيرات.
- 3- ارتفاع درجات الحرارة وتغيير أنماط هطول الأمطار وتذبذبها قد تسبب في خفض غلات المحاصيل الزراعية ومنها الحنطة والشعير وهذا يتطلب استخدام أمثل لمياه الري والاعتماد على التقنيات الحديثة في الزراعة والري.
- 4- النتائج المترتبة على التصحر وخيمة في الأثر الذي تتركه على الأمن الغذائي نتيجة لانخفاض انتاجية الانظمة البيئية والزراعية وتأثيراتها على الانتاج الزراعي والثروة الحيوانية ناهيك عن الأثار الكبيرة على التغيرات المناخية .

التوصيات:

- 1- العمل على زيادة انتاج الغلة الزراعية باستخدام أحدث التقنيات الزراعية العالمية من حيث نوعية البذور المستخدمة وطريقة الري الحديثة والاستخدام الأمثل للأسمدة الحيوانية والكيميائية مع مهارة عالية في استخدام المبيدات الحشرية .
- 2- الحد من انبعاثات الغازات المؤثرة في الاحتباس الحراري من خلال استخدام وقود صديق للبيئة .
- 3- توجيه النظام الغذائي نحو الابتعاد عن الهدر الغذائي من خلال توجيه الأسرة باستخدام أنماط غذائية أكثر عقلانية مع التركيز على الأغذية الأكثر صحية .

قائمة المصادر

- 1- اياد عبد علي سلمان الشمري ، اثر التغيرات المناخية في تفاقم شحة المياه في العراق ، مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية ، المجلد الحادي عشر ، العدد الواحد والعشرون ، 2012 ،
- 2- رضا عبد الجبار الشمري و عماد الجواهري ، مشكلات المياه في العراق - الواقع والحلول المقترحة ، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية ، العدد الاول ، المجلد الثاني ، 2009 ،
- 3- جامعة ميتسونا ، استئصال الجوع وسوء التغذية ، مكتب حقوق الانسان ، متاح على الرابط الالكتروني ، <http://hrlibrary.umu.edu>
- 4- هاشم نعمه ، مشكلة التصحر وابعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية في العراق ، دراسة منشورة عام 2012 ، وكالة انباء براثا ، على الرابط الالكتروني ، <http://burathanews.com>
- 5- منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ، حالة الاغذية و الزراعة / تغيير المناخ والزراعة والامن الغذائي ، روما ، 2016 .
- 6- منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ، الحفظ والتوسع من الناحية العلمية/ الذرة والارز والقمح دليل لإنتاج الحبوب بشكل مستدام ، روما 2016.
- 7- المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ايكارد- ICARDA) ، دليل القمح الحقلي ، 2015 .
- 8- منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة ، اخر المستجدات ، جمهورية العراق الجفاف في المناطق الشمالية للبلاد ، تقرير وزارة الزراعة ، 11/حزيران 2021.
- 9- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، انتاج الحنطة والشعير 2021 ، مديرية الاحصاء الزراعي ، اب 2021.
- 10- وزارة التخطيط ، مديرية الاحصاء الزراعي ، الجهاز المركزي للإحصاء / العراق ، ايار 2020.

مستقبل السيادة العراقية بين المنظومة الأممية وقوى التوسع الخارجي

* كلية العلوم السياسية / جامعة
الموصل
**دائرة نزاهة دهوك/ اقليم
كوردستان العراق
younis1986mmyy@uom-
sul.edu.iq

الباحثة: هالة علي الطيب**
باحثة من العراق

ديونس مؤيد يونس الدباغ*
باحث من العراق

ملخص :

تشهد مفهوم السيادة تبدلات وتغييرات مهمة، إذ تحول من مفهومه الجامد بأنه السلامة الإقليمية للدولة على إقليمها الجوي والبري والبحري إلى مفهوم شفاف ومرن؛ نتيجة التطورات الاستراتيجية العالمية التي اجتاحت النظام الدولي تحت مفاهيم ومسميات العولمة، والتدخل الإنساني، والإرهاب الدولي، والمجال الاستراتيجي الجديد الإلكتروني- السبيرياني وارتباط العالم إقتصادياً بالنظام الليبرالي وعملة الدولار؛ لإرغام الدول الصغرى والمتوسطة الخضوع والبقاء تحت سيطرة القوى العظمى والكبرى المسيطرة على العالم بذريعة الحماية الإنسانية، والدفاع عن الحقوق والحريات، وحفظ السلام والأمن الدوليين، والعراق من الدول التي تعرضت سيادته للانتهاك والفقْدان إذ نتبعنا مفهوم سيادته المنتهك من قبل المنظمة الإنسانية للأمم المتحدة، وكيفية فرض عقوبات اقتصادية عليه، ثم الاحتلال الأمريكي والمضي بإنشاء قواعد عسكرية للقوى الدولية والإقليمية الفاعلة في المجال الحيوي العراقي؛ ليجعل منه ساحة للمواجهة بين الأضداد في البيئة الاستراتيجية الإقليمية والدولية.

كلمات مفتاحية : السيادة، التوسع، الإرهاب الدولي، المجال الاستراتيجي.

The Future of Iraqi Sovereignty between the UN System and the Forces of External Expansion

Dr. Younis Moayed Younis Al-Dabbagh

Researcher: Hala Ali Al-Tayeb

College of Political Science/ University of Mosul, Duhok Integrity
Department/ Kurdistan Region of Iraq

ABSTRACT

The concept of sovereignty has undergone significant changes and changes, from its rigid conception of the territorial integrity of the state

over its air, land and sea region to a transparent and flexible concept, As a result of the global strategic developments that have engulfed the international system under the concepts and names of globalization, humanitarian intervention, international terrorism and the new electronic-cyber strategic area, The world's economic association with the liberal system and its dollar currency, to force small and medium-sized states to submit and remain under the control of the great and major powers controlling the world under the pretext of human protection, Defending rights and freedoms, maintaining international peace and security, and Iraq is one of the countries whose sovereignty has been violated and lost, If we follow the concept of its violated sovereignty by the UN humanitarian organization, and how to impose economic sanctions on it, Then the American occupation and the continuation of the establishment of military bases for international and regional forces active in the Iraqi vital field, to make it an arena for confrontation between the opposites in the strategic regional and international environment.

KEY WORDS: sovereignty, expansion, international terrorism, strategic field.

المقدمة

Keywords: تشغل السيادة حيزاً واسعاً في مجالات البحث والنقاش والجدل في الأوساط القانونية والسياسية والفكرية في كل بقاع العالم لاسيما في ظل المستجدات الدولية التي اجتاحت النظام الدولي وأفرزت مفردات عدة مثل العولمة، والتدخل الإنساني، والإرهاب الدولية؛ لإرغام الدول صاحبة السيادة للخضوع تحت ذريعة الحماية الإنسانية، ونشر قيم الديمقراطية، لذلك مرت السيادة بمراحل عدة، بعد أن كانت نطاقها يمارس على الشعوب والأقاليم بصورة مطلقة، إلا أن تطور النظام الدولي حدّ من هذه المراحل بصورة تدريجية وجعلت من هذه السيادة تهتز تدريجياً أمام هذه التطورات بحجة التعاون الدولي؛ ليتقلص مبدأ السيادة، وبناءً على ذلك أصبحت السيادة ذات مفهوم مرّن ومتحول ومطاطي في ظل التطورات الاستراتيجية العالمية، والعراق من الدول الضعيفة التي تعرضت سيادته إلى الانتهاك والاختراق من قبل القوى سواء أكانت منظومة الأمم المتحدة

صاحبة الإنسانية أم الولايات المتحدة الأمريكية التي نصبت نفسها حامية النظام العالمي وجعلت من هناك سيادة واحدة هي السيادة الكونية المسؤولة عنها أم القوى الإقليمية -تركيا- كونها فاعلاً إقليمياً متحرراً لاسيما منذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة بعد عام 2002، ومحاولة إعادة المجالات الحيوية السابقة إلى حلمهم الإسلامي الإمبراطوري عبر التدخلات العسكرية والسياسية

أهمية البحث:

بيان مفهوم السيادة في المنطلق القانوني والسياسي ومراحل تطوره، في ظل التدخلات الإنسانية للقوى الكبرى في النظام الدولي، وكيف أثرت الأمم المتحدة على سيادة الدولة العراقية، وما تلاه من قيام الولايات المتحدة باحتلال العراق، والتدخل في شؤونه الداخلية تحت مسمى الانتهاكات الصارمة لحقوق الإنسان بعده من الدول والشعوب المعادية لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي أفسح المجال أمام التدخلات الإقليمية في شؤونه الداخلية لفرض إرادة الطرف القوي على حساب المصلحة الوطنية العراقية.

اشكالية البحث:

تعتمد سيادة الدولة وتحقق بصورة مطلقة على مقومات قوة الدولة، وقدرتها في الدفاع عن سلامتها الإقليمية - البري والجوي والبحري والسيبراني - وهبتها امام البيئتين الإقليمية والدولية، الا انه حتى الدول القوية على المستوى الإقليمي والدولي تتعرض الى اختراق السيادة، فكيف الامر للدول الضعيفة، والفاشلة، ومسلوبة الارادة، وقوى الداخل متفرقة غير موحدة، والعراق من الدول التي تعرضت سيادته لاقسى اختبار عبر مراحل مختلفة من تاريخه السياسي، والسؤال المركزي هل العراق دولة ذات سيادة؟ والاجابة على هذا السؤال يكون عبر الاسئلة الآتية:

- كيف تطور مفهوم السيادة في البيئة الاستراتيجية الدولية؟
- هل أثرت المنظمة الإنسانية - الأمم المتحدة- في السيادة العراقية؟
- كيف باتت السيادة العراقية بعد عام 2003؟
- كيف أثرت تركيا على السيادة العراقية؟
- ما هو مستقبل السيادة العراقية؟

فرضية البحث:

العراق من القوى الضعيفة في النظام الدولي، الذي يمارس بحقه اختراق سيادته من قبل القوى الدولية والاقليمية، وبحالة الضعف الداخلي العراقي ستكون مستمراً منتهك السيادة من قبل القوى الدولية والاقليمية.

منهجية البحث:

لغرض الإجابة على اشكالية البحث وفرضيته فتم الاعتماد على المنهج التاريخي والمنهج التحليلي للوصول الى مستقبل السيادة العراقية.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث على محاور عدة فضلاً عن مقدمة وخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات فخص الأول: تطور مفهوم السيادة في النظام الدولي، ودرس الثاني: السيادة العراقية وقرارات الأمم المتحدة حامية الانسانية، وتناول الثالث: السيادة العراقية بين الوصاية والاختراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية، وبحث الرابع: السيادة العراقية بين الامتداد الإقليمي والقضاء على الحلم الكوردي من قبل الدولة التركية، بين الخامس: مستقبل السيادة العراقية.

المحور الاول: - تطور مفهوم السيادة في النظام الدولي

أولاً:- مفهوم السيادة: السيادة لها مفهوم قانوني وسياسي، فالقانوني له وجهان هما: خارجي: الذي يعني عدم الخضوع لسلطة خارجية من دولة أخرى أي أنها (مستقلة) خارجياً

تمثل كياناً قانونياً على الصعيد الخارجي وتوقيع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية باعتبارها عضواً في الجماعة الدولية، اما الداخلي: فهي السلطة العامة القائمة ولا توجد سلطة أخرى مساوية لها، وهي سلطة الأمر والنهي والردع⁽¹⁾. ومن ثم فإن جميع مفاهيم السيادة من المنطلق السياسي والقانوني هي سلطة عليا ومطلقة وشاملة، وعلى الافراد الالتزام بها ولا يمكن التنازل عنها دائمة لا تتجزأ تحكم الأمور والعلاقات سواء أكانت التي تجري داخل الدولة أم خارجها⁽²⁾.

اما السيادة حسب المفهوم السياسي مرتبط بشخص الحاكم ووصف هذا الحاكم بأنه (السيد) أي صاحب السلطة، ولأن السلطة تختلف عن القوة، إلا أنها شرطان يلزم توافرها لإكمال معنى السيادة بمفهومها السابق. فالقوة حالة تلحق بشخص معين يستطيع عبرها الزام الآخرين، في حين السلطة تعطي للشخص الحق في امكانية توجيه الآخرين والزامهم بسماع الأوامر الصادرة لهم وطاعته وعليهم تنفيذها، ولكون القوة حق مكتسب بطريق مشروع دون حاجة الى السلطة بمفهومها السياسي إلا أنه في هذه الحالة يمثل نوعاً من الاعتداء على سيادة الدولة الداخلية، بينما السلطة التي تلحق بها صفة القوة إلا أنها تتولد مع مولد الجماعة لأن السلطة تحقق النظام والحرية وهي ظاهرة اجتماعية بدونها لا يمكن تصورها بدون الجماعة، وتلك الجماعة تطورت وظهرت بمظهر الدولة الحديثة عام 1648، التي لا تقوم إلا بأركانها الاربعة (الاقليم-الشعب-السلطة السياسية).

جميع مفاهيم السيادة من المنطلق السياسي والقانوني هي سلطة عليا ومطلقة وشاملة

(1) ايمن احمد الورداني، مصدر سابق، ص48؛ ناظم نواف الشمري، سيادة العراق الوطنية: الواقع وآفاق المستقبل، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد21، 2021، ص4.

(2) فيصل اباد جعفر، مصدر سابق، ص326.

ثانياً: التطور التاريخي للسيادة :

السيادة بعدها ظاهرة قانونية مرت بتطورات تاريخية بدأ من العصر القديم وصولاً الى العصر الحديث⁽³⁾؛ لان فكرة السيادة قد نشأت وتطورت مع تطور شكل الدولة، فالإغريق أسبق المجتمعات التي اجتهدت الى اقامة مجتمع سياسي ضمن نظام واضح المعالم يتميز بالثبات، فأصدرت قوانين؛ لانهاء الخلاف بين ابناء الشعب عن طريق المحاكم، وتنظيم علاقات مع دول الجوار، وتناول فلاسفة اليونان مفهوم السيادة بنظرة مختلفة، مثل أرسطو الذي ينظر للسياسة «هي سلطة عليا داخل الجماعة»، على عد الحاكم يمارس السلطة المطلقة وهو صاحب السيادة في حين يرى الرومان السيادة بنظرة الاستقلال والحرية والسلطة وبيان حقوق والتزامات الامبراطورية الرومانية، التي دعا لها الفيلسوف (شيشرون) وعرف القانون الطبيعي بأنه «قانون نابع من العناية الإلهية ويتوافق في احكامه مع خصائص البشر»، فالناس جميعاً متساوون في قدم المساواة، فالرومان والاعريق ينظرون للسيادة على انها فكرة تكريس السلطة الحاكمة، والمحافظة على الامبراطورية الا أن الدولة لم تأخذ شكلها القانوني الا في عام 1648 بموجب معاهدة ويستفاليا⁽⁴⁾.

أما السيادة في العصور الوسطى -عهد الاستبداد- كانت تعنى انفراد السلطة من قبل شخص أو جماعة معينة بترأس الحكم قسراً وتستأثر تخبيرات المجتمع وهو نوع من القهر والإجبار يتلاشى معها دور القانون لتحقيق هدف الحاكم المستبد لأن سلطته مطلقة بدون قوة أو ضوابط، إلا أن مفهوم الاستبداد بالسلطة في الغرب بدأ يأخذ بعداً جديداً لمواجهة الامبراطورية ممثلة للسلطة الزمنية الحاكمة من جهة، والكنيسة ممثلة للسلطة الدينية والتي يرجع الحكام سلطاتهم المطلقة الى تعاليمها من جهة أخرى، وذلك الفصل بين تلك السلطتين الزمنية الحاكمة والكنيسة، أعقبه الفصل بين السلطات السيادية في الدولة (التشريعية - التنفيذية-القضائية)⁽⁵⁾.

أما نظرة الشرق الى الاستبداد والسلطة فمنح الاسلام المجتمع الاسلامي الحقوق والحريات كافة، ومنع الاعتداء على النفس والقتل، وشرعت القصاص، وكفلت لمن يعيشون على أرض الاسلام الحياة الكريمة بناء على أسس واضحة من القرآن الكريم والسنة النبوية، ووضع الارادة العامة لأفراد الشعب موضع الاعتبار عند اختيار الحكام وعزلهم⁽⁶⁾.

في حين جاء عصر النهضة بحركة فكرية وسياسية وثقافية، ومحاربة الاستبداد، واحترام الحقوق والحريات للفرد، الأمر الذي نادى بإرجاع السيادة الى الشعب، وعده مصدر السلطة والسيادة، وأن الحاكم مجرد مفوض في ممارسة مظهر السيادة، وكان لظهور الفيلسوف الفرنسي جان بودان الذي بلور نظرية السيادة بشكل متكامل

(3) أميرة حناشي، مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة، رسالة ماجستير في جامعة منتوري، قسنطينة، كلية الحقوق، قسم الدراسات العليا- قانون عام- فرع العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، سنة 2007-2008، ص21.

(4) ايمن احمد الورداني، مصدر سابق، ص95.

(5) صلاح الصاوي، مصدر سابق، ص19.

(6) ايمن احمد الورداني، مصدر سابق، ص98؛ فيصل اباد جعفر فرج الله، مصدر سابق، ص14.

ووضع حدود لصاحب السيادة بأن يتقيد بقواعد القانون الطبيعي، ومنعه من نزع الملكية الخاصة من أي فرد للدولة بأي طريقة؛ لاستقرار النظام، وعدم العبث بالشكل العام للسيادة حفاظاً على هيئة صاحب السيادة أمام افراد الشعب إلا أن الحدود التي وضعها الفيلسوف جان بودان لحقها تناقضات ما دفعه في النهاية يؤمن بحق الشعب في الثورة واسترداد السيادة على وجهها الصحيح عند اعتداء صاحب السيادة، اذ عرفت الفيلسوف الفرنسي جون بودان⁽⁷⁾ السيادة «بأنها سلطة الدولة العليا المطلقة والأبدية والحازمة والدائمة التي يخضع لها جميع الافراد رضاء

أو كرهاً». وبذلك يكون جون بودان أول من بلور نظرية متكاملة لمبدأ السيادة في التاريخ. وبذلك فان السيادة كانت مجرد فكرة سياسية مجردة في فرنسا في القرون الوسطى الا انها تحولت الى فكرة قانونية، واصبح لها مفهوم قانوني ذو اتجاهين، الأول⁽⁸⁾: يرى السيادة خاصة من خصائص السلطة مفادها عدم وجود سلطة اخرى أعلى منها أو مساوية لها في الداخل، أي عدم خضوعها لسلطة دولة أخرى في الخارج، وفق هذا الاتجاه السيادة في مراحلها الاولى في أن السلطة السياسية هي سلطة الملك، أما الثاني⁽⁹⁾: هي السلطة العليا الأمرة للدولة، والتي لا تعرف فيما تنظمه من علاقات سلطة أعلى منها أو مساوية لها، والتي لها الحق في إصدار الأوامر لكل فرد مقيم على إقليم الدولة. ووفق هذا الاتجاه السيادة في مراحلها المتطورة التي تفصل بين الملك والسيادة، والتي تعد السيادة عنصراً من عناصر تكوين الدولة، وليست مجرد خاصية من خصائص السلطة التي هي سلطة الملك، فالسيادة مرادف لسلطة الدولة.

ثم تبنى الفيلسوف هوغر غرويتوس مسألة السيادة من ناحية علاقة الدولة بغيرها، وحدد من السلطة في مواجهة الدول الأخرى، وعد السلطة العليا التي يملكها شخص معين ولا تستطيع أية إرادة انسانية أن تنال منها أو تنقض أعماله ظهور اتجاهات أخرى لمقاومة الاستبداد واحترام الحقوق والحريات انتهت بإعلان فرنسا حقوق الإنسان بعد اندلاع الثورة الفرنسية عام 1789م، اصبحت السيادة غير مطلقة وأن لا تنتهك بحقوق الافراد وحررياتهم حتى تبلورت في النهاية بإقرار الاعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948م⁽¹⁰⁾.

في حين أخذت فكرة السيادة في العصر الحديث بقيام نوع من البيروقراطية، وقيام الجيش لمؤسسة قوية تتولى حماية الدولة والنظام السياسي، ووجود تنظيم بين مؤسسات الدولة، وقيام نظام سياسي مختلف عما سبقه أدى الى انتزاع الصفة

(7) ايمن احمد الورداني، حق الشعب في استيراد السيادة، مكتبة قدبولي، مصر، 2008، ص45؛ غرد ابن خديجة، السيادة في القانون الدولي المعاصر، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط-الجزائر-كلية

جون بودان أول من بلور نظرية متكاملة لمبدأ السيادة في التاريخ

الحقوق والعلوم السياسية، مجلد 4، العدد 2، 2018، ص393.

(8) صلاح الصاوي، نظرية السيادة وأثرها على شرعية الانظمة الوضعية، بدون مكان نشر، بدون تاريخ نشر، ص6؛ فيصل اباد جعفر فرج الله، مبدأ السيادة في القانون الدولي العام، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة-كلية القانون، مجلد 1، العدد 14، 2012، ص2.

(9) هاشم بن عوض بن احمد آل ابراهيم، سيادة الدولة بين مفهومها التقليدي وظاهرة التدويل، رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الاوسط، كلية الحقوق، 2013، ص24.

(10) مراد شاكر خورشيد ، أعمال السيادة في القانون العراقي ((دراسة مقارنة))، رسالة تقدمت بها الى كلية الحقوق - جامعة

أخذت فكرة السيادة في العصر الحديث بقيام نوع من البيروقراطية، وقيام الجيش لمؤسسة قوية تتولى حماية الدولة والنظام السياسي

النهرين لنيل درجة الماجستير في الحقوق / قسم القانون العام، سنة 2009، ص12؛ رشا خليل عبد، مصدر سابق، ص3.

الإلهية عن سلطة الحكام، وفصل الدين عن الحكم، وقيام الدولة بشكلها الحديث والتي تعني الحرية والعدالة والمساواة والديمقراطية، وكل ذلك وضع في تشريعات قانونية ناتجة عن إرادة جميع افراد المجتمع، ولم تعد سلطة الحكم مطلقة وأصبح لكل دولة دستوراً ومؤسسات تشريعية، ونظام قضائي يخضع له الجميع⁽¹¹⁾.

(11) ايمن احمد الورداني، مصدر سابق، ص 111.

فالسيادة بعدها أحد أركان الدولة الأربعة، وبذلك ثبت في نظام العلاقات الدولية والمجتمع الدولي في معاهدة ويستفاليا عام 1648⁽¹²⁾، وللسيادة خصائص هي⁽¹³⁾:

(12) هاشم بن عوض بن احمد آل ابراهيم، مصدر سابق، ص 29.

(13) طيب جميلة، مفهوم السيادة بين نظام وستفاليا وتأثيرات العولمة، مجلة صوت القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجليلي بونعام، الجزائر، العدد 2، 2014، ص ص 317-318.

1. الشمولية على جميع مواطنيها واقليلها باستثناء البعثات الدبلوماسية.
2. الإطلاقة: الشرعية العليا التي لاتعترضها أي حدود قانونية في سن القوانين.
3. لايمكن التنازل عنها وإلا فقدت ذاتها اي ذات الدولة.
4. الدائمة.

5. غير قابلة للتجزئة أي لايمكن ان توجد أكثر من سيادة واحدة داخل الدولة.

غير أن الركائز المعيارية-التعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول- لتقديس سيادة الدولة وتعزيز هيبتها فقدت كثيراً من صلابتها في ظل المتغيرات الدولية الحالية والمستقبلية، مثل مكافحة الارهاب، والجريمة المنظمة، تنامي ديناميات التعاون الدولي، وحركية الاعتماد المتبادل التي تحولت الى عولمة معقدة التركيبية ومتعددة الفواعل ومركبة المضامين والأهداف، وظهور معايير تأسيسية ذات ابعاد قيمية متمحورة حول الإنسان مثل الأمن الانساني والحماية الدولية الإنسانية وحق التدخل الانساني والديمقراطي، أدى الى تفكيك القواعد الأمرة للقانون الدولي وأهمها مبدأ السيادة الوطنية، حتى أدى بالباحث بتران بادي الحديث عن عالم بلا سيادة، والباحث جيمس روزنو القائل بفكرة السياسة ما بعد الدولية كدلالة على تراجع مكانة الدولة بفعل تنامي الفواعل الجديدة في البيئة الاستراتيجية الدولية⁽¹⁴⁾.

(14) سمير حمياز، اشكالية مفهوم السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، مجلة القانون والمجتمع، جامعة احمد دراية، الجزائر، العدد 5، 2015، ص 181.

وهذا الأمر الذي جعل مفهوم السيادة مفهومًا نسبيًا شفافاً ومرتباً بفعل التطورات التكنولوجية المعاصرة؛ نتيجة الاختراق بالأقمار الصناعية وأجهزة الكشف الحديثة، ولم يعد التدخل العسكري التقليدي هو من ينقص سيادة الدول الداخلية، وإنما اخترعت أجهزة متطورة، ومسببات لذلك الاختراق، ولعل مصطلح الحرب على الإرهاب والحرب بالوكالة هي أحد المسببات التي اخترعتها الإدارات الأمريكية والغربية وأجهزة الاستخبارات العالمية؛ للتدخل في سيادة الدول الداخلية والهيمنة على مقدراتها ومواقعها الجيوسياسية⁽¹⁵⁾.

(15) ميثاق مناحي العيسى، مستقبل السيادة الوطنية في ظل سياسة التحالفات والحرب على الأهاب، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، كربلاء، 2015/12/19، شبكة المعلومات الدولية-انترنت - <http://fcds.com>.

وبالنتيجة النهائية ادى ذلك إلى فقدان الدولة التقليدية حق السيادة المطلقة، وصولاً إلى مفهوم جديد للسيادة هو السيادة الكونية -وفق الرؤية الأمريكية التي

تقوم على مبدئين: الأول: الديمقراطية وحقوق الإنسان. الثاني: حرية التجارة العالمية⁽¹⁶⁾، أي تدول السيادة الذي يقوم على حماية النظام الدولي من الفوضى وعدم الاستقرار جراء ما يحدث في بعض الدول من أحداث ومنع تحول تلك الاضطرابات الداخلية الى الدول الاخرى مثل الاحتجاجات والثورات والارهاب والمجاميع المسلحة دون الدولة ذات التأثير الداخلي والإقليمي والدولي ما يجعل فكرة السيادة المطلقة سيادة بائدة⁽¹⁷⁾.

المحور الثاني:- السيادة العراقية في ظل الفصل السابع والعقوبات المفروضة على العراق

أُنشئت الأمم المتحدة عام 1945 بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وكانت الغاية الرئيسة منها هو الحفاظ على الانسان، وتعزيز حقوقه وحرياته المسلوبة المنتهكة التي ارتكبتها الاطراف المتصارعة في الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين، وتنمية العلاقات الودية بين الأمم، وتعزيز التقدم الاجتماعي، وتحسين مستوى المعيشة، عبر الاجهزة المرتبطة بها⁽¹⁸⁾.

وجاء في المادة الأولى لميثاق الأمم المتحدة أربعة مقاصد رئيسة هي: «حفظ السلام في جميع أنحاء العالم، تطوير علاقات ودية بين الأمم، مساعدة الأمم على العمل معاً لتحسين حياة الفقراء، والتغلب على الجوع، والمرض، والأمية، ولتشجيع احترام حقوق الآخرين وحررياتهم، أن تكون مركزاً لتنسيق الاجراءات التي تتخذها الأمم من أجل تحقيق هذه المقاصد»⁽¹⁹⁾، كما جاء في إعلانها للألفية نصاً يقول: «نحن نعترف رؤساء العالم، فضلاً عن مسؤولياتنا عن مجتمعنا، وإنما تقع علينا مسؤولية جماعية لاحترام الكرامة الانسانية، وهكذا يقع علينا واجباً أمام جميع شعوب العالم»⁽²⁰⁾.

وورد في ميثاق الأمم المتحدة المادة (2/4) منه: «يتمتع اعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة»⁽²¹⁾.

فإن ما جاء في الفقرة السابقة اعتراف الأمم المتحدة في ميثاقها سند قانوني للدفاع عن السيادة الخاصة للدولة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة، ورفض فكرة التدخل لأجل الانسانية، إلا أن المادة (2 / 7) اقرت ((أن سلطة مجلس الأمن الدولي في إطار الفصل السابع أسمى وأعلى من سيادة الدولة))⁽²²⁾.

وعليه فهناك تدخل دولي انساني تقوم به مجموعة دول أو هيئات أو منظمات لأهداف انسانية ليتم تبرير هذا التدخل؛ لأسباب إنسانية أو لحماية دولة من الظلم أو

(16) حمد قدورة، ازمة السيادة الإقليمية في القرن الواحد والعشرين، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2020/11/11، شبكة المعلومات الدولية- انترنت- <https://democraticac.de>.

(17) طيب جميلة، مفهوم السيادة بين نظام ويستفاليا وتأثيرات العولمة، مجلة صوت القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجبالي بونعام، الجزائر، العدد2، 2014، ص324.

(18) المصدر نفسه، ص73.

(19) ميثاق الأمم المتحدة تحدة، المادة (1/1)

(20) إعلان الالفية، ميثاق الأمم المتحدة تحدة (A/BES/55/2)، فقرة 2.

(21) ميثاق الأمم المتحدة، المادة (4/2)

(22) ميثاق الامم المتحدة، المادة (7/2)

الإبادة أو الحوادث الطبيعية، وأن مفهوم مبدأ التدخل تطور مع تطور مفاهيم أخرى في العلاقات الدولية، والسبب راجع الى التداخل بين مختلف المفاهيم في تحليل الأحداث والوقائع الدولية، لذلك ارتبط مفهوم السيادة والأمن بمفهوم عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من أي تدخل خارجي.

فبعد أن كان مفهوم السيادة حسب معاهدة ويستفاليا يقيد مبدأ التدخل ولا تسمح بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى لكي لا تتقوض فكرة السيادة والمساواة والإقليمية ذاتها، إلا أن ظهور هيئة الأمم المتحدة قررت الدول الكبرى وضع أسس قانونية تضبط الاطماع التوسعية حفاظاً على التوزيع القائم للقوى، لذلك كان مبدأ عدم التدخل إحدى الأسس المهمة لتحقيق ما ذكرناه سابقاً وفق المادة (4/2) إلا أن استثناء بعض اشكال التدخل وهو ما ذكرناه في الفقرة (7) بقرار من مجلس الأمن أو حالة الدفاع الذاتي⁽²³⁾.

والاشكالية هنا هي في ضبابية قرارات الأمم المتحدة التي تحتوي شقين هما: الاول: احترام السيادة وعدم التدخل، الثاني: تصدر قراراتها بالصد من الانسانية عندما تجيز استخدام القوة بمستوياتها المتنوعة، واستخدام الحرب للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة بحجة حقوق الإنسان أو أسلحة الدمار الشامل.

ليس من الغريب أن نجد الأمم المتحدة منغمسة بأزمة سياسية دولية ومنصرفه عن أخرى وفقاً لدرجة ارتباطها بمصالح الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وما هذا إلا تجسيد لازدواجية المعايير التي أضحت الطابع المميز لعمل مجلس الأمن الدولي، وإذا ما تأملنا في الأسباب التي بني عليها مجلس الأمن عقوباته في حالاتها المختلفة لوجدنا تكريس المزاجية الدولية، ففي حين أن إسرائيل أجدر ما تكون بأن تفرض عليها هذه العقوبات، فهي لم تترك فعلاً يشكل تهديداً أو خرقاً للسلم والأمن الدوليين أو عدواناً إلا وارتكبته، بل إنها أصلاً قامت على أسس تفتقر للشرعية ناهيك عن المشروعية، ليكون تاريخها سلسلة من الانتهاكات، بل والتنكر للقانون الدولي جملةً وتفصيلاً⁽²⁴⁾.

أن مسلسل استهداف العراق؛ نتيجة لتأميم الأصول النفطية العراقية في سبعينيات القرن العشرين من سيطرة الشركات الاجنبية، وما الحرب العراقية الإيرانية للمدة بين 1980-1988؛ نتيجة التنافس على الحدود، واختلاف الايديولوجيات، إلا استمراراً لهذا الاستهداف واستنزاف موارد الدولتين وجعلهما دولاً غير مؤثرة في البيئة الاستراتيجية الاقليمية⁽²⁵⁾.

ثم تبعه السياسات العنيفة للنظام السياسي السابق قبل عام 2003، فكان لدخول القوات العراقية 1990 الكويت بحجة الحق فيها، وهو ما يعد الأمر الراهن لتدبير

(23) فحطان حسين طه، التدخل الدولي الانساني وأثره في مبدأ سيادة الدول، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل - كلية الحقوق، العدد 32، 2017، ص290.

(24) فاطمة الزهراء غريبي واخرون، سياسة فرض العقوبات الاقتصادية الشاملة كممارسة لجريمة ابادة جماعية : العراق أنموذجاً، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد2، 2021، ص417.

(25) خلف رمضان محمد ، الشريعة الدولية والموقف من احتلال العراق، مجلة الرافدين للحقوق، جامعة الموصل- كلية الحقوق، المجلد 11، العدد 40، 2009، ص14.

الولايات المتحدة الأمريكية لتقسيم العراق وعده دولة مهددة للأمن والسلم الدوليين⁽²⁶⁾، فصدر مجلس الأمن الدولي سلسلة من القرارات المرقمة 660، 661، 662، 664، 665، 666، 667، 670 عام 1990 بفرض عقوبات اقتصادية على العراق. وكان الهدف من هذا الحظر التضييق عليه لإرغامه على سحب قواته من الكويت. لكن قبل أن تصل الأمور إلى هذه المرحلة قادت الولايات المتحدة الأمريكية قوات التحالف، وأخرجت القوات العراقية، وظلت العقوبات نافذة بذريعة التأكد من خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل، وتطبيقه قرارات مجلس الأمن، وشملت هذه العقوبات حظراً تجارياً كاملاً باستثناء المواد الطبية والغذائية والمواد التي لها صفة إنسانية⁽²⁷⁾.

فالحرب الثلاثينية عام 1991 اجتمعت الدول بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية

ضد العراق بقصف وتدمير العراق من شماله الى جنوبه، وأحرق القصف الأمريكي بالطائرات والصواريخ المعسكرات والوزارات والأبنية والمرافق المدنية، ولم تكنف بالقصف الجوي بل أعلنت الحصار على العراق التي تعد حسب المفاهيم القانون الدولي أن الحصار نوع من انواع الحرب غير المباشرة، وهو ينافي وينتهك إعلانات جنيف، فالحصار

كان قراراً أكثر جرحاً من الحرب والعدوان العسكري المباشر؛ لأنه يطول ويتعدى بتأثيره على المدنيين -نساء وشيوخ وأطفال-، فالحصار يدخل ضمن الجرائم المنظمة التي يعاقب عليها في جميع القوانين الوضعية والسموية التي تحرم وتدين الإبادة الجماعية والقتل الجماعي، وبلغ الجهل مليون ونصف شخص من أطفال العراق لسنة 1997 وماتوا جراء تأثيرات الحصار ونقص المواد الغذائية والمواد الطبية والأدوية، كل تلك العقوبات على العراق، كل ذلك هو سلوك الأمم المتحدة والمتحكم فيها الولايات المتحدة الأمريكية في القضايا السياسية المتعلقة بمصير وحياة دول وشعوب العالم يعاكس ما تدعيه بعدم التدخل في شؤون الدول المستقلة وذات السيادة سوى محاولة منها لتغطيتها على قرار اتخذته الدوائر والمراكز الاستراتيجية الأمريكية بتدمير العراق، والسيادة العراقية عبر الحصار⁽²⁸⁾.

أن فرض العقوبات الاقتصادية يلزم تطبيق قواعد القانون الدولي خاصة المتعلقة بالإمدادات الطبية والغذائية لحظر تجويع السكان المدنيين؛ لان التجويع هو اسلوب للحرب أمر محظور ولا علاقة للسكان المدنيين بالسياسات العنيفة للأنظمة السياسية، كما لا بد أن يكون للعقوبات الاقتصادية قيوداً تستمدتها من القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يعترف بالحق في الحياة والصحة والمستوى اللائق

(26) مالك دحام متعب وربا صاحب عبد، علاقات العراق الخارجية مع دول الجوار الجغرافي (الثابت والمتغير)، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، جامعة تكريت، كلية العلوم القانونية والسياسية، مجلد 5، عدد 17، سنة 349.

(27) امين شحاته، اثار الحصار على العراق، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 10/3/2004، شبكة المعلومات الدولية- انترنت- <https://www.alja-zeera.net>.

فالحصار كان قراراً أكثر جرحاً من الحرب والعدوان العسكري المباشر؛ لأنه يطول ويتعدى بتأثيره على المدنيين -نساء وشيوخ وأطفال

(28) زهيرة بن طاع الله، العقوبات الاقتصادية كأداة سياسية في العلاقات الدولية: العراق -أمودجًا، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجليلي بخميس مليانه، الجزائر، العدد 6، 2019، ص 157-158.

من المعيشة بما فيه من الغذاء والملبس والسكن والرعاية الصحية والتحرر من الجوع⁽²⁹⁾.

انتهاك مجلس الأمن التزاماته تجاه حقوق الإنسان الإجرائية والسيادة العراقية عبر العقوبات ضد العراق

(29) فاطمة الزهراء غريبي وآخرون، سياسة فرض العقوبات الاقتصادية الشاملة كممارسة لجريمة إبادة جماعية: العراق أنموذجاً، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي بأفلو اغواط، الجزائر، العدد 2، 2021، ص 417.

(30) المصدر نفسه، ص 417.

وبذلك انتهك مجلس الأمن التزاماته تجاه حقوق الإنسان الإجرائية والسيادة العراقية عبر العقوبات ضد العراق، ورغم معرفة المجلس بمدى معاناة المدنيين والمعلومات الصريحة المتوفرة لديه فإنه اتخذ خطوات جد رمزية لقياس تأثير حقوق الإنسان بعقوباته أو لتحويل أفعاله كي تتوافق مع مبادئ حقوق الإنسان، ففي بداية العقوبات، دعا الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة جافير بيريز دي كيلار، الى رقابة مباشرة وسيلة رئيسة لتجنب أزمة إنسانية ممكنة عبر الإشراف على مخزون الطعام والاستهلاك، فضلاً عن الرقابة المباشرة على الحالة الغذائية والصحية لشعب العراق ضروري جداً لمنع مجاعة عامة ومصائب إنسانية تتصاعد في البلد، لكن هذا ما لم يحدث، عدا هيئات عام 1999، لم يعط المجلس تفويضاً لتقييم مستمر للعقوبات ومضاعفاتها الإنسانية بسبب المعارضة الشديدة من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا⁽³⁰⁾.

كذلك شرعت الأمم المتحدة الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2004 عبر قرارها 1483، التي احوالت إدارة السلطة في العراق للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ووضعت اللوائح التنظيمية المطلقة بدفع من سلطة الاحتلال وتم تضمينها في ديباجة قرار الأمم المتحدة 1483 وكان الأمر صادر عن الأمم المتحدة، وهذه السلطات التنظيمية جاءت مطلقة تتعارض مع القانون الدولي الانساني⁽³¹⁾.

(31) صلاح الدين محمد طحيطر، اثر العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي: دراسة حالة العراق أنموذجاً، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2021، ص 53.

ونتيجة لما سبق قيدت القرارات الدولية ضد العراق قابلية الدولة العراقية على الحركة في البيئة الاستراتيجية الإقليمية والدولية، واليوم الأمم المتحدة مستمرة بمراقبة السياسة الداخلية العراقية وتدخل عبر مبعوثيها في العراق، وهذا تدخل في الشؤون الداخلية العراقية انتهاك للسيادة وما يدخل ضمن الاختصاص الداخلي للدولة في ضوء ما تراه الدولة العراقية أنها تهديدات تواجه الدولة ولا بد من التصدي لها لاسيما وهناك قاعدة عامة أنه لا سلطان يعلو على سلطة الدولة وسيادة كونها الفاعل المحوري في النظام الدولي.

المحور الثالث: السيادة العراقية في ظل الاحتلال الأمريكي بعد العام 2003

أن التطورات العالمية المعاصرة، والتهديدات الموجودة في البيئة الاستراتيجية العالمية دعت الحاجة الى تدويل السيادة وتوسيع نطاقها بحيث لم تعد خاصة بالشعب والدولة وحدها، ولكن يشارك فيها المجتمع الدولي ممثلاً بالقوى المتحكمة فيه لاسيما في ظل وجود الدول الفاشلة في النظام الدولي، وما يترتب

عن وجود هذه الدول من تداعيات عدم الاستقرار في البيئتين الإقليمية والدولية وهو ما تخشاه القوى الدولية القوية؛ كون هذه الدول الضعيفة والفاشلة حاضنة للإرهاب، ومصدر للصراعات والنزاعات المتحكم فيها ذاكرة التاريخ، مرتعاً للقوى المسلحة غير المنضبطة⁽³²⁾.

ويرى الباحث فرنسيس فوكوياما أن احدى المشاكل التي يعاني منها العالم المعاصر، هي زيادة الارهاب والاضطرابات النابعة من ضعف جهاز الدولة في العديد من دول العالم الثالث، لاسيما في الشرق الاوسط وافريقيا؛ لذلك وجب على القوى الكبرى اعادة بناء تلك الدول لجعلها نظاماً ديمقراطية وسياسية واقتصادية وفق سياق النظام الدولي المعاصر⁽³³⁾.

كما أن تحرك القوى الخارجية للسيطرة على المجالات الحيوية المباشرة وغير المباشرة تحركها مصالحها القومية، لذلك فإن الولايات المتحدة الامريكية منذ أحداث الحادي عشر من ايلول عام 2001 وضعت نفسها حامية العالم لمكافحة الارهاب، وهو ما أكده وزير الخارجية الامريكي السابق كولن باول «نحن الان القوة الاعظم نحن الان اللاعب الرئيس على المسرح الدولي، وكل ما يجب علينا ان نفكر به هو مسؤوليتنا عن العالم بأسره ومصالحنا التي تشمل العالم كله»⁽³⁴⁾.

وبذلك مثلت أحداث الحادي عشر من ايلول عام 2001، نقطة فارقة في تاريخ العلاقات الدولية برفع شعار الحرب الدولية ضد الارهاب، والمحاولة الامريكية لفرضها مفهومها للحرب، وطريقة مواجهته على غيرها من دول العالم، عبر شنّها حروباً ضد الدول التي اتهمتها بدعم الارهاب العالمي منها افغانستان والعراق، ليكون ذلك تأصيلاً جديداً للشرعية الدولية وهي شرعية القوة وعد ذلك نهاية للقانون الدولي واحكامه الخاصة بحقوق الانسان، والتدخل في

الاختصاص الداخلي للدول الاخرى في مجال مكافحة الارهاب⁽³⁵⁾.

كما ان اختراق السيادة في احيان عدة تكون نابعة من السياسات غير الرشيدة للأنظمة السياسية، وسيادة العراق الوطنية تعرضت لأقصى امتحان عبر التاريخ؛ نتيجة السياسات العبيثة للنظام السابق قبل عام 2003، الذي جعل من العراق تحت رحمة قرارات مجلس الأمن الدولي، ما سمح للقوى الكبرى التحكم فيه عبر تفتيشه، والبحث عن اسلحة الدمار الشامل⁽³⁶⁾، فشنت الولايات المتحدة الامريكية وحلفاؤها عام 2003 حرباً على العراق للبحث عن اسلحة الدمار الشامل، وإقامة نظام ديمقراطي يقوم على أساس احترام حقوق الانسان، والاصلاح السياسي والاقتصادي، واصلاح نظامه التعليمي، وعلى الرغم عدم ظهور أي دليل على

(32) غرادين خديجة، السيادة في القانون الدولي المعاصر، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار ثلجي بالاغواط، الجزائر، العدد2، 2018، ص405.

(33) نقلاً عن خلف رمضان محمد، مصدر سبق ذكره، ص302.

(34) نقلاً عن اميرة حناشي، مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008، ص123.

مثلت أحداث الحادي عشر من ايلول عام 2001، نقطة فارقة في تاريخ العلاقات الدولية برفع شعار الحرب الدولية ضد الارهاب

(35) توزي جديد وريابي محمد، السيادة الوطنية بين مفهومها التقليدي والتغيرات الدولية، مجلة السياسة العالمية، مركز الدراسات السياسية والدولية، جامعة امحمد بوقره بومرداس، الجزائر، العدد1، 2020، صص192-193.

(36) ناظم نواف الشمري، سيادة العراق الوطنية: الواقع وآفاق المستقبل، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد21، 2021، ص80.

امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، لكن دوافع الحرب لعام 2003؛ نتيجة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط لاسيما العراق، وإعادة تشكيل البيئة الاستراتيجية الإقليمية بدءاً من العراق باتجاه بقية الدول الأخرى؛ لوجود موارد الطاقة التي تعد ينبوع قوة استراتيجية مذهل، وإحدى أعظم الجوائز المادية من تاريخ العالم، فالعراق يمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم؛ لذلك فالولايات المتحدة الأمريكية لا يمكنها الاعتماد على مصادر الطاقة الداخلية بل عليها السيطرة على مصادر الطاقة الموجودة في البيئة الاستراتيجية العالمية لتتحكم في القوى التي تعدها معادية من وجهة نظرها⁽³⁷⁾، فضلاً عن ذلك يشكل التواجد العسكري المباشر للولايات المتحدة الأمريكية في العديد من دول العالم إحدى أدوات استراتيجيتها للسيطرة والهيمنة العالمية عبر قواعد عسكرية دائمة ومؤقتة لمراقبة القوى التغييرية في النظام الدولي، وتدير هذه القوات قيادات عدة، تختص كل قيادة بمنطقة معينة، لذلك يقدر عدد قواتها المنتشرة حول العالم بنحو 200 ألف جندي، منها حوالي 60 - 70 ألف عنصر في منطقة الشرق الأوسط وحدها، ويتركز وجودهم في دول البحرين، وقطر، والكويت، وتركيا، والسعودية، والأردن، وسوريا، وإسرائيل، وجيبوتي، وتونس، والمغرب، والعراق⁽³⁸⁾.

وبعد تغيير النظام السياسي العراقي عام 2003، أصبح العراق دولة بسيادة غائبة، على الرغم من أن السيادة في ظل النظام الدولي المعاصر لأية دولة منقوصة؛ نتيجة العولمة التي جاءت بها نهاية الحرب الباردة، ليصبح العالم قرية صغيرة، وزادت التطورات التكنولوجية الانكشاف الاستراتيجي للدولة عبر الاختراقات السيبرانية أو الطائرات بدون طيار أو الصواريخ الموجه التي تقوم بها الدول والجماعات دون الدول ما جعل مفهوم السيادة اليوم مفهوماً مبهماً ومرناً ومطاطياً، ومع ذلك الدول الضعيفة عسكرياً تلجأ إلى صيانة سيادتها بشتى السبل للحفاظ على القيمة المعنوية للدولة في البيئة الإقليمية والدولية دون ان تفعل ما تقوم به الدول القوية لحماية سيادتها عبر قوتها العسكرية.

وفي خضم تزايد التهديدات الأمنية في العراق، وتكبد القوات الأمريكية خسائر فادحة، تم الاتفاق على اطار سياسي للخروج الآمن من العراق، وتم التوقيع على اعلان مبادئ صداقة وتعاون طويل الامد عام 2008، وابرز ما تضمنه هو مساعدة العراق على مكافحة الجماعات الارهابية، وعلى الرغم من تأييد بعض الاطراف السياسية للاتفاقية على عد انها سترد السيادة الى الدولة العراقية وستخرج العراق من طائلة الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، إلا أن هناك ملاحظ سلبية عليها

(37) محمد محيي الهيمص، مصدر سابق، ص 541.

(38) مثنى العبيدي، التواجد العسكري الأمريكي في العراق: المهام والتحديات، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 7/19/2020، شبكة المعلومات الدولية- انترنت- ، [www://:https](https://www.ecsstudies.com)

وبعد تغيير النظام السياسي العراقي عام 2003، أصبح العراق دولة بسيادة غائبة

هي: تحول العراق الى قاعد امريكية ومنطلقاً لأي هجوم، وعدم تكافؤ بين القوى المتعاقدة بين القوى الكبرى في النظام الدولي ودولة ناقصة السيادة، وعدم حصول اجماع وطني عليها، وبقاء علاقات العراق الدولية محكومة بالضوابط الامريكية⁽³⁹⁾. وبناءً على ذلك الوجود الامريكي في العراق انتهى باتفاقيتين هما: الاولى: اتفاقية وضع القوات التي تنظم الحماية القانونية لأفرد الجيش الامريكي والابنية التي يشغلها، والثانية: اتفاقية الاطار الاستراتيجي للتعاون في مجالات واسعة بين الولايات المتحدة الامريكية والعراق التي لم تتناولها الاتفاقية الاولى بما في ذلك الدور الامريكي في الدفاع عن العراق ضد التهديدات الداخلية والخارجية ودعم المصالحة السياسية⁽⁴⁰⁾، ما عُد ذلك استرداد السيادة المفقودة في العراق من وجهة النظر العراقية الرسمية آنذاك، الا ان واقع الحال يقول إن السيادة مفقودة؛ نتيجة ما شهده العراق من عمليات ارهابية وانتحارية التي انتهت باحتلال تنظيم داعش الارهابي على اجزاء واسعة من الاراضي العراقية، وتكوين دولتهم الارهابية المزعومة عام 2014، ما حذا بالحكومة العراقية آنذاك الطلب من القوى الدولية المساعدة في تحرير الاراضي العراقية، فتشكل التحالف الدولي الثاني بقيادة الولايات المتحدة الامريكية لمحاربة الارهاب، وتحرير الاراضي العراقية، وبعد التحرير اتجهت القوى السياسية العراقية بالضغط على الحكومة العراقية لإنهاء الوجود العسكري

التي اتخذت من مواقع عدة عراقية معسكرات له على الرغم من الحاجة العراقية للخبرة والدعم العسكري لمكافحة الإرهاب الذي بدأ باتجاه استعادة نشاطه ومعاودة هجماته الإرهابية على

رغم هزيمة داعش الارهابي إلا أن هناك بؤراً نائمة لا تزال نشطة

القوات الامنية العراقية، وتمسك الولايات المتحدة الامريكية بالعراق يعود أهميته المستمرة في المدرك الاستراتيجي الامريكي للأسباب الآتية⁽⁴¹⁾:

1. دور العراق في سوق الطاقة العالمية: العراق لا يزال يُعد سادس أكبر منتج للنفط في العالم، وثاني أكبر مصدر للنفط في أوبك، وأيّ انقطاع لامدادته له تداعيات سلبية على الاقتصاد العالمي.
2. تنامي واستمرار تهديد تنظيم التنظيمات الارهابية: رغم هزيمة داعش الارهابي إلا أن هناك بؤراً نائمة لا تزال نشطة، بدليل قيام فلول التنظيم بشن هجمات إرهابية متفرقة، سواء على الوحدات الأمنية أم على المواطنين؛ لإثارة حالة من الخوف والاضطراب. ووفقاً لوزارة الدفاع الأمريكية شن التنظيم أكثر من 400 هجوماً في الربع الأول من عام 2020 وفقاً لتقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بعنوان: «العلاقات الأمريكية العراقية: شراكة صحية لا غنى عنها» في ظل اوضاع العراق الهشة، والتي قد تسهم في عودة ظهوره.
3. هيمنة إيران والدول المعادية على العراق: أبرز تداعيات احتلال العراق هو

(39) شنين مصعب، التعاون الامني الدولي والسيادة الوطنية في العراق بين المتطلبات الامنية وتكريس الوصاية الاجنبية، مجلة الباحث الاكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، المركز الجامعي بافلو اغواط، الجزائر، العدد7، 2021، ص337.

(40) زياد طارق عبدالرزاق، مستقبل العراق في ظل الوجود الاجنبي: دراسة مستقبلية لحدود التواجد العسكري الاجنبي في ضوء الاتفاقية الامنية العراقية الامريكية، مجلة كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، العدد95، 2016، ص ص329.

(41) شيماء راشد، نظرة مغاير: لماذا اخطأت واشنطن بترك العراق للنفوذ الإيراني، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابوظبي، 2021/2/17، شبكة المعلومات الدولية-انترنت-<https://futureuae.com>

اختلال توازن القوى ما سعى العديد من الفاعلين الإقليميين والدوليين - روسيا الاتحادية والصين وإيران وتركيا والسعودية - لملمته، ما حوله إلى ساحة للتنافس والصراع بين مختلف القوى الإقليمية والدولية، زد على ذلك التوجه الأمريكي إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وابتعادها عن شركائها الإقليميين المعتدلين في الشرق الأوسط، أحد مهام وأهداف التواجد العسكري الأمريكي في العراق يتمثل في مراقبة إيران، إلا أن تحولاً شهدته هذه الأهداف، تمثل في استخدام القوة بشكل مباشر ضد أهداف إيرانية في العراق، أو ضد من تعدّهم الولايات المتحدة الأمريكية حلفاء أو وكلاء لإيران في العراق ويشكلون خطراً على المصالح الأمريكية، وخير مثال على ذلك عملية اغتيال قاسم سليمانني قائد فيلق قدس في الحرس الثوري الإيراني برفقه قائد الحشد الشعبي السابق ابو مهدي المهندس، عند وصوله إلى مطار بغداد الدولي مطلع شهر كانون الثاني عام 2020⁽⁴²⁾.

(42) مثنى العبيدي، مصدر سبق ذكره.

على الرغم من اهمية التعاون الامني العراقي مع الولايات المتحدة الامريكية لاسيما بعد سيطرة تنظيم داعش الارهابي على الاراضي العراقية عام 2014 وتزويده بأسلحة، ومعالجة الاهداف العسكرية للتنظيم الارهابي بطائرات التحالف الدولي والطائرات بدون طيار، إلا أن ذلك انعكس بصورة سلبية على السيادة العراقية عبر تنفيذها عمليات عسكرية سرية اتجاه فصائل عسكرية عراقية دون استشارة القيادة السياسية وهو ما يعد العراق دون سيادة، وهذا الأمر استند الى المادة 4 من الاتفاقية الأمنية التي تنص «احتفاظ الطرفين الأمريكي والعراقي بحق الدفاع الشرعي عن النفس داخل العراق» أي الرد على العدوان من داخل العراق بالطريقة والاسلوب الذي تترتيه الادارة الامريكية بما في ذلك العبث

فالعلاقة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية لا يمكن انهاءها بخروج القوات العسكرية التابعة للتحالف الدولي

(43) شنين مصعب، التعاون الامني الدولي والسيادة الوطنية في العراق بين المتطلبات الامنية وتكريس الوصاية الاجنبية، مجلة الباحث الاكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، المركز الجامعي بافلو اغواط، الجزائر، العدد7، 2021، صص338-339.

بأمن العراق وسلطاته وقد يصل الأمر الى الاطاحة بالنظام السياسي العراقي⁽⁴³⁾.
فالعلاقة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية لا يمكن انهاءها بخروج القوات العسكرية التابعة للتحالف الدولي وتحول مهامها الى قوات استشارية فالتغيير الذي حدث هو في مهمة القوات وليس القوات العديدة أو نقلها الى المراكز الاخرى تحت مسميات أخرى، ومن ثم انتهاك السيادة مستمر لان العراق معرض بصورة مستمرة الى التحديات الداخلية والخارجية، ومن ثم فالولايات المتحدة الامريكية مسؤولة عن العراق والتغيير الذي جرى فيه وعليها التزام وفق تعهداتها بالحفاظ على النظام الديمقراطي التي جاءت من اجله، وهو ما اثبتته التقارير الصادرة على خطأ الادارة الامريكية السابقة بتقليل التزامها اتجاه العراق ضمن الشرق الاوسط،

لضرورة الحفاظ على الولايات المتحدة الأمريكية ودورها بما يضمن مستوى الردع والتأثير اللازمين لحماية المصالح القومية العليا، وعدم خضوع العراق لسيطرة القوى المعادية للولايات المتحدة الأمريكية لهذا تحاول الإدارة الجديدة اتباع طرح سياسي يظهر للأطراف العراقية احترام سيادته واستقلاله ويأخذ في الاعتبار العوامل الجيوسياسية والجيوثقافية التي تؤثر على السياسة العراقية؛ لأن الأمر مرتبط بالبعد المجتمعي، وعدم الاكتفاء بالتعامل الرسمي فقط.

المحور الرابع: التدخل التركي وأثره على السيادة العراقية

العراق في المدرك الاستراتيجي التركي قائم على ركيزتين هما⁽⁴⁴⁾:

1. وحدة العراق -الأمن الجيوسياسي-: تعد تركيا الحفاظ على وحدة العراق ثابتاً من ثوابت الأمن القومي للبلاد؛ كون تقسيم العراق يفتح الباب أمام تقسيمات أخرى في المنطقة لا تستثنى تركيا نفسها لاسيما إذا ما تم رسم هذا الانقسام على طول الخط الكوردي في المنطقة.

2. الاستقرار في العراق -الأمن الاقتصادي-: استقرار العراق مكسب استراتيجي لتركيا على الصعيد السياسي والاقتصادية-الاستثمار وأمن الطاقة؛ لما يملكه الطرفان من مقومات تساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين؛ فالعراق بحاجة إلى عمل هائل في البنية التحتية بعشرات مليارات الدولارات، وتركيا تمتلك قطاع مقاولات ضخمة.

طرأت في البيئة الاستراتيجية الإقليمية لاسيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق قضية استثمار القضايا العرقية والطائفية في منطقة الشرق الأوسط، إلى ورقة توظيف استراتيجي من قبل الدول الإقليمية الكبرى للتطلع إلى الهيمنة والنفوذ الإقليمي منها الدولة التركية والقومية التركمانية واستغلالها ضد القضية الكوردية، وصراعها الدموي مع حزب العمال الكردستاني، لذلك تعلن تركيا بصورة مستمرة أن تركمان العراق خط أحمر⁽⁴⁵⁾.

إذ تستغل تركيا قضية التركمان لتجعل منهم قوة داخلية ذات تبعية خارجية يمكن استخدامها لتحقيق مآربها في الحفاظ على مدينة كركوك والموصل بعيدة عن أيادي القوى السياسية الداخلية ومسانديهم الاقليميين الذين يريدون الاستفادة من المواقع الاستراتيجية لهذه المدن ما يدل وجود طموحات تركية

تاريخية كامنة اتجاه العراق، وهي لاتنس أن الموصل سلخت منها بضغط بريطاني؛ لذلك هي تسعى بصورة مستمرة الى التواجد في العراق سياسياً وعسكرياً⁽⁴⁶⁾.

ويعود التواجد العسكري التركي في العراق بناءً على اتفاقيات أمنية مع النظام

استقرار العراق مكسب استراتيجي لتركيا على الصعيد السياسي والاقتصادية-الاستثمار وأمن الطاقة

(44) علي حسين باكير، العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2015/1/18، ص2.

(45) خورشيد دلي، ورقة التركمان: طموحات تركيا الكامنة تجاه سوريا والعراق، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابوظبي، 2015/12/13، شبكة المعلومات الدولية-انترنت-<https://futureuae.com>.

(46) سيف نصرت توفيق، السياسات الإقليمية تجاه العراق: مدركات وقضايا، في مثنى فائق مرعي و رؤى خليل سعيد، بناء دولة العراق: تيارات متضاربة ورؤى مستقبلية، مؤسسة الرضوان الثقافية، بيروت، 2021، ص108.

ويعود التواجد العسكري التركي في العراق بناءً على اتفاقيات أمنية مع النظام السياسي في العراق قبل عام 2003

السياسي في العراق قبل عام 2003، وانتقلت الى مرحلة التواجد العسكري المباشر عام 1992، والدافع الاستراتيجي وراء ذلك هو تبني القوات المسلحة التركية استراتيجية صراع منخفض الحدة رداً على تهديدات إرهابية صادرة عن حزب العمال الكردستاني، ويشكل الانتشار الحالي امتداداً لردة فعل تركيا الجيوسياسية على الحروب الصغيرة على طول حدودها الجنوبية⁽⁴⁷⁾.

وفي عام 2003، طالب برلمان كوردستان العراق بخروج القوات التركية من المحافظات الكوردية، وفي عام 2005 طالب مجلس النواب العراقي بشكل رسمي ذلك إلا أن تركيا تجاهلت كل هذه الدعوات بل وأنشأت قواعد جديدة، وتملك تركيا حوالي 37 موقعاً عسكرياً في شمال العراق، مقسماً بين قاعدة ونقطة عسكرية، وهذه المواقع العسكرية قريبة من منطقة سوران-محافظة اربيل-، والقاعدة العسكرية في بعشيقه-محافظة نينوى-، في حين يصل تواجد القواعد التركية داخل البلاد إلى عمق يتراوح ما بين 80-100 كم²، وذلك حسب طبيعة المنطقة وساحة المعركة، فضلاً عن مواقع عسكرية في منطقتي خاوكورك وزاخو، ولديها 4 مراكز أمنية موجودة في مناطق كوشي وزاخو وبامرني والعمادية-محافظة دهوك⁽⁴⁸⁾.

وتطلق تركيا بين مدة وأخرى عمليات عسكرية متلاحقة داخل المجال الاستراتيجي الحيوي العراقي يتجاوز الت 100 كم² آخرها نسر الشتاء، بذريعة مطاردة حزب العمال الكوردستاني، متضمناً تجريف الأشجار في القرى التابعة لمحافظة نينوى ودهوك، وفرض حظر تجوال، وقصف جوي لمخيمات تتضمن

نازحين من القومية الكورية بذريعة وجود عناصر لحزب العمال الكوردستاني، إذ تسعى تركيا إلى تحقيق أهداف عدة من عملياتها العسكرية وهي⁽⁴⁹⁾:

1. وقف التسلسل الكردي: يركز الإعلان الرسمي للعملية على أن الهدف الوحيد من التحرك التركي هو استهداف مواقع انتشار عناصر حزب العمال الكردستاني، حيث قال أردوغان في هذا السياق: «هدفنا هو تجفيف أكبر مستنقع للإرهاب في جبال قنديل التي تعد تهديداً ضد تركيا وشعبها».
2. عرقلة الاتصال الكردي: تحاول تركيا عبر ذلك كسر قنوات التواصل بين المراكز الكردية في تركيا وسوريا وإيران والعراق، بشكل يمكن أن يسهم في تقويض المشروع المحتمل لإقامة دولة كردية في تلك المناطق على المدى الطويل، خاصة وأن التطورات الأمنية التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الأخيرة خاصة في العراق وسوريا عززت طموح الأكراد تجاه هذا المشروع.
3. تدمير البنية العسكرية للأكراد: تشير التحركات الأولية للجيش التركي في جبال قنديل إلى استهداف مقرات القيادة الكوردية لحزب العمال الكردستاني، كما

(47) كان كاسابوغلو وسونر جاغابتاي، الوجود العسكري التركي في العراق: رادع استراتيجي معقد، معهد واشنطن لشؤون الشرق الأدنى، واشنطن، 2015/12/22، شبكة المعلومات الدولية-انترنت- <https://www.washingtoninstitute.org>.

(48) امل الفليحاوي، الخيارات الاستراتيجية للسياسة الخارجية العراقية اتجاه تعدي تركيا على الاراضي العراقية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2021/6/8، شبكة المعلومات الدولية-انترنت- <https://demo.caticac.de>، مركز سيتا، القواعد التركية في العراق: الاهداف والغايات، 2021/5/4، شبكة المعلومات الدولية-انترنت- <https://sitainstitute.com>.

تشير التحركات الأولية للجيش التركي في جبال قنديل إلى استهداف مقرات القيادة الكوردية لحزب العمال الكردستاني

(49) لمزيد من التفاصيل ينظر: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، مرحلة جديدة: مسارات التدخل العسكري التركي في العراق، 2018/6/20، شبكة المعلومات الدولية-انترنت- <https://fu.tureuae.com>؛ مبارك احمد، التدخلات التركية في العراق: عمليات متجددة وكوابح ماثلة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2020/8/15، شبكة المعلومات الدولية - انترنت- <https://mar.sad.ecsstudies.com>؛ احمد طاهر، القواعد العسكرية التركية والايرانية في المنطقة العربية: المخاطر والتداعيات، مجلة، المجلة، الرياض، العدد1818، 2020، ص9.

كشفت تقارير عديدة أن القوات التركية استهدفت البنية التحتية المدنية للحزب في القرى والمزارع العراقية الشمالية بدءاً من محافظة دهوك وتنتهي في المثلث العراقي - التركي - الإيراني.

4. إقامة محاور دعم لوجستية لاسيما المنطقة التي تمتد من الحدود إلى دهوك وأربيل وباتجاه التقاطع مع حدود الموصل لمواصلة التنسيق مع قوى تتبنى توجهات معارضة للتمدد الكوردي، وتشير بعض التقارير إلى محاولات مستمرة من جانب تركيا للوصول إلى نقاط اتصال مع قبائل عربية على غرار ما جرى في مناطق غرب سوريا.
5. تعزيز النفوذ التركي في شمال العراق: فهي بصدد إقامة طويلة الأمد في المنطقة.

6. محاولات تفتيت الدولة الوطنية العربية: تشكل مشروعات الدولة التركية إزاء المنطقة العربية تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي.

ونتيجة لما سبق فالجار الإقليمي التركي يحاول الوصول الى مرتبة القائد الإقليمي الأمر الذي حذا به الى التنافس والتدخل في العراق عبر التدخلات السياسية لدعم أجندة الاطراف

قضية المياه هي قضية سيادية: كون العراق يقع ضمن المناطق الجافة أو شبه الجافة

السياسية العراقية والتدخلات العسكرية، وعملية الانتشار العسكري التركي في العراق هو لإحياء العمق الاستراتيجي التركي، واستمرارية التدخلات العسكرية والسياسية هي ليست للسيطرة على أنشطة حزب العمال الكردستاني فقط، بل تنتظر تركيا عام 2023 لانتهاج اتفاقية لوزان وحلم القيادة التركية بإعادة المحافظات التابعة المنسلخة منها -كركوك والموصل- إلى الحوض التركي، فالأسلوب العسكري التركي المتبع في الداخل العراقي هو قبض الأرض، والاندفاع باتجاه هدف رئيس هو السيطرة والتوسع⁽⁵⁰⁾.

ولا يتوقف الأمر عند التواجد المباشر العسكري التركي في العمق العراقي بل نجد قضية المياه هي قضية سيادية؛ كون العراق يقع ضمن المناطق الجافة أو شبه الجافة، وتذبذب معدلات سقوط الامطار من محافظة لأخرى، فضلاً عن وقوع منابع نهري دجلة والفرات في دول لديها اطماع توسعية داخل العراق، واستخدام المياه كورقة ضغط تساومية في ظل ضعف الدولة للدفاع عن السيادة المفقودة⁽⁵¹⁾.

اذ أن تركيا بعدها الدولة التي تتدفق من اراضيها المياه، تقر لنفسها السيادة المطلقة على نهري دجلة والفرات، وترفض ادعاء جيرانها بشأن الحق في المياه، مدعية أنه مثلما الموارد النفطية لأي بلد من حق ذلك البلد، فأن موارد المياه التي تنبع منها هي ملكها، في حين يرى العراق، أن نظام الأنهار العابرة للحدود ينطبق على نهري دجلة والفرات، وليس حق خاص لبلد المنبع⁽⁵²⁾، وتسعى تركيا من وراء الاستحواذ على المياه وعد منابع المياه قضية داخلية الى تحقيق الاهداف الآتية⁽⁵³⁾:

(50) احمد السهيل، التدخل التركي في العراق بين التساؤلات والمخاوف، موقع الاندبندنت العربية، 2021/5/6، شبكة المعلومات الدولية-انترنت-
<https://www.independen-tarabia.com>

(51) مركز رواق بغداد، تأثير الجوار الإقليمي على مياه العراق، مجلة الرواق، مركز رواق بغداد للسياسات العامة، بغداد، العدد4، 2021، ص58.

(52) مريم طهماسبي، السياسة المائية التركية تجاه العراق، ترجمة: خالد حفطي التميمي، عرض: مؤيد جبار حسن، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، العراق، 2018/12/31، شبكة المعلومات الدولية-انترنت-
<http://kerbalacss.uo-kerbala.edu.iq>

(53) تمارا كاظم الاسدي، السياسة المائية التركية تجاه العراق للفترة من 2000-2020، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2021/12/23، شبكة المعلومات الدولية-انترنت-
<https://demo-craticac.de>

أولاً: الأهداف الاقتصادية:

تسعى تركيا لتحقيق حلمها لتصبح سلة الغذاء في منطقة الشرق الاوسط، ما يضعها بين الدول العشر الكبرى المنتجة للغذاء، ومصدر رئيس للطاقة الكهربائية، والاستحواذ على أكبر كمية من مياه دجلة والفرات ومقايضته بالنفط العربي.

ثانياً: الأهداف السياسية:

تحاول تركيا من خلال سياستها المائية الحصول على موقع فاعل ومؤثر في ما يسمى بـ(النظام العالمي الجديد)، أوفي ترتيبات المنطقة السياسية عن طريق ما يسمى بـ (الدبلوماسية المائية) باستخدام ورقة المياه في العلاقات الخارجية مع العراق لأضعاف قدراته الاقتصادية، وأداة ضغط لطرده حزب العمال الكردستاني من الأراضي العراقية.

تحاول تركيا من خلال سياستها المائية الحصول على موقع فاعل ومؤثر في ما يسمى بـ(النظام العالمي الجديد)

ثالثاً: الأهداف العسكرية والأمنية:

استخدام تركيا لمخزونها المائي المتستر خلف سدودها العملاقة كسلاح عسكري مباشر في حالة حدوث نزاع مسلح ضد العراق عبر اطلاق تصاريح عالية جداً تفوق استيعاب احواض الخزن في العراق، وجعل الكورد اقلية في المناطق الحدودية، وایجاد فاصل طبيعي بين المناطق التي يعيش فيها الكورد والقواعد الخلفية لمتمردی حزب العمال الكردستاني في العراق.

وبالمجمل فإن ما تقوم به تركيا هو استمرار باختراق السيادة العراقية سواء أكان بالتواجد العسكري المباشر وعملياتها المستمرة ام عبر حبس المياه عن العراق، وتعطيش السكان، وتجفيف المناطق الزراعية، فضلاً عن دعم القوى السنية وتوحيدهم، واستمرارية دعم القوى السياسية التركمانية؛ لأجل تثبيت معادلة توازن القوى في البيئة الاستراتيجية الإقليمية وعملية تنافسها مع القوى الاخرى ذات الوزن الإقليمي -إيران والسعودية- وتحاول ان ثبت بدورها الاكبر لضبط الامن والاستقرار وفق صياغة هي تقوم بصناعته، لتكون قادرة على ضبط انعكاساته الارتدادية.

المحور الخامس: مستقبل السيادة العراقية

التحديات والتحديات الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين التي تواجه النظام الدولي عديده ومتنوعة ومختلفة في الحدة الأمر الذي يتطلب دولا قوية القوة والقدرة لمواجهة تلك التحديات والتحديات؛ لإثبات ذاتها في البيئة الاستراتيجية الدولية والا فان وجود الدولة يكون موضع شك، وتتحول الى دول ضعيفة فاشلة ومهددة للأمن الإقليمي والدولي، وهذا الفشل يبرر التدخل الإقليمي والدولي،

ويخرق السيادة الوطنية، ويفقد ركنًا رئيسًا في وجود الدولة؛ لذلك فإن القوى الدولية والإقليمية عندما تملك مفردات القوة ولديها الرغبة والقدرة في توظيف تلك القوة فإنها تشبه الكائن الحي في التمدد والتوسع والتحرك باتجاه المناطق الرخوة المنخفضة جيواستراتيجيًا وجيوسياسيًا لضمان عدم تهديد مصالحها من قبل الاطراف الاخرى المتنافسة في البيئتين الإقليمية والدولية.

وهناك معايير للدولة يمكن عبرها الحكم على الدولة في النظام الدولي بانها دول فاشلة أو دول قوية وهذه المعايير هي: أولاً: إن تكون مسؤولة عن تحقيق أمنها الداخلي وبقائها السيادي من التدخلات الخارجية، ثانياً: لايتحقق الأمن إلا عبر

نشأة الدولة العراقية نشأة غير طبيعية على الطريقة الغربية في عشرينيات القرن العشرين

مؤسسات الدولة القوية، ثالثاً: قوة الدولة تجمع ما بين القانون وحكم الشعب، أي ما بين الشرعية والمشروعية⁽⁵⁴⁾.

نشأة الدولة العراقية نشأة غير طبيعية على الطريقة الغربية في عشرينيات القرن العشرين عبر اقتطاع اجزاء من الامبراطورية العثمانية الخاسرة في الحرب العالمية الاولى، واقتسامها من قبل الدول المنتصرة في الحرب، الأمر الذي وضع السيادة العراقية بداية طريق الأزمات والمحن، وما سببته تلك الأزمات من اضعاف للدولة؛ نتيجة السياسات التي اتبعتها النظم السياسية التي توالى حكم العراق منذ التأسيس ولحد يومنا هذا.

ويشير ميكافيلي في كتابه الأمير بالقول: «ربما توزع المناصب ولكن لا يمكن تقسيم السيادة»، فثمة مسافة بين السيادة والوطن، فلا وطن دون سيادة ولا سيادة دون وطن أي السيادة شمولية، بمعنى ان السيادة الوطنية تعني ان هناك قانون واحد يحكم المجتمع والدولة، ولا يسمح لسيادات متعددة ان تفرض وجودها؛ لان ذلك يتناقض مع هبة

ربما توزع المناصب ولكن لا يمكن تقسيم السيادة

الدولة، اذ اسهمت القوى السياسية العراقية الى الانتقاص من سيادة الدولة العراقية، الأمر الذي أدى بالعراق دولة ذات سيادات متعددة للظروف الآتية⁽⁵⁵⁾:

1. نرى أن هناك من جاءوا مع الاحتلال أسسوا لمواقعهم داخل الدولة، ثم تحولوا بالضد من وجود الدولة العراقية عبر سياسة المحاور.
2. نرى نقاش أو جدل يدور حول انتشار القوات العسكرية والأمنية على الحدود والمنافذ الوطنية.
3. عندما يتم تأسيس قوات عسكرية متعددة تابعة لأحزاب سياسية موازية للقوات الامنية داخل الدولة.
4. عندما يكون هناك خطاب حكومي متعدد المواقف اتجاه قضية واحدة.
5. عندما لا يتخلى الفرد عن حقوقه لصالح المجتمع تنشأ سيادة الفرد، وستكون

(54) سميرة شرايطية، اثر العامل التنموي على البيئة الأمنية للدولة الفاشلة: دراسة عبر اقليمية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، الجزائر، 2018، ص27.

(55) علاء الخطيب، فوضى السيادة الوطنية، موقع اخبار شفق، 2021/6/21، شبكة المعلومات الدولية-انترنت-<https://shafaq.com> احمد عدنان الميالي، ازمة السيادة في العراق، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 2021/3/26، شبكة المعلومات الدولية-انترنت-<https://www.net.mcsr>

طورهان المفتي، مستقبل المكونات في ظل السيادة العراقية، المجلس الاستشاري العراق، 2020/9/5، شبكة المعلومات الدولية-انترنت-<http://iac-iraq.com>

هناك سيادة الافراد هي الطاغية على سيادة المجتمع.
6. عندما تتمسك مجموعة ما بحقوقها دون النظر لحقوق المجموعات الأخرى تنشأ سيادة المجموعة، وتضمحل سيادة الشعب، التي هي سيادة الوطن.
7. عدم استقرار المكونات في العراق، وعدم الشعور بالأمان، ووجود ترحيب دولي لهم في الهجرة، وتوظيف ذلك استراتيجياً من قبل أطراف تسهم في تقويض السيادة العراقية، يزيد من عدم استقرار المكونات في مناطقهم ما ينبئ بأن العراق امام استمرار تعرض سيادته للاختراق؛ نتيجة استخدام هذه الورقة ضد البلاد وسيادته واقتصاده.

تزايد التنافس والصراع الإقليمي والدولي في المنطقة له انعكاسات على السيادة العراقية

8. سياسة المحاور المتشكلة في المنطقة توفر بيئة مناسبة للتأثير على خيارات القوى السياسية العراقية سواء أكانت الأمنية أم الانتخابية أم الاقتصادية عبر تشكيل الحكومة وأداءها الإنجازي، والتقارب والتنافر مع هذه المحاور وتحقيق مصالحها.
9. تزايد التنافس والصراع الإقليمي والدولي في المنطقة له انعكاسات على السيادة العراقية فكل نوايا وتوجهات الدول الإقليمية والدولية تتمركز حول الاستثمار في الملف السياسي العراقي عبر بوابة الانتخابات والاحتجاجات ومكافحة التنظيمات الارهابية.

والعراق سيظل يعاني من السيادة المفقودة؛ كونه من الدول الضعيفة والفاشلة وفق المعايير الدولية، وموقع استراتيجي متميز، وقوى داخلية متنازعة، وارتباطات خارجية متنوعة، وسلاح منفلت، وخلايا ارهابية تنشط بين الحين والآخر، وبيئة اقليمية مضطربة، كل هذه المحفزات جعلت القوى الإقليمية والدولية ستستعي بصورة مستمرة للانقضاض على العراق للسيطرة عليه ولحفظ مصالحهم القومية،

فالادعاء بتحقيق السيادة العراقية بإخراج القوات الاجنبية منه فقط يحقق سيادة العراق هذا وهم كبير

وجعله محوراً تابعا لإحدى القوى الإقليمية والدولية على حساب القوى الأخرى، فالادعاء بتحقيق السيادة العراقية بإخراج القوات الاجنبية منه فقط يحقق سيادة العراق هذا وهم كبير، لذلك لا بد من تحقيق المصالح الوطنية العليا التي تعلق على المصالح الفرعية، والعمل وفق التحوط الاستراتيجي لاستخلاص مزايا هذه الاستراتيجية لنشئ من الضعف قوة للدولة العراقية، ونسير باتجاه تحقيق الهيبة العراقية مستقبلاً.

ولا بد من إعادة النظر بكل ما حدث في العراق منذ عام 2003 والى يومنا هذا عبر إعادة رسم مسار العملية السياسية بهياكلها ومؤسساتها وجعل المعيار الرئيس الذي تقوم عليه هي الديمقراطية الحقيقية وليس ديمقراطية التوافقية الحزبية، وجعل المواطنة والهوية الوطنية العراقية هي معيار التفضيل الوطني، فضلاً عن تغليب

المصلحة الوطنية العليا على المصالح الفئوية والإقليمية.

الخاتمة

السيادة اليوم هي ليست السيادة التي ظهرت مع ظهور الدولة القومية الحديثة بموجب معاهدة ويستفاليا عام 1648؛ لكون الدول آنذاك لم تتعرض لانكشاف استراتيجي، وانتشار القوة بين القوى الإقليمية والدولية في وقتنا المعاصر؛ نتيجة التطورات التكنولوجية والعلمية التي شهدتها البيئة الاستراتيجية العالمية، فعلى النظر الى السيادة اذا اردنا أن نحققها ان ننظر اليها بعمق استراتيجي شمولي، وتوصل البحث الى الاستنتاجات الآتية:

1. السيادة مفهوم مرن اختلف عن المفهوم الجامد الذي عرفته الدول القومية الحديثة عام 1648 ولغاية تفكك الاتحاد السوفيتي.
2. ان السيادة مفهوم شمولي لايتجزأ، وعليه فان التفكير بتحقيق السيادة لا بد من اطار عام وشامل، وهو ليس فقط اخراج القوات الاجنبية من اراضي الدولة.
3. السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ابرز ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة لكن مع ذلك تم اختراق هذا البند بحجة حماية حقوق الإنسان بل ويصل الأمر الى انتهاك حقوق الإنسان وحرياته من قبل هذه المنظومة العالمية بحجة معاقبة النظام السياسي ليصل بالشعب مرحلة الانقلاب على النظام السياسي الحاكم المضر بالنظام الإقليمي والدولي.
4. العراق ضمن البيئة الإقليمية والدولية منطقة صدام استراتيجي بين القوى الفاعلة الإقليمية والعالمية، ومن ثم فإن سيادته تكون وفق مصالح هذه القوى الفاعلة.
5. تفكك القوى السياسية الحاكمة وارتباطها اقليمياً أو دولياً جعل من السيادة التي تريدها هذه القوى السياسية محل شك من قبل القوى السياسية المضادة.
6. قيام العراق بتصفير أوراق الضغط التي يملكها اتجاه القوى الإقليمية وفق مبدأ حسن النية بعد عملية التغيير لعام 2003 جعله موضع انتهاك للسيادة من قبل تلك القوى الساعية لتحقيق توازن استراتيجي في اراضيه على حساب سيادته.

المنظومة العسكرية والأمنية بين متطلبات الأمن الداخلي وحماية السيادة

* مركز حراب للدراسات الأمنية
والاستراتيجية
hammurabijournal@gmail.
com

* الفريق الركن حسن سلمان خليفة البيضاني
باحث من العراق

ملخص :

لاشك أنّ المتغيرات الجوهرية التي رافقت عملية التغيير الحاصل في بنية النظام السياسي في العراق بعد نيسان 2003 قد أقت بظلالها على عموم الحالة العراقية بكل مكوناتها ، الا أنّ المنظومة الأمنية والعسكرية كانت الأكثر تأثراً بهذا التغيير لأسباب متعددة كونها كانت تشكل العقبة الأساسية امام إرادة المحتل وفق تصور الإرادة الامريكية وجماعات المعارضة العراقية التي رافقت قوات الاحتلال ، لذلك فأن تفككها وإعادة بنائها وفق التصور الاستراتيجي للمحتل شكل أهمية كبرى ، لذلك جاءت النتائج وفق ارادته حيث برزت الى الوجود منظومة عسكرية وأمنية عراقية رخوة وغير قادرة على الأداء الأمني والعسكري والقتالي الذي تتطلبه مقتضيات السيادة، في ذات الوقت أدى التدهور الأمني الداخلي بسبب الإرهاب والهيمنة المطلقة للمجاميع المسلحة مصحوبا كل ذلك بتدخلات خارجية إقليمية ودولية أدت بالنتيجة الى زيادة الضغط على مكونات تلك المنظومة .

من هنا ومن هذا المعترك الضبابي نحاول تسليط الضوء على طبيعة المنظومة العسكرية والأمنية العراقية القائمة من حيث التكوين والقدرات العسكرية والأمنية والقتالية ومدى قدرتها على تلبية متطلبات الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن المجتمعي مع إبقاء الهدف الأساسي لها والمتمثل بحماية السيادة الوطنية باعتباره يمثل المهمة الأساسية لتلك المنظومة بمكوناتها العسكرية والاستخبارية.

كلمات مفتاحية : السيادة، الأمن الداخلي، مكافحة الارهاب، الأمن المجتمعي.

The Military and Security System Between the Requirements of Internal Security and the Protection of Sovereignty

Lieutenant-General Hassan Salman Khalifa Al-Baydani

Researcher from Iraq

Harab Center for Security and Strategic Studies

ABSTRACT

There is no doubt that the fundamental changes that accompanied the process of change in the structure of the political system in Iraq after April 2003 have cast a shadow over the entire Iraqi situation with all its components, but the security and military system was the most affected by this change for several reasons, as it was the main obstacle to the will of the occupier, according to a perception The choice of the United States and the Iraqi opposition groups that accompanied the occupation forces, so their disintegration and rebuilding according to the strategic perception of the occupier was of great importance, so the results came according to his will, as a soft Iraqi military and security system emerged and was unable to perform the security, military and combat performance required by the requirements of sovereignty, in At the same time, the internal security deterioration due to terrorism and the absolute dominance of armed groups, accompanied by all that was attended by external, regional and international interventions, led to an increase in pressure on the components of that system.

From here and from this murky battle, we try to shed light on the nature of the existing Iraqi military and security system in terms of composition, military, security and combat capabilities and the extent of its ability to meet the requirements of internal security, combat terrorism and achieve social security while maintaining its primary goal of protecting national sovereignty as it represents the primary mission of that

system With its military and intelligence component.

KEY WORDS: sovereignty, internal security, counter-terrorism, community security

المقدمة

قد يتصور البعض أنَّ هنالك نوع من التطابق بين متطلبات الأمن الداخلي لأي دولة وبين متطلبات حماية سيادتها في حين أنَّ الواقع يشير الى وجود اختلافات جوهرية بين كلاهما حيث أنَّ الأمن الداخلي غالباً ما يتطلب مستلزمات ذات طبيعة تخصصية عسكرياً وأمنياً يضاف الى ذلك أنَّ الأمن الداخلي ذو طبيعة سيالة فهو عرضة للتغير الدائم طبقاً لما تمليه ظروف البلاد الداخلية وتتداخل الكثير من المفاعيل التي ينجم عنها في الغالب أنماط مختلفة من المتطلبات التي تشكل الأساس في البناء الهرمي للمؤسسات ذات التخصص الأمني الداخلي. في الوقت ذاته نجد أنَّ حماية السيادة في الغالب تتعلق بجملة من المعايير والمحددات من أهمها طبيعة العلاقة القائمة مع دول الجوار، فضلاً عن مدى تأثير الدول ذات المصالح في هذا الجانب وهنا تتداخل عوامل عدة لتشكيل وفق طبيعة العلاقات القائمة الشكل العام لمتطلبات حماية السيادة لأي بلد فضلاً عن أنَّ من الصعوبة بمكان أنَّ تكون كل الدول قادرة على بناء سياستها الدفاعية بما يضمن تفوقها على كل دول الجوار ولكن يمكن أنَّ تكون هنالك جملة من الإجراءات والصيغ المتداخلة مع بعضها البعض لتشكيل الأساس الذي تبنى عليه تلك المتطلبات .

المنظومة الأمنية والعسكرية العراقية والتي عانت من دوامة الحروب الممنهجة العنيفة قبل التغيير والتي لاتزال تعاني من تركبات الماضي وتراكمات الحاضر الناجمة عن ضياع التوجه السياسي الوطني وصعود موجة المحاصصة وارتفاع وتيرة الفساد الإداري والمالي وغلبة المصالح الشخصية على المصلحة الوطنية فضلاً عن ما سببه الإرهاب وتداعياته اللاحقة من تدهور في قدرات تلك المنظومة في ووصولها الى ادنى مستويات من الأداء القتالي الميداني ناهيك عن ما تسببه الحراك الشعبي المستمر من استنزاف هائل لطاقات وقدرات تلك المنظومة لاسيما على صعيد الأمن الداخلي ، أنَّ من بديهيات العمل الأمني والعسكري هو وجود تراتبية وسياقات تعتمد لغرض تنسيق القدرات المتاحة وصولاً الى تنفيذ المهمة أو الغاية الأسمى لتلك المنظومة والمتمثلة بالحفاظ على أمن البلاد داخلياً وحماية سيادته من الأعداء المحتملين . أنَّ تلك التراتبية والسياقات لا يمكن أنَّ تكون وليدة خطط أو معالجات آتية ناجمة عن ردود فعل لأحداث بل يجب أنَّ تستند

الى تخطيط استراتيجي مسبق يضع القائمون على أنجازه نصب اعينهم التحديات القائمة والمحتملة وفق منظور علمي وواقعي وصولاً الى إيجاد معالجات قادرة على ردم الهوة بين القدرات المتاحة أمنياً وعسكرياً وبين التهديدات الداخلية والخارجية القائمة والمحتملة ، فضلاً عن ذلك فأنّ دراسة المستقبل بكل ابعاده بات يشكل أهمية كبرى في ظل متلازمة الصراعات والنزعات التي تتصاعد بين الحين والآخر والتي تتطلب أن تكون هنالك أدوات وطنية قادرة على مجابعتها .
أهمية الدراسة

**دراسة المستقبل بكل ابعاده
بات يشكل أهمية كبرى في ظل
متلازمة الصراعات والنزعات التي
تتصاعد بين الحين والآخر**

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تحاول أن تخوض في الجانب الأمني والعسكري من منظور مختلف بعض الشيء عن ما هو سائد ومتعارف عليه في الدراسات الأمنية والعسكرية ذات الطابع الاستراتيجي كونها تبحث في امرين مهمين أولهما قدرة المنظومة العسكرية والأمنية العراقية على تأمين قد كافي من متطلبات الأمن الداخلي اخذين بنظر الاعتبار التحديات التي تعتري أو تهدد الأمن المجتمعي سواء كانت تلك التحديات داخلية أو إقليمية أو دولية والامر الثاني يتمثل في الإجابة على السؤال المقلق وهو هل أن هذه المنظومة ومنذ عملية التغيير الجذري في بنية النظام الساسي العراقي بعد عام 2003 استطاعت من مجابهة التحديات التي تهدد سيادة الدولة ام أن الواقع يشير الى خلاف ذلك واستكمالاً لخلق تصور متكامل يتوجب الإجابة على التساؤل الآخر الا وهو هل بإمكانها مستقبلاً أن تكون قادرة على ذلك ، من خلال ما تقدم يتضح لنا أن أهمية الدراسة تكمن في محاولاتها لإيجاد إجابات تتسم بالواقعية لواقع أمني وعسكري غير مستقر .

إشكالية الدراسة

الحالة العراقية ليست حالة نادرة في مجال الأمن وسيادة الدولة بل هي حالة رافقت الكثير من الدول والكيانات السياسية التي تعرضت الى هزات ومتغيرات جذرية أدت بالنتيجة الى قلب موازين القوى وظهور ما يمكن أن نسميه سمات أو خصائص لمنظومة امنية أو عسكرية تشكو من حالة عدم الاستقرار السياسي الكامل بل أن الإشكالية الأكبر هي أنها بنيت وفق تصور المحتمل مما جعلها تجابه لاحقاً مخاطر لم يكن المحتمل يدرك خطورتها أو قد يكون هو من حاول بشكل مباشر أو غير مباشر خلق تلك المخاطر ليجعلها ذريعة لاستمرارية وجوده في العراق أو على اقل تقدير حاجة العراق الأمنية والعسكرية له ، عليه فأنّ تحديد قدرات المنظومة

العسكرية والأمنية العراقية في مجال مجابهة متطلبات الأمن الداخلي في ذات الوقت الذي يتوجب عليها القيام بواجباتها الوطنية لحماية السيادة هو ما تحاول الدراسة فك تلك المتشابكات والتي تشكل بحد ذاتها إشكالية البحث أو الدراسة .

فرضيات الدراسة

- تنطلق الدراسة من جملة افتراضات استوجبتها الحالة العراقية وهي:
- هل أن المنظومة العسكرية والأمنية العراقية الحالية مطابقة من حيث الأداء القتالي والمهني من تلك المنظومة التي رافقت عمر الدولة العراقية منذ التأسيس وحتى التغيير
 - ما لذي يجب أن تكون عليه قدرات وامكانيات المنظومة العسكرية الأمنية العراقية لتكون بالتالي قادرة على مجابهة التهديدات التي تحيق بالأمن الداخلي .
 - السيادة الوطنية وحماتها رغم أنها تشكل المهمة الأسمى للمنظومة هل هي مصانة الآن بما يمكن الجزم بأننا دولة ذات سيادة مطلقة ام أن هنالك ما يشوب تلك السيادة ويجعلها ناقصة وغير مكتملة .
 - المستقبل لمن هل هو للمنظومة العراقية امنياً وعسكرياً إذا ما طورت وجرى دعمها ام أن مستقبل العراق مرهون بضرورة استمرار التحالفات التي تقتضيها الحاجة الأمنية والعسكرية .

محاوير الدراسة

- شملت الدراسة على أربعة محاور قسمت هي الأخرى الى مطالب وكما يأتي:
- المبحث الأول: تطور المنظومة العسكرية العراقية
- المطلب الأول: المنظومة العسكرية قبل التغيير
 - المطلب الثاني: المنظومة العسكرية بعد التغيير
- المبحث الثاني: مهام الأمن الداخلي وحماية السيادة
- المطلب الأول: المبادئ العامة والاسس لبناء المنظومة العسكرية والأمنية المتخصصة في مجال إرساء الأمن الداخلي وترسيخ الأمن المجتمعي .
 - المطلب الثاني: قدرات وامكانيات المنظومة العسكرية في مجال حماية السيادة الوطنية وصونها أمام التهديدات الخارجية .
- المبحث الثالث: التحديات التي تواجه المنظومة العسكرية في تأدية واجباتها وسبل مواجهة تلك التحديات
- المطلب الأول: التحديات البنيوية في المجال العسكري والأمني
 - المطلب الثالث: بناء وتطوير المنظومة العسكرية وفق التحديات القائمة
 - المطلب الثالث: الرؤية المستقبلية لتطور المنظومة العسكرية العراقية على ضوء

التحديات والتحديات المستقبلية.

المبحث الأول

تطور المنظومة العسكرية العراقية

مثل سواها من المنظومات العسكرية لدول الجوار الإقليمي فإنَّ المنظومة العسكرية والأمنية العراقية تكاد أنَّ تكون عرضة بين الحين والآخر لهزات عينية ناجمة بالدرجة الأساس من طبيعة النظام السياسي السائد والذي غالباً ما يشهد حالات من عدم الاستقرار السياسي ناهيك عما جلبته حروب النظام السابق من أزمات وتراجع في الأداء والقدرات لعموم مفاصل الدولة العراقية وبضمنها المنظومة العسكرية و الأمنية يضاف الى ذلك فإنَّ الأعوام من 1930 حيث شهد العراق أول حركة في عصيان المنطقة الشمالية وحتى حصول التغيير في عام 2003 كان شمال العراق مسرحاً لتغيرات على المستوى السوقي والعملياتي للبنية العسكرية والأمنية العراقية بسبب استمرار الصراع بين المركز والمناطق الشمالية ذات الأغلبية الكردية المطلقة ، في حين أنَّ وصول البعث الى السلطة لاسيما بعد تولي صدام الحكم كان ايذاناً ببدء عصر الحروب الإقليمية التي كن العراق طرفاً دائماً وخاسراً فيها حيث خاض العراق ثلاثة من اقصى الحروب في تاريخه، فضلاً عن تصاعد في وتيرة المخاطر التي أحاطت بالأمن الداخلي منها معارك الشمال والانتفاضة الشعبانية و انتفاضة البصرة عام 1998 وغيرها .

المطلب الأول: المنظومة العسكرية العراقية قبل التغيير

التأسيس

يذهب اغلب الباحثون الذين ارخوا للجيش العراقي في مراحل تأسيسه الأولى أنَّ تحديد يوم 6 ك 1921 جاء باعتباره اليوم الذي دعي فيه جعفر العسكري بوصفه وزيراً للدفاع في الحكومة المؤقتة⁽¹⁾ التي شكل عبد الرحمن النقيب والتي شكلت يوم 27 ك 1920² وأنهت اعمالها يوم 9 أيلول 1921 (أي شكلت قبل إنشاء المملكة وتنصيب الملك) الى اجتماع تاولي، جميع من حضر الاجتماع حينها من طائفة واحدة مع كردي واحد من ذات الطائفة هو بكر صديق الذي قاد لاحقاً وفي عام 1936 أنقلاباً على الملك ليلاقي حتفه بعدها فقد بقي العراق للفترة من عام 1917 وحتى مطلع عام 1924 خاضعاً بشكل مباشر للبريطانيين الممثلين بدائرة المندوب السامي يساعدهم في فرض الأمن حامية بريطانية قوية مع تشكيلات شبه عسكرية هي (الليفي والشبانية) مع الاعتماد بشكل أوسع على القوة الجوية البريطانية الفتية لغرض التقليل من نفقات وجود حماية عسكرية كبيرة، هذه القوة اثبتت قدرتها في

**في عام 2003 كان شمال العراق
مسرحاً لتغيرات على المستوى
السوقي والعملياتي للبنية
العسكرية والأمنية**

(1) . د. عقيل الناصري الجيش والسلطة في العراق الملكي دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ط 2005 ص 33

- عقد الاجتماع التداولي يوم 6 كانون الثاني 1921 في قصر عبد القادر باشا الخضيرى والمطل على دجلة قرب الباب الشرقي وكانت غاية الاجتماع المباشرة بفتح دوائر وزارة الدفاع ترأس الاجتماع الفريق جعفر العسكري الى جانب المستشار البريطاني ومجموعة ضباط عراقيين وبريطانيين وتقرر تأليف المقر العام على ان ترتبط به الدوائر الأربعة التالية (حركات - الإدارة واللوازم - الطبابة والمحاسبة).

التعامل مع الثوار خاصة خلال ثورة العشرين لذلك نجد أن البريطانيين قد اندفعوا وبقوة لاستخدامها حيث ادركوا صعوبة حفظ الأمن في بلد يتميز بتنوع تضاريسه الجغرافية (سهول - صحاري - أراضي متموجة - اهوار - جبال) بقوات على الأرض لذلك اصبح العراق ارضاً خصبة لتجريب هذا السلاح وبيان مدى نجاحه في تدعيم قوة الدولة المنوي بنائها وتطمين الملك المنصب على العراقيين⁽²⁾

(2) . اندرو باتريك كوكيرون -
صدام الخارج من تحت الرماد -
مكتبة مديبولي - القاهرة ط 2000
ص 123

الجيش عشية قبول العراق في عصبة الأمم 1932

حالة الإعلان عن قبول العراق في عصبة الأمم بتاريخ 3 ت 1 1932 طالب الجانب

طالب الجانب العراقي بنوع من الاستقلالية في بناء المؤسسة العسكرية

العراقي بنوع من الاستقلالية في بناء المؤسسة العسكرية ورغم استمرار عملية التطوير والبناء الا أنها كانت متعثرة وانتابتها حالات من الخمول والتراجع لعدم وجود نية صادقة لدى الجانب البريطاني بالمضي بالتطور، المتغير الوحيد الذي حصل خلال هذه المرحلة هي أن البريطانيين أجبروا على

الاذعان الجزئي لما طلبه الملك منهم حينما بعث مذكرته ذائعة الصيت والتي تضمنت جملة من المقترحات بخصوص بناء الجيش الصادرة يوم 7 اذار 1932 حيث طلب بصدد الجيش والمؤسسة العسكرية والقدرات القتالية ما نصه (أنني لا اطلب من الجيش أن يقوم بحفظ الأمن في الوقت الحاضر، الذي سوف نطلبه بعد اعلان الخدمة العامة (يقصد التجنيد الالزامي)، اما ما اطلبه منه الآن هو أن يكون مستعداً لمعالجة اي ثورتين تقعان (لا سامح الله) في آن واحد، في منطقتين بعيدتين عن بعضهما، أي غير مطمئن الى أننا بعد ستة اشهر وبعد أن تتخلى إنكلترا عن مسؤوليتها من هذه البلاد نتمكن من الوقوف لوحدها، مادامت القوة الحامية غير كافية، ولا يمكنني أن أوافق على تطبيق الخدمة العامة (قانون الخدمة الالزامية) أو القيام بأي اجراءات اخرى هامة أو محرّكة أو مهيّجة، ما لم اكون واثقاً بأن الجيش يتمكن من حماية تنفيذ هذا القانون أو اي إجراءات اخرى وعليه ارى من الضروري ابلاغه بالحد الذي يمكنه تلبية رغبتى المارة الذكر)⁽³⁾

(3) . د. طارق العقيلي , بريطانية
ولعبة السلطة , مؤسسة ناثر
العصامي , بغداد, ط 2009,
ص 21

تطور المؤسسة العسكرية العراقية عام 1948 الى 1958

بعد عودة القطعات العسكرية العراقية من مشاركتها في حرب 1948 وما افرزته تلك المشاركة من دروس مستنبطة وعلى ضوء الدراسات التي أجرتها وزارة الدفاع العراقية حينها ودراسة متطلبات الموقف على المستوى السوقي وكذلك تحديد متطلبات القتالية لمثل هذه المشاركات مستقبلاً صدرت جملة من الأوامر والتعليمات اكثرها تتعلق بإعادة تنظيم الهيكل العام للجيش العراقي ورفع مستوى

القطعات خاصة بمستوى الوحدات ورفع القدرات القتالية للتشكيلات والتي عانت الكثير من السلبات بسبب تخلف الإمكانيات المتيسرة لديها وبناء على ذلك صدرت الأوامر من قبل وزير الدفاع في حينها بما يلي: (4) أولاً. زيادة عدد ضباط الجيش العراقي من 2760 الى 2990 ضابط ولمختلف الصنوف.

(4) . تاريخ القوات المسلحة العراقية , الجزء الرابع , وزارة الدفاع , هيئة كتابة تاريخ القوات المسلحة العراقية , بغداد , ص 61

ثانياً. زيادة القدرات في مجال تأمين الاسناد الناري وذلك بتشكيل وحدات مدفعية جديدة ذات إمكانيات أكثر تطور مما هو موجود بالخدمة حينها.

ثالثاً. المباشرة بتشكيل وحدات مقاومة الطائرات حيث صدرت الأوامر لتشكيل أول كتيبة لمقاومة الطائرات في 11

أيلول 1951 بعد أن تبين بأن الحاجة باتت ماسة الى مثل هذه الوحدات. رابعاً. على ضوء المعارك التي جرت في أماكن متفرقة من فلسطين والتي خاضها الجيش العراقي وخاصة معركة (جنين) تبين بأن وجود وحدات متخصصة في مجال مقاومة الدبابات أمر حتمي وعليه صدرت الأوامر في كانون الثاني 1952 بتشكيل أول كتيبة مقاتلة دروع وجرى إمكانها حينها في معسكر الوشاش.

خامساً. من خلال الدراسات التي قدمت بعد عودة الجيش العراقي من تلك الحرب والتي أكد على أهمية ادخال التقنيات الحديثة في مجالات مختلفة من صنوف الجيش العراقي جرى التوقيع على عقد بتزويد العراق بمعدات استمكنا لوحدات المدفعية وشكلت على اثر ذلك أول بطرية مساحة في 8 ك 1 1951.

سادساً. بات الزاماً على المؤسسة العسكرية العراقية وعلى ضوء تجربة هذه الحرب أن تعطي لصنف الهندسة العسكرية اهتماماً أكبر خاصة في مجال فتح الطرق وإقامة الجسور ومن هنا جاءت الحاجة الى تشكيل أول سرية هندسة القاعدة وكانت من أكثر مهامها أهمية هي الطرق والجسور.

سابعاً. في مجال رفع مستوى القطعات الآلية والمدرعة وبروز أهمية المناورة كمبدأ من مبادئ الحرب وكذلك فعل الصدمة وتحشيد الجهد فقد أولت وزارة الدفاع بعد انتهاء الحرب القوة الآلية أهمية خاصة إدراكاً لأهميتها في الحرب الحديثة وللدور المتميز الذي لعبته في تلك الحرب وبالفعل وضعت خطة متكاملة لهذا الغرض وفق اسبقيات محددة كانت اسبقيتها الأولى هي اكمال التجهيز والتسليح لهذه القوة اعقبها اسبقيات ثانية تمثلت في تشكيل لواء مدرع مع كتيبة دبابات مستقلة وكتيبة مدرعات وفوجين مشاة الي (منقول بالعجلات) ثم الاسبقيات الثالثة تشكيل

**زيادة عدد ضباط الجيش العراقي
من 2760 الى 2990 ضابط ولمختلف
الصنوف**

**بات الزاماً على المؤسسة
العسكرية العراقية وعلى ضوء
تجربة هذه الحرب أن تعطي لصنف
الهندسة العسكرية اهتماماً أكبر**

لواء الي خفيف بنظام رباعي لتكوين هذه التشكيلات لفرقة مدرعة لاحقاً وبعدها تصبح فرقتين احدهما الية والأخرى مدرعة.

القدرات العسكرية العراقية بين عامي 1958 - 1980

لا بد أن تقرأ القدرات العسكرية خلال هذه المرحلة وتناميها وتطورها قراءة تتسم بدراسة الواقع المعاش في هذه الحقبة الزمنية التي شهدت متغيرات واسعة النطاق أولها سقوط الملكية وإعلان الجمهورية ومن ثم مجيء الحكم العسكري ممثلاً بحكومة الزعيم عبد الكريم قاسم رغم وجود مجلس السيادة الثلاثي والمتغير اللاحق هو تمكن البعث من السيطرة على الحكم لأول مرة محاولاً الاقتراب من تجربة ناصر رغم تقاطع الأخير معهم و فشل هذه التجربة وخروج البعث من السلطة كان ايداناً بمرحلة جديدة قادها الاخوين عارف من نهاية عام 1963 (18 ت 2 1963) وحتى صيف عام 1968 (17 تموز 1968) وهما ايضاً من العسكر أي أنّ العسكر حكم بالتتابع لمدة عشرة سنوات متواصلة عدا فترة حكومة البعث الأول والتي هي الأخرى عسكرية لكنها بلباس حزبي، ثم حصل الحدث الأكثر أهمية الا وهو عودة البعث الى السلطة ليقود البلاد نحو ايدولوجية (الحزب القائد) والتي في حقيقتها ليست سوى ايدولوجية شمولية وصلت لاحقاً الى حد هيمنة صدام على كل ماله علاقة بالحكم لتنتهي هذه المرحلة بابتداء الحرب العراقية الإيرانية في 22 أيلول 1981 والتي يطلق عليها البعض حرب الخليج الأولي.

تميزت أول مراحل هي الفترة العصبية من تاريخ المنظومة العسكرية العراقية بما يلي:

أولاً. محاولات جادة للخروج من الهيمنة البريطانية على مقاليد الجيش من حيث التسليح والتجهيز وأساليب التدريب وحتى العقيدة القتالية.

ثانياً. اعتماد سياسة جديدة في تطوير قدرات الجيش العراقي بعد الاستنزاف الحاد الحاصل في تشكيلاته نتيجة المعارك المستمرة في شمال العراق مع التمرد الكردي.

ثالثاً. دخول تنظيمات شبه عسكرية على الساحة العراقية مثل (المقاومة الشعبية)⁽⁵⁾ و(الحرس القومي)⁽⁶⁾ ورغم أنّ

هذه الظاهرة ليست الأولى فقد حصل أنّ جرى تشكيل قوة اطلق عليها (كتائب الشباب) في الحرب البريطانية العراقية عام 1941 (حركة العقدهاء الأربعة) الا أنّ مهام ووجبات وسلوك وتصرفات التشكيلين الاخرين مختلفة تماماً عما سبق.

بعد مجيء حرب البعث للسلطة تغيرت الحالة تماماً فالجيش اصبح من أولويات الحزب من نواحي متعددة أو لها تحويله الى جيش (عقائدي) لا يجوز لأي منتسب

(5) المقاومة الشعبية. تشكيل شبه عسكري شكل من قبل الحزب الشيوعي العراقي في عام 1958 تحت مبرر حماية الجمهورية، دخل في صراعات مع اطراف سياسية أخرى مما اضطر رئيس الوزراء حينها (عبد الكريم قاسم) بإصدار امر سجله والغاء كل مظاهره).

(6) . الحرس القومي: هو الاخر تشكيل شبه عسكري شكل حالة

دخول تنظيمات شبه عسكرية على الساحة العراقية مثل (المقاومة الشعبية)

استلام البعث السلطة يوم 8 شباط 1963 قام بمجابهة دموية تجاه الشيعيين وغيرهم صدرت لاحقاً كتب تدين وتوثق لجرائم هذا التنظيم تحت عنوان (المنحرفون) سقوط حكومة البعث الاولى في 18 ت 2 1963 خلع منتسبو هذا التشكيل زيهم العسكري واختفوا.

**بعد مجيء حرب البعث للسلطة
تغيرت الحالة تماماً فالجيش اصبح
من أولويات الحزب من نواحي
متعددة**

فيه أن يكون خارج اطار تنظيم حزب البعث والامر الثاني أنهاء وجود أي من العناصر التي يحتمل أن تكون مقاومة للحزب والثورة مستقبلاً وحتى أولئك القادة العسكريين البعثيين الكبار في الجيش أو القادة الذين ساعدوا الحزب على وصول الى سلطة يتوجب ابعادهم على مراحل. من جانب اخر بدأ الحزب بوضع خطط متقنة لغرض رفع مستوى كفاءة المؤسسة العسكرية القتالية ورغم أن الأمور لم تكن وفق ما خطط له للفترة من تموز 1968 وحتى الاعلان عن تأميم النفط في حزيران 1973 ورضوخ الشركات الأجنبية للشروط العراقية الا أن المتغير الأكبر والأهم في قدرات الجيش العراقي حصلت عندما بدأت الاموال تتدفق على الخزينة العراقية نتيجة التأميم وهكذا جرى إعادة النظر بعموم المنظومة العسكرية العراقية من حيث التسليح والتجهيز والتدريب ورفع القدرات القتالية.

اما عن القدرات العسكرية العراقية قبل وبعد الحرب العراقية الإيرانية فقد دخل العراق الحرب مع ايران والجيش العراقي يتألف من ثلاثة فيالق تضم عشرة فرق أربعة منها مدرعة (3، 6، 9، 10) واثنان الية (1 و 5) واثنان جبلية (7 و 8) والاثنان الباقيتان (ايضاً جبلية) الا أنهما يمكن أن يقاوتا في المناطق السهلية والتمتوجة وهما (2 و 4) فضلاً عن، قياداتنا فرعت أنهما نهاوند وذوي قار وكلاهما يعمل أن في شمال العراق وقد اعيد تشكيلها بعد الحرب بأيام تحت مسمى فرق مشاة (11 و 12) فضلاً عن عدد من الالوية المستقلة وثلاثة ألوية قوات خاصة في حين لدى كل فيلق من الفيالق فوج مغاوير مستقل اعيد تنظيمه حالة بدء الحرب ليصبح بمستوى لواء، عدا أفواج القوات الخاصة المكلفة بواجب حماية النظام وكان العدد الكلي للقوات العسكرية العراقية (220 الف مقاتل) فضلاً عن، 2000 دبابة من طراز T54 و T55 في حين جهز اللواء العاشر وكتيبة دبابات 14 رمضان الخاصة بالقصر الجمهوري بـ دبابات T72، فضلاً عن، امتلاك الجيش لأكثر من 1500 ناقلة اشخاص مدرعة وعجلة قتال مدرعة (مجنزرة ومدولبة) و1000 مدفع مختلف العيار⁽⁷⁾ فضلاً عن، معدات هندسية سائدة بمستوى الفيلق والفرقة، في ذات الوقت الذي بلغت فيه القوة الجوية أوجه قوتها خلال هذه الحرب فقد دخلتها بـ 325 طائرة مختلفة الاختصاصات لتصل في نهاية الحرب الى قرابة 700 طائرة متنوعة قسم منها ذات تطورات تقنية عالية منها الميك 25 والميك 27 والميراج الفرنسية والسوبر ايتندر المؤجرة من فرنسا فضلاً عن، اسطول متكامل من الطائرات السمتية الحديثة والمتنوعة المصادر منها المي 17 الروسية والغزال الفرنسية والهيوبي الامريكية، في حين شهدت منظومة الدفاع الجوي هي الأخرى قفزات نوعية حيث

(7) . نزار عبد الكريم الخزرجي ، الحرب العراقية الإيرانية 1980 - 1988 مذكرات مقاتل ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، برلين ، ط1، 2014 ، ص 231

تكاملت هذه المنظومة بدوائرها المتعددة من مدافع مقاومة طائرات الى صواريخ

**شهد منظومة الدفاع الجوي هي
الأخرى قفزات نوعية حيث تكاملت
هذه المنظومة بدوائرها المتعددة**

ارض جو متعددة المديات والارتفاعات والمتصديات من الطائرات مصحوب كل ذلك بمنظومة رادارات متطورة وأجهزة استكشاف واستطلاع حديثة، القوة البحرية ورغم محدودية قدراتها وتأثير عمليات الفاو عليها أنَّها كذلك تطورت بشكل كبير وكان بالإمكان أنَّ تضاهي احدث البحرية في المنطقة

توقيع العقد مع إيطاليا بإنشاء 11 سفينة حربية متنوعة الا أنَّ العقد تعثر ولم يحصل العراق الا على هياكل جديدة تطلب الامر دفع مبالغ طائلة كأجور لمكوئها في الموانئ الإيطالية .

وحال انتهاء المواجهة مع القوات المتحالفة مع الولايات المتحدة الامريكية خسر العراق ما يقارب الـ70% من قدراته القتالية حيث كان من نتائجها أنَّ فقد المؤسسة العسكرية العراقية الكثير من مقوماتها وعناصرها في مسرح عمليات الكويتي والعراقي ناهيك عن ذلك الدمار الذي احدثه القصف الجوي الاستراتيجي للتحالف الدولي على البنى التحتية سواء ما يتعلق منها بالجانب العسكري أو بالاقتصاد العراقي، ومنه الجهد الحربي الاستراتيجي وكمحصلة عامة لتلك النتائج اختفاء القدرة البحرية العراقية بشقيها المدني والعسكري مادياً كسفن واسلحة ومعدات ومنصات ومنشأة، ولم يتبقى منها سوى قوة برية مشتتة لحماية الساحل النهري لشط العرب، وبعض الزوارق الخفيفة وأجزاء من موانئ ومنشأة جرت عملية إعادة بناء قسم منها لاحقاً⁽⁸⁾ اما القوة الجوية فلم تكن افضل حالاً سواء ما يتعلق منها بالقدرة العسكرية أو قابليات النقل الجوي المدني أو الدفاعات الجوية

(8) . كلية الأركان , عرض القوة البحرية , لدورة الأركان المشتركة 78

**القوة الجوية فلم تكن افضل حالاً
سواء ما يتعلق منها بالقدرات
العسكرية**

فقد تلاشت أو دمرت وما تبقى منها فأما أنَّه قد ارسل الى دول أخرى للحفاظ عليها ومنها ايران 135 طائرة و الأردن وتونس وجميعها تعذر اعادتها بعد أنَّ دخل العراق تحت البند السابع لقرار مجلس الأمن الدولي مما أو جد ذريعة لتلك الدول

للاحتفاظ بها اما ما تبقى في العراق منها فأنَّه اما أنَّ دمر أو فقد قدرته على العمل نتيجة التقادم أو صعوبة الحصول على قطع الغيار وبالتالي تكاد تكون القدرة الجوية العراقية قد وصلت الى نقطة التلاشي رغم بقاء بعض الطائرات عاملة الا نهاية شتاء عام 1996 كانت نهاية لأخر مقومات قوة القوة الجوية العراقية فاعلان خطوط الحضر والتدمير المباشر وغير المباشر وتقدم الزمن كما اسلفنا وانتهاء اعمار غالبية الطائرات ومنظومات الفنية، وكذلك تدني مستويات تدريب الطيارين لأسباب فنية ومالية واقتصادية جميع هذه المسببات أدت الى انهيار هذا السلاح المهم وفقدان

المؤسسة العراقية العسكرية لأحد أهم ركائز قدراتها القتالية، في حين بقي سلاح دفاع الجوي صامداً ولكن بإمكانات محددة جداً حيث خسر هو الآخر الكثير من قدراته نتيجة الضربات المتواصلة من قبل الطيران الأمريكي والبريطاني طيلة ثلاثة عشر عاماً في منطقتي الحضر شمال خط 36 وجنوب خط 32 ولاحقاً خط 33 والتي استهدفت أولاً السلاح وتجهيزاته و منظوماته كرادارات ومحطات الاتصال والانداز المبكر وغيرها ثم بدأت بالتعامل مع الحلقات المكملة الأخرى ومنها وحدات مقاومة الطائرات⁽⁹⁾، في حين دخلت القوات العراقية حرب الخليج الثالثة ربيع عام 2003 وهي في أسوأ حالاتها لذلك لم تستطع أن تصمد سوى 18 - 21 يوماً حيث تلاشت تماماً فاسحة المجال للقوات الأمريكية المحتملة لاقتحام بغداد دون قتال بالمفهوم المتعارف عليه لحرب المدن .

(9) . رعد الحمداني ، معارك الجيش العراقي الكبرى (73 - 2003) ، دار امنة ، عمان ، ط 1 ، 2016 ، ص 269

المطلب الثاني: المنظومة العسكرية العراقية وتداعيات التغيير بعد عام 2003

تداعيات حل الجيش

يمكن اعتبار حل الجيش العراقي وفق الامر الرقم (2) الذي صدر الحاكم المدني الأمريكي بصفته رئيس سلطة الائتلاف بعد اكتمال احتلال العراق والصادر بتاريخ 23 أيار 2003 من أكثر ما مر بالمؤسسة العسكرية العراقية على عمرها الممتد حينها الى قرابة التسعين عاما تأثيرا وشدة، فهذا القرار ولد انعكاسات سلبية لا تزال قائمة حتى يومنا هذا، قرار حل الجيش لم يكن بمعزل عن السياسة الأمريكية القائمة آنذاك ويمكن أن يكون ما ذهب اليه احد كبار الساسة الامريكاني في القرن العشرين (هنري

قرار حل الجيش لم يكن بمعزل عن السياسة الأمريكية القائمة آنذاك

كيسنجر) حين وصف هذا القرار بالقول (وبمعزل عن طبيعة العلاقة القائمة بين الجيش ما قبل سقوط صدام ومكونات الشعب العراقي فكل مكون ينظر الى ذلك القرار من الزاوية الخاضعة لطبيعة تلك العلاقة التي كانت سائدة في ظل النظام سابق، فالشيعة الذين وجدوا في النظام الديمقراطي البغدادي الجديد ضمان لأغليبتهم كونها جاءت بدل نظام قسري حكمهم طيلة عقود طويلة لذلك يجدوه الخيار الأفضل كون بقاء الجيش على حاله أو وضعه السابق كان مكمنا قلق وتردد بالنسبة

اما السنة فقد تعاملوا مع الديمقراطية القائمة بعد السقوط على أنها مؤامرة

لهم، اما السنة فقد تعاملوا مع الديمقراطية القائمة بعد السقوط على أنها مؤامرة.⁽¹⁰⁾ والحقيقة أن الاكراد كانوا اكثر اندفاعاً وتشدداً لاتخاذ هذا القرار بل أن كثير منهم اعتبر ذلك بمثابة مكافئة أو رد اعتبار لهم مما قام به الجيش وفق وجهه نظرهم من استخدام مفرط للقوة تجاههم، وقد استغل الاكراد هذا القرار استغلال ذكيا حينما باسروا حال سقوط النظام بتعزيز قدراتهم العسكرية بما تبقى من القدرات العسكرية

(10) . هنري كيسنجر ، النظام الدولي الجديد ، دار الكاتب العربي ، بيروت ، ط 1 ، 2015 ، ص 318

المشنتة والخالية من الحراسة أو الرقابة والمتروكة هنا وهناك ليعيدوا أبناء منظومتهم العسكرية المتمثلة بقوات حرس الإقليم (البشمركة).

اجملاً فإنَّ القدرات العسكرية العراقية خلال هذه المرحلة والممتدة من حزيران 2003 تاريخ تشكيل أول وحدة عسكرية وحتى الوقت الحاضر هي ما يأتي:

أ. وزارة الدفاع

تطورت الإمكانيات القتالية لتشكيلات الوزارة بشكل ملفت للنظر خاصة بعد المباشرة بتطبيق خطة فرض القانون في بغداد في شباط 2014 والخطط الأخرى في باقي المحافظات لتصل ذروتها قبيل سقوط الموصل حيث بلغ عدد الفرق العسكرية العاملة في الميدان في مجال مكافحة الإرهاب والتابعة للجيش العراقي

(16) فرقة ، الا أنَّ الانهيار السريع في أواسط حزيران وتلاشي وتدمير قرابة الأربع فرق وهي (2 و3 و4 و18 المشكلة حديثاً) تطلب من القائمين على إدارة الملف الأمني إعادة نظر جذرية في بناء القوات المسلحة. وهكذا جرى إعادة هيكلة للعديد من الفرق وقيادات العمليات وتشكيل فرق جديدة ليلعب عدد الفرق حتى نهاية عام 2021 (19) فرقة كل منها يضم (3-4) لواء احد هذه الفرق مدرعة وخطط لأنَّ تكون هنالك ثلاثة فرق الية

الا أنَّ الانهيار السريع في أواسط حزيران وتلاشي وتدمير قرابة الأربع فرق وهي (2 و3 و4 و18 المشكلة حديثاً) تطلب من القائمين على إدارة الملف الأمني إعادة نظر جذرية في بناء القوات المسلحة

يضاف الى ذلك أنَّ هنالك وكالتي استخبارات تعمل في وزارة الدفاع كلاهما يمتلك قوة متخصصة في مجال مكافحة الإرهاب والواجبات القتالية الخاصة والعمل الاستخباري كما أنَّ هنالك فرقة قوات خاصة متخصصة في تأمين المنطقة الخضراء حيث مركز الحكم وهنالك الوية وافواج خصصت للحمايات الخاصة منها لوائين من الاكراد مكلفة بتأمين الحماية لرئيس الجمهورية اما القوة الجوية فهي الأخرى قد شهدت تطورات كبيرة بعد دخول طائرات ال ف 16 وطائرات أخرى وباتت تملك قدرة في مجال مكافحة الإرهاب الا أنَّها غير قادرة على مجابهة أو مجاراة القوة الجوية لدول الجوار الإقليمي كذلك الحال بالنسبة لطيران الجيش الذي جرى رفعه بطائرات روسية متخصصة في مقاتلة الدروع والعمل في الأجواء الرديئة ، اما الدفاع الجوي فرغم تشكيل قيادة خاصة به الا أنَّه وحتى الآن لم يرتقي الى مستوى القدرة على حماية سماء العراق كذلك الحال للقوة البحرية التي تعاني من ضيق في الساحل البحري العراقي الذي قلص الى 59 كم بعد احتلال العراق للكويت وفرض العقوبات عليه وضعف في التخصيصات المالية لبناء قوة بحرية قادرة على مجابهة التحديات الخارجية الاقليمية .

ب. وزارة الداخلية

تحتفظ هذه الوزارة بالعدد الأكبر من منتسبي المنظومة الأمنية والعسكرية العراقية حيث يتجاوز عدد منتسبيها الـ 600 ألف منتسب موزعين على تخصصات مختلفة الا أن أكثرها قرباً للمنظومة العسكرية هي الشرطة الاتحادية التي وصل عدد فرقها حتى بداية عام 2022 الى خمس فرق بثلاث الوية لكل فرقة، فضلاً عن أفواج الطوارئ المرتبطة بقيادات شرطة المحافظات والتي تخصص بالأمن الداخلي والمجتمعي والتي تختلف اعدادها من محافظة الى أخرى فبغداد العاصمة وحدها فيها 10 أفواج طوارئ والاختلاف يكون في الغالب تبعاً للوضع الأمني في المحافظة وعدد السكان والمناطق ذات الأهمية الأمنية العليا، كذلك تمتلك الوزارة منظومتي استخبارات احدهما هي المديرية العامة للاستخبارات ومكافحة الإرهاب وترتبط بها خلية الصقور الاستخبارية المعروفة بمنجزاتها الاستخبارية العالية الدقة، والوكالة الأخرى هي وكالة الوزارة لشؤون الاستخبارات والتي لها مديريات فرعية في كل المحافظات يفترض أن يكون عملها مطابق لعمل مديريات الأمن سابقاً، في حين ترتبط بالوزارة من خلال وكالة متخصصة بالأمن الإقليمي قيادة عمليات الحدود والتي تمتلك خمسة قيادات للمناطق الحدودية كل منها يحتوي على 3 الى 4 الوية حدود، اما الجانب الأمني الداخلي والمجتمعي فهناك مديريات متخصصة بمكافحة الأجرام والجريمة المنظمة ومديرية متخصصة بالجرائم الاقتصادية وأخرى بالشرطة المجتمعية التي اخذت على عاتقها مسؤولية أمن الاسرة والمجتمع ومديرية عامة للعشائر في حين أن هناك مديريات أخرى تخصصية منها المديرية العامة للمتفجرات وأخرى بالأدلة الجنائية وكذلك بالجوازات والجنسية والبطاقة الوطنية الموحدة، يضاف الى كل ذلك هناك مديرية عامة لحماية الشخصيات والمنشآت والتي تستحوذ على النسبة الأكبر من منتسبي الوزارة وقد وصلت أعداد منتسبيها الى اكثر من 110 ألف منتسب مكلفين بواجب حماية الأهداف المهمة والشخصيات .

**فهناك مديريات متخصصة
بمكافحة الأجرام والجريمة
المنظمة ومديرية متخصصة
بالجرائم الاقتصادية وأخرى
بالشرطة المجتمعية**

ج. جهاز مكافحة الإرهاب

هو جهاز متخصص في مجال مكافحة الإرهاب يصل عدد منتسبيه بين 11 الى 13 ألف منتسب موزعين على قيادتين كل قيادة تشمل مجموعة من الافواج التكتيكية أو الإقليمية وهذه القوة مدربة تدريب متخصص في مجال القتالات الخاصة ومكافحة الإرهاب أنشاء الجهاز نهاية عام 2006 على يد الامريكان وأريد له أن يرتبط عملياتياً بهم، بعد معارك التحرير وخاصة تطهير الموصل خسر الجهاز خيرة

عناصره المدربة مما استدعى إعادة النظر في أساليب التدريب حيث تسببت تلك المعارك والاستخدام المفرط لعناصر الجهاز وعدم منحه الفرصة الكافية للتدريب والتأهيل وتكليفه بواجبات تقليدية بعيدة عن اختصاصه في التراجع بالأداء القتالي ، يجري في الوقت الحاضر إعادة نظر جذرية في تقويم القدرات ورفع مستوى الكفاءة القتالية .

د. جهاز الأمن الوطني

جهاز مطابق من حيث المهام لمديرية الأمن العامة في الأنظمة السابقة لديه قوة متخصصة في مجال تنفيذ الواجبات الخاصة والانتشار في السيطرات الحاكمة عند الضرورة الأمنية، ينسق في اغلب واجباته مع باقي مكونات المنظومة العسكرية و الأمنية من خلال قيادة العمليات المشتركة ، وهناك أيضا مستشارية للأمن الوطني اطلق عليها لاحقا تسمية مستشارية الأمن القومي دون وجود مبرر لهذه التسمية تخصص هذه المستشارية في مجال التخطيط للاستراتيجيات الأمنية وتقديم الدراسات وتمثيل العراق في الاجتماعات ذات الطابع الأمني

هـ. جهاز المخابرات الوطني

يعتبر امتداد لجهاز المخابرات السابق رغم تغيير هيكلته وأساليب عمله وإصدار قانون متخصص به يمتلك الجهاز ممثلات في اغلب السفارات العراقية في الخارج كما أنّ له قوة متخصصة لتنفيذ الواجبات الخاصة، ح أول الامريكان يفرضوا هيمنتهم على هذا الجهاز كما هو الحال بالنسبة لجهاز مكافحة الإرهاب الا أنّهم لم يفلحوا في ذلك كليا، للجهاز قدرات خلاقة في مجال صيانة السيادة الا أنّ زجه في مهام داخلية ليست من اختصاصه اضعفت والى حد كبير من قدراته.

و. هيئة الحشد الشعبي

تشكيلات شعبية تحمل غالبيتها طابع عقائدي شكلت بموجب الفتوى المباركة بعد تداعيات سقوط الموصل بثلاثة أيام وأنهيار كامل المنظومة العسكرية العراقية في المناطق الشمالية والشمالية الغربية والشمالية الشرقية وصولا الى الحدود السعودية، الهيئة ينتسب لها قرابة 150 الف مقاتل من مختلف مناطق العراق ينتظمون في الوية وافواج ووحدات مستقلة في سبعة قيادات (قيادات عمليات) كذلك للهيئة قدرات عالية في مجال الاسناد الناري وسلاح الصواريخ والطائرات المسيرة والعمل الاستخباري والدعم اللوجستي والطبابة تنتشر تشكيلات ووحدات الحشد الشعبي في اغلب مناطق العراق التي تشهد تصاعد في العمليات الإرهابية عدا إقليم كردست أنّ، هنالك حشود أخرى ترتبط بشكل غير مباشر بالهيئة من الناحية الإدارية منها الحشد العشائري كما أنّ هنالك تشكيلات من الحشد ارتبطت

بالقائد العام للقوات المسلحة لأغراض سياسية .

المبحث الثاني

مهام الأمن الداخلي وحماية السيادة

لا شك أنّ الأمن الداخلي ومتطلبات بنائه والحفاظ عليه يحتاج الى استراتيجية مرنة تتناسب وطبيعة التهديدات المحتملة حيث أنّ متطلباته تختلف جذرياً من حيث المكونات عن تلك التي تتطلبها السيادة الوطنية الا أنّ كلاهما (الأمن الداخلي و السيادة الوطنية) يشكل أنّ معاً مقومات الأمن الوطني للبلاد أي أنّ البلاد لا يمكنها أنّ ترتقي بمستوى أمنها الوطني دون أنّ يكون الأمن الداخلي قد وصل الى مستويات مقبولة من حيث الأداء الوظيفي والبناء المؤسسي كذلك الحال بالنسبة للسيادة الوطنية فهي الاخرى تتطلب بالدرجة

**أي بلد لا يمتلك السيادة الكاملة
على أراضيه وسمائه ومياهه
الإقليمية فإنّ أمنه الوطني يبقى
مهتداً**

الأساس قدر كافي من مقومات القوة التي تتناسب طردياً مع طبيعة التهديدات القائمة والمحتملة وعليه فإنّ المنظومة العسكرية والأمنية تعتبر الأداة الرئيسية لتنفيذ استراتيجيات الأمن الوطني والوصول به الى ما تتطلبه السيادة الوطنية في إحلال أمن داخلي يساهم في تطوير مختلف قطاعات الدولة ، فضلاً عن ذلك فإنّ أي بلد لا يمتلك السيادة الكاملة على أراضيه وسمائه ومياهه الإقليمية فإنّ أمنه الوطني يبقى مهتداً لذلك فإنّ قدرات وامكانيات بناء وإدارة الدولة العراقية ستعثر بها نتيجة فقدان السيادة هزات وازمات قد تؤدي الى الانهيار التام وهذا ما حصل اثناء تمدد داعش وسيطرته على ثلث الأراضي العراقية في منتصف عام 2014 حيث كان الأمن الداخلي في مناطق الاجتياح في أسوأ حالته في حين كانت السيادة الوطنية هي الأخرى مستباحة جزئياً ومنتهكة من قبل دول الجوار الإقليمي .

المطلب الأول: المبادئ العامة والاسس لبناء المنظومة العسكرية والأمنية المتخصصة في مجال إرساء الأمن الداخلي وترسيخ الأمن المجتمعي

المبادئ والاسس

4. لم تتطرق اغلب الادبيات العسكرية التي تناولت موضوعة الأمن الداخلي عن مبادئ محددة لأمن المدن أو الأمن الداخلي والمجتمعي وقد تكون المكتبة العسكرية الأجنبية قد حوت على مثل هذه المبادئ الا أنّ ما هو مترجم لم نجد فيه ما يحدد بشكل واضح مبادئ خاصة بأمن المدن. لذلك فإنّ ما سيرد ذكره من مبادئ يعتبر تحصيل حاصل لتجربة ميدانية قد تتطابق في كثير من جوانبها مع الحالة القائمة الآن الا أنّها قد لا تتلاءم في بعض جوانبها مع التطورات التي قد تحصل مستقبلاً. ويمكن اجمال المبادئ العامة بالأمن الداخلي بما يلي: (11).

(11) . الفريق الركن حسن البيضاني , تطهير المدن - معارك التحرير انموذجا , الدار العلمية للنشر والطباعة , بغداد , ط 1 , 2021 , ص 43

أ. وحدة القيادة: يشكل مبدأ وحدة القيادة أحد أهم مبادئ الأمن الداخلي فمهما بلغت قدرة وامكانيات القطعات والقوات المنتشرة داخل المدن وما حولها لا يمكن أن تكون قادرة على فرض أمن نسبي أو قادرة على كشف العمليات الإرهابية ومنعها أن لم تكن هذه القطعات أو القوات تخضع لقيادة واحدة تتعامل مع أجزاء المدينة وتقسيماتها الإدارية وفق رؤية موحدة.

ب. السبق الاستخباري: عانت أغلب الخطط الموضوعية لأمن المدن أو لتحقيق قدر كافي من الأمن الداخلي من الفشل الذريع كونها لم تراعي أهمية العمل الاستخباري لذلك كانت تلك الخطط تنفذ بأسلوب بعيد عن الواقع وكانت القطعات المشاركة وكأنها معصوبة الاعين، أن مبدأ السبق الاستخباري يعتبر اهم مبدأ من مبادئ الأمن الداخلي فالمدينة ليست مشابهة لجبهة القتال فما هو مخفي فيها أكثر مما هو ظاهر للعيان.

ت. تحشيد الجهد والاقتصاد به: الجمع بين هذين المبدأين رغم تناقضهما قد يفضي الى نتائج أكبر بكثير مما هو متوقع ففي الوقت الذي يمنحنا التحشيد للجهد قدرة توجيه القوة بالاتجاه الذي يحسم الموقف التعبوي فإن الاقتصاد به يعطي إمكانية أوسع في استخدام القوة بشكل عقلائي.

ث. المرونة: رغم أن المرونة تعتبر أحد المبادئ الثابتة في مختلف صنوف

القتال لغرض تحقيق الأمن الداخلي وكذلك كواحد من أهم مبادئ الحرب، إلا أنها في إرساء الأمن الداخلي لها خصوصيتها خاصة وأن القتال في المدن غالباً ما يجري وسط الناس وبالتالي فإن الخطط الموضوعية يجب أن تكون على قدر عالي من المرونة ليتمكن المنفذون أو القطعات المنفذة في

تلافي المواقف غير المتوقعة خاصة تلك التي قد تؤدي الى إصابات في صفوف المدنيين، أن المرونة فرضت نفسها بقوة في قتالات المدن وخاصة بعد تصاعد تأثير حروب الجيل الرابع على مجرى الحرب بشكلها العام حيث يتوجب أن ترافق المرونة التنفيذ في كل مراحلها.

ج. التخطيط المسبق: لا يمكن لأي عملية عسكرية أن يكتب لها النجاح ما لم تقترن بالتخطيط المسبق إلا أن الامر في عمليات الأمن الداخلي يأخذ منحى اخر فالتخطيط المسبق في هكذا فأن واع في القتالات لا يعتمد على محددات استخباراتية وتعبويه عن عدو معلوم بل يتعدى ذلك الى سلسلة من المتطلبات التي تندرج تحت عناوينها الرئيسة والفرعية سلسلة لا تنتهي من المعلومات المطلوبة لذلك نجد أن اغلب الخطط الموضوعية لقتال المدن تتميز بأن طابعها المتغير

فأن واع في القتالات لا يعتمد على محددات استخباراتية وتعبويه عن عدو معلوم بل يتعدى ذلك الى سلسلة من المتطلبات

المعتمد بالدرجة الأساسية على سبل المعلومات المتاحة.

ح. التنسيق المدني العسكري: وهو من أكثر المبادئ حضوراً وتأثيراً فلا تقتصر الخطط الموضوعية في قتالات المدن وعمليات الأمن الداخلي على أساليب إدارة القتال وزج القطعات في الواجبات الهجومية والدفاعية بل يتعدى الأمر ذلك الى سلسلة من العمليات المشتركة المدنية العسكرية خاصة إذا ما جرى القتال في مناطق مبنية مأهولة بالسكان.

أساليب إدارة الأمن الداخلي بشكل عام

1. في خضم ما حصل من تطورات في مجال مكافحة الإرهاب فإن أساليب إدارة الأمن الداخلي في حقيقتها لم تعد ثابتة ثبوتاً مطلقاً بل أن المستجدات الحاصلة ميدانياً هي التي تحدد والى حد كبير طبيعة الأساليب المطلوبة لإدارة الأمن ولكن قبل الخوض في تفاصيل تلك الأساليب لابد من التنويه الى أن هذه الأساليب قد لا تنطبق برمتها على جميع حالات الأمن الداخلي بل أن هنالك الكثير من الأساليب التي قد لا تحقق النتائج المرجوة في فترة زمنية محددة الا أنها قادرة على فرض إدارة ناجحة للأمن في حالات أخرى.

2. الجانب الآخر الذي يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار هو أن لا وجود لأمن مطلق مهما عملنا من اجل ذلك بل أن الأمن نسبي أي أنه يتناسب وفق الاتجاهين مختلفين وهما: (12)

أ. الأول: ما هو مقدار فهمنا للأخطار المحتملة وماذا نمتلك من أدوات لمنع هذه الاخطار.

ب. الثاني: مقدار إدراك العدو لطبيعة تفكيرنا الأمني وما هي الممكنات التي يمتلكها والتي تجعله قادراً على تجاوز كل ما يجري تهيئته أو التخطيط له بغية القيام بأعماله الإرهابية.

من هنا لابد لنا أن ندرك مسبقاً أن إدارة الأمن الداخلي هي عبارة عن لعبة حرب بين طرفين يمتلك كلاهما جزء من أدوات اللعبة والقدرة على تحقيق الانتصار تكمن فيمن يجعل تلك الأدوات المتيسرة لديه قادرة على تعطيل أدوات العدو المقابل أو على اقل تقدير تحييدها لفترة محددة

3. إدارة الأمن الداخلي لا تخرج عن نطاق فن الحرب كمفهوم سوقي (استراتيجي) رغم أن الكثير يعتبرونها جزء من التعبئة أو المستوى العملياتي في حين أنها أكبر من ذلك المستوى لسبب واضح هو أن فشل أو نجاح الى أي منظومة فيها يقترن بالدرجة الأساس بجزئيات تلك المنظومة ومدى قدرتها على الصمود بوجه التهديدات المحتملة وبالتالي فإن الأمن على المستوى السوقي سيكون مهدداً

(12) . كراسة الامن الداخلي ، وزارة الدفاع ، معاونية التدريب ، كراسة تجريبية لعام 2015 ، ص 37

وفق تلك الاعتبارات ومن هنا تأتي أهمية أن تكون الأساليب المتبعة في إدارة الأمن ذات طابع سوقي قدر الإمكان باعتبار أن الأمن كل لا يتجزأ.

الأمن الداخلي في العراق بعد معارك التحرير

لمواجهة ما بعد داعش لا بد لنا من إعادة نظر جذرية في كل ما له علاقة بالأمن

الداخلي وامن المدن فداعش 2022 وما بعدها لا يمتلك من الخيارات الكثير بل أنه يراهن على امرين لا ثالث لهما اما أن يلوذ بالصحراء أو يعاود نشاطه وبشدة متصاعدة في المدن ومن هذا المنطلق فأن احتمالية اتخاذ المدن كساحة عمليات داعشية ستتوقف بالدرجة الأساس على مقدار ما يمكن تأمينه من متطلبات مقابلة لضبط إيقاع الأمن الداخلي والمدن المحررة.

وعليه يمكن أن تتبنى خطة إدارة الأمن الداخلي وفق السياق أو التسلسل التالي: -
أ. دراسة تحليلية (تحليل ساحة الحركات) لكل مدينة ضمن حدودها الجغرافية.

ب. دراسة وتقييم لمناطق الاهتمام والتأثير للمناطق المحاذية للمدينة ولكنها خارج حدودها الإدارية

ت. تقسيم المدينة الى قواطع وكما يلي:

أولاً. الحزام الأمني ويتضمن المناطق المحيطة بالمنطقة المبنية ابتداء من الحدود الفاصلة مع المدن الأخرى.

ثانياً. المنطقة المبنية تقسم الى

(1) في حال وجود نهر أو فاصل طبيعي يقسم المدينة الى قسمين أو أكثر يتم تسميتهما حسب ذلك التقسيم أي الى قاطعين رئيسيين.

(2) تقسيم القواطع الرئيسية الى قواطع فرعية.

(أ) عند الحاجة تقسم القواطع الفرعية الى قواطع فرعية ثانوية

(ب) في المدن ذات التخطيط العمراني الحديث (ترقيم المحلات) تقسم حسب المحلات

(ج) تعطي للمناطق ذات السكن العشوائي (العشوائيات - الحواسم) خصوصية بالتقسيم وكما يلي:

(أولاً) إذا كانت منعزلة تكون بمثابة قاطع منعزل.

(ثانياً) إذا كانت تشكل جزء من منطقة مبنية تصبح كجزء من تلك المنطقة كقاطع مع بيان ذلك في التفاصيل الخاصة بالإدارة الأمنية لتلك القواطع.

(ثالثاً) المناطق الزراعية: هي الأخرى تقسم في المدينة الى قواطع وفقاً الى

الحزام الأمني ويتضمن المناطق المحيطة بالمنطقة المبنية ابتداء من الحدود الفاصلة مع المدن الأخرى

طبيعتها مع مراعاة أن تكون الحدود الفاصلة بين القواطع واضحة المعالم. (رابعاً). في كل الأحوال فإن تقسم المدينة الى قواطع لا يخضع الى ثوابت محددة بل أن طبيعة المدينة العمرانية ومساحتها والعوارض الطبيعية والاصطناعية فيها هي التي تحدد ذلك.

ث. بعد اجراء التقسيم وفق ما جاء أعلاه تبدأ مرحلة اعداد تقدير موقف استخباري ويرافق ذلك عمليات استطلاع وجمع معلومات تفصيلية للوصول الى قاعدة معلومات متكاملة.

ج. بعد اعداد تقدير موقف الاستخباري والذي يتضمن مسالك العمل المحتملة للعدو والمسلك الأكثر احتمالاً يجري اعداد تقدير الموقف التعبوي والذي يتضمن الغاية والتحديدات على الغاية، فضلاً عن مناقشة العوامل (الأرض - العدو - قطاعاتنا) ومن ثم التوصل الى الاستنتاجات وصولاً الى مسالك العمل المقترحة وتحديد المسلك الأفضل أو اتباع السياق الحديث في حل المعضلة وفق مراحلها المحددة وفق السياقات المعمول بها.

ح. وبعد الانتهاء من تقدير الموقف التعبوي الذي يتضمن في مرحله الأخيرة مجمل عام مع خطة (عامة) مع شرح تفصيلي لفكرة العمليات
خ. يتم في هذه المرحلة اعداد الخطة التفصيلية لإدارة الأمن الداخلي وإرساء قواعد الأمن المجتمعي، وهذه الخطة تتضمن كل التفاصيل التي يحتاجها المنفذون أو القطعات لغرض تنفيذ مفرداتها.

العوامل المحددة للخطط الأمنية لغرض فرض الأمن الداخلي

4. هنالك الكثير من العوامل التي يجب أن ترعى عند بناء الخطة الأمنية البعض منها عوامل حاكمة وملزمة وغير قابلة للتأجيل والبعض الاخر قد يكون بالإمكان العمل على تأمينها في مراحل التنفيذ اللاحقة في حين أن هنالك عوامل ثانوية الا أنها ضرورية وحاكمة هي الأخرى باستطاعة القائمين على الأمن أن يعملوا

**هنالك عوامل ثانوية الا أنها
ضرورية وحاكمة هي الأخرى
باستطاعة القائمين على الأمن أن
يعملوا على تأمينها**

على تأمينها عندما تكون الإمكانيات متاحة لذلك.
أ. العوامل الحاكمة الملزمة الواجب توافرها حتماً:
أولاً. قدر كافي من المعلومات عن البنية التحتية للمدن المراد تحقيق الأمن الداخلي فيها.
ثانياً. خرائط تفصيلية لكل مرافق المدن على ضوء اخر المستجدات معززة بتصاوير جوية.
ثالثاً. مخططات أو خرائط للبنية التحتية (المجاري، الأنفاق، الجسور، القابلات

المدفونة تحت الأرض، الملاجئ، وغيرها).

رابعاً. طبيعة وامتدادات الأنهار أو الترع أو القنوات المائية اعماقها وامتداداتها داخل المدينة وحالة اكتافها

خامساً. الجسور ومقدار حمولتها وقابليتها على التحمل والقدرة على اغلاقها ومتقرباتها والمعاضل التي تعاني منها والشبكة الكهربائية الخاصة بأنارتها.

سادساً. مدى توفير الأبنية العالية والتي توفر مدى ابعدها للرؤيا.

سابعاً. مدى توفير ساحات رمي امام الأبنية.

ثامناً. الطرق الحاكمة وعقد المواصلات وإمكانية اغراقها أو عرقلة الحركة عليها أو قطعها.

تاسعاً. مدى توفير أماكن لهبوط واقلاع الطائرات السمتية.

عاشراً. المراكز الصناعية المهمة وامكانها وطبيعة المواد التي يجري التعامل معها.

حادي عشر. الأماكن ذات الأهمية الحيوية (المراقد المقدسة - المصارف والبنوك - محطات الكهرباء - والماء) محطات تعبئة الوقود، خزانات الغاز - السجون والمواقف)

ثاني عشر. مدى الحماية المتوفرة لمقرات القيادة والسيطرة داخل المدينة.

ثالث عشر. مدى الولاء الذي يكتفه سكان المدينة تجاه السلطة المركزية.

رابع عشر. الأسلحة التي يمتلكها عموم المواطنين كأعداد تقريبية وأنواعها.

خامس عشر. ساحات ومأرب العجلات وأماكن أنتشارها ومدى السيطرة عليها وأسلوب ادارتها.

سادس عشر. أماكن السكراب وأسلوب تداولها أنواعه.

سابع عشر. أماكن المعسكرات الخاصة بالقوات الأمنية وأساليب تأمين الحماية لها.

الثامن عشر. المطارات ومهابط الطائرات داخل المدينة أو في حزامها الأمني وخطوط الطيران للإقلاع والهبوط.

تاسع عشر. المناطق المشجرة والغابات واعماقها وتخطيطها ومدى توفر الطرق السالكة فيها.

ب. المتطلبات والإجراءات العوامل الواجب تأمينها في مراحل التنفيذ

أولاً. المعلومات التفصيلية عن السكان (الجرد السكاني)

ثانياً. فرز المحلات المتخصصة بالجوانب الصناعية والمعامل ذات الطبيعة الكيميائية.

ثالثاً. منظومة المراقبة المتيسرة بالمدينة سواء كأمرات مراقبة أو غيرها وحتى تلك

التي يمتلكها المواطنين (دور، محلات، أماكن ترفيه) أو تلك المراكز التي تعمل داخل المدينة مع إمكانية ربطها بمراكز مراقبة موحدة أو إمكانية الاستفادة منها لاحقاً.

رابعاً. الاحصائيات المتعلقة بالمركبات بمختلف أنواعها (خصوصي - نقل عام - حمل - حكومية - هيئات دبلوماسية - شركات - شركات أمنية وغيرها).

خامساً. الشركات الأمنية العاملة بالمدينة وأماكن مقراتها ونطاق عملها والعجلات والأسلحة المستخدمة من قبلها.

سادساً. تكامل الاحصائيات الخاص بدور العبادة أو المرافق المقدسة بمختلف الأديان والمذاهب والأيام والمناسبات ذات الخصوصية الدينية.

سابعاً. أماكن السجون والمعقلات الخاصة بالجهات الأمنية والقضاء، فضلاً عن احصائيات تفصيلية عن الموقوفين فيها وأساليب تأمين الحماية لها ونقاط الضعف فيها والطرق والمقتربات المؤدية إليها.

ثامناً. المستشفيات والمراكز الصحية في الأماكن المخصصة للعلاج الطبيعي أو مراكز التأهيل والمستودعات الطبية ومصارف الدم.

ج. المتطلبات التي يجب توفيرها لاحقاً (اسبقية متأخرة): غالباً ما لا تبتسر أو

تطبق الخطط والأمور الواجب توفيرها واخذها بنظر الاعتبار والتي تشكل اسبقية متأخرة أو قد لا تطبق الخطط الأمنية وفق ما خطط لها بل تبرز الكثير من المحددات والمعوقات والعوامل غير المكتملة والتي تؤدي الى اختلاف في اتجاهات التنفيذ ومرد ذلك أن حروب الجيل الرابع والتي يشكل الإرهاب

أن حروب الجيل الرابع والتي يشكل الإرهاب ومكافحته الجزء الأهم منها غالباً ما تحفل بالكثير من المفاجآت

ومكافحته الجزء الأهم منها غالباً ما تحفل بالكثير من المفاجآت التي تجعل مسار العمليات الأمنية مغاير في الغالب لما مخطط له وفي كل الأحوال فإن هنالك أمور وعوامل قد لا تأخذ اسبقية عالية عند بناء الخطة الا أنها قد تشكل لاحقاً عاملاً معوقاً أو داعماً للخطة. ومنها ما يلي:

أولاً. ضفاف الانهار ومدى صلاحيتها لغرض إقامة معدات التجسير والأطواق.

ثانياً. الملاجئ والانفاق داخل المدينة أو المناطق المبنية ومدى صلاحيتها.

ثالثاً. مدى توفير الملاجئ في الدور السكنية.

رابعاً. المشاتل وأماكن بيع المعدات الزراعية الأسمدة ومدى توفير الحماية لها.

خامساً. محطات الوقود وأماكن توزيع الغاز.

سادساً. خزانات الغاز الخاصة بالعمارات السكنية الحديثة ومدى توفير الحماية

لها.

سابقاً. القنوات التلفزيونية ومحطات الإذاعة وطبيعة الحميات المتوفرة لها وتوجهاتها العامة ومدى دعمها للإدارة الأمنية في المحافظة. ثامناً. أبراج أجهزة الهاتف واماكنها وارتفاعاتها مدى التدقيق الأمني للطواقم العاملة عليها.

تاسعاً. مقرات شركات الهاتف النقال ومعرفة أساليب إيقاف بثها وتشغيلها. عاشرأً. أماكن وجود معدات (ذات نشاط اشعاعي) مواد الخاصة بالطب والعلوم أو بالصناعات ومدى تأمين الحماية لها.

المتطلبات المتعلقة بأمن الافراد والمجموعات

لا يمكن تحقيق الأمن الداخلي وفرض قدر معقول من الأمن المجتمعي دون أن تكون هنالك معرفة مسبقة بطبيعة المجتمع الذي يجري التعامل معه من حيث اتجاهاته العامة والسلوكيات السائدة ونقاط الضعف والقوة فضلاً عن مكامن الخطر فيه، وعليه فأً هنالك جملة من المتطلبات تتعلق بالأفراد والجماعات يتوجب توفرها بقدر كاف يضمن صحة مسارات الخطط الأمنية الموضوعية

لا يمكن تحقيق الأمن الداخلي وفرض قدر معقول من الأمن المجتمعي دون أن تكون هنالك معرفة مسبقة بطبيعة المجتمع

لغرض تحقيق الأمن الداخلي وهذه المتطلبات يمكن اجمالها بما يأتي:

1. إحصاء سكاني دقيق يشمل كل ماله علاقة بأعداد السكان وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والمعاشية وانتماءاتهم العرقية ومستوياتهم المعرفية والدراسية.

2. العناصر غير المنضبطة أو التي عليها مؤشرات امنية مع تصنيف طبيعة تلك المؤشرات.

3. جماعات الجريمة المنظمة، قياداتها، تمويلها، ارتباطاتها، طبيعة عملها، أماكن تواجدها، مدى تأثيرها على القرار الأمني والقضائي.

4. المتاجرون بالمخدرات والمتعاطون لها.

5. مرتادو أماكن اللهو (الملاهي وصالات القمار) وخاصة

من ذوي المكانة الاجتماعية أو المناصب العسكرية أو الأمنية أو السياسية.

6. الوجهاء ورؤساء القبائل ومدى تأثيرهم في الاوساط الاجتماعية.

7. رجال الدين وطبيعة توجهاتهم الفكرية وطروحاتهم في الخطب والمناسبات.

8. التجمعات بالمناسبات الدينية والوطنية وطبيعتها العرقية أو الدينية أو الطائفية.

المطلب الثاني: قدرات وامكانيات المنظومة العسكرية في مجال حماية السيادة الوطنية وصونها امام التهديدات الخارجية.

تعاني المنظومة العسكرية العراقية بمختلف اختصاصاتها من ضياع الحدود الفاصلة بين ما يمليه الأمن الداخلي

تعاني المنظومة العسكرية العراقية بمختلف اختصاصاتها من ضياع الحدود الفاصلة بين ما يمليه الأمن الداخلي من ضرورات وبين متطلبات مكافحة الإرهاب خاصة الوافد من الجوار الإقليمي وكذلك بين متطلبات فرض السيادة وصون أراضي وكيان العراق تجاه التدخلات الخارجية لذلك فإن السيادة الوطنية تتطلب الكثير مما يجب أو ينبغي توفره من مقومات القوة ورغم أن هذه المتطلبات قد تتطابق في بعض الأحيان مع ما يتطلبه الأمن الداخلي من مقومات قوة الا أنها في أحيان كثيرة تختلف من حيث المكونات والقدرات وهذا الأمر يختلف باختلاف التهديدات وطبيعة العلاقة مع دول الجوار الإقليمي كذلك الحال مع باقي دول العالم ذات المصالح المشتركة مع العراق أو التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الأوضاع الأمنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية داخل العراق، ورغم كل ما جرى سابقاً من محاولات لتطوير القدرات والامكانيات التي تمتلكها المنظومة العسكرية والأمنية العراقية وما يجري التخطيط له مستقبلاً في هذا المجال الا أنها تبعد كثيراً عن توفير القدر الكافي من المتطلبات المنوه عنها وذلك لأسباب متعددة يمكن اجمالها بما يأتي :

1. حالة التغيير الجذري التي حصلت في ربيع عام 2003 وما رافقها من تراجع شديد في القدرات العسكرية وما صاحبها من حالات التردّي الأمني والعسكري الناجمة بالدرجة الأساس من تراكمات الحروب السابقة والحصار الذي فرض على العراق بسبب اجتياح صدام للكوييت.
2. حالة الفوضى العارمة التي صاحبت عملية التغيير وما نجم عنها من تدمير للقدرات العسكرية المتبقية واستئثار جهات داخلية وخارجية بتلك القدرات.
3. حل الجيش العراقي السابق بموجب الأمر التنفيذي الرقم (2) الصادر من سلطة الائتلاف في حزيران 2003 والذي أدى الى التفكيك الكامل لما تبقى من منظومة القيادة والسيطرة للقوات المسلحة العراقية.
4. الاحتلال الأمريكي واستراتيجيته البعيدة المدى في بناء الجيش العراقي الجديد والتي وضعت على أساس أمرين أساسيين أولهما عدم قدرة هذا الجيش مستقبلاً للقيام بأي عمل تعرضي خارج الحدود الإقليمية للعراق خشية أن يعاود هذا الجيش تكرار ما حصل سابقاً في أن يكون طرفاً حيوياً في الصراع العسكري العربي الصهيوني اذا ما نشبت الحرب مجدداً مع الكيان الصهيوني ، وثانيهما أن يبقى هذا الجيش والى ابعده ما يمكن معتمداً اعتماداً كلياً على القدرات العسكرية والأمنية الامريكية .
5. الأطراف المشتركة في العملية السياسية وخاصة الاكراد بالدرجة الأساس

والذين حاولوا بكل قوة أن لا تمتلك المنظومة العسكرية العراقية الجديدة مقومات القوة اللازمة تحت ذريعة احتمال استخدامها مجدداً لمقاتلة الاكرد كما حصل في ظل الحكومات السابقة.

6. ضياع القدرات والخبرات المتراكمة نتيجة قرارات سلطة الائتلاف بحل الجيش وتجريم البعث واستخدام انتقائية غير موفقة في إعادة القيادات العسكرية الى الخدمة مما خلق قاعدة مناوئة للجيش الجديد وابتعاد القسم الأكبر من الخبرات العسكرية الرصينة من الانضمام اليه.

**تصاعد وتيرة الإرهاب والعمليات
الإرهابية والتي أدت الى استنزاف
القدرات القتالية للجيش العراقي
الجديد**

7. تصاعد وتيرة الإرهاب والعمليات الإرهابية والتي أدت الى استنزاف القدرات القتالية للجيش العراقي الجديد وعموم المنظومة العسكرية والأمنية العراقية وتحولها من قوات يفترض بها أن تكون قادرة على تأمين السيادة الوطنية وحماية البلاد من الأخطار الخارجية الى قوات مبعثرة منشغلة بالدرجة الأساس بمهام الأمن الداخلي.

8. التناحر السياسي والمحاصصة والنزعة العرقية والطائفية التي القت بضلالها على طبيعة المهام الملقاة على عاتق المنظومة العسكرية العراقية وتسببت في تحديد قدراتها بدرجة كبيرة.

9. انتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي والتي دفعت باتجاه ضياع موارد مالية طائلة كانت قد خصصت من اجل رفع قدرات المنظومة العسكرية والأمنية العراقية في مجال حماية السيادة وتحقيق الأمن الداخلي.

قدرات ومقومات القوة في المنظومة العسكرية والأمنية الحالية

أن الأداء القتالي للمنظومة العسكرية شهد انعطاف كبير باتجاه تعزيز المنجز التعبوي والعملي، كما أنه ساهم على حد كبير في تجاوز الانكسار النفسي والتحول من حالة الدفاع المستكن الى الدفاع التعرضي ومن ثم الى العمليات التعرضية الواسعة النطاق والتي اسفرت عن تحرير كامل الأراضي التي احتلها داعش منذ عام 2014 ومما يمكن أن يذكر بهذا الصدد ما يلي: -

أ. إعادة تنظيم عمل العمليات المشتركة ومساهمتها في رسم معالم مرحلة جديدة لعمل قطعات الجيش باعتماد المرونة الممزوجة بوحدة القيادة وتحشيد الجهد وأدانة الزخم كمبادئ للحرب طبقت بحذافيرها في جميع العمليات التي جرت ابتداء من منتصف عام 2015.

ب. ارتفاع وتيرة القدرة القتالية للقطعات البرية بعد جملة من الإجراءات التي ساهمت وبدرجة كبيرة في توظيف الإمكانيات القتالية للتشكيلات وفق

متطلبات المعارك المحتملة والتي تختلف جذريا في سماتها عن المعارك التقليدية فهي معارك تدخل ضمن إطار الحروب الا متمثلة او (حروب الجيل الرابع) على وجه التحديد.

ت. وتيرة العمل الاستخباري هي أخرى قد تصاعدت الى حد كبير حيث أصبحت الوكالات أكثر قدرة على تلبية متطلبات مبادئ المعركة رغم أن المنجز الاستخباري التعبوي لم يرتقي الى الدرجة المطلوبة الا أنه على اقل تقدير غادر مرحلة التكرار والاحتمالية في نتاجه الاستخباري واعتمد بعض الشيء على التحليل كأساس في منتجة الى التشكيلات القائمة بالتنفيذ.

ث. زيادة القدرات القتالية في مجال القوة الجوية وطيران الجيش بعد دخول الطائرات (ف16 سي بلوك) المتعاقد عليها مع الولايات المتحدة الامريكية أو طائرات طيران الجيش الروسية ومنها (مي 28 ومي 35) التي حدثت نقلة نوعية في مجال تقديم الأسناد الناري ومعالجة العجلات المدرعة خاصة المفخخة فيها.

ج. المتطلبات الحديثة ومنها الطائرات المسيرة ساهمت والى حد كبير في منح

التشكيلات التابعة لوزارة الدفاع اثناء القتال بعداً جديداً خاصة في مجال الاستطلاع التصويري أو الالكتروني، ورغم أنه عدو وحتى منتصف عام 2016 كان الأكثر قدرة على استخدام هذا النوع من التقنيات وخاصة في مجال معالجة الأهداف الدقيقة من خلال تحميل قذائف الية الإفلات وتوجيهها على العجلات

العامل الأكثر أهمية في زيادة القدرات القتالية للجيش العراقي هو الاسناد الناري

والمقرات الا أن الجهود التي بذلت من قبل المديرية الفنية في هيئة الحشد الشعبي قد تكلفت بالنجاح في إيقاف أو تعطيل قدرات العدو في هذا المجال.

ح. الاتصالات هي الأخرى مهدت تطور كبير وجرى استخدام منظومات أكثر اماناً وقدرة لتأني متطلبات منظومة القيادة والسيطرة حيث جرى ادخال منظومة الاتصالات الفضائية LMR والتي تعمل مع (VSA-T) السويدية كجزء من المنظومة مما أضاف إمكانيات أوسع للقطعات في مجال القيادة والسيطرة.

خ. جرى تطوير عمل وحدات الدفاع الجوي وذلك باستخدامها لمعالجة الطائرات المسيرة وكذلك ركبت مدافع 23 ملم الخاصة بالدفاع الجوي على العجلات لتكون جزء في القوة النارية ذات القابلية العالية على الحركة اثناء التقدم وقد نجحت تلك العجلات بمدافعها في المراحل الأولى من المعارك بأحداث خسائر كبيرة في صفوف العدو.

د. العامل الأكثر أهمية في زيادة القدرات القتالية للجيش العراقي هو الاسناد

الناري المؤلف (أي المتيسر للأمر التعبوي بشكل دائم) فرغم محدودية الامكانية الا أنّ وحدات مدفعية جديدة قد دخلت الخدمة بعد عام 2015 وأصبحت هنالك حزمة واسعة من النار الساندة للقطعات والتشكيلات اثناء قيامها بعمليات التطهير كما أنّ تطوير آخر لا يقل أهمية حصل في معدات وتجهيزات ووسائل استحصال الأهداف.

د. في مجال الاسناد الهندسي جرى بعض التطور في هذا المجال خاصة ما يتعلق منه بمعالجة العبوات الناسفة او الكشف عن المتفجرات الا أنّها و حتى منتصف عام 2017 لم ترتقي الى المستوى الذي يمكنها من منع مخاطر استخدام العدو لوسائل التفخيخ خاصة وأنّ العدو كانت لديه قدرات عالية في الابتكار والتنوع في هذا المجال واعتماده على أساليب غير مألوفة او بدائية مقابل أجهزة كشف حديثة تصل تكاليفها الى عشرات الألوف من الدولارات يجري تدميرها من قبل العدو بوسيلة قد لا تكلف سوى بعض دولارات. اما في مجال التجسير الهندسي فقد حصلت كتائب الهندسة العسكرية على العديد من المعدات الحديثة في هذا المجال خاصة في مجال انشاء الجسور العسكرية.

ر. الجانب المتعلق بالدعم اللوجستي ورغم كل المحاولات للأرتقاء به الى المستوى الذي يمكن التشكيلات في وزاره الدفاع في أداء واجباتها القتالية بكفاءة عالية. الا أنّ النتائج على الأرض لم تكن بمستوى الطموح، ومع ذلك فإنّ هنالك نوع من التطور، الا أنّ اهم ما يمنع الانطلاق باتجاه الوصول الى مستوى الطموح هو ما يطلق عليه (الأكتفاء الذاتي) الذي كان ولا يزال سبباً اساسياً في فساد وافساد الكثير من الضباط والأميرين والذي يمكن الاستغناء عنه فيما عملت أو أعيد العمل للمدخرات مجدداً ولكن الكثير من الجهات المستفيدة والفعالة بالفساد تحاول أنّ تمنع قيام ذلك.

كل ما تقدم يمكن أنّ يساهم مساهمة فاعلة في جعل المنظومة العسكرية قادرة مستقبلا على تأمين متطلبات حماية السيادة الوطنية شريطة أنّ تكون هنالك استراتيجيات فاعلة وعملية بهذا الصدد.

المبحث الثالث

التحديات التي تواجه المنظومة العسكرية والأمنية في تأدية واجباتها وسبل المواجهة

لتطوير وبناء المنظومة العسكرية والأمنية يتوجب على الحكومة أنّ تعالج

المشاكل من جذورها ، إذ أنه ثمة مجموعة واسعة من الأحزاب السياسية لديها مجاميعها المسلحة الخاصة بها، فمن واجبات الحكومة أن تسعى لفرض الالتزام من الجميع بالقوانين التي تحكم العلاقة بين مجالي (الأمن والسياسة) ، وفي هذا المجال يجب أن تصدر الحكومة تشريعات تنظم فصل هذين المجالين، فضلاً عن إتباع عملية دمج تدريجي للمجموعات المسلحة في الوقت الذي تقوم فيه بإعادة بناء مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية، وينبغي أن تركز على إصلاح القطاع الأمني لتعزيز قوة المؤسسات. تعد السياسة الحكومية قبل أحداث سقوط مدينة الموصل بأنها سياسة ضعيفة لم ترتق الى مستوى الخطر الذي كان يحيط بالدولة ويهدد الأمن الوطني العراقي .

كان لسقوط الموصل عسكرياً أثراً سلبياً على الروح المعنوية للقوات المسلحة العراقية وهذا ما جعل صانع القرار العراقي أمام مشكلة كبيرة، ولا ننسى الإشارة هنا للدور والدعم الكبير الذي قدمته المرجعية الدينية في النجف الاشرف متمثلة في فتوى الجهاد الكفائي، والإعلان عن تشكيل الحشد الشعبي الذي تم ربطه بالمؤسسة الأمنية العراقية فضلاً عن الدور الكبير لشيوخ (القبائل العراقية المختلفة)، أن تحرير الموصل اصبح اولوية لإعادة السيادة العراقية والطريق لإعادة بناء دولة عراقية حديثة ومجتمع متماسك.

المطلب الأول: التحديات البنيوية في المجال العسكري والأمني

تأثير موقع الدولة الجغرافي على الوضع الأمني والعسكري

لا شك أن للجغرافياً تأثيرات كبيرة وحاسمة على طبيعة ومقومات بناء قوة الدولة فالعامل الجغرافي ومنذ الازل كان عاملاً حاسماً في تحديد قوة وقدرة الدولة على الصمود⁽¹³⁾. ونجد أن من الضروري هنا التأكيد على أن الموقع الجغرافي لا يزال حاكماً في تأمين القدر الأكبر من القوة والمتانة للدولة.

وفي كل الأحوال فأن هنالك صلة أساسية بين الجغرافياً و الوضع الأمني والعسكري وكذلك وبصورة حتمية بينهما وبين الحرب، لذلك نجد أن أي موقع أو مكان أو بقعة أو منطقة لها خصائصها الفريدة في السمات الجغرافية التي تتفاعل لتشكيل

بيئة مميزة، فبيئة العمل العسكري هي بناء مكون من جميع عوامل المشهد الطبيعي والثقافي التي تصوغ وتتحكم بمراحل مد وجزر المعركة⁽¹⁴⁾

التحديات والتهديدات التي يشكلها الموقع الجغرافي ائمنياً وعسكرياً على العراق:

يمكن اجمال تلك التحديات والتهديدات بما يلي:

ولا ننسى الإشارة هنا للدور والدعم الكبير الذي قدمته المرجعية الدينية في النجف الاشرف متمثلة في فتوى الجهاد الكفائي

(13) معين حداد، الجيوبوليتيكا ، قضايا الهوية و الانتماء بين الجغرافية و السياسة ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط 1 2006، ص 97

هنالك صلة أساسية بين الجغرافياً و الوضع الأمني والعسكري وكذلك وبصورة حتمية بينهما وبين الحرب

(14) اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق ، 2012، بغداد، ص 91.

1. **تحديات الموقع الاستراتيجي للعراق:** بالنسبة لموقع العراق الاستراتيجي فقد وصفه المختصون بالشؤون الاستراتيجية بأنه غاية في الأهمية كونه يقع ضمن الجسر الأرضي الذي يربط قارات العالم القديم ويوصل بين البحر المتوسط والمحيد الهندي، وقد برزت هذه الأهمية خلال سنوات الحرب

وتعد بغداد مركزاً مهماً لملتقى الطرق البرية في الشرق الأوسط

العالمية الأولى والثانية، فضلاً عن الحرب الباردة. كما تبرز الأهمية الاستراتيجية لموقع العراق الجغرافي كونه يقع على اقصر الطرق الجوية التي تربط غرب اوربا

وجنوبها بجنوب شرق اسيا، وتعد بغداد مركزاً مهماً لملتقى الطرق البرية في الشرق الأوسط، وما سكة حديد (بغداد — برلين) الا شاهداً على ذلك⁽¹⁵⁾. اما بالنسبة لموقع العراق من نظريات السيطرة الاستراتيجية فهو حسب نظرية ماكندر(قلب الأرض) يعد جزء من الجسر الذي يربط بين قلب الشمال والقلب الجنوبي و عندما قسم ماكندر العالم الى ثلاثة مناطق استراتيجية رئيسية هي القلب الروسي و الهالبيين الداخلي و الخارجي ، فأن العراق يقع ضمن منطقة الهلال الداخلي التي تحيط بالقلب الأوراسي الذي يشمل جميع قارة اوربا وأجزاء من قارة اسيا و كان العراق و لازال بشكل عام اكثر مناطق الهلال الداخلي تنافساً بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقاً(روسيا حالياً) و يمكن اعتبار ما يجري من الأحداث دائرة في المنطقة كالصراع في سوريا هو دليل عملي وحي على ذلك⁽¹⁶⁾.

(15) علي حسين علي، تحديات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003 (دراسة جيوسراتيجية)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2016، ص 4.

(16) مروان عوني كامل، الهيمنة الامريكية في ضوء نظرية ماكندر، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006، ص 154.

2. **تحديات الواقع البحري.** يبلغ طول ساحل العراق على الخليج العربي بنحو (58 كم) و في حالة مقارنته بالنسبة للمجال البري للدولة يتضح أن نسبة طول الساحل الى المجال البري للدولة تبلغ (1: 7535) و هذا يعني أن كل واحد كيلو متر من الساحل يقابله (7535 كم²) من المجال البري و بمقارنته بالمعدل العام لدول الجوار الذي يبلغ (1: 363)، يتضح أن طول ساحل العراق البحري محدود جداً و صغير جداً بالنسبة لمجاله البري، وهو ما يجعل الغالبية من أجزاء الدولة لا تتمتع بميزة القرب من البحر و تبلغ المساحة الاجمالية للمجال الحيوي البحري العراقي في حدود المنطقة الاقتصادية الإقليمية الخاصة بنحو (7000 كم) و بقياس طول الشاطئ العراقي بالنسبة لها يتضح أن نسبة طول الشاطئ الى مساحة المجال البحري تبلغ (1: 12) من المجال البحري و بمقارنته بالمعدل العام لدول الجوار و الذي يبلغ (1: 46) نجد أن المجال البحري العراقي محدود المساحة، مما يدل على محدودية درجة الانتفاع العراقي بالبحر في المجالات العسكرية و الاقتصادية⁽¹⁷⁾.

(17) قاسم محمد عبيد، جيوبوليتك الامن الوطني العراقي (دراسة في التحديات) مجلة الدراسات الدولية، العدد 38 لسنة 2017، جامعة النهرين، ص 217.

3. تحديات خصائص موقع الجوار الجغرافي. وهذا الجانب يشكل أهمية كبرى فجوار العراق يتمثل بستة دول لكل منها خصائصها الا أنّ تركيا و ايران و السعودية تمثل التحدي الأكبر للعراق وكذلك سوريا بعد تصاعد الاحداث فيها

4. تحديات شكل الدولة العراقية . و يمكن تلخيص ذلك بمجموعة الانبعاجات الحاصلة في شكل الدولة العراقية وهي⁽¹⁸⁾ :

(18) . المصدر نفسه ، ص218.

أ. الانبعاج الإيراني: هو ذو تأثير سلبي على الدفاعات العراقية خاصة وأنّه يقترب كثيراً من العاصمة بغداد حيث تبلغ مساحته قرابة 2.7% من المساحة الكلية للعراق.

ب. الانبعاج التركي: وتبلغ مساحته أكثر من 200 كم ورغم أهميته الا أنّه لا يشكل خطراً على الدولة من الناحية الاستراتيجية.

ت. نتوء البصرة: وتقدر مساحته 7225 كم² أي ما يعادل 1.6 من مساحة العراق و قد ظهرت أهميته خلال الحرب العراقية الإيرانية.

ث. نتوء الرطبة: وتبلغ مساحته 37000 كم² و يمثل كما يصفه الاستراتيجيون عيباً في جيوسراتيجية العراق كونه بعيد نسبياً و في منطقة بعيدة ومتخلخله سكانياً .

ج. نتوء بنجوين: هو عامل مساعد للدولة حيث يمتد في عمق الأراضي الإيرانية بمساحة تقدر ب300 كم².

5. تحديات إدارة الامن والمناطق المتنازع عليها.

شكلت مشكلة (المناطق المتنازع عليها) أحد أهم القضايا المختلف عليها

بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بعد عام 2003 نتيجة للاختلافات الكبيرة في ما بينهما سواء اكان ذلك فيما يتعلق بالتسمية والدلالة الجغرافية او طرق

(19) دستور جمهورية العراق لعام 2005.

المعالجة او الحدود الإدارية وإدارة الأمن، لاسيما وأنّ الدستور العراقي لعام 2005 لم يعرف المناطق المتنازع عليها باستثناء كركوك التي ورد ذكرها في المادة (133/ثانياً) و المادة (140/ ثانياً)⁽¹⁹⁾ . وفي ضل ذلك الاختلاف تبنت بعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي) موضوع تسوية الحدود الداخلية المتنازع

شكلت مشكلة (المناطق المتنازع عليها) أحد أهم القضايا المختلف عليها بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان

عليها من خلال تقرير ممثلها (دي مستورا) الصادر عام 2008 اذ حدد هذا التقرير المناطق المتنازع عليها بغض النظر عن مدى مقبولية هذا التحديد من قبل طرفي النزاع⁽²⁰⁾ . و بذلك برزت العديد من التحديات السياسية والاجتماعية و الاقتصادية و كان اخطرها تحدي إدارة الأمن في تلك المناطق و تداخل الصلاحيات الأمنية بين

(20) هادي حسين محسن ، المناطق المتنازع عليها في كتابات الضباط و السياسيين البريطانيين ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد، العدد، 101، ص154.

الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان ، خاصة بعد احداث حزيران عام 2014 بعد احتلال داعش الإرهابي لمدينة الموصل و بعض المناطق الأخرى و معظمها يقع ضمن ما يسمى (المناطق المتنازع عليها)⁽²¹⁾ .

(21) قاسم محمد عبيد، مصدر سبق ذكره ، ص 218.

تحديات موقع الجوار الجغرافي للعراق (الجوار الإقليمي) على الأمن الوطني : يقصد بهذه الخصائص السمات الجغرافية و المعطيات المكانية التي تميز الدولة

وتحدد علاقاتها في محيطها الإقليمي مع دول الجوار، و يرتبط بهذه الخصائص عدد من المؤشرات هي عبارة عن نسب توضح مدى الضغوط الناجمة من الموقع المجاور، والتي يمكن ان تتعرض لها الدولة جراء خصائص ذلك الموقع، أي هي مقاييس نظرية تعطي للدولة دلالات بوجود تهديدات محتملة من دول

**العراق حدودياً يعتبر دولة حبيسة
فمن مجموع اطوال حدوده مع دول
الجوار والبالغة (3631 كم)**

(22) محمد محمود إبراهيم الديب ، الجغرافية السياسية (منظور معاصر) ، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 2001، ص 141.

الجوار ضد سيادة الدولة و كيانها الإقليمي⁽²²⁾ . و يمكن اجمال هذه التحديات بما يلي⁽²³⁾ :

1. ان الدول المجاورة للعراق هي (6) دول وتختلف اطوال حدودها مع العراق لكن كمعدل عام فأن كل دولة من الدول يقابلها جزء محدد بنسبة مئوية من مساحة العراق مما يجعل التعامل أمنياً وعسكرياً مع تلك الدول يحتاج الى تعامل خاص على ضوء تلك المساحات.
2. العراق حدودياً يعتبر دولة حبيسة فمن مجموع اطوال حدوده مع دول الجوار والبالغة (3631 كم) في حين أن مجموع اطوال حدوده البحرية لا يتجاوز (59 كم)
3. الفراغ السكاني في المناطق الحدودية أثر سلباً على طبيعة اعداد الدولة للحرب و اعداد مسارح العمليات.
4. حجم السكان هو الآخر يميل الى دول الجوار خاصة تركيا و ايران.
5. أن العراق دولة شبه قارية حيث يشترك مع ستة دول و هذا ما يجعل احتمال تعرضها للخطر امر وارد.
6. طول الحدود عامل خطر يهدد أمن الدولة وخاصة اذا ما ترافق ذلك مع عدم وجود توافق سياسي مع دول الجوار

(23) قاسم محمد عبيد، مصدر سبق ذكره ، ص 209.

**أن الاستراتيجيات الأمنية و
العسكرية لا تبني من العدم بل
تستند بالدرجة الأساس على
معطيات تحدد ماهية هذه
الاستراتيجيات وغاياتها النهائية**

المطلب الثاني: بناء وتطوير المنظومة العسكرية وفق التحديات القائمة

أن الاستراتيجيات الأمنية و العسكرية لا تبني من العدم بل تستند بالدرجة الأساس على معطيات تحدد ماهية هذه الاستراتيجيات وغاياتها النهائية و من هذا المنطلق فأن القوات المسلحة العراقية و رغم ما حصل من تطور في بنائها و أدائها

المهني الا أنَّها بحاجة الى اعداد مستوى الذي يمكن أن تكون فيه قادرة على القيام بمهامها الوطنية و تخلق احساساً بالردع الضمني إزاء التهديدات الداخلية والخارجية ، وهي على هذا الأساس تتطلب إعادة بناء يضمن لها أداء واجباتها بأعلى مستوى تماشياً مع الاستراتيجيات الأمنية والعسكرية الموضوعة و لا يمكن أن نصل الى هذا المستوى دون توفير المرتكزات الأساسية الآتية⁽²⁴⁾ :

(24) محمود احمد عزت البياتي ، بناء دولة العراق الفرص والضائفة ، بيت الحكمة ، بغداد ، ط2013، 1، ص166.

1. التحديد الواضح لمفهوم المؤسسة العسكرية.
 2. تثبيت مبادئ عمل المؤسسة العسكرية.
 3. تأهيل القيادات وهيئات الركن في مستوى اداء قيادة حقيقية.
 4. اعداد نظام معركة القوات المسلحة.
 5. تحديد سياسة التسليح والتجهيز.
 6. تحديد نهج التدريب والإعداد.
 7. تبني استراتيجية عسكرية واضحة وأعداد المناخ المناسب لعملها
- ثانياً. الاستراتيجيات العامة المكملة للاستراتيجيات الامنية و العسكرية ما بعد داعش :

يجب على الدولة العراقية أن تسعى لبناء استراتيجية واضحة لمشروع إعادة بناء الدولة العراقية في مرحلة ما بعد داعش من خلال⁽²⁵⁾:

(25) ياسر عبد الحسين ، العراق العقدة الاستراتيجية المستعصية ، متاهات الداخل و حروب الخارج ، المركز الاستشاري للدراسات والبحوث، أوراق بحثية ، تشرين الأول 2016 ، بغداد ، ص26.

1. مواجهة تحديات مشروع الدولة المركزية والفيدرالية، من خلال إعادة ترسيخ فكرة اللامركزية في إدارة الدولة العراقية عبر برنامج واضح، ومجابهة خطاب «الانفصال» الذي سوف تحاول بعض الجماعات الاجتماعية والعرقية إثارته في مرحلة ما بعد داعش.
2. السعي إلى بناء وإعادة تأهيل (الإنسان) الذي عاش مرحلة السيطرة من قبل داعش من خلال إعادة ترسيخ قيم المواطنة وإعادة توفير الواجبات الأساس التي يجب أن تقوم بها الدولة، وإعادة الروح الى عقد اجتماعي بين الحاكم والمحكوم.
3. توظيف كل إمكانيات الدولة العراقية في إعادة بناء المدن المحررة، وإعادة النازحين إلى مدنهم بعد توفير الخدمات الأساسية، والبنى التحتية.
4. استخدام العقوبات الصارمة لكل من يروج خطاب الكراهية والتحريض على العنف والتطرف، وإنشاء مؤسسات متخصصة في مكافحة الإرهاب بكافة أجياله، وخصوصاً أن الجيل القاعدي أو الداعشي يعيش مراحل تطور سريعة في إدارة التوحش.

5. إعادة النظر في البناء السياسي العراقي الذي تقام عليه بعد التغيير، وخصوصاً في إمكانية إجراء التعديلات الدستورية المطلوبة لإنشاء نظام يكون أكثر استقراراً، سواء كان ذلك من خلال دراسة النظام السياسي البرلماني أو التعديلات الدستورية المطلوبة

6. اتباع سياسة تعليمية تربوية واضحة في ترسيخ القيم الوطنية وتشجيع على استثمار الطاقات الشابة في مشاريع مفيدة لهذا البلد.

7. العمل على إعادة توظيف قدرات الحشد الشعبي في الأجهزة الوطنية العراقية من خلال إعادة هيكلة المؤسسات الأمنية والقطاع العسكري في العراق.

حل الإشكاليات التقليدية بين المركز والاقليم بما يضمن أقل أنواع النزاع

8. حل الإشكاليات التقليدية بين المركز والاقليم

بما يضمن أقل أنواع النزاع. وإعادة ترتيب طبيعة التعامل الخارجي العراقي مع دول المنطقة والعالم بما يخدم المصلحة الوطنية العراقية.

9. توفير بيئة الاندماج الاجتماعي بين العوائل التي استقرت خارج مناطقها ولا ترغب بالعودة من أجل صناعة مجتمع متماسك.

10. ترسيخ خطاب التسامح الفكري والسلام ورفض ثقافة العنف من خلال المؤسسة الدينية ومعاقبة كل الأصوات الشاذة التي تسهم في توظيف التوتر والعنف.

11. العمل على ترصين الحدود الخارجية للعراق من خلال استخدام الوسائل الحديثة لحماية الحدود العراقية، والوسائل التكنولوجية في الاستراتيجية الأمنية.

ومن خلال تحليل موضوعي للمشاكل والتحديات التي تواجه العراق، يمكن تشخيص بعض الحلول الممكن تطبيقها لتحقيق الأمن الوطني وهي⁽²⁶⁾:

1. العمل على بناء قدرات أجهزة الدولة المعنية بمواجهة حالات الطوارئ والكوارث الإنسانية ورفع مستوى جاهزيتها.

2. الاستثمار بالبنى التحتية لإنشاء أنظمة اتصال تسمح بتبادل المعلومات والتواصل بين أجهزة الدولة المعنية بعناصر الأمن الوطني.

3. توحيد معاني وتعريف ورؤية عناصر الأمن الوطني بين مؤسسات الدولة وتوزيع المهام بشكل واضح وإيجاد آلية تضمن عدم تقاطع عمل مؤسسات الدولة فيما بينها.

4. تحديد لبنات بناء اسس حوار حقيقي بين مكونات المجتمع

(26) لقمان عبد الرحيم الفيلي ، بناء العراق الواقع والتحديات الخارجية وحلم الديمقراطية ، مركز حوار الرافدين ، بغداد ط 1 ، 2019 ، ص 87

العراقي وتقوية نسيجه وفق مبادئ تضمن الحريات وتمنع التجاوزات.

5. رفع معايير اختيار عناصر الاجهزة الامنية مع التركيز على الكفاءة

دون الالتفات الى المعايير التي لا تجدي نفعا من الناحية العملية.

6. تجديد آليات الممارسات الأمنية واعتماد قوانين تسمح بتوظيف

التكنولوجيا الحديثة والتركيز على البعد المخبراتي والوقائي.

7. اشاعة روح وثقافة الإدارة الرشيدة. واخذ الابعاد

السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والثقافية بنظر

الاعتبار في جميع تشريعات وسياسات الحكومة.

8. التعجيل بإصدار قوانين اساسية مثل قانون النفط والغاز، او قانون

الاحزاب او قانون حرية الصحافة وغيرها.

9. تحديد المستلزمات الحقيقية لإنجاح الاستثمار ومعالجة اسباب

رفع معايير اختيار عناصر الاجهزة الامنية مع التركيز على الكفاءة

تلكؤه.

10. تنوع مصادر الدخل الوطني واستغلال جميع الموارد على

اختلاف مصادرها لتحقيق اعلى دخل ممكن بعيدة عن مورد النفط.

البيئة الإقليمية وأثرها على بناء استراتيجيات عمل الامن الوطني العراقي

بقدر تعلق الامر بتأثير البيئة الإقليمية، فأن أي جهد لإعادة البناء لا يمكن

فيه تجاوز حدود وفاعلية دور دول الجوار الإقليمي، فحتى أعوام العشرينات

والثلاثينيات، وقبل ظهور التلفزيون والانترنت كان للتطورات الإقليمية والدولية

تأثيراً مهماً في العراقيين ازاء السياسة البريطاني⁽²⁷⁾، اما في الوقت الحاضر فأن

الوضع اختلف جذرياً في مدى تأثير الحوار الإقليمي على الاستراتيجيات الأمنية

و العسكرية و عليه يجب أن تكون القوى المسؤولة عن الوضع الاستراتيجي يتكون

من العناصر الاساسية الاتية⁽²⁸⁾ :

1. الموقف الذي تسعى الاستراتيجية الى مواجهته مما يساعد على تحديد

الأهداف والموارد اللازمة لذلك.

2. الأهداف المتوخاة مع تحديد نظام من الأولويات يبدأ من الأهداف المرحلية

او الوسائلية الى الأهداف النهائية. الموارد والإمكانات المتوفرة لاستخدامها

في تحقيق الأهداف.

3. الوسائل والأدوات التي يتم ترجيحها والتنسيق بينهما لتحقيق أهم التناقضات

وتعظيم القدرات.

4. الخطط الفرعية التي عن طريقها تتميز الاستراتيجية بالمرونة في مواجهة ما

يطرأ من احداث، او المراحل التي يمكن التوقف عندها للمتابعة والعودة

(27) توبي روش، اختراع العراق، نقلا عن جريدة الصباح البغدادية، بتاريخ 27 أيلول 2006.

(28) علي عبد العزيز الياسري -الامن القومي العراقي الابعاد الفكرية السياسية للاستراتيجية الامن القومي في العراق، مجلس الامن الوطني، بغداد، ط1، 2010، ص98.

للسير في الطريق الاستراتيجي الرئيسي.

المطلب الثالث: الرؤية المستقبلية لتطور المنظومة العسكرية العراقية على ضوء التحديات والتحديات المستقبلية

هذه المرحلة مرت بعدة مراحل ثانوية إذ أنّ لكل مرحلة من تلك المراحل خصائصها الجيو عسكرية والأمنية الا أنّ هنالك خصائص عامة كان يقتض بها ان تكون حاضرة في بناء العسكري والأمني للمؤسسة العسكرية العراقية وهذه الخصائص المقترحة تمثل في حقيقتها مبادئ عامة تتلائم مع الاطار العام للعقيدة الاستراتيجية الشاملة للدولة وقد تمثلت تلك الخصائص بما يلي: (29)
اولاً. حماية الشعب وممتلكاته ضد التهديدات الداخلية والخارجية، وفي مقدمتها الإرهاب، فضلاً عن حماية البنية التحتية للبلاد تمثل اهداف استراتيجية في غاية الأهمية.

(29) . خالد العبيدي الاستقرار السياسي وأثره على المؤسسة العسكرية العراقية (العراق بعد عام 2003 انموذجاً) رسالة ماجستير ، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية ، كلية الدفاع الوطني ، 2016 ، ص 162

تحقيق التوازن الصحيح بين حجم القوات وهيكل القوات المشتركة، وبين المهام والواجبات المعلنة لتلك القوات

ثانياً. حماية ارض العراق وحدوده الإقليمية.
ثالثاً. تحقيق التوازن الصحيح بين حجم القوات وهيكل القوات المشتركة، وبين المهام والواجبات المعلنة لتلك القوات. مع الاخذ بنظر الاعتبار أنّ لا تكون صغيرة بحيث تشكل فراغاً أمنياً

ولا كبيرة بما يؤسس لعسكرة المجتمع، ولا عدوانية في إمكاناتها مما تشكل قلقاً لجيرانها
رابعاً. تتحمل وزارة الدفاع المسؤولية كاملة في ارداد هذه العقيدة بسياسات لمؤسساتها، بما يعلي من فاعليتها دون إضافة تكاليف جديدة.
خامساً. تتولى المؤسسة العسكرية بناء مقتربات استباقية لتحديد طبيعة ونوع التهديدات المقبلة، والتخطيط المستقبلي لنمط القوة المستهدفة وتطويرها.
سادساً. البحث جدياً في ابتكار الخطط والأساليب اللازمة لتطوير مناهج التدريب وبرنامج التسليح والتجهيز والعمل على انشاء نواة لإدامة متطلبات الدفاع عبر التصنيع الحربي بما يتوافق

مع التطويرات التقنية.

سابعاً. الاهتمام بالقيم المؤسساتية والتنظيم ووحدة القيادة والسيطرة بما يتحقق دعماً لوجستياً للقوات العراقية المختلفة، فضلاً عن الالتزام بمبادئ النزاهة

والشفافية في الأداء.

ثامناً الابتعاد عن التدخل في الشؤون السياسية والتركيز على حرفية الأداء بالتوازي مع وحدة الولاء الوطني.

تاسعاً. الاهتمام الأثر الذي تولده ما يطلق عليه بـ(أدوات القوة الرمزية)) ولا سيما وسائل الاعلام والداعية وشبكات المعلوماتية الدولية المختلفة وتطويرها

لصالح التطور المستقبلي للمؤسسة العسكرية تشكيلات وافراد.⁽³⁰⁾ ان الوسائل المطلوب تطبيقها ضمن استراتيجية العمل تتضمن ما يلي⁽³¹⁾:

1. سياسة الامن والدفاع :

أصلاح مؤسسات الأمن والدفاع التشكيلات القتالية: الاولوية تكون للقوات البرية في وزارة الدفاع بضمنها مكافحة الإرهاب وقوات وزارة الداخلية الشرطة

الاتحادية وقوات الحدود وافواج الطوارئ والمديريات ذات العلاقة في الوزارتين، فضلاً عن منظومة القيادة والسيطرة الوطنية. هذه القوات تضطلع

حالياً بواجب حماية ارض العراق واهلة من الهجمات الإرهابية التي تفاقمت لتصبح تهديداً عسكرياً وزادت خطورتها لامتلاكها عمق عملياتي واستراتيجي في سوريا مما يستلزم تهيئة الدعم

المالي اللازم وقد اظهرت المواجهات في عامي 2014 و 2015 الحاجة الى:

أ. مراجعة هيكليتها وتجهيزها وتدريبها لتتمكن من القيام بواجبات الدفاع وتحرير المدن والمناطق المحتلة وبما يضمن مهنتها وفعاليتها عالياً لتحقيق أهدافها والاستخدام الأمثل للموارد المتيسرة وبناء ثقة المواطن بها.

ب. تفعيل منظومة اعداد القادة وإصلاح المنظومات الخاصة بالتدريب والتأهيل والتجهيز والادامة والتخطيط وأساليب التعامل مع المدنيين والالتزام بحقوق الانسان.

ت. وضع وتنفيذ خطة مكافحة الفساد الإداري والمالي.

ث. مراجعة سياسة التسليح والتجهيز.

ج. تحسين منظومة القيادة والسيطرة.

ح. الإسراع بإقرار القوانين ذات الصلة بعملها.

خ. رعاية منتسبي القطاع الأمني وتحسين مستواهم المعيشي.

د. مراجعة استراتيجية مكافحة الإرهاب وفق التغيرات في المحيطين الإقليمي والدولي وتنامي القدرات العسكرية لتنظيم «داعش» الإرهابي واستيلاءه على المناطق المحاذية للعراق في سوريا وزيادة عديد قوات

(30) . محمد نعمة الحسن - الاستراتيجية العسكرية العراقية واثرها في بلورة استراتيجية الامن الوطني - رسالة ماجستير - كلية الدفاع الوطني بغداد 2009 ص77

(31) . المصدر نفسه ، ص15.

تفعيل منظومة اعداد القادة وإصلاح المنظومات الخاصة بالتدريب والتأهيل والتجهيز والادامة والتخطيط

- مكافحة الإرهاب وتشكيلات النخبة مع التركيز على الابعاد غير الأمنية الكفيلة بحرماته من بيئة مساعدة وحشد دعم الدول الصديقة والدعم الدولي عموماً وبأوسع نطاق ممكن.
- ذ. المساهمة الفعالة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب على المستوى الوطني.
- ر. أن يكون تسليح وتجهيز القوات العسكرية متوافقاً مع خطط التنمية الوطنية وفقاً لاستراتيجية الدفاع والتسليح.
- ز. بناء قوات عالية المهنية والتدريب مع الوحدات المتخصصة وكذلك قوات برية مدربة تدريباً عالياً ومجهزة بأحدث أنواع الأسلحة والمعدات والتقنيات الحربية تمتلك قابلية الحركة السريعة بإنذار قصير وقادرة على خوض المعارك الدفاعية والهجومية وعمليات مكافحة الإرهاب وفرض الأمن والاستقرار.
- س. بناء قوة جوية فعالة وطيران جيش ودفاع كفوء مجهز بأحدث الطائرات والمعدات والتقنيات لحماية سماء العراق والأهداف الحيوية من التهديدات الجوية المعادية.
- ش. بناء قوة بحرية حديثة قادرة على حماية مياها الإقليمية.
2. اصلاح وتطوير القطاع الاستخباري: تأتي أهميته للحصول على المعلومات الاستخباراتية بمختلف مستوياتها لمعرفة حجم التهديدات والمخاطر على الأمن الوطني وما يتطلب من اتخاذ قرارات استراتيجية لمواجهتها بما فيها الحرب على الإرهاب ويتحقق هذا من خلال:-
- أ. مراجعة تنظيم المجتمع الاستخباري، بما يضمن التخصص والتنسيق والتعاون والتكامل وفق القانونين منظمة للعمل الاستخباري.
- ب. رفع كفاءة الأجهزة الاستخبارية من خلال تطوير منظومة تأهيل وتدريب تشمل انشاء منظومة اعداد الكوادر القيادية والتدريب على احترام حقوق الانسان.
- ت. خضوع (المجتمع) الاستخباري للرقابة الخاصة على أنشطته ونفقاته وبما يضمن الحفاظ على الامن الوطني.
- ث. بناء قدرات مكافحة التجسس، وقدرات استطلاع ومراقبة واختراق أصول او امتدادات المنظمات الإرهابية والجهات المعادية خارج العراق. (رفع القدرة في الحصول على المعلومات الاستخبارية ومكافحة واحباط الاختراقات المعادية).

ج. تسريع استكمال منظومات الاستطلاع والمراقبة التقنية واستخبارات الإشارة.

ح. زيادة التنسيق والتعاون مع أجهزة استخبارات الدول الحليفة والصديقة والمنظمات الدولية وخاصة في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

3.

اصلاح وتطوير قطاع الامن الداخلي

أ. تبسيط إجراءات الخدمات الأمنية واستكمال استخدام تقنية المعلومات والاتصالات.

ب. رفع كفاءة أجهزة مكافحة الجريمة المنظمة بصورها كافة.

ت. عقد اتفاقيات دولية ثنائية لتسليم المطلوبين قضائيا واسترجاع الأموال العراقية المهربة.

ث. مراجعة الهياكل التنظيمية لقوى الامن الداخلي.

ج. تحديد الجهات التحقيقية وجهة انفاذ القانون في وزارة الداخلية ومعايير الضبط القائمين بالتحقيق الجنائي وتطويره وحماية حقوق الانسان.

ح. تطوير منظومات التدريب والتأهيل واعداد العاملين.

خ. انشاء واستكمال مشاريع البطاقة الوطنية المراقبة الالكترونية في المدن والحدود تقنيات كشف ومكافحة المتفجرات تطوير المنافذ الحدودية.

د. تطوير دور السلطات المحلية في تعزيز الامن.

ذ. تعزز دور المواطنين في تحقيق الامن: -وضع اليات لتعاون المواطن المباشر مع السلطات الأمنية، والتنسيق مع المؤسسات الدينية ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين لتوحيد الكلمة والتعاون مع الأجهزة الأمنية ضد الإرهاب والجريمة.

ر. وضع استراتيجية وطنية لحصر السلاح بيد أجهزة الدولة الأمنية ومكافحة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والخفيفة وبالتعاون مع الدول والمنظمات الدولية والاستفادة من جهودها.

ز. الإسراع بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لشؤون الألغام (عام 2014 - 2018) وتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذها.

س. استكمال قدرات منع دخول وتداول أسلحة الدمار الشامل والموارد المحظورة ذات العلاقة وفق التزامات العراق الدولية وبالاستفادة

تحديد الجهات التحقيقية وجهة انفاذ القانون في وزارة الداخلية ومعايير الضبط القائمين بالتحقيق الجنائي

والتعاون مع الدول الحليفة والمنظمات الدولية.

ش. وضع استراتيجية وطنية للحد من اخطار الكوارث تتناسب مع تحديات الكوارث بأنواعها في العراق استرشادا بالاستراتيجية العربية للحد من اخطار الكوارث وتأمين التخصيصات المالية اللازمة لذلك. ص. تعزيز تجربة الحشد الشعبي وتعضيد مشاركة أبناء المحافظات في حماية اممها، وهي تعزيز مشاركة ابناء المحافظات في حفظ امنها من خلال تشكيل قوات تكون جزء من منظومة القوات المسلحة الوطنية وبقيادة القائد العام للقوات المسلحة وفق ما جاء بقانون هيئة الحشد الشعبي الرقم 41 لسنة 2018⁽³²⁾، على أن يظم الحشد الشعبي كانه أطيف الشعب وخاصة أبناء العشائر التي قاتلت الإرهاب.

(32) قانون هيئة الحشد الشعبي المرقم 41 لسنة 2018.

الخاتمة

المنظومة العسكرية والأمنية العراقية بعد عام 2003 تختلف اختلافاً جذرياً مما كانت عليه قبل ذلك لأسباب تتعلق بالمهام والقدرات المتاحة، فضلاً عن طبيعة النظام القائم وعقيدته السياسية والعسكرية ومع ذلك فإن هذه المنظومة مسؤولة بالدرجة الأساس عن امرين مهمين يمثلان الجانب الأكثر خطورة في السياسة العامة للبلاد وهما حماية السيادة والحفاظ على الأمن الداخلي و كل منهم له أدواته الخاصة ومتطلباته وثوابته الا أنّهما غالباً ما يتأثران معا بالتحديدات الداخلية والخارجية سواء ما كان قائما منها او محتملاً ومن هنا فقد حاولت الدراسة القاء الضوء على قدرات هذه المنظومة في مجال حماية السيادة الوطنية، فضلاً عن تحديد قدراتها في المجال الآخر والذي لا يقل أهمية والمتمثل بالأمن الداخلي ، فضلاً عن محاولة استقراء لمستقبل تلك القدرات على ضوء المستجدات الداخلية والإقليمية والدولية .

المصادر والمراجع

1. دستور جمهورية العراق لعام 2005.
2. قانون هيئة الحشد الشعبي المرقم 41 لسنة 2018.
3. تاريخ القوات المسلحة العراقية ، الجزء الرابع ، وزارة الدفاع ، هيئة كتابة تاريخ القوات المسلحة العراقية .
4. كلية الأركان ، عرض القوة البحرية ، لدورة الأركان المشتركة 78
5. كراسة الامن الداخلي ، وزارة الدفاع ، معاونة التدريب ، كراسة تجريبية لعام 2015 .
6. اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، تحليل الوضع السكاني في العراق ،

- 2012، بغداد
7. عقيل الناصري الجيش والسلطة في العراق الملكي دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ط2 2005 .
8. اندرو باتريك كوكيرون - صدام الخارج من تحت الرماد - مكتبة مدبولي - القاهرة ط1 2000 .
9. د. طارق العقيلي ، بريطانية ولعبة السلطة ، مؤسسة تائر العصامي ، بغداد، ط1 2009،
10. د. رجاء حسين الخطاب ، تأسيس الجيش العراقي وتطوره السياسي 1921 - 1941 ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ط1 ، 1979 .
11. نزار عبد الكريم الخزرجي ، الحرب العراقية الإيرانية 1980 - 1988 مذكرات مقاتل ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، برلين ، ط1، 2014 .
12. رعد الحمداني ، معارك الجيش العراقي الكبرى (73 - 2003) ، دار امنة ، عمان ، ط1 ، 2016 .
13. هنري كسنجر ، النظام الدولي الجديد ، دار الكاتب العربي ، بيروت ، ط1 ، 2015 .
14. الفريق الركن حسن البيضاني ، تطهير المدن - معارك التحرير انموذجا ، الدار العلمية للنشر والطباعة ، بغداد ، ط1 ، 2021.
15. معين حداد ، الجيوبوليتيكا ، قضايا الهوية و الانتماء بين الجغرافية و السياسة ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط1 ، 2006.
16. محمد محمود إبراهيم الديب ، الجغرافية السياسية (منظور معاصر) ، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 2001،
17. محمود احمد عزت البياتي ، بناء دولة العراق الفرص الضائعة ، بيت الحكمة ، بغداد ، ط1، 2013.
18. ياسر عبد الحسين ، العراق العقدة الاستراتيجية المستعصية ، متاهات الداخل و حروب الخارج ، المركز الاستشاري للدراسات والبحوث، أوراق بحثية، بغداد ، تشرين الأول 2016 .
19. لقمان عبد الرحيم الفيلي ، بناء العراق الواقع والتحديات الخارجية وحلم الديمقراطية ، مركز حوار الرافدين ، بغداد ط1 ، 2019
20. علي عبد العزيز الياسري -الامن القومي العراقي الابعاد الفكرية السياسية للاستراتيجية الامن القومي في العراق ، مجلس الامن الوطني ، بغداد ، ط1، 2010

- 21 . علي حسين علي ، تحديات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003 (دراسة جيوسراتيجية)، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2016 .
- 22 . مروان عوني كامل ، الهيمنة الأمريكية في ضوء نظرية ماكندر ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2006
- 23 . خالد العبيدي الاستقرار السياسي واثره على المؤسسة العسكرية العراقية (العرق بعد عام 2003 انموذجا) رسالة ماجستير ، جامعة الدفاع للدراسات العسكرية ، كلية الدفاع الوطني ، 2016 .
- 24 . محمد نعمة الحسن - الاستراتيجية العسكرية العراقية واثرها في بلورة استراتيجية الامن الوطني - رسالة ماجستير - كلية الدفاع الوطني بغداد 2009 .
- 25 . بابكر زيباري - الجيش العراقي حاضراً ومستقبلاً - مجلة دراسات عراقية - مركز العراق للبحوث والدراسات بغداد العدد 7 لسنة 2009 .
- 26 . قاسم محمد عبيد، جيوبولتك الامن الوطني العراقي (دراسة في التحديات) مجلة الدراسات الدولية، العدد 38 لسنة 2017، جامعة النهرين .
- 27 . هادي حسين محسن ، المناطق المتنازع عليها في كتابات الضباط و السياسيين البريطانيين ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد، العدد 101 .
- 28 . توبي روش ، اختراع العراق ، نقلا عن جريدة الصباح البغدادية ، بتاريخ 27 أيلول 2006 .

عقدة الأمن الداخلي وانعكاساتها على النظام السياسي العراقي: قراءة استراتيجية

*د. أحمد عبد الجبار عبد الله

باحث من العراق

*دراسات دولية / جامعة بغداد
ahmed777alkredy@gmail.
com

ملخص :

يسلط البحث الضوء على المعضلة الامنية في الداخل العراقي بالدرجة الاساس وتداعياتها على مجمل السياسات العامة وانعكاس ذلك على بنية النظام السياسي للبلد، عبر التشخيص الصحيح للأسباب الدافعة لذلك والوقوف على موضع الخلل فيها وطرح امكان الضعف ، ومن ثم ايجاد الحلول الناجعة لها من خلال تفحص التحول الذي شهده البلاد بعد العام 2003 وما رافق ذلك من تغييرات اثرت في مجمل العملية السياسية ولغاية يومنا الحالي ، ويستعرض البحث مجمل المشاكل الامنية وطرق معالجتها في محورين اساسيين يتناول المحور الاول اسباب اختلال الامن العراقي الداخلي ومن ثم تشخيصها في اربعة اسباب رئيسية تتمثل في تركيبة الدولة وفلسفة النظام السياسي ، الامن التقليدي ، الخلل في المواد القانونية والاخفاق في التطبيق ، المجاميع المسلحة والسلاح المنفلت، كما يطرح البحث في المحور الثاني وسائل تحقيق الامن الداخلي العراقي وطرحها بالشكل الموضوعي من اجل وضع الحلول المناسبة لحل المعضلة الامنية بالمنهجية الصحيحة وفق ظروف وتداعيات البيئة المحلية بالدرجة الاساس والبيئة الاقليمية بشكل عام .

كلمات مفتاحية : النظام السياسي العراقي، تحديات الامن الداخلي، فلسفة الدولة، الامن التقليدي

The Internal Security Complex and Its Reflection on the Iraqi Political System: a Strategic Reading

Dr. Ahmed Abdul-Jabbar Abdullah
International Studies / University of Baghdad

ABSTRACT

The research sheds light on the security dilemma inside Iraq in the first place and its repercussions on the overall public policies and its reflection on the structure of the country's political system, through the correct diagnosis of the reasons that motivate this, identifying the location of the defect in it and putting forward the places of weakness, and then finding practical solutions to it by examining the transformation that the country witnessed after the year 2003 and the accompanying changes that affected the entire political process until the present day, and the research reviews the overall security problems and ways to address them in two main axes, Political, traditional security, flaws in legal materials and failure in implementation, armed groups and uncontrolled weapons, and the research in the second axis presents the means to achieve Iraqi internal security and put it in an objective form in order to develop appropriate solutions to solve the security dilemma with the correct methodology according to the conditions and repercussions of the local environment in the main and the environment regional in general.

KEY WORDS: The Iraqi political system, internal security challenges, state philosophy, traditional security

المقدمة:

يعد الأمن ركيزة من المرتكزات الأساسية في بناء الدولة وازدهارها ، إذ يعتمد تطور الدولة وتقدمها علمياً وتكنولوجياً في المجالات كافة على العامل الأمني ومدى استتباه، فمن خلال الأمن يمكن للدولة ان تتمتع بنظام سياسي قوي متزن ومستقر، وبذلك تتجه نحو وضع الخطط الاستراتيجية المستقبلية ورسم السياسات العامة للبلد ومن ثم بناء نظام سياسي قوي ذو سياسة خارجية فعالة، وعكس ذلك تشغل الدول بالاضطرابات الداخلية وزعزعة الاستقرار للنظام الداخلي بزرع الفتن والانقسامات فيما بين الشعب الواحد، وكثرة التظاهرات والمطالبات بأسقاط النظام السياسي سواء كان ذلك بدفع من الداخل ام من الخارج ، وعليه فإن الأمن يشكل معضلة كبيرة في كيان الدولة، لذلك لا بد من تدابير وخطط تسهم في جعله مستتباً ومستقراً،

يعد الأمن ركيزة من المرتكزات الأساسية في بناء الدولة وازدهارها

عبر ادراك كافة التهديدات الأمنية التي تمس السلم العام سواء كانت تهديدات (سياسية ، اقتصادية ، عسكرية ، بيئية ومجتمعية) تخص الثقافة والقيم والمعتقدات والحريات العامة أو الاتجار بالأعضاء البشرية والمخدرات والجريمة المنظمة أو التخلف والفقر والأمراض والكوارث الطبيعية وغير ذلك.

وهنا سنتناول الموضوع بكل وضوح وشفافية، من خلال التشخيص الدقيق والموضوعي للمشكلة، والتي تتمثل في حالة الخلل التي أصابت الأمن العراقي بعد كل هذه الفوضى التي مر بها البلد منذ العام 2003، ولا يزال يعاني منها حتى يومنا الحاضر .

من هنا تأتي أهمية الدراسة من أن الأمن هو عامل مهم في ديمومة النظام السياسي واستقراره والحفاظ على امن الدولة، فضلاً عن الحفاظ عن حياة المواطنين ومصالحهم، لذلك يسלט البحث الضوء على قضايا مهمة تعد السبب الحقيقي والفعلي لخلخلة الأمن، ومن ثم طرح الحلول والمعالجات الموضوعية من أجل حل المعضلة الأمنية وفق المعايير والسياقات المنهجية الصحيحة.

وعلى هذا الأساس فإن مشكلة الدراسة تتمثل في مدى استتباب الأمن واستقراره في الداخل للنظام السياسي الحالي، والتساؤلات التي تثار في هذا الصدد هي: مدى أهمية الأمن الداخلي للدولة؟ أسباب تخلخل الأمن الداخلي؟ تأثير الأمن الداخلي على ديمومة النظام السياسي واستقراره؟

وعليه فإن فرضية الدراسة تأتي في هذا السياق لتعالج المشكلة المطروحة التي تتمثل من ان الأمن الداخلي هو ركيزة النظام السياسي وجوهره وهو الضامن لحياة الدولة وديمومتها، وكلما تحقق الأمن والاستقرار الداخلي كلما ادى ذلك بالشكل الإيجابي على تماسك النظام وبالنتيجة ينعكس على أدائه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ... الخ للدولة.

وبذلك تم تقسيم البحث في محورين أساسيين ووفق الآتي، المحور الأول : أسباب اختلال الأمن العراقي الداخلي ، والمحور الثاني : وسائل تحقيق الأمن الداخلي العراقي

المحور الأول: أسباب اختلال الأمن العراقي الداخلي

لا يمكن بسط الأمن الداخلي بالقوة فقط ، لأن الأمن يقاس بالقدرة (قدرة الدولة وامكانياتها على ادارة المرحلة)، وهذا يؤكد أن الدول في مرحلة من مراحل تحولها تكون في أضعف حالاتها حيث يصاحب هذا التحول ارتباكات واختلالات عدة بسبب تفكك نظام قديم والشروع لمرحلة بناء نظام جديد، وهذا بدوره يولد مشاكل كثيرة للنظام السياسي فضلاً عن الخروقات الأمنية، وهناك قضايا عدة كانت السبب

الرئيس والأساس في اختلال الأمن العراقي لا سيما بعد العام 2003، ومن خلال التشخيص الدقيق لهذه الاسباب وحصرها، يمكننا عندها وضع الحلول والمعالجة الحقيقية السليمة لها ، ولتوضيح وتشخيص أسباب الخلل في الأمن العراقي لا بد من تسليط الضوء على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى خلخلته وضعافه ويتم ذلك ووفق الآتي :

أولاً: تركيبة النظام السياسي وفلسفة الدولة

تعنى السياسة العامة بضبط العلاقات بين مختلف الفواعل على المستوى الوطني ، وينضوي في هذا المسعى الفواعل الرسميون وغير الرسميون، كما ينسحب الأمر على العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، ويؤكد هذا التوجه الباحث (لاري ن. جيرستن) إذ يقول: « أن السياسات العامة تمتد لتشمل القرارات والالتزامات والأفعال التي تتبادر بها أو تتبناها الأطراف التي تمتلك السلطة أو النفوذ في الهيئات الرسمية للدولة، وهذه الترتيبات جميعها ليست سوى محصلة للتفاعل المستمر بين الفواعل الذين يمتلكون سلطة القرار جنباً إلى جنب مع المطالبين بإحداث تغييرات في السياسات العامة وأولئك الذين قد تتأثر مصالحهم بأية تحولات محتملة»⁽¹⁾.

ويعرف النظام السياسي أنه شكل من أشكال المجتمع الحاكم المتضمن في البيئة القانونية (الدستور) والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ويعتمد جوهر النظام السياسي على الترابط بين مؤسساته وبين الجهات الفاعلة (الحكومات، والمؤسسات البيروقراطية، والأحزاب السياسية، وجماعات المصالح) التي تعمل ضمن هذا النظام، كما تحدد وظائف النظام السياسي

بتحديد أهداف المجتمع ومتطلباته عبر عمليات التخطيط وصنع السياسات العامة، وتعبئة طاقات المجتمع المادية وغير المادية وتوظيفها، وتحقيق الانسجام والتعايش بين أبناء المجتمع الواحد واستيعاب الاختلافات بينهم، والعمل على رفعة المجتمع والدولة، وتوفير الحماية والأمن له بإزاحة المخاطر الداخلية والخارجية، وتطبيق القواعد القانونية والدستورية في الواقع السياسي⁽²⁾.

ويؤكد المختصون ان استقرار النظام السياسي لأية دولة يعد من أهم مقومات صعودها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ يتطلب تطبيق الديمقراطية وجود مدة انتقالية متدرجة في ظل التطبيق الطبيعي والطوعي حتى لا تحدث اضطرابات تدفع بالشعوب والصفوف المحيطة بالسلطة السياسية القيام بالثورة أو الانقلاب للإطاحة بالحكومة القائمة⁽³⁾.

(1) نقلاً عن : عادل زفاغ , قراءة في مفهوم المعضلة الامنية المجتمعية , دراسات امنية, الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية , 2019 . متاح على الموقع : <https://www.politics.com>.

ويعتمد جوهر النظام السياسي على الترابط بين مؤسساته وبين الجهات الفاعلة

(2) الموسوعة الجزائرية , دراسات سياسية , مفهوم النظام السياسي ووظائفه وإمكاناته , 2020 . متاح على الموقع : <https://www.politics.com.dz>.

(3) نجاح كاظم , الصين القوة العملاقة الجديدة , (بيروت : لارسا للنشر , 2010) , ص 37 .

لذلك ان عدم الاستقرار السياسي وتصارع الثقافات والإيديولوجيات السياسية تعد من أهم العوامل التي تهدد الأمن والاستقرار، لا سيما إذا كان البنيان الاجتماعي يعضد هذه الانقسامات، كما ان الجانب الاجتماعي يمثل عصب الجبهة الداخلية لأية دولة، فالجماهير أصبحت تؤثر بشكل مباشر على السياسات الداخلية والخارجية، ويتصل المستوى الداخلي بالتهديدات القائمة أو المحتملة داخل أي مجتمع ما، وقد تكون تلك التهديدات ذات طبيعة سياسية مثل عدم الاستقرار السياسي وضعف شرعية السلطة، واتجاه الحياة السياسية إلى علاقات العنف بين مكونات المجتمع، وكثرة القوى المؤثرة في عملية صنع القرار، والتخلف السياسي، وعدم وجود مشاركة شعبية في النظام السياسي، وعدم تعميق الشعور بالولاء والانتماء السياسي، وضعف السلطة التنفيذية، وعدم وضوح الأهداف وتعارضها، فضلاً عن وجود جماعات مصالح ذات نفوذ قوي في عملية اتخاذ القرار⁽⁴⁾.

**يتطلب تطبيق الديمقراطية وجود
مدة انتقالية متدرجة في ظل
التطبيق الطبيعي والطوعي**

(4) علاء عبد الحفيظ ، الأمن القومي.. المفهوم والأبعاد ، المعهد المصري للدراسات ، 2020 . متاح على الموقع : <https://org.eg-eipss.org>

ان النظام السياسي لأية دولة يعد المفتاح الفعلي لنجاح الدولة في دورة حياتها، على اعتبار ان النظام السياسي هو روح الدولة وجوهرها، فمنه ينبثق كل شيء وهو اساس كل شيء في الدولة ، لذلك فاذا ما تم بناء هذا النظام أو تأسس بالشكل المطلوب فإن الدولة عندها تسير في المسار الصحيح والعكس بالعكس .

**النظام السياسي هو روح الدولة
وجوهرها ، فمنه ينبثق كل شيء
وهو اساس كل شيء في الدولة**

والنظام السياسي العراقي بعد العام 2003 تشكل على اساس غير صحيح وفقاً لمعايير الانظمة السياسية السائدة في العالم ، فبدأي ذي بدء لا بد من عرض تركيبة المجتمع العراقي والتي تتكون من ثلاثة مكونات رئيسة، فبعد سقوط النظام السابق(صدام حسين) في العام 2003، تشكل النظام السياسي بدء بنظام الحكم في العام 2005 على اساس المحاصصة (كل شهر يحكم شخص يمثل جهة معينة) ، وبعد ذلك توالى السنين تباعاً إلى يومنا هذا بتركيبة لا تمثل الشعب العراقي وتوجهاته، تمثلت بالمكونات المشار اليها اعلاه .

والمشكلة تكمن في ان كل مكون من هذه المكونات له رؤية وتطلعات وتصور وفلسفة معينة متحكمة به وهو مقيد بها ، تقوده وفقاً لما يعتقد ويؤمن به ويتطلع اليه، وعلى هذا الأساس نرى أن هناك اختلافات كبيرة وقضايا جوهرية مختلف عليها فيما بين هذه المكونات، وان هذا الاختلاف ولد حالة من عدم الثقة فيما بين هذه المكونات، وبالنتيجة أصبح هناك شرخاً كبيراً في توحيد الرؤى والاتجاه نحو تأسيس نظام سياسي قادر على ادارة الدولة، هذه الاختلافات أصبحت السبب المباشر والرئيس في عدم الاستقرار وزعزعة النظام السياسي ، وعلى أثر ذلك شهدنا

الكثير من التظاهرات والخروقات الأمنية- بكل أنواعها وأشكالها- على مر السنين وفي المحافظات كافة من فترات الحكم .

إن ورؤية وفلسفة الدولة الناتجة عن هذه التركيبة الضعيفة الهشة قاد إلى ضعف النظام السياسي وبالنتيجة أدى إلى الاضطرابات الداخلية والانقسامات في المجتمع، وإلى الاصطفافات الطائفية والعرقية والقومية ... الخ ، وبالنتيجة أدى ذلك إلى زعزعة الأمن الداخلي وعدم الاستقرار من خلال استغلال بعض الجهات- سواء كانت منظمات ارهابية أو مجاميع مسلحة أو اصحاب الجريمة المنظمة - في الداخل أو في الخارج إلى تحقيق ما يسعون إليه ، ومن ثم أدى ذلك إلى تفشي الأمر حتى وصل الحال إلى كل مؤسسات الدولة، فحدثت الخروقات الأمنية والسراقات المالية والفساد الإداري وغير ذلك .

وهذا اثر بطبيعة الحال على رؤية الدولة وفلسفتها وانعكس ذلك على علاقات الدولة الخارجية (الاقليمية والدولية) ، فكل جهة من هذه المكونات الثلاثة ترى من خلال تصورها ان تمضي بهذا الاتجاه الذي تعتقد انه هو الاصح ، يحركها بذلك دافع المذهب والطائفة أو دافع العرق والقومية، ومن ثم غياب المصلحة الوطنية، هذه المشاكل تلقي بظلالها على جميع مؤسسات وهياكل الدولة والقضايا الحساسة منها لا سيما قضية الأمن، لذلك فإن المشكلة معقدة ومركبة ومتداخلة، معقدة بسبب عدم وجود رؤية موحدة وعدم وجود ثقة بين المكونات الأساسية للمجتمع، ومركبة بسبب تعدد الجهات الفاعلة في بناء ورسم السياسات العامة للدولة، ومتداخلة بسبب إن كل قضايا البلد متداخلة بعضها ببعض ومرتبطة ببعضها الاخر، وبالنتيجة ينعكس ذلك على الأداء الداخلي وفي نفس الوقت ينعكس بالشكل السلبي على الأداء الخارجي .

ثانياً: الأمن التقليدي

ارتبط مفهوم الأمن في الدراسات السياسية تقليدياً بمفهوم الدولة التي تمثل الوحدة الرئيسية في التفاعلات الدولية، إذ يعد الأمن أحد اسباب نشأة الدولة ، فقد ميز (توماس هوبز) بين حالة المجتمع وحالة الطبيعة ، واعتبر ان الأفراد في النظام الداخلي يعيشون حالة المجتمع ، في حين تعيش الدولة حالة الطبيعة في العلاقات الدولية، وإن البحث عن الأمن دفع بالبشر إلى الانخراط في مجتمعات من خلال (عقد اجتماعي) تتخلى بموجبه عن حريتها لصالح سلطة مركزية مشتركة⁽⁵⁾ .

وقوام الدولة هو سلطان الأمن فهو علة ابتدائها وصعودها واضمحلالها وضمور شأنها ومن ثم موتها، والأمن بيد الدولة إنما هو لترويض عالم الطبيعة الغريزي وجعله عالماً مدنياً محكوماً بنظام يشمل الجميع، وبهذا المعنى فإن الانتقال من

(5) سليمان عبد الله الحربي ، مفهوم الامن : مستوياته وصيغته وتهدياته (دراسة نظرية في المفاهيم والاطر) ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، الجمعية العربية للعلوم السياسية ، بيروت ، العدد (19) ، 2008 ، ص 10 .

حالة الطبيعة إلى التنظيم (الدولة) هو الانتقال من حالة الفوضى إلى حالة الأمن والسلام⁽⁶⁾.

(6) محمود حيدر، الدولة فلسفتها وتاريخها من الإغريق إلى ما بعد الحداثة، (النجف : المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية ، 2018) ، ص 81 .

ويعد الأمن ظاهرة مجتمعية تتفاعل في تحريكها عوامل سياسية واقتصادية

واجتماعية وعسكرية داخلية وخارجية، وتحدد علاقة الأمن

القومي بالاستراتيجية القومية إذ يشير إلى تعبئة وتوحيد موارد

المجتمع ، كما يتضمن في ثناياه عدداً من الاستراتيجيات

السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تسعى كل منها في

مجالها إلى تحقيق الأهداف القومية، وهذه الاستراتيجيات رغم

تخصصها إلا أنها تتربط فيما بينها بحكم أنها تسعى لتحقيق الأهداف ذاتها ولكن

في مجالات مختلفة، ومن ثم فإن الاستراتيجية القومية تجسد مفهوم الأمن القومي

بما يتضمنه من خطط ومبادئ تعكس مكوناته⁽⁷⁾.

بذلك عرف (آرند براون) الأمن انه القدرة الكاملة للمحافظة على الامة وعلى

كرامتها وارضيتها واقتصادها وحماية مواردها الطبيعية ودستورها من أي اعتداء

خارجي ، في حين عرفه (والتر ليبمان) إنه شعور الامة بالأمان طالما لم تمس قيمها

الأساسية أو تتعرض للخطر، وتكون قادرة على مجابهة هذه التحديات وصيانة امنها

والانتصار في الحرب، اي انه يركز على القوة العسكرية لضمان الأمن القومي⁽⁸⁾، اما

عربياً فقد عرف الدكتور (ميلود عامر حاج) الأمن انه قدرة النظام الاجتماعي سواء

كان دولة ام امة على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية مما يؤدي إلى الحفاظ

على تماسك كيانه وهويته واقليمه وتأمين موارده وحرية المعتقد⁽⁹⁾.

إن عوامل التهديد تشكل جوانب الضعف في كيان الدولة ككل والنظام السياسي

على وجه الخصوص، إذ يمكن أن تستغلها القوى المعادية لتهديد الأمن القومي،

ويقصد بها كل ما من شأنه تهديد القيم الداخلية وفقدان ثقة الجماهير في النظام

السياسي، سواء بفعل قوى خارجية أو داخلية وبالطرق المباشرة أو غير المباشرة،

وتختلف عوامل التهديد من دولة لأخرى ، بمعنى إن ما يحقق الأمن القومي لدولة

ما قد يهدد الأمن القومي لدولة أخرى⁽¹⁰⁾.

إن من مسؤوليات الدول في المقام الأول هي حماية مواطنيها ورعاية

مصالحهم، ويعتمد ذلك على مدى تحقيق نسبة عالية من الأمن

عبر الحماية والاستقرار، وقضية الامن هي قضية معقدة ومركبة

كما أسلفنا، تتداخل فيها كل الأطراف في تركيبية النظام السياسي

تباعاً إلى قضايا عدة، إذ ينعكس ذلك على الحياة السياسية

والاقتصادية والمجتمعية، وجوهر مسؤولية الأمن بالدرجة الأساس تتمثل في

الأمن ظاهرة مجتمعية تتفاعل في تحريكها عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية داخلية وخارجية

(7) علاء عبد الحفيظ ، مصدر سبق ذكره . للمزيد انظر :هاري آر.يارغر ، الاستراتيجية ومحتفرو الامن القومي : التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين ، دراسات مترجمة ، (ابو ظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2011) ، ص ص 161-154 .

(8) نقلاً عن : ميلود عامر حاج ، الامن القومي العربي وتحدياته المستقبلية ، مركز الدراسات والبحوث ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، (الرياض : دار جامعة نايف للنشر ، 2016) ، ص 20 .

(9) المصدر نفسه . للمزيد ينظر : نجدت صبري ثاكرة يى ، الاطار القانوني للأمن القومي دراسة تحليلية ، (عمان : دار دجلة ، 2011) ، ص ص 48-45 .

(10) علاء عبد الحفيظ ، المصدر السابق .

إن من مسؤوليات الدول في المقام الأول هي حماية مواطنيها ورعاية مصالحهم

الجانب السياسي، فهو الموجه والمحرك للعناصر الأمنية، إذ تقع عليه وضع الخطط والاستراتيجيات والبدائل، وكلما كان النظام السياسي متماسكاً ومستقراً كلما كان الأمن مستقراً ومستتباً والعكس صحيح .

وتعد الخلافات السياسية من أكبر المشاكل التي لها الاثر الكبير في زعزعة الأمن وحتى في اختلال النظام السياسي برمته، إذ ينعكس ذلك سلباً على الاداء السياسي في المقام الأول ومن ثم خلق فجوة أمنية كبيرة بسبب حالة الفوضى التي يخلفها هشاشة النظام، كما إن التصارع على المكاسب والمغانم والاصطفافات الحزبية والقومية وغير ذلك، يؤدي إلى إهمال العمل المنظم لمؤسسات الدولة ومراقبة هذه المؤسسات ومحاسبتها، وبالنتيجة تحصل الخروقات الأمنية بسبب الإهمال والانشغال بالصراعات الداخلية.

كذلك من القضايا الأخرى المهمة في معضلة الأمن (الارهاب)، وهو على نوعين: ارهاب في الداخل وارهاب من الخارج، وفيما يخص الداخل فهو امتداد لتفشي فكر ارهابي متطرف يستقي افكاره ومعتقداته من الخارج، سواء من خلال التواصل بالشكل المباشر أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وهو من أخطر أنواع الارهاب على الاطلاق لتماسه المباشر بالمجتمع وتغذيته بالأفكار والمعتقدات المسمومة وتأثيره في فئة الشباب على وجه الخصوص، لا سيما استغلاله للمتخلف

الارهاب الخارجي فهو متسلل من خارج الحدود، إذ تعد الحدود احدي اركان السيادة للدولة

أو المحروم منهم، اما عن الارهاب الخارجي فهو متسلل من خارج الحدود، إذ تعد الحدود احدي اركان السيادة للدولة وان المحافظة عليه وضبطه يعد من أولويات الدولة، ولذلك وبسبب اتباع الأسلوب الأمني التقليدي نجد أن هناك الكثير من الخروقات قد حدثت لا سيما المتمثلة بالإرهاب الدولي، وعليه يجب ان نضع بعين الاعتبار الاساليب الحديثة في المراقبة والرصد والتحري وجملة العمليات الاستخباراتية وتوجيه الضربات الاستباقية والوقائية لفرض الأمن، فالعراق بموقعه الجغرافي المميز يعد محط انظار أطماع لدول عدة اقليمية ودولية لا تريد له الأمن والاستقرار، فضلاً عن انه محاط بدول لها اطماع وتوجهات مختلفة .

وفيما يخص الأمن السيبراني الذي يشكل تهديداً مباشراً لما له علاقة وثيقة بالإرهاب بأنواعه عبر استخدام التكنولوجيا من قبل الجماعات الارهابية، فيجب العمل على تأمينه وحمايته من الخروقات والتسلل إلى الشبكات من قبل الارهابيين أو من قبل جهات تريد العبث بأمن الدولة واستقرارها، كما يجب العمل على تفعيله وتنشيطه والاعتماد عليه في الكثير من القضايا التي تخص الأمن.

إذ تعد القوة السيبرانية نظام متماسك يعظم من القوة المتحصلة من التناغم

بين القدرات التكنولوجية وكل من: (السكان والاقتصاد والصناعة والقوة العسكرية واردة الدولة) وغيرها من العوامل التي تسهم في دعم إمكانيات الدولة في ممارسة الإكراه أو الإقناع، فضلاً عن أن تكلفة الحصول على القوة التي يتطلبها واقع البيئة الموضوعية أصبحت متدنية في ظل ثورة المعرفة⁽¹¹⁾، وخير مثال على ذلك ما تقوم به الولايات المتحدة في محاولة منها لنشر قيمها الرأسمالية والثقافة* عبر استخدام وسائل التكنولوجيا، وفي هذا الصدد يرى أحد الاقتصاديين اليابانيين أنه يمكن معرفة أيديولوجية العولمة الاتصالية والإلكترونية للولايات المتحدة الأمريكية عبر أدواتها الثلاثة المتمثلة بـ (الإنترنت والدولار واللغة الانجليزية)⁽¹²⁾.

إذ يمكن استخدام مواقع الشبكات الاجتماعية في التحقيقات الأكثر حساسية⁽¹³⁾، فبسبب ما يشهده العصر من تطور تكنولوجي يطرح (جوزيف س. ناي) تساؤلاً بقوله: «ما الذي يعنيه أن تمارس السلطة في عالم الإنترنت في القرن الواحد والعشرين؟ إذ تقول الحكمة التقليدية إن الدولة ذات الجيوش الكبيرة دائماً هي التي تنتصر في المعارك، لكن في عصر المعلومات قد تكون الدولة (أو غير الدولة) هي التي تنتصر من خلال المعرفة»⁽¹⁴⁾.

ومن هنا فإن عملية التأثير والتأثر عبر مسارات القوة السيبرانية- التي لا بد من تفعيلها لسط الأمن- تتمثل في عملية الانتقال للأحداث من أرض الواقع إلى الفضاء الإلكتروني إما لتصفية الصراعات أو استخدامه كوسيلة إعلام في التحريض أو العنف أو بث الكراهية، أو بانتقال وتصدير الفضاء الإلكتروني لعناصر تهديد من خلال ما يتم الاستجابة له من نشر معلومات أو صور أو فيديوهات، وهو ما يكون له تأثير كبير في شبكة العلاقات القائمة ونشر شائعات تضر بالسلام العام، عبر ما يتم نشره من خطابات تضليل للمعلومات⁽¹⁵⁾، لذلك تستخدم فرنسا على سبيل المثال الشبكات الاجتماعية لجمع المعلومات في جرائم الخطف والتحريض على الانتحار أو الكراهية العنصرية والتشهير والاتجار في المواد المخدرة وجرائم الاعتداء الجنسي على الأطفال⁽¹⁶⁾.

وعليه فإن المبادئ التي ارتكز عليها المنظور التقليدي للنظام السياسي (الهرمية والسيادة والأمن والقوة) لم تصمد امام التحولات التي شهدتها العصر، جراء ظهور مجال عام تتداخل فيه القيم والمصالح ويتصاعد فيه دور الدين والفرد والفاعلين من غير الدول والتحركات البشرية⁽¹⁷⁾.

لذلك غيرت الثورة الرقمية أنماط الحياة الانسانية، وataحت فرصاً لا محدودة للتواصل بين الأفراد في جميع أنحاء العالم، وأصبح النجاح والتقدم مرتبطين

(11) نورة شلوش، القرصنة الالكترونية في الفضاء السيبراني» التهديد المتصاعد لأمن الدول»، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، جامعة بابل، العدد (2)، 2018، ص 199.

(*) عرف (فيبر) الثقافة انها: اسباغ المعنى والاهمية من وجهة نظر البشر على جزء محدود من الاحداث اللامتناهية وغير ذات المعنى في العالم، وان افضل تعبير للثقافة نراه في الحياة الدينية، وعلى الرغم من ان الثقافة هي افكار في الغالب ضمنية لا يمكن ادراكها الا من خلال عمل عاطفي للمخيلة، الا ان (فيبر) اصر على ان المعتقدات والقيم اشياء واقعية مثلها مثل القوى المادية إذ من الممكن ان تغير من طبيعة الواقع الاجتماعي. المصدر: آدم كوبر، الثقافة التفسير الانثروبولوجي، ترجمة: تراجي فتحي، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (349)، 2008، ص 13.

(12) وليد غسان سعيد، دور الحرب الإلكترونية في الصراع العربي الإسرائيلي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2013، ص 107.

(13) خالد حامد مصطفى، المسؤولية الجنائية لناشري الخدمات التقنية ومقدمها عن سوء استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، مجلة رؤى استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، العدد (3)، 2013، ص 48.

(14) Joseph S. Nye, The Future of Power, February 1, 2011.

Available at: <https://www.belfercenter.org/publication/future-power-0>.

(15) نورة شلوش، مصدر سبق ذكره، ص 200.

(16) خالد حامد مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص 48.

(17) عادل عبد الصادق، الفضاء الإلكتروني واشكاليات نظرية العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد(200)، 2015،

وعليه لا بد من العمل بجهد وعلى كافة المستويات من أجل التصدي امام كل

هذه التهديدات الجديدة التي طرأت على مستوى الدولة بشكل خاص والنظام الدولي بشكل عام .

ثالثاً : الخلل في المواد القانونية والاختفاق في التطبيق

إذا كانت الدولة تأسس على مبدأ السيادة ومبدأ السيادة

يتولد منه القوانين، فلا بد من أن توظف الدولة العنف المنظم لتجسيد هذه القوانين، فالدولة هي الجماعة الإنسانية التي تعي أنه من حقها احتكار العنف المشروع، وبذلك تحتاج القوانين المنبثقة عن الإرادة العمومية إلى القوة لتنفيذها، فلا يعقل أن ينضبط كل الأفراد بهذه القوانين، لأن القانون يحد من رغباتهم ومصالحهم الذاتية وإذا كانت الدولة أو المدنية لا تعد غير شخص معنوي تقوم حياته على اتحاد أعضائه، وإذا كانت سلامتها الخاصة أهم ما تعنى به، فلذلك وجب أن تكون قوة عامة قاهرة لترحيل وإعداد كل قسم على حد أكثر الوجوه ملائمة للجميع، وكما أن الطبيعة تمنح كل إنسان سلطة مطلقة على جميع أعضائه، يمنح العقد الاجتماعي الهيئة السياسية سلطاناً مطلقاً على جميع أعضائها أيضاً، وهذه السلطة نفسها التي توجهها الإرادة العامة تحمل اسم السيادة⁽¹⁹⁾ .

إن الإرادة السيادية تولد القانون والقانون تعبير صارخ عن هذه السيادة، وعليه يصبح فرض القانون تعبيراً عن تلك السيادة، بمعنى ان علاقة الاقتضاء والتبعية الضرورية بين السيادة وصنع القوانين تفسر السبب الذي يوجب على الدولة ان تدعي ملكية قانونها، أي ان ما تتبناه يصبح لها، وتتعلق الإرادة بالقانون من جهة وتحتاج إلى العنف في تطبيق هذه القوانين من جهة أخرى⁽²⁰⁾ .

لذلك فإن الكثير من المشاكل التي يمر بها البلد سببها الخلل الكبير في المواد

الكثير من المشاكل التي يمر بها

البلد سببها الخلل الكبير في المواد

القانونية (الدستور)

القانونية (الدستور)، وبما أننا في صدد الحالة الأمنية فننا نذكر في هذا الصدد ما يخص الأمن بالتحديد، فهناك خلل في المواد القانونية من جهة، واختفاق في تطبيق القوانين من جهة أخرى ، فالقانون الذي يعتمد العراق في الدعاوى على سبيل المثال هو

ليس (بالنيابة)، وهنا تكمن المشكلة ، فلو كان بالنيابة (مصر على سبيل المثال) لكفانا الكثير من المشاكل ، ولما يلجأ الكثير من الناس إلى العشيرة أو القبيلة لحل النزاعات التي تنشأ فيما بينهم، إذ يعدونها أسرع طريقة من أجل أخذ حقهم، مقابل الروتين الممل والمجهد المتمثل في وزارة الداخلية ووزارة العدل (مراكز الشرطة والمحاكم)، إذ يرى الكثير من الأفراد ان في حالة الشكوى وبعدها في حالة التنازل

(18) بطرس بطرس غالي، السياسة الخارجية المصرية بين الشمال والجنوب : عصر التحولات الكبرى في العالم ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد (200) ، 2015 ، ص 7 .

(19) عبد الحلیم مهورياشة ، الدولة الحديثة: دراسة نقدية في المفهوم عند وائل الحلاق ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الشارقة ، الشارقة ، العدد (2) ، 2019 ، ص 393- 394 .

(20) المصدر نفسه ، ص 394 .

عن الدعوى تستغرق وقتاً كبيراً وجهداً أكبر، يصاحبها الغبن لا سيما اذا ما أقدم المعتدي برفع دعوى ضد المعتدى عليه، والقانون يقتضي في هذه الحالة بتوقيف الطرفين وعندها تضيع الحقوق فضلاً عن الوقت المطول والجهد المبذول، وعليه يرون ان الحقوق تضيع بسبب عدم تطبيق القانون لا سيما اذا كان المعتدي ذو نفوذ في السلطة، فالجهد المبذول في الشكوى (بين مراكز الشرطة والمحاكم)، والاحفاق في تطبيق القانون يضيع الحقوق، وبالنتيجة يلجأ الكثير من الناس إلى شيخ العشيرة لأخذ حقه إذ يتم ذلك بالسرعة التامة كما هو معروف لكل .

إذن الخلل في القانون وفي تطبيقه أدى إلى زعزعة الأمن والاستقرار الداخلي من الناحية الاجتماعية، (نحن هنا نشخص واقع حال البلد بمعزل عن الطروحات الزخرفية والتراتبية)، وعند عدم الاستجابة للقبيلة الأخرى يحدث الاعتداء والقتل والاطلاقات النارية، وهذا يعد خرقاً أمنياً كبيراً وسافراً في حياة الأمم والشعوب، وبالنتيجة يهدد الأمن المجتمعي، لماذا؟ لضعف القانون وتطبيقه، ضعفه في سنه بالشكل المطلوب الذي يحل ويعالج المشكلة من الأساس وبأسرع وقت، وخلله في التطبيق، وهو بهذا تسبب من أن يذهب الأفراد إلى القبيلة لحل مشاكلهم، وكما هو معروف لدى الجميع ان جميع القبائل مسلحة وتستخدم الاسلحة الخفيفة والثقيلة وهو السائد في كل محافظات العراق لا سيما الجنوبية منها، وهو بهذا أي (القانون) قد احدث خللاً آخر بان سمح للقبائل بالتسلح وعدم محاسبتهم .

رابعاً : المجاميع المسلحة والسلاح المنفلت

تحتكر الدولة الحديثة كل وسائل العنف المنظم، فهي الفاعل الرئيس في تشريع القوانين التي يبيح لها ممارسة العنف في المجتمعات المعاصرة ، وحتى لو افترضنا أن بعض العقوبات المشروعة اليها يجب تطبيقها أو تبنيها فإنها تؤخذ كخيار للدولة وكتعبير عن ارادتها ، فالدولة هنا هي التي تقرر الارادة ولها الحق في ممارسة كل أشكال العنف لتحقيق هذه الارادة⁽²¹⁾.

فمن بين أهم واكثر المسائل الحساسة والجوهرية في موضوعة الأمن هي المجاميع المسلحة ، إذ ان هناك جهات مصلحة نفعية متغلغلة في مؤسسات الدولة ومن أجل حماية مصالحها عملت على انشاء مجاميع مسلحة توازي الدولة في تسليحها في بعض الاحيان، وربما لها ارتباطات خارجية أيضاً، تعمل على زعزعة النظام السياسي وتهديد الدولة اذا ما هددت مصالحها أو مصالح الجهات التي تعمل معها سواء في الداخل أو في الخارج .

إن حالة الفوضى والتخبط في القرار السياسي والتشتت في ادارة الدولة جعلت من البلد عرضة لكل من هب ودب سواء في الداخل أو حتى في الخارج ، ففي

(21) عبد الحليم مهورباشة ، مصدر سبق ذكره ، ص 395 .

الخارج على سبيل المثال نرى دولة تدخل إلى الأراضي العراقية بداعي مطاردة الارهابيين او غير ذلك ، او نشهد حضور رؤساء دول أو مسؤولين دون طلب رسمي، أو تدخلات من قبل دول مجاورة في الشأن الداخلي ، أو اعتداء من قبل دولة على مواطنين عراقيين في داخل الحدود العراقية وغير ذلك من هذه القضايا ، كل هذا الضعف والتفكك الذي يشهده البلد جعل من الأمن الداخلي هشاً ، فضلاً عن الولاءات الخارجية وغياب مفهوم الوطن، بالنتيجة أدى ذلك إلى جعل الدولة عبارة عن مجاميع فئوية أو مناطقية أو تيارات أيديولوجية، الأمر الذي أدى إلى ظهور مثل هكذا جماعات مسلحة .

**أصبح هناك كيان موازي للدولة
يحد من سطوتها ويقيّد عمل
الاجهزة الحكومية في فرض الأمن
والسلام**

ومن ثم فإن هذه الجماعات تعد التهديد المباشر وحجر

عثرة في فرض الأمن والاستقرار في البلاد ، وفي حقيقة الأمر هذا ما افرزته العملية السياسية التي نشأت وتأسست على هذا الأساس كما ذكرنا سابقاً، وبالنتيجة أصبح هناك كيان موازي للدولة يحد من سطوتها ويقيّد عمل الاجهزة الحكومية في فرض الأمن والسلام، وهذه مشكلة كبيرة تعمل على اضعاف الدولة وتذهب بهيبتها، ومن ثم تخلق حالة من عدم الاستقرار واثارة الفوضى والاضطرابات و الخ .

المحور الثاني: وسائل تحقيق الأمن الداخلي العراقي

يتسم الأمن بعدم الثبات والتغيير تبعاً لظروف الزمان والمكان بناء على اعتبارات داخلية وخارجية ، فمفهوم الأمن ديناميكي يتطور ويتغير بالتوازي لظروف البيئة الموضوعية، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع والعوامل المحلية والاقليمية والدولية، ويتحدد بادراك التهديد وان العلاقة بين المفهومين هي علاقة تبادل طردية، وان أي محاولة لتفسير مفهوم الأمن لا بد من ان تبدأ بتحديد مصادر التهديد، فدراسة التهديدات ينبغي التمييز معها بين عدد من العناصر بدء من مستوى وحدة التحليل الرئيسة للتهديد (الفردية والجماعية والاقليمية) وصولاً بالسياسات والاجراءات

**فمفهوم الأمن ديناميكي يتطور
ويتغير بالتوازي لظروف البيئة
الموضوعية**

الأمنية التي يجب ان تكون متوافقة مع مصادر التهديدات وطبيعتها وأنواعها، وبين الاستراتيجيات والسياسات المقترحة لمواجهة هذه التهديدات والتعامل معها⁽²²⁾ .

ومن أجل وضع حل للمعضلة الأمنية في العراق لا بد لنا من ان نكون اكثر موضوعية ودقة في تحديد التهديدات وإيجاد الحلول لها بعد تحديدها وتشخيصها، ومن الناحية النظرية فأننا قد شخصنا مواضع الخلل وأبرز التهديدات التي تخل بالأمن العراقي في المحور الأول، وسنأتي على وضع الحلول اللازمة لها في هذا المحور، وكما ذكرنا سابقاً إن المشكلة الأمنية في العراق هي مشكلة مركبة ومعقدة

(22) ابراهيم عبد القادر محمد، التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الامن الوطني الاردني في الفترة (1999-2013) دراسة حالة، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الاوسط ، 2013 ، ص ص 29-32 .

ومتداخلة مع بعضها البعض، وعليه فإن هناك عدة اجراءات لا بد من إتباعها والأخذ بها لتحقيق الأمن في كل جوانبه، وكالآتي:

أولاً: لا يخلو بلد من تعدد وتنوع في تركيبة سكانه، فضلاً عن ان لكل مجتمع له خصوصيته يمتاز بها ويختلف بها عن غيره، وهذا في حد ذاته يعطيه قوة لا ضعفاً وتشتتاً وتمزقاً في لحمته الوطنية، والتنوع في السكان يعد عامل وحدة وقوة من خلال تنوع الثقافات وتبادل الأفكار، وبالنتيجة ينعكس ذلك بالشكل الإيجابي على الفرد والمجتمع، وعليه يجب على مكونات المجتمع العراقي الرئيسة الثلاثة التفكير بشكل جدي في مصلحة ووحدة البلد، والتخلي عن كل أنواع التحزب والتخندق ونبد الطائفية والقومية وكل هذه المسميات الدخيلة على البلاد.

والتنوع في السكان يعد عامل وحدة وقوة من خلال تنوع الثقافات وتبادل الأفكار

بذلك يمكن التوجه صوب الوحدة الحقيقية لا الدعائية أو الشعارات البراقة التي مزقت البلد، وبهذا تتكون رؤية موحدة وتصور مشترك شامل لكل قضايا الامة سواء كان ذلك فيما يخص الشأن الداخلي أو الخارجي، كما ان توحيد الرؤى والخطاب السياسي وبناء الثقة ينتج عنه توجه واحد بفلسفة واحدة موحدة تصب في خدمة البلد ومصلحته، وهذا أمر في غاية الأهمية إذا ما ارادت أي دولة ان تصبح قوية، فأول شيء تقوم به هو توحيد الصفوف ونبد الخلافات وتشكيل رأي عام موحد، وبالنتيجة تأييد شعبي كبير للقيادة الموحدة، يتم ذلك عبر تظافر الجهود وبث روح التسامح وزرع الروح الوطنية في نفوس الناس من خلال عقد المؤتمرات والندوات وبرامج التنمية البشرية والبرامج التثقيفية المتخصصة في هذه الجوانب، والمباشرة بالإصلاحات الداخلية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

توحيد الصفوف ونبد الخلافات وتشكيل رأي عام موحد، وبالنتيجة تأييد شعبي كبير للقيادة الموحدة

كذلك الاهتمام بالشباب وتطلعاتهم، إذ ان اغلب الاعمال الاجرامية من (قتل وسلب ونهب وارهاب) يأتي من قبل العنصر الذكوري لا سيما الأعمار الصغير منها، فهذه الأعمار يمكن خداعهم بسهولة والتلاعب بعقولهم واغرائهم بشتى الوسائل، من ادمان على المخدرات وما ينتج عنها من جرائم أو من جراء تدمير افكارهم والتلاعب بها وتوجيههم بالاتجاه الخاطى، فعامل الفقر والجوع والتخلف والبطالة كلها تسهم في تضليلهم وضياعهم من قبل جهات أو منظمات أو اشخاص معادية للنظام السياسي.

ثانياً: سحب جميع أنواع الأسلحة غير المرخصة أياً كان نوعها وأياً كان حائزها معاميع مسلحة أو عشائر أو افراد، وهذه المسألة لا بد من حلها وبأسرع ما يمكن

إذ تعد المشكلة الرئيسة في مشكلة الأمن، إذ تهدد امن الدولة والسلم المجتمعي، كذلك لا بد من القيام بإجراءات سريعة في تصفية وزارة الدفاع من العناصر غير الرسميين الذين يطلق عليهم باللهاجة الدارجة في البلد بـ (الدمج) ، فخراب ودمار جزء كبير من هذه الوزارة هو تواجد اعداد كبيرة من هذا النوع من المراتب، وكذلك الحال بالنسبة إلى وزارة الداخلية التي لا تختلف عن نظيرتها وزارة الدفاع في هذا الشأن .

تدريب وتأهيل وتسليح الجيش العراقي وفقاً للمعايير المعتمدة، وإعادة هيكلته بالشكل الصحيح

كما يتم تدريب وتأهيل وتسليح الجيش العراقي وفقاً للمعايير المعتمدة، وإعادة هيكلته بالشكل الصحيح وبناء عقيدة عسكرية سليمة مبنية على أساس الولاء للوطن، وتجهيزه بأحدث الاسلحة حتى يصبح على أهبة الاستعداد في أي وقت ولأي ظرف كان، من أجل فض الاشتباكات الداخلية ان حدثت سواء كانت (قبلية ، مجاميع مسلحة ، عصابات) ، لذلك التأكيد على مسألة الولاء للوطن قضية مهمة لا سيما في ظل التركيبة المعقدة التي نشأ وتأسس عليها النظام السياسي ، فالتأهيل المعنوي والنفسي للمقاتل مهم جداً برفع الروح المعنوية له في سبيل رفعة وعزة الوطن، وهذا يتم عبر بث الروح الوطنية للمقاتلين بكل صنوفهم ومراتبهم ، إذ إن أمن وسلامة الدولة يعتمد على المؤسسة العسكرية بالشكل الكامل (بالداخل وفي الخارج) ، لا سيما في حالة الاضطرابات الداخلية وحدث حالة الانقسام الداخلي الذي ينشأ عنه لا سامح الله حرب اهلية تؤدي بحياة الكثير من المواطنين وانهار النظام .

ثالثاً: حل المشكلة القبلية وبالشكل النهائي ، ويكون ذلك بالشكل الآتي : سحب جميع أنواع الأسلحة منها وبالقوة مع تطبيق القانون على المخالفين وبالشكل الصارم ، وتدخل المؤسسات الدينية بهذا الشأن واعطاء الفتاوى - من قبل كل

حل المشكلة القبلية وبالشكل النهائي

الطوائف - بتسليم الاسلحة وحرمة التهديد بالاسلح أو المتاجرة به أو استخدامه، سن قانون جديد خاص بحل النزاعات العشائرية ووضع الديات (الكل يعرف ان المجتمع العراقي

هو مجتمع عشائري، وقد شرع الله تعالى القصاص للعباد) ، ولحل هذه المشكلة يعقد مؤتمر كبير يشمل كل رؤساء القبائل في البلد مع خمسة قضاة واطراف من المؤسسة الدينية بجميع مذاهبها ورئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، ويوقع رؤساء القبائل جميعهم على ورقة يتعهد من خلالها الكل بالالتزام بما تتضمنه ، وكالآتي : (يوكل المعتدي - أيّاً كان نوع جرمه - إلى القضاء والابتعاد وبالشكل النهائي عن مسالة (الدكة العشائرية والعطوة والهدنة وغير ذلك من العرف العشائري السائد في البلاد) ، ويتم الاتفاق على الية القصاص، وعلى سبيل المثال : القاتل

العمد يقتل ، وهذا نص في كتاب الله عز وجل ، والقتل العمد أو شبه العمد أو القتل الخطأ (بعد الاتفاق من قبل زعماء القبائل ومراجع الدين) تحدد الدية بهذا الخصوص، والجروح قصاص كما منصوص عليه في كتاب الله ، وبعد التداول بين رؤساء القبائل مع المفتيان تحدد كل الدييات بشرع الله تعالى ، وبهذا يرجع الأمر برمته للقاضي، تبقى مسألة الخسائر التي ينفقها المتضرر تحدها المحكمة بالأدلة، وبذلك عندما يشتكي أي فرد على شخص معين فإن القضاء كفيل باسترداد حقه بأسرع وقت وبأتم وجه إذ تصبح الدييات والقصاص موحدة في البلاد وباتفاق الكل وبالنتيجة لا احد يشعر بالظلم ، وهنا تدخل المسألة الأخرى التي لا تقل أهمية عن الأولى وهي تعديل القانون (تفعيل القانون بالنيابة) وتطبيقه كما اشرنا اليه فيما سبق. رابعاً: المسألة الأخرى المهمة في تحقيق الأمن الداخلي تكمن في الخروج من تطبيقات الأمن التقليدية، وابتكار وسائل أخرى تتماشى والظروف الموضوعية للواقع العراقي، ويتم ذلك عبر التكنولوجيا بنصب الكاميرات ومناطيد المراقبة ورصد كل التحركات المشتبه بها، ويمكن الاعتماد أيضاً على التكنولوجيا في تحقيق الأمن والاستعانة بالمتخصصين في هذا المجال .

لذلك عني الأمن الإلكتروني بعملية وضع المعايير والإجراءات المتخذة لمنع وصول المعلومات إلى أيدي أشخاص غير المخولين بها عبر الاتصالات وضمان أصالة وصحة هذه الاتصالات، وان هذه المظاهر تبرز استخدامات غير سلمية للفضاء الإلكتروني، وما يمثله ذلك من تهديد للأمن الإلكتروني العالمي، والبنية التحتية الكونية للمعلومات من جانب كافة الفاعلين في مجتمع المعلومات العالمي، وبالنتيجة أصبح هناك مصلحة قطرية فضلاً عن دولية في الحفاظ على أمن الفضاء الإلكتروني، على اعتبار أن أمن الدول هو جزء من الأمن الجماعي⁽²³⁾ . وإذا أردنا ان نحقق الأمن الداخلي بالشكل المطلوب، فيمكن تحقيق ذلك من خلال الآتي : يتم تقسيم المناطق في كل محافظة حيث يصبح لكل 1000 وحدة سكنية مكتب داخل المنطقة يطلق عليه (مكتب معلومات المنطقة)، اتصال هذا المكتب بقائد عمليات المحافظة بالشكل المباشر وبأقرب مركز شرطة وجهاز امني، يتناوب على المكتب عدد من الاشخاص، لا أحد يسكن أو يخرج من المنطقة إلا بعلمهم ، ولا احد يزاول عمله - سواء محل أو مكتب أو شركة - إلا بعلمهم ، ولديهم بيانات كاملة عن ساكني المنطقة وشاغليها من دور سكنية ومحلات تجارية أو شركات أو مكاتب وغير ذلك، وأي أحد يأتي للسكن أو للعمل يسأل عن مكان قدومه من أي منطقة وبالمباشر يتم الاتصال بتلك المنطقة أو المحافظة ان كان من غير محافظة ويستعلم عنه، والأمر كذلك بالعكس عندما يريد الخروج

(23) عادل عبد الصادق، خطر الحروب "السيبرانية" عبر الفضاء الإلكتروني، مجلة الاهرام للكمبيوتر والانترنت والاتصالات، مؤسسة الاهرام، القاهرة، 2017، متاح على الموقع: <http://aitmag.ahram.org.eg/News/83562>

من المنطقة والذهاب إلى أي مكان أخرى يتم الاستعلام منه بالشكل الدقيق إلى أي مكان ذاهب عبر التواصل مع مكتب المعلومات في تلك المنطقة، كما أن لهم الحق بالاستعلام عن أي تجمعات أو تحركات مشتبها بها سواء كانت (منزل أو شركة أو محل) ، وذلك بالتعاون مع أهل المنطقة والمجلس البلدي، ومن خلال ذلك يمكن ضبط حركة الأفراد والمجتمع والكل يصبح خاضعاً للتفتيش، ويتم تحقيق ذلك ببث روح التعاون بين الجهات الأمنية والمواطن عبر نشر الوعي وتكثيف البرامج التثقيفية وعمل الندوات في تلك المناطق من قبل القادة الأمنيين والمختصين والتوجيه الإعلامي عبر قنوات التلفزيون وبرامج التنمية البشرية، وضبط مسألة الحدود بالشكل الكامل .

**بث روح التعاون بين الجهات
الأمنية والمواطن عبر نشر الوعي
وتكثيف البرامج التثقيفية**

وبالتزامن مع ذلك من الضروري أن يصاحب كل هذه الاجراءات عمليات التغيير الممنهج التي تتبناها الدولة بالدفع بالمجتمع نحو الإصلاح والتغيير والتي تتمثل بتدمير البنى الاجتماعية التقليدية، فتدمير هذه الكيانات الداخلية وتشكيل بنى اجتماعية حديثة هو بطبيعة الحال الخطوة المادية الأولى في توغل الدولة، وذلك ما حدث في المثال التقليدي المعروف عند نشأة الدولة الإنجليزية والفرنسية منذ أوائل القرن الثامن عشر⁽²⁴⁾ .

(24) عبد الحليم مهورياشة ،
مصدر سبق ذكره ، ص 396 .

والأمر الآخر المتعلق بالأمن الخارجي الذي يلقي بضلاله على الأمن الداخلي ويؤثر فيه بدرجة كبيرة ومباشرة ، ويتم ذلك بعقد اتفاقيات أمنية مع دول الجوار برعاية الأمم المتحدة من منع المتسللين والارهابيين وغيرهم، والمراقبة الصارمة لتكنولوجيا المعلومات من قبل اصحاب الاختصاص من شبكات الانترنت وغير ذلك مراقبة شديدة، لما لها من تأثير مباشر على عقول الناس عبر إشاعة الفكر المتطرف وبث روح التفرقة والكراهية والتحريض على العنف، كما يجب على الحكومة أيضاً ان تراقب الحدود المتمثلة في المنافذ والموانئ والمطارات وحتى المرائب الرئيسة في البلد، وإنزال اقسى واشد العقوبات على المخالفين، وتطبيق القانون على الكل دون استثناء أو محسوبية من أجل فرض النظام العام ومن ثم تحقيق الأمن والاستقرار .

خامساً : هناك مسألة مهمة جداً لاستتباب الأمن واستقراره في البلاد إذ تعد من أهم المسائل التي يعول عليها في تعزيز الأمن الداخلي، وهنا نقصد اساس المشكلة، بمعنى أننا إذا أردنا أن نحل جميع مشاكل البلد بما فيها المشكلة الأمنية لا بد من إيجاد حل للمشكلة من الأساس والتي تتمثل - كما ذكرنا سابقاً- في التركيبة التي تأسس عليها النظام السياسي، ومعالجة كل هذه القضايا من جذورها تكمن في

الدستور الذي يشوبه الكثير من المشاكل، إذ لا بد من وضع تعديلات جوهرية لبعض فقراته والتي من أهمها تعديل قانون الانتخابات، والذي يعد الأساس والمرتكز الذي ينتج عنه بناء الدولة والنظام السياسي بالشكل الصحيح .

ومعالجة كل هذه القضايا من جذورها تكمن في الدستور الذي يشوبه الكثير من المشاكل

هذا الموضوع في غاية الأهمية اذا ما اخذ بنظر الاعتبار والعمل به بشكل جدي فهو التعديل الامثل لمسار العملية

السياسية والتأسيس لنهج صحيح ، ويتم ذلك عبر الآتي :

1. سن قانون ينظم العملية الانتخابية برمتها والتي هي اساس كل شيء وينبى عليها كل شيء فيما بعد، ويشترط في القانون ابتداء بالمرشح إذ يجب أن لا يقل عمره عن اربعين سنة، وان يكون حاصلاً على شهادة الدكتوراه حصراً في الاختصاصات الآتية فقط : (العلوم السياسية ، الاقتصاد ، القانون الدولي) ، وان يسن كذلك قانون يسمح للناخب في نفس الوقت الذي ينتخب فيه عضو مجلس النواب ان يختار (رئيس مجلس الوزراء ورئيس الدولة) بالطريقة المباشرة من قبل الشعب (في نفس اليوم ومن نفس القائمة) ، حتى نخرج من إشكالية القائمة الأكبر، وبالنتيجة فأن أياً من رئاسة مجلس الوزراء أو رئيس الدولة لا يكون تابعاً إلى جهة أو حزب معين ومن ثم ممارسة الضغوط عليه .

2. الرئاسات الثلاثة حاصلين على شهادة الدكتوراه أيضاً في الاختصاصات المذكورة اعلاه ، وبدرجة (بروفيسور) حصراً (نريد ان نؤسس لقاعدة صلبة) ، بما ان نظام الحكم لدينا هو نيابي - وهو من ارقى الانظمة في العالم - فإن أعضاء مجلس النواب يجب أن يكون على درجة كبيرة من التخصص لان مقدرات البلد جميعها بيد مجلس النواب، (هذه سياسة بلد وادارة دولة ورسم سياسات عامة ووضع خطط استراتيجية مستقبلية ضمن الامكانيات والقدرات المتاحة)، ومن ثم بناء علاقات اقليمية ودولية تخدم مصالح الدولة وغير ذلك من السياسات، وكل هذه الآليات تتم من خلال التخصص والادارة الحكيمة .

3. ثم يصار إلى انشاء لجنة (لجنة الخبراء) تابعة إلى مجلس النواب هذه اللجنة تشمل كافة الاختصاصات من هندسة وطب وكيمياء و ... الخ وبدرجة (بروفيسور) أيضاً - نريد ان نؤسس لشيء صحيح لقيادة البلد - هذه اللجنة

مكونة من فرد واحد فقط مختص يتم اختياره بدرجة عالية من المهنية والتخصص، مهمتها الرجوع إليها في حالة اذا ما حصل اختلاف في داخل مجلس النواب على شيء معين هو من ضمن اختصاص هذه اللجنة، ويتقدم الشخص المعني بتقديم بحث كامل وشامل إلى أعضاء المجلس حول هذه المسألة للبت فيها ، وأعضاء هذه اللجنة يزاول أعمالهم في جامعاتهم أو وزاراتهم (ان كانوا من وزارة الداخلية أو الدفاع) على سبيل المثال ، ويحسب لهم رواتب

تقليل عدد أعضاء مجلس النواب والوزارات وإلغاء الوزارات المستحدثة وإلغاء مجالس المحافظات

- رمزية .
4. تقليل عدد أعضاء مجلس النواب والوزارات وإلغاء الوزارات المستحدثة والغاء مجالس المحافظات ، والاعتماد على المستشارين الاكاديميين ومراكز البحوث .
5. كذلك الحال فيما يخص الوزراء أي وزير يجب ان يكون حاصلاً على شهادة (الدكتوراه)، التخصص في الوزارة التي يتسمنها ، فكل وزير يجب ان يتوفر فيه شروط موضوعية خاصة تتمثل في (التخصص ، الادارة ، الاخلاص)، هنا نحتاج لبقية الاختصاصات في الوزارات وفي لجنة الخبراء، لا في مجلس النواب الذي يجب ان يكون اعضاءه من ذوي الاختصاص الدقيق في بناء وإدارة الدولة .

الخاتمة:

إن الأمن مسؤولية الجميع يعتمد على تضافر جهود كل الجهات بعضها مع بعض ، فلا بد من التنسيق فيما بين الاجهزة الأمنية بالدرجة الأساس من جهة ومع المواطن من جهة ثانية، وكذلك بين الدولة ومحيطها الاقليمي ، فمن الضروري العمل على كافة الاعداد وبكل الطرق الممكنة ضمن القدرات المتاحة وفقاً للإمكانيات المادية والمعنوية ، والاستعدادات الكبيرة والجاهزية العالية لمواجهة اسوأ الظروف المتوقعة، ويتم ذلك بتكثيف التدريب والتجهيز والاستعداد والجاهزية والتثقيف والفاعلية ومغادرة الاساليب الكلاسيكية والانتقال إلى الاساليب الحديثة في بسط وفرض الأمن ، ويأتي في مقدمتها العمل على تثقيف المجتمع وتطويره عبر اساليب متنوعة ومختلفة وفعالة في الوقت نفسه تتمثل في برامج التنمية البشرية ورفع مستوى التعليم والتثقيف الجماهيري وبت روح المواطنة بين الناس، بالنتيجة وعي المواطن واحساسه بالمسؤولية تجاه بلده وامنه وتعاضده مع الاجهزة الأمنية واسناده لها وهي مسالة في غاية الأهمية، فالمواطن عنصر مهم وله دور كبير وفاعل في عملية تعزيز الأمن، ومن ثم التأييد الشعبي التام للنظام واسناده في عملية استتباب الأمن واستقراره .

أيها المهتمون في الشأن العراقي وفي القضية الأمنية على وجه الخصوص، يوصي البحث بالأخذ بعين الاعتبار بكل هذه الحلول المطروحة التي تم تناولها، وان يتم النظر فيها ودراستها دراسة مستفيضة ، كما يمكن إجراء التعديلات أو الاضافة عليها من أجل التوصل إلى أفضل السبل الممكنة لتحقيق ذلك، وعندها فإننا سوف نكون في مصافي الدول الكبرى، وفي طليعة الدول المتقدمة علمياً والمتطورة تكنولوجياً بما يحققه ذلك من جراء الاستقرار الأمني، وبالنتيجة ينعكس

على واقع الحياة العامة، على الفرد والمجتمع والنظام السياسي برمته .

قائمة المصادر :

الكتب العربية :

1-محمود حيدر، الدولة فلسفتها وتاريخها من الإغريق إلى ما بعد الحداثة ،
(النجف : المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية ، 2018) .

2-ميلود عامر حاج ، الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية ، مركز الدراسات
والبحوث ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، (الرياض : دار جامعة نايف للنشر
، 2016) .

3-نجاح كاظم ، الصين القوة العملاقة الجديدة ، (بيروت : لارسا للنشر ، 2010) .
4-نجدت صبري ثاكرة يى ، الاطار القانوني للأمن القومي دراسة تحليلية ،(عمان:
دار دجلة ، 2011).

الكتب المترجمة :

1-هاري آر.يارغر ، الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي : التفكير الاستراتيجي
وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، دراسات مترجمة، (ابو ظبي:
مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2011) .

المجلات والدوريات :

1-آدم كوبر، الثقافة التفسير الانثروبولوجي ، ترجمة : تراجي فتحي ، مجلة عالم
المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، العدد (349) ،
2008 .

2-بترس بطرس غالي ، السياسة الخارجية المصرية بين الشمال والجنوب : عصر
التحولات الكبرى في العالم ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ،
العدد (200) ، 2015 .

3-خالد حامد مصطفى، المسؤولية الجنائية لناشري الخدمات التقنية ومقدميها عن
سوء استخدام شبكات التواصل الاجتماعي ، مجلة رؤى استراتيجية، مركز الامارات
للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، العدد (3) ، 2013 .

4-سليمان عبد الله الحربي ، مفهوم الأمن : مستوياته وصيغته وتهديداته (دراسة
نظرية في المفاهيم والاطر) ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، الجمعية العربية
للعلوم السياسية ، بيروت ، العدد (19) ، 2008 .

5-عبد الحليم مهورباشة ، الدولة الحديثة: دراسة نقدية في المفهوم عند وائل
الحلاق ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الشارقة ،
الشارقة ، العدد (2) ، 2019 .

6- عادل عبد الصادق ، الفضاء الإلكتروني وإشكاليات نظرية العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد(200) ، 2015 .
7-نورة شلوش ، القرصنة الالكترونية في الفضاء السيبراني» التهديد المتصاعد لأمن الدول»، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية ، جامعة بابل ، العدد (2) ، ٢٠١٨ .
الرسائل والاطاريح :

1- ابراهيم عبد القادر محمد، التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الاردني في الفترة (1999-2013) دراسة حالة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، 2013 .
2- وليد غسان سعيد ، دور الحرب الإلكترونية في الصراع العربي الإسرائيلي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا ، فلسطين ، 2013 .

الانترنت :

1-عادل زقاغ ، قراءة في مفهوم المعضلة الأمنية المجتمعية ، دراسات امنية ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2019 . متاح على الموقع : <https://www.politics> .

2-عادل عبد الصادق، خطر الحروب "السيبرانية" عبر الفضاء الإلكتروني ، مجلة الاهرام للكمبيوتر والانترنت والاتصالات ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، 2017. متاح على الموقع: <http://aitmag.ahram.org/News/83562> .

3-علاء عبد الحفيظ ، الأمن القومي.. المفهوم والأبعاد ، المعهد المصري للدراسات ، 2020. متاح على الموقع : <https://eipss-eg.org> .

4-الموسوعة الجزائرية ، دراسات سياسية ، مفهوم النظام السياسي ووظائفه وإمكاناته ، 2020 . متاح على الموقع : <https://www.politics-dz.com> .

: Internet

19-Joseph S. Nye , The Future of Power, February 1, 2011. Available at

:

<https://www.belfercenter.org/publication/future-power-0> .

نشر وترسيخ ثقافة السلم الداخلي والمجتمعي لدى الشباب (العراق انموذجاً)

*أ.م.د. نغم نذير شكر

باحثة من العراق

*مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية /

جامعة بغداد

Naghamnather31@gmail.com

ملخص :

الدول في الوطن العربي امام عدة تحديات تتمحور اساساً حول التأسيس لدولة العدل والقانون المرتكزة على بناء الانسان على وفق منظومة فكرية واعية بالتأريخ الحضاري لهذه الامة سواء على مستوى الافكار والمرجعيات ام على مستوى التناقضات التي احدثتها هذه المرجعيات في حواريتها مع التأريخ بافق تحقيق الانسجام بين الماضي والحاضر والمستقبل ، وبنحو يعيد التأسيس للهوية الحضارية التي شوهدت بعمليات استيراد واسعة لمشاريع دولية كانت حصيلة لبيئات حضارية مختلفة ، وهذا يتوافق مع التأسيس لمجال سياسي ممارس قادر على استيعاب جميع التناقضات والحساسيات وبناء انموذج اقتصادي قوامه الاقتصاد الحقيقي المنتج للثروة والارتقاء بالدولة القطرية الى اتحاد عربي استراتيجي واقتصادي قادر على فك ارتباط التبعية.

كلمات مفتاحية : التعايش، السلم المجتمعي، السلم الداخلي.

Spreading and consolidating a culture of internal and societal peace among young people (Iraq as a model)

NaghamNatheerShukur

Center for Strategic and International Studies

Universtiy of Baghdad

ABSTRACT

The state in the Arab world faces several challenges that mainly center around the establishment of a state of justice and law based on building the human being according to an intellectual system that is aware of the civilizational history of this nation, whether at the level of ideas and references or at the level of contradictions caused by these references

in their dialogue with history with the horizon of achieving harmony between the past and the present And the future, and shortly after the establishment of the civilizational identity that was distorted by extensive import operations for international projects that were the result of different civilized environments, and this is accompanied by the establishment of a tangible political field capable of absorbing all contradictions and sensitivities and building an economic model based on the real economy that produces wealth and upgrading the Qatari state to a capable Arab strategic and economic union to unlink the dependency.

KEY WORDS: coexistence, community peace, internal peace.

المقدمة

لاشك أن أفراد المجتمع الواحد لا يتشابهون في أطرهم القيمي ، فهم يختلفون فيما بينهم في منظومتهم القيمة. فهناك اختلاف على المستوى الفردي في القيم وهناك اختلاف على مستوى الجماعة التي ينتمي لها الفرد . ومدى توافق المجتمع وتجانسه هو متى ما استطاع ان يحقق القيم المشتركة ويتشابه مع الآخرين بها. إنَّ هذا المنظور لخصوصية القيم ينطلق من المنظور العام لمفهوم اوسع واشمل وهو مفهوم الثقافة . فهناك العديد من الثقافات الفرعية داخل المجتمع الواحد ، فهذه الثقافات الفرعية تتجانس فيما بينها ، ولكنها تختلف عن الثقافات الأخرى ، وهو جميعاً في إطار الكلية والشمولية يتوافقون ويتشابهون تحت ثقافة مجتمع واحد فمدى التشابه في طرق الحياة والعادات والتقاليد والأساليب الحياتية والقيم والمعتقدات هو الذي يخلق التجانس والتعايش داخل المجتمع والعكس صحيح . وتعد القوة البشرية احد العناصر الرئيسية المؤثرة في قوة الدولة الشاملة ، خاصة القوة العسكرية والمؤثرة أيضاً في باقي قوى الدولة لتحقيق التنمية في جميع المجالات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية ... الخ) لذلك يتم الاهتمام بالعنصر البشري عند دراسة قوى الدولة الشاملة، ويحتل مكانة الصدارة بين العناصر الأخرى، نظراً لأهمية هذا العنصر وقت السلم ووقت الحرب . ففي السلم ، تعد القوى البشرية عنصراً من عناصر الانتاج . فالدولة التي تعاني النقص فيه تضطر لاستقدام الأيدي العاملة الأجنبية للإسهام في التنمية. وتظهر أهمية العامل البشري بشكل أكبر في الحرب ، فالقوة العسكرية تتكون من عناصر عديدة تتفاعل فيما بينها ، وتعطي في نتائجها النهائي التأثير العسكري المطلوب لتحقيق الأهداف المخططة.

أهمية البحث :

ترجع أهمية الشباب والاهتمام بأفاق التنمية لديهم بالنسبة للمجتمع الى كونهم اكثر فئاته رغبة في التجديد وتطلعا الى تقبل الحديثمن الافكار والتجارب ، لذا فهم يمثلون مصدراً اساسياً من مصادر التغيير في المجتمع على ان يؤخذ بالاعتبار كيفية استيعاب هذه الرغبة في التغيير من جانب النظم القائمة بالمجتمع دون تناقضات او صراعات حادة.

مشكلة البحث :

لقد ولدت البيئة التي احاطت بالمجتمع العراقي اثراً سلبياً في تدمير النسيج الاجتماعي العراقي والحاق الضرر به من خلال العمل على اعادة احياء القبيلة والطائفية وربط تكوينات اجتماعية معينة لفئات معينة مقابل مناصبته العداة لتكوينات اخرى ، وكان له ذلك من خلال اعادة التقسيمات القبيلة والطائفية والعشائرية بين افراد الشعب . لذلك ، نلاحظ أنّ المواطن قد انزوى ضمن نطاق قبليته و انتمائه الاجتماعي ساعده في ذلك بعض التيارات السياسية المغلقة التي جاءت بعد التغيير.

منهجية البحث :

تم اعتماد المنهج النظمي التحليلي لتحليل الاحداث من خلال دراسة المدخلات وصولاً الى المخرجات ، فضلاً عن ذلك اعتماد المنهج الاستشراقي لوضع الحلول والمعالجات لتعزيز دور الشباب من خلال ارساء ثقافة السلم المجتمعي.

فرضية البحث :

من منطلق ((أنّ الشباب يحاول جاهداً أن يجد الصيغة التي تمكنه من اثبات وجوده في المجتمع ككل))، يأتي تأثير المجتمع والدور الرئيسي للنظم القائمة في ايجاد اطار من الافكار والمبادئ التي تشكل صيغة ملائمة يعتمد عليها الشباب في تحقيق مكانته ، ومساعدة الشباب على اكتشاف دورهم في البيئة المحيطة بهم واداء هذا الدور على اعلى مستوى من الكفاءة والفاعلية، وتقديم الاسس المدروسة التي تمكن الشباب من اتخاذ ما هو ملائم ومناسب من القرارات خلال حياتهم اليومية، ويتعاطم دور المجتمع اليوم في تقديم خدمات الرعاية للشباب حينما نأخذ في اعتبارنا تلك الدينامية الهائلة التي يشهدها المجتمع المعاصر في كافة القطاعات والمجالات ، والتي ادت الى ضرورة وجود اوسع تعبئة ممكنة لكافة الموارد المادية والبشرية لتحقيق افاق التنمية ويأتي قطاع الشباب على رأس تلك الموارد.

هيكلية البحث :

ينقسم البحث بعد المقدمة على مبحثين اساسيين :

المبحث الاول بعنوان اسس ثقافة السلم المجتمعي الذي ينقسم على محورين :
الاول : مفهوم السلم والتوافق المجتمعي .
والثاني : جدل الهويات واعادة التلاحم المجتمعي .
أما **المبحث الثاني** فبعنوان دور الشباب في تعزيز ثقافة السلم المجتمعي في العراق ، والذي ينقسم على محورين :

الاول : تعزيز الوعي الفكري لدى الشباب .
والثاني : الانتقال من الفكر الى الفعل لمحاربة التطرف واشاعة ثقافة السلم المجتمعي .
ثم ينتهي البحث الى خاتمة واستنتاجات .

المبحث الاول : أسس ثقافة السلم المجتمعي :
أولاً : مفهوم السلم والتوافق المجتمعي :
اذا دققنا في مدلولات مصطلح التعايش (coexistence) الذي شاع في هذا العصر، والذي ابتداءً رواجه مع ظهور الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية اللتين تقسمان العالم الى معسكرين متناحرين قبل سقوط سور برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي ، نجد أنَّ البحث في مدلول هذا المصطلح يقودنا الى جملة من المعاني محملة بمفاهيم تتضارب فيما بينها ، ولكن يمكن تصنيفها الى مستويات ثلاثة :

المستوى الاول : سياسي، ايدولوجي ، يحمل معنى الحد من الصراع او ترويض الخلاف العقائدي بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي في المرحلة السابقة ، او العمل على احتوائه او التحكم في ادارة هذا الصراع بما يفتح قنوات الاتصال وللتعامل الذي تقتضيه ضرورات الحياة المدنية والعسكرية .

المستوى الثاني : اقتصادي ، يرمز الى علاقات التعاون بين الحكومات والشعوب فيما له صلة بالمسائل القانونية والاقتصادية والتجارية ، من قريب او بعيد.

المستوى الثالث : ديني ، ثقافي حضاري وهو الاحداث ، ويشمل (معنى التعايش الديني او التعايش الحضاري) والمراد

به أن تلتقي ارادة اهل الاديان السماوية والحضارات المختلفة في العمل من أجل أن يسود الامن والسلام ، وحتى تعيش الانسانية في جو من الاخاء والتعاون على ما فيه الخير الذي يعم بني البشر جميعاً من دون استثناء⁽¹⁾.

ويشهد العقل العربي اليوم ازمة حادة في صوغ المفاهيم والقيم السياسية ، خارج منظومة التفكير الكلياني على قاعدة الحق في التعدد والاختلاف وهو حق من دونه لا تقوم الدولة المدنية ولا تؤمن حقوق المواطنة، فهل بات العقل السياسي

ويشهد العقل العربي اليوم ازمة حادة في صوغ المفاهيم والقيم السياسية

(1) انس العزاوي، ادارة التنوع - التعايش - السلم المجتمعي ودور المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق (مرحلة ما بعد داعش)، مجلة قضايا سياسية، العدد (54)، تشرين الاول - تشرين الثاني - كانون الاول، السنة 2018 ، ص 223 - 224.

العربي، بعد تلقيه الكثير من الصدمات والهزائم ، قادراً على الاقرار بحق المواطنين الافراد في المجتمع الواحد في أن تكون لهم دولة ينتجها عقد اجتماعي مبرم بينهم كمواطنين افراد بعيداً عن اي انتماء حكمي ، ديني او اثني او سلالي ؟

العقد الاجتماعي في مجتمع متعدد المكونات الدينية والعرقية ، كالمجتمع العربي ، يمثل الاطار القانوني المحايد لتأمين المصالح المشتركة والتزام القيم المشتركة التي يحتكم اليها لفض النزاعات من دون تهميش او اكره⁽²⁾.

إنَّ المستقبل العربي لا يمكن أن يتحقق بتمام قوته الا بالتكامل ، وتواجه الانظمة العربية في جميع انحاء المنطقة ، لغزاً حقيقياً حول الكيفية التي يمكن أن يحققوا بها متطلبات هذا التكامل ، فهناك حاجة ملحة لتحويلات ثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية نظامية تكبح الانفاق الكبير على الأمن ، بما في ذلك شراء الاسلحة والتجهيزات الأمنية الأخرى التي تستدعيها التحديات الداخلية والاقليمية . ومع ذلك ، فإن هذه التحويلات نفسها يمكن أن تزيد من امكانية حدوث اضطرابات داخلية . ومن المحتمل أن يضيف تذبذب اسعار النفط الى اختلالات التوازن في المنطقة العربية، مما قد يخلق فرصاً جديدة للجهات الفاعلة غير الحكومية للمشاركة⁽³⁾.

(2) سياسين عساف، مدينة المجتمع والدولة من وجوه التجدد الحضاري، مجلة المستقبل العربي، العدد (511)، السنة (44)، ايلول 2012، ص 11-12.

(3) الصادقا لفيقه، مشروعية المستقبل العربي الرؤية الواقعية والاولويات الاكثر الحاحاً، مجلة آراء الخليج، العدد (131)، مايو 2018، ص 16-17.

ويمكن القول إنَّ التعايش السلمي هو وضع يجب خلقه بعد انتهاء الصراع داخل المدن الامنية يؤدي الى ضمان عدم اعادة الخلافات والنزعات المسببة للاضطرابات الامنية الواسعة متمثلاً بتحقيق العدالة الانتقالية من خلال محاسبة المذنبين وتعويض الضحايا ومن ثم اعادة الثقة بين الاطراف المتنازعة ونشر التوائم وهو يعبر عن نهاية مرحلة الصراع وبداية مرحلة البناء والحياة الامنة ووسيلة للعبور⁽⁴⁾.

إنَّ التعايش السلمي هو وضع يجب خلقه بعد انتهاء الصراع داخل المدن الامنية

وعليه، يشترط العقد الاجتماعي ، اولاً : توافر الوعي بقيمة المواطن الفرد الاخر والمساواة معه ، ضمن مؤسسات المجتمع ومنها بالطبع ، لا بل في رأسها الدولة . فضلاً عن ذلك ، يشترط العقد الاجتماعي ثانياً ، الوعي الفردي بضرورة الخضوع طوعاً للقوانين التي يشارك في وضعها مع الافراد الاخرين ، فهل هذه الاشتراطات متوافرة فعلاً لدى اغلبية المواطنين العرب؟

الجواب الافتراضي يؤكد أنَّ المواطنة ثقافة مجتمع قبل أن تكون قاعدة لبناء الدولة، ثقافة «العقد الاجتماعي» المؤدية الى قيام الدولة المدنية لا تتجاوز في المجتمعات العربية حدود الدوائر النخبوية الضيقة والمهمشة والمبعدة عن مراكز القرار السياسي ، لذلك الدولة في الوطن العربي هي دولة الحاكم لا دولة المواطنين⁽⁵⁾.

ويعرف التعايش السلمي بأنَّه نمط من العيش يسود في مجتمع معين يتم فيه

(4) انس الغزوي، ادارة التنوع...، مصدر سبق ذكره، ص 224.

(5) سياسين عساف، مدينة المجتمع والدولة من وجوه التجدد الحضاري، مصدر سبق ذكره، ص 12.

رفض اشكال العنف بصوره المتعددة ، او التحريض عليه، وعدم اللجوء اليه لحل النزاعات بين الافراد والنزاعات ، وهذا يتطلب توافر اركان عدة منها سيادة القانون على الجميع حكاماً ومحكومين ، مؤسسة الدولة ، نشر ثقافة التسامح وقبول الاخر ، العدالة الاجتماعية والاقتصادية ، وتوفير اشتراطات المشاركة السياسية على الوجه الصحيح⁽⁶⁾ .

السؤال الذي يطرح نفسه ، أين وفيما تتجلى ازمة الاندماج الاجتماعي ؟

التعايش السلمي بأنه نمط من العيش يسود في مجتمع معين يتم فيه رفض اشكال العنف بصوره المتعددة

(6) كمال محمد صديق، التعايش السلمي وحق العودة، مجلة النهرين، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، العدد (3)، آب 2017، ص 109.

تتجلى في الانقسام العمودي الذي يغرق الشعب « في ولاءات محلية او طائفية» ويجعل الامة « في حالة تفتت وتذريير » فمن نافلة القول إن ذلك الانقسام فعل من افعال السياسة يقود التكوين الاجتماعي الى اصطفايات تقليدية من نمط عصبي لكنه لا يكون فعالاً قادراً على انتاج هذه الحال من التقابل العصبي الا لأنه يتغذى من تكوين سيفسائي تنظمه روابط القرابة التقليدية ، ثمة خلل اذن يكمن في المجتمع المتأخر ذاته، هو نفسه الذي يؤسس لقيام حياة سياسية حكومة بمنطق العصبية مدفوعة الى التعبير عن نفسها في صورة صراعات اهلية مدمرة للنسيج الاجتماعي ولوحدة الشعب والكيان ، ليس المجتمع المتأخر هذا سوى المجتمع العصبي، اي المجتمع الذي يعاني نقصاً حاداً في الاندماج الاجتماعي بسبب انقساميته ، وهو المجتمع الذي تأخذه تناقضاته الى التعبير عنها في صيغة حروب اهلية : طائفية او عشائرية او ما شاكل ذلك⁽⁷⁾ .

(7) عبد الاله بلفريز، من النهضة الى الحداثة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1 ، بيروت، ايار/مايو 2009 ، ص ص 231-232.

ويشير الاكاديمي (سعد ناجي جواد) لابرز النتائج الكارثية لغزو العراق واحتلاله الا وهي تفكيك الدولة وتدمير جميع هياكل الحكومة وعملياتها ، فضلاً عن ذلك وعقب احتلال العراق اصدرت الادارة المؤقتة التي نصبته الولايات المتحدة لادارة البلاد العديد من القرارات مثل الحل الكامل لقوات الامن والقوات المسلحة العراقية ، كما ادى الدستور الجديد الذي تم التوصل اليه على عجل الى زيادة ارباك الوضع واثراً سلباً في وحدة الدولة ، وذلك نظراً الى ماشابه من غموض ولاسيما مايتعلق بالعلاقة بين الحكومة الفدرالية في بغداد واقليم كردستان الذي اصبح كياناً مستقلاً بحكم الواقع . وبمرور الوقت ، اصبحت الحكومة المركزية في العاصمة أضعف من الاطراف ، وكان للسياسات الطائفية والعرقية القائمة على المحاصصة التي انتهجتها قوات الاحتلال والعراقيون المغتربون الذين اتوا معها تأثيرها البالغ في تفتت المؤسسات مما زاد من تفكك الدولة العراقية⁽⁸⁾ .

(8) Saad N. Jawad , Iraq after the Invasion from Fragmentation to Rebirth and Reintegration , London : palgrave Macmillan , 2021 . P. 219.

نقلاً عن : كابي الخوري كتب عربية واجنبية، مجلة المستقبل العربي، العدد (510) ، السنة (44) ، آب/اغسطس 2021، ص 188.

على هذا الاساس ، فان سؤال الدولة في الوطن العربي امام عدة تحديات تتمحور اساساً حول التأسيس لدولة العدل والقانون المرتكزة على بناء الانسان على وفق

منظومة فكرية واعية بالتأريخ الحضاري لهذه الامة سواء على مستوى الافكار والمرجعيات ام على مستوى التناقضات التي احدثتها هذه المرجعيات في حواريتها مع التأريخ بافق تحقيق الانسجام بين الماضي والحاضر والمستقبل ، وبنحو بعيد التأسيس للهوية الحضارية التي شوهدت بعمليات استيراد واسعة لمشاريع دولية كانت حصيلة لبيئات حضارية مختلفة ، وهذا يترافق مع التأسيس لمجال سياسي مماس قادر على استيعاب جميع التناقضات والحساسيات وبناء انموذج اقتصادي قوامه الاقتصاد الحقيقي المنتج للثروة والارتقاء بالدولة القطرية الى اتحاد عربي استراتيجي واقتصادي قادر على فك ارتباط التبعية⁽⁹⁾.

ثانياً: جدل الهويات واعادة التلاحم المجتمعي :-

ربما كان المجتمع العربي ، قبل الثورات العربية ، بنظر البعض اكثر المجتمعات الانسانية خمولاً وياساً واحباطاً في تصور حدوث اي تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية ، بعدما لظمت هذه الشعوب كقدر دائم وقيدت الحريات وافرزت كل صيغ الاستعباد والسيطرة ، بيد أن هذه الرؤية سرعان ما تبددت بعد اندلاع الثورات وحدثت الانتفاضات الشعبية ، فانظمة سياسية بدأت تنهار لتؤكد حقيقة اساسية أن الارادة الشعبية وحدها في ظل الجمود السياسي هي الصانعة للتغييرات والتحويلات الكبرى⁽¹⁰⁾.

من هنا نفهم إن الهوية المدنية تصنعها الارادات البشرية في تعاملها مع المتغيرات والقانون الطبيعي ، صناعتها ترجع الى الانسان والتأريخ فقط وليس الى «المقدس» . حيث أن نزع «القداسة» عن الهويات هو من علامات النهوض الحضاري ،

فالقداسة تجعل الشعوب وقادتها صاحبة «رسالات دينية» والشعوب ليست وسيلة لاهداف غيبية انها اهداف لذاتها وهدف نهوضها الحضاري اهم من اي هدف غيبي . وقوانين النهوض تستمد من الوقائع المهوسة وليس من الحقائق المطلقة. لذا فإن السيادة في الدولة المدنية هي سيادة الارادة العامة التي يخضع

لها جميع المواطنين بمن فيهم الحكام، اذ انها تجعل المواطنين متساوين امام القانون الذي تسنه سلطة تمثل هذه الارادة وتحمي حقوقهم حماية متساوية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية ، وتضمن لهم الحق في حرية التفكير والضمير والاعتقاد والرأي والتعبير ، وتحفظ لهم حقوقهم والمشاركة في ادارة البلاد وتولي الشؤون والوظائف العامة⁽¹¹⁾ .

وتُعد مواجهة الميليشيات مهمة صعبة بسبب الافتقار الى الارادة السياسية ، فالدولة العراقية ليس لديها راع دولي ، خلافاً للميليشيات ولا تشعر بالقوة الكافية

(9) عبدالسلام البغدادي، الدولة العربية المعاصرة بين إشكالية المكونات الاثنية لمغلقة وخيار المؤسسات الوظيفية المفتوحة، مجلة البيان، العدد(1)، حزيران 2017، ص 131.

(10) علي علوان وياسر ابراهيم، الأنظمة السياسية العربية والإسلام السياسي، (دراسة في آثارالحراك الجماهيري) ،مجلة قضايا سياسية، العدد (62)، تموز/ آب / ايلول 2020، ص 118.

إن الهوية المدنية تصنعها الارادات البشرية في تعاملها مع المتغيرات والقانون الطبيعي

(11) سياسينعساف، مدنية المجتمع والدولة منوجوهالتجددالحضاري، مصدرسبق ذكره، صص 9-10.

للرد، بمفردها ، لذا يجب ان تعمل الولايات المتحدة على بناء علاقات ليس بدافع المصالح لما يحقق اهدافها وانما علاقات وثيقة مع العراق تتجاوز مكافحة الارهاب

**فالعراق لم يصبح بعد دولة
ديمقراطية لكن لديه سياسات
تنافسية يمكن دفعها نحو اطار
يخدم الناس**

والضغط على النخب السياسية في العراق للاستثمار اكثر فأكثر في النجاح الاقتصادي المحلي والحوكمة الرشيدة ، فالعراق لم يصبح بعد دولة ديمقراطية لكن لديه سياسات تنافسية يمكن دفعها نحو اطار يخدم الناس بشكل افضل وهذا يتطلب كبح جماح الميليشيات والحد من الفساد ، فالفساد وسوء الادارة

(12) Bilal Wahab, Joey Hood, Jane Arraf, "A Strategy for Iraq : Guidelines for the Biden Administration "Policy Watch (The Washington Institute for Near East Policy) no. 3512 (16 July) 2021-12-13

والكسب غير المشروع في العراق يستهلكون كل شيء لدرجة أنّها ترقى الى حد انتهاك حقوق الانسان ، كما يجب أن لا ينسى المسؤولون الامريكيون ان عراقاً مستقراً او ديمقراطياً هو مفتاح السياسة الامريكية في جميع انحاء المنطقة⁽¹²⁾ .

نقل عن :
كايبا لخوري ، تقارير بحثية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (510) ، السنة (44) ، آب / اغسطس 2021 ، صص 190 - 191 .

واوجز (ماكنمارا) مفهومه للامن القومي بمفردة واحدة شاملة هي التنمية ، حيث تشمل تلك المفردة ابعاداً متعددة فهي تنمية ذات ابعاد عسكرية واقتصادية واجتماعية ، تنمية للموارد والقوى المختلفة تنمية الدولة والمجتمع ، تنمية للعلاقات الخارجية والسياسة الداخلية ، كما انه لفت النظر الى ان التنمية تعني

**ان امتلاك الاسلحة لم يمنع
الثورات والعنف والتطرف ، وان
مثيري الشغب والاضطرابات هم
من الفقراء**

في مضمونها ايضاً استمرار الحياة ، فضلاً عن ذلك فقد ربط (ماكنمارا) بين التنمية والقدرة على النمو والامان . و اضاف «ان امتلاك الاسلحة لم يمنع الثورات والعنف والتطرف ، وان مثيري الشغب والاضطرابات هم من الفقراء ، كما ان الدولة الاكثر استخداماً للأسلحة والعنف والحروب هي الدول الاكثر فقراً في النصف الجنوبي من الكرة الاضية.

(13) احمد ناجي قمحة ، في الامن القومي : الهوية والفكر والثقافة في مواجهة تعقيدات العلاقات الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (215) ، المجلد (54) ، يناير 2019 ، ص 7 .

وارجع (ماكنمارا) هذه الظاهرة الى الفقر وضعف البنية الاقتصادية لتلك الدول ، مما يضر بالامن ، وشدد على أنّ السلاح والقوة العسكرية ، قد يكونان جزءاً من اجزاء الأمن ، ولكن ليسا اهمها ، وهذا المفهوم ينطبق على الدول الفقيرة وربط (ماكنمارا) بين الأمن والتنمية ، و اوضح أنّها لا تعني فقط البعد الاقتصادي ، بل يجب أن يشمل كل الابعاد ، فتتظلم الامة لمواردها وتنمية قدراتها يجعلها قادرة على الحصول على احتياجاتها الذاتية ، وهو ما يساعدها على مقاومة الاخلال بالأمن واللجوء الى العنف⁽¹³⁾ .

وبصفة عامة ، فإنّ ازمة الهوية تتجلى من خلال مجموعة من التغييرات الموظفة من طرف الافراد والجماعات للتمايز عن الاخرين وكلما تراخت الجماعات السياسية ، قوي الالتزام والتعبئة وراء الهويات ، غير انه يبقى هناك مكان ومعنى للتمييز بين الانتماء الى جماعة متخيلة كظاهرة عاطفية وفكرية وثقافية اي ايديولوجيا وتحويلها

الى نسق ايديولوجي يعي نفسه ويجب ان تكون لديه طموحات لتفسير الظواهر الاجتماعية متبنياً فلسفة ما.

لذا لا بد من اعادة مسألة مفهوم الهوية في ابعاده المختلفة في علاقته بالتدفقات الدينية او الثقافية او الاقتصادية ، قصد منح امكانيات افضل لفهم الاستراتيجيات الهويةية لمختلف الافراد والشعوب في علاقاتها بالديناميات الراضية او المقاومة للعولمة ، فثمة روابط جديدة بدأت تتشكل وتترسخ بين الهويات والحركات الاجتماعية والسياسية على المستويين الداخلي والدولي وهي تستثمر الاختلالات التي تعرفها الولاءات تحت مفعول العولمة⁽¹⁴⁾.

(14) فراس عباس هاشم، الهويات المتصارعة ومحنة تعريف الذات، مجلة ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات، العدد (16) ، تشرين الثاني 2017، ص 311-312 .

لذا تبرز اهمية الاصلاح الجذري من الداخل في كل دولة من دول المنطقة في اطار حوار وطني جاد وعلى المستوى الرسمي والاهلي من اجل التوافق على مضمون الاصلاح والبدء به قبل فوات الاوان ، فضلاً عن تأمين حماية نظم الحكم في المنطقة من جانب دول عظمى ، ومظاهر استقرارها بسبب «كون السلطة فيها اكثر من مطلقة والمجتمع اقل من عاجز» او بسبب مستويات الدخول المرتفعة فيها نتيجة تدفق عائدات تصدير النفط والغاز او نمط «التنمية النفطية» غير المستدامة، لا تبرر السكوت عن الاصلاح او تأجيله ، لابل تؤكد اهمية الانطلاق بمساره من اجل الانتقال الى نظم حكم ديمقراطية وارساء ملكيات دستورية في المنطقة واصلاح السياسات العامة لمواجهة اوجه الخلل المزمنة وتلبية متطلبات التنمية المستدامة⁽¹⁵⁾.

(15) خليفة الكواري، النفط والتنمية والحاجة الى الاصلاح، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2021 ، ص 271. نقلاً عن كابي الخوري، كتب عربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (509)، السنة (44)، تموز يوليو 2021 ، ص 180.

وعليه يتضح ان التأثيرات التي تركتها حركات التغيير في المنطقة اسهمت في انعاش الولاءات الاولية (القبلية و الطائفية والعرقية والدينية و الجهوية) وهو امر كان له تأثيراته في مفهوم وكيان الدولة الوطنية ، وهذا ماتحدث عنه بعض الباحثين في مجال دراسة النظم الاقليمية من ان حدوث حركة احتجاج ، او ازمة حادة او ثورة شعبية او ميول انفصالية في بلد مايعني انتقالها لدول الجوار الجغرافي بشكل اكثر كثافة مما يحدث في حالة الدول غير المتجاورة ، وما تنطوي عليه من

ان التأثيرات التي تركتها حركات التغيير في المنطقة اسهمت في انعاش الولاءات الاولية

تأثيرات انسيابية⁽¹⁶⁾.

(16) فراس عباس هاشم، الهويات المتصارعة ومحنة تعريف الذات، مصدر سبق ذكره، ص 312.

لذا تم طرح ثلاث سيناريوهات لمستقبل النظام الاقليمي العربي في المدى المنظور، أولهما : سيناريو الاستمرارية في ظل الضعف والجمود ، وثانيهما : سيناريو التفكك واعادة التشكيل ، وثالثهما : سيناريو الاصلاح والتفعيل . ولعل السيناريو الثالث يبقى من السيناريوهات الاكثر تداولاً ويشير الى احتمال قيام البلدان العربية بالعمل على اصلاح الاطار المؤسسي والتنظيمي لمؤسسات النظام

الاقليمي العربي ، وتفعيل المبادرات والخطط الاصلاحية في طليعتها مبادرة تعديل ميثاق جامعة الدول العربية وتفعيل وتطوير المؤسسات التي أنشئت مثل الاتحاد البرلماني العربي ، ومحكمة العدل العربية ومجلس السلم والامن العربي، والمحكمة العربية لحقوق الانسان وتفعيل مقترح انشاء القوة العربية المشتركة وغير ذلك من افكار ومبادرات⁽¹⁷⁾.

المبحث الثاني : دور الشباب في تعزيز ثقافة السلم المجتمعي في العراق :-
أولاً : تعزيز الوعي الفكري لدى الشباب :-

تجدر الاشارة ، الى أن الطريق الأدق لقراءة الواقع العربي الراهن والتحديات التي يواجهها يكمن في اعتماد المعادلة التي رسمها المؤتمر القومي العربي في تقريره السياسي الذي اقره في دوراته المتعاقبة ، واعدة امينه العام السابق «زياد حافظ» وهي المعادلة التي ترى ان «اعداء الامة يعيشون حالة تراجع استراتيجي وان حققوا تقدماً تكتيكياً في هذا الموقع او ذاك » بينما « تعيش أمتنا والمقاومة فيها تقدماً استراتيجياً رغم انها تعيش تراجعاً تكتيكياً في هذا الموقع او ذاك»⁽¹⁸⁾.

من هذا المنطلق فان هناك ارضية عربية مساندة وداعمة لتعزيز الوعي الفكري لدى الشباب العربي من خلال خلق بيئة تمكينية لتمكين الشباب ومشاركتهم الديمقراطية، من اجل ضمان اتاحة الفرص للشباب والشبان لكي يصبحوا مواطنين عالميين نشطاء. وما اكدّ عليه فريق اليونسكو للشباب من خلال استجابته المشتركة بين عدة قطاعات لقرار مجلس الامن (2250) بشأن الشباب والسلام، والامن، تضع الشباب والشبان في صميم معالجة الاسباب الجذرية للتطرف العنيف. فالربط بين التربية والعلوم الاجتماعية والانسانية والاتصال والمعلومات والثقافة، يكفل تزويد الشباب بالتدريب المتعدد الالوجه والمهارات والدعم المطلوب للانخراط بمواطنين ناشطين، وقيادة الحركة العالمية نحو عالم سلمي⁽¹⁹⁾.

ويتطرق «علي خليفة الكواري» في كتابه «الديمقراطية : طوق نجاة للمجتمعات والدول العربية » الى تناول مسألة الانتقال الى نظم حكم ديمقراطية وتعزيز المساعي الديمقراطية في البلدان العربية ففي هذا السياق ، يُقدم رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في دول مجلس التعاون الخليجي متناولاً المؤشرات والفرص المتاحة لتعزيز الانتقال الديمقراطي في دول المجلس وبرزها: تزايد الوعي بمفهوم المواطنة والمطالبة بإداء مقتضياتها من حقوق وواجبات وتزايد استخدام مصطلح الديمقراطية في الخطاب الرسمي للحكومات والنخب الحاكمة والافادة من التوجه العالمي نحو الديمقراطية . وفي المقابل هناك عقبات وعوامل معيقة للانتقال الديمقراطي، يأتي في مقدمتها ضخامة مصطلح الاسر الحاكمة، وضخامة

(17) فتوح ابو دهب هيكل، تأثير الثورة العربية في النظام الإقليمي العربي 2011-2019 ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2021، ص350.

نقلاً عن: كايي الخوري، كتب عربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (508) السنة (44) ، حزيران /يونيو 2021 ، ص 182.

(18) معن بشور، حديث الوحدة نهوض الامة بين ثقافة الوحدة والمقاومة، مجلة المستقبل العربي، العدد(513)، السنة (44)، تشرين الثاني / نوفمبر 2021، ص 139.

(19) خالد صلاح حنفي، منع التطرف العنيف من خلال التعليم: دليل لصانعي السياسات، مجلة المستقبل العربي، العدد(475)، السنة (41) ايلول 2018 ، ص 162.

المصالح النفطية والتجارية والمالية والاجنبية في المنطقة والدور العسكري والامن
للحكومات الغربية المهيمنة في المنطقة وتأثيره في عملية اتخاذ القرارات الوطنية،
ناهيك باستمرار الخلل السكاني الذي يتجه نحو تهيمش دور قوة العمل المواطنة
وابعادها عن مواقع الانتاج وكذلك استمرار الخلل الانتاجي والاعتماد على الربيع
من صادرات النفط واستخدامه لتعزيز آلية الضبط السلطوي⁽²⁰⁾.

لقد ركز اغلب من انتج متون الفكر العربي المعاصر على اسئلة النهضة والتراث
والحدائث والآخر ، ودعت نخبة كبيرة منهم الى الأخذ في مقومات الثقافة العصرية
، التي تعطي الاولوية لحقوق الانسان والتربية على التفكير وعلى الحرية ، حرية
الضمير والتعبير والمبادرة ، وشددت على الابتكار، والمسؤولية في السلوك قصد
اقامة مجتمع سياسي يعتمد على التعاقد بين ارادات افراد احرار
ولأنه لاوجود لنهضة من دون اسس ثقافية ورأسمال اجتماعي
يمثل جماع قيم واخلاقيات ودراية تكتسب ويتم نقلها بالتربية
التي توفرها الاسرة بالتعليم الذي تقدمه المدرسة والجامعة
وبرصيد القيم والسلوك في المجتمع وقدرة المؤسسات على

**امتلاك الشباب للحد الأدنى من
المعرفة وضمن حرية انسياب
المعلومات وتنمية القدرة على
الوصول للمعلومات البديلة**

انتاج النخب والكفاءات⁽²¹⁾.
ويمكن الاشارة هنا الى تعزيز دور الشباب السياسي من خلال خلق مشاركة سياسية
فعالة من خلال ثلاثة مصادر مهمة:

أولهما: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتشمل تقارب مستويات الدخل والثروة
والتعليم والمساواة في الفرص وقرار الحد الأدنى للأجور والضمان الاجتماعي
وللعاطلين عن العمل، تنمية فرص العمل المنتجة اقتصادياً وبناء قاعدة
اقتصادية منتجة توفر فرص عمل منتجة عبر الاجيال وتحد من قوة التوظيف
السياسي للربيع .

ثانيهما: امتلاك الشباب للحد الأدنى من المعرفة وضمن حرية انسياب المعلومات
وتنمية القدرة على الوصول للمعلومات البديلة التي تساعد المواطنين على التعريف
على مصالحهم والعمل على تخفيض معدلات الامية وانتشار التعليم وضمن حرية
التعبير وسماع الرأي الاخر واعتماد الشفافية.

ثالثهما : نمو روافد الرأي العام وبناء المجتمع المدني المستقل غير الخاضع
لتوجيهات السلطة التنفيذية او تحكمها غير الدستوري من خلال قوانين الاحزاب
والنقابات وغير المخترق من الخارج ، فنمو المجتمع المدني هو السبيل الى توفير
الحد الأدنى من مصادر المشاركة السياسية الفعالة للشباب وبناء مقومات الرأي
العام الواعي⁽²²⁾ .

(20) علي خليفة الكواري،
الديمقراطية: طوق نجاة
للمجتمعات والدول العربية،
بيروت : مركز دراسات الوحدة
العربية، 2021 ، ص 224 .
نقلاً عن: كابي الخوري، كتب
عربية،مجلة المستقبل العربي،
العدد (510)، السنة (44) ، آب /
اغسطس 2021 ، ص 182.

(21) محمد نور افاية، الفكر
العربيوالحاقه الى آنية جديدة،
مجلة المستقبل العربي،
العدد(507) ، السنة (44) ،آيار /
مايو 2021 ، ص 9 .

(22) ابتسام حاتم علوان،
الاستبداد السياسي في الأنظمة
العربية وحدود الديمقراطية
المفقودة، مجلة قضايا سياسية،
العدد (53) ،تموز / آب / ايلول،
2018 ، ص 144 .

غير أنَّ ما يشهدهُ الوطن العربي من ارتجاجات وانقلابات في السياسة وفي الثقافة، ومن أسئلة حول طبيعة الدولة ومستنداتها القانونية ، وادوارها الاقتصادية، والاجتماعية ، ومن تحولات في وظائف الفكر ، دفع بعدد كبير من المفكرين والباحثين الى اعادة صوغ معرفي ونظري لقضايا فهم السبل الانجح لإعادة الاعتبار للإنسان من خلال مراجعة اساسيات الدولة التسلطية التي ارتكزت على نحو معلن او متستر على مرجعيات تشرعن للاستبداد ولعلاقات الراعي بالرعية حتى وان تظاهرت بعض انظمتها بمواجهة الاسلام السياسي والانفتاح على اسباب التحديث او دخلت في بهلوانيات انتخابية للتغطية على التسلط . ولعل عقوداً من الوصاية على الذكاء الفكري ، ومن الحجر على الارادة والحرية ، جعلت من مختلف الانظمة السياسية العربية التي هيمنت عليها ، في الاغلب الاعم ، انظمة عسكرية او اوليغارشية واصولية تضع سُلطاً تغولت فيها الدولة حتى صارت في مواجهة مجتمع لايجرؤ شرائحه على التعبير عن مطالبها او رغبتها في المشاركة السياسية ، الى أن انتفضت ساحات عربية متعددة في وجه سياسات الاذلال للمطالبة بالحق في أن تكون للناس عامة والشباب خاصة حقوقاً وكرامة⁽²³⁾.

(23) محمد نورافية، الفكر العربي والحاجة الى انية جديدة، مصدرسبق ذكره، ص 9-10.

لذا، تُعد القوة البشرية احد العناصر الرئيسية المؤثرة في قوة الدولة الشاملة، خاصة القوة العسكرية، والمؤثرة في باقي قوى الدولة لتحقيق التنمية في جميع المجالات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، ولمستوى ثقافة السكان ودرجة الوعي الفكري للشباب مظاهر عديدة، اهمها مدى ادراك التحديات والتهديدات التي تواجه الدولة، والمتغيرات التي تطرأ عليها، لان ذلك يؤثر في فاعلية السكان، والتي تعد اهم نقاط القوة للدولة. ومن ابرز مظاهر فاعلية السكان ادراكهم لمسؤولياتهم الوطنية وتضحياتهم من اجل المبادئ والقيم التي يؤمنون بها، والذي يظهر بوضوح في قبول المجتمع في تقديم ابنائه للانضمام لصفوف القوات المسلحة وايضاً تضحياتهم التي تصل الى الاستشهاد. لذا لايزال العنصر البشري حاسماً في معايير تقييم الجيوش، لما له من تأثير في مجريات الحروب وتحديد نتائجها النهائية. ويتطلب الأمر معرفة فئات العمر في المجتمع واسهام كل فئة في قوة الدولة ويمثل الشباب العمود الفقري في قوة الدولة سواء في السلم او الحرب⁽²⁴⁾.

(24) هشام الحلبي، العنصر البشري في معادلة القوة العسكرية، مجلة السياسة الدولية، العدد (210) المجلد (52)، اكتوبر 2017، ص ص 125-126.

ثانياً: الانتقال من الفكر الى الفعل لمحاربة التطرف واشاعة ثقافة السلم المجتمعي :- يُشير (فرانسيس فوكاياما) في كتابه بناء الدولة « أنَّ اجندة بناء الدولة، لم تعط قدراً موازياً من الاهتمام والتفكير ، فكانت النتيجة فشل الاصلاحات الاقتصادية الليبرالية في تحقيق الوعود التي قطعها على نفسها في العديد من دول العالم . وادى غياب

الاطار المؤسساتي الملائم الى ترك تلك الدول في وضع اسوأ مما كان يمكن أن تكون عليه في الواقع بغياب تلك الاصلاحات⁽²⁵⁾.

ويمثل الاعتراف حاجة انسانية حيوية ومورد سيكولوجي ضروري لاثبات الذات وتحريها بقدر ما يمثل آلية للاندماج الاجتماعي. فكلما توسعت دائرة الاقرار بقيم الكفاءة والمبادرة والمشاركة بفضل وجود بيئة حاضنة ومحفزة ، تعززت ثقافة الاعتراف وتوافرت شروط تقوية رأس المال غير المادي للمجتمع . لذا فإن هناك مسألة تمثل مقوماً مفتاحياً لبناء الهوية ، تتداخل منها ثلاثة عناصر او مجالات متكاملة تمنح للذات صدقية في نظر الاخرين وهي :

مجالات الحب ، والحق ، والاعتبار الاجتماعي . ففي مجال الحب او الصداقة يحمل اناس اعتباراً متبادلاً لبعضهم البعض في اطار مخصوص تحضر فيه الابعاد العاطفية والوجدانية . ثم مجال الحق ، حيث يتحدد الفرد من خلال الاقرار الصوري او الفعلي بحقوقه ، بتساو مع الاخرين . وهو ما يبرر اساليب النضال المتنوعة التي يلجأ اليها من اجل انتزاع احترامها من قبيل ادانته الامتيازات والدفاع عن المهاجرين ، او الكفاح من اجل الحرية والعدالة . واخيراً مجال الاعتبار الاجتماعي ، الذي يحيل بالنسبة الى الافراد على العودة الى قدراتهم العينية ، او الى بعض القيم المستمدة من هويتهم الثقافية⁽²⁶⁾.

وهنا نسلط الضوء على ازمة التطرف فهي ازمة فكرية مجتمعية ذات ابعاد ودلالات امنية فهي فكرة قاصرة ، اذ على الرغم من صحة ذلك الا ان البيئة السياسية تعد من المداخل الاساسية لظاهرة التطرف ولاسيما في دول المنطقة ، اذ ما ولد لنا بيئة سياسية مضطربة ومتوترة في احيان كثيرة نجد ان حالة الولاء للدولة قد ضعف وتلاشى احياناً لصالح انتماءات اما قومية عرقية او دينية او ايديولوجية ، فضلاً عن توتر العلاقات الاقليمية ومحاولات القوى العالمية الى اعادة استقطاب دول المنطقة كلاً الى جهته لتعزيز مكانته وقدرته في التنافس العالمي . والرغبة باعادة تشكيل جيوبولتيكيا المنطقة بناء على جملة التفاعلات الجيوسياسية

**ازمة التطرف فهي ازمة فكرية
مجتمعية ذات ابعاد ودلالات امنية
فهي فكرة قاصرة**

الاقليمية في المنطقة ، مما ولد بيئة اقليمية تتسم بالتوتر اسهمت الى حد بعيد في تنامي ظاهرة التطرف وانتشاره وتمدها في المنطقة ، مما خلق وضع جيوسياسي جديد اضاف بعداً آخر يزيد من حدة التوترات في المنطقة⁽²⁷⁾.

لذلك يعرف (فوكاياما) بناء الدولة على انه «تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي ، وهو بذلك يعبر عن مدى قدرة الدولة وافق مجالاتها وانشطتها ووظائفها المختلفة بدءاً بتوافر الامن والنظام

(25) ايمن احمد محمد، الانصرافية في الفكر وسلوك الأحزاب السياسية العراقية المعاصرة بعد عام 2003، مجلة قضايا سياسية، العدد (60)، كانون الثاني / شباط / آذار 2020، ص 273 - 274.

(26) محمد نور افاية، الفكر العربي والحاجة الى انية جديدة، مصدر سبق ذكره ص 18 و 19.

(27) سهاد إسماعيل خليل، التطرف العنيف بين المقاربات الاستراتيجية ومسارات المواجهة (نحو نهج استراتيجي جديد)، مجلة النهرين، العدد (5)، تموز 2018، صص 74 - 75.

والمرافق والخدمات العامة في الداخل ، والدفاع عن الوطن ضد الغزو الخارجي ، مروراً بالتعليم وحماية البيئة وانتهاءً بوضع السياسات الصناعية والاجتماعية واعادة توزيع الثروة ، وفي الجهة المقابلة ، فان قوة الدولة تتمثل بقدرتها المؤسساتية والادارية على تصميم السياسات وسن القوانين والانظمة ووضعها موضع التنفيذ . لذا أنّ الرؤية السياسية العقلانية لبناء الدولة العراقية من جانب مختلف القوى الاجتماعية والاحزاب السياسية المعاصرة ، يتمثل بتجاوز حدود الحزبية الضيقة التي عبرنا عنها بالانصرافية ، كونها تعيد بنية الانغلاق والانسداد التي تجذرت قبل عام 2003 وتعيق رؤية الامور والاحداث وافاقها بصورة سليمة ، وينتج الغلو السياسي الذي يؤدي الى تغلغل الشخصيات الوصلية الاجتماعية في مسام الحياة السياسية والاختباء تحت غطاء الحزبية ، مما افسد الحياة السياسية وتحولت هذه الحزبية الضيقة الى ادارة اسلوب لادارة الصراع الاجتماعي والسياسي بدلاً من أن تكون أداة واسلوب لإدارة التنوع الاجتماعي والسياسي⁽²⁸⁾.

وقد تبين أنّ الممارسات الاجتماعية يمكن ان تؤثر في طرائق التفكير . يقول (ريتشارد نيسبت) «وليس لنا أن نتوقع ممن ينبني وجودهم الاجتماعي على التناغم او يطوروا تراثاً للمواجهة او الجدل» لأنه عندما تسود في اي مجتمع فكرة اندماج افراد المجتمع ليكونوا نسيجاً واحداً متناغماً ، فان «الحلول الوسط» بين الاراء المتصارعة والمتناقضة يكون لها دوماً الاولوية ، بل وهي الملاذ الذي يلجأ اليه جميع افراد ذلك المجتمع منعاً للتصادم والاختلاف⁽²⁹⁾.

أن الممارسات الاجتماعية يمكن ان تؤثر في طرائق التفكير

(29) محمود باكير، بعض «العوائق العقلية للمشروع النهضوي العربي - الرياضيات وسيلة »، مجلة المستقبل العربي العدد (509)، السنة(44)، تموز/ يوليو 2021، ص 12.

(30) ساري ماضي، تحول مؤسسات سوق العمل بعد الحرب في لبنان مع اضاءة على التجربتين التونسية والسودانية، مجلة المستقبل العربي، العدد (508)، حزيران /يونيو 2021، ص 177 - ص 178.

تتجلى اهمية الحوار الاجتماعي من خلال وظيفة العصرية بوصفه رافداً اساسياً لتحسين مقومات الديمقراطية الاجتماعية التي تعد اليوم مكماً ضرورياً للديمقراطية السياسية . وممارسة الحوار الاجتماعي تقضي توفير جملة من المقومات الاساسية التي تتعلق باستقلالية الاطراف المؤهلة لممارسة هذا الحوار وقدرتها على النشاط بكل حرية وبصفة مجدية تمهيداً لارساء الديمقراطية الاجتماعية والتي تهدف الى اقامة علاقات توافقية تضمن المرور من نظام قائم على احتكار الدولة لممارسة السلطة بصفة فوقية الى نظام مرن قائم على انفتاح المؤسسات والهيكل التابعة للدولة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي وتشريك ممثلي الفئات والشرائح الاجتماعية والمهنية في مناقشة وضبط الاختيارات الاساسية للدولة والمساهمة في تطبيقها⁽³⁰⁾.

وعليه، فاذا كانت هناك افكار اولية لاعادة بناء الدولة العراقية ، اذ لامجال للاصلاح السياسي بمعناه الواسع من دون عقد اجتماعي، يشترك فيه الفاعلون السياسيون

والشركاء الاجتماعيون على اساس ان العلاقة بين الدولة والمجتمع تكاملية يعتمد احدهما على الاخر لان شرعية الدولة تكمن في التفاف المواطنين حول اسس متينة ومبادئ قوية تقوم على التعددية واحترام حقوق الانسان بهدف ضمان استمرارية الدولة ، وبين السلطة والشعب على مقتضى ديمقراطي لتحسين جبهة المواطن الداخلية ضد الاخطار الداخلية والخارجية ، عبر بناء العلاقات الايجابية بين المكونات المتنوعة صوناً لوحدها وتعزيزاً لتماسكها الجماعي في مواجهة التحديات المشتركة ، لذا يجب العمل على بناء مؤسسات دولة قوية من دون ان تمارس القمع والاستبداد لحماية المجتمع ، وفي موازاة ذلك ، يتم العمل على بناء الامة العراقية ودمجها عبر العقد الاجتماعي الذي تتفق عليه مكوناته الاجتماعية ، فمهما كانت قوة الدولة ان لم تتوافق مع الرضا والقبول الشعبي وتتوافق حول اساليب الوصول الى السلطة ، واساليب وآليات تداولها او تشاركها او تقاسمها ، ستظل العلاقة بين الدولة والمجتمع تدور في اطار الصراع ترافقها حالة عدم الاستقرار السياسي الذي يؤدي بدوره الى عدم الاستقرار المجتمعي والامني⁽³¹⁾.

فمهما كانت قوة الدولة ان لم تتوافق مع الرضا والقبول الشعبي وتتوافق حول اساليب الوصول الى السلطة

ومن جانب اخر ، على الرغم من محاولات البعض توجيه الاتهام الى انتفاضات الربيع العربي بالتسبب بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في عدد من الدول العربية ، فانه من الضروري التمييز بين جوهر الربيع العربي الداعي الى الاصلاح وبين عجز الحركات الاجتماعية التي تطالب بالإصلاح على ادارة مقتضيات الفترات الانتقالية لبناء الدولة سواء من خلال التوافقات المرحلية بين القوى التي شاركت بالانتفاضات - كما حصل في تونس - او القطع مع الممارسات السياسية التي سبقت الانتفاضات وتسببت بها - وهذا لم يشهده أي بلد عربي في واقع الامر، وعليه فان هناك اهمية وجود مرصد عربي للتعامل مع تحديات ونزاعات المراحل الانتقالية ، هدفه تمكين وتقوية اصحاب المصلحة والفواعل السياسية والاجتماعية من ادارة المراحل الانتقالية تجنباً للفراغ وبغية تحقيق السلم الاهلي المستدام من خلال تجنب العنف ، وبناء نظام ديمقراطي تعددي تشاركي / غير اقصائي⁽³²⁾.

ويتزامن مع ذلك الهجرة العابرة للحدود ، حيث اثار المنحنى التصاعدي للهجرة منذ بداية الالفية الثالثة ، القلق والاهتمام لدى الكثير من البلدان والمنظمات الدولية والاقليمية ، وبخاصة في ظل تصاعد الهجرة القسرية وما صاحبها من مخاطر وتهديدات وانشطة ارهابية عابرة للحدود ، وحركات عنصرية وشعبوية ضد دمج المهاجرين، وما لذلك من انعكاس سلبي على اوضاعهم المعيشية وحقوقهم

(31) ايمن احمد محمد، الانصرافية في فكر وسلوك الاحزاب السياسية العراقية .. مصدر سبق ذكره، ص 276 - 277.

(32) هشام جعفر، سردية الربيع العربي ورهانات الواقع، القاهرة : دار المرابا للإنتاج الثقافي 2021، ص 236. نقلاً عن :

كابي الخوري، كتب عربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (512)، السنة (44)، تشرين الاول/ اكتوبر 2021، ص 168 .

الانسانية ، وجدل حول السيادة الوطنية والهوية والانتماء ، وذلك في مقابل تسارع ديناميات العولمة التي تدفع باتجاه رفع القيود وفتح الحدود وفشل النموذج النيوليبرالي في تحسين اوضاع السكان في معظم بلدان الجنوب التي غالباً مايميل مهاجروها الى الانجذاب نحو البلدان ذات الدخل المرتفع ، وبخاصة اوربا وامريكا الشمالية، ناهيك بالتغيرات المناخية وتنامي النزاعات والحروب التي تدفع بمزيد من الهجرة والنزوح⁽³³⁾.

مما تقدم لدعم دور الشباب ينبغي العمل على مايلي :-

(1) تعميق الدراسات والبحوث المتعلقة بتأهيل المجتمع ودعم الاستقرار عبر دعم المراكز التخصصية او تغيير مناهج او ادخال مناهج جديدة تركز قيم المواطنة وثقافة التسامح والحوار للطلبة وتعزز مشاعر المسؤولية ازاء الاخرين.

(2) اعتماد برامج تشغيل العمالة بشكل مكثف لتوافر فرص عمل للشباب العائدين من مخيمات النزوح في المحافظات المحررة وتأهيلهم وتدريبهم بما يضمن ربطهم بالمنظومة المجتمعية.

(3) التوسع في انشاء النوادي الفكرية والرياضية في المناطق المحررة لما توفره من اهمية في تنمية وايجاد وبناء قيادات شبابية ومبادرة بغية تشجيع وتعزيز مشاركة الشباب الفاعل في الحياة العامة.

(4) تحصين الشباب العراقي بشكل عام وفي المناطق المحررة بشكل خاص من الايديولوجيات الغربية عن مجتمعاتنا التي تسعى الى الاختراق الفكري لإفراد المجتمع، وذلك عبر الحفاظ على اصالة الموروث الفكري للامة الاسلامية والتواصل مع الثقافات الفكرية للامة الاسلامية والتواصل مع الثقافات الانسانية المتنوعة وخلق منظومة ثقافية حوارية .

(5) وضع وترسيخ مبادئ منع النزاعات والعمل على ارساء الاستقرار السياسي عن طريق وضع الشباب والمرأة في حالة ادراك لاسباب النزاعات الداخلية وظروف ديناميات الصراع عبر

وسائل معرفية وثقافية، فضلاً عما تسببه تلك النزاعات من مخاطر على حياتهم على المدى المستقبلية⁽³⁴⁾.

وتوضح (جوديث تيلر)⁽³⁵⁾ ، كيف يجب أن تربط اخلاقيات اللاعنف بنضال سياسي اوسع نطاقاً من اجل المساواة الاجتماعية . علاوة على ذلك ، تجادل بأن اللاعنف غالباً ما تساء فهمه على إنه ممارسة سلبية تنبثق عن منطقة هادئة في الروح، او كعلاقة اخلاقية فردية مع اشكال السلطة الموجودة . لكن في الواقع، اللاعنف هو موقف اخلاقي موجود في خضم المجال السياسي، وتشير الى أن احدى التحديات

(33) الهجرة وحقوق الانسان : تكلفة الاقتصاد ورهانات السياسات الامنية وتسييج الحدود، اشراف وتنسيق الحسين شكراني و ابراهيم المرشيد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2021، ص 222. نقلًا عن :

كابو الخوري، كتب عربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (512)، السنة (44) تشرين الاول/ اكتوبر 2021، ص 169.

(34) محمد محي محمد وزيدون سلمان محمد، وسائل تمكين الشباب والمرأة في المناطق العراقية المتأثرة في النزاع بعد 2014 ، وانعكاساتها على الاستقرار السياسي، مجلة قضايا سياسية، العدد (61)، نيسان / آيار / حزيران 2020 ، ص 348 ، ص 349 ، ص 351 .

تحصين الشباب العراقي بشكل عام وفي المناطق المحررة بشكل خاص من الايديولوجيات الغربية

(35) * استاذة في اقسام البلاغة والادب المقارن في جامعة كاليفورنيا في بيركلي .

2. (Judith Butler . The Force of Nonviolence :The Ethical in the political ,New York : Verso Books , 2020 , P. 224. نقلًا عن : كابو الخوري، كتب اجنبية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (495) ، السنة (43) ، ايار / مايو ، 2020 ، ص 189.

المعاصرة لسياسة اللاعنف يعود الى وجود اختلاف في الرأي حول ما يعتبر ضمن العنف واللاعنف. ويمكن أن يتم التمييز بينهما من خلال الموافقة على احتكار الدولة للعنف.

الخاتمة

مما تقدم يتضح مايلي :

أولاً: أن الثقافة السياسية المدنية لاتنمو بسهولة في مجتمعات دساتير دولها تحاصر العقل الحر وتضعه تحت رقابة المؤسسة الدينية . فالمفاهيم المدنية في المجالين الثقافي والسياسي التي يضعها العقل الحر تؤسس لبناء مجتمع متحرر من مناهج اهل الحق وتالياً لبناء دولة مدنية .

ثانياً: أن التناقض والعدوان جزء من الطبيعة البشرية ولا بد لاختلاقيات اللاعنف ان تتجاوز الحالة الانسانية التي تتميز بالتناقض بين كل من الحب والكراهية على المستوى الفردي والرغبة في عالم مسالم تسوده المساواة الاجتماعية.

ثالثاً: الاهتمام في عملية التنشئة الاجتماعية ، بدءاً من الاسرة والمدرسة وصولاً للجامعة . وتلقين و تثقيف الشباب على قيم

اجتماعية ثقافية ذات دلالات سياسية تفضي الى التزامه واعتزازه بقيمها (الوطن والمواطن والوطنية) ، ومن ثم الدفاع عنها ضد المحاولات التي ترمي الى تفتيت هذه القيم .

رابعاً: يمكن للمجتمعات العربية أن تبني تطبيق آليات مماثلة كفكرة الشرطة المجتمعية وامكان مشاركة المواطنين انفسهم في تطبيق القانون ومعاونة الجهات المنفذة للقانون والحامية له ، واستخدام مقاهي الحوار بين فئات الشباب على اختلاف مستوياتهم واعمارهم وتوجيهاتهم ، ونشر ثقافة التعايش وتقبل واحترام الآخر ، وهنا يجب التفكير في تبني الضوابط والمقومات المناسبة التي تراعي سياق وخصوصية مجتمعاتنا العربية.

خامساً: وعليه، لعل التركيز على موضوعات الحرية والاعتراف والكرامة يعود الى الحاجة الى التفكير في وجود الانسان العربي الذي نُزعت منه انسانيته بفعل السحق الاجتماعي ، والقهر السياسي ، وسياسات الاذلال ، وتكالب القوى الاقليمية والدولية . واذا كان الاستبداد يبرع في طرائق تدمير آدمية الانسان، فان الكرامة هي قدرة المقموع على العناد والمقاومة وعلى تغليب كفة الحياة على الموت ، كما انها، في الآن نفسه تعبير عن فقدان المُستبد لكرامته متى مارس عنفه . ومعلوم أن تكامل شراسة الدولة الاستبدادية واللاعادلة الدولية انتجا اسباب الانتهاكات

**أن إحدى التحديات المعاصرة
لسياسة اللاعنف يعود الى وجود
اختلاف في الرأي حول ما يعتبر
ضمن العنف واللاعنف**

المتوالية لكرامة العربي، علماً بان الحرية والكرامة تندرجان دوماً ضمن سياق صراعي وتاريخ متراكم من الاستعباد و ارادة التحرر لأثبت آية عربية تترنح بفعل الضربات المتنوعة المصادر والجهات التي تتعرض لها من الداخل والخارج.

المصادر:

اولاً : الكتب

1. عبدالاله بلقزيز ، من النهضة الى الحداثة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1 ، بيروت ، ايار/مايو 2009 .
2. Saad N. Jawad , Iraq after the Invqision from Fragmentation to .Rebirth and Reintegration , London : palgrave Macmillan , 2021
3. Bilal Wahab , Joey Hood , Jane Arraf, “A Strategy for Iraq : Guidelines for the Biden Administration “ Policy Watch (The Washing- ton Institute for Near East Policy) no. 3512 (16 July) 2021
4. خليفة الكواري ، النفط والتنمية والحاجة الى الاصلاح ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2021.
5. فتوح ابودهب هيكل ، تأثير الثورة العربية في النظام الاقليمي العربي 2011-2019 ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، 2021 .
6. خليفة الكواري ، الديمقراطية : طوق نجاة للمجتمعات والدول العربية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2021 .
7. هشام جعفر ، سردية الربيع العربي ورهانات الواقع ، القاهرة : دار المرايا للنتاج الثقافي 2021 .
8. الهجرة وحقوق الانسان : تكلفة الاقتصاد ورهانات السياسات الامنية وتسييج الحدود ، اشراف وتنسيق الحسين شكراني وابراهيم المرشيد ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2021 .
9. Judith Butler . The Force of Nonviolence :The Ethical in the political ,New York : Verso Books , 2020

ثانياً : الدوريات

1. انس العزاوي ، ادارة التنوع - التعايش - السلم المجتمعي ودور المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق (مرحلة مابعد داعش) ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (54) ، تشرين الاول - تشرين الثاني - كانون الاول ، السنة 2018 .
2. سياسيين عساف ، مدينة المجتمع والدولة من وجوه التجدد الحضاري ،

3. مجلة المستقبل العربي ، العدد (511) ، السنة (44) ، ايلول 2012 .
3. الصادق الفقيه، مشروعية المستقبل العربي الرؤية الواقعية والاولويات الاكثر الحاحاً ، مجلة آراء الخليج ، العدد (131) ، مايو 2018.
4. كمال محمد صديق ، التعايش السلمي وحق العودة ، مجلة النهرين ، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية ، العدد (3) ، آب 2017 .
5. كابي الخوري كتب عربية واجنبية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (510) ، السنة (44) ، آب/ اغسطس 2021 ، ص 188.
6. عبدالسلام البغدادي ، الدولة العربية المعاصرة بين اشكالية المكونات الاثنية المغلقة وخيار المؤسسات الوظيفية المفتوحة ، مجلة البيان ، العدد(1) ، حزيران 2017 .
7. علي علوان وياسر ابراهيم ، الانظمة السياسية العربية والاسلام السياسي ، (دراسة في آثار الحراك الجماهيري) ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (62) ، تموز/ آب / ايلول 2020.
8. احمد ناجي قمحة ، في الامن القومي : الهوية و الفكر والثقافة في مواجهة تعقيدات العلاقات الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (215) ، المجلد (54) ، يناير 2019 .
9. فراس عباس هاشم ، الهويات المتصارعة ومحنة تعريف الذات ، مجلة ابحاث استراتيجية ، مركز بلادي للدراسات ، العدد (16) ، تشرين الثاني 2017 .
10. كابي الخوري ، كتب عربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (509) ، السنة (44) ، تموز يوليو 2021 .
11. كابي خوري ، كتب عربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (508) السنة (44) ، حزيران /يونيو 2021 .
12. معن بشور ، حديث الوحدة نهوض الامة بين ثقافة الوحدة والمقاومة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد(513) ، السنة (44) ، تشرين الثاني / نوفمبر 2021 .
13. خالد صلاح حنفي ، منع التطرف العنيف من خلال التعليم : دليل لصانعي السياسات ، مجلة المستقبل العربي ، العدد(475) ، السنة (41) ايلول 2018 .
14. محمد نور افاية ، الفكر العربي والحاقه الى آنية جديدة، مجلة المستقبل العربي ، العدد(507) ، السنة (44) ، آيار / مايو 2021 .
51. ابتسام حاتم علوان ، الاستبداد السياسي في الانظمة العربية وحدود الديمقراطية المفقودة ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (53) ، تموز / آب / ايلول ، 2018 .

61. هشام الحلبي ، العنصر البشري في معادلة القوة العسكرية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (210) المجلد (52) ، اكتوبر 2017 .
17. ايمن احمد محمد ، الانصرافية في الفكر وسلوك الاحزاب السياسية العراقية المعاصرة بعد عام 2003 ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (60) ، كانون الثاني / شباط / آذار 2020 .
18. سهاد اسماعيل خليل ، التطرف العنيف بين المقاربات الاستراتيجية ومسارات المواجهة (نحو نهج استراتيجي جديد) ، مجلة النهرين ، العدد (5) ، تموز 2018 ، ص ص 74 - 75 .
19. محمود باكير ، بعض «العوائق العقلية للمشروع النهضوي العربي - الرياضيات وسيلة » ، مجلة المستقبل العربي العدد (509) ، السنة (44) ، تموز / يوليو 2021 .
20. ساري ماضي ، تحول مؤسسات سوق العمل بعد الحرب في لبنان مع اضاءة على التجريبتين التونسية والسودانية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (508) العدد (44) ، حزيران / يونيو 2021 .
- 21 . كابي الخوري ، كتب عربية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (512) ، السنة (44) ، تشرين الاول / اكتوبر 2021 .
22. محمد محي محمد وزيدون سلمان محمد، وسائل تمكين الشباب والمرأة في المناطق العراقية المتأثرة في النزاع بعد 2014 ، وانعكاساتها على الاستقرار السياسي، مجلة قضايا سياسية، العدد (61) ، نيسان / آيار / حزيران 2020 .
23. كابي الخوري، كتب اجنبية، مجلة المستقبل العربي، العدد (495) ، السنة (43) ، آيار / مايو، 2020 .

المخدرات الرقمية وأثرها على التماسك الأسري والمجتمعي

*نور حامد المالكي

باحثة من العراق

*ماجستير دراسات
أنثربولوجية
hammurabijournal@
gmail.com

ملخص :

تصاعدت وبشكل غير مسبوق التأثيرات السلبية للانفتاح العام للمجتمع العراقي بعد التغيير في ظل التطورات الحاصلة في مختلف الاتجاهات ومنها الأنتشار الواسع وغير المسبوق وغير المسيطر عليه لاستخدام التقنيات الرقمية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي المباحة ، ورغم أنّ مثل هذه التطورات قد اسهمت والى حد كبير وفي الكثير من البلدان والمجتمعات برفع مستوى الادراك المعرفي لعموم المجتمع وحفزت الفئات العمرية الناهضة من أجل تغيير الواقع المعاش نحو الأفضل الا أنّ هذا الجانب الإيجابي بكل مخرجاته رافقه في مجتمعا واسوة بالمجتمعات الأخرى جانب سلبي تمثل في أنتشار وتفشي ظاهرة الإدمان على استخدام التقنيات الرقمية لأغراض المتعة واستغلال الفراغ الى الحد الذي باتت هذه التقنيات تشكل خطراً محدقاً على التماسك الأسري والمجتمعي ودفعت بالمدمنين عليها للانزواء بعيداً عن أسرهم ومجتمعاتهم وخلقت فجوة كبيرة بينهم وبين الآخرين .

كلمات مفتاحية : المخدرات الرقمية، الإدمان، التماسك الأسري.

Digital Drugs and Their Impact on Family and Societal Cohesion

Noor Hamid Al-Maliki

Researcher from Iraq

ABSTRACT

The negative effects of the general openness of the Iraqi society escalated unprecedented after the change in light of the developments taking place in various directions, including the widespread, unusual and uncontrolled use of digital technologies through permissible social media. However,

such developments have contributed to a large extent and in many countries and societies raised the level of cognitive awareness of the general community and stimulated the rising age groups to change the lived reality for the better. However, this positive aspect with all its outputs was accompanied in our society, and like other societies, a negative part represented in the spread and spread of the phenomenon of addiction to the use of digital technologies for pleasure and exploitation of the void to the limit Which these technologies pose an imminent threat to family and societal cohesion and pushed addicts to withdraw away from their families and communities and created a huge gap between them and others.

KEY WORDS: digital drugs, addiction, family cohesion.

المقدمة:

لا شك أنَّ التطورات التقنية التي حصلت خلال النصف الثاني من القرن العشرين قد أدت بشكل مباشر أو غير مباشر إلى عمليات تغيير واسعة النطاق في طبيعة العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة خلال العقود المنصرمة ويمكن أنَّ نصف تلك المتغيرات بمثلاتها التي حصلت أبان الثورة الصناعية وما بعدها حيث الميل باتجاه الفردانية والتي باتت تتكرس بشكل أكبر بكثير من السابق بعد أن غزت العالم موجة من التقنيات المرئية والمسموعة والمتمثلة بوسائط التواصل الاجتماعي التي جلبت معها أنواع متعددة من التقنيات الرقمية والتي سخرت بطريقة تكاد أنَّ تكون مدروسة للاستحواذ على التفكير وجعله ضمن أنماط وممارسات محددة، حيث يشهد العالم في ظل التطورات التقنية الحديثة تغيرات هائلة على مختلف المستويات إلا أنَّ من أكثر ما يقلق الباحثون في الشأن الاجتماعي أنَّ تكون لتلك التطورات آثار أو نتائج سلبية يصعب تداركها لاحقاً، وهذا ما يحصل بالوقت الحاضر لاسيما الاستخدام غير العلمي وغير المبرمج للكثير من التقنيات إلى أن وصل الأمر إلى تصاعد المخاطر الاجتماعية و ظهور ما يمكن أن نسميه ادمان المخدرات الرقمية التي تعتمد بالأساس على التطورات التقنية.

هذا النمط من الممارسات التي تصل بممارستها ومتعاطيها حد الإدمان

تختلف جذريا عن سواها من المخدرات ذات الطبيعة الكيميائية فهي تحاكي العقل بطريقة تجعله غير قادر على الإقلاع عنها وبالتالي أصبح مقارنة من حيث التأثير من المخدرات التقليدية لا بل يجد الكثير من علماء الاجتماع أنَّها ذات تأثير أكبر كونها تسبب في الانعزال التام لمتعاطيها عن المجتمع المحيط به بل أنَّها تخلق حالة من النفور وعدم الرغبة في التواصل بينه وبين اقرب الناس إليه وبضمنهم أسرته التي يعيش بين اكنافها وهكذا تحولت التقنيات الرقمية في بعض من استخداماتها إلى وباء يستهدف فئات مختلفة من المجتمعات ويلقي بظلاله على طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة ويقودها نحو الانعزالية.

في ظل التقدم الكبير وثورة التكنولوجيا وتطورها، وتحت إصرار الإنسان

أيضاً على أنَّ يبتكر ما يؤذيه، ضنا منه أنه بذلك يزيد من استمتاعه بالحياة وما توفره له الحضارة التي وصل إليها، ظهرت المخدرات الرقمية، ما يُطلق عليها اسم "Digital Drugs" أو "iDoser"، وهي عبارة عن مقاطع نغمات يتم سماعها عبر

**نشأت هذه "المخدرات الرقمية"،
على تقنية قديمة تسمى "النقر
بالأذنين"، اكتشفها العالم الألماني
الفيزيائي هينريش دوف**

سماعات بكل من الأذنين، بحيث يتم بث ترددات معينة في الأذن اليمني على سبيل المثال وترددات أقل إلى الأذن اليسرى. نشأت هذه "المخدرات الرقمية"، على تقنية قديمة تسمى «النقر بالأذنين»، اكتشفها العالم الألماني الفيزيائي هينريش دوف.

حيث استطاع الإنسان أنَّ يصل لمعرفة نتائج تعاطي المخدرات التقليدية، وتفاعلاتها داخل الدماغ، فابتكر طريقة جديدة وصل بها لتحريك التفاعلات الكيميائية التي تحركها المخدرات التقليدية، دون التعاطي الفعلي للمخدرات، فأصبح يصل للنتيجة مباشرة دون المرور بمراحل التعاطي من تحضير المادة المخدرة وتناولها، سواء كانت تعاطى بالحقن أو الاستنشاق أو البلع، فأصبح الخطر الناتج من التعاطي مضاعفاً وخطيراً جداً.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة المخدرات الرقمية وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على التماسك الاجتماعي والأسري كونها ظاهرة رافقت المتغيرات الجذرية التي انتجتها الثورة التقنية بعد النصف الثاني من القرن العشرين وتسببت في ظهور ما يمكن أنَّ نطلق عليه ظاهرة الإدمان المزمن لاستخدام تلك التقنيات بعيداً عن الفوائد المرجوة منها أو الغايات التي دفعت علماء التقنيات إلى ابتكارها وهذا الأمر

لا يتوقف على فئة بذاتها بل أنّ الغالبية العظمى من الفئات المجتمعية التي يعاني البعض من أفرادها من هذه الظاهرة لذلك فإنّ دراستها وتحديد مكامن الخطر في استشرائها والبحث عن حلول لمعالجتها على ضوء دراسة الحالات التي يجري تشخيصها يعتبر ذو أهمية في هذه المرحلة التي تشهد استفحال وتفشي هذه الظاهرة.

إشكالية الدراسة:

المتتبع لظاهرة المخدرات الرقمية يجد أنّ هنالك إشكالية في تحديد مدى تأثير تعاطيها لاسيما أنّ الغالبية العظمى من المدمنين عليها لا يجدون في ذلك حرجاً كما هو الحال في المخدرات التقليدية بل يعتبرون ما يقومون به أمر يتعلق برغباتهم الخاصة وهنا تكمن إشكالية الدراسة فالمجتمع لا يزال غير مكترث بتأثيراتها ولم

هل أنّ المخدرات الرقمية هي نتاج للتقنيات الحديثة وبالتالي فإنّ أي تطور لاحق سيشهد تصاعد في نسب المتعاطين لها

تبذل الجهود العلمية الكافية خاصة في المجتمعات الفقيرة لحد منها بل أنّ الإضافات التقنية والابتكارات المتسارعة أسهمت وإلى حد كبير في أنّ تتسع هذه الظاهرة لتصبح أقرب ما تكون إلى ممارسات اعتيادية غير مصحوبة بالرفض الاجتماعي.

فرضية الدراسة:

لكون الدراسة تنحى منحى ميدانياً حيث أنّها تتضمن دراسة العديد من الحالات لذلك فإنّ افتراضات الدراسة تتمثل بما يأتي:

1. هل أنّ المخدرات الرقمية هي نتاج للتقنيات الحديثة وبالتالي فإنّ أي تطور لاحق سيشهد تصاعد في نسب المتعاطين لها.
2. ماهي الأضرار السلوكية ذات الطابع الفردي التي قد تسببها المخدرات الرقمية على الصعيد الفردي.
3. مدى تأثير التماسك المجتمعي والأسري بانتشار المخدرات الرقمية وهل أنّ هذا التأثير ستنجم عنه آثار لاحقة أخرى قد تؤدي إلى تفكك أسري واجتماعي.
4. ماهي النظرة الاجتماعية تجاه الأشخاص الذين جرى تشخيصهم على أنهم قد أدمنوا على هذا النوع من المخدرات.
5. الافتراض الأخير هو: هل المخدرات الرقمية ترتبط بمدى شيوع الثقافة والمعرفة أو أنّها لا تتحدد بذلك.

هيكلية الدراسة:

من هذا المنطلق نحاول هنا أن نسلط الضوء على مدى خطورة التأثيرات السلبية التي أفرزتها ظاهرة المخدرات الرقمية على الأسرة والمجتمع العراقي من خلال دراسة جرت فيها المزاوجة بين البحث والدراسة الميدانية وفق المباحث التالية:

1. المبحث الأول: تطور ظاهرة المخدرات الرقمية.
2. المبحث الثاني: الآثار السلبية الاجتماعية للمخدرات الرقمية.
3. المبحث الثالث: دراسة الحالات (استعراض للحالات التي جرت دراستها ميدانياً).
4. المبحث الرابع: المخدرات الرقمية سبل الحد منها والنظرة المستقبلية.

المبحث الأول

المفهوم والنشأة

أولاً. مفهوم المخدرات الرقمية

الغالبية العظمى من الكتابات والبحوث التي تندرج ضمن اطار دراسة هذه الظاهرة الخطيرة تذهب في تعريفها لمفهوم المخدرات الرقمية إلى المفهوم السائد ذو الصفة العلمية الذي يحدد طبيعة وأطوال الموجات الصوتية ومدى تأثيرها إلا أنه ينأى بنفسه عن الخوض في مفهومها من النواحي الاجتماعية لذلك نجد هنالك ما يشبه التوحد بين الغالبية العظمى للدراسات في أن المخدرات الرقمية أو الـ Digital Drugs أو الـ iDoser هي عبارة عن مقاطع نغمات يتم سماعها عبر سماعات بكل من الأذنين، حيث يتم بث ترددات معينة في الأذن اليمنى مثلاً وترددات أقل إلى الأذن اليسرى، فيحاول الدماغ جاهداً أن يوحد بين الترددتين للحصول على مستوى واحد للصوتين، وهذا الأمر يجعل الدماغ في حالة غير مستقرة، على مستوى الإشارات الكهربائية العصبية التي يرسلها⁽¹⁾.

المخدرات الرقمية أو الـ Digital Drugs أو الـ iDoser هي عبارة عن مقاطع نغمات يتم سماعها عبر سماعات بكل من الأذنين

(1) ابن منظور ، لسان العرب ، الجزء الرابع ، دار الحديث ، القاهرة ، ط 1 ، 2003 ، ص 711

في حين يجد آخرون أن المخدرات الرقمية هي جزء من المخدرات بشكلها العام وبالتالي ما ينطبق على المخدرات التقليدية ينطبق عليها مع اختلاف وسائل التعاطي، ومع ما عدنا من تعريف لمفهوم المخدرات فأنها تعني كما ورد في معجم لسان العرب: اسم فاعل من خدر وهو الضعف والكسل والفتور والاسترخاء ويقال

هي تعطيل العقل من خلال حصول الشدة المطلوبة باستخدام خصوصيات المسكر

- (2) مجموعة مؤلفين، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط4، 2004 ص 211
- (3) عزوز صونيا، المخدرات الرقمية مفهومها وجذورها التاريخية، إصدارات أعمال الملتقى الوطني حول المخدرات والمجتمع، أكتوبر / تشرين الأول، ج1، 2020 قسطنطينية، الجزائر، ص 41
- (4) المصدر نفسه ص 42

- (5) د محمد سيد شحاته، موقف الشريعة الإسلامية من المخدرات الرقمية وغياب التشريع والبحث العلمي، دراسة مقدمة إلى ندوة علمية في القاهرة بتاريخ 29 نيسان 2020

فقهياً هو ما غطى العقل وما أسكر منه الفرق فملئ الكف منه حرام

- (6) عايد علي الحميدان، تأثير المخدرات على الأسرة والمجتمع، المؤتمر العلمي الأول حول الدين والأسرة لوقاية الشباب من تعاطي المخدرات: 13-16 مارس / آذار، الكويت 1993، ص 3

- (7) المصدر نفسه، ص 4

الإدمان هو الإعتماد على المادة المخدرة اعتماداً نفسياً وجسدياً بحيث تصبح الحاجة إليها حاجة ملحة قهرية

تخدر العضو اذا ما استرخى فلا يعد يطبق الحركة أو أي رد فعل⁽²⁾، وهي بالتالي مادة أو وسيلة تتسبب في فقدان الوعي بدرجات متفاوتة كالحشيش والأفيون وحسب النسبة التي يجري تعاطيها⁽³⁾، أو هي تعطيل العقل من خلال حصول الشدة المطلوبة باستخدام خصوصيات المسكر، أو هي مادة خام أو مستحضرة أو وسيلة تحتوي على عناصر منبه أو مسكنة من شأنها إذا ما استخدمت لأغراض غير طبية أو صناعية أو علاجية أن تؤدي لاحقاً إلى حالة من التعود والأدمان عليها بما يلحق الضرر بالفرد أو بالمجتمع جسدياً أو اجتماعياً أو نفسياً⁽⁴⁾.

وبالعودة إلى المخدرات بشكلها العام فإنها تعرف⁽⁵⁾:

- لغوياً: هي كل ما يستر العقل ويغيبه.

- علمياً: هي منتجات كيميائية تمتلك آثار بيولوجية على البشر والكائنات الحية وتستخدم في مجال الطب والصيدلة على أنها مواد طبية علاجية أو للوقاية من الأمراض أو لغرض تشخيص حالات مرضية، كما أنها تعزز النشاط البدني والعقلي وتستخدم لمدة محدودة ولها القدرة العالية على التأثير على وظائف الجهاز العصبي والمزاج العام والسلوك.

- قانونياً: هي مواد تسبب الإدمان وتسمم الجهاز العصبي ومن المحظور استخدامها إلا لأغراض ضمن القانون ولا تستخدم إلا من خلال رخصة خاصة.

- شرعياً: يطلق عليها في الفقه الشرعي اسم المفترات وهي المواد التي تغيب العقل والحواس دون أن يصيب ذلك المتعاطي بالنشوة والسرور أما إذا حصلت النشوة فإنها تعتبر من المسكرات، فقهياً هو ما غطى العقل وما أسكر منه الفرق فملئ الكف منه حرام⁽⁶⁾.

- اجتماعياً: وهي كل مادة طبيعية أو صناعية أو كيميائية تؤدي خواصها لتكون ظاهرة الاحتمال والتعود والإدمان وتؤدي لحالة من الهدوء والنوم والاسترخاء أو النشاط

والانتباه والهلوسة، ويؤدي الامتناع عنها ظهور أعراض مرضية نفسية وجسمية خطيرة على الفرد والمجتمع⁽⁷⁾. كذلك تعرف اجتماعياً على أنها كل ما يشوش العقل ويشطه أو يخدره ويغير في تفكير وشخصية الفرد وسلوكه تجاه المجتمع، وهناك فرق

بين التعود والإدمان فالاعتقاد مرحلة تؤدي إلى الإدمان وهي حالة تشوق لتعاطي عقار معين ومن خصائصه وجود رغبة قهرية لدى المتعود بالتمادي والاعتقاد،

والتعود هو أول خطوة نحو الإدمان، أما الإدمان فهو الإعتماد على المادة المخدرة اعتماداً نفسياً وجسدياً بحيث تصبح الحاجة إليها حاجة ملحة قهرية بحيث تفوق لديه أهمية المأكل والمشرب⁸.

ثانياً. طريقة الاستخدام للمخدرات الرقمية:

في الحالة التي تكون فيها الموسيقى هي الوسيلة لهذا النوع من المخدرات فإنّ المدمن يقوم بالاستمتاع بالموسيقى وسماعها بالجلوس في غرفته المظلمة بعد أن يقوم بإطفاء الأضواء ويكون في حالة استرخاء ثم يقوم بوضع السماعات في أذنيه ويغمض عينيه وهنا يبدأ التأثير حيث تكون هنالك ذبذبات طبيعية تتجه إلى الدماغ لتجعل المستمع في حالة كاملة من الاسترخاء من خلال النغمات التي تنبث عبر السماعات بدرجتين مختلفتين من الترددات لكل أذن وهنا يتحكم المدمن بحكم خبرته بتحديد الجرعة من خلال الفارق بين الترددات ليحصل في النهاية على الجرعة الأكبر كلما اختلفت الترددات بين الأذنين⁽⁹⁾، هذا ما يتعلق بالموسيقى أما الألعاب والمواقع الإباحية فغالبا ما تكون الأجواء مشابهة وكذلك وجود الصوت عوامل مكمل مع الصورة الباعثة للنشوة والتلذذ بحيث يغيب المستمع المدمن عن الوعي دون ادراك منه لما يجري حوله عدا أنه يشاهد ما يتم عرضه ويصل مع تلك المشاهد إلى الذروة التي يتبغها .

ثالثاً. نشأة المخدرات الرقمية:

لم تكن المخدرات بشكل عام والمخدرات الرقمية على وجه الخصوص جديدة على المجتمعات سواء القديمة والحديثة فقد تأثر الانسان بالموجات السمعية منذ فجر التاريخ إذ رافقت دقات القلب كدليل على استمرار حياة الانسان منذ الازل كذلك فإنه أهتم والى حد كبير بالأصوات الواردة من محيطه الخارجي فهنالك من الأصوات ما تستفز وتقلقه وبالتالي تجعله في وضع غير طبيعي في حين أن أصوات أو موجات صوتية أخرى تمنحه القدرة على الاسترخاء وربما يصل الأمر إلى أن تدفعه إلى النوم العميق أو الحزن أو السعادة والفرح، وهذا ما اثبتته القرائن التاريخية والشواهد الأثرية والممارسات المدونة أو التي لاتزال سائدة حتى وقتنا هذا والتي تدل على أن الانسان يستمتع لدقات معينة ويتفاعل معها وتخرجه من حالة ادراكية إلى أخرى

(8) المخدرات وآثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إعداد الدكتور خالد حمد المهدي وحدة الدراسات والبحوث مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات ، الكويت ، 2020 ، ص 23

(9) د محمد سيد احمد شحاذه ، المخدرات الرقمية بين الهالة الإعلامية والحقيقة العلمية والشرعية الإسلامية ، جامعة أسيوط ، مصر ، 2020 ، ص 6

**تأثر الانسان بالموجات السمعية
منذ فجر التاريخ إذ رافقت دقات
القلب كدليل على استمرار حياة
الانسان**

مثل: رقص المطر عند الأفارقة و دقات الزار عند العرب والمتصوفة، فضلاً عن رقصات البحارة التي يرافقها هدير الأمواج عند الإبحار⁽¹⁰⁾.

(10) عزوز صويا وقرينة خالد ،
مصدر سبق ذكره 0 ص 42

كثيراً ما يجري الحديث عن العالم الألماني المتخصص بالفيزياء هينرش

**ويقوم الشخص المدمن على
المخدرات الرقمية بالاستماع إليها
عن طريق وضع السماعات في
أذنيه**

د ف هو أول من استخدم هذا الأسلوب في العالم عام 1839 وأطلق عليها مسمى النقر بالأذنين وكان يتم استخدامها في علاج حالات الاكتئاب، حيث أن الاستماع إلى هذا النوع من الموسيقى يؤدي إلى زيادة هرمون السعادة والذي يسمى

بالدوبامين وذلك من خلال تأثيرها على تحفيز الغدة النخامية للجسم عند الاستماع إليها ، ويقوم الشخص المدمن على المخدرات الرقمية بالاستماع إليها عن طريق وضع السماعات في أذنيه ويقوم بإغماض عينيه ويطفئ جميع الأضواء حوله حتى يسود حالة من الهدوء داخل غرفته فيصبح المدمن في حالة من الاسترخاء من خلال الاستماع لهذه النغمات.⁽¹¹⁾

(11) مصدر نفسه , ص 43

عام 1970 سمح لهذه التقنية أن تكون جزء من العلاج للمرضى النفسيين وخاصة أولئك الذين يعانون من صعوبات في النوم وكذلك المصابين بالاكتئاب الخفيف والذين يرفضون استخدام الأدوية والعقاقير للعلاج ومع ذلك لم يتسع نطاق الاستخدام بل بقي محصوراً في فئات معينة إلا أن التحول الجذري حصل عام 2011 وعلى وجه الخصوص في فرنسا حيث أصبحت هذه الظاهرة أكثر

**للمخدرات الرقمية أنواع عدة
فهناك ترددات لكل نوع من أنواع
المخدرات التقليدية**

اتساعاً وبات تعاطيها يشكل ما يمكن أن نسميه الوباء ولكن دون أن تكون هنالك ضجة إعلامية مرافقة لهذا الانتشار الواسع النطاق⁽¹²⁾.

(12) د بورقين عبد الحليم ، نحو
مكافحة ظاهرة المخدرات الرقمية
، مجلة المستنصرية للدراسات
العربية والدولية ، المجلد 19
العدد 66 لسنة 2019 ، ص 75

للمخدرات الرقمية أنواع عدة فهناك ترددات لكل

نوع من أنواع المخدرات التقليدية وعلى سبيل المثال يوجد ترددات لما يسمى بالميثانفيتامين والمعروف باسم الكريستال ميث وايضا ما يسمى بالكوكائين وهذه الترددات تعطي نفس النتيجة والتأثير الذي يسببه المخدر الحقيقي التقليدي فهناك أنواع من المخدرات الحقيقية التقليدية تعمل على شعور الشخص المستمع بالاسترخاء والراحة وايضا حالة من الهلوسة وغيرها من المخدرات التقليدية المعروفة. انتشرت المخدرات الرقمية انتشاراً رهيباً في مجتمعاتنا العربية فعلى سبيل المثال يتم البحث يوميا في محرك البحث الشهير جوجل عن كلمات مثل المخدرات الرقمية في مصر، المخدرات الرقمية في السعودية وايضا المخدرات

الرقمية في لبنان والعراق أيضا ولكن بنسبة أقل وأهم الأسباب التي جعلت هذا النوع من المخدرات ينتشر بسرعه هو الآتي:

- الحصول عليها بسهولة عن طريق الانترنت.
- تكلفتها منخفضة أو زهيدة.

المبحث الثاني

الآثار السلبية للمخدرات الرقمية

أولاً. تأثير المخدرات الرقمية:

لقد انقسمت الآراء حول مدى تأثير المخدرات الرقمية، كما فعلوا تماماً مع المخدرات التقليدية، فهناك من قال أنها مؤثرة جداً وذات فاعلية كبيرة، ولها تأثير قوي وهناك من لم يتأقلم معها أو لم يتقبلها فقال عنها أنها ليس لها تأثير ايجابي، بل أنها ربما تسببت في آلام في الرأس والظهر فقط ولكن اتفق البعض أن مدى تأثيرها على المتعاطي لها أنه بعد سماع المقطع، مثل المخدرات التقليدية تماماً، وربما يقوم الشخص بالصراخ والهلوسة أو تشنجات لا إرادية في العضلات، ويمكن اجمال تلك التأثيرات بما يأتي⁽¹³⁾:

(13) بورقين عبد الحليم ، مصدر سبق ذكره ، ص 78

1- مشاكل صحية: يتسبب الإدمان في اضطراب نوم صاحبه بسبب حاجته المستمرة إلى تزايد وقت استخدامه للإنترنت حيث يقضي أغلب المدمنين ساعات الليل كاملة على الإنترنت، ولا ينامون إلا ساعة أو ساعتين حتى يأتي موعد عملهم أو دراستهم، ويتسبب ذلك في إرهاق بالغ للمدمن مما يؤثر على أدائه في عمله أو دراسته، كما يؤثر ذلك على مناعته؛ مما يجعله أكثر قابلية للإصابة بالأمراض، كما أن قضاء المدمن ساعات طويلة دون حركة تذكر يؤدي إلى آلام الظهر وإرهاق العينين، ويجعله أكثر قابلية لمرض النفق الرسغي (carpal tunnel syndrome).

يهمل المدمن واجباته الأسرية والمنزلية؛ مما يؤدي إلى إثارة أفراد الأسرة عليه

2- مشاكل أسرية: يتسبب انغماس المدمن في استخدام الإنترنت وقضائه أوقات أطول وأطول عليه في اضطراب حياته الأسرية حيث يقضي المدمن أوقاتاً أقل مع أسرته، كما يهمل المدمن واجباته الأسرية والمنزلية؛ مما يؤدي إلى إثارة أفراد الأسرة عليه. وبسبب إقامة البعض علاقات غرامية غير شرعية من خلال الإنترنت تتأثر العلاقات الزوجية حيث يحس الطرف الآخر بالخيانة، وقد أطلق على الزوجات اللاتي يعانين من مثل هؤلاء الأزواج بأنهن أرامل الانترنت. ويعترف 53% من مدمني الإنترنت أن لديهم مثل تلك المشاكل، وذلك طبقاً للدراسة التي نشرتها جامعة

كمبرلي يونج في مؤتمر مؤسسات علماء النفس الأمريكيين المنعقد عام 1997. 3- مشاكل أكاديمية: بيّن الاستطلاع الذي نشر عام 1997 في مجلة USA To-day تحت عنوان: «تساؤلات حول القيمة التعليمية للإنترنت» أنّ 86% من المدرسين المشتركين في الاستطلاع يرون أنّ استخدام الأطفال للإنترنت لا يحسن أدائهم؛ وذلك بسبب انعدام النظام في المعلومات على الإنترنت،

أنّ سهر مدمن الإنترنت طيلة ساعات الليل يؤدي إلى انخفاض مستوى أدائه لعمله

فضلاً عن عدم وجود علاقة مباشرة بين معلومات الإنترنت ومناهج المدارس. وقد كشفت دراسة كمبرلي يونج أنّ 58% من طلاب المدارس المستخدمين للإنترنت اعترفوا بانخفاض مستوى درجاتهم وغيابهم عن حصصهم المقررة

بالمدرسة، ومع أنّ الإنترنت يعتبر وسيلة بحث مثالية فإن الكثير من طلاب المدارس يستخدمونه لأسباب أخرى كالبحث في مواقع لا تمت لدراساتهم بصلة أو كالترثرة في حجرات الحوارات الحية أو كاستخدام ألعاب الإنترنت. 4- مشاكل في العمل: بسبب وجود الإنترنت في مكان عمل الكثير من الناس يحدث في بعض الأحيان أنّ يضيع العامل بعض وقت عمله في اللعب على الإنترنت، أو استخدامه في غير موطن تخصصه، ويشكل ذلك مشكلة أكبر إذا كان العامل مدمناً للإنترنت، كما أنّ سهر مدمن الإنترنت طيلة ساعات الليل يؤدي إلى انخفاض مستوى أدائه لعمله. ولحل تلك المشكلة يقوم بعض رؤساء الأعمال بتركيب أجهزة مراقبة على شبكات الكمبيوتر في محل عملهم؛ للتأكد من استخدام الإنترنت فقط في مجال العمل.

ثانياً. أما عن اضرار المخدرات الرقمية سواء على المستوى الفردي للمدمن فيمكن اجمالها بما يأتي:

- التأثير السلبي على آلية عمل الاعصاب والدماغ.
- حدوث تشنجات ورجفة ناجمة عن الاسترخاء المستمر لفترات طويلة.
- ميل المدمن إلى العزلة والوحدة.
- شرود الذهن.
- يؤدي هذا النوع من المخدرات على فقد التركيز والانتباه.
- يتعرض المدمن لاكتئاب شديد.
- يحدث خلل في الجهاز السمعي للمدمن.

أنّ المخدرات الرقمية تعتبر أكثر خطورة من المخدرات التقليدية من حيث الناحية الاجتماعية

ثالثاً. وهنا يطرح التساؤل أيهما أكثر ضرراً على الإنسان المخدرات التقليدية ام المخدرات الرقمية؟

من خلال التجارب العلمية فإنه من المؤكد علمياً وجود آثار أو تأثير المخدرات التقليدية على جميع أعضاء الجسم بينما المخدرات الرقمية حتى الآن لا يوجد ما يثبت علمياً ضررها على جسم المدمن ولكن يمكن أن نقول أن المخدرات الرقمية تعتبر أكثر خطورة من المخدرات التقليدية من حيث الناحية الاجتماعية وذلك لعدة اسباب تتمثل في الآتي:

- عدم وجود رقابة من قبل الدولة لهذا النوع من المخدرات.
- عدم وجود اعراض جسدية واضحة على مدمن هذا النوع من المخدرات.

المبحث الثالث

دراسة الحالات وتحليلها

يعتمد هذا المبحث بالدرجة الأساس وهو الأهم مما سبقه من تأطير نظري ومفاهيمي بوصفه موجهاً ضرورياً لكيفيات الشروع بالدراسة الميدانية ابتداءً من المنهج المتبع ووسائل جمع المعلومات وانتهاءً بتطبيق آلياته على المجال البشري الذي جرى بحثه لمدمني المخدرات الرقمية في العراق، وتجدر الإشارة هنا إلى اعتمادنا على أكثر من اتجاه حيث يشكل الباحث الاتجاه الاول في الدراسة الاستقصائية في حين يشكل المخبر الاتجاه الثاني وتستحوذ وسائل التواصل الاجتماعي باعتبارها أحد وسائل البحث على الاتجاه الثالث، ورغم ذلك فإن الاعتماد على المخبر للدخول إلى مجتمع البحث ضروري لصعوبة كسب ثقة الباحثين في مثل هذه الدراسات التي تتعلق بالدرجة الأساس بالسلوكيات الفردية.

اولاً. دراسة العينات:

إن اختيار الباحث لمنهج محدد لا يخضع لرغباته بل أن طبيعة المشكلة أو المعضلة أو الظاهرة الجاري البحث فيها أو الموضوع المحدد للدراسة يحتم في الغالب عليه لاختيار نوع محدد من المناهج التي تتلاءم مع طبيعة الظاهرة أو المشكلة المراد دراستها ومن خلال ما تقدم فإن هنالك ثلاثة وسائط لدراسة الحالات وهي:

1. الباحث: لكون منهج دراسة الحالة هو بالأساس بحث معمق في عوامل متراكمة ومتعددة تسهم في تشكيل وحدة اجتماعية ذات أطر محددة عليه يتوجب على الباحث عند الولوج إلى مجتمع البحث المتمثل بالمدمنين على المخدرات الرقمية

أنَّ يكون هو نفسه طرفاً فاعلاً في جمع المعلومات والاستقصاء وتبويب البيانات⁽¹⁴⁾، وهنا لابد من الإشارة إلى أنَّ مفهوم منهج دراسة الحالة يعني (جمع المعلومات المتعلقة بوحدة معينة تخضع للبحث سواء كانت تلك الوحدة فرداً أو مجتمعاً محلياً أو أي مجموعة يمكن عدها وحدة خاضعة للدراسة، وغالباً ما يستعمل منهج

**أنَّ مفهوم منهج دراسة الحالة
يعني (جمع المعلومات المتعلقة
بوحدة معينة تخضع للبحث**

دراسة الحالة في البحوث الاجتماعية والانثروبولوجية ويهدف إلى إعطاء صورة كلية شاملة لدراسة ظاهرة معينة في مجتمع متعدد لذلك يتجه إلى جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بأي وحدة سواء اكانت فرداً أو أسرة أو مؤسسة أو نظام اجتماعي أو مجتمع محلي⁽¹⁵⁾.

(15) د فاروق احمد مصطفى
ومحمد عباس إبراهيم، المناهج
الانثروبولوجية وتطبيقاتها
الميدانية، دار المعرفة الجامعية،
الإسكندرية، مصر، ط1، 2010،
ص 109

2. المخبر: يعدّ من أهم الأدوات التي تساعد الباحث في الدخول إلى مجتمع الدراسة والتعرف على الطقوس والحالات التي تندرج تحت مسمى الإدمان على المخدرات الرقمية ويعد المخبرون كما يطلق عليهم في بعض الحالات الاخباريين المصادر مصدرًا رئيسياً للحصول على لاثنوجرافية المتعلقة بفهم سلوك المدمنين فالمخبر المصدر هو الأكثر تماساً مع مجتمع الدراسة لسهولة اختراقه من قبله

**المخبر: يعدّ من أهم الأدوات التي
تساعد الباحث في الدخول إلى
مجتمع الدراسة**

قياساً بالباحث، غالباً ما تكون لديهم معرفة عميقة بجانب أكثر من الجوانب الثقافية والشعائر والممارسات والطقوس وكيفية الاحتكام إلى النسق المعرفي في حل المشكلات التي يواجهونها في حياتهم اليومية⁽¹⁶⁾. فالإخباريون المصادر هم

(16) إسماعيل فاروق، المدخل
إلى الأنثروبولوجيا (النظرية
والتطبيق)، دار المعرفة الجامعية،
الإسكندرية، مصر، ط1، 1987،
ص 237

مجموعة من الأشخاص يمكن أن يمدوا الباحث بمعلومات قيمة ومفيدة حول موضوع الدراسة وتنوع هذه الجماعة من الناحية المهنية والعمر والنوع والحالة الاجتماعية والتحصيل الدراسي والمعرفي والسوابق وغيرها وهذه العوامل الحاكمة والمتحكمة بالسلوك غالباً ما تتعرض للتباين بين فرد وآخر خاصة عند التحديث فهي تتراوح بين التعليم والتحضر والاتصال والنشاط الاقتصادي⁽¹⁷⁾.

(17) المصدر نفسه، الصفحة
نفسها

3. مواقع التواصل الاجتماعي: أسهمت مواقع التواصل الاجتماعي بمختلف مسمياتها واطيافها في إيجاد أنماط غير تقليدية من الجماعات والعلاقات الاجتماعية والتفاعلات التي لا ترتبط بهوية أو قومية حدود جغرافية، تشكل هذه العلاقات ضمن الفضاء السيبراني (الرقمي) بشكل غير مشروط وغير محدد المعالم والابعاد ويعمل دونما محددات مما يجعله فضاءً حرّاً إلا في بعض حالات التقيد التي تفرضها الجهات القائمة على تلك المواقع وبالتالي فهو فضاء صريح وطيّق وغالباً ما تكون العلاقات فيه محددة من قبل أصحاب الاهتمامات

**فالإخباريون المصادر هم مجموعة
من الأشخاص يمكن أن يمدوا
الباحث بمعلومات قيمة ومفيدة
حول موضوع الدراسة**

المشتركة ضمن الفضاء المعلوماتي الواحد، وعدت مواقع التواصل الاجتماعي وصفحات الرسائل المفتوحة من أكثر الأماكن التي يسهل على الفرد الدخول إليها والمشاركة بها حيث تمنح الباحث قدرا كبيرا من الحرية في البحث وتكون منصة لدراسة التفاعلات الجارية من خلال اقتحام غرف الدردشة وغيرها من الوسائط لمعرفة أساليب الممارسات الخاصة بمتعاطي المخدرات الرقمية وكذلك للحصول على البيانات التي تتطلبها البحث.

ثانياً: عرض الحالات وتحليلها:

قبل البدء في عرض الحالات الخمسة التي وجدنا أن من الضروري تبنيها في بحثنا هذا لا بد من التنويه إلى حقيقة علمية مفادها مفهوم المخدرات الرقمية والذي غالباً ما يرتبط باستخدام أنماط محددة من الموسيقى للوصول إلى المتعة القصوى مما يولد الإدمان الدائم، هذا النمط المتعارف عليه قد لا يكون هو السائد في البيئة العراقية بل ما هو متسيد هنا هو الإدمان المفرط في استخدام وسائط التواصل الاجتماعي وصولاً إلى حالة الانعزال الكلي عن المجتمع والأسرة، وقد يجد البعض هذا الأمر يتناقض مع ما ورد في المفهوم المحدد مسبقاً للمخدرات الرقمية، الواقع يشير إلى كلا الحالتين تشيران في نتيجتهما النهائية إلى استغلال ما يتم طرحه من تقنيات رقمية من اشباع الرغبة والوصول إلى ذروة اللذة التي يبتغيها المستخدم لهذه التقنيات مما يدفعه للابتعاد كلياً عن كل ما حوله.

ما هو متسيد هنا هو الإدمان المفرط في استخدام وسائط التواصل الاجتماعي وصولاً إلى حالة الانعزال الكلي عن المجتمع والأسرة

1. الحالة الأولى (ع):

شاب مدمن مواليد عام 1999 هو الثاني للعائلة المتكونة من سبعة، ثلاثة من الذكور واثنان من الإناث، يرفض الزواج، ترك المدرسة مبكراً وهو في الصف الثالث المتوسط والده يعمل صحفياً، في حين والدته ربة بيت، عاش وسط عائلة تعاني بشكل حاد من التفكك نتيجة كثرة المشاكل والتوترات الدائمة تحت سقف البيت تسببت وفاة والدته عندما كان في الثالثة عشر من العمر بصدمة نفسية له وقد تولت شقيقته الكبرى الاشراف على تربيته، يتحدث عن نفسه قائلاً: كنت في البدء مهتما بعالم الالكترونيات حينما كنت في الخامسة عشر من عمري وتعودت على ارتياد صالات الألعاب مع (الشلة) كما يسمي أصدقائه، لنستمع بأكثر ألعاب الاثارة في ذلك الوقت (سباقات سيارات، كرة قدم، ألعاب قتالية وغيرها) حتى ظهرت الهواتف الذكية بأجيالها المتطورة التي أتاحت لي طيفاً واسعاً مما كنت فيه ومعاناتي مع الاقراص الليزرية التي كنت اقتني منها الكثير والتي تستغرق وقتاً طويلاً

مني لغرض التنصيب والتشغيل والمعرضة غالباً للتلف فصارت مساحة الألعاب أوسع وكذلك دائرة الأصدقاء الافتراضيين، إلا أنني شعرت بأني بحاجة إلى تجديد وإيجاد ممتعات جديدة، فضلاً عن اللعب والتسابق فبدأت بمشاهدة الفيديوات المثيرة التي تعلن عنها بعض المواقع حتى وجدت نفسي غارقاً في مشاهدتها بشكل دائماً دونما أي إحساس بالوقت الذي يستغرقه التمتع بها حيث استمر بالمشاهدة حتى الثامنة صباحاً دون نوم وراحة ولكوني أعمل أعمالاً حرة، فكنت مضطراً يوماً لطلب إجازة إذا اضطرت للذهاب للعمل فأكون حينها مرهق للغاية وغالباً ما أخطأ في العمل مما دفع صاحب العمل للاستغناء عني ورغم كل محاولاتي لتترك هذا الإدمان الانني لم افلح. تحليل الحالة:

نجد جملة من العوامل المثبطة هي التي دفعت الشاب(ع) للإدمان وهي ذاتها التي تمنعه من يغادر حالة الإدمان ويعود إلى حياته الطبيعية

من خلال ما تحدث به المبحوث فإن عامل التفكك الأسري وفقدان الأم المبكر، وترك الدراسة وعدم توفر رقابة رصينة نتيجة انشغال الوالد تسببت كل تلك العوامل في تطور حالة الإدمان رغم ادراكه بسليبتها وما سببته له من ضياع لفرصة العمل ومن هنا نجد جملة من العوامل المثبطة هي التي دفعت الشاب(ع) للإدمان وهي ذاتها التي تمنعه من يغادر حالة الإدمان ويعود إلى حياته الطبيعية.

2. الحالة الثانية (ص):

شاب يبلغ من العمر (19) سنة يعيش وسط عائلة تسكن دار مؤجرة وأم تعمل بعض الاعمال داخل المنزل لتوفير جزء من الدخل للعائلة لسد حاجاتهم اليومية لحد الكفاف، (س) خريج الدراسة الإعدادية يتحدث عن حالته قائلاً: منذ طفولتي وبسبب العوز المادي بدأت اعمل في بعض الاعمال التي توفر لي وللعائلة بعض ما نحتاجه، وتعودت لاحقاً وحال عودتي من العمل أن أخذ قسطاً من الراحة لاستيقظ من النوم في منتصف الليل، وبدأ بالدخول إلى عالم الأترنيت وصولاً إلى حجرات الحوارات الحية حيث يقوم مجتمع هذه الحجرات بتعرف بعضهم إلى البعض الآخر ونقضي أوقات طويلة بالدردشة وغالباً ما تطرح الهموم الشخصية وبعض الأهتمامات العامة، الجنس هو الموضوع الأكثر حضوراً في هذه الحوارات وغالباً ما تصل الأمور إلى إقامة علاقات غرامية عبر هذه الوسائط وقد وصلت بي الحالة إلى الإدمان على مشاهدة الأفلام الإباحية لغرض الشعور باللذة والمتعة وبذلك وصلت إلى حالة الإدمان التي تسببت في عزلي التامة عن المحيط الخارجي ولم تعد تربطني حتى بعائلي أي أواصر أو علاقات مما حول حياتي إلى

جحيم، ولم اتحدث إلى أي انسان وهمي الأكبر هو مشاهدة المزيد من تلك الأفلام دون انقطاع إلى أن استغرق بالنوم.

تحليل الحالة:

من خلال ما تحدث به المبحوث وقيامه بالإفصاح عما حصل معه منذ فترة طويلة حتى وصوله إلى ذروة المراهقة مستعينا بالتقنيات الرقمية الحديثة من دون أي رقيب أو أي محددات تمنعه من الدخول إلى هذا العالم خاصة، وهنالك الآلاف من القنوات التي تجعله قادراً عن البحث عن كل ما يبتغيه، هذه الحالة جعلته يصل إلى قناعة هي العالم الذي يحلم به وعلى ترسخ هذه القناعة داخله تولد لديه شعوراً بعدم الحاجة إلى كل من حوله حتى أسرته ووالدته التي تكدر من أجل توفير لقمة العيش.

3. الحالة الثالثة (ي)

صبي يبلغ من العمر (14) عاما طالب في الدراسة المتوسطة وفي الصف الأول يتحدث والده باعتباره المخبر، حيث يقول بعدما القت كورونا بضلالها على الحالة الاجتماعية العامة واضطرت المدارس إلى التحول إلى الدراسة عن بعد من خلال الوسائل التقنية وجدت ابني (ي) غارقاً في الإدمان على جهاز الهاتف الذكي فقد كان يقضي جل وقته مع الهاتف تحت ذريعة الدراسة وحينما وجدت الأمور قد خرجت عن حدها المقبول حاولت سحب الجهاز منه لكي يعود إلى وضعه الطبيعي

أصيب بنوبة هستيريا وبكاء حاد وانعزال عن العائلة وحتى وصل به الأمر الاضراب عن الطعام، مما اضطرني مجدداً إلى إعادة الهاتف له وقد ادعى حينها بأنه سيكرس كل وقته للدراسة الالكترونية إلا أنني وجدت من خلال المراقبة والمتابعة وحالما

لا فائدة أن يكون الأبناء تحت الرقابة داخل المنزل مادامت تلك الأجهزة في متناول أيديهم

يمسك الهاتف يبدأ بالبحث عن قنوات متخصصة بالألعاب والمسابقات ويقوم بإغلاق الغرفة عليه لكي ينفرد بنفسه طيلة ساعات الليل وتبين لي من خلال هذه التجربة هذه التقنيات ما وصلت حد الإدمان فان لا فائدة أن يكون الأبناء تحت الرقابة داخل المنزل مادامت تلك الأجهزة في متناول أيديهم، وصلت حالته لاحقاً إلى حد لا يطاق فبمجرد مناداة والدته له وهو داخل الغرفة يتعالى صياحه رافضاً اطاعتها وتنفيذ أي مطلب، ومن الألعاب التي يمارسها لعبة (البوبجي) الشهيرة حتى أن سلوكه مع اخوته الصغار أصبح نسخة طبق الأصل مما تحفل به هذه اللعبة من سلوكيات للشخصيات الافتراضية التي كانت تطرحها.

تحليل الحالة:

لقد تبين من خلال ما تحدث به المخبر (الوالد) بانه كان شديد الحرص على ابنه من الذهاب إلى الشارع والاختلاط بالآخرين حتى لا يتعلم ما يولد لديه سلوكيات سيئة مستقبلاً يتعلمها من خلال مرافقة أصدقاء السوء، ما حصل النتيجة كانت عكسية فالتقنيات الرقمية حولته إلى حالة هي اسوأ بكثير مما يمكن أن يتعلمه في الشارع وبالتالي تحول إلى شخص لا يطاق يتعامل بعنف مفرط محاولاً تقليد ما يشاهده على القنوات المتاحة بكثرة إلكترونياً .

4. الحالة الرابعة (ن):

امراً متزوجة في وسط العمر يبلغ عمرها (32) عاما وأم لطفلة وربة بيت رغم أنها قد اكملت الدراسة الجامعية إلا أنها لم تستطع الحصول على وظيفة، تتحدث عن نفسها قائلة بأنها كانت تعيش حالة مستقرة مع زوجها، طبيعة عمل الزوج تقتضي غيابة لفترات طويلة يقضيها خارج المنزل خاصة، وتعيش لوحدها مع طفلتها بمنزل منفرد مما يضطرها للبقاء وحيدة وفي حالة فراغ غير منقطع، بدأت بالإدمان في بادئ الأمر على متابعة المسلسلات التركية بكل اجزائها، شعرت بالملل من التكرار ثم بدأت بالانتقال إلى عالم المسلسلات الأجنبية وصولاً إلى الدخول إلى العالم الافتراضي من خلال الأنترنت ووجدت نفسها لاحقاً تخوض في معتركات النوادي الخاصة وغرف الدردشة وشيئا فشيئا اهملت زوجها وطفلها وامور المنزل فلا وقت لديها للقيام بأي واجب تجاه الاسرة بل اصبح كل وقتها مخصص لهذه المواقع خاصة الإباحية منها، واثناء ذلك تعرفت على شخص من خلال تلك العوالم الافتراضية عن طريق برنامج تعارف لمحبي القنوات الإباحية وأصبحت تعيش يومها أسيرة عشيقها وباتت غير قادرة اطلاقاً على مفارقتها، ولم تعد قادرة على تقبل زوجها وطفلها وهكذا ساءت الأمور بينها وبين زوجها ووالد ابنتها وبدا عشيقها بتحريضها على التخلص من زوجها بغية الانفراد بها وبالفعل ودونما شعور بالخوف قامت بالتخلص من زوجها بقتله دونما أي تفكير بالعواقب وحينما جرى كشف الجريمة أصبحت خلف قضبان العدالة في سجن النساء تاركة طفلتها لتلاقي مصيرها المحتوم.

تحليل الحالة:

تبين من خلال تحليل الحالة بأن وقت الفراغ الذي كانت تقضيه أو تعيشه هذه المرأة الناجم عن انشغال زوجها بعمله وفي ظل دخول التقنيات غير المقيدة أخلاقياً

بكل تجلياتها والاستخدام السيء للهاتف النقال ودخولها إلى العالم الافتراضي بطريقة خارجة عن الضوابط الأخلاقية التي تفتضيها حالتها كامرأة متزوجة ولديها طفلة، كل تلك الدوافع أدت بها إلى النهاية المحتومة نتيجة تخليها عن المبادئ والقيم التي ترعرت عليها وضمور الوازع الديني والأخلاقي لديها رغم أنها ذات تحصيل جامعي ومستقلة كلياً ببيت مستقل وزوج يعمل ليلاً ونهاراً من أجل توفير السعادة لها .

**اما عائلتي فلم أعد أطيعها على
الاطلاق وأكره أن أستمع لما
يقولون بل انني كنت افكر في
إيجاد وسيلة للتخلص منهم**

5. الحالة الخامسة (ص):

صبي يبلغ من العمر (16) سنة أكمل الدراسة الابتدائية ولم يكمل الدراسة المتوسطة كونه وحسب ادعائه لم يجد من يحفزه لذلك في ذلك الوقت كون الأب والأم غير متعلمين ولا يجدون جدوى من إكمال الدراسة وتحمل مصاريفها الباهظة، يتحدث قائلاً كنت كثير الهروب من المدرسة إلى الحد الذي اقتضى فصلي منها بشكل نهائي كنت فرحاً في تركي للدراسة كوني لم اكن أعني أهميتها، وبعد فترة وبالراح من عائلتي بدأت ابحث عن عمل وعملت في مجالات مختلفة عامل تنظيف وعامل في مقهى، فبدأت بممارسة الألعاب الإلكترونية التي حرمت منها في طفولتي وقد ركزت حينها على ممارسة الألعاب المعروفة (online games) مع اطراف افتراضية وبرزها ما يطلق عليها الألعاب الاستراتيجية واثناء لعبي أعمد إلى الاستماع إلى أنغام محددة من الموسيقى تتباين بين أذن وأخرى وأجد فيها ما يريح جسدي ويمنحني نشوة وتمعنة لا اريدها أن تنقطع كان الهيتفون لا يفارقني للحظة واحدة، ولا أغادر غرفتي إلا لأسباب قاهرة وانفردت بنفسي في عالمي الافتراضي حيث اقضي كل ساعات الليل وأصل الليل بالنهار دون شعور مني بما يحصل حولي أو معرفة بالوقت الذي يمر سريعاً، وعند جوعي أخرج من غرفتي لتناول وجبة سريعة والعودة مجدداً اما عائلتي فلم أعد أطيعها على الاطلاق وأكره أن أستمع لما يقولون بل انني كنت افكر في إيجاد وسيلة للتخلص منهم.

تحليل الحالة:

من الواضح أن الجهل والتخلف لعب الدور الأساسي في الدفع باتجاه الإدمان يضاف إلى ذلك تخلف وانعدام الرقابة أسهمت بشكل كبير في تفاقم الحالة مما دفعته إلى احتضان

الأنترنت كبديل عن العائلة مستغلاً كل تجلياته بسلبياتها وإيجابياتها.

**أن أنتشار هذه الظاهرة يتطلب
من الجهات ذات العلاقة
وخاصة المتخصصة منها
بمعالجة الظواهر الضارة بالأفراد
والمجتمعات**

من خلال ما تقدم نجد أنَّ جملة من العوامل كان تشكل بمجموعها حوافز باتجاه الإدمان على المخدرات الرقمية من هذه الحوافز أو المسببات ما يأتي:

1. التفكك الأسري.
2. التخلف المعرفي.
3. ضعف الرقابة الأسرية.
4. الفراغ الناجم عن عدم الانشغال بما تتطلبه الحياة اليومية.
5. ضعف الوازع الديني والأخلاقي.
6. انعدام الرقابة كلياً عن وسائط التواصل الاجتماعي.

المبحث الرابع

المخدرات الرقمية سبل المعالجة والنظرة المستقبلية

لاشك أنَّ أنتشار هذه الظاهرة يتطلب من الجهات ذات العلاقة وخاصة المتخصصة منها بمعالجة الظواهر الضارة بالأفراد والمجتمعات البحث عن وسائل وسبل من أجل الحد منها ورغم أنَّ مستوى الاهتمام في هذا الجانب عملياً لا يزال دون المستوى المطلوب في العراق إلا أنَّ هنالك محاولات هنا وهناك لمنع استفحال هذه الظاهرة ومنع انتشارها على نطاق واسع سواء من خلال برامج التوعية والإجراءات القانونية والمعالجات الطبية والسريرية، أنَّ المستقبل بالتأكيد سيؤدي إلى امرين أولهما: احتمال استشراف هذه الظاهرة لتصبح منافسة للمخدرات التقليدية وهذا محتمل نتيجة انتشار التقنيات الحديثة، والآخر يتمثل في أنَّ تهتم الجهات ذات العلاقة والمتخصصة برصد ومعالجة الظواهر الاجتماعية المدانة لتجد من خلال اهتمامها سبل أكثر نجاحاً وتطوراً لمعالجة هذه الظاهرة.

سبل الحد من الظاهرة وخطورتها أسرياً ومجتمعياً:

عرفت المخدرات الرقمية عام 2011 في فرنسا، وانتشرت بعد عام من ذلك تحديداً في دولة لبنان و المملكة العربية السعودية، حيث تناقلت الأوساط السعودية خبراً عن تسجيل أول حالة وفاة جراء تعاطي «المخدرات الرقمية» على رغم أنَّ المملكة العربية السعودية رفعت مستوى التأهب للحد من وصول هذه المخدرات إلى المجتمع عبر الانترنت، إلا أنَّ وزارة الصحة أقرت بعجزها عن الوصول إلى المعلومات الهامة لهذا النوع من المخدرات في وقت قياسي، وفي الوقت ذاته نوهت الحكومة اللبنانية بضرورة زيادة وعي الأهالي لمثل هذه الأنواع من المخدرات، ومراقبة ما يقوم به أولادهم على الانترنت كما دعت جهات

حكومية لبنانية مختلفة لحجب المواقع الالكترونية التي تقوم بتسويق وبيع هذه الموسيقى ومن الجدير بالذكر ذهب البعض إلى كون المخدرات الرقمية هي مجرد مقاطع موسيقية تساعد على التركيز والاسترخاء كتلك المستخدمة في رياضيات التأمل واليوغا⁽¹⁸⁾.
على مستوى الاسرة هناك بعض النصائح التي تساعد الأهل على حماية أبنائهم من إدمان المخدرات الرقمية، وتمثل فيما يلي:

ذهب البعض إلى كون المخدرات الرقمية هي مجرد مقاطع موسيقية تساعد على التركيز والاسترخاء كتلك المستخدمة في رياضيات التأمل واليوغا

1. مراقبة المواد الصوتية التي يستمع لها الأبناء عبر الإنترنت لفترة طويلة.
2. توعية الأبناء بخطورة المخدرات الرقمية، وفرض رقابة صارمة عليهم.
3. استغلال وقت الفراغ في ممارسة الأنشطة بعض الأنشطة المفيدة مثل الرسم أو الرياضة.
4. التحدث مع الأبناء حول ما يقلقهم، وتقديم حلول ايجابية لمشكلاتهم.
5. عدم استخدام العنف والتهديد في التعامل، والحرص على احتوائهم خاصة خلال فترة المراهقة.
6. تنمية ثقة الأبناء بأنفسهم، ومنحهم الدعم الكامل لخوض التجارب والمغامرات الحياتية.

ثانياً. أما عن طرق الوقاية التي يمكن اعتمادها في الحد من تأثير المخدرات الرقمية والإدمان على الأجهزة الالكترونية خاصة للفئات العمرية المبكرة هي ما يأتي⁽¹⁹⁾:

القيام بالأنشطة والفعاليات التوعوية المبتكرة من قبل لجان متخصصة في مجال الارشاد النفسي والتربوي

1. رصد وحجب المواقع والمقاطع الصوتية قبل ترويجها واعمامها والعمل على ضبط مروجيها من قبل المؤسسات الحكومية وخاصة وزارتي الداخلية والاتصالات وجهاز الامن الوطني وبالتعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة.
2. القيام بالأنشطة والفعاليات التوعوية المبتكرة من قبل لجان متخصصة في مجال الارشاد النفسي والتربوي والتي تتناسب مع أسلوب تفكير الشباب واستهداف المدارس والجامعات والتجمعات الرياضية والفنية وبالتنسيق مع اداراتها.
3. نشر وسائل التوعية للأسر عن طريق مد جسور التعاون بين المرشد التربوي في المدرسة وأسر المراهق وتدريبهم على كيفية فرض الرقابة الذاتية على أبنائهم.
4. ينصح بعدم وضع أجهزة الحاسوب والهواتف الذكية داخل غرف الأحداث ويفضل عند الضرورة أن تحدد البرامج التي يستطيع الحدث الدخول إليها.
5. التوسع في مثل هذه الدراسة، لتشمل أكبر مساحة حيّة من المسح، متعددة

(19) د عبير نجم الخالدي ، المخدرات الرقمية وتداعياتها ، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية ، العدد 4 ب المجلد 44 لسنة 2019 ، ص 272

المنهجية المتكاملة، أي نوعياً وكمياً، لما يشكله الإحصاء من أهمية في تأشير خطورة المشكلة وعواقبها المستقبلية على الصعيدين الفردي والمجتمعي.

6. إجراء دراسات خاصة عن علاقة التفكك الأسري بالإدمان على المخدرات الرقمية، كون الغالبية العظمى من الحالات المشخصة كانت تعاني من التفكك الأسري.

7. يستحسن القيام بدراسة موسعة ومن قبل فريق متخصص في المجالات (علم الاجتماع، الأثروبولوجيا، علم النفس) لتحديد العوامل المساعدة والمشجعة لظهور هذه المشكلة وتطورها، للخروج بتوصيات فاعلة في معالجتها.

الخاتمة:

رغم أنّ ظاهرة المخدرات الرقمية لم تشكل حتى الآن هاجساً يدفع باتجاه دق ناقوس الخطر في المجتمع العراقي إلا أنّ ما يحصل في دول الجوار وما جرى تشييته من حالات تؤكد بأن هذه الظاهرة باتت في المراحل الأولى من توسعها وانتشارها وعليه لا بد من أنّ تدرس وتوضع لها المعالجات المطلوبة ورغم الاختلاف في تحديد مفهوم هذا النوع من المخدرات بين المخدرات الرقمية المرتبطة بالسماع إلى الموسيقى المتباينة الترددات وبين الإدمان على مشاهدة المواقع ذات الطبيعة اللاأخلاقية تعاطيها بشكل غير المنضبط يؤدي حتماً إلى نتائج وخيمة جرى تحديد العديد منها في البحث.

إجراء دراسات خاصة عن علاقة التفكك الأسري بالإدمان على المخدرات الرقمية

الحالات التي جرت دراستها لا تشكل سوى عينة من عشرات الآلاف من الحالات المماثلة التي لو جرى التوسع في دراستها لأمكننا من الوصول إلى خيارات أكثر فاعلية في مواجهة هذه الظاهرة والحد منها يضاف إلى ذلك فإن الحالات الخمسة التي تطرقنا إليها قد لا تكون قد افصحت عن كل ما يمكن أنّ يؤدي إلى فهم دقيق لطبيعة هذه الظاهرة ومسببات الإدمان عليها رغم أنّها أجمعت على أنّ غياب الرقابة العائلية والتفكك الأسري كان لهما الدور الأكبر في استفحال الحالات المدروسة.

قائمة المصادر:

1. ابن منظور، لسان العرب، الجزء الرابع، دار الحديث، القاهرة، ط1، 2003.
2. مجموعة مؤلفين، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط4، 2004.
3. عزوز صونيا، المخدرات الرقمية مفهومها وجذورها التاريخية، إصدارات أعمال الملتقى الوطني حول المخدرات والمجتمع، أكتوبر / تشرين الأول، ج1 2020 قسطنطينية، الجزائر، 2020.
4. محمد سيد شحاته، موقف الشريعة الإسلامية من المخدرات الرقمية وغياب

- التشريع والبحث العلمي، دراسة مقدمة إلى ندوة علمية في القاهرة بتاريخ 29 نيسان 2020.
5. د محمد سيد احمد شحاذه، المخدرات الرقمية بين الهالة الإعلامية والحقيقة العلمية والشريعة الإسلامية، جامعة أسيوط، مصر، 2020.
6. عايد علي الحميدان، تأثير المخدرات على الأسرة والمجتمع، المؤتمر العلمي الأول حول الدين والأسرة لوقاية الشباب من تعاطي المخدرات: 13-16 مارس/ اذار، الكويت 1993.
7. د خالد حمد المهندي، المخدرات وأثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وحدة الدراسات والبحوث مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات، الكويت، 2020.
8. د بورقين عبد الحليم، نحو مكافحة ظاهرة المخدرات الرقمية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد 19 العدد 66 لسنة 2019.
9. إبراهيم ابراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط 1 . 2009.
10. د فاروق احمد مصطفى، ومحمد عباس إبراهيم، المناهج الانثروبولوجية وتطبيقاتها الميدانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 2010.
11. إسماعيل فاروق، المدخل إلى الأنثروبولوجيا (النظرية والتطبيق)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 1987.
12. د. عبير نجم الخالدي، المخدرات الرقمية وتداعياتها، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، العدد 4 ب المجلد 44 لسنة 2019.

توظيف القوة العسكرية كأداة لحماية السيادة وتحقيق النفوذ (الدولة العراقية أنموذجا): رؤية استراتيجية مستقبلية

*حمزة رحيم المفرجي

باحث من العراق

*مستشار الشؤون الدبلوماسية/أكاديمية
الطارق الدولية
hamzarshihab@gmail.com

ملخص :

عالمياً تعد القوة العسكرية من أبرز أدوات السياسة الخارجية وأكثرها أهمية وفعالية، وهو ما أكدته الحرب الأهلية الأمريكية بين الشمال والجنوب، وكما هو متعارف عليه في العلاقات الدولية فإن ما يحكم هذه العلاقات هو عامل القوة، ففي السياسة الخارجية إذا لم تكن القوة إلى جانب القدرة السياسية فإن جميع الأهداف التي ترمي الدولة إلى تحقيقها ستسحق من قبل الأنظمة الأخرى، ومن أبرز هذه الأهداف تحقيقها للسيادة وخلق النفوذ، أما في العراق فقد تم التنازل عن القدرة السياسية بعد العام 2003 نتيجة لما شهدته الدولة من ضعف في قوتها العسكرية بعد ما تم حل الجيش العراقي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد الانتصارات التي حققتها القوات العراقية في السنوات التي تلت وشهدت مواجهات مع الجماعات المسلحة (داعش)، برزت القوة العسكرية من جديد لتبين أن هناك إمكانية من توظيفها لتحقيق أهداف الدولة العليا.

كلمات مفتاحية : حماية السيادة، النفوذ، توظيف القوة العسكرية.

Employing military force as a tool to protect sovereignty and achieve influence (the Iraqi state as a model): a future strategic vision

Hamza Rahim Al-Mafraji

ABSTRACT

Globally, military force is one of the most prominent, most essential and influential foreign policy tools, confirmed by the American civil war between the North and the South. Other regimes will crush all the

goals that the state aims to achieve, and among the most prominent of these goals is its achievement of sovereignty and the creation of influence. By the United States of America, and after the victories achieved by the Iraqi forces in the years that followed and witnessed confrontations with armed groups (ISIS), the military force emerged again to show that there is a possibility of using it to achieve the goals of the higher state.

KEYWORDS: protection of sovereignty, influence, use of military force.

مقدمة

إن القوة العسكرية كانت ولا تزال من أبرز ادوات السياسة الخارجية وأكثرها أهمية وفعالية، وهو ما أكدته الحرب الأهلية الأمريكية بين الشمال والجنوب، كما وتعد القوة أحد مقومات الدولة في تحقيق مصالحها، بل هي الوسيلة والأداة التي تفرض الدولة من خلالها مكانتها وهيبتها في اطار علاقاتها الدولية، وكما هو متعارف عليه في العلاقات الدولية فان ما يحكم هذه العلاقات هو عامل القوة، ففي السياسة الخارجية اذ لم تكن القوة الى جانب القدرة السياسية ستكون الأهداف التي تسعى لها الدولة صعبة التحقيق، ومن أبرز هذه الأهداف: تحقيقها للسيادة وخلق النفوذ، ففي العراق فقد ضعفت القدرة السياسية بعد العام 2003 نتيجة ما شهدته الدولة من ضعف في قوتها العسكرية بعدما تم حل الجيش العراقي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد الانتصارات التي حققتها القوات المسلحة العراقية في السنوات التي تلت، والتي شهدت مواجهات مع الجماعات المسلحة (داعش)، برزت القوة العسكرية من جديد لتبين ان هناك إمكانية في توظيفها لتحقيق اهداف الدولة العليا، إذ أن هناك إمكانيات لتوظيف المنظومة العسكرية للدولة العراقية تمت الإشارة إليها في محاور ورقتنا البحثية .

أولاً : اشكالية الدراسة :

يفرض موضوع بحثنا تساؤلات عدة من أهمها :

1. مع التحولات التي طرأت على العلاقات الدولية وانتشار الأسلحة النووية وتصاعد صوت الرأي العام العالمي الرافض لاستخدام القوة العسكرية في حل الصراعات الدولية وبزوغ الثورة التكنولوجية في المجال العسكري، هل هناك جدوى من توظيف المنظومة العسكرية كإستراتيجية في السياسة الخارجية للدولة؟

2. في ظل التحديات التي تواجه القوات المسلحة العراقية، ما مدى حدود

الاعتماد على القوة العسكرية لتحقيق اهداف ومصالح الدولة العليا، ولاسيما فيما يتعلق بحماية السيادة وتحقيق النفوذ للدولة العراقية؟ وما هي التدابير التي من الممكن أن تتبعها الدولة في مواجهة التحديات التي تعترض اهدافها الاستراتيجية والتي تعتمد على القوة العسكرية في تحقيقها؟ .

ثانيا: فرضية الدراسة:

ينطلق الباحث في إجابته على التساؤلات التي تمثلت كإشكالية للدراسة من الفرضية التالية:

إن توظيف القوة العسكرية وفقا للمفهوم التقليدي يمكن أن يشكل وسيلة للحسم الاستراتيجي، ووسيلة مهمة لدى الدولة في سعيها لحماية سيادتها وامتلاكها للنفوذ خارج حدودها، ويحتاج ذلك الى اعادة النظر في مفهوم القوة العسكرية ودعمه من جانب صور القوة الأخرى التي تمتلكها الدولة العراقية، أي أن تكون وسائل قوة الدولة مكملة لبعضها حتى يكتمل نجاح اهدافها المرجوة، فضلا عن مراجعة التحديات التي قد تقوض تحقيق هذه الاهداف.

ثالثا: أهمية الدراسة: ويمكن تقسيمها الى:

1. الأهمية العلمية: قد تفيد هذه الدراسة الباحثين والمختصين في فهم أهمية القوة العسكرية في العلاقات الدولية، حيث تعد القوة من المواضيع الأكثر أهمية في الوقت الراهن، وخاصة بعد أن أصبحت النظرية الواقعية التي تركز على مفهوم القوة أكثر تكرارا في تطبيقها.

2. الأهمية العملية: توضح الدراسة أهمية أن يمتلك صانع القرار السياسي القدرة في توظيف قوة الدولة في علاقاتها الخارجية، ولاسيما القوة العسكرية، إذ أن امتلاك الدولة لهذا العنصر يجعل لها مكانة في النظام الدولي.

رابعا: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى ايضاح دور القوة العسكرية في علاقات الدولة الخارجية، وبيان أهميتها، هذا الدور الذي يُمكن الدولة من التأثير على سلوك الدول ضمن إطار النظام الدولي، فضلا عن بيان مدى قدرة الدولة العراقية في توظيف هذه القوة في سياستها الخارجية بهدف تحقيق وحماية السيادة الوطنية في الداخل، وخلق او امتلاك نفوذ سياسي في الخارج.

خامسا: هيكلية الدراسة:

وعلى ضوء ما تقدم يمكننا أن نقسم مواضيع البحث الى ثلاثة محاور، حيث يتناول المحور الأول مفهوم القوة والقوة العسكرية، والمحور الثاني فيتناول القوة العسكرية كأداة من أدوات السياسة الخارجية، وكوسيلة للدفاع والردع، اما المحور

الثالث يوضح الرؤية الاستراتيجية المستقبلية حول امكانية توظيف المنظومة العسكرية في السياسة الخارجية للدولة العراقية، بهدف حماية السيادة وتحقيق النفوذ الخارجي.

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة (مفهوم القوة والقوة العسكرية)

يعد مفهوم (القوة) من المفاهيم المهمة في العلاقات الدولية كما ويعد المفسر الأساسي الذي يمكن الاعتماد عليه في فهم التفاعلات الدولية في النظام العالمي، فضلا عن المواقف التي يتم اتخاذها من قبل الفواعل المختلفة، كما وتطور مفهوم القوة التي تعددت اتجاهاته على مر التاريخ بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية والقوة على الإقناع والتأثير حتى العصر الحديث، وبزوغ التكنولوجيا الحديثة وتأثيرها على مفهوم القوة سواء كانت المادية أو المعنوية، كما وتظهر أهميته كذلك في فهم الصراعات الدولية وكيفية تجاوب الأطراف فيها بناء على قوتها المادية والمعنوية⁽¹⁾.

(1) كمال حداد، النزاعات الدولية، الدار الوطنية للدراسات والنشر، لبنان، 1997، ص 17.

أن المفهوم العام للقوة يطابق بشكل أو بآخر مفهوم (القوة الصلبة) بما تبنته المدرسة الواقعية والذي يتضمن القوة العسكرية، وأن هذا يعتمد على قدرات الدولة المادية والقابلية على توظيف قدرتها في إجبار خصومها على اتباع ما ترغب به

أن المفهوم العام للقوة يطابق بشكل أو بآخر مفهوم (القوة الصلبة)

وينعكس ذلك بالتالي على الأهداف والمصالح التي تنوي الدولة تحقيقها؛ لذلك تم فهم التفاعلات الدولية من خلاله لمدة طويلة⁽²⁾.

إذ ظهرت هناك العديد من الاتجاهات في العلوم السياسية توضح مفهوم القوة، حيث يعرف الاتجاه الأول القوة على أنها «القدرة في التأثير على الغير»، اي بمعنى القدرة على حمل الآخرين على التصرف بالطريقة التي تضيف لمصالح وأهداف صاحب القوة، في حين يعرف الاتجاه الثاني بأن القوة هي «المشاركة الفعالة في صنع القرارات المهمة التي تخص المجتمع»، وقد حدد هذا مفهوم القوة ضمن إطار أهداف المجتمع، اما الاتجاه الثالث فقد حاول الجمع بين الاتجاهين السابقين ويعرف القوة بأنها «التحكم والسيطرة المباشرة أو غير المباشرة لشخص معين أو جماعة معينة على القضايا السياسية، أو عملية توزيع المهام وما يترتب عليه من مقدرة في التقرير أو التأثير في الموقف بالاتجاه الذي يرغب به صاحب القوة»⁽³⁾.

(2) Wilson.E.J, Hard power&Soft power7Smart power, The annals of the American Academy of political and social science, 2008, p 124 .

(3) لايدر جوليان، حول طبيعة الحرب، مركز الدراسات العسكرية، ط1، دمشق، 1981، ص 92.

ويعرف (روبرت دال) القوة بأنها «القدرة على التأثير في سلوك الآخرين»، ويتضمن ذلك جانبا من الإكراه في تحديده لمفهوم القوة، ويتضح ذلك حينما عرفها بأنها القدرة على جعل الآخرين يقومون بأشياء متناقضة مع أولوياتهم، ما كانوا ليقوموا بها لولا ممارسة تلك القدرة⁽⁴⁾.

(4) ريهام مقبل، مركب القوة: عناصر واشكال القوة في العلاقات الدولية، السياسة الدولية ملحق اتجاهات نظرية، العدد 188، القاهرة، 2012، ص 6.

وقد عرف العديد من الباحثين والمفكرين القوة وفق منظور مختلف، أما (بيرتراند رسل) فعرّفها بأنها «تحقيق نتائج مقصودة»، وأما (شيبلي) يعرفها بأنها «قوة المصوت في تحديد نتيجة التصويت في أي مجلس»، وبالنسبة لـ(مارج) فقد ماثلها (بالنفوذ) فيقول في تحديد فكرته «أنه كلما كانت قوة المرء كبيرة كلما زادت قدرته على تحديد النتائج»، أي أنّ للقوة تأثيراً كبيراً في تحديد النتائج المرجوة، وعرّفها (كارلسون) من زاوية المنافع، بأنها «قدرة الدولة (أ) على تغيير سلوك الدولة (ب) بحيث يتحكم بالنتائج بغير مكسب للدولة (ب)»⁽⁵⁾.

(5) حسام الدين سويلم، القوة الشاملة للدولة وكيفية حسابها، مجلة البرية السعودية، السعودية، 2017.

أما (كارر) (CARR) فبين كيف لعبت القوة دوراً متميزاً في رسم العلاقات الدولية بين الدول الأوربية، فقد اعتبر إن القوة أضحت دائماً عنصراً أساسياً للسياسة، ويستشهد بقول (انجلز) بأنه «بدون القوة والقسوة الحديدية لا يمكن إنجاز شيء»؛ وذلك للتدليل على أنّ للقوة دوراً أساسياً في تحقيق الأهداف، وهو بهذا المعنى يأخذ القوة بمعناها المتضمن للقدرات العسكرية ومركز الدولة في توزيع القوة، أما (هانز مورجنثاو) أستاذ المدرسة الواقعية فيفسر السياسات الدولية كونها «صراع من أجل القوة»، أي بمعنى أنّ مورجنثاو اعتبر القوة غاية تطمع إليها الدولة لتحقيق مصلحتها عن طريقها⁽⁶⁾.

(6) ابو بكر الجوهري، تحولات القوة وحسم الصراعات «في جدوى القوة العسكرية»، منشورات مؤسسة خالد الحسن مركز الدراسات والأبحاث، الرباط، 2018، ص 57.

أما القوة العسكرية، فهي الأخرى تعد (المقياس الحقيقي لقدرة الدولة)، وهي المؤشر المعتمد لدى كثير من المحللين في معرفة قدرة الدولة، ولذلك اتفق كثير من الباحثين على أنّ القوة الشاملة والتوازنات الاستراتيجية يمكن التعرف عليها إما من خلال التوازن العسكري منفرداً، أو في إطار التوازن الاستراتيجي «للقوى الشاملة»، حيث أنّ هناك اساليب عدة تستخدم لقياس حجم القدرات العسكرية منها، قياس حجم القوة البشرية العسكرية في القوات المسلحة سواء العاملة ام بعد تعبئة الاحتياط، وقياس توازن قوة الدولة اعتماداً على

ان القوة العسكرية لم تعد قوة تقليدية بل يمكن من خلالها إظهار مفاتن القوة.

مقارنة عدد الأسلحة والمعدات القتالية الرئيسية المختلفة، فضلاً عن قياس الإنفاق العسكري الذي تنفقه الدولة، فضلاً عن حجم المعونات العسكرية الخارجية التي تؤثر بصورة مباشرة في حجم الإنفاق العسكري⁽⁷⁾.

(7) حسين عارف العبيدي، القوة في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 1983، ص 37-53.

كما ان القوة العسكرية لم تعد قوة تقليدية بل يمكن من خلالها إظهار مفاتن القوة، وذلك من خلال استعراض القوة عن طريق المناورات أو الاستعراضات العسكرية، كأن تشكل هذه الاجراءات حالة ردع للدول الأخرى، ولهذا نجد أن المكانة دائماً ما ترتبط وتقترب بالقوة والهيبة، لاسيما أن القوة تنضج من خلال قوة البنية التحتية للقوة المتمثلة بالقوة العسكرية، وصولاً الى القوة والنفوذ السياسي، وبما أن القوة

قيمة نسبية فإن الدول تجري تقييماً على وضع قواتها مقارنةً بوضع قوات الدول الأخرى، بحيث تستخدم القوة العسكرية لتوسيع أهداف السياسة الدولية، محاولة بذلك تدعيم أهدافها المختلفة⁽⁸⁾.

(8) حسام الدين سويلم، القوة الشاملة للدولة وكيفية حسابها، مصدر سبق ذكره .

وتاريخياً ارتبط مفهوم القوة بالمجال العسكري، إذ اقترن مضمونه باستخدام القوة العسكرية للسيطرة المباشرة وغير المباشرة، إلا أن هذا المضمون سيتوسع ليشمل مجالات أخرى إلى جانب المجال العسكري، كالاقتصاد والثقافة والتقنية، فتبلورت معه أنواع أخرى للقوة: الناعمة، الافتراضية، الذكية، التي تمكن من الحصول على الرخاء والرفاه الاقتصادي والاجتماعي، دون أعباء اقتصادية ولا نزيف بشري ومادي كما هو الشأن مع الاستخدام التقليدي للقوة العسكرية، الأمر الذي يتطلب دمج هذه القوى في ظروف كثيرة لتحقيق نتائج أفضل وأقل تكلفة⁽⁹⁾.

(9) روبرت كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة: أحمد ظاهر، مؤسسة الكتاب الأردني، عمان، ب ت، ص 74.

كما يمكن أن نشير إلى أن هناك استخدامات عديدة للقوة العسكرية في العلاقات الدولية، إذ عرفت الموسوعة السياسية استخدام القوة العسكرية بأنه «وسيلة ضغط تلجأ إليها الأطراف الدولية أو الإقليمية المتصارعة والمتنافسة، لفرض رأيها وحماية مصالحها»، وقد تتخذ هذه الوسيلة شكل إجراءات عسكرية خالصة لن تصل إلى حد إعلان الحرب، كالاستعراضات العسكرية العدوانية من حشد للجيش وإعلان التعبئة أو فرض حصار اقتصادي أو بحري، ويتضح من هذا التعريف أن استخدام الدولة للقوة العسكرية يرتبط باستراتيجيتها الشاملة في توظيف القوة، وكيفية توظيفها، وأساليب هذا التوظيف الكفيلة بتحقيق أهدافها القومية سواء في أحوال الحرب أو السلم، حيث يمكن حصر أساليب استخدام القوة

إنَّ القوة العسكرية اليوم لها تأثير واضح في سلوكيات الدول ضمن إطار العلاقات الدولية

في العلاقات الدولية في ثلاثة أساليب وهي: (الإقناع، المكافأة، والعنف)⁽¹⁰⁾. إنَّ القوة العسكرية اليوم لها تأثير واضح في سلوكيات الدول ضمن إطار العلاقات الدولية، إذ إن الدولة التي توصف بالقوة ولاسيما العسكرية، وبالتالي القوة السياسية تمنحها القدرة على فرض سيطرتها وآرائها ضمن النظام الدولي لذلك تعتبر القوة العسكرية وسيلة مهمة وضرورية لا بد من تحقيق المصلحة القومية للدولة.

(10) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء الرابع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ب ت، ص 828.

المحور الثاني: القوة العسكرية أحد أهم أدوات السياسة الخارجية (الدفاع، الردع)
توظف العديد من الدول قدراتها العسكرية لأغراض الدفاع: الهجوم: (الاثنين معا)، ولأهمية وظائف القوة العسكرية في الحرب والسلم تعد من أبرز المتغيرات المؤثرة في الحركة السياسية الخارجية للدولة كافة، كما إنَّ نوعية تأثير هذه القوة يتفاوت من دولة إلى أخرى، فالدول الضعيفة عسكرياً هي تلك الدول التي تفتقد إلى القدرة الذاتية على الدفاع عن كيانها، الأمر الذي يدفعها إلى البحث عن

(الحماية الخارجية) والقبول بالنتائج المترتبة عن ذلك على حرية قرارها السياسي، هذا يعني التنازل عن قدر كبير من السيادة لصالح الدولة الحامية، وهذا على العكس من الدول القوية عسكريا التي يكون تأثيرها السياسي إقليميا وعالميا، وهي قادرة على فرض احترامها على غيرها حتى في حالة غياب الحضور المباشر لقوتها العسكرية، إذ أن العالم قد يشفق على الضعيف ولكنه لا يمنع الاحترام فالقدرة العسكرية الفاعلة لازالت أداة الحسم في السياسة الدولية⁽¹¹⁾.

(11) محمد سالم صالح، القوة والسياسة الخارجية : دراسة نظرية، مصدر سبق ذكره، ص 152 .

وهناك الكثير من مؤيدي القانون الطبيعي أمثال (كروشيوش، بيأتي، جنتلي) يرون أن الدفاع عن النفس هو حق مشروع، باعتبار أن الدفاع عن النفس أحد الأسباب المشروعة عن الحرب العادلة، كما يؤيد القانون الطبيعي هذا الحق كما أنه يأمر الدول لممارسته، ومن أجل ذلك عدت الحرب التي تقوم بها دولة للدفاع عن كيانها ورد العدوان الواقع عليها من قبل دولة أخرى «حرب مشروعة»، فهي تستخدم بذلك حقها في الدفاع الشرعي عن سيادتها وأمنها، ويعني ذلك أن الدفاع الشرعي حق طبيعي أساسه أن مصلحة الدولة المعتدى عليها جديرة بالعناية والحماية، ولهذا يضحى القانون بمصلحة الدولة المعتدية وتكون تدابير الدفاع الشرعي داخلة في دائرة الإباحة ضد المعتدي⁽¹²⁾.

(12) عبد السلام محمد إسماعيل، التدخل العسكري الدولي في ضوء القواعد الخاصة بالتفويض، أطروحة دكتوراه الدولة في الحقوق، جامعة محمد الخامس، المغرب، 2004، ص 26.

وينظر الصينيون إلى القوة العسكرية من منظور القدرة على شن الحرب، وهو المعنى الذي أشار إليه (سون أتزو) حين اعتبر شن الحرب (أخطر قرار) في حياة الامم؛ لأنها مسألة خطيرة للدولة، وإنها ميدان الحياة أو الموت، وهي الطريق التي تؤدي إلى العيش أو الفناء، لذلك من المستحيل عدم دراستها بعمق، وقريبا من هذا المعنى، تحددت القوة عند (نيكولا ميكيافيلي) بالعوامل العسكرية، فقد ربطها بامتلاك الدولة للجيش ووسائل الدفاع القادرة على تأمين

أن الدولة ستتمكن من الدفاع عن أمنها وحدودها وأمتها عندما تملك القدرة والقوة

السيطرة على الحكم والحفاظ عليه، وتجد هذه النظرة الميكيافيلية أساسها في سياق الصراعات الدينية والسياسية التي كانت تعاني منها إيطاليا منذ القرون الماضية⁽¹³⁾.

(13) سون أتزو، فن الحرب، تقديم وتعليق: احمد ناصيف، ط1، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2010، ص 73 .

إن امتلاك القوة يمكن الدولة من لعب دور كبير وعلى جميع الأصعدة، ولاسيما القوة العسكرية، واثاح لها ذلك الامكانية في العمل كأداة من ادوات السياسة الخارجية، والتي تعتمد عليها الدولة في حماية مصالحها ونفوذها وسيادتها، ونتيجة لذلك تلجأ الدولة الى استخدام هذه القوة كوسيلة من وسائل الدفاع، إذ أن الدولة ستتمكن من الدفاع عن أمنها وحدودها وأمتها عندما تملك القدرة والقوة، وفي المقابل فإن الدولة الضعيفة ستكون طعما سهلاً للطامعين والمحتلين والمستعمرين، لذلك فإن الدولة التي تحاول الحصول على قدر كبير من القوة الإضافية ينتهي بها

المطاف في دخولها سلسلة من «الحروب الخاسرة» التي ستكلفتها أضعافاً مما ستكسبه من هذه الحروب، وبناء على ذلك تدرك أغلب الدول عدم جدوى الهجوم، وترتكز بدل من ذلك على الحفاظ على مكانتها في ميزان القوى من خلال الاستعداد لزيادة قوتها حيثما تطلب ذلك⁽¹⁴⁾.

ويعد استخدام القوة في حال دفاع الدولة عن نفسها حق طبيعي ومشروع، كما أيد ذلك العديد من مؤيدي القانون الطبيعي، وقد عرفت هذه الحالة في الأنظمة القانونية الداخلية كحق طبيعي، وقد عرفها القانون الدولي أيضاً كحق طبيعي لا يقبل أي تنازل عنه، فضلاً عن كون ذلك حقاً تتمتع به كل الدول لحماية أمنها ودفع العدوان الواقع عليها، حيث أن فكرة دفاع الدولة عن نفسها قد استمرت كمبدأ أساسي في القانون الدولي، ولكي يشكل الفعل التي تقوم به الدولة دفاعاً شرعياً عن النفس في القانون الدولي يجب أن يكون حالاً أي بمعنى «معاصراً للهجمة الواقعة»، وبالرغم من وجود قاعدة تحظر استخدام القوة في العلاقات الدولية، كما تضمنتها المادة (2) فقرة (4) من ميثاق الأمم المتحدة؛ إلا أن الميثاق قد استثنى في مادته (51) بعض الحالات والتي جعلت من استخدام الدواة للقوة مشروعاً في حال الدفاع عن نفسها ضد أي هجوم مسلح، وهي سياسة عمدت العديد من الدول إلى انتهاجها في سياساتها الخارجية ضد الأخرى المعتدية والمحملة⁽¹⁵⁾.

كما ويرتبط مفهوم القوة العسكرية بمفهوم الاستراتيجية العسكرية، حيث يمثل الأخير على التشدد في استخدام القوات المسلحة أو التهديد بها من أجل الوصول إلى أغراض الدولة، فقد يتم استخدام عدة وسائل بديلة دون استخدام أو التعويل على القوة العسكرية، فأن الوجهة التي تستخدم فيها القوات المسلحة تحددها السياسية العسكرية، ومما لا ريب فيه إن أمام السياسة العسكرية وجهات أخرى غير الهجوم أو الدفاع وإنما (الردع) وهو مضمون السياسة العسكرية، لذلك تحدد السياسة العسكرية بجملة عوامل:

- هيكل القوات المسلحة وحجمها والعلاقة بين الكم والنوع في بناء القوات المسلحة.
- نوايا الأطراف (الخصوم).
- الموقع الجيوبوليتيكي، هو الذي يحدد السلوك العسكري للدولة.
- العوامل الديموغرافية.
- القدرة الاقتصادية والتكنولوجية.
- تماسك الجبهة الداخلية.

إذ تلجأ الدولة أيضاً إلى استخدام القوة العسكرية لضمان (ردع) القوى الأخرى،

(14) عبد الله يوسف الغنيم، دور الأمم المتحدة في إقرار السلم والأمن الدوليين، دراسة للحالة العراقية_الكويتية، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 1990، ص 33.

The use of conventional international law in combating terrorism : Amagintot line for modern civilization employing the principles of anticipatory self-defense and preemption, Air force law review, 2004 .

حيث يعتبر الردع أحد مظاهر القوة في السياسة الدولية، كما أنه مفهوم بسيط يستخدم لمواجهة العدو بردعه دون أن يفكر في استخدام القوة، وإن ما يميز الردع هو وجود استراتيجية «للتهديد بالعقاب»، وبمعنى آخر هو «إقناع العدو بأن التصرف الذي ينوي القيام به غير مرغوب، وسوف يكبده خسائر أكبر بكثير من ما يكسبه»، ويجب أن يكون الطرف الرادع ذا مصداقية ليحقق هدفه، أي أن يكون الرادع مصمماً على إلحاق الأذى بالطرف المرتدع في حال قيامه بالأمر الذي لا يرتضيه الطرف الرادع، وقد عرف الردع أيضاً بأنه «محاولة دولة أثنى الدولة ب عن الاتيان بفعل يرى أنه ضار به أو يجده ضرورياً لمنع ب من أن يفكر جدياً بالقيام بعمل ما أو القيام بتصرف أو سلوك معين يمكن أن يشكل تهديد لمصالحه ولأهدافه ولموقعه او لمكانته وسيادته»⁽¹⁶⁾.

(16) هشام شنكاو، مفهوم القوة في العلاقات الدولية و علم السياسية، مركز راشيل كوري لحقوق الانسان، 2014، ص 42.

كما أن الردع هو امتلاك القدرة على إلحاق الأذى، وترتيب القصاص أو العقاب هي ركيزة التهديد القابل للتنفيذ في مواجهة الغير، وعامل الخوف والخشية من ان يتحول التهديد الى عقاب بقوة السلاح هي اساس الامتناع عن الاقدام على عمل غير مرغوب به من قبل الطرف المهدد، حيث يعرف (أندرية بوفر) الردع على أنه «عمل يهدف الى منع دولة معادية من اتخاذ القرار باستخدام اسلحتها، بصورة أعم، منعها من العمل والرد ازاء موقف معين، بإتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تشكل تهديداً كافياً»⁽¹⁷⁾.

(17) عبد القادر محمد فهمي، المدخل في دراسة الاستراتيجية، بغداد، 2009، ص 165.

وقد يكون الردع بتنفيذ سلسلة من العقوبات، من خلال التهديد ب(القوة) بهدف إثناء الخصم عن تنفيذ سلوك غير مرغوب، لذلك يمكن تحقيق هدف الردع إما عن طريق تهديد الخصم بالانتقام في حال إقدامه على الفعل ويسمى ذلك ب«الردع العقابي»، أو من خلال إنكار قدرة العدو على تحقيق أهدافه عن طريق الحرب ويعرف ذلك ب«الردع بالإنكار»، إن هذه التعاريف البسيطة تقود الى نتيجة أن كل ما يتطلبه الردع هو التلويح بقوة كافية، مع التأكيد على تحقيق التهديد ضد الخصم دون الاستخدام الفعلي للقوة، طالما أن كلا الطرفين يتتهجان ممارسات (عقلانية)، أي وفقاً لحسابات الربح والخسارة، وإذا لم تكن لدى أي من الطرفين نزعات انتحارية، فإن القدرة العسكرية لكل منهما ستجعلهما في حالة ضبط للنفس دائماً⁽¹⁸⁾.

أن القدرة التصنيعية للسلاح أحد وسائل استمرار وديمومة سياسات الردع الفعالة

(18) جبراي كولن، سياسة الردع و الصراعات الإقليمية والمغالطات والخيارات الثابتة، مركز الامارات للبحوث والدراسات، العدد 26، 2007، ص 47.

كما أن القدرة التصنيعية للسلاح أحد وسائل استمرار وديمومة سياسات الردع الفعالة، والردع هو استراتيجية قائمة تمارس وجودها في العلاقات الدولية منذ سنوات عديدة، وما يجعل من علاقة استراتيجية الردع علاقة مستمرة هو ما يطلق عليه الآن ثورة الشؤون العسكرية التي أتت بها دلالة ثورة التكنولوجيات الحديثة

المتواجدة لدى الأطراف، حيث مكنتها من التطلع إلى أحداث مستويات خاصة ومختلفة من الردع في مواجهة أطراف نووية، حيث يتطلب استمرار ذلك من الدولة التكيف مع هذا التطور لتحقيق هدف الردع، فضلا عن التكيف مع أحداث مشابهة جاءت نتيجة لهذا التطور، وهو ما يمكن تسميته بـ(الردع الديناميكي)، حيث يشجع تبني هذه الاستراتيجية الدولية في توظيف القوة العسكرية في سياستها الخارجية، بهدف منع القوى الأخرى من تهديد مصالحها وأمنها⁽¹⁹⁾.

19) عدي شجاع، الردع النووي الإسرائيلي في ضوء المتغيرات الإقليمية الواقع والمستقبل، ط6، دار الجندي للنشر و التوزيع، فلسطين، 2017، ص 43.

وبناءً على ما سبق يعد العامل العسكري عاملا رئيسيا في تقدير القوة الفعالة للدولة، وبالتالي رئيسيا في التأثير على نوعية قراراتها السياسي الخارجي، ولا تنبع أهمية القوة العسكرية لتأمين الانتصار في أوقات الحرب والمحافظة على الهيبة في أيام السلم فحسب، وإنما واحدة من أهم عوامل السياسة الخارجية، فاليوم الدبلوماسية والقوة العسكرية تسيران جنبا إلى جنب، لأنَّ اللجوء إلى القوة كأسلوب متمم للدبلوماسية، وهو يعتبر من المظاهر التي اتصفت بها العملية السياسية دوماً، كما وتؤثر القرارات العسكرية للدولة في قراراتها السياسية أثناء فترتي الحرب والسلم، ففي فترة السلم مثلا يتجسد تأثيرها في سلوك متخذ القرار، باعتبارها أداة للترهيب والتهديد بقصد التأثير في السلوك السياسي الخارجي للدول الأخرى، بما يجعلها تؤدي دور الأداة غير المباشرة لإنجاح القرار المتخذ خصوصا وأهداف السياسة الخارجية عموما، لذلك فإنَّ القوة العسكرية لا زالت هي أداة الحسم في السياسة الدولية، خاصة عندما تعجز الوسائل الأخرى عن حماية الأمن القومي، بما فيها الدبلوماسية⁽²⁰⁾.

20) فكرت نامق العاني، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية (1953-1958)، سلسلة دراسات، دار الرشيد للنشر، دار الحرية للطبع، بغداد، 1978، ص 18.

المحور الثالث: المنظومة العسكرية كأداة لتحقيق السيادة والنفوذ (الدولة العراقية أنموذجا) رؤية استراتيجية مستقبلية

دفع إخفاق القوى الدولية والإقليمية في تحقيق أهدافها وحسم صراعاتها البينية اعتماداً على القوة العسكرية، وما تمخض عنه من ويلات الى إعادة النظر في أهمية اعتماد هذا الصنف من القوة كآلية فاعلة في تحقيق غايات السياسة الخارجية للدول، وتعد الحالة الأمريكية خير محفز على إعادة تقويم مكانة القوة العسكرية وتوظيفها في سياستها الخارجية، ودورها في حسم الصراعات التي عرفت تغيرا في طبيعتها وسماتها.

فعلى الرغم من بروز اتجاهات متزايدة تقلل من أهمية القوة العسكرية كأداة فعالة في السياسة الخارجية في مواجهة فاعلين جدد (كالشركات متعددة الجنسية والمنظمات الإرهابية) أو في التعامل مع اهتمامات جديدة في العملية السياسية، إلا أنَّ القوة المسلحة مازالت تمثل أهمية خاصة في مجال السياسة الخارجية للدول،

حيث أن الصراع في السياسة الدولية متمحور حول السعي لامتلاك عناصر القوة، وهو هدف تسعى العديد من الدول لإمتلاكه، وبهذا تحتل القوة العسكرية المكانة المركزية في مركب قوة الدولة، فمن خلالها تستطيع الدولة تحقيق أهدافها بممارسة السيطرة علي الخصوم وحل (أصعب القضايا)، فضلا عن أن استخدام القوة المسلحة يتوقف علي كثير من العوامل المختلفة، منها الظروف الدولية، والغاية من الاعتماد على القوة، وما إذا كان ذلك الاعتماد والاستخدام للقوة بقصد الدفاع عن النفس، العدوان والتوسع، الردع، البواعث السلمية⁽²¹⁾.

(21) محمد طارق جعفر، مقترحات السياسة الخارجية العراقية المستقبلية ومبادئها والأهداف والآليات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، برلين، 2021.

إنّ العلاقة التي تربط بين القوة والسياسة الدولية زادت من أهمية القوة كعامل حاسم في تحديد وزن الدول على المستوى الدولي، وكمتغير ثابت ومؤثر توظفه هذه الوحدات الدولية في تحقيق أهدافها، داخليا وخارجيا، إذ غالبا ما تسعى الدولة إلى امتلاك القوة لتوظيفها في التأثير على الدول الأخرى وإخضاعها لإرادتها، إما حفاظا على المجتمع أو حماية أمنها ومحاولات تقويض وخرق سيادتها وضد التهديدات عامة، والخارجية منها خاصة التي تأخذ فيها القوة شكلها الصريح أسلوبا للتعامل بين الدول؛ نظرا لغياب المؤسسات الكفيلة بحل النزاعات الدولية، أي عدم وجود سلطة اعلى من الدول تتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ما يلزم ضد الدولة المعتدية⁽²²⁾.

(22) ابو بكر الجوهري، تحولات القوة وحسم الصراعات «في جدوى القوة العسكرية»، مصدر سبق ذكره، ص 57.

يبين ما تقدم أنّ السياسة الخارجية هي عبارة عن سلوك يؤثر ويتأثر، عادة ما يستخدمه رجال الدولة وصناع القرار للتعامل مع الوحدات السياسية في إطار ومفهوم متكامل أساسه السيادة الكاملة؛ لأنّ الدولة التي لا تتمتع بسيادة كاملة

أنّ السياسة الخارجية هي عبارة عن سلوك يؤثر ويتأثر

يكون من الصعب عليها صناعة قرار سياسي خارجي مستقل، بإعتبار أنّ السيادة ركن اساسي من اركان الاعتراف بالدولة، وبالتالي هناك الكثير من المؤثرات التي يكون لها رد فعل

ايجابي أو سلبي على صانع القرار، فالسياسة الخارجية هي انعكاس لما يدور داخل الدولة من تفاعلات ومتغيرات وأنشطة على المستويات كافة، وجميعها تؤثر في حركة وطبيعة صانع القرار السياسي الخارجي للدولة، وتعد السيادة من الأهداف الاستراتيجية العليا للدولة وهي ضرورة لا بد منها لا تقبل المساواة ولا التخلي، حيث من الممكن أن تخوض الدولة حربا من أجل تحقيق هذا الهدف، وإن وسيلتها في ذلك هي القوة العسكرية .

وعلى مر التاريخ كان ولازال النفوذ السياسي لدى الدول والشعوب مرادفاً لقوتها العسكرية، وبعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ شهدت الدولة العراقية ضعفاً حاداً في القوة العسكرية نتيجة حل الجيش العراقي السابق من قبل الولايات

المتحدة الأمريكية وانهيار المؤسسة العسكرية، مما أدى الى التنازل عن القدرة السياسية التي كانت تمتلكها الدولة العراقية سابقاً.

وبعد تسلم العديد من حكومات الإدارة السياسية في البلاد، وما شهدته الدولة العراقية من استقرار نسبي في الداخل، أولت هذه الحكومات أهمية في إعادة بناء هيكل المؤسسة العسكرية، على الرغم مما شهدته هذه المؤسسة من إخفاق في بعض المراحل، وكان من نتائج هذا البناء تأسيس قوة عسكرية مكونة من الجيش العراقي وقوى الأمن الداخلي والتصنيفات الأخرى، والتي استطاعت أن تحارب العديد من التنظيمات الإرهابية المتطرفة وانهاء وجودها ومحاربتها نيابة عن العالم أجمع، حيث كان بإمكان هذه التنظيمات الوصول الى أي بقعة في هذا العالم ونشر افكارها المتطرفة، وقد جاءت هذه

أولت هذه الحكومات أهمية في إعادة بناء هيكل المؤسسة العسكرية، على الرغم مما شهدته هذه المؤسسة من إخفاق في بعض المراحل

الظروف لتمثل تحدياً كبيراً أمام القوات المسلحة العراقية التي لم تأخذ بعد وقتها الكافي آنذاك لتعزيز صفوفها وتحديث أنظمتها، مما عزز ذلك دور القوة العسكرية العراقية كقوة اقليمية استطاعت أن تحقق انتصارات على الإرهاب في المنطقة، كما أنّ اللحظة الحالية في تاريخ العراق العسكري تمنحه زخماً نادراً للإصلاح، حيث يمكن للجيش العراقي أن يستفيد من صورته كمحرر وطني ومدافع عن السيادة العراقية، لجذب وتجنيد العديد من العناصر المؤهلة والمناسبة لطبيعة العمل المدني وكذلك العمل العسكري .

وكما هو متعارف عليه في العلاقات الدولية فإن ما يحكم هذه العلاقات هو عامل القوة، ففي السياسة الخارجية اذا لم تكن القوة الى جانب القدرة السياسية فان جميع الأهداف التي ترمي الدولة الى تحقيقها ستكون صعبة التحقق، لذلك فان التساوي في التسليح او التفوق البسيط يمكن أن يكون أحد وسائل الضغط التي قد تفرض على الدول الأخرى إيجاد طرائق دفاعية لهذا التفوق، وإيجاد التوازن لهذه القوى، ويتأتى ذلك من خلال وضع استراتيجية عسكرية تتضمن تطوير وتسليح القوات المسلحة العراقية وتحديثها فضلاً عن مواجهة التحديات وإزالة كل ما يعيق تحقيق ذلك، وقد تسعى الدول عن طريق تطوير وتسليح القوى العسكرية وتوظيفها في سياستها الخارجية لتحقيق اهداف عدة منها :

1. حماية السيادة ودعم الأمن الوطني والقومي.
2. منع او ردع التدخل الخارجي في شؤون الدولة الداخلية.
3. تحقيق نفوذ سياسي خارجي.
4. حماية مصالح الدولة الخارجية في حال تعرضها لخطر وتهديد محتمل.

ورغم التحديات التي قد تعترض ذلك والمتمثلة بالفساد، والإخفاق في إدارة المنظومة العسكرية، ضعف الاتصالات والأداء الاستخباراتي، وارتفاع معدلات التغيُّب بين صفوف المقاتلين عن العمل، من الممكن عند تحقيق هذه الأهداف أن تنعكس بمجملها بشكل إيجابي على أمن الدولة العراقية واستقرارها السياسي وكذلك الاقتصادي، وإمكانية تعزيز دور الدولة في مجالها الاقليمي من حيث كونها لاعب مهم ومؤثر في المشهد الاستراتيجي للمنطقة، وأن هذه الاهداف لا يمكن أن تتحقق دون أن يتم شمولها بإستراتيجية تطوير وتسليح القوة العسكرية، حيث يتطلب ذلك توافر عوامل عدة تمكن من تأسيس قوة عسكرية يمكن الإفادة منها في تحقيق هذا الهدف، ومن هذه العوامل :

1. وجود هدف سياسي استراتيجي للدولة.
2. التقدم التقني للدولة، والاستخدام الفعلي لمبتكرات العصر، وتوافر الكوادر الفنية لذلك.
3. قدرة الصناعة الوطنية في التحول الى الصناعة الحربية.
4. كفاءة القوات المسلحة القتالية وقدراتها وإمكانياتها.
5. العقيدة العسكرية، واسلوب متطور للقيادة والسيطرة.
6. الخطط الاستراتيجية المتمثلة بـ (الاستخدام الأمثل لفروع القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية، الانتشار الاستراتيجي، الاستطلاع الاستخباري الاستراتيجي).

فضلا عن ما تقدم، فإنَّ تطوير الاستراتيجية المتعلقة بالأمن مع مزج المصالح السياسية والاقتصادية والعلمية والعسكرية فيها، وربطها بالثورة المعلوماتية وبالثورة في الشؤون العسكرية، أي تطوير وتحديث القوة العسكرية وتكييفها بما يتلائم والاهداف المتجددة، من شأنه أن يعزز استراتيجية الدولة الشاملة فضلاً عن تعزيز هذا التوظيف، وفي حال محدودية امكانيات القوة العسكرية للدولة يتطلب ذلك إعادة النظر في المبادئ التي تحكم هذه القوة وتؤطر عملها،

**أي تطوير وتحديث القوة
العسكرية وتكييفها بما يتلائم
والاهداف المتجددة، من شأنه أن
يعزز استراتيجية الدولة الشاملة**

وبشكل يتيح للقوات المسلحة إعادة صياغة هيكله نظامها وعقيدتها في استخدام السلاح والقوة بما يساير ما استجد من مخاطر، كاعتماد استراتيجيات أكثر استجابة للمخاطر والتهديدات⁽²³⁾.

وكما يؤكد أنصار المدرسة الواقعية، أن القوة العسكرية مازالت هي المحرك الرئيس للسلوك السياسي للدول، وعلى أثر ذلك صنفت الدول من حيث درجات القوة على صنفين، دول قوية مالكة للقوة وعناصرها، ودول ضعيفة لا تملك القوة،

(23) ياسين طاهر الياسري، مكافحة الارهاب في الاستراتيجية الامريكية: رؤية قانونية وتحليلية، ط1، دار الثقافة، عمان، 2001، ص 145 .

بما فيها القوة العسكرية، وغالبا ما تلجأ الدول الى القوة العسكرية لضمان أمنها بغض النظر عن تداعيات استخدامها وتكاليفها الباهظة، إلا أن نتائجها غالبا ما تكون مضمونة⁽²⁴⁾.

وبناءً على التقرير الذي نشره موقع (Global FirePower) الأمريكي المتخصص بتصنيف الجيوش في العالم حسب القوة، تحتل القوة العسكرية العراقية المرتبة الرابعة والثلاثين عالميا من بين أقوى الجيوش في عام 2022، بعدما كان في المرتبة السابعة والخمسين في عام 2021، ويأتي هذا التصنيف على عوامل عدة بما فيها القوة العسكرية، والمالية، واللوجستية، وذلك لتحديد التحسن والتراجع، الاستقرار، في قوة الجيوش سنويا، حيث تدل هذه المؤشرات على التقدم الملحوظ الذي تشهده القوات المسلحة العراقية، وهو ما يتطلب من صانع القرار أن يسعى لديمومة هذا التقدم وتوظيفه في ما يخدم ويضمن تحقيق مصالح الدولة العليا.

كما أن هناك مجموعة من التدابير التي قد تعالج أوجه القصور التي يجب حلها إذا أُريد للجيش العراقي أن يكون قوة عسكرية ذات تأثير قوي، وترسيخ نفسه كقوة عسكرية فعالة ومهنية لمواجهة أخطار أمنية متنامية في منطقة تحتاج بشدة إلى الاستقرار، ومن أهم هذه التدابير⁽²⁵⁾:

1. وحدة القيادة: توحيد الأصناف العسكرية تحت ظل قيادة مركزية، وكذلك العمل على توظيف وتدريب صغار القادة القادرين على الاستجابة من خلال التسلسل القيادي الهيراركي العسكري المتعارف عليه، فضلاً عن تعزيز الروابط بين هذه الأجهزة، وتحديد مجالات تداخل وتكامل المسؤوليات والمهام.
2. مكافحة الفساد: من خلال تبني ممارسات الشفافية والمساءلة، عبر تأسيس آلية ديناميكية تجعل من التخلي عن الممارسات الفاسدة أمراً جديراً بالاهتمام، مع تقديم الدعم والخبرة في المجال التكنولوجي لحمل العراقيين على تبني إجراءات لتقليل فرص الفساد، ففيما يخص الأمور المالية مثل إنشاء حسابات مصرفية فردية يتم من خلالها دفع واستلام أجور الجنود العراقيين، فضلاً عن الكفاءة والإدارة الفعالة تشجيع القيادة العراقية العليا على تطوير ونشر أخلاقيات مهنية تتوافق مع الثقافة العراقية التي تؤسس هوية الجيش العراقي عبر الالتزام بالقيم والمثل الإنسانية.
3. دعم مختلف المجالات (الاستخباراتية والتكنولوجية واللوجستية): التشجيع على استخدام وصيانة الإتصالات العسكرية، وتحسين عملية تبادل المعلومات الاستخباراتية، والعمل المشترك بين أجهزة الاستخبارات العراقية لتزويد بقية القوات بمعلومات تكتيكية في وقت مناسب وقابلة للتنفيذ، والقضاء

(24) جاسم محمد زكريا، مبدأ التوازن في السياسة الدولية: نحو نظام انساني دولي جديد، ب ط، اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2009، ص 114.

Professionalizing the Iraqi army: Us engagement after the Islamic state, strategic studies institute and Us army war college press, 2020 .

على الصراع الناشئ بين الأجهزة واستخدام أجهزة الاستخبارات والأمن لمراقبة أنشطة بعضها البعض من أجل كفاءة تحقيق الأهداف.

4. تطوير ورفع كفاءة الجيش العراقي: ويتم ذلك من خلال تحسين القدرات الإدارية المختلفة من مساءلة ورواتب وموارد أفضل للجندي العراقي، وصولاً لبناء الثقة بينه وبين القادة، والتوسع في تعيين خريجي الجامعات، خاصة في المجالات الفنية، وتكثيف التعاون العلمي والأكاديمي بين المدارس التعليمية العسكرية والمدارس العراقية، بالتركيز على المهارات التكتيكية والتشغيلية والمعايير والضوابط الوظيفية.

ونظراً للتحويلات التي طرأت على العلاقات الدولية، وانتشار الأسلحة النووية، وتصاعد صوت الرأي العام العالمي الذي يرفض استخدام القوة العسكرية لحل الصراعات الدولية، وبزوغ الثورة التكنولوجية في المجال العسكري، وإمكانية بعض الدول في الاستفادة من هذه التطورات بما يخدم مصالحها، إذ تشكل تلك بمثابة تحدي يواجه الدولة التي تطمح إلى تطوير قوتها العسكرية وفقاً لهذه التطورات والمستجدات، ونتيجة لذلك اتجه العديد من الباحثين إلى تطوير فكرة دمج عناصر القوة المتعددة مع العنصر العسكري الذي تحتاجه أي دولة، وفي هذا الإطار، يذهب (جوزيف ناي) إلى القول إن هناك تفاعلاً وترابطاً بين القوتين (الصلبة) ويقصد بها العسكرية، و(الناعمة) المتمثلة بالدبلوماسية وتكنولوجيا

المعلومات، فكل واحدة منهما تعزز الأخرى أحياناً وتتدخل فيها أحياناً أخرى، وقد عرف هذا الدمج بـ(القوة الذكية) التي تجمع بين القوتين في استراتيجية واحدة، حيث أن النجاح في دمج أشكال القوة المختلفة إلى جانب القوة العسكرية من شأنه أن يعزز دورها، ويسهم بشكل كبير في تنفيذ ما يرسم

أن النجاح في دمج أشكال القوة المختلفة إلى جانب القوة العسكرية من شأنه أن يعزز دورها

من أهداف استراتيجية عليا، فعلى سبيل المثال، يرتبط المتغير العسكري ارتباطاً جوهرياً بالقدرات الاقتصادية، حيث أن القدرات الاقتصادية أساس ومرتكز طبقي لبناء قدرات عسكرية، الدليل على ذلك إذا أرادت الدولة أن تحقق استراتيجيتها العسكرية وإحراز النصر لابد أن يكون هناك موارد اقتصادية تدعم بها سباق التسلح أو الصمود في الحرب، ويبقى التوظيف الذكي لهذه القوة هو عامل الفصل في نجاح استراتيجية الدولة⁽²⁶⁾.

الخاتمة

يُعد مفهوم القوة العسكرية من المفاهيم المهمة في العلاقات الدولية، فقد ارتبطت بالقدرات العسكرية وقدرة صانع القرار في توظيف هذه القدرات لتحقيق سياسة

(26) مالك عوني، إدارة القوة المأزومة ومعضلة القيادة الأمريكية للنظام الدولي، السياسة الدولية : ملحق تحولات استراتيجية، العدد 212، القاهرة، 2018، ص 5، وينظر أيضاً: جوزيف س ناي، القوة الناعمة وسيلة السياسة الدولية، ترجمة : محمد توفيق البجيرري، ط1، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، 2007، ص 59.

خارجية عن طريق استراتيجية عسكرية ناجحة، ويتم استخدام الوسيلة العسكرية كآخر وسيلة لتنفيذ السياسة الخارجية للدول، والوسيلة العسكرية تعد وسيلة مهمة في ترجمة السلوك السياسي الخارجي الى واقع ملموس، حيث يمكن أن نلاحظ إدراك الفلاسفة عن أهمية القوة العسكرية، فـ(سون تزو) يُعد في مقدمة الذين وضعوا الصراع المادي في إطاره الحقيقي، أو أول من حدد العوامل الأساسية لتحقيق النصر في الحرب، أما في الفكر العربي الإسلامي فمثلاً نجد (ابن خلدون) يركز على القدرة العسكرية في عملية المعارك كمتغير أساسي عن القدرة القتالية، أما في ظل التاريخ المعاصر، وفي ظل تطور الحرب واستخدام أسلحة التدمير الشامل بعد ظهور السلاح النووي، فقد برز مصطلح الأمن القومي في بداية الخمسينات من هذا القرن، وأن تحقيق هذا الأمن الذي يعني بمواجهة التهديدات السياسية والاقتصادية والعسكرية والغزو الثقافي، يتطلب استخدام كل القرارات المتاحة للبلاد وخاصة العسكرية والاقتصادية والسياسة .

ويمكن القول مما تقدم أنَّ القدرة العسكرية الفاعلة كانت ولا زالت أداة الحسم في مختلف الصراعات وفي السياسة الدولية، كما وتعد من أبرز المتغيرات المؤثرة في حركة السياسة الخارجية لكل دولة، حيث تُمكن القوة العسكرية الدولة من امتلاك التأثير السياسي الاقليمي والعالمي فضلاً عن فرض احترامها على غيرها، ففي حال تمكنت الدولة العراقية من مجابهة التحديات التي تعيق امتلاكها قوة عسكرية تؤهلها للعب دور مؤثر في سياستها الخارجية، فإن امتلاك هذه القدرة سيمكنها من تحقيق أهدافها ومصالحها العليا، ولا سيما السيادة والنفوذ، كما أنَّ إمتلاك الدولة للقوة العسكرية لا يعني نجاح السياسة الخارجية لأن الأمر يتطلب توظيفاً ذكياً لها من قبل الدولة، وبالتالي، فالتوظيف الأمثل والفعال لها يحتاج إلى مرونة في التفكير تسمح بإعادة البناء السريع والمناسب للمعلومات ولأنظمة المعارف وفقاً لما تتطلبه المستجدات، حيث يتعين على رجال الدولة وصناع القرار التعامل مع الوحدات السياسية في إطار ومفهوم متكامل أساسه السيادة الكاملة، وكما ذكرنا سابقاً يبقى التوظيف الذكي لهذه القوة هو عامل الفصل في نجاح استراتيجية الدولة .

قائمة المراجع

الكتب

1. جاسم محمد زكريا، مبدأ التوازن في السياسة الدولية: نحو نظام انساني دولي جديد، ب ط، اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2009 .
2. جوزيف س ناي، القوة الناعمة وسيلة السياسة الدولية، ترجمة : محمد توفيق البجيرري، ط1، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، 2007.

3. سون أتزو، فن الحرب، تقديم وتعليق: احمد ناصيف، ط1، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2010.
4. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء الرابع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ب ت .
5. عبد القادر محمد فهمي، المدخل في دراسة الاستراتيجية، بغداد، 2009 .
6. عدي شجاع، الردع النووي الاسرائيلي في ضوء المتغيرات الإقليمية الواقع والمستقبل، ط6، دار الجندي للنشر و التوزيع، فلسطين، 2017.
7. فكرت نامق العاني، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية (1953-1958)، سلسلة دراسات، دار الرشيد للنشر، دار الحرية للطبع، 1978.
8. كمال حداد، النزاعات الدولية، الدار الوطنية للدراسات والنشر، لبنان، 1997، ص 17.
9. لايدر جوليان، حول طبيعة الحرب، مركز الدراسات العسكرية، ط1، دمشق، 1981.
10. ياسين طاهر الياسري، مكافحة الارهاب في الاستراتيجية الامريكية: رؤية قانونية وتحليلية، ط1، دار الثقافة، عمان، ب ت .

الرسائل والأطاريح :

1. حسين عارف العبيدي، القوة في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 1983.
2. عبد السلام محمد إسماعيل، التدخل العسكري الدولي في ضوء القواعد الخاصة بالتفويض، أطروحة دكتوراه الدولة في الحقوق، جامعة محمد الخامس، المغرب، 2004.

المجلات والدوريات :

1. ابو بكر الجوهري، تحولات القوة وحسم الصراعات «في جدوى القوة العسكرية»، منشورات مؤسسة خالد الحسن مركز الدراسات والأبحاث، الرباط، 2018 .
2. جيراى كولن، سياسة الردع و الصراعات الإقليمية والمغالطات والخيارات الثابتة، مركز الامارات للبحوث والدراسات ، العدد26، 2007.
3. حسام الدين سويلم، القوة الشاملة للدولة وكيفية حسابها، مجلة البرية السعودية، السعودية، 2017.
4. ريهام مقبل، مركب القوة: عناصر واشكال القوة في العلاقات الدولية، السياسة الدولية ملحق اتجاهات نظرية، العدد 188، القاهرة، 2012.

5. روبرت كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة : أحمد ظاهر، مؤسسة الكتاب الأردني، عمان، ب.ت.
6. عبد الله يوسف الغنيم، دور الأمم المتحدة في إقرار السلم والأمن الدوليين، دراسة للحالة العراقية_الكويتية، مركز البحوث والدراسات الكويتي، الكويت، 1990.
7. محمد سالم صالح، القوة والسياسة الخارجية : دراسة نظرية، مجلة الكوفة، العدد 6، العراق، 2010 .
8. محمد طارق جعفر، مقترحات السياسة الخارجية العراقية المستقبلية ومبادئها والأهداف والآليات، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، برلين، 2021 .
9. مالك عوني، ادارة القوة المأزومة ومعضلة القيادة الامريكية للنظام الدولي، السياسة الدولية : ملحق تحولات استراتيجية، العدد 212، القاهرة، 2018.
10. هشام شنكاو، مفهوم القوة في العلاقات الدولية و علم السياسية، مركز راشيل كوري لحقوق الانسان، 2014 .
- المصادر الأجنبية :

1. C.Anthony, Professionalizing the Iraqi army : Us engagement after the Islamic state, strategic studies institute and Us army war college press, 2020 .
2. Joshua.E.Kastenberg, The use of conventional international law-in combating terrorism : Amagintot line for modern civilization employing the principles of anticipatory self-defense and preemption, Air force law review, 2004 .
3. Wilson.E.J, Hard power&Soft power&Smart power, The annals of the American Academy of political and social science, 2008 .

بين التوازن والتكيف الاستراتيجي - رؤية في أنماط السلوك السياسي العراقي الخارجي

*مركز المستنصرية للدراسات العربية
والدولية
hyder_irq@yahoo.com

*أ.م.د. حيدر علي حسين
باحث من العراق

ملخص :

يتوسط العراق بيئة إقليمية تتصف بشدة التعقيد والتأثير المتبادل في آن واحد، لاسيما وأن التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، يهيمن عليه طابع عدم الاستقرار، مع غياب التفاهم والتعاون بين أطرافه الرئيسية، بل تغلب عليه سمة التنافس الحاد والصراع. وفي ظل هذه البيئة المعقدة والمضطربة تبرز مجموعة عوامل تمثل بذاتها محددات تحول دون قيام دور عراقي فاعل في المنطقة يمكن أن يجد طريقه للتطبيق عبر سلوك سياسي فاعل.

وبما أن تلك المحددات غير منتظمة وتنتشر في أكثر من دولة، وحتى وإن كانت متناقضة، إلا أنها بالنتيجة تصب في خانة الحد من الدور العراقي. وفي هذه الحالة، فإن ما يتبادر إلى الذهن في هذا المجال، إن العراق لابد أن ينتج نحو سياسات محددة تمكنه من ترتيب سياساته تجاه الخارج تقوم في جانب كبير منها على تبني التوازن من جهة، والتكيف مع الأوضاع من جهة أخرى حتى يستطيع التفاعل مع متغيرات البيئة الإقليمية. ويحقق قدرا نسبيا من الدور الذي يؤهله للتأثير وصيانة مصالحه.

كلمات مفتاحية : اتجاهات إستراتيجية، تكتيكات التوازن، الحياد العراقي، المحاور الإقليمية، التوازن الاستراتيجي.

Between Balance and Strategic Adaptation - A Vision in the Patterns of Iraqi Foreign Political Behavior

Asst. Prof. Haider Ali Hussein, Ph.D.

Researcher from Iraq

Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies

ABSTRACT

Iraq must move towards specific policies that enable it to arrange its policies towards the outside, mainly based on adopting balance on the one hand, and adapting to the situation on the other hand so that Iraq can interact with the variables of the regional environment and achieving the role that qualifies Iraq to influence and maintain its interest.

KEY WORDS: strategic directions, tactics of balance, Iraqi neutrality, regional axes, strategic balance.

مقدمة:

تسير التحولات التي شهدتها السلوك السياسي العراقي على المستوى الجيوبوليتيكي في حدوده الضيقة في اتجاه يسعى إلى ترسيخ مصالح العراق وخصوصيته القائمة على تأكيد ذاته وتجسيد استقلالته في تحديد سلوكه في إطار علاقاته الخارجية، كوسيلة مرحلية تسهم في تخفيف حدة التوتر مع محيطه القريب أو دوائر علاقاته الأبعد في معادلة قائمة على تحقيق المصالح المتبادلة، تعتمد على التكيف مع التحولات الجيوبوليتيكية، وذلك بالاستناد إلى مقارنة جديدة قائمة على معيار الانفتاح على دوائر متعددة تبعاً لأهمية كل دائرة ضمن أهداف السياسة الخارجية العراقية، في ضوء الثوابت السيادية وبما يحقق أهدافه الإستراتيجية عن طريق التوازن.

ومن هنا نحاول فهم وتفسير السلوك السياسي الخارجي للعراق وفق مقاربات نظرية الصيرورة والتكون للسياسة الخارجية التي تفهم سلوك الدول على أساس تفاعل وطبيعة المصالح. وإذا ما استندنا لهذا القياس فإن العراق يعد محورا جيوبوليتيكيًا مهمًا في المنطقة، مما ساعد بلا شك في بلورة رؤية جديدة كانت بمثابة دافع قوي لكي يسجل حضوره ومواقفه من القضايا الإقليمية.

في ظل تصاعد حدة التحديات الداخلية سواء الأمنية أو الاقتصادية فضلاً عن الخارجية، لاسيما التنافس والصراع بين الولايات المتحدة وإيران في المنطقة والذي يترجم في جزء منه على أرض الواقع، والعراق جزء من مجال هذا الصراع، باعتباره أحد ساحات التأثير في المنطقة. فأن التوجهات الجديدة للسلوك السياسي العراقي الخارجي الذي توطئه دبلوماسية تسعى إلى اتخاذ مواقف تؤمن له تجنب تأثيرات تلك المواجهة على الساحة الداخلية.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من طبيعة الموضوع أساساً الذي يتطلب فهماً أوسع لسياسات التوازن والتكيف الاستراتيجي، التي يطمح العراق إلى تحقيقها،

فضلا عن أهمية استكمال هذا النمط من الدراسات التي تعالج الشأن الاستراتيجي العراقي، وكذلك فان الأهمية تنبع من إمكانية وضع تصورات مستقبلية لمسار سياسات وأنماط السلوك السياسي العراقي الخارجي.

اهداف البحث: يمكن تلخيص أهداف البحث في:

1- تسليط الضوء على نمط معين في السياسة الخارجية العراقية هو التكيف والتوازن مع البيئة الإقليمية.

2- دراسة اتجاهات السياسة العراقية في بعدها الإقليمي والعوامل المؤثرة فيها.

3- توضيح منحى التأثير العراقي من خلال تبنيه لهذا النمط من السياسات.

الإشكالية: تتمحور الإشكالية المركزية في هذا البحث من ضرورة فهم السلوك السياسي العراقي الخارجي والأنماط التي بنيت عليه بالقدر الذي يمكنه من التفاعل مع البيئة الخارجية، وأن يؤثر فيها وهو يعاني من ارتباك استراتيجي من خلال تبني إستراتيجية التوازن والتكيف لتعظيم مصالحه وتحجيم التحديات التي تعترض سبيله في البيئة الإقليمية والدولية.

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن طرح أكثر من تساؤل يمكن أن تتمحور في:

- ما هي أهم مؤثرات صياغة السلوك السياسي العراقي الخارجي؟

- ما هي الاستراتيجيات التي يتبناها العراق في سلوكه السياسي الإقليمي والدولي؟

- كيفية تفسير استراتيجيات التوازن والتكيف ودورها في بناء مراكز السلوك

السياسي العراقي الخارجي؟

- ما هي الأسباب التي تدفع العراق إلى تحديد مسارات سياسته الخارجية على

وفق استراتيجيات مرحلية قوامها التكيف والتوازن؟

- ما هي معوقات النهوض العراقي بسلوكه السياسي في بعده المستقبلي؟

الفرضية: «هناك العديد من العوامل والأسباب والتحديات الداخلية والخارجية أدت إلى قصور خيارات التحرك السياسي الخارجي العراقي ومسار سياسته الخارجية، وفي ضوء بيئة إقليمية مضطربة وأخرى دولية تشهد تنافسا على النفوذ والمصالح، فإن أولويات السلوك السياسي العراقي الخارجي في ضوء وضعه الراهن تستند إلى تبني تكتيكات التكيف والتوازن واستراتيجيات فرعية مرحلية تنسجم مع المتغيرات الضاغطة، وهذا ما جعل هذه الصيغة من التوجه بمثابة أساس فكري لتوظيف أدوات التمكين لديه بفعل موقعة الجيوبوليتيكي في البحث عن تحقيق أهدافه ومصالحه العليا».

منهج البحث: اعتمد البحث على توظيف منهجية مركبة قوامها مقاربات ومداخل الوصف والتحليل لعرض المعطيات المحيطة بموضوع الدراسة وتحليلها، واعتماد

الرؤية المستقبلية المنظورة للوصول لأقرب النتائج إلى الواقع عبر الركون إلى تبني المنهج الاستشراقي لتقديم رؤية نحو المستقبل .
هيكلية البحث: تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور، ناقش المحور الاول، مقاربات الجيوبولتيك وتأثيرها في السلوك السياسي العراقي، في حين عالج المحور الثاني، سياسات التوازن والتكيف والارتباط بالقوى الدولية والإقليمية، إما المحور الثالث فقد سلط الضوء على معوقات البيئة الجيوبولتيكية كمحدد للسلوك السياسي العراقي الخارجي

المحور الأول - مقاربات الجيوبولتيك وتأثيرها في السلوك السياسي العراقي
لابد أولاً أن نقدم تعريفاً محدداً للسلوك السياسي الخارجي، فهو كل تصرف قولّي أو فعلي محدد زماناً ومكاناً، يقوم به الأشخاص الحكوميون للتصرف بأسم الوحدة الدولية والموجه نحو الوحدات الخارجية، من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية.⁽¹⁾
وبالتالي ينصرف سلوك السياسة الخارجية إلى جملة من الخصائص لعل الأهم منها:

أن السلوك السياسي الخارجي هو سلوك مرتبط بتحقيق أهداف السياسة الخارجية

أ- أن السلوك السياسي الخارجي لا يتجاوز إلا أن يكون سلوكاً محدداً من حيث المكان والزمان.

ب- أن السلوك السياسي الخارجي هو سلوك رسمي، بحكم أنه صادر عن أشخاص رسميين، أو أولئك الذين يتصرفون باسم الدولة وممثلهم، وبالتالي لا يدخل في تحديد السلوك السياسي، الخارجي كل ما هو غير رسمي، ولا يعتبر من اختصاص أو التزامات.

ج- أن السلوك السياسي الخارجي هو سلوك مرتبط بتحقيق أهداف السياسة الخارجية، إذ حتى لو صدر سلوك عن أشخاص رسميين يتصرفون باسم الدولة أو ممثلهم، ولم يكن ذلك السلوك مرتبطاً بتحقيق أهداف السياسة الخارجية، فلا يعد سلوكاً سياسياً خارجياً، وبالتالي ليس كل ما يصدر من سلوك لأشخاص رسميين، يدخل في نطاق السلوكيات السياسية الخارجية⁽¹⁾.

(1) محمد شريف فتحي، السلوك السياسي الخارجي، بين الروتينية والحدث، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 6 / فبراير 2015 ص، 10

وبالنسبة للعراق فقد كانت هناك أولوية واضحة لإعادة صياغة سلوكه كدولة على المستوى الخارجي ومعالجة الآثار التي خلفتها السياسات السابقة وتداعياتها، فضلاً عن أزمات النظام السياسي بعد التغيير عام 2003 واستمرار الإخفاق السياسي والاضطراب الأمني الداخلي والتدخل الخارجي ومدى انعكاس ذلك على طبيعة الأداء العراقي الخارجي. فالعراق ظل يعاني منذ العام

فالعراق ظل يعاني منذ العام 2003 من أزمة في النظام السياسي تمثلت بأزمة الدستور وصناعة القرار

2003 من أزمة في النظام السياسي تمثلت بأزمة الدستور وصناعة القرار، والهوية الوطنية، والطائفية، وهذا ما حال دون استقراره وتعريف مصالحه والقيام بوظائفه كنظام سياسي على المستوى الداخلي والخارجي أيضاً⁽²⁾. وعلى هذا الأساس، أصبح الهدف الرئيس يتلخص بتغيير الصورة السلبية للعراق إلى صورة إيجابية يتولى السلوك السياسي الخارجي العراقي اشاعتها عبر انتهاج فكر جديد يهدف إلى إقامة أفضل العلاقات مع الآخرين من منطلق الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤون الغير.

لذا جاء الانفتاح في مقدمة أولويات السياسة الخارجية العراقية لتحقيق أهداف العراق أولاً، على الرغم من الأزمات المتصاعدة التي يشهدها وتشهدها المنطقة ودخول الدول في محاور تتبع هذا الطرف أو ذاك.

وهنا يمكن ملاحظة انتقال العراق من مرحلة رد الفعل التي رافقت أجواء التغيير في ٢٠٠٣ إلى مرحلة الفعل تمهيدا للعب دور أوسع في رسم المعادلات السياسية في المنطقة عموماً، ومن شأن هذه السياسة ضمن مساراتها الحالية وبفضل تطور العملية السياسية والأمنية في العراق أن تشكل عاملاً رئيساً في تحقيق الازدهار الاقتصادي عبر المساهمة الفاعلة باستقدام الاستثمارات الأجنبية في إطار أعمار العراق بداية والذي بدأت تتضح بوادره في هذه المرحلة التي يمكن أن تؤسس انطلاقة اقتصادية تجعل حضور العراق في الاقتصاد الدولي فعالاً وأساسياً نظراً لما يمتلكه من موارد وثروة نفطية تؤهله لذلك الدور، وهذا أيضاً يمثل جانباً آخر لنجاح الدبلوماسية العراقية، مع تأكيد الصعوبات المحيطة إقليمياً ودولياً.

بان السلوك السياسي ينبغي أن يتوفر له أداء دبلوماسي نشط قادر على إدارة العلاقات والمصالح ضمن مجال حيوي موسع

وعلى هذا الأساس فإن المرتكز الوطني الثابت والمتغير الإقليمي والمصالح الدولية، تبقى هي موجهاً السلوك السياسي العراقي الخارجي. ولا بد من الإشارة إلى أن السلوك السياسي للدولة يرتبط بدورها السياسي في التفاعلات بقصد تحقيق أهدافها الخارجية، وهذا بدوره يرتبط بجملة عوامل

ومحددات، كالقيم السائدة بين أفراد المجتمع وقدرات الدولة العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، وعليه يمكن أن نؤشر هنا بان السلوك السياسي ينبغي أن يتوفر له أداء دبلوماسي نشط قادر على إدارة العلاقات والمصالح ضمن مجال حيوي موسع، وبعد دولي يقوم على التفاعلات المستمرة بصورها المختلفة⁽³⁾.

وتتحكم بالسلوك السياسي عدة عناصر لعل الأهم من بينها والذي ينطبق على الحالة العراقية ما يتعلق منه (بالبيئة الجيوبوليتيكية)، فهي أولوية كبرى تلعب دوراً مهماً في تبلور سلوك العراق الخارجي تتمثل في البيئة الجيوبوليتيكية للسياسة

(2) زيد عبد الوهاب، أزمة النظام السياسي في عراق ما بعد 2003، مركز اورسام لدراسات الشرق الاوسط، انقرة، دراسات استراتيجية، تقدير موقف، العدد 155، ديسمبر، 2020، ص 3-4

(3) خضر عباس عطوان رؤية مستقبلية العلاقات العراقية العربية، من بحوث كتاب احتلال العراق، الاهداف، النتائج المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2004، ص 312، كذلك: كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفوضى، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، نيسان 2010، ص 6.

الخارجية العراقية، بعدها العام الشامل، فيأتي السلوك السياسي الخارجي للعراق في البيئة الإقليمية الجديدة التي أخذت تتشكل في جواره الجغرافي، انطلاقاً من تطورات الأحداث السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن أولويات محددة ارتكزت على تصورات جديدة كانت بمثابة أساس فكري لإثبات العراق لهويته وتأكيد ذاته، وإن كان برؤية نسبية في المرحلة الراهنة وذلك لعدة أسباب يأتي في مقدمتها قصور الخيارات والبدائل وضيق مجال التحرك وتراجع الأداء في القدرة على توظيف أدوات التمكين لديه بفعل موقعة الجيوبوليتيكي في البحث عن تحقيق أهدافه ومصالحه الإستراتيجية .

إذ يعد الجيوبوليتيك مصدراً أساسياً في إعادة صياغة التصورات حول حدود المجالات الحيوية

ولأجل فهم جيوبوليتيك أزمة تشكيل سلوك سياسي عراقي خارجي في التعبير عن تمثيله المكاني المستند على فكرة موقعة الاستراتيجي كدولة مهمة في المنطقة⁽⁴⁾ لابد أن نبين السبب الجوهرية الذي يؤثر في بنية تكوين اتجاهات إعادة بناء هيكلية السلوك السياسي العراقي. وهو الانسجام العالي بين الجيوبوليتيك والسياسة الخارجية، ومن ثم تكتيكات السلوك السياسي، إذ يعد الجيوبوليتيك مصدراً أساسياً في إعادة صياغة التصورات حول حدود المجالات الحيوية وأولوياتها بالنسبة للدول ضمن إطار صياغة سياستها الخارجية وإعادة تنظيم علاقاتها مع الأطراف الدولية الأخرى. وهذا ما ينطبق على العراق⁽⁵⁾. انطلاقاً من حقيقة تأثير الجيوبوليتيك في مدركات صناعة القرار.

(4) عقيل سعيد محفوظ ، السياسة الخارجية التركية : الاستمرارية - التغيير ، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012، ص 23.

وعلى هذا الأساس، تلعب البيئة الجيوبوليتيكية دوراً مهماً للدولة في تحديد ورسم سلوك سياستها الخارجية تجاه محيطها وفي تعزيز مصالحها القومية تجاه

(5) أمينة مصطفى دلّة ، الجيوبوليتيكية التركية: الحتمية الجغرافية وسؤال الهوية ، دراسات استراتيجية ، المعهد المصري للدراسات ، 2016، ص 1.

البيئة الخارجية الأوسع⁽⁶⁾، ذلك التأثير بدأ واضحاً في معظم الملامح الرئيسة لما شكله الإخلال بتوازن القوى الاستراتيجي للمنطقة من منعطفات كبيرة في شكل التحالفات الإقليمية وأطرافها، إلا أنه لا يوجد تغير كبير في شكل وطبيعة خريطة التحالفات الإقليمية، إذ تبنى جميع التحالفات في المنطقة

تحتّم المصالح الاستراتيجية العليا سواء للعراق أو للقوى الدولية، تناسقية الأدوار فيه ومعه أي العراق

على أساس هدفين استراتيجيين هما: الهاجس الأمني المتبادل بين الحلفاء. والثاني: المصالح المشتركة بأشكالها كافة .

أما على المستوى الخارجي فالمكانة والأهمية والموقع يحددان شكل التوجهات المقابلة وتبقى القدرة على توظيف الممكّنات الاستراتيجية هي مفتاح لتسيير التحالفات وتضمين المصالح فيها.

(6) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة : محمد جابر ثلجي ، وطارق عبد الجليل ، ط ٢، (بيروت : الدار الغربية للعلوم ناشرون، 2011) ، ص ٥١ .

وفي الوقت نفسه فإن العراق يشهد مرحلة إعادة تشكيل المشهد الخارجي في

ظل بيئة إقليمية تشهد ساحات غير متجانسة، وغير متألّفة، من التفاعلات على نحو عميق، جعلته دائماً ما يبحث عن حلول حاسمة ومستقرة، وهي مقاربه كنموذج للسياسة الخارجية العراقية مع حكومات المنطقة، والتركيز على حدود التوجهات السلمية لاحتواء الواقع الجيوبوليتيكي الجديد في المنطقة باعتبارها نقطة الانطلاق الفعلية حالياً من خلال الدور الذي من المحتمل أن يلعبه العراق في الساحة الإقليمية⁽⁷⁾. وبجانب ذلك تحتم المصالح الاستراتيجية العليا سواء للعراق أو للقوى الدولية، تناسقية الأدوار فيه ومعه أي العراق، فالسلوك السياسي الخارجي للعراق سيكون متأثراً إلى حد بعيد بتفاعلات هذه القوى ومصالحها وتصادم استراتيجيتها في العراق أو في الإقليم المضطرب.

(7) المصدر نفسه ص ٥١.

وبجانب ذلك أيضاً، نجد أن هذه التأثيرات تحتم أن يركز المبدأ المحايد للموقف الذي اتسم به السلوك السياسي الخارجي للعراق على إعطاء انطباًحاً إيجابياً حيال بقاء العراق خارج دائرة الصراع الإقليمي، وعلى مسافة محددة من تنافس القوى الدولية، وذلك سيمثل فرصة لأحداث انفتاح سياسي للتحرك تجاه الساحات المركزية في الجوار القريب، ومن شأنه أن يقوض بشكل متزايد تدهور علاقات العراق الخارجية وهو مبدأ يسعى العراق لإبرازه في علاقاته الخارجية باعتباره يجري في إطار سياسة متعددة الأبعاد في الوقوف عند مسافة واحدة من جميع أطراف النزاع المتعلقة بالشأن العراقي⁽⁸⁾. وهذا ما يتطلب صياغة سياسة خارجية مؤثرة كي تتعامل وفق أطر علمية قائمة على الحقائق الجيوسياسية وتحولات القوى التي يزر بها النظام الدولي بشكل طبيعي في تفاعلاتها الخارجية، ولمواجهة التحديات وتوظيف الفرص، عبر آليات التوازن والتكيف والتدرج التكتيكي والارتباط الإقليمي والدولي.

وبهذا يكون العراق أمام مرتكز استراتيجي محدد، مكانه الأساسية تتمثل بالتأثير الجيوبوليتيكي في مسار تكون سلوكه

السياسي الخارجي عبر منطلقات معينة فرضتها طبيعة الدور والمكانة والتحديات.

المحور الثاني : تكتيكات التوازن والارتباط بالقوى الدولية والإقليمية

كما اشرنا في المحور الأول، أن طبيعة التغيير في البيئة الإقليمية والدولية، تفرض على صانع القرار العراقي أن يتجه نحو تبني استراتيجيات محددة في سلوكه السياسي الخارجي، تقوم على أجزاء تكتيكية تيسر في إطار التعاون المشترك المحدود، وأنماط من الارتباطات التشاركية ذات الصيغة المؤقتة، إلى تفاهات بحسابات محلية، ومبادرات مشتركة، في التعامل مع القوى الجيوبوليتيكية و

أن طبيعة التغيير في البيئة الإقليمية والدولية، تفرض على صانع القرار العراقي أن يتجه نحو تبني استراتيجيات محددة في سلوكه السياسي الخارجي

(8) جمال الشوفي، "جيوبوليتيكا الدوائر المتقاطعة: سورية في عالم متغول"، دراسات سياسية، إصدارات مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2018، ص 10.

الجيوستراتيجية، دون السير نحو اعتماد الخيارات الواسعة القائمة على الشراكات الاستراتيجية، والتحالفات، وذلك لعدم قدرته اي العراق على الإيفاء بالتزاماته ضمن هذه الاستراتيجيات بسبب تحديات تفرضها البيئة الداخلية والاستراتيجيات الدولية، ويأتي ذلك لضمان التكيف مع الأوضاع وأيضا لضمان الحصول على هامش من حرية الحركة والمناورة في البيئة الإقليمية. وعليه ومن أجل قيام دور فاعل في الشرق الأوسط على صانع القرار أن يضع في حسبانته خيارات التوازن التكتيكي عبر الارتباط بالقوى الدولية والإقليمية المؤثرة في المنطقة، بالاستناد إلى بعض المبادئ التي تقوم على أسس: الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي العراقية، وللخيارات السياسية الداخلية والخارجية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي، على أن تكون تلك المبادئ هي الحاكمة في علاقات العراق الخارجية، وأن تكون هي أساس الابتعاد والاقتراب من القوى الكبرى والدول المجاورة للعراق.

من هنا بات السلوك السياسي الخارجي يتجاوز أبعاد قضايا الأمن، ليصل إلى ضرورة أن يؤدي وظائف اقتصادية واجتماعية وثقافية وما سواها من المهام⁽⁹⁾. ومن أجل فهم إستراتيجية السلوك السياسي العراقي لابد من تجاوز تعقيدات وصعوبات تحقيق غايات ومقاصد سياسة ودبلوماسية كل دولة على الصعيد الخارجي⁽¹⁰⁾ لاسيما في ظل انتشار مفهوم منحدر فقدان القوة الذي بات يؤشر فقدان القوة التأثيرية للدولة حيال دولة أخرى وفقاً لمعادلة قياس أبعاد المصالح لكل دولة تروم تحقيقها على الصعيدين الداخلي والخارجي من جانب، ومن ثم البدء في تأمين نفوذها ومصالحها في مناطق متجاوزة معها بحسب مؤشر قياس فاعلية إستراتيجيتها من جانب آخر⁽¹¹⁾، من هنا بدأ العراق يخطو خطوات أخرى على صعيد تمكين معادلتني الأمن والاستقرار لاسيما بعد الانتصارات التي تحققت ضد التنظيمات الإرهابية المسلحة ومنها تنظيم (داعش) الإرهابي منذ عام 2016، فضلاً عن محاولات إعادة التقييم والمراجعة الشاملة لمجمل الاستراتيجيات السابقة على أمل توطين الأمن وإدارة ملف الاستقرار في داخل العراق وخارج محيطه الإقليمي المعروف، ولكن بشرط العمل على تأمين تنفيذ المعادلة الآتية:

- 1 - ضمان أمن واستقرار العراق من الداخل .
- 2 - محاولة تمكين أهداف إدارة دبلوماسية فاعلة حيال قضايا وأزمات دول الجوار الإقليمي للعراق على مختلف المستويات .
- 3 - صياغة أهداف سياسة خارجية عراقية فاعلة بموازاة أداء أكثر فاعلية والابتعاد عن النهج الدبلوماسي الضيق .

(9) لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط 1 / 1989، ص 1.

(10) مقترحات السياسة الخارجية العراقية المستقبلية و مبادئها و الأهداف، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2021/6/6

(11) الويد جنسن، مصدر سابق، ص 239.

أ- إيران وتركيا: خيارات سياسة التوازن والارتباط التكتيكي

من الضروري ونحن نتحدث عن السلوك السياسي العراقي في بعده الإقليمي أن نرصد المكان التي يستمد منها السلوك السياسي أدواته وصيغته ليحدد اتجاهاته إزاء البيئة الخارجية، فالسياسة الخارجية ببعدها الإقليمي سواء كانت إزاء دول أو تفاعلات تستلهم دورها مما تفرزه البيئة المحيطة. وفيما يتعلق بالعراق، فإن سلوكه السياسي الخارجي يكتسب أبعاداً إستراتيجية مهمة، تؤثر فيها من طبيعة أوضاع المنطقة وانعكاساتها علاقات الأطراف الإقليمية ومنطقة التوازنات القائمة، فضلاً عن تأثير الأحداث السياسية على الساحة العراقية وعلاقاته في إطارها الإقليمي⁽¹²⁾.

وفيما يتعلق بالعراق، فإن سلوكه السياسي الخارجي يكتسب أبعاداً إستراتيجية مهمة

وتفرض الصورة الإستراتيجية في إطار التحرك السياسي الخارجي الإقليمي صياغات جديدة تتحول بموجبها السياسة الخارجية إلى إحداث الفعل في البيئة الإقليمية والدولية من أجل القدرة على التواصل مع ما تفرضه المصالح في هذا الجانب سيما والمسؤوليات المترتبة على العراق تحديداً⁽¹³⁾ فبالاستناد إلى نمطية التفاعل العراقي مع متغيرات الوضع الإقليمي النابعة من إدراكه لحسابات التوازن، فإن العراق يمكن أن يؤدي دوراً أكثر فاعلية عبر الاستجابة الواضحة لمتطلبات التفاعلات الجارية تمكنه من المشاركة بقدر محدد في بلورة وصياغة توازن إقليمي جديد.

وفي إطار الحديث عن السلوك السياسي الإقليمي عبر استراتيجيات التوازن والارتباط والتكيف، فإن العراق يرتبط بتركيا وإيران جغرافياً قبل أن يرتبط معهما

سياسياً، وبقدر ما يوجد مع هذين البلدين قواسم مشتركة بقدر ما يوجد معهما قواطع مشتركة، تاريخياً وجغرافياً وسياسياً، وهو الأمر الذي يحتم على العراق اتباع سياسة خارجية فاعلة حيالهما، تحظى أولاً بدفعة برغماتية عالية، وتقوم ثانياً على فكرة المديات المنفصلة لضمان المصالح الوطنية العراقية بدلا

العراق يمكن أن يؤدي دوراً أكثر فاعلية عبر الاستجابة الواضحة لمتطلبات التفاعلات الجارية

من فكرة المديات أو المجالات المتصلة، أي الحفاظ على المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية من التقاطع والتداخل والتأثير فيما بينهما في العلاقات الثنائية. وهي فكرة تكيفه تعطي للدولة هامش حركة أكبر على أكثر من نسق، وتكسبها حرية المناورة في العلاقات الثنائية عند تغير الأوضاع الإقليمية والدولية.

ومن زاوية واقعية ينبغي ثالثاً أن تكون علاقة العراق بتركيا وإيران مبتعدة عن لعبة التحالف بين لاعبين ضد لاعب آخر، إذ أن هذه السياسة غير إيجابية وسلبية على

(12) كريم الوائلي، قراءة في علاقات العراق بمحيطه الاقليمي، على الرابط : <http://burathanews.com/news/147852.html>

(13) علي فارس حميد، السياسة الخرجية العراقية بعد 2014، فرص جديدة وتحديات مركبة، في مجموعة مؤلفين، السياسة الخارجية العراقية بعد 2014، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018، ص 157.

العراق على خلاف إيران وان العراق غير قادر على تحمل تداعياتها، لاسيما وأن هذه السياسية، والتي برزت بشكل واضح بعد الأزمة السورية لم تنجح كثيراً مع تركيا، إذ قاد الاضطراب العراقي مع إيران وسوريا إلى قيام تركيا بالبحث عن حلفاء لمواجهة هذا المحور، ففي ظل الاستقطاب التركي الإيراني الذي أنتجته الأزمة السورية أدى وجود العراق في المحور الإيراني السوري إلى تلاقح خليجي تركي، والى

**ينبغي أن تكون علاقة العراق
بتركيا وإيران مبتعدة عن لعبة
التحالف بين لاعبين ضد لاعب آخر**

تقارب كردي تركي⁽¹⁴⁾.

وعليه على العراق أن لا يسعى من خلال علاقته مع إيران إلى الاضرار بالمصالح التركية وبالمقابل على العراق أن يحرص على ألا يكون تعاونه أو علاقته مع تركيا تؤثر بشكل سلبي على علاقته ومصالحه مع إيران، وهو الأمر الذي لا يستدعي بعيداً عن فكرة المجالات المنفصلة وكذلك لا يتم بعيداً عن البرغماتية في العلاقات العراقية التركية، والعراقية الإيرانية.

(14) ينظر للمزيد من المعلومات : ياسر عبد الحسين، نحو استراتيجية للسياسة الخارجية العراقية «الرؤية والريادة والمستقبل»، مجلة أبحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، العدد 9، بغداد، 2015، ص: 109 - 113.

ولكن مع ذلك، فإن السياسة الخارجية العراقية إزاء تركيا يجب أن تقوم على مبدأ التعامل بالمثل، وهو المبدأ الذي يعني: أن تكون أفعال كل طرف مرهونة بالأفعال السابقة للطرف الآخر في إطار تبادل سلوكي وعليه، إن استمرار التوجهات السلبية التركية حيال العراق ووحدة أراضيها، وانتهاك سيادته، والتدخل في شؤونه الداخلية، مع عدم احترام خياراته الداخلية والخارجية، يحتم على صانع القرار العراقي أن يتجه في علاقته مع تركيا باتجاه سياسات المساومة، ذلك بان علاقات عراقية تركية فاعلة تقوم على الاحترام المتبادل هي امر لا يستدعي من دون وجود أوراق ضغط أو مساومة متبادلة، فكما هو معروف أن تركيا تملك الكثير من أوراق المساومة والضغط ضد العراق، منها ورقة المياه، ورقة الأكراد، ورقة (داعش)، الورقة السنوية، وغيرها، ومن ثم لا يمكن إدارة العلاقات العراقية التركية بشكل يؤسس لمصالح متبادلة من دون يمتلك العراق البعض من أوراق الضغط والمساومة تجاه تركيا.

**فإن السياسة الخارجية العراقية
إزاء تركيا يجب أن تقوم على مبدأ
التعامل بالمثل**

أما في حالة اقتران الإيجابية بالتوجهات التركية تجاه العراق، وأقدام تركيا على

تبني سياسة معتدلة تجاه العراق فيجب أن تقوم سياسة العراق تجاه تركيا على مبدأ الترغيب ضماناً لعدم استخدام تركيا لورقة المياه ضد العراق في المستقبل القريب والمتوسط، وسعياً لإيجاد قواسم مشتركة بين الطرفين تحقق الترابط الإيجابي القائم على المصالح المتبادلة، لاسيما وأن العراق وتركيا

**فيجب أن تقوم سياسة العراق
تجاه تركيا على مبدأ الترغيب
ضماناً لعدم استخدام تركيا لورقة
المياه ضد العراق**

يتملكان مقومات تساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين، فالعراق بحاجة إلى عمل هائل في البنية التحتية بعشرات مليارات الدولارات، وتركيا تمتلك قطاع مقاولات ضخماً، ولهذا من الممكن إغراء تركيا في إعادة إعمار المناطق المحررة من سيطرة تنظيم (داعش).

ان اختلاف المصالح مع ايران وتركيا ليس من صناعة الأجيال السابقة ولكنه ارث الجغرافيا والتاريخ وهما أمران لا يمكن تجاهلهما دون التفريط بمصلحة العراق والسياسة الخارجية وبخلاف الواقع الحالي للسياسة الخارجية العراقية التي ما زالت تعاني من قلة مدركات طبيعة العلاقات الدولية الراهنة وعدم القدرة على التأثير فيها ، مما يفضي الى لجوء صانع القرار إلى مدركات مضطربة تتحرك فيها صور الايدولوجية والارتباطات العقائدية بصورة واضحة مما يؤثر سلبا على نوعية ومرتكزات السلوك الخارجي.

ان اختلاف المصالح مع ايران وتركيا ليس من صناعة الأجيال السابقة ولكنه ارث الجغرافيا والتاريخ

لذا فلا بد للسلوك السياسي الخارجي للعراق أن يتخذ من استراتيجيات الحوار مع الجهات الفاعلة منطلقاً لإدامة أداء السياسة الخارجية بشكل عام مما يطلق تساؤلات مشروعة حول ما إذا كان عامل التوازن الذي اعتمده العراق في أداءه الخارجي قد تبلور لفائدة الاطراف الاخرى مما يزيل الى حد ما حدة التوتر القائم في المنطقة ويبعد العراق عن محاور توقعه في تصادم استراتيجي غير قادر على ادارته⁽¹⁵⁾.

ب- دول الخليج.. وخيارات سياسة التوازن والتقارب

لم يعد من الغريب القول، بأن دول مجلس التعاون الخليجي أصبحت بعد أحداث الربيع العربي، وظهور التنظيمات الإرهابية وبخاصة (داعش) في المنطقة، من أكثر الدول فاعلية وتأثير بين الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بالتزامن مع تراجع الدور المصري، وانتشار حالة الفوضى والاضطراب وعدم الاستقرار في سوريا والعراق. وقد أدت هذه الحالة إلى بروز حاجة لتأكيد الذات بين دول مجلس التعاون الخليجي، فأخذ نزوع بعض الدول الخليجية يتجه نحو مأسسة سياسة خارجية مستقلة عن عباءة بعضها البعض، فبرزت لنا إلى جانب السعودية قطر والأمارات. وهذه الدول وان كانت سياستها متباينة تجاه العراق، إلا أنها جميعها تشعر بالخطر على مكانتها من جراء قيام دولة عراقية قوية وموحدة وذات نظام ديمقراطي، والحالة هذه فإن أمام العراق خيارين لضمان التوازن مع دول مجلس التعاون الخليجي. وموازنة التماسك الخليجي، عبر روابط مع أطراف محددة⁽¹⁶⁾.

(15) صالح بركا شنداغ، ألبير جزمي أوزدمير، قديم العراق 2020 : السياسة الخارجية والتوقعات من عام 2021، تحليل استراتيجي ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، اورسام ، انقرة ، العدد 77، شباط ، 2021، صص:4-5-6

(16) ينظر ، مجموعة باحثين، آفاق تعاون بلدان الخليج، مؤسسة راند للابحاث والدراسات ، كاليفورنيا ، 2016، ص ص 47-49-48 العربي ، وكذلك حسين أحمد السرحان ، "العراق ودول الخليج: الطريق لعلاقات اقتصادية ايجابية "، موقع النبا للمعلوماتية ، 2020/6/6 /arabic/org.annabaa/:https 23435/authorsarticles

وعلى هذا الأساس هناك خيار يستند إلى إمكانية توظيف التنافس الخليجي- الخليجي لصالح العراق، وهي سياسة تتطلب البحث عن المعطيات المتصلة بالخلافات القائمة بين هذه الدول مع بعضها البعض. ومع ذلك تتطلب هذه السياسة مواجهة كل طرف على حدة بشكل يعطي للعراق مجالاً أكثر للمناورة. إذ

هناك خيار يستند إلى إمكانية توظيف التنافس الخليجي- الخليجي لصالح العراق

أن توجيه خيارات الموازنة في السلوك السياسي الخارجي تجاه السعودية يفترض التقرب من قطر، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وأن يوثق علاقته الاقتصادية والدبلوماسية معها بشكل يجعلها عامل ضغط على السعودية. فعلى الرغم من هواجس عدم الثقة بالسياسة القطرية في العراق، إلا أن تدخلها في الشؤون العراقية وقدرتها بفعل مقومات القوة هي أقل بكثير من السعودية، فعلى عكس السعودية المطمئنة لدورها الإقليمي إلى حد ما، تسعى قطر إلى البروز بدور خارجي يحرها من العقدة الديموغرافية والجغرافية التي كثيراً ما تواجهها في علاقتها الخليجية

أن توجيه خيارات الموازنة في السلوك السياسي الخارجي تجاه السعودية يفترض التقرب من قطر

والإقليمية، فوجدت قطر في التنظيمات الإسلامية العابرة للقومية ولاسيما الإخوان المسلمين ضالتها في بناء دور إقليمي يعزز من قدرتها على ممارسة النفوذ السياسي في المنطقة العربية ويعطيها الأفضلية في قيادة الملف الخليجي، وقد شكل «الربيع العربي» فرصة مثالية لقطر لدعم الإخوان المسلمين، بوصفه وسيلة تغيير النظام في السعودية، والأمارات، والكويت، ومصر وتونس، وليبيا، وسوريا⁽¹⁷⁾. وعليه بما أن قطر هي أحد نقاط الضعف في البناء السياسي

(17) لبنا الخطيب، سياسة قطر الخارجية وموازن القوى في الخليج، تحاليل عن الشرق الاوسط، اصدارات مركز مالكوم - كير كارينغي الشرق الاوسط، العدد 8، ايلول، 2014، ص 12، كذلك ينظر للمزيد بشأن الاداء السياسي القطري: مروان قبان، سياسة قطر الخارجية: النخبة، في مواجهة الجغرافيا، سياسات عربية، الدوحة، العدد 28، ايلول 2017،

لمجلس التعاون الخليجي فإن التعامل معها كورقة سياسية يزيد من تأثير وفعالية الدبلوماسية العراقية تجاه الخليج برمتها.

أما الطريقة الثانية في التعامل مع دول مجلس التعاون الخليجي وتحديد قطر والسعودية تكمن في التآلفات التكتيكية، ففي ظل عدم قدرة العراق داخليا على إيجاد التوازن

تسعى قطر إلى البروز بدور خارجي يحرها من العقدة الديموغرافية والجغرافية

مع دول مجلس التعاون الخليجي وهو الأمر الذي ينطوي على توحيد الصفوف الداخلية وزيادة القدرة العسكرية والتسليحية للعراق، فإن الطريقة الوحيدة لتعويض الضعف الداخلي هو «الانضمام في المجموعات»، بمعنى أن يضم العراق قوته إلى جانب القوى التي تعارض السياسات السعودية أو القطرية في المنطقة أو التي تقف موقفا معارضا منها⁽¹⁸⁾.

(18) : FREDERIC WEHREY, A New U.S. Approach to Gulf Security, Carnegie Endowment for International Peace, 2014, pp4-6 وكذلك ينظر: منصور المرزوقي، العلاقات السعودية-التركية: تحول بنية التحالفات الإقليمية، مركز الجزيرة للدراسات، <https://studies.aljazeera.net/03/2015/reports/ar/net.html>. 20153121018228201

والغاية من تلك السياسة تكمن في أن العراق لن يكون وحيدا في مواجهته مع تلك الدول. وفي هذا المجال يصبح التقرب من الإمارات وتحديداً أبو ظبي ودعم

سياستها وسيلة في إيجاد التوازن مع قطر كخيار إستراتيجي مستقل، وكذلك يصبح التقرب من مصر وسيلة أخرى للضغط على قطر كخيار إستراتيجي مستقل. في حين يصبح التقرب من قطر أحد الوسائل الضاغطة كما بينا آنفاً لإيجاد التوازن ومساومة السعودية.

المحور الثالث: الكواج الجيوسياسية وأثرها في مسارات السلوك السياسي العراقي

انطلاقاً من مبدأ أن طبيعة العلاقات بين الدول ومداهما تحدد المصالح فإن

أنجح سياسة خارجية هي تلك التي تحدد بشكل عميق وشامل المصالح القومية

أنجح سياسة خارجية هي تلك التي تحدد بشكل عميق وشامل المصالح القومية، من خلال مصالح غالبية المجتمع وتوظيف هذا الفهم مع المعرفة بمصالح الآخرين ونقاط قوتهم وضعفهم للحصول على أفضل مميزات البلد الاستراتيجية وفعالية في الأداة الدبلوماسية وتغطي على نقاط الضعف، وهكذا فإن العراق يملك العديد من عناصر القوة الاستراتيجية التي منحها له الجغرافيا الأمر الذي يعطي المكان متطلباته الحيوية¹⁹

(19) فراس عباس هاشم ، جيوبوليتيكا السياسة الخارجية العراقية : رؤية في معالم التحول، بحوث سياسية ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، 2017، ص12.

السلوك السياسي العراقي يتأثر بالمحيط الجغرافي وتفاعلاته سواء على المستوى الإقليمي أو حتى المستوى الدولي

ومن هذا المنطلق فإن صياغة السلوك السياسي العراقي يتأثر بالمحيط الجغرافي وتفاعلاته سواء على المستوى الإقليمي أو حتى المستوى الدولي، وبخاصة حين يتعلق الأمر بمسألة تقاطع المصالح بين الولايات المتحدة وإيران في مسرح المنافسة والصراع في منطقة الشرق الأوسط، وتقاطعها في العراق وهذا

يعني بمقاربة بسيطة تلمس التأثير السياسي المباشر للولايات المتحدة وإيران في الاختلال أو الاضطراب في خطاب السياسة الخارجية العراقية في ظل غياب الناظم الداخلي، ما يجعلها في مواجهة تصادم أو تصارع إرادات متناقضة لدى الحراك السياسي في الداخل العراقي والصراع على السلطة جعل من الصعوبة توحيد الجهد العراقي للخروج من عنق الزجاجة الذي وضع العراق فيه بعد الاحتلال الأمريكي له⁽²⁰⁾. ومن هنا يواجه العراق اليوم المخاطر لصراع إيراني أمريكي بطريقة غير مباشرة بقصد تعظيم المكاسب والمساومة، إذ توالى الضغوط ومعها المخاوف العراقية من نتائج عكسية تزيد من تفاقم حدة المواجهة في الساحة العراقية إذ خلقت حالة الشد والجذب بين البلدين حالة من التأثير الأمني والاقتصادي بشكل مباشر على العراق، وقد دفع ذلك العراق إلى تبني سلوك سياسي قائم على الحياد ولكن المشكلة الأساسية أن القرار السياسي العراقي مرهون إلى حد كبير بتعقيدات تؤثر في مساره وهذا في حد ذاته يجعل من المواقف العراقية عبارة عن تحديات تعرض توجهات

(20) ينظر : علي رضا نادر ، الدور الذي تضطلع به إيران في العراق (هل من مجال للتعاون بين الولايات المتحدة وإيران) ، وجهات نظر سياسية ، إصدارات مركز راند ، 2015، ص8.

(21) ينظر: فراس عباس هاشم ، جيوبوليتيكا السياسية الخارجية العراقية : رؤية في معالم التحول ، مصدر سابق

إن العلاقات بين الطرفين الإيراني والأمريكي لم تتميز بطابع التوافق وإنما بمحاولة كل طرف احتواء الطرف الآخر ، وإتباع كل الوسائل التي تمكنه من الحفاظ على مصالحه ونفوذه في المنطقة⁽²²⁾.

وقد ترتب على ذلك أن أصبحت العلاقات العراقية مع أطراف دول المحيط الجغرافي على الدوام غير مستقرة ، كما هي عليه

دول الجوار التي لديها مداركها وسياساتها تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً من حيث الحجم والقدرة والانتماء والأهداف والطموحات خاصة في علاقاتها مع العراق ، ولكل من هذه الدول خصوصية في التعامل مع العراق وأهداف تسعى الى تحقيقها ، وهذا يعني إن تحديات السياسة الخارجية العراقية تأتي دول الأطراف الإقليمية ، مما جعل العلاقات بينها وبين العراق غير مستقرة وفي حركة دائمة فضلاً عن ذلك فان تلك الدول تشاطر العراق في معظم ظروفه وتوجهاته وفي علاقاتها مع بعضها البعض ومع الولايات المتحدة⁽²³⁾.

فضلاً عن ذلك عمل العراق على إعادة تشكيل مفردات سلوكه السياسي من

أجل الدخول في تفاعلات أمنية واستراتيجية مع دول الجوار الجغرافي ، وهي بيئة مواتمة للعراق هذا الأمر يعكس الخروج من نمطية علاقاته السابقة مع البلدان المجاورة ، وفي ظل هذا التصور المبدئي ونتيجة لطبيعة التقلبات في القرار السياسي الخارجي وتأثير ، فمن المؤكد أن الدول الاقليمية ستعمل على إيجاد إطار ضامن لتطوير علاقاتها مع العراق⁽²⁴⁾ ، وهذا يفسر

أن مسارات السلوك السياسي الخارجي تمثل استمرارية لسلوكها الداخلي لما عبر حزامها الخارجي ولا يمكن لها أن تحقق تقدماً جدياً في الفضاءات الجغرافية بمعزل عن الأخيرة

ونتيجة لذلك فلا بد للعراق أن يلجأ الى استراتيجيات وتكتيكات التوازن والتكثيف واتباع سلوك سياسي خارجي يقوم على توازن وحذر براغماتي في الدائرة الاقليمية من اجل استغلال أكثر كم من نقاط القوة وكبح مكامن الضعف لمعالجة التدايات السلبية ضرورة امتلاك زمام المبادرة الخارجية من اجل تحقيق غاية مركزية تتمثل في:

1_تبني مبدأ التوازن الواقعي والسير نحو التمكن من الموازنة في تفاعلات المنطقة سيكون بمثابة مرتكز قوة يمكن أن يبرز بقوة على المستوى العراقي الداخلي.

(22) مايكل يونغ، هل تمتلك الولايات المتحدة استراتيجية لاحتواء إيران في الشرق الأوسط ، مطالعة دورية لخبراء حول قضايا تتعلق بسياسات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومسائل الأمن ، مركز مالكوم كير-كارينغي للشرق الاوسط ، اصدارات تموز 2018

(23) مثنى علي المهداوي ، "السياسة الخارجية العراقية : والاستقطابات الإقليمية والدولية بعد 2003" ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (57) ، (2019) ، ص 38.

عمل العراق على إعادة تشكيل مفردات سلوكه السياسي من أجل الدخول في تفاعلات أمنية واستراتيجية مع دول الجوار الجغرافي

(24) صالح عباس الطائي ، "نحو سياسة خارجية عراقية رشيدة" ، مجلة دراسات سياسة واستراتيجية العدد (37) ، (2018) ، ص 25.

2_ فاعلية الدور العراقي ضمن حركة التحالفات والعلاقات الجارية يمكنه من امتلاك عنصر المناورة والتخلص النسبي من تداعيات الصراعات الاقليمية.

فاعلية الدور العراقي ضمن حركة التحالفات والعلاقات الجارية يمكنه من امتلاك عنصر المناورة

3_ تجاوز المعرقات عبر خيارات التحرك الدبلوماسي والانفتاح والتكيف وامتلاك عنصر المبادرة.

الخاتمة:

أضحت السياسة الخارجية العراقية تختلف عما كانت عليه سابقا في قدرتها على تنفيذ سياسات أكثر نشاطا وفاعلية، وهي تعكس توجهات جيوبوليتيكية قائمة على قراءة للمتغيرات الإقليمية والدولية بتبني سياسة خارجية متوازنة بتحول أكبر بالانفتاح على المجالات الجيوبوليتيكية المتعددة، وبالتالي فتح الطريق أمام تغيير في مسارات بناء سياسة خارجية لمرحلة جديدة تجاه المنطقة، بعيدة عن الاخفاقات والتراجع وهو الأمر الذي أعاد تشكيل توجهات العراق الخارجية بعيداً عن الانزلاق في سياسة المحاور الإقليمية والصراعات الاقليمية وبالذات الصراع الإيراني الأمريكي، وهو ما عكسته توجهات العراق في إبراز هويته الوطنية واستقلالية قراراته الداخلية والحفاظ على تماسكه في ظل التحولات التي شهدتها المنطقة ومحاولته الاستفادة من الفرص المتاحة التي توفرها البيئة الخارجية لمواجهة التحديات الأمنية عبر مسارات متعددة من الشراكات تمهد لها تكتيكات التوازن البراغماتي والتكيف مع التغييرات والتطورات الاقليمية، والارتباط بمصالح القوى الأخرى، من خلال العمل على توظيف المكانة والدور والقدرات في مصالح الأطراف الأخرى، والتقدم نحو صياغة مبادئ لسلوك سياسي محدد يمكنه من تطوير علاقات إيجابية وبناءة مع جميع الدول، من خلال التركيز على الالتزامات الاقليمية والدولية في صنع السياسة الخارجية.

وفي نطاق التطورات والمبادئ المذكورة يمكن القول ان السلوك السياسي سيحاول البقاء ضمن اطار التوازن مع امكانية الدخول في محاور تفاهم اقليمية دون التحول إلى طرف مع طرف معين على حساب أطراف أخرى ، مع التأكيد على إن تطبيق هذا النهج في السلوك السياسي الخارجي يمتاز بالصعوبة والمحاذير، فمن شأنه أن يرفع درجة التوتر مع الولايات المتحدة في العديد من الملفات وبخاصة ما يتعلق منها بالعلاقات مع ايران ، فضلا عن امكانية تحول البوصله الاقليمية عن العراق مرة أخرى نتيجة لحسابات الفاعلين الإقليميين في المنطقة وطبيعة الدور المطلوب عراقيا . وبهذا المعنى، فأن الرؤية المستقبلية تسير باتجاه امكانية العراق أن يواصل نهج سلوكه السياسي الخارجي القائم على التوازن

والموازنة والتعاون وقد يكون من الممكن للعراق أن يواصل جهوده باتجاه دور أكثر فاعلية يرتبط مع مصالح القوى الاقليمية والدولية من خلال تجاوز العقبات بواسطة عوامل وامكانيات التكثيف الاستراتيجي.

قائمة المصادر:-

1. فتحي محمد شريف، السلوك السياسي الخارجي، بين الروتينية والحدث، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 6 / فبراير 2015 ص 10.
2. زيد عبد الوهاب، أزمة النظام السياسي في عراق ما بعد 2003، مركز اورسام لدراسات الشرق الاوسط، انقرة، دراسات استراتيجية ، تقدير موقف ، العدد 155، ديسمبر ، 2020، ص 3-4.
3. خضر عباس عطوان رؤية مستقبلية العلاقات العراقية العربية، من بحوث كتاب) احتلال العراق، الاهداف، النتائج المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2004، ص312.
4. كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفوضى، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، نيسان 2010، ص6.
5. عقيل سعيد محفوظ ، السياسة الخارجية التركية : الاستمرارية -التغيير ،(بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012)، ص 23.
6. أمينة مصطفى دلة ، الجيوبوليتيكية التركية: الحتمية الجغرافية وسؤال الهوية ، دراسات استراتيجية ، المعهد المصري للدراسات ، 2016 ، ص 1.
7. أحمد داود أوغلو ، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، ترجمة : محمد جابر ثلجي ، وطارق عبد الجليل ، ط ٢ ، بيروت : الدار الغربية للعلوم ناشرون ، 2011، ص ٥١ .
8. جمال الشوفي ، "جيوبوليتيكا الدوائر المتقاطعة: سورية في عالم متغول" ، دراسات سياسية ، اصدارات مركز حرمون للدراسات المعاصرة ، ، 2018ص 10.
9. لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد أحمد مفتي و محمد السيد سليم، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط 1 / 1989 ، ص 1 .
10. مقترحات السياسة الخارجية العراقية المستقبلية ومبادئها والاهداف، المركز الديمقراطي العربي، برلين ، 2021/6/6.
11. كريم الوائلي، قراءة في علاقات العراق بمحيطه الاقليمي، الرابط: <http://burathanews.com/news/147852.html>
12. علي فارس حميد ، السياسة الخارجية العراقية بعد 2014، فرص جديدة وتحديات مركبة ، في مجموعة مؤلفين ، السياسة الخارجية العراقية بعد 2014 ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، 2018، ص 157
13. ياسر عبد الحسين، نحو استراتيجية للسياسة الخارجية العراقية «الرؤية والريادة

- والمستقبل»، مجلة أبحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، العدد 9، بغداد، 2015، ص: 109 - 113.
14. صالح بركا شنداغ، ألبر جزمي أوزدمير، تقييم العراق 2020: السياسة الخارجية والتوقعات من عام 2021، تحليل استراتيجي، مركز دراسات الشرق الأوسط، اورسام، انقره، العدد 77، شباط، 2021، ص: 4-5-6.
15. مجموعة باحثين، آفاق تعاون بلدان الخليج، مؤسسة راند للابحاث والدراسات، كاليفورنيا، 2016، ص ص 47-48-49.
16. العربي يحسين أحمد السرحان، "العراق ودول الخليج: الطريق لعلاقات اقتصادية إيجابية"، موقع النبا للمعلوماتية، 2020/6/6، <https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/23435>
17. لينا الخطيب، سياسة قطر الخارجية وموازن القوى في الخليج، تحليل عن الشرق الأوسط، إصدارات مركز مالكوم - كارينغي الشرق الأوسط، العدد 8، ايلول، 2014، ص 12.
18. مروان قبلان، سياسة قطر الخارجية: النخبة في مواجهة الجغرافيا، سياسات عربية، الدوحة، العدد 28، ايلول، 2017.
19. FREDERIC WEHREY, A New U.S. Approach to Gulf Security, : 6-Carnegie Endowment for International Peace, 2014, pp4
20. منصور المرزوقي، العلاقات السعودية-التركية: تحول بنية التحالفات الإقليمية، مركز الجزيرة للدراسات، <https://studies.aljazeera.net/ar/reporthtml.20153121018228201/03/ts/2015>
21. فراس عباس هاشم، جيوبوليتيكا السياسية الخارجية العراقية: رؤية في معالم التحول، بحوث سياسية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2017، ص 12.
22. عليرضا نادر، الدور الذي تضطلع به إيران في العراق (هل من مجال للتعاون بين الولايات المتحدة وإيران)، وجهات نظر سياسية، إصدارات مركز راند، 2015، ص 8.
23. مايكل يونغ، هل تمتلك الولايات المتحدة استراتيجية لاحتواء إيران في الشرق الأوسط، مطالعة دورية لخبراء حول قضايا تتعلق بسياسات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومسائل الأمن، مركز مالكوم-كارينغي للشرق الأوسط، إصدارات تموز 2018.
24. مثنى علي المهداوي، "السياسة الخارجية العراقية: والاستقطابات الإقليمية والدولية بعد 2003"، مجلة قضايا سياسية، العدد (57)، (2019)، ص 38.
25. صالح عباس الطائي، "نحو سياسة خارجية عراقية رشيدة"، مجلة دراسات سياسة واستراتيجية، العدد (37)، (2018)، ص 25.

قراءة تحليلية في أولويات

الإتحاد الأوروبي الاستراتيجية تجاه العراق

*أ.م.مجد زين العابدين طعمة

باحث من العراق

* مركز المستنصرية للدراسات
العربية والدولية
amjadztatmsc@uomustan-
siriyah.edu.iq

ملخص :

يعد الإتحاد الأوروبي واحداً من أهم الأطراف الفاعلة والمؤثرة على الصعيد العالمي، وفقاً للمزايا العديدة ومؤشرات القوة الواضحة التي يمتلكها، فإنه ينبغي عليه تحمل المزيد من المسؤوليات، ووضع استراتيجيات تضمن مصالحه، وتوفير له ضمانات تحقيق أهدافه، فضلاً عن تقليل معدل المخاطر المحتملة لتدهور الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية، لمناطق اهتمام الإتحاد. وعلى الرغم من أن الإتحاد الأوروبي عامّةً والدولتين الأكثر تأثراً داخله (فرنسا وألمانيا) بخاصة، حاولوا وفي أكثر من مناسبة ممارسة بعض الأدوار المؤثرة، إلا أنها لم تكن كذلك فيما يتعلق بالتعامل مع المسائل التي تخص العراق، ورؤيتها الاستراتيجية مع التغيرات الجذرية التي حدثت لهذا البلد المهم في منطقة الشرق الأوسط. إلا أن التغيرات الدراماتيكية التي شهدتها المنطقة، على أثر ما يعرف بثورات الربيع العربي عام 2011 وصولاً إلى تمكن تنظيم (داعش) من السيطرة على أراضي واسعة من العراق وسوريا، وموجات الهجرة والنزوح الكبيرة التي شهدتها أوروبا تبعاً لذلك، وموجة التفجيرات التي شهدها أكثر من بلد أوروبي، فرضت تغيرات وتطورات في ملامح الرؤية الاستراتيجية الأوروبية وأولوياتها للمنطقة الشرق أوسطية عام وللإتحاد بخاصة. تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على الاستراتيجية الأوروبية تجاه العراق بصورة عامة، وإعادة تحديد الأولويات الأوروبية الاستراتيجية تجاه هذا البلد، من خلال استعراض وتحليل المعطيات والمؤشرات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وفقاً لفرضية: «ان تصاعد التحديات المختلفة المسارات (الأمنية، الاقتصادية، والسياسية). فضلاً عن وجود مصالح أوروبية واضحة ومهمة في العراق ومنطقة الشرق الأوسط، فرض على الدول الأوروبية إعادة ترتيب أولوياتها فيه».

كلمات مفتاحية : الإتحاد الأوروبي، العراق، الأولويات الاستراتيجية، التحديات، المصالح.

An Analytical Reading of the European Union's Strategic Priorities Sowards Iraq

Asst. Prof. Amjad Z. Taama

Mustansiriyah Center for Arab and International Studies

ABSTRACT

The European Union is one of the most important and influential actors globally. By the many advantages and clear indicators of strength that many of its states possess, he should assume more responsibilities and develop strategies that guarantee his interests, on the one hand, provide him with guarantees of achieving his goals.

As well as reducing the rate of potential risks of deterioration of the political, security and economic conditions of the Union's areas of interest.

Although the European Union in general, and the two most influential countries (France and Germany) in particular, tried to exercise some effective roles, they were not like that regarding dealing with Iraq issues. And its strategic vision with the radical changes in this important country in the Middle East.

However, the dramatic changes that the region witnessed, following the Arab Spring revolutions in 2011, leading to the control of ISIS over extensive lands in Iraq and Syria, the large waves of migration that Europe witnessed accordingly, the wave of bombings witnessed by more than one European country, imposed changes developed the features of the European strategic vision and its priorities for the Middle East region and Iraq in particular.

The study seeks to shed light on the European strategy towards Iraq in general and redefine the European strategic priorities towards this country by reviewing and analyzing the data and indicators related to the study variables.

According to the hypothesis: "The escalation of various challenges (security, economic, and political), as well as the presence of clear and important European interests in Iraq and the Middle East, forced European countries to rearrange their priorities in it."

KEY WORDS: European Union, Iraq, strategic priorities, challenges, interests

المقدمة:

يملك الإتحاد الأوروبي العديد من المزايا، التي تؤهله لأداء أدوار أكثر فاعلية وتأثير في العديد من القضايا والمسائل المهمة على الصعيد الدولي، ولكن اغلب المراقبين لمسيرة وأداء الإتحاد خلال المرحلة الماضية، أشروا وجود قصور واضح في أدائه وتعامله مع العديد من هذه القضايا الدولية، مع وجود ضعف نسبي في مسارات التعامل الاستراتيجي، لغياب رؤية استراتيجية واضحة للتعامل المستقبلي معها، مع عدم تبني نهج شامل، لمجابهة التحديات المشتركة الجديدة والمتنامية التي تواجهه بشكل خاص.

وعلى الرغم من أنّ الإتحاد الأوروبي عامة والدولتين الأكثر تأثيراً داخله (فرنسا وألمانيا) بخاصة، حاولوا وفي اكثر من مناسبة ممارسة بعض الأدوار المؤثرة والفاعلة، إلا أنّها لم تكن كذلك فيما يتعلق بالتعامل مع المسائل التي تخص العراق، ورؤيتها الاستراتيجية مع التغيرات الجذرية التي حدثت لهذا البلد المهم والمحوري في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي أشر ضعفاً واضحاً في استراتيجية الإتحاد الأوروبي تجاه العراق وإدراك أهميته الواضحة في السياسة الإقليمية، زيادةً على انعكاسات وضعه الداخلي على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتأثيراته المباشرة او غير المباشرة على الوضع الأوروبي في المجالات كافة.

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على الاستراتيجية الأوروبية تجاه العراق بصورة عامة، وإعادة تحديد الأولويات الأوروبية الاستراتيجية تجاه هذا البلد، من خلال استعراض وتحليل المعطيات والمؤشرات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وفقاً لفرضية: «ان تصاعد التحديات المختلفة المسارات (الأمنية، الاقتصادية، والسياسية)، فضلاً عن وجود مصالح أوروبية واضحة ومهمة في العراق ومنطقة الشرق الأوسط، فرض على الدول الأوروبية إعادة ترتيب أولوياتها فيه».

فيما تركز إشكالية الدراسة على سؤال مركزي يتعلق بتفسير أولويات الإتحاد الأوروبي الاستراتيجية تجاه العراق، وهل هناك تبدل في هذه الأولويات، وفق المتغيرات المتسارعة التي شهدتها العراق ومنطقة الشرق الأوسط خلال المرحلة السابقة، والتي يمكن أن يكون لها انعكاسات واضحة عليها في المستقبل. واستخدمت في هذه الدراسة منهجية مركبة قوامها المقترن الوصفي التحليلي، فضلاً عن توظيف المنهج الاستشراقي، الى جانب المدخل التاريخي في سياق الحاجة لتفسير المدخلات التفسيرية للموضوع.

ولغرض احاطة الموضوع بكل جوانبه فقد تم تقسيم الدراسة على ثلاثة محاور: الأول يناقش السياق التاريخي لموضوع الدراسة، فيما يستعرض المحور الثاني

بشكل تحليلي العراق في الاستراتيجية الأوروبية، بينما يتناول المحور الثالث مستقبل الأولويات الاستراتيجية الأوروبية تجاه العراق.

أولاً: السياق التاريخي:

كشفت التحديات والتهديدات المختلفة التي تعرضت لها الدول الأوروبية، منذ تأسيس الإتحاد الأوروبي بعد توقيع معاهدة ماستريخت عام 1992⁽¹⁾ الى الوقت الحاضر، فضلاً عن الأزمات التي مرت بها المناطق والأقاليم المجاورة او القريبة منها، سيما تلك المتعلقة بالمسائل الأمنية وانتشار بعض الظواهر الخطيرة المرتبطة بها كالإرهاب والتطرف، كشفت بشكل لا يقبل اللبس، جملةً من نقاط الضعف التي تعاني منها السياسة الخارجية والأمنية للإتحاد الأوروبي واستراتيجيتها المرتبطة بهذين الشأين المهمين.

ووفقاً لاستطلاعات الرأي التي أجرتها العديد من المؤسسات البحثية الأوروبية الرصينة، فان نسبة كبيرة من المواطنين الأوروبيين، لطالما أيدوا القيام بالمزيد من الإجراءات العملية، فيما يتعلق بملفات السياسة الخارجية والأمن، ولا يرغبون، في الوقت نفسه، بأداء أدوار ثانوية في القضايا المهمة والمصيرية، وهو ما ذهبت اليه كذلك، اراء وكتابات العديد من المختصين والمهتمين بالشؤون السياسية، لا سيما الأوروبيون منهم.

وعلى الرغم من أداء الإتحاد الأوروبي دوراً متصاعداً ومؤثراً على الصعيد الدولي وتوظيفه في أحيان كثيرة، لمقومات قوته لترسيخ البعض من نفوذه والدفاع عن مصالحه في مواقع عدة، في مقدمتها المسائل المتعلقة بالتجارة الدولية والاحتباس الحراري والمحكمة الجنائية الدولية⁽²⁾، الا انه لم يتمكن من تحقيق ومواصلة نفس نسبة النجاح في مواقع ومسائل مهمة أخرى، مثل ادائه الضعيف تجاه بعض القرارات المتفردة التي كانت تتخذها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه بعض القضايا والدول، ومنها ما يتعلق بالتعامل مع برنامج أسلحة الدمار الشامل العراقي، وردود الأفعال الأمريكية ضمن هذا الاطار، والتي كانت تعتبر عدم تعاون الحكومة العراقية بشكل كامل في بعض المسائل الفرعية او عدم تطبيقها لقرارات مجلس الامن الدولي، مبرراً كافياً للقيام بإجراءات عسكرية منفردة دون استشارة حلفائها الأوروبيين⁽³⁾.

كما أظهرت الأحداث التي أعقبت التفجيرات الإرهابية التي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية في 11 أيلول/ سبتمبر 2001، وإعطاء الأولوية لمسألة الحرب ضد الإرهاب، أظهرت الهيمنة الأمريكية المطلقة والدور الواضح والاساسي للقوة العسكرية والسياسية الأمريكية في العالم برمته ومنطقة الشرق الأوسط من ضمنها،

(1) وهي اتفاقية إقامة وحدة أوروبية شاملة وتحويل المجموعة الأوروبية الى اتحاد أوروبي، تم توقيعها من قبل 12 دولة أوروبية، ودخلت حيز التنفيذ في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 1993، للمزيد حول الاتفاقية بنظر النص الأصلي: <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:11992M/TXT&from=EN>

(2) Fraser Cameron, An EU Strategic Concept, European Policy Centre, 2003, <https://www.epc.eu/en/Publications/An-EU-Strategic-Concept-22996c>

(3) Ibid.

في مقابل انصياح أوروبي كامل لهذا الدور، مما اثار بعض السخط والتذمر من قبل صناع القرار والرأي في بعض الدول الأوروبية المؤثرة، وفي مقدمتها فرنسا والمانيا من سياسة التفرد الامريكية وتجاهلها لرأي شركائها الأوروبيين في القضايا الكبيرة، سيما ما يتعلق منها بقرارات شن الحرب على العراق او ما يتعلق بالموقف من البرنامج النووي الإيراني وغيرها.

وفيما يتعلق بالأدوار الأوروبية الأخرى تجاه بعض أهم القضايا في منطقة الشرق الأوسط، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، فقد كان ادأه يأخذ عليه طابع (المكمل) للدور الأمريكي والذي لا يمكن أن يتعارض معه بكل حال من الأحوال، وكان التركيز واضحاً على الجوانب الاقتصادية، الاكثر فاعلية وتأثير من الجوانب الأخرى، اذ احتل الإتحاد الأوروبي مكانة رائدة ومنظماً أساس لمجموعة العمل

متعددة الأطراف المعنية بالتنمية الاقتصادية، بهدف تقديم الدعم المالي والاقتصادي لعملية السلام وتشجيع التعاون الاقتصادي الإقليمي، وقدمت في هذا الاطار دعماً مشروطاً للسلطة الفلسطينية، بعدها اكبر الجهات المانحة لها، وفق مبدأ

ما يثبت وجود تأخر واضح للدور الأوروبي عن أدوار باقي الجهات الأخرى، الأكثر تأثيراً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية

مراقبة المسؤولية في سلوكها السياسي وزيادة وزنها على حساب الفواعل الأخرى، في حين احتفظ الإتحاد لنفسه بوضع (مراقب عملية السلام)، وتقديم المساعدة في حالات الضرورة لتحقيق تقدم في الاتفاقات المبرمة بين الأطراف المتنازعة، وهو ما يثبت وجود تأخر واضح للدور الأوروبي عن أدوار باقي الجهات الأخرى، الأكثر تأثيراً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية⁽⁴⁾.

تركزت أولويات التوجهات الأوروبية تجاه الشرق الأوسط عامة والعراق بخاصة قبل عام 2003، على الاهتمام بإيجاد حلول للقضايا والمسائل المهمة والحفاظ على مصالحها الوطنية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية من دون اللجوء الى البعد العسكري، مع التركيز على ابعاد أخرى متزايدة الأهمية، في المقدمة منها الابعاد (الأمنية ومكافحة الارهاب، الاقتصادية، التجارية والاستثمارية، والثقافية)، مع ضمان تأمين امدادات الطاقة من دول المنطقة الأكثر انتاجاً لها، مع إعطاء بعض الاهتمام لبعض القضايا الأخرى المتعلقة بترسيخ مبادئ الديمقراطية ودعم حقوق الانسان والحكم الرشيد.

في الوقت عينه، بدأت ملامح تبلور رؤية أوروبية جديدة وواضحة للتهديدات المتسارعة التي استجدت وبرزت على أثر أحداث 11

أيلول/ سبتمبر 2011 تظهر للعيان، ووفقاً لهذه الرؤية، فإن المؤسسات الأوروبية حددت أهم التهديدات التي تواجه أوروبا ومنها: (الهجمات الإرهابية، انتشار

(4) Alain Dieckhoff, Vitaly Nakumon, Anthony H. Cordesman, The Role of Europe in the Middle East, ESF Working Paper No. 7, 1 June 2002, p. 7. https://www.files.ethz.ch/isn/22264/Role_Europe.pdf

بدأت ملامح تبلور رؤية أوروبية جديدة وواضحة للتهديدات المتسارعة التي استجدت وبرزت على أثر أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2011

أسلحة الدمار الشامل، النزاعات الإقليمية، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية)، وعلى هذا الأساس فقد اتجه الإتحاد الأوروبي لإيلاء اهتمام أكثر بهذه المسائل والتحديات المهمة والمتصاعدة المخاطر، واستحداث وتشكيل أجهزة ومؤسسات متخصصة تأخذ على عاتقها إدارة ومجابهة بعض الاخطار الأمنية بشكل أكثر فاعلية ووضوح⁽⁵⁾.

(5) بشارة خضر، أوروبا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة الى قمة باريس (1995-2008)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص99.

فيما تباينت مواقف الدول الأوروبية بشكل واضح تجاه السياسات والإجراءات الأمريكية ازاء العراق وصولاً الى تاريخ بدء حرب احتلال العراق في اذار/ مارس 2003، ولم يخرج الإتحاد الأوروبي بموقف واحد من قرار بدء العمليات العسكرية التي اتخذتها الإدارة الأمريكية، وتباينت مواقف دوله بين (المشارك، المؤيد،

تباينت مواقف الدول الأوروبية بشكل واضح تجاه السياسات والإجراءات الأمريكية ازاء العراق

والرافض)، وذلك بناءً على أحقية كل دولة من دول الإتحاد في اتخاذ قرارات سياسية قد تختلف مع غيرها من الأعضاء، وكانت رؤية أهم دولتين أوروبيتين (فرنسا وألمانيا) واضحة في معارضة قرار الحرب، وذلك لأنَّ الرؤية الأوروبية تستند على ترجيح كفة الوسائل الدبلوماسية والسلمية بدلاً من العسكرية، فضلاً عن ان مصلحتها تقتضي عدم وجود نزاعات او حروب في بؤر التوتر، لا سيما منطقة الشرق الأوسط، المرتبطة بمصالح مختلفة المسارات معها، زيادةً على ان الدول الأوروبية تفضل اتخاذ القرارات الجماعية عبر المؤسسات الدولية الرسمية، وفي مقدمتها مجلس الأمن الدولي، بينما ترى الولايات المتحدة الأمريكية بأنَّ إدارة الصراع الدولي والقرارات ذات الشأن به تتحكم بها عوامل القوة العسكرية التي تتمتع بمركز الصدارة فيها⁽⁶⁾.

(6) ستار جبار الجابري، موقف دول الإتحاد الأوروبي تجاه الاستراتيجية الأمريكية في العراق، مجلة دراسات دولية، كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد، العدد 36، ص41.

وبان الانقسام واضحاً بين الدول الأوروبية بشأن قرار الحرب، فالتيار الذي قاده بريطانيا الحليف الاستراتيجي الاوثق للولايات المتحدة الأمريكية والذي ضم هولندا والدنمارك، وانضمت اليه لاحقاً كل من (اسبانيا، إيطاليا، والبرتغال)، كان مؤيداً وبشدة للتوجهات الأمريكية والمشاركة بقوات عسكرية في الحرب، على عكس التيار الثاني الذي قاده فرنسا وألمانيا وبلجيكا وبدرجة أقل (السويد، النرويج، واليونان)، والذي كان يدعو الى إيجاد حل يستند على الوسائل السلمية والدبلوماسية، وعدم مشروعية اللجوء الى الحل العسكري، الا بعد استنفاد الوسائل كافة، مع اشتراط الحصول على ترخيص واضح من الأمم المتحدة⁽⁷⁾.

(7) المصدر نفسه، ص42.

افرز هذا التباين والانقسام الأوروبي الواضح تجاه العديد من القضايا والمسائل العالمية المهمة، ومنها ما يتعلق بالسياسات الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط عامةً والعراق بخاصة، افرز تطوراً في بنية التجربة السياسية الأوروبية، وبروز ملامح

أولية لسياسة أوروبية جديدة، بقيادة المحور الفرنسي - الألماني، الذي حاول النأي بنفسه، قدر الإمكان، عن بعض السياسات الأمريكية المنفردة والاقصائية، وإعطاء دور أكبر للاتحاد الأوروبي كمؤسسة فاعلة تجاه القضايا والمسائل المهمة في العالم من جهة، ومنح الفاعلية والدور للمنظمات الدولية الأخرى (كمجلس الأمن والأمم المتحدة) من جهة أخرى.

**افرز تطوراً في بنية التجربة
السياسية الأوروبية، وبروز ملامح
أولية لسياسة أوروبية جديدة**

هذا التطور وغيره، أسهم، بشكل أو بآخر، في منح الإتحاد الأوروبي وأهم دولتين محوريتين فيه (فرنسا وألمانيا)، الفرصة في التفكير، بشكل جدي، في البدء بإجراءات الخروج من دائرة التبعية المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية، ومحاولة انتهاج سياسة أوروبية مستقلة إزاء مختلف الأزمات الدولية، تعتمد بعض الأولويات الاستراتيجية الواضحة وتراعي بدرجة أساس أولوياتها القومية ومصالحها العليا وفي مساراتها كافة، وتحاول كذلك ترسيخ مبادئ السلام واللجوء الى الحوار في حل المشاكل والنزاعات، لأنّ عدم الاستقرار وانتشار مظاهر الإرهاب والتطرف، يمكن أن تنعكس بشكل سلبي على استقرار دولها.

وعلى هذا الأساس، فإنّ مراجعة تحليلية لأولويات الاستراتيجية الأوروبية تجاه العراق لغاية دخول القوات الأمريكية في نيسان/ ابريل 2003، تبين بان المحور الأوروبي الذي قاده كل من فرنسا وألمانيا، حاول، بشكل أو بآخر، أعاد ترتيب أوراقه وأولوياته فيما يتعلق بتوجهاته نحو أهم القضايا المحورية في منطقة الشرق الأوسط عامةً والعراق بخاصة، وبرزت هذه الترتيبات في مواقفها المعارضة لشن الحرب على العراق في آذار/ مارس 2003، فضلاً عن تبنيها لرؤية مغايرة للمشروع الأمريكي الذي يقضي بإعادة صياغة المنظومة الإقليمية الشرق أوسطية بصورة عامة.

ثانياً: العراق في الاستراتيجية الأوروبية:

حسب المؤشرات والمعطيات التي تم طرحها في المحور الأول من الدراسة، عادةً، ما حددت الدول الأوروبية أولويات مختلفة، إن لم تكن متباينة، في الشرق الأوسط عامةً والعراق بخاصة. فالى جانب الأسباب الأساسية، المتعلقة بعدم وجود تكافؤ للقدرات العسكرية والافتقار الى الإرادة السياسية للانخراط في عمليات محفوفة بمستوى عالي من المخاطر، سيما خارج التفويض الأممي والشرعية الدولية، زيادةً على أسباب خارجية وداخلية أخرى، الأمر الذي وقف حائلاً أمام تدخل أكثر فاعلية وتأثير لدول الإتحاد الأوروبي في الشرق الاوسط⁽⁸⁾.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، ومع تصاعد التحديات والأزمات

(8) Pierre Morcos, Enough Theory, European Strategic Autonomy Needs Practice in the Middle East, The Washington Institute for Near East policy, Jan 6, 2021, <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/enough-theory-european-strategic-autonomy-needs-practice-middle-east>

والصراعات في المنطقة الشرق أوسطية المحاذية لأوروبا، وانعكاساتها المتزايدة على الصعيد الدولي، ومع تأثيرات ما يعرف بثورات الربيع العربي، وهيمنة أحزاب الإسلام السياسي على مقاليد الحكم في أكثر من دولة، والنجاح المتزايد الذي حققته مختلف الجماعات الإرهابية المتطرفة، سواءً في جذب الأعضاء والداعمين لها أو في السيطرة الفعلية على الأرض، كما حصل في سيطرة تنظيم داعش على أراضي واسعة من العراق وسوريا وغيرها من الدول عام 2014.

زيادةً على تصاعد حدة الازمات الأخرى في سوريا واليمن وليبيا وأفغانستان، والخطر المتزايد للبرنامج النووي الإيراني، وتصاعد حدة الحوادث البحرية في الخليج، كل ذلك وغيره دفع بعض دول الإتحاد الأوروبي، وفي مقدمتها (فرنسا وألمانيا) الى إعادة التفكير بآليات وأساليب التدخل في المنطقة عامةً، وتجديد مساهماتها الجيوسياسية في المنطقة. وقد ارتبطت هذه المساعي، وحسب وجهة نظر الباحث المختص بالشؤون الأوروبية بيير موركوس، برغبة الدول الأوروبية لانتهاج سياسة خارجية أكثر استقلالاً، فضلاً عن التحرك باتجاه تولي مسؤولية مصالحتها الأمنية بصورة أكثر فاعلية⁽⁹⁾.

اعتمد الإتحاد الأوروبي استراتيجية جديدة خاصة بالعراق في آذار/ مارس 2015، وذلك كجزء من استراتيجية الإتحاد الأوروبي الإقليمية لسوريا والعراق، على أثر تصاعد التهديدات الإرهابية وتمكن تنظيم (داعش) من السيطرة الفعلية على أراضي

شاسعة من كلا البلدين، ولكنه وبعد تمكن القوات العراقية من دحر التنظيم في العديد من المناطق واستعادة اغلب المدن المحتلة من قبله، طلب مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي بتاريخ 19 حزيران/ يونيو 2017 من الممثل العام للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية والمفوضية الأوروبية تقديم استراتيجية جديدة للتركيز على الطرق التي يمكن أن يسهم بها الإتحاد في معالجة بعض القضايا والتحديات التي يواجهها العراق⁽¹⁰⁾.

وفي إطار الجهود الدولية في الحرب ضد الإرهاب، أسهم الإتحاد الأوروبي بشكله المؤسسي أو بدوله المنفردة في الجهود العسكرية لمحاربة تنظيم (داعش)، من خلال المشاركة المباشرة في العمليات العسكرية للتحالف الدولي ضد تنظيم (داعش)، وفي مقدمة هذه الدول فرنسا. أو عبر العمل على توفير وتقديم الأسلحة والمعدات العسكرية والتدريبات والمشورة والمعلومات الاستخباراتية، كألمانيا، التي اقتصر معظم مشاركتها في تقديم

(9)Ibid.

(10)Beatrix Immenkamp, EU strategy for Iraq, European Parliamentary Research, 2018, <https://www.europarl.europa.eu/legislative-train/api/stages/report/current/theme/europe-as-a-stronger-global-actor/file/the-eu-strategy-for-iraq>

اعتمد الإتحاد الأوروبي استراتيجية جديدة خاصة بالعراق في آذار/ مارس 2015

أسهم الإتحاد الأوروبي بشكله المؤسسي أو بدوله المنفردة في الجهود العسكرية لمحاربة تنظيم (داعش)

المساعدات الإنسانية ودعم الاستقرار، فضلاً عن المساهمة في تجهيز وتدريب القوات العسكرية العراقية في حربها ضد الإرهاب⁽¹¹⁾.

وقدم الإتحاد الأوروبي للمدة من 2014-2019 أكثر من 435 مليون يورو للحكومة العراقية، استجابة للضرورة التي خلفتها سيطرة تنظيم (داعش) على مدن عراقية كاملة، ومن ثم الحرب التي خاضتها القوات العراقية لتحرير مدنها المحتلة وإخراج التنظيم بشكل نهائي. وتم تخصيص جزء من هذا المبلغ لغرض الدعم السياسي وتحقيق التزام الإتحاد بمواصلة العمل مع الحكومة والشعب العراقي من أجل تحقيق الاستقرار، ودعم وحدته وسيادته، مع التأكيد على الحكومة العراقية بأهمية احراز تقدم ملموس في عملية الإصلاح السياسي والمصالحة الوطنية والمجتمعية، والجزء الآخر من المبلغ خصص لدعم الجهود الإنسانية، وفي مقدمتها مواجهة التحديات المتعلقة بالنزوح وتقليل معدلات الفقر، كما يولي الإتحاد اهتماماً خاصاً بمسائل حماية الأطفال والتعليم في حالات الطوارئ، فضلاً عن التعاون التنموي واستقرار المناطق المحررة، والحكم الرشيد وبناء القدرات وتعزيز فرص عمل مستدامة، والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسة في إدارة المالية العامة وقطاعات الطاقة⁽¹²⁾.

كما قاد الإتحاد الجهود الدولية لإزالة الألغام، بالتنسيق مع الجهات الدولية المانحة ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام UNMAS، ويرأس وفد الإتحاد مجموعة العمل الفرعية التابعة للتحالف العالمي والمعنية بتخفيف مخاطر المتفجرات، بالتعاون مع الجهات الفاعلة ذات الصلة بهذا الموضوع الدولية منها والمحلية، زيادةً على مساهمة الإتحاد في دعم الامن من خلال بعثة الإتحاد الأوروبي للمساعدة الأمنية في العراق، واستجابة لطلب الحكومة العراقية للحصول على دعم أوروبي في مجالات اصلاح قطاع الأمن المدني، مساعدة السلطات في عملية تنفيذ استراتيجية الأمن القومي، ومكافحة الإرهاب، عبر دعم استراتيجية عراقية لمكافحة الإرهاب، متوافقة مع حقوق الانسان، وتحسين اليات تبادل المعلومات والتنسيق، ويعمل الإتحاد مع أجهزة انفاذ القانون والاستخبارات العراقية بما يتماشى مع تقييم الأمم المتحدة لاحتياجات العراق⁽¹³⁾.

ولكنه واستجابةً للتحديات المتزايدة التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط عامةً والعراق بخاصة، بدأت دوائر صنع القرار المعنية بالعراق في الإتحاد الأوروبي بالتشاور والتباحث مع المعنيين بالشأن العراقي داخل أروقة الإتحاد أو مع شركائها في الحكومة الاتحادية أو في إقليم كردستان العراق، للمباشرة بإجراء تقييم حقيقي وعلمي للاستراتيجية الأوروبية السابقة المعتمدة حيال العراق، وإمكانية وضع

(11) امجد زين العابدين، نوار جليل هاشم، مكافحة الظلام: رؤية في المواقف الأوروبية من مكافحة الإرهاب، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص124.

(12)The EU and Iraq, European external action service, Bruxelles, 9/7/2019, https://eeas.europa.eu/sites/default/files/eu_and_iraq_factsheet_updated.pdf

(13)Ibid.

(14)The European Union and Iraq: A New Strategy, Middle East Research Institute (MERI), November 15th, 2017, <http://www.meri-k.org/the-european-union-and-iraq-a-new-strategy/>

استراتيجية محدثة او جديدة، لتحل محل سابقتها، تأخذ بنظر الاعتبار تجاوز بعض نقاط الضعف التي تم تشخيصها في السابقة، التي كانت تركز بشكل أساس، على هزيمة تنظيم (داعش) عسكرياً، والتركيز على الأسباب الجذرية التي أدت لنجاح التنظيم بالسيطرة على هذه الأراضي، والمظالم والإجراءات غير منصفة التي أدت الى ظهور التنظيم وقبول المجتمعات المحلية له⁽¹⁴⁾.

في حين، ركزت الاستراتيجية الجديدة حيال العراق لخمسة اعوام مقبلة كذلك، والتي أعلنها الإتحاد الأوروبي بتاريخ 8 كانون الثاني/ يناير 2018، واعتمدها مجلس الشؤون الخارجية في 22 كانون الثاني/ يناير 2018، على مسائل أساسية عدة تتضمن العديد

ركزت الاستراتيجية الجديدة حيال العراق لخمسة اعوام مقبلة كذلك

من الاقتراحات والتكتيكات الجديدة من أجل التصدي ومجابهة التحديات الكبيرة التي يواجهها العراق، وفي المقدمة منها (مكافحة الإرهاب والتطرف، اعمار البنى التحتية، والنهوض بالاقتصاد وتحسينه)⁽¹⁵⁾، مع التأكيد بأن التنفيذ السريع للاستراتيجية سيكون حاسماً في سبيل الحفاظ على زخمها ونجاحها نحو بناء مستقبل أفضل للعراق بعد التحرير من تنظيم (داعش)، ومن أهم هذه الأهداف⁽¹⁶⁾:

(15) علي زياد العلي، استراتيجية الإتحاد الأوروبي الجديدة حيال العراق، شبكة النبا، 2019/2/3، <https://arabic.org.annabaa//:https://18152/authorsarticles>

1- الحفاظ على وحدة العراق وسيادته وسلامة أراضيه، وتنوعه الإثني والديني، ودعم الجهود العراقية وتقوية النظام السياسي العراقي لإقامة نظام حكم ديمقراطي متوازن وشامل وخاضع للمساءلة والمحاسبة الديمقراطية.

(16)Iraq and the EU, Delegation of the European Union to Iraq, 10/5/2016, https://eeas.europa.eu/delegations/iraq/690/iraq-and-eu_en

2- تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والقائم على المعرفة وإيجاد الوظائف وتطوير وخلق قطاعات الأعمال.

الحفاظ على وحدة العراق وسيادته وسلامة أراضيه، وتنوعه الإثني والديني

3- تعزيز الهوية الوطنية للعراق والمصالحة بين طوائفه المتنوعة.

4- تعزيز نظام عدالة فعال ومستقل، وتشجيع انشاء نظام قضائي لضمان المحاسبة.

5- مواجهة تحديات الهجرة، وإقامة حوار مع الحكومة العراقية حول هذا الموضوع والمسائل المرتبطة به.

6- دعم علاقات العراق الجيدة مع جيرانه كافة.

وجاء إقرار هذه الاستراتيجية الجديدة ضمن إطار رؤية إقليمية جديدة وواسعة النطاق للإتحاد الأوروبي تجاه منطقة الشرق الأوسط عامة، سيما بعد الانعكاسات السلبية والتداعيات الكبيرة، التي تركتها مرحلة سيطرة تنظيم (داعش) على أراضي واسعة من العراق وسوريا، فضلاً عن موجات النزوح والهجرة الكبيرة التي خلفتها، والتي وصلت آثارها السلبية الى داخل الأراضي الأوروبية. وجاء تبني

هذه الاستراتيجية، في محاولة صريحة من قبل الدول المؤثرة في الإتحاد لتكثيف حضورها وتواجدها في العراق والمنطقة على حد سواء، عبر التركيز على متطلبات تثبيت السلام وتعزيز وترسيخ العلاقات الاستراتيجية مع العراق من أجل توحيد الرؤى الاستراتيجية للجانبين، والالتزام بدعم استقراره في مرحلة ما بعد (داعش)، والتصدي الناجح للتحديات المختلفة الاتجاهات التي تواجه المنطقة والعراق⁽¹⁷⁾.

(17) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره.

وهدفت الاستراتيجية بشكل عام الى إعادة بناء مؤسسات الدولة العراقية بمستوياتها كافة، وذلك لتشخيص المسببات الحقيقية للتفكك والاستقطاب في العراق، ومن ثم وضع الحلول والمعالجات المناسبة لها بمساعدة مؤسسات

الإتحاد الأوروبي المعنية والشركاء الدوليين بمختلف انتماءاتهم، مع التركيز على جداول الاعمال المحلية وإيجاد المعالجات المناسبة لها وفقاً لخطط ثابتة، فالسكان المحليون، لديهم معرفة وفهم اعمق بديناميات حركة مجتمعاتهم المحلية واهتماماتهم المختلفة، وبالتالي فإن تقديم المساعدة لهم في تشخيص التحديات، وتحديد أفضل الصفات لمجابهة التحديات التي تواجهها هذه المجتمعات⁽¹⁸⁾.

ونظراً للشراكة الطويلة الأمد والتعاون بين الإتحاد الأوروبي والعراق في مجالات (الأمن، المساعدات الإنسانية، تحقيق الاستقرار، إعادة الاعمار، حقوق الانسان، الهجرة، اجندات الإصلاح السياسي والاجتماعي الاقتصادي)، اعتمد مجلس النواب العراقي في 4 حزيران/ يوليو 2018 قراراً تشريعياً بالموافقة على إبرام اتفاقية الشراكة والتعاون المنقحة بين الإتحاد الأوروبي وجمهورية العراق في وقت سابق، مع تقديم الدعم الكامل للاستراتيجية الأوروبية الخاصة بالعراق التي أقرها المجلس في 22 كانون

الثاني / يناير 2018، والتي تؤكد التزام الإتحاد الثابت والمستمر بدعم الشعب العراقي في مواجهة التحديات الرئيسية⁽¹⁹⁾.

هناك العديد من المزايا التفضيلية، التي يتمتع بها الإتحاد الأوروبي، والتي تمكنه من أداء دور أكثر فاعلية وتأثير في العراق، عبر تنفيذ المحاور الأساسية للاستراتيجية الأوروبية الجديدة حيال العراق، والتي تركز على دعم طويل لعمليات الإصلاح والتنمية المحلية. فمع دخول اتفاقية الشراكة والتعاون الآنف الذكر الى جانب الاستراتيجية الأوروبية الشاملة بشأن العراق، حيز التنفيذ اعتباراً من عام 2018، بدأت خطوات عملية في دعم مؤسسات الدولة العراقية في قطاعات متعددة، اذ تمتلك أوروبا، سواءً على مستوى الإتحاد او على المستوى الفردي لمختلف الدول الأعضاء، مجموعة متنوعة من الآليات والأدوات الفعالة، التي تضمن تحقيق

وهدفت الاستراتيجية بشكل عام الى إعادة بناء مؤسسات الدولة العراقية بمستوياتها كافة

تركز على دعم طويل لعمليات الإصلاح والتنمية المحلية

(18)The European Union and Iraq: A New Strategy,op. Cit.

(19)Beatrix Immenkamp, EU strategy for Iraq, European Parliamentary Research, 2018, <https://www.europarl.europa.eu/legislative-train/api/stages/report/current/theme/europe-as-a-stronger-global-actor/file/the-eu-strategy-for-iraq>

الأهداف المشتركة وتعزيز التكامل مع الجهات المحلية داخل العراق، كما أنّ هناك ميزة تفضيلية أخرى يمكن أن ترجح كفة الإتحاد الأوروبي على الجهات الدولية الأخرى وتزيد من فرص نجاح استراتيجيتها، تتعلق بعدم وجود حساسية عراقية من الدور الأوروبي، وذلك لحدثة تجربة التدخل الأوروبي المباشر، وعدم التركيز على الجوانب العسكرية، مما يوفر لها فرصة مواتية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية بأقل قدر ممكن من الخسائر، مع ضمان استدامة تحقيق هذه الاهداف أطول فترة ممكنة⁽²⁰⁾.

واستناداً على ما سبق، فإنّ الدول الأوروبية، شرعت ومنذ وقت مبكر، واستجابة للتحديات الكبيرة والمتصاعدة التي واجهت دولها، بإجراء تعديلات جذرية في

استراتيجيتها للتعامل مع المنطقة الشرق أوسطية والعراق على وجه التحديد، تزامناً مع الأحداث الكبيرة التي شهدتها المنطقة، بدءاً من انطلاق الشرارة الأولى لما يعرف بثورات الربيع العربي وسيطرة أحزاب الإسلام السياسي على العديد من دول المنطقة،

وصولاً الى تمكن تنظيم (داعش) من احتلال مناطق واسعة من العراق وسوريا، والآثار والانعكاسات السلبية التي تركها هذا الاحتلال، على الواقع السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي للمنطقة برمتها.

زيادةً على محاولة الدول الأوروبية وضع حد لتداعيات هذه الاحداث على دولها، واتخاذها لخطوات عملية لغرض ابعاد الاخطار والتحديات المحدقة التي باتت تواجه أراضيها، على أثر موجات الهجرة غير الشرعية التي اجتاحت حدود دولها والعمل على وقف تصاعد معدلات الهجمات الإرهابية العنيفة التي تعرضت لها أكثر من دولة اوروبية، مع توجيه أصابع الاتهام فيها الى مهاجرين عرب او مسلمين، او من المواطنين ذوي الأصول المهاجرة، كل ذلك وغيره أدى الى تحفيز

الدول الأوروبية الى إعادة تشكيل وصياغة حزمة من الإجراءات المختلفة المسارات (السياسية، الأمنية، الاستخباراتية، والمجتمعية) للتعامل بشكل جدي وحازم مع الخطر الذي يشكله الإرهاب وانتشار الأفكار المتطرفة. وهنا برزت الحاجة الى إعادة صياغة بعض استراتيجيات الدول الأوروبية تجاه

منطقة الشرق الأوسط والعراق، بناءً على المتغيرات والمؤشرات الانف ذكرها التي شهدتها خلال المرحلة الماضية.

فالتحديات تضاعفت في ظل ظهور اشكال وصور جديدة ومبتكرة من الإرهاب المحلي، ذو الصبغة العابرة للأوطان والحدود، يمثل الجهاديين الأوروبيين ادواته

(20) كريستيان كوتش، أوروبا بحاجة لأخذ زمام المبادرة في العراق لماذا الاستقرار في العراق أمر بالغ الأهمية لكل الشرق الأوسط؟، ترجمة حسين احمد السرحان، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، 20 يونيو 2021، <https://cutt://3IeHgPY/ly>

بإجراء تعديلات جذرية في استراتيجيتها للتعامل مع المنطقة الشرق أوسطية والعراق

برزت الحاجة الى إعادة صياغة بعض استراتيجيات الدول الأوروبية تجاه منطقة الشرق الأوسط والعراق

الرئيسية، مما شكل تحولاً دراماتيكياً في رؤى وتحليلات المهتمين بشؤون الإرهاب ومكافحته، الأمر الذي زاد من المخاطر التي تشكل تهديداً حقيقياً للأمن داخل أراضيها أو لمصالحها القومية المنتشرة في مختلف دول العالم. كما أن هناك خوف وقلق كبير يساور الإتحاد الأوروبي من أن تنتقل تأثيرات الإرهاب الى الداخل الاوربي، إذ إنَّ العدد الكبير من المقاتلين الأوربيين، سيما من اللاجئين المقيمين على أراضيها او من الذين قدموا حديثاً إليها مع موجات الهجرة الأخيرة، والذين انظموا أو سينظمون في المستقبل للتنظيمات المتطرفة، جعل الدول الأوروبية تعيد ترتيب حساباتها لغرض مجابهة هذا الخطر، وهو ما كان واضحاً في حيثيات الاستراتيجيات الأوروبية الجديدة، التي وضعت هذه المسائل والتحديات نصب اعينها.

وعليه، فإنَّ الاستراتيجيات التي أقرتها الدول الأوروبية للتعامل مع العراق والمنطقة، وبناءً على المتغيرات الجديدة التي أشرنا إليها في هذا المحور، تضمنت فهماً جديداً للتعامل مع التحديات المشتركة المتعلقة بمكافحة الإرهاب وترسيخ الأمن، مع محاولة توظيف بعض مخرجات (الاستراتيجيات الأوروبية لمكافحة الإرهاب) في تحقيق استراتيجياتها العامة من ناحية، وتحديات المجتمعات والحكومات التي تواجه الآثار والانعكاسات السلبية لسيطرة الجماعات المسلحة الإرهابية عليها، فضلاً عن محاولة ترسيخ أسس الاستقرار المجتمعي في دولها، للحيلولة دون ظهور موجات جديدة للهجرة غير الشرعية، يمكن أن تصل تأثيراتها السلبية الى أوروبا.

ثالثاً: رؤية مستقبلية لأولويات الاستراتيجية الأوروبية تجاه العراق:

«يعتمد امننا على استقرار جيراننا، والعراق اليوم، هو واحد من أهم جيراننا المباشرين»، نص ما قاله سفير الإتحاد الأوروبي في العراق رامون باليكو، خلال مشاركته في مناقشات المائدة المستديرة لمناقشة تحديات ما بعد استفتاء إقليم كردستان العراق، التي تواجه العراق والإقليم ودور الإتحاد الأوروبي المحتمل في معالجة هذه التحديات والأشكالات، والتي نظمتها معهد أبحاث الشرق الأوسط (MERI)، في 13 تشرين الثاني / نوفمبر 2017، وقدم السفير باليكو رؤية الإتحاد القائمة على دعم استقرار العراق والحوار بين مكوناته كافة، استناداً على ما جاء في الدستور العراقي الدائم لعام 2005، كما أعرب عن استعداد الإتحاد والمنظمات الشريكة على حل القضايا العالقة بين مختلف الأطراف السياسية الداخلية، لا سيما بين حكومتي المركز وإقليم كردستان، وبدء الإصلاحات الإدارية، فضلاً عن تعزيز القدرات المؤسسية العراقية لمواجهة مختلف التحديات والمشاكل⁽²¹⁾.

(21)The European Union and Iraq: A New Strategy, op. Cit.

من البديهي، بأنَّ هناك العديد من العوامل التي تحدد وتؤثر في صياغة وتشكيل استراتيجيات الدول والجماعات تجاه منطقة أو إقليم معين، وهذا ما ينطبق بالمجمل في صياغة الاستراتيجية الأوروبية تجاه الشرق الأوسط عامةً والعراق بخاصة، والتي تؤثر عليها عوامل عدة، منها ما يتعلق بالمصالح الاقتصادية، بما في ذلك تأمين الحصول على موارد ومصادر الطاقة والثروات الطبيعية بأنواعها، فبعض الدول الأوروبية وفي مقدمتها فرنسا، تعتقد انه ومن خلال توظيف البعد

هناك العديد من العوامل التي تحدد وتؤثر في صياغة وتشكيل استراتيجيات الدول والجماعات تجاه منطقة أو إقليم معين

الاقتصادي، ستتمكن من حل بعض المشاكل التي يعاني منها اقتصادها منذ عام 2008، كما إنَّ ما يمكن أن يمثله هذا الدافع من أهمية الوصول الآمن الى مصادر الطاقة وزيادة الصادرات الى اسواق المنطقة، اذ إنها تحاول إيجاد منافذ جديدة لتسويق صادراتها، لاسيما في ظل تراجع نفوذها الاقتصادي في مناطق عدة، في مقدمتها المغرب العربي لصالح دول أخرى⁽²²⁾.

(22) نوار جليل هاشم، امجد زين العابدين طعمة، أوروبا ومكافحة الإرهاب: تصاعد التحديات وفاعلية النتائج، كتاب اعمال المؤتمر العلمي الدولي السنوي لجهاز مكافحة الإرهاب، بغداد، 2021، ص140.

في الوقت عينه، فان هناك رغبة أوروبية متزايدة في ايجاد اسواق جديدة لغرض تصريف وبيع صناعتها العسكرية، إذ إنَّ شركات صناعة السلاح عانت بعض الشيء من أزمة تصريف منتجاتها منذ انتهاء الحرب الباردة، وانحسار خطر الاحزاب الشيوعية، فكان عليها تحقيق الاستفادة من الأزمات والحروب لغرض ادامة وجودها، وهي امور معقدة تتداخل فيها مصالح الشركات والأجهزة الاستخباراتية الدولية لتحقيق بعض الأهداف المشتركة.

كما إنَّ مسألة تحقيق طموحات الدول الأوروبية الخارجية ومحاولتها في أن تكون بمقدمة الفواعل المؤثرة في الساحة الرئيسة للأحداث، والتي تشكل الحرب ضد التنظيمات المتطرفة في مختلف انحاء العالم عامة وتنظيم (داعش) في منطقة الشرق الأوسط نقطة تركزها الحالية، تشكل هي الأخرى واحدة من العوامل المهمة في صياغة الاستراتيجية الأوروبية، فأى تخلف أو تردد يمكن أن يؤثر في تحقيق هذا الطموح، ويدفعها الى الابتعاد عن محور الدول المؤثرة في السياسة العالمية.

وعليه، ونظراً لان الدول تسعى الى تحقيق اقصى الأهداف بأقل التكاليف عبر استغلالها لكل ما هو متاح امامها، ولما يمكن ان تمثله تكييفها الوطني لظاهرة الإرهاب، فان الدول الأوروبية، لا سيما (المانيا وفرنسا) ومن خلال توظيفها لتعاملها مع هذا العامل، فإنها تحاول تحقيق العديد من الأهداف والمصالح تلبية لتحقيق ما اردفناه سابقاً من طموحات، بغض النظر عن الثمن الذي يمكن أن تدفعه أو الخسائر التي تعرضت لها بسبب الهجمات الإرهابية.

كما لا يمكن تجاهل وجود حاجة عالمية متزايدة لتطويق أو تحييد أو مواجهة

التحديات المختلفة التي تتعرض لها في ظل تصاعد تحديات انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب والتطرف وتهريب الأسلحة والمخدرات، فضلاً عن تنامي سيطرة الجماعات والفواعل من غير الدول وانعكاسات ذلك على موجات الهجرة والنزوح الداخلية والخارجية وتأثيره على الأمن الدولي والاوروبي⁽²³⁾.

لا يمكن تجاهل وجود حاجة عالمية متزايدة لتطويق أو تحييد أو مواجهة التهديدات المختلفة

فهناك خشية تمثلها عودة المواطنين الاوربيين المنخرطين بشكل فعلي ضمن الجماعات الإرهابية المتطرفة، والتي يمكن لها أن تشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي الاوروبي وإمكانية انتقال تأثيرات الإرهاب لداخل دولها، إذ ان العدد الكبير من المقاتلين الأوربيين سواء كانوا من مواطنيها او من اللاجئين المقيمين على أراضيها، والذين انظموا او سينظمون في المستقبل للتنظيمات المتطرفة، جعل الدول الاوروبية تعيد ترتيب حساباتها لغرض مجابهة هذا الخطر، فيما سيشكل الأطفال الذين قام بتدريبهم تنظيم (داعش) عسكرياً وايدولوجياً مشكلة أمنية واجتماعية معقدة لدى عودتهم الى ديارهم، فعلى الرغم من التراجع الواضح

(23)Alain Dieckhoff, Vitaly Nakumon, Anthony H. Cordesman, Op. Cit, p6.

لنفوذ التنظيمات الارهابية، الا ان هذه المشكلة ستظل الأهم في ظل التهديدات والتحديات التي تمثلها، سيما ان العديد من مواطني هذه الدول وبالأخص منهم النساء والأطفال الذين تربوا ونشأوا على العنف ويحاولون العودة الى دولهم سواء بشكل رسمي او بطرق غير رسمية، وتخشى أجهزة مكافحة

فهناك خشية تمثلها عودة المواطنين الاوربيين المنخرطين بشكل فعلي ضمن الجماعات الإرهابية المتطرفة

الإرهاب ان يصبح هؤلاء الأطفال سواء تم تجنيدهم بالقوة او بضغط او ايعاز من أولياء امورهم إرهابيين محتملين⁽²⁴⁾.

(24) اجهزة مكافحة الارهاب تخشى عودة الاطفال المجندين الى أوروبا، موقع Swissinfo، 19 نوفمبر 2016، <https://ly.cutt//:https://www.atlanticcouncil.org/wp-content/uploads/202105//Europe-Needs-to-Take-a-Lead-on-Iraq.pdf>

وتأكيداً للاهتمام الأوروبي المتزايد بالعراق، فقد أعلنت رئيسة المفوضية الأوروبية اورسلا فون دير لاين في خطابها أمام البرلمان الأوروبي بداية عام 2021 « بأنه وبالنظر للمخاوف الأوروبية المتزايدة بشأن استمرار حالة عدم الاستقرار في الجوار الجنوبي لأوروبا، فان رفع مستوى الاهتمام بالعراق ضمن نهج سياسة الإتحاد الأوروبي للمرحلة القادمة، من شأنه ان يساعد أوروبا على أداء دور مركزي اكثر فاعلية وتأثير في الجغرافيا السياسية الدولية الأوسع، والمساهمة الفعلية في استقرار جوارها الممتد، ومواصلة التعاون مع الحكومة الامريكية ومع الحلفاء الآخرين في سعيها لإعادة الانخراط متعدد الأطراف»⁽²⁵⁾.

(25)Christian Coch, Europe Needs to Take a Lead on Iraq: Why Stability in the Country is Critical for All of the Middle East, Atlantic Council, may 2021, <https://www.atlanticcouncil.org/wp-content/uploads/202105//Europe-Needs-to-Take-a-Lead-on-Iraq.pdf>

وفي الإطار نفسه، فقد أكد الممثل الأعلى للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في الإتحاد الأوروبي ونائب رئيس المفوضية الأوروبية جوزيب بوريل « بأن لأوروبا مصلحة حيوية وأساسية في وجود عراق مستقر ومزدهر وديمقراطي، لافتاً الى عزم

الإتحاد الأوروبي على العمل المشترك والوثيق في معالجة التحديات المتعددة التي يواجهها العراق، وزيادة الدعم الذي يقدمه الإتحاد له، في الوقت الذي تقوم فيه بإصلاحات سياسية واقتصادية عاجلة، فضلاً عن إن الإتحاد يواصل عمله كشريك غير عسكري للتحالف الدولي في كل من العراق وسوريا، منوهاً بأن العمل الجماعي المشترك سيظل الأساس لمنع عودة تنظيم (داعش)⁽²⁶⁾.

ونفذت الدول الأوروبية العديد من التزاماتها فيما يتعلق بتقديم الدعم للعراق،

ونفذت الدول الأوروبية العديد من التزاماتها فيما يتعلق بتقديم الدعم للعراق، منها تقديم أكثر من 1.2 مليار يورو من المساعدات منذ عام 2014 الى وقتنا الحاضر

منها تقديم أكثر من 1.2 مليار يورو من المساعدات منذ عام 2014 الى وقتنا الحاضر، فضلاً عن رفع اسم العراق من قائمة الإتحاد الأوروبي للدول ذات المخاطر العالية في مجالات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي أدرج اسم العراق فيها في أيار/ مايو 2020 الى جانب دول أخرى مثل أفغانستان وسوريا وإيران وغيرها، تلك التي تشكل مخاطر مالية على النظام المالي للإتحاد الأوروبي بسبب وجود قصور في إجراءات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

ففي رسالة سلمتها بعثة المفوضية الأوروبية الى رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي مطلع عام 2022، اكدت البعثة أن العراق اتخذ إجراءات وجهود كبيرة لتحسين منظومة مكافحة غسيل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب وارتقى بإجراءاته الى مستوى المتطلبات الدولية، الأمر الذي دفعها لرفع اسم العراق من القائمة، مما سيمكن العراق من التخلص من القيود المالية الكبيرة التي فرضها هذا القرار عليه، وسيسهل حركة الأموال، الامر الذي سيكون له تأثيرات ايجابية على الاستثمارات والتعاملات المالية والمصرفية والقروض الدولية، فضلاً عن استمرار زخم الدعم الأوروبي المقدم للحكومة العراقية⁽²⁷⁾.

(27) ماذا يعني إزالة العراق من قائمة أوروبية لـ«تمويل الإرهاب»؟، موقع سكاى نيوز عربية،
https://:cutt.ly/xIePcJs، 2021/1/11

وبغض النظر عن مدى نجاح الدول الأوروبية في وضع وصياغة استراتيجية محددة للتعامل مع مختلف القضايا المهمة في الشرق الأوسط عامةً، مع مراعاة ترتيبها لأهمية كل قضية او مسألة على حدة، ومستوى نجاح تطبيق هذه الاستراتيجية في تحقيق أهدافها العامة والخاصة، وفقاً لترتيب أهدافها المتوافقة مع مصالح الدول الأوروبية ورؤاها في المنطقة والعراق على وجه التحديد، فان العراق يمكن ان يمثل واحداً من الشركاء الاستراتيجيين المهمين بالنسبة للإتحاد الأوروبي، نظراً لأهميته الجيوسياسية وموقعه الجيولوتيكي وقربه الجغرافي النسبي، فضلاً عن الدور المؤثر الذي يمكن أن يؤديه الواقع العراقي في أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط عموماً.

لكن تطبيق ذلك على أرض الواقع يتطلب، وحسب ما أورده كريستيان كوخ مدير مؤسسة الخليج للأبحاث في جنيف، في مقالة كتبها منتصف عام 2021، يتطلب ان تأخذ الدول الأوروبية، والمؤثرة منها على وجه الخصوص، زمام المبادرة بشكل استباقي للبدء بعقد شراكات سياسية واقتصادية وامنية طويلة الأجل في العراق، إذ إنَّ تدهور الوضع السياسي والأمني في بلد مثل العراق، سيكون له عواقب داخلية وإقليمية ودولية كبيرة، فضلاً عن ان وجود دولة ضعيفة غارقة بالصراعات وبدون حكومة مستقرة، لن تكون قادرة على المساهمة في إرساء ركائز الأمن الإقليمي ومن الممكن أن يصبح ساحة لتصفية حسابات بعض الدول

**ان وجود دولة ضعيفة غارقة
بالصراعات وبدون حكومة مستقرة،
لن تكون قادرة على المساهمة في
إرساء ركائز الأمن الإقليمي**

الإقليمية⁽²⁸⁾.

ولمنع هذا السيناريو ومحاولة إيقاف تداعيات تدهور الوضع في العراق على الأمن الإقليمي والدولي، فقد اقترح كوخ على الدول الأوروبية بأن تأخذ زمام المبادرة وتبدأ بحوار بناء وشامل مع الإدارة الأمريكية الجديدة حول الوضع الحالي والمستقبلي في العراق، وأن تمضي قدماً في محاولة تولي مبادرة القيام بمهام القيادة الدولية في المجالات التي تتطلب معالجات فورية ومستمرة، وان التنسيق المتواصل مع الاطراف ذات العلاقة، والاستعداد الأوروبي لزيادة تقاسم الأعباء، سيوفر مزايا إيجابية للأطراف كافة، سواء فيما يتعلق بتحقيق أهداف ادارة الرئيس الأمريكي بايدن المتمثلة بإعادة بناء التحالفات ورسم الشراكات من ناحية، كما انه سيوفر للأوروبيين فرصة حقيقية لإظهار قدراتهم الجيوسياسية واستقلالهم الاستراتيجي، الذي يعد في مقدمة أولويات العديد من الدول الأوروبية من ناحية أخرى⁽²⁹⁾.

(28) Christian Coch, Op. Cit.

وفيما يتعلق بمستقبل الأولويات الأوروبية في العراق، فإنها تتشابه الى حد كبير أولوياتها في منطقة الشرق الأوسط، والتي تركز بشكل او بآخر على تعزيز وتجديد الشراكة مع الدولة الأكثر نفوذاً وأهمية في المنطقة (الولايات المتحدة الأمريكية) في العديد من المسائل والقضايا الحساسة والمهمة، وفي مقدمة هذه الأولويات، تأتي مسؤولية مساعدة الحكومة العراقية على محاربة التنظيمات الإرهابية المتطرفة وتطويق داعمها ومؤيديها، ومن ثم تقليل أثارها السلبية على الأمن الدولي عامة والأوروبي بخاصة، سواءً من خلال مؤسسات الإتحاد الأوروبي المعنية بهذا الشأن، أو من خلال زيادة الوجود والدعم الأمني الأوروبي عبر مهمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في العراق، التي تشكلت عام 2018، والتي يمكن عبرها تحقيق أهداف عدة، من بينها تعويض الفراغ الذي سيشكله الانسحاب الأمريكي العسكري

(29)Ibid.

من العراق، وزيادة الدور الأوروبي في مهمة الحلف في زيادة قدرات القوات العراقية لمجابهة مختلف أنواع التحديات، مع تولي الدنمارك مهام قيادة البعثة نهاية عام 2020⁽³⁰⁾.

(30)Sajad Jiyad, torn between two allies: How Europeans can reduce Iraqi dependence on Iran and the US, European Council on Foreign Relations, 28 July 2020, https://ecfr.eu/publication/torn_between_two_allies_europeans_can_reduce_iraqi_dependence_on_iran_us/

ونظراً لأهمية العراق الجيوسياسية، ولارتباطه بعلاقات شراكة وتعاون مهمة مع مختلف دول الإتحاد الأوروبي، واستجابة للتحديات المتصاعدة التي يوجهها هذا البلد، يعمل الإتحاد بشكل دائم على تطوير استراتيجياته حياله، وذلك بناءً على التغيرات والمستجدات المتسارعة، وانطلاقاً من سعي المجتمع الدولي والإتحاد الأوروبي الالتزام بمبادئ دعم ومساعدة العراق في استدامة النجاحات التي حققتها في دحر تنظيم (داعش)، ومن ثم البدء بمرحلة جديدة تعتمد على المحافظة على زخم النتائج الإيجابية التي حققتها الحكومة العراقية في حربها ضد الارهاب، والعمل معها على معالجة المشاكل الكبيرة التي خلفتها

ان مؤسسات الإتحاد المعنية ودوله الفاعلة تعمل بشكل وثيق مع الحكومة العراقية والدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي

العمليات العسكرية من نزوح وتهجير، والتعاون على مواجهة التحديات الأمنية والسياسية والمجتمعية الكبيرة. وفيما يتعلق بآليات تنفيذ الاستراتيجيات الأوروبية تجاه العراق، يؤكد أكثر من مسؤول مهم بالإتحاد الأوروبي ان

مؤسسات الإتحاد المعنية ودوله الفاعلة تعمل بشكل وثيق مع الحكومة العراقية والدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وشركاء إقليميين ودوليين آخرين، والجميع ملتزمون بتقديم كل اشكال المساعدة والمعونة للحكومة العراقية والمؤسسات العراقية الاخرى، وادامة زخم النجاحات التي حققتها سواءً على الصعيد الداخلي المتعلق بعودة اعداد كبيرة من النازحين وتجاوز آثار الأزمات المختلفة التي واجهتها خلال المرحلة

والتي تركز بشكل او بآخر على تعزيز وتجديد الشراكة مع الدولة الأكثر نفوذاً وأهمية في المنطقة

السابقة، وعودة الاستقرار واستدامته في المناطق المحررة من تنظيم (داعش)، فضلاً عن دعم الإصلاح طويل المدى، وجهود إعادة الاعمار والمصالحة الوطنية في عموم البلاد، والتي تعد من أولويات توطيد السلام وبناء دولة ديمقراطية موحدة، يتمتع

فيها المواطنين كافة بمختلف انتماءاتهم السياسية والمذهبية والقومية، بحقوقهم التي كفلها الدستور او على الصعيد الخارجي والتمثل بالانفتاح على المحيطين الإقليمي والدولي وتحوله الى منصة للتفاهم بين بعض الأطراف الإقليمية المتضادة، وتحقيق نجاحات في الأداء السياسي الخارجي واحتواء الازمات مع الأطراف الأخرى، مع ادراكها بان استقرار العراق أمر حيوي ومهم للأمن الإقليمي والدولي الشامل.

وهكذا فإنّ الدول الأوروبية ومن خلال تحديث أولويات استراتيجية دولها تجاه العراق، سعت/ وتسعى الى تحقيق حزمة من الأهداف الشاملة، والتي تتوزع الى أكثر من مسار واتجاه، تتجاوز من خلالها بعض الثغرات ونقاط الضعف التي اعترت سياساتها تجاه العراق والمنطقة، وتقليل التكلفة الباهظة التي يمكن ان تشكلها التقاعس او استمرار الركود في المشهد السياسي والاقتصادي والامن في العراق، ومن بين هذه الأهداف، العمل المشترك مع المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لإيجاد بعض الحلول العملية الدائمة للمناطق التي تعاني من الإرهاب واثاره السلبية الحالية والمستقبلية، والمساهمة الفعلية بتحقيق الأمن والاستقرار المجتمعي، ومن ثم العمل على إعادة النازحين والمهجرين والمهاجرين غير الشرعيين الى مناطقهم الأصلية.

تحقيق الأهداف الأخرى المتعلقة بتقليل او قطع موارد التنظيمات الإرهابية والمتطرفة أو عصابات الجريمة المنظمة

زيادةً على تحقيق الأهداف الأخرى المتعلقة بتقليل او قطع موارد التنظيمات الإرهابية والمتطرفة أو عصابات الجريمة المنظمة، من خلال التعاون مع الدول المعنية ومراقبة شبكات التمويل وغسيل الأموال والإجراءات الإدارية والفنية الخاصة بمكافحة تمويل الإرهاب ومنع تجنيد العناصر الإرهابية، وتبادل المعلومات الاستخباراتية. فالدول الأوروبية الفاعلة، وفي مقدمتها فرنسا وألمانيا، تتمتع بالكثير من المؤهلات التي تتيح لها ان تكون من الدول الفاعلة والمؤثرة في مجال السياسة الدولية، فهي تلعب دوراً أساسياً وفعالاً في صياغة السياسة الاوربية، فضلاً عن لعبها دوراً هاماً في رسم السياسة العالمية من خلال دورها في المنظمات الدولية المختلفة.

كما سيتيح لها هذا التوجه الاستراتيجي الجديد، مزايا إضافية تتعلق بإدامة وجودها وتأثيرها النشط في العراق والمنطقة، وذلك لدعم خططها الاستراتيجية المستقبلية وترسيخ شراكاتها الأمنية، وتوفير متطلبات الاستقرار الحكومي والمجتمعي، المقترن بوجود حكومات عراقية معتدلة وقوية، تقف حائلاً أمام التدخلات الخارجية الإقليمية في شؤونها. في الوقت نفسه، فإن يمكن ان يقدم مجموعة بدائل جديدة وناجحة للخيارات التي يقدمها حلفاء وشركاء العراق التقليديين، مما يمكن له أن يحقق مصلحة الطرفين (العراق وأوروبا).

الخاتمة:

يعد الإتحاد الأوروبي واحداً من أهم الأطراف الفاعلة والمؤثرة، بشكل متزايد، على الصعيد العالمي، ووفقاً لذلك، ينبغي عليه ان يتحمل المزيد من المسؤوليات عن ضمان أمنه من جهة والأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي من جهة اخرى،

الأمر الذي يفرض عليه التحرك بشكل فاعل تجاه مختلف دول العالم، ووضع استراتيجيات واليات تضمن مصالحه القومية من جهة، وتوفير له ضمانات تحقيق أهدافه وتطلعاته، فضلاً عن تقليل معدل المخاطر المحتملة لتدهور الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية، لمناطق اهتمام الإتحاد بصورة عامة.

يعد الإتحاد الأوروبي واحداً من أهم الأطراف الفاعلة والمؤثرة. بشكل متزايد، على الصعيد العالمي

وفيما يتعلق بأولويات الإتحاد الاستراتيجية حيال العراق، فإنَّ الدراسة اثبتت بشكل واضح تطور ملامح الرؤية الاستراتيجية الأوروبية للمنطقة الشرق أوسطية عام وللعراق بخاصة، لا سيما بعد التغيرات الدراماتيكية الكبيرة التي شهدتها المنطقة، على أثر ما يعرف بثورات الربيع العربي عام 2011 وصولاً الى تمكن تنظيم (داعش) من السيطرة على أراضي واسعة من العراق وسوريا، وموجات الهجرة والنزوح الكبيرة التي شهدتها أوروبا تبعاً لذلك، وموجة التفجيرات التي شهدها أكثر من بلد أوروبي.

فالتحديات الكبيرة والمتصاعدة التي تواجه اغلب دول العالم، وفي مقدمتها الدول الأوروبية، تتركز بالدرجة الأساس على الجوانب الأمنية والارهابية، التي تمثل تحدياً مشتركاً بينها وبين الكثير من دول العالم ومن بينها العراق، وهنا تبرز الحاجة الى مزيد من الاهتمام واللجوء الى تعزيز التعاون والتنسيق، فضلاً عن إعادة تقييم الاستراتيجيات الأوروبية تجاهها، استناداً على مجموعة من المتغيرات المتسارعة التي تشهدها البيئة الدولية أو الدول المعنية بعينها.

كما إنَّ المصالح التي يمتلكها الإتحاد الأوروبي في المنطقة الشرق أوسطية والعراق تحديداً، تتطلب من مؤسساته تحقيق استجابة واقعية للتحديات التي تواجهها في اعقاب الهزيمة التي لحقت بتنظيم (داعش)، بما في ذلك، تعزيز أمن واستقرار المنطقة والتعافي من اثار الارهاب، وتوفير الاحتياجات الإنسانية، والمصالحة المجتمعية، زيادةً على تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي، وهو ما يمكن أن يشكل أولويات الاستراتيجية الأوروبية المستقبلية تجاه العراق والمنطقة، بما يعزز مصالحها ويحقق أهدافها.

قائمة المصادر:

وهي اتفاقية إقامة وحدة أوروبية شاملة وتحويل المجموعة الأوروبية الى اتحاد اوروبي، تم توقيعها من قبل 12 دولة أوروبية، ودخلت حيز التنفيذ في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 1993، للمزيد حول الاتفاقية ينظر النص الأصلي:

<https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:11992M/TXT&from=EN>

²Fraser Cameron, An EU Strategic Concept, European Policy Centre, 2003, <https://www.epc.eu/en/Publications/An-EU-Strategic-Concept~22996c>

³Alain Dieckhoff, Vitaly Nakumon, Anthony H. Cordesman, The Role of Europe in the Middle East, ESF Working Paper No. 7, 1 June 2002, p. 7. https://www.files.ethz.ch/isn/22264/Role_Europe.pdf

⁴ بشارة خضر، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة الى قمة باريس (1995-2008)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 99.

⁵ ستار جبار الجابري، موقف دول الإتحاد الأوروبي تجاه الاستراتيجية الأمريكية في العراق، مجلة دراسات دولية، كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد، العدد 36، ص 41.

⁶ Pierre Morcos, Enough Theory, European Strategic Autonomy Needs Practice in the Middle East, The Washington Institute for Near East policy, Jan 6, 2021, <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/enough-theory-european-strategic-autonomy-needs-practice-middle-east>

⁷ Beatrix Immenkamp, EU strategy for Iraq, European Parliamentary Research, 2018, <https://www.europarl.europa.eu/legislative-train/api/stages/report/current/theme/europe-as-a-stronger-global-actor/file/the-eu-strategy-for-iraq>

⁸ امجد زين العابدين، نوار جليل هاشم، مكافحة الظلام: رؤية في المواقف الأوروبية من مكافحة الإرهاب، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص 124.

⁹The EU and Iraq, European external action service, Bruxelles, 9/7/2019, https://eeas.europa.eu/sites/default/files/eu_and_iraq_factsheet_updated_.pdf

¹⁰The European Union and Iraq: A New Strategy, Middle East Research Institute (MERI), November 15th, 2017, <http://www.meri-k.org/the-european-union-and-iraq-a-new-strategy>

¹¹ علي زياد العلي، استراتيجية الإتحاد الأوروبي الجديدة حيال العراق، شبكة النبأ، <https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/18152>، 2019/2/3

¹² Iraq and the EU, Delegation of the European Union to Iraq, 10/5/2016, https://eeas.europa.eu/delegations/iraq/690/iraq-and-eu_en

¹³ Beatrix Immenkamp, EU strategy for Iraq, European Parliamentary Research, 2018, <https://www.europarl.europa.eu/legislative-train/api/stages/report/current/theme/europe-as-a-stronger-global-actor/file/the-eu-strategy-for-iraq>

¹⁴ كريستيان كوتش، أوروبا بحاجة لأخذ زمام المبادرة في العراق لماذا الاستقرار في العراق

أمر بالغ الأهمية لكل الشرق الأوسط؟، ترجمة حسين احمد السرحان، مركز الدراسات

الاستراتيجية، جامعة كربلاء، 20 يونيو 2021، <https://cutt.ly/3IeHgPY>

¹⁵ نوار جليل هاشم، امجد زين العابدين طعمة، أوروبا ومكافحة الإرهاب: تصاعد التحديات وفعالية النتائج، كتاب اعمال المؤتمر العلمي الدولي السنوي لجهاز مكافحة الإرهاب، بغداد، 2021، ص 140.

¹⁶ اجهزة مكافحة الارهاب تخشى عودة الاطفال المجندين الى أوروبا، موقع Swissinfo، 19

نوفمبر 2016، <https://cutt.ly/zIMr60T>

¹⁷ Christian Coch, Europe Needs to Take a Lead on Iraq: Why Stability in the Country is Critical for

¹⁸ All of the Middle East, Atlantic Council, may 2021,

https://www.atlanticcouncil.org/wp-content/uploads/2021/05/Europe_Needs_to_Take_a_Lead_on_Iraq.pdf

¹⁹ Iraq: High Representative/Vice-President Josep Borrell speaks to newly appointed Prime Minister Mustafa Al-Kadhimi, Brussels, 16/06/2020, https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/80985/iraq-high-representativevice-president-josep-borrell-speaksnewly-appointed-prime-minister_en

²⁰ ماذا يعني إزالة العراق من قائمة أوروبية لـ«تمويل الإرهاب»؟، موقع سكاى نيوز عربية،

<https://cutt.ly/xIePcJs>, 2021/1/11

²¹ Sajad Jiyad, torn between two allies: How Europeans can reduce Iraqi dependence on Iran and the US, European Council on Foreign Relations, 28 July 2020, https://ecfr.eu/publication/torn_between_two_allies_europeans_can_reduce_iraqi_dependence_on_iran_us/

الجيش الإلكتروني والحرب الجديدة في العراق

*غدي حسن قنديل

* جامعة القاهرة/ كلية
الاقتصاد والعلوم السياسية

ghady.ahmed@feeps.edu.
eg

ملخص :

تواجه منظومة الأمن القومي العراقي جُملة من التحديات التي يمكن تصنيفها إلى تحديات تقليدية وتحديات غير تقليدية، وتجلّى أخطرها في التحديات غير التقليدية، فلا يمكن التصدي لها بصورة مباشرة حيث تشكل تهديداً استراتيجياً من شأنه أن يؤثر ليس فقط على مؤسسات الدولة العراقية بل يمتد أثره إلى الشعب العراقي، لكون هذه التحديات تشمل معظم القطاعات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، التي تتمحور حول البنى التحتية للدولة لتصل إلى حد الأمن الخاص بالمواطن، ومن هذا تتمثل أخطر التحديات الناعمة في الهجمات السيبرانية عبر الجيوش الإلكترونية مشكّلةً تهديداً كبيراً لمنظومة الأمن الاستراتيجي للعراق؛ وبالتالي فرضت الضرورة الملحة تركيز الجهود البحثية والاستشراعية وتسليطها في هذا المجال، ولاسيما في ظل الاطراد الملحوظ للمخاطر المحدقة بالنظام العراقي في الوقت الراهن في خضم الجدل الدائر حول ماهية الحكومة الجديدة التي لم يتم تشكيلها حتى الآن رغم انتهاء العملية الانتخابية العراقية في أكتوبر المنصرم وإعلان نتائجها.

كلمات مفتاحية : الأمن السيبراني، الجيوش الإلكترونية، العراق

Between the Electronic Army and the Regular Army... The New War in Iraq

Ghady Hassan Kandil

Researcher in political science

MA in Political Science, Faculty of Economics and Political Science,
Cairo University

ABSTRACT

The Iraqi national security system faces formidable challenges categorized into traditional and non-traditional challenges, the most dangerous of which is manifested in non-traditional challenges. Iraqi, because these challenges include most governmental and non-governmental sectors and institutions, which revolve around the state's infrastructure to reach the level of security for the citizen, and from this the most severe soft challenges are represented in cyber-attacks through electronic armies, posing a significant threat to the strategic security system of Iraq; Consequently, the urgent necessity imposed the focus and focus of research and forward-looking efforts in this field, especially in light of the noticeable increase in the dangers facing the Iraqi regime at present during the controversy surrounding the nature of the new government that has not yet been formed despite the end of the Iraqi electoral process last October and the announcement of its results. KEYWORDS: Cyber security, electronic armies, Iraq .

المقدمة:

يمارس الفضاء السيبراني نفوذه في مختلف مناحي الحياة، بما في ذلك المجال الأمني، حيث يسهم الفضاء السيبراني من خلال أدواته المختلفة، في إعادة رسم البعد الأمني المحلي والعالمي، ويعمل على إعادة تشكيل الوعي السياسي والأمني لدى الأفراد ومن ثم المجتمعات، وبناءً على هذا أصبح الحديث عن الأمن السيبراني والحرب الإلكترونية الحديث الأبرز في قضية الأمن القومي في العالم أجمع.

وسرعان ما اتجهت الحروب الإلكترونية في الآونة الأخيرة إلى استهداف منظمات الأمن والاستخبارات في أغلب بلدان الشرق الأوسط، ما دفع غالبية البلدان في المنطقة إلى تكوين جيوش إلكترونية مضادة لصد الهجمات الافتراضية التي تشكل تهديداً مباشراً على الأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية كافة، بل وبدأت دول عديدة في إنشاء جيوش إلكترونية نظامية لها ميزانيتها الخاصة، وتسعى للدفاع عن البلاد ضد الهجمات الإلكترونية التي لا تنتهي.

غير أننا في الوقت الذي نراهن على نجاح التطور التقني والتكنولوجي في العالم،

لا ندرك خطورة هذا على أمن الدول، ففي الساحة العراقية -الأكثر تعرضاً للهجمات السيبرانية- تنامت ظاهرة الجيوش الإلكترونية بشكل منتظم على مواقع التواصل الاجتماعي، وتحديداً تطبيق الفيس بوك كونه المنصة الأكثر انتشاراً في العراق، ووجدت القوى السياسية في الداخل والخارج ضالتها في هذه الصفحات لتجعل منها منصة لمخاطبة الشارع والسيطرة على الرأي العام العراقي لتنفيذ أجندتها في البلاد.

ومن هذا يبرز أن الحكومة العراقية سواءً كانت الحكومة الحالية أو المرتقبة، تواجه العديد من التحديات السياسية والأمنية المتشابكة الداخلية والخارجية، إذ جعلت الانقسامات الطائفية والحكومات الضعيفة المتعاقبة؛ العراق هشاً من الناحية الأمنية، وقد أدى عدم الاستقرار هذا إلى اجتذاب التنظيمات الإرهابية والصراع الدولي على خيارات البلاد، لذا تهدف هذه الدراسة لتحليل التحدي السيبراني في العراق، وقدرة حكومة مصطفى الكاظمي على مواجهة التهديد الأمني الأكبر في العراق وتداعياته في ظل جملة من العقبات التي تحد الحكومة

أدى عدم الاستقرار هذا إلى اجتذاب التنظيمات الإرهابية والصراع الدولي على خيارات البلاد

من قيامها بدورها المنشود في حفظ استقرار العراق⁽¹⁾.

الإشكالية البحثية:

يعزز من خطورة الوضع الأمني في العراق، تراجع ترتيب البلاد في المؤشر العالمي للأمن السيبراني للاتحاد الدولي للاتصالات، إذ وضع العراق في المرتبة 107 عالمياً، و13 عربياً، على الرغم من توافر العديد من البنى التحتية الرئيسة للأمن السيبراني، من تقنيات ومهارات وإمكانيات لدى الأجهزة المختصة في البلاد، ما يثير التساؤل حول موطن القصور في السياسة الأمنية العراقية، ويتطلب بالضرورة دور أكبر من الحكومة العراقية للتصدي لهجمات الجيوش السيبرانية في ظل المتغيرات السياسية الجديدة في البلاد⁽²⁾.

ومن هذا تتضح الإشكالية البحثية في دراسة واقع الأمن السيبراني العراقي، والمخاطر والتهديدات المتزايدة التي تعترضه، ما يثير التساؤل حول مدى قدرة الجيش العراقي على مواجهة تهديد الجيش الإلكتروني، الأمر الذي يخلق معضلة أمنية جديدة تضاف إلى تحديات الأمن القومي للبلاد، في ظل الاستراتيجية الجديدة للأمن الوطني العراقي.

ومن ثم تتجلى الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة في أنه رغم الإمكانيات التقنية والمادية التي توليها الحكومة العراقية للجيش النظامي، فإنها لم تستطع السيطرة على هجمات الجيوش الإلكترونية على البلاد بشكل كامل فضلاً عن تراجع ترتيب

(1) مصطفى سلمان الشمري، «الأمن السيبراني وأثره في الأمن الوطني العراقي»، كلية القانون والعلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية والقانونية، مج10، ع1، 2021.

(2) باسم علي خريسان، «الأمن السيبراني في العراق: قراءة في مؤشر الأمن السيبراني العالمي 2020»، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2021/7/18، متاح على الرابط التالي:

<https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2021087yg2.pdf>

العراق في المؤتمر العالمي للأمن السيبراني للاتحاد الدولي للاتصالات، ما يبرز وجود قصور أمني في استراتيجية الأمن العراقية يتطلب تحليل الظاهرة للتعرف على أبعادها المؤثرة في هذا التراجع.

الإطار المنهجي للدراسة:

وفي هذا السياق، تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي الذي يصف ظاهرة الجيوش الإلكترونية من خلال دراسة جذورها وأهدافها وتحليل أساليب الجيوش الإلكترونية لاستهداف الدولة العراقية، بجانب هذا يبرز أهمية منهج دراسة الحالة، لتناول التداعيات السلبية للجيوش الإلكترونية على الأمن القومي العراقي، وسياسة الدولة العراقية لمجابهة تلك الجيوش.

وبناءً على ذلك، تأتي الأهمية العلمية للدراسة من كونها تندرج ضمن الدراسات الأمنية والاستراتيجية التي ظهرت كمجال محوري في العلاقات الدولية لاسيما بعد محاولات توسيع مفهوم الأمن التقليدي ليشمل مجالات متعددة، سياسية واقتصادية وثقافية وسيبرانية وبيئية، بينما تكمن الأهمية العملية للدراسة في خطورة التصعيد المطرد للهجمات السيبرانية والتداعيات السلبية لنشاط الجيوش الإلكترونية، لذا فإن العراق هو الحالة المثلى لدراسة تلك التهديدات لكونه بيئة خصبة للنزاع الطائفي والعراقي وموطن لعمل التنظيمات الإرهابية ما يعطي أهمية كبرى لسبل مواجهة الهجمات الإلكترونية في ظل تلك التحديات.

المبحث الأول: ملامح الحرب الجديدة في العراق

تزر مخز مواقع التواصل الاجتماعي في العراق، وفي مقدمتها موقع الفيس بوك بعشرات الجيوش الإلكترونية التي تمتلك آلاف الصفحات لتأجيج الطائفية والإرهاب من خلال الترويج للمواقف السياسية وتهديد الخصوم، فضلاً عن نشر الأخبار الكاذبة التي تغرس التطرف والفوضى في البلاد، وتطور المشهد بعد أن بلغت حالة التصادم بين الجيوش الإلكترونية ذروتها مؤخراً

ينظر الى الأمن السيبراني أو الأمن الإلكتروني على أنه مجموعة من الوسائل التقنية والتنظيمات الإدارية والتنشريات القانونية

في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية المضطربة، ولهذا تركز هذه الدراسة على مفهومين أساسيين لتحليل ظاهرة الجيوش الإلكترونية وتأثيرها على الأمن العراقي وحدود هذا التأثير، وهما مفهوم الأمن السيبراني وظاهرة الجيوش الإلكترونية بالعراق.

المطلب الأول: مفهوم الأمن السيبراني

ينظر الى الأمن السيبراني أو الأمن الإلكتروني على أنه مجموعة من الوسائل التقنية والتنظيمات الإدارية والتشريعات القانونية التي يجري توظيفها لمنع

الاستخدام غير المصرح به للإنترنت، لحماية الأنظمة والشبكات والبرامج من الهجمات الرقمية، التي تهدف إلى الوصول إلى المعلومات الحساسة، ويتخذ الأمن السيبراني نهجاً يتكون من مستويات متعددة للحماية، تنتشر في أجهزة الحاسوب والشبكات والبرامج والبيانات، وحسب ذلك يتجه الأمن السيبراني صوب ثلاثة مجالات لحمايتها تتمحور في أجهزة الحاسوب والهواتف واللوائح الذكية، وأجهزة بث الإنترنت، والسحابة الإلكترونية.

وكعادة المفاهيم ذات الجدل، اختلفت الدول والمؤسسات المعنية في وضع تعريف محدد وواضح لمفهوم الأمن السيبراني، إذ يعرفه الاتحاد الدولي للاتصالات على أنه مجموعة من المهمات مثل تجميع وسائل وسياسات وإجراءات أمنية ومقاربات لإدارة المخاطر، وتقنيات يمكن استخدامها لحماية البيئة السيبرانية، بينما عده الإعلان الأوروبي للأمن السيبراني على أنه قدرة النظام المعلوماتي على مقاومة محاولات الاختراق، التي تستهدف البيانات للأفراد أو المؤسسات.

فيما وضعت جمعية الإنترنت في الولايات المتحدة الأميركية ثلاثة مبادئ أساسية للأمن السيبراني، تمثل أولها في الوعي الذي يُوجب على جميع الجهات المعنية في القطاعات المختلفة فهم المخاطر التي تهدد أمنها، ومدى تأثير تلك المخاطر عليها وعلى الآخرين فيما يتعلق بالبنى التحتية لشبكة الإنترنت واستخداماتها، بينما المبدأ الثاني يُلزم جميع الجهات المعنية بتحمل مسؤولية مواجهة المخاطر الأمنية التي تهدد أمنها، مع الأخذ في الاعتبار الآثار المترتبة على اتخاذ تلك الإجراءات، بإشراك جميع الجهات المعنية لمواجهة التهديدات الرقمية.

بينما يتعلق المبدأ الثالث -وفقاً للجمعية- بالحقوق الأساسية وخصائص الإنترنت، الذي يُوجب على الجهات المعنية عند اتخاذها لأي إجراء لمواجهة المخاطر الأمنية الرقمية، الالتزام بالحقوق الأساسية، وتحري الشفافية والركائز التكنولوجية الخاصة بإعادة الاستخدام والنزاهة والقدرة على الابتكار والانتشار العالمي⁽³⁾.

وبناءً على ما سبق، يمكن الخروج بتعريف لمفهوم الأمن السيبراني العراقي على أنه مجموعة وسائل من شأنها الحد من خطر الهجوم على البرمجيات وأجهزة الحاسوب والشبكات، وتشتمل الأدوات المستخدمة في مواجهة القرصنة الإلكترونية، وكشف الفيروسات وتوفير الاتصالات المشفرة، لذا تأتي مهمة

الأمن السيبراني العراقي في تحليل التهديدات الأمنية والاستجابة السريعة للهجمات السيبرانية، والحد من أثارها وتوفير تدابير استباقية لتلافي هذه الهجمات في المستقبل، فضلاً عن تعزيز الوعي الأمني لمستخدمي أنظمة تكنولوجيا المعلومات

(3) Cathrin Schaer, "Are the Middle East's 'electronic armies' the most dangerous of all?", **Deutsche Welle**, 5/6/2021, Available at: <https://www.dw.com/en/the-middle-east-electronic-armies-most-dangerous/a-57782768>

تأتي مهمة الأمن السيبراني العراقي في تحليل التهديدات الأمنية والاستجابة السريعة للهجمات السيبرانية

والإنترنت سواءً على مستوى المؤسسات أو الأفراد⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: جذور ظاهرة الجيوش الإلكترونية:

يُعد مفهوم الجيوش الإلكترونية من المفاهيم الحديثة نسبياً التي ارتبطت بالتطور التكنولوجي الهائل لاسيما في السنوات الأخيرة، ومن هذا يمكن تعريف الجيوش الإلكترونية على أنها مجموعات مدربة تعمل وفق أجندات خاصة عبر حسابات بأسماء وهمية، هدفها اختراق مواقع الخصوم، والترويج لوجهة نظر معينة عبر مختلف منصات الإنترنت لإسكات المعارضين لسياساتها، من خلال ترويج بعض الإشاعات والأكاذيب لخلق الاضطراب والفتنة في المجتمعات، وربما تؤثر الجيوش الإلكترونية بنشاطاتها هذه على الأوضاع الاقتصادية وتسبب في خسائر للأسواق المالية في بلدانها.

ومن ذلك يتضح أن قراصنة الإنترنت يعملون لصالح أجهزة المخابرات والأمن في الغالب، التي تسعى لاختراق المواقع الإلكترونية الخاصة بالشخصيات والمؤسسات والدول، ولا تكاد تترك منتديات أو نقاشات على مواقع التواصل الاجتماعي، إلا وشاركت فيها لنشر الإشاعات والأكاذيب لتوجيه الناس باتجاه يخدم مصالحها.

وعلى ضوء هذا، بدأت دول عديدة في إنشاء جيوش إلكترونية نظامية لها ميزانيتها الخاصة داخل أجهزتها العسكرية والأمنية لحماية أمنها القومي من خلال الدفاع عن البلاد ضد الهجمات الإلكترونية المعادية لأمن دولها، ومن أوائل هذه الدول ألمانيا التي أعلنت في عام 2017 عن تكوين جيش إلكتروني كوحدة مستقلة داخل الجيش الألماني إلى جانب القوات البرية والبحرية والجوية، حيث يمارس مهام دفاعية وهجومية على شبكة الإنترنت لضمان الأمن القومي لألمانيا⁽⁵⁾.

وفي ذات السياق، نجد أن مفهوم الجيوش الإلكترونية انتشر بشكل كبير في العالم العربي عقب نجاح الجيش الإلكتروني السوري في اختراق مواقع أوروبية وأمريكية وعربية بعد اندلاع الأحداث السورية، ومن ثم ارتكز نشاط الجيوش الإلكترونية على استهداف الدول محل الصراع لتنفيذ أجندها الإرهابية.

ولم يتوقف الزحف الإلكتروني في البلدان العربية على سوريا، بل بدأت هذه الظاهرة في الظهور على الساحة العراقية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وتحديدًا موقع الفيس بوك كونه الأكثر انتشاراً واستخداماً في العراق، وتعود نشأة الجيوش الإلكترونية في العراق إلى عام 2010 بعد احتدام الجدل السياسي بين الأحزاب

(4) زيد سالم، «الجيوش الإلكترونية: إرهاب ضد العراقيين»، موقع العربي الجديد، 2019/9/11، متاح على الرابط التالي:

<https://www.alaraby.co.uk/%D8%A7%D984%D8%AC%D98%A%D988%D8%B4-%D8%A7%D984%D8%A5%D984%D983%D8AA%D8B1%D988%D986%D98A%D8A9-%D8A5%D8B1%D987%D8A7%D8A8-%D8B6%D8AF%D991-%D8A7%D984%D8B9%D8B1%D8A7%D982%D98A%D98A%D986>

(5) مهدي سلمان الرسام، «الجيش الإلكتروني العصر الجديد للحرب الافتراضية».

بدأت دول عديدة في إنشاء جيوش إلكترونية نظامية لها ميزانيتها الخاصة داخل أجهزتها العسكرية والأمنية

جريدة النهار، 2020/4/9، متاح على الرابط التالي:

<https://www.annahar.com/arabic/article/1162951-%D8%A7%D984%D8%AC%D98A%D8%B4-%D8>

وتعود نشأة الجيوش الإلكترونية في العراق إلى عام 2010 بعد احتدام الجدل السياسي بين الأحزاب والكتل السياسية المشاركة في الحكومة.

A7%D984%D8%A5%D984%D8%AA%D8%B1%D988%D986%D98A-%D8%A7%D987%D8B5%D8B1-%D8A7%D984%D8AC%D8

والكتل السياسية المشاركة في الحكومة.

غير أن نشاط الجيوش الإلكترونية بالبلاد اتسع بشكل ملحوظ قبيل انتخابات عام 2014، وتحديداً بعد سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على المحافظات الغربية والشمالية من العراق، ووجدت تنظيمات عديدة فرصتها في هذه الصفحات للسيطرة على الرأي العام في الشارع العراقي⁽⁶⁾.

المبحث الثاني: محفزات الجيوش الإلكترونية في العراق

يرجع تنامي ظاهرة الجيوش الإلكترونية في العراق إلى حالة الصراع السياسي الذي اتخذ أشكالاً متعددة ولم يترك مجالاً إلا ودخل فيه، فالقوى السياسية وجدت في تصاعد التفاعل مع صفحات التواصل الاجتماعي الفرصة في التأثير على الشعب العراقي، من خلال استغلال نفوذها وإمكاناتها المالية في إنشاء هذا الكم من الصفحات، وأصبحت بمثابة وسيلة إعلام جديدة بالنسبة للشعب العراقي.

لقد عزز من خطورة التحدي السيبراني في العراق، تطور الثقافة الإلكترونية وصناعة التكنولوجيا خاصة بعد تزايد حدة الغزو الثقافي الأمريكي في العالم العربي، ما أفضى إلى تكوين جيل جديد من المتطرفين الرقميين ليخوضوا حرباً ضد الدولة العراقية ليس على أرض الواقع، بل على أرض الواقع الافتراضي.

ومع تطور دور وسائل التواصل الاجتماعي في صنع الرأي العام وترويج الأخبار في العراق، اعتمدت فئات واسعة من الشعب العراقي عليها كمصدر رئيسي للمعلومات، إذ نشطت الجيوش الإلكترونية في مهمتها كمنصة لتكذيب روايات الأطراف المعادية، ونشر الإشاعات والترويج للأكاذيب،

خاصة خلال الأزمات التي تتعرض لها البلاد، ولأن منصات التواصل الاجتماعي في العراق متاحة للجميع، فإن حالة الاضطراب التي تخلقها هجمات الجيوش الإلكترونية تتفاقم بمشاركة أطراف محلية ودولية في تلك المعارك الإلكترونية من خلال تبني الإشاعات وإعادة نشرها في مواقع مختلفة لخدمة مصالحها⁽⁷⁾.

المطلب الأول: تكتيكات الجيوش الإلكترونية في العراق

لا تكاد تختلف وسائل عمل الجيوش الإلكترونية بين دولة وأخرى، إلا أن العراق يتميز بخصوصية تاريخية وسياسية تجعل تأثير الجيوش الإلكترونية على أراضيه أكثر خطورة، إذ تتبع الجيوش الإلكترونية أساليب جديدة لاستهداف الدولة العراقية ورموزها السياسية، فباتت وسائل التواصل الاجتماعي التي تعتمد عليها الجيوش في العراق منصات لترويج أيديولوجية الأحزاب

A F % D 9 8 % A % D 8 % A F -
%D9% 84%D984%D8%
A D % D 8 % B 1 % D 8 % A 8 -
D 8 % A 7 % D 9 % 8 4 % D 8 % A 7 %
D 9 8 1 % % D 8 % A A
% D 8 % B 1 % D 8 % A 7 %
D 8 % B 6 % D 9 % 8 A % D 8 % A 9

(6) «معارك سياسية في العراق ساحتها مواقع التواصل الاجتماعي»، جريدة الشرق الأوسط، 2017/4/19، متاح على الرابط التالي:

<https://aawsat.com/home/article/905561/> %D8%AD%
D8%B1%D9% 88%D8%A8-
%C2%AB%D8%A7%D984%
%D8%AC%D98%A%D98%
8%D8 %B4-%D8%A7%D9%
84%D8%A5%D984%D9%
83%D8%AA%D8%B1%D9%
88%D9% 86%D98%A%
D 8 % A 9 % C 2 % B B -
%D8%AA% D8%B3%D8
% A A % D 8 % B 9 % D 8 %
B 1 - % D 9 8 1 % % D 9 8 % A -

**تكوين جيل جديد من المتطرفين
الرقميين ليخوضوا حرباً ضد الدولة
العراقية ليس على أرض الواقع، بل
على أرض الواقع الافتراضي**

% D 8 % A 7 %
D 9 8 4 % %D 8 % B 9 % D 8
%B1%D8%A7%D9 82%

(7) Asmaa Khalid Jarjees, "Relationship of Cyber security and the National Security of the Country: Iraq Case Study", *Systematic Reviews in Pharmacy*, Vol 11, Issue 12, Dec 2020, p 469

**العراق يتميز بخصوصية تاريخية
وسياسية تجعل تأثير الجيوش
الإلكترونية على أراضيه أكثر خطورة**

(8) «ظاهرة الجيوش الإلكترونية في العراق: متى بدأت؟ وهل ستصل للصدام مع قرب الانتخابات؟»، صحيفة العالم الجديد، 2017/4/17، متاح على الرابط التالي:
<https://al-aaalem.com/news/39620-%D8%B8%D8%A7%D9>

أهم خطوات الجيوش الإلكترونية في العراق ومن يتبنى أجندتها، المشاركة بقوة في حروب التغريدات والتعليقات على مواقع التواصل الاجتماعي

السياسية، وبنفس الوقت أداة لإسقاط الخصوم من خلال نشر الفضائح السياسية والأخلاقية أو ملفات ووثائق تدينهم بالفساد المالي. ولنشر الفوضى استهدفت الجيوش الإلكترونية في العراق الناشطين والصحافيين عبر حملة من الاتهامات والتهديدات في مواقع التواصل الاجتماعي من حسابات وهمية ومجهولة الهوية، والجدير بالاهتمام أن هدف الجيوش الإلكترونية تعدى مؤخرًا من مجرد التهديدات إلى التحريض علنًا على القتل، من خلال استهداف الشخصيات عبر حملات منظمة ضدهم، للتأثير على أتباعهم وتشويه سمعة المستهدف، ويأتي بعد ذلك الاستهداف الجسدي، عبر التصفية المباشرة أو الحوادث المفتعلة، يلي ذلك إعادة نشر المنشورات القديمة التي تهدف إلى عدم التعاطف مع المستهدف⁽⁸⁾.

87%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D984%D8%AC%D98%A%D988%D8%B4-%D8%A7%D984%D8%A7%D984%D983%D8%AA%D8%B1%D9%88%D986%D98%A%D8%A9-%D981%D98%A-%D8%A7%D984-%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D982-%D985%D8%AA

ومن هذا يتضح حرص الجيوش الإلكترونية -بشكل عام- على متابعة كل ما ينشر على الإنترنت، ويخص مصالح الجهات التي يعملون لحسابها، من خلال اختراق المواقع الشهيرة بإمكانهم بث الإشاعات والأكاذيب بغرض إرباك الأوضاع، وإضعاف معنويات الطرف الآخر، والجدير بالذكر أن استخدام منصات التواصل الاجتماعي من طرف الجيوش الإلكترونية لا يسعى فقط للاختراق أو التشويش على آراء الخصوم وتشويه سمعتهم، بل يتجاوزها إلى التبليغ عن الحسابات والسعي لوقفها نهائيًا، ودفع الخصم إلى الصمت بأي وسيلة.

(9) «الجيوش الإلكترونية في العراق: آلاف الحسابات الوهمية و«أسماء بنات» لهدف واحد»، قناة الحرة، 2021/1/20، متاح على الرابط التالي:

<https://www.alhurra.com/iraq/202120/01/%D8%A7%D984%D8%AC%D98%A%D988%D8%B1%D983%D8%AA%D8%B1%D988%D8%B4-%D8%A7%D984%D983%D8%AA%D8%B1%D9%88%D986%D98%A%D8%A9-%D981%D98%A-%D8%A7%D984-%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D982-%D985%D8%AA>

ومن بين أهم خطوات الجيوش الإلكترونية في العراق ومن يتبنى أجندتها، المشاركة بقوة في حروب التغريدات والتعليقات على مواقع التواصل الاجتماعي مثل تويتر وفيسبوك، ولأجل ذلك تعمل على إنشاء عدة حسابات لا تكاد تحصى بأسماء وهمية، وتعمل على نشر وإعادة ترويج الأفكار المطلوب ترويجها، كما تستفيد من انضمام إعلاميين وناشطين بارزين يعملون في الجيوش الإلكترونية التي تُمول من الجهات المعادية للحكومة العراقية داخليًا وخارجيًا⁽⁹⁾.

أن التنظيمات الإرهابية شكلت جيوشًا إلكترونية لتنفيذ مخططاتها في تدمير الدولة العراقية

8%D8%B4-%D8%A7%D984%D983%D8%AA%D8%B1%D988%D8%B4-%D8%A7%D984%D983%D8%AA%D8%B1%D9%88%D986%D98%A%D8%A9-%D981%D98%A-%D8%A7%D984-%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D982-%D985%D8%AA

وكما سبق وأن أشرنا، فإن الجيوش الإلكترونية في العراق لا تقتصر على القوى السياسية المعارضة للحكومة الحالية، بل أن التنظيمات الإرهابية شكلت جيوشًا إلكترونية لتنفيذ مخططاتها في تدمير الدولة العراقية، فإلى جانب الهجمات الإرهابية التي يشنها تنظيم داعش الإرهابي، استخدم العالم الافتراضي لتنفيذ أعمال القرصنة في العراق باستخدام مجموعات القرصنة التي تم إنشاؤها في أوائل عام 2016 والتي

تواصل العمل لصالح التنظيم، وتنقسم هذه المجموعات إلى أربع وحدات؛ إدارة الأشبال للخلافة، وجيش أبناء الخلافة، وجيش الخلافة الإلكترونية، وفريق الأمن الإلكتروني، اجتمعت كل هذه الوحدات معاً في أبريل لعام 2016، في ظل دعوة التنظيم إلى الخلافة الإلكترونية الموحدة، وتم بث أخبارها عبر قنواتها على تطبيق التيليجرام ومنصات التواصل الاجتماعي الأخرى.

ونفذت الحركات الإسلامية في العراق وفي مقدمتها تنظيم داعش الإرهابي، عملياتها الإجرامية ونشرتها في وسائل الإعلام غير التقليدية، وتطبيقات التواصل الاجتماعي المختلفة، لاستقطاب الشباب وتعليمهم فن الحرب البديل، وإعطائهم دورات مجانية عبر الإنترنت لتعلم الاختراق وتدمير المواقع والتجسس بأدوات وتقنيات حديثة، ويتضح من كل تلك التكتيكات التي تتبعها الجيوش الإلكترونية في العراق، إنفاقها لآلاف الدولارات يومياً على تمويل الصفحات المرتبطة بجيوشها، فضلاً عن تمويل المنشورات التي تحمل نوعاً من محاربة للخصوم في مقابل تمجيد الجهة التي تمويلها⁽¹⁰⁾.

المطلب الثاني: مكاسب الجيوش الإلكترونية من استهداف العراق

نجحت الحروب الإلكترونية في العراق، من خلال الاستعانة ببعض المخترقين في ضرب الرموز السياسية والمواقع الحكومية الخدمية في البلاد، انتقاماً للمعارضين أو عداً لنهج سياسة الدولة التي غالباً ما تكون ذات نهج مغاير لما تراه المعارضة، أو ربما تهدف بعض المنظمات الإرهابية للسيطرة على الدولة العراقية من خلال التحكم في المؤسسات الأمنية واختراقها من خلال بناء منظومة استخبارات خاصة بها متدربة على برامج التدمير والاختراق، فالغزو الإلكتروني يحتاج إلى طاقم فني مدرب ووسائل تقنية حديثة ومتطورة، حيث يتم في الغالب إرسال الجيوش الإلكترونية لفيروسات تعمل على السيطرة على الموقع المستهدف بطريقة لا يمكن كشف مرتكبيها بسهولة.

لقد استهدفت الحركات الإرهابية عبر جيوشها الإلكترونية، مؤسسات الدولة العراقية للحصول على الأموال وممارسة التأثير في الفضاء الإلكتروني بحرية ممنوعة على أرض الواقع، وذلك عن طريق استخدام الإعلام الكاذب وتشويه الصور والمبررات القتالية وأساليب الحرب النفسية⁽¹¹⁾.

المبحث الثالث: الدور الخارجي لدعم الجيوش الإلكترونية في العراق

في إطار الحرب السيبرانية بين النظام العراقي والجيوش الإلكترونية، تجلّى العامل الخارجي كعنصر حيوي في تحديد مسار الحرب الجديدة، وأصبحت

(10) صفد الشمري، «ماذا تعرف عن الجيوش الإلكترونية في العراق؟»، جريدة الصباح، 2021/7/8، متاح على الرابط التالي:

<https://alsabaah.iq/50122/%D985%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8AA%D8%B9%D8%B1%D981-%D8B9%D986-%D8A7%D984%D8AC%D98A%D988%D8B4-%D8A7%D984%D8A5%D984%D983%D8AA%D8B1%D988%D986%D98A%D8A9-%D981%D98A-%D8A7%D984%D8B9%D8B1%D8A7%D982>

(11) Midea Sabah Ali, "A Brief Review of Cyber security Issues in Iraq", Research Gate, April 2018, Available at:

فالغزو الإلكتروني يحتاج إلى طاقم فني مدرب ووسائل تقنية حديثة ومتطورة

https://www.researchgate.net/publication/324650661_A_Brief_Review_of_Cybersecurity_Issues_in_Iraq

الجيش الإلكتروني أحد أهم التحديات الخطيرة والمتشعبة التي تواجه الحكومات العراقية المتعاقبة والأمن الوطني للبلاد، حيث تتداخل فيه مصالح القوى السياسية والجماعات المسلحة والشركات التجارية والمواقع الإلكترونية المتخصصة بمختلف أنشطة الحياة، التي تشارك في معاداتها للدولة العراقية.

المطلب الأول: تداعيات هجمات الجيوش الإلكترونية على الأمن القومي للعراق
تتضح دلالات خطورة التهديدات السيبرانية في العراق مقارنةً بمثلتها التقليدية،

**تستهدف الهجمات السيبرانية
أنظمة المعلومات والشبكات
الإلكترونية التي يعتمد عليها
العراق بشكل رئيسي**

ففي حين تنصب التهديدات العسكرية التقليدية على استهداف العراق وجيشها وإقليمها الجغرافي بالأساس، تستهدف الهجمات السيبرانية أنظمة المعلومات والشبكات الإلكترونية التي يعتمد عليها العراق بشكل رئيسي مخلفةً تداعيات فادحة ترتبط بتدمير البنى التحتية العراقية، وتسريب معلومات سرية وسرقة البيانات، والمساس بالأمن القومي للعراق.

يمكن اعتبار العراق البلد الأكثر جذباً لتوجهات المواقع الإلكترونية وانتشارها، حتى أصبحت تشكل تهديداً جدياً ليس للأمن الوطني فحسب، ولكن لأمن الشخصيات السياسية والمؤسسات الحيوية في البلاد، إذ يصعب مواجهة حملاتها الإلكترونية المتنامية، بعد تسارع وتيرة ثورة الإتصالات وغزو وسائل التواصل الاجتماعي للمجتمعات وساحات الدول خاصة العراق، لشن حملات حربها النفسية ذات الأغراض المتعددة⁽¹²⁾.

ولم تسلم الأجهزة الحكومية وبخاصةً الأمنية منها من الاستهداف الإلكتروني، إن لم يكن الأخطر من بين دائرة الاستهداف هذه، حيث كانت أجهزة الأمن في العراق قد أعلنت قبل أشهر عن هجمات استهدفت المواقع الإلكترونية الحكومية، وتسببت باختراق عشرات المواقع أكثر من مرة، بعضها يخص مواقع تابعة لوزارة

الداخلية وأخرى للأمن الوطني وثالثة لهيئة النزاهة ورابعة لوكالة الاستخبارات وخامسة للصحة ووزارات أخرى، وقعت جميعها في فترات متقاربة، وهو ما يؤكد على الخطورة الممنهجة لدى الجيوش الإلكترونية المعادية للنظام العراقي، لكن الأجهزة الأمنية المتخصصة بمتابعة أنشطة المواقع الإلكترونية نجحت في استعادة معظم تلك المواقع بعد ساعات من تعرضها للاستهداف.

ومن أخطر ما تعرضت له تلك المواقع الحكومية، تمكن المخترقين من سحب معلومات مهمة من قاعدة البيانات ومحتوى المواقع التي تم اختراقها، فضلاً عن

(12) مجاشع محمد علي، «خطورة الأمن السيبراني والانتخابات»، جريدة الزمان، 2021/10/17، متاح على الرابط التالي:

https://www.azzaman.com/%D8%AE%D8%B7%D988%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D984%D8%A3%D985-%D8%A7%D984%D8%B3%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D986%D98%A- %D988%D8%A7%D984%D8%A5%D986%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9/85%

**ومن أخطر ما تعرضت له تلك
المواقع الحكومية، تمكن
المخترقين من سحب معلومات
مهمة من قاعدة البيانات ومحتوى
المواقع التي تم اختراقها**

الولوج إلى أجهزة الحاسوب الحكومية، وتمكنت قوات الأمن العراقية من التحقق من تلك الجيوش الإلكترونية التي تبنت مثل هذه الهجمات، وتبين أن غالبيتها من عناصر محلية لا ترتبط بالخارج، وكانت مُعدة ومُوجهة ضد الحكومة العراقية.

يمكن القول أن الوسط الرياضي في العراق هو البيئة الأكثر تأثراً بتلك الحملات التي تقودها جهات وشخصيات مؤثرة

وبخلاف الاستهداف السياسي والأمني، لم ينجُ المجال الرياضي في العراق من الإستهداف الإلكتروني، بل يمكن القول أن الوسط الرياضي في العراق هو البيئة الأكثر تأثراً بتلك

الحملات التي تقودها جهات وشخصيات مؤثرة، بهدف إرباك هذا الوسط ورموزه الرياضية التي أصبحت هدفاً سهلاً لتلك الجيوش، سواء كانت إستهدافات شخصية أو جماعية.

ومن ثم يتضح أن الانتشار الواسع للمواقع الإلكترونية في العراق، أسفر عن حالة من حالات الفوضى والاضطراب، والتي لا بد وأن تترك تأثيراتها الكارثية على أمن البلاد وتصيب السلم المجتمعي بأضرار بالغة، لاسيما أن الكثير من تلك المواقع مرتبطة بجماعات مسلحة أو جهات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية ممنهجة، وتُبت عبر تلك المواقع مختلف الأخبار والتقارير والتسريبات الدعائية، في ظل الانفلات الذي يحاوط العالم الإلكتروني، لعدم قدرة الحكومات العراقية والأجهزة الأمنية من السيطرة على هذا العدد الضخم من تلك المواقع⁽¹³⁾.

المطلب الثاني: استراتيجية العراق لمكافحة الجيوش الإلكترونية

ولمواجهة الهجمات السيبرانية، اتخذت وزارة الداخلية العراقية في السنوات القليلة الماضية خطوات متقدمة في مجال إرساء قواعد الأمن السيبراني في العراق،

لاسيما فيما يتعلق بمحوري الجريمة الإلكترونية والإرهاب الإلكتروني، وتمكنت من توفير عناصر مدربة على المهارات الرقمية المتقدمة لمواجهة تلك الجرائم في مديرياتها بجميع المدن العراقية، ووفرت متطلبات الإبلاغ السريع عن تلك الهجمات، فضلاً عن قيامها بحملات توعية لكافة فئات الشعب

العراقي بمخاطر الجيوش الإلكترونية، ووسائل تجنب هجماتها

من قبل الأفراد العاديين، عن طريق الحملات الإعلامية والإلكترونية والندوات الحوارية والتثقيفية.

وعلى ضوء ذلك، سبق وأن أعلنت مستشارية الأمن القومي عن استراتيجية جديدة للأمن السيبراني العراقي في عام 2017، لتوفير التدابير اللازمة والإجراءات الاستراتيجية لضمان أمن وحماية الوجود العراقي في الفضاء السيبراني، وحماية

(13) حامد شهاب، «مخاطر المواقع الإلكترونية على الأمن الوطني العراقي»، مؤسسة ميدل إيست أونلاين، 2020/10/20، متاح على الرابط التالي:

<https://middle-east-online.com/%D985%D8AE%D8A7%D8B7%D8B1-%D8A7%D984%D985%D988%D8A7%D982%D8B9-%D8A7%D984%D8A3%D984%D983%D8AA%D8B1%D988%D986%D98A%D8A9-%D8B9%D984%D989-%D8A7%D984%D8A3%D985%D986-%D8A7%D984%D988%D8B7%D986%D98A>

ولمواجهة الهجمات السيبرانية، اتخذت وزارة الداخلية العراقية في السنوات القليلة الماضية خطوات متقدمة في مجال إرساء قواعد الأمن السيبراني في العراق

البنى التحتية للمعلومات، وحددت الاستراتيجية التهديدات السيبرانية الرئيسية في الجريمة الإلكترونية، والإرهاب الإلكتروني، والصراع السيبراني، والتجسس السيبراني، إلى جانب إساءة معاملة الأطفال واستغلالهم إلكترونياً، وشددت الاستراتيجية على ضرورة تقييم مواطن الضعف في المجال السيبراني لمحاولة علاجها ووضع تدابير مضادة للتهديد السيبراني، وتطوير إمكانات الأمن السيبراني على جميع مستويات الدولة في العراق⁽¹⁴⁾.

**وضعت الاستراتيجية عدد من
المحاور الرئيسية كخارطة طريق
للتصدي للتهديدات السيبرانية،
متمثلة بالحكومة الفعالة، والإطار
التشريعي والتنظيمي**

وفي هذا السياق، وضعت الاستراتيجية عدد من المحاور الرئيسية كخارطة طريق للتصدي للتهديدات السيبرانية، متمثلة بالحكومة الفعالة، والإطار التشريعي والتنظيمي، وإطار تكنولوجيا الأمن السيبراني، وثقافة الأمن السيبراني وبناء القدرات، والجاهزية لحوادث الأمن السيبراني، إلى جانب

التعاون الدولي لضمان استراتيجية متكاملة وفعالة، لذا جرى الإعلان عن تشكيل فريق وطني متخصص للاستجابة للحوادث السيبرانية، ونشر الوعي في مجال حماية الخصوصية للأفراد والمؤسسات على الإنترنت.

وتتمثل أهم مهام هذا الفريق المشترك في ما يلي:

1. تأمين وحماية الشبكات ومراكز البيانات الوطنية والمواقع الرسمية التي تعمل في مجال الفضاء السيبراني العراقي.
2. تنسيق الجهود الوطنية ودعم المؤسسات في القطاعين العام والخاص في حماية خدماتها في الفضاء السيبراني.
3. تعزيز ثقة المواطن العراقي بالمؤسسات الحكومية وزيادة الثقة في استخدام الخدمات الإلكترونية الحكومية.
4. الاستجابة للحوادث السيبرانية والحد من آثارها وتوفير تدابير استباقية لتلافي هذه الحوادث.
5. تعزيز الوعي الأمني لمستخدمي أنظمة تكنولوجيا المعلومات

والإنترنت سواء من الأفراد أو المؤسسات.

6. تحليل التهديدات الأمنية وتأثيرها من خلال توفير معلومات عن الهجمات الجديدة وطرق تجنبها⁽¹⁵⁾.

يأتي هذا بجانب سعي وزارة الداخلية العراقية في تشكيل فرقاً إلكترونية من الخبراء التقنيين مختصة في مجال مواجهة

الجرائم السيبرانية بجميع وزارات وهيئات الدولة ذات الطبيعة الخاصة، لمنع استهداف المواقع الإلكترونية واختراقها، فرغم تخصيص وزارة الداخلية العراقية دائرة خاصة معنية بملف الجيوش الإلكترونية، ولكنها لا تستطيع السيطرة الكاملة

(14) Mohammed Faez Hasan, "Cyber-attacks and Cyber Security Readiness: Iraqi Private Banks Case", *Social Science and Humanities Journal*, Vol 5, Issue 8, 2021, pp 2307-2311.

(15) حازم حمد موسى، «الرؤية الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي في الفضاء السيبراني: مقارنة بين المعضلة الأمنية والمكثة الأدائية»، *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية*، مح 57 ع 5، 2020، ص 549.

**تعزيز الوعي الأمني لمستخدمي
أنظمة تكنولوجيا المعلومات
والإنترنت سواء من الأفراد أو
المؤسسات**

على كل ما يجري عبر الإنترنت، ما يستلزم إعادة هيكلة لإجراءات قانونية فعالة للسيطرة على خطر نشاط تلك الجيوش نتيجة لقصور التشريعات العراقية النافذة، التي ما زالت لا ترتقي إلى مستوى التحولات الرقمية التي تشهدا المجتمعات المعاصرة والمخاطر الحديثة التي تواجهها.

غير أن رئيس الوزراء الحالي للعراق مصطفى الكاظمي اكتسب على مدى السنوات الأربع الماضية، من خبرته في رئاسة جهاز المخابرات الوطنية العراقية، ونتيجة لهذا استطاع توثيق علاقة العراق بدول الجوار بما في ذلك دول الخليج العربي⁽¹⁶⁾.

خاتمة:

لم تقتصر التهديدات الأمنية للدولة العراقية على أشكالها التقليدية، بل امتدت لتشمل أشكالاً جديدة، تستغل التطور التكنولوجي كساحة للصراع، إذ أصبح الأمن السيبراني المجال الجديد للحروب المعاصرة، والثغرة التي يمكن من خلالها استهداف العراق وتهديده، ومن ثم تنامت ظاهرة الجيوش الإلكترونية في العراق بعد أن وظفتها القوى السياسية -بمختلف عقائدها- لترويج مواقفها السياسية وإسقاط الخصوم والمعارضين لأجندتها عبر صفحات إلكترونية وهمية، وأصبحت بمثابة وسيلة إعلام جديدة بالنسبة لها، لتضرب العراق من خلال الفضاء السيبراني.

ومن هذا تنتشر الجيوش السيبرانية في العراق عبر تحديات غير مباشرة، تؤثر على منظومة الأمن الوطني العراقي، وفي عصر التكنولوجيا أصبح لأمن المعلومات الدور الأكبر في صد أي هجوم إلكتروني ومنعه، فالتطور التكنولوجي الذي شهده العراق في مجال المعلومات والاتصالات لاسيما بعد عام 2013، أفضى إلى جعل العراق بيئة خصبة لاختراق الجيوش الإلكترونية المدعومة محلياً ودولياً، والتجسس على المعلومات الخاصة بالمؤسسات الأمنية، بل وتخطى الأمر ذلك، فاستخدمت الجيوش الإلكترونية العراق كساحة لشن الهجمات الإلكترونية لاختراق أمن المعلومات لدول الجوار، الأمر الذي يعزز الصراع بين العراق وجوارها وقد يعزل العراق عن محيطه الجغرافي الداعم.

لذا فإن القدرة على تحسين الوضع الأمني في العراق، بجانب الإجراءات الملموسة للتخفيف من الضائقة الاقتصادية، ستكون حاسمة في تحديد نجاح حكومة الكاظمي في تحقيق الاستقرار في العراق، فعلى الرغم من أن العراقيين أصبحوا أكثر دعماً لمؤسسات الدولة، إلا أنهم قلقون من تشكيلة الحكومة الجديدة

(16) Rahaf Al Khazraji, "Challenges and prospects for security and stability in Iraq", *Trends Research and Advisory*, 18/3/2021, Available at: <https://trendsresearch.org/insight/challenges-and-prospects-for-security-and-stability-in-iraq/>

تنتشر الجيوش السيبرانية في العراق عبر تحديات غير مباشرة، تؤثر على منظومة الأمن الوطني العراقي

المرتقبة، لاسيما وأن المحفزات التي تسببت في نشاط المنظمات الإرهابية لم تُباد. استنتاجات وتوصيات:

يوحى المشهد الأمني الحالي في العراق، أن الجهود الحكومية التي اتخذتها الحكومة في مجال الأمن السيبراني لم تتواصل بل شهدت تراجعاً ملحوظاً، بداية من محدودية دور فريق الاستجابة للحوادث السيبرانية في القيام بمهامه في التصدي للهجمات السيبرانية، وحماية البنى التحتية للإنترنت، ونشر الوعي في مجال حماية الخصوصية على الإنترنت.

بإرجاء صدور هذا القانون ضد الجرائم الإلكترونية، ستبقى التهديدات السيبرانية خطراً وشيكاً على الأمن العراقي.

وعلاوةً على قصور دور الفريق الوطني، فإن قانون جرائم المعلوماتية العراقي لم يتم التصويت عليه بعد، رغم تداوله في البرلمان منذ قرابة الثلاث سنوات، والذي سبق وأن قاد ناشطون وحقوقيون حملات شعبية واسعة ضد محاولات التصويت عليه وتميره؛ بسبب احتوائه مواد تهدد حرية التعبير على وسائل التواصل الاجتماعي، وقد تم تعديل نسخة مرات عدة لإرضاء المعارضة،

(17) صفد الشمري، «ما واقع الأمن السيبراني في العراق؟»، جريدة الصباح، 2021/6/8، متاح على الرابط التالي: <https://alsabaah.iq/48007/>

تشكلت جيوش إلكترونية مضادة لمواجهة جيوش داعش الالكترونية

لكن بإرجاء صدور هذا القانون ضد الجرائم الإلكترونية، ستبقى التهديدات السيبرانية خطراً وشيكاً على الأمن العراقي. هذا بجانب أن عدد المؤتمرات وورش العمل والندوات حول الأمن السيبراني لا يزال محدوداً في العراق مقارنةً

D 9 8 5 % %D 8 % A 7 -
% D 9 8 8 % %D 8
% A 7 % D 9 8 2 % %D 8 % B 9 -
% D 8 % A 7 % D 9 8 4 % %D 8
% A 3 % D 9 8 5 % %D 9 8 6 - % %D 8
% A 7 % D 9 8 4 % %D 8 % B 3 % D
9 8 % A % D 8 % A 8 % D 8 % B 1 %
D 8 % A 7 % D 9 8 6 % %D 9 8 % A -
% D 9 8 1 % %D 9 8 % A - % D 8 % A
7 % D 9 8 4 % %D 8 % B 9 % D 8 % B
1 % D 8 % A 7 % D 9 8 2 %

ببلدان المنطقة، قد يعود هذا إلى انخفاض الأموال المخصصة للأمن السيبراني، الأمر الذي أدى إلى عدم تشكيل بنى تحتية مادية وبشرية متكاملة في مجال الأمن السيبراني العراقي، وكنتيجة لما سبق تراجع ترتيب العراق في مؤشر الأمن السيبراني العالمي⁽¹⁷⁾.

ولمواجهة تلك التحديات قدمت هذه الدراسة عدداً من التوصيات بشأن النهوض بالأمن القومي السيبراني، ودحض نشاط الجيوش الإلكترونية الرامية إلى نشر الفوضى والاضطراب في العراق، ومن أبرز تلك التوصيات ما يلي:

تفعيل الدور الرقابي للحكومة العراقية على منصات الإنترنت المختلفة

1- تشكلت جيوش إلكترونية مضادة لمواجهة جيوش داعش الالكترونية، وقدمت دعماً للقوات الأمنية العراقية، وعملت بالتعاون مع ناشطين ومنظمات صحفية لقيادة حملات منظمة على مواقع التواصل الاجتماعي في مواجهة جيوش داعش وحررها النفسية على الشعب العراقي، لذا يجب على وزارة الداخلية العراقية دعم تلك الجيوش المضادة بكافة الأشكال المادية والتقنية من خلال إقامة دورات تخصصية وتوفير برامج تدريبية لتعزيز

دورهم في التصدي للمليشيات الإلكترونية.

2- تفعيل الدور الرقابي للحكومة العراقية على منصات الإنترنت المختلفة، والعمل على سن ضوابط وقوانين لوضع حد للقوى السياسية المعادية لأمن العراق وجيوشها الإلكترونية، لذا يجب التعاون بين الحكومة العراقية وإدارة منصات التواصل الاجتماعي كتويتر وفيسبوك.

**وبيان مخاطر المنشورات الكاذبة
على الأمن والسلام الاجتماعي،
وتشجيع مهارة البحث والتدقيق
لدى الجمهور العراقي**

3- الدور التوعوي لمواجهة استقطاب تلك الجيوش الإرهابية للشباب، يتحقق هذا من خلال تكثيف برامج التوعية للشباب العراقي، ونشر ثقافة التعامل المهني مع المحتوى الرقمي عبر توفير الأخبار والمعلومات الدقيقة وتدريب الشعب العراقي على كيفية التعاطي مع الأخبار والصور ومقاطع الفيديو المتداولة وكشف خداعها، وبيان مخاطر المنشورات الكاذبة على الأمن والسلام الاجتماعي، وتشجيع مهارة البحث والتدقيق لدى الجمهور العراقي بشأن الأحداث المهمة بدلاً من لجوئه واعتماده الكلي على مواقع التواصل.

4- إرساء ثقافة عامة للأمن السيبراني على صعيدي المؤسسات والأفراد في العراق، وتشجيع البحث العلمي المتعلق بهذا المجال، عن طريق افتتاح أقسام لدراسة تكنولوجيا المعلومات في الجامعات العراقية، إلى جانب تحفيز الباحثين لإجراء دراسات حول الأمن السيبراني، وتدريب وتنمية المهارات الرقمية بشكل مستمر؛ لمواكبة المستجدات الإلكترونية على مستوى المنطقة والعالم⁽¹⁸⁾.

5- يتطلب هذا أيضاً وجود إعلام مضاد وقوي ومتحرراً من السطوات الحزبية والمصالح السياسية؛ لمراقبة ورصد الأخبار الكاذبة والمفبركة والمزيفة خاصة في الصراعات المسلحة التي تخسرها داعش في العراق، وتحاول إيهام أتباعها بعكس ذلك عن طريق نشر صور وفيديوهات مزيفة لا تمت للحقيقة بصلة⁽¹⁹⁾.

6- تشكيل هيئة وطنية موحدة لجميع الفرق الإلكترونية للأجهزة العراقية، ضمن مسار الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، وبصلاحيات موسعة تعمل على تأمين البلاد في البعد الخامس للحروب المعاصرة، ويمكن في هذا الإطار إعادة تنشيط فريق الاستجابة للحوادث السيبرانية وتحويله إلى جهاز أمني إشرافي وتنسيقي متكامل.

**بناء منظومة متكاملة لأمن
المعلومات، وبناء مؤسسات
خاصة بالأمن السيبراني مثل
الشرطة السيبرانية والاستخبارات
الإلكترونية والجيش السيبراني**

7- يستوجب بناء منظومة متكاملة لأمن المعلومات، وبناء مؤسسات خاصة بالأمن السيبراني مثل الشرطة السيبرانية والاستخبارات الإلكترونية والجيش السيبراني وغيرها لمواجهة التهديدات السيبرانية الداخلية والخارجية؛

(18) محمد فرحات الخميس، «الأمن السيبراني: جيوش جديدة لمواجهة الإرهاب الرقمي»، مؤسسة بوابة العين الاخبارية للإعلام والدراسات، 2021/8/26، متاح على الرابط التالي: <https://al-ain.com/article/cybersecurity-world-confront-digital-terrorism>

(19) «الإعلام العراقي الحقيقي في مواجهة خطر الجيوش الإلكترونية»، موقع موازين نيوز، 2019/1/31، متاح على الرابط التالي: <https://www.mawazin.net/Details.aspx?jmare=32207>

لتلافي خرق أمن المعلومات العراقي بسبب اعتماد المؤسسات لتجهيز معلوماتها على أقمار صناعية ذات مورد خدمة واقع خارج الحدود العراقية، ومرور تلك المعلومات في خوادم تلك الدول، قبل رجوعها إلى العراق ما يؤدي لسهولة اختراق تلك البيانات.

8- ينبغي على مجلس النواب العراقي تعديل النصوص التشريعية المرتبطة بمواجهة الجرائم السيبرانية وفق المعطيات المعاصرة؛ لبناء نظام قانوني وقضائي واجب النفاذ يتعلق بالجرائم الإلكترونية، ما يمثل قوة رادعة ضد جيش المتطرفين الرقميين في العراق.

9- ضرورة مشاركة الدولة العراقية في الجهود الإقليمية والدولية المتعلقة بالأمن السيبراني، كالاتفاقيات والمؤتمرات الدولية التي تُعقد بشأن خطر التهديدات السيبرانية وكيفية التعامل معها دولياً، واهتمام الحكومة بالمؤشرات الدولية للنهوض باستراتيجية الأمن السيبراني في العراق⁽²⁰⁾.

قائمة المصادر

أولاً- المصادر باللغة العربية:

1. مصطفى سلمان الشمري، «الأمن السيبراني وأثره في الأمن الوطني العراقي»، كلية القانون والعلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية والقانونية، مج 10، ع 1، 2021.
2. باسم علي خريسان، «الأمن السيبراني في العراق. قراءة في مؤشر الأمن السيبراني العالمي 2020»، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2021/7/18، متاح على الرابط التالي: <https://www.bayancenter.org/wpcontent/uploads/2021087yg2.pdf/07/>
3. زيد سالم، «الجيش الإلكتروني: إرهاب ضد العراقيين»، موقع العربي الجديد، 2019/9/11، متاح على الرابط التالي: <https://www.alaraby.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%84%D8%A5%D9%88%D8%B4-%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%A9-%86%D9%88%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%91-%87%D8%A7%D8%A8-%D8%B6%D8%AF%D9%D8%A5%D8%B1%D9%8A%D8%A9%82%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%D8%A7%D9%86%D9>
4. مهدي سلمان الرسام، «الجيش الإلكتروني العصر الجديد للحرب الافتراضية»، جريدة النهار، 2020/4/9، متاح على الرابط التالي: <https://www.annahar.com/arabic/article/1162951-8A%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%D8%A7%D9%88%D8%B1%D9%84%D9%84%D8%A5%D9%84%D8%B9%D8%B5%D8%B1-%8A-%D8%A7%D9%86%D9%98A%D8%AF-%84%D8%AC%D8%AF%D9%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%D9%8A%D8%A9%81%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%B6%D9%D9>
5. «معارك سياسية في العراق ساحتها مواقع التواصل الاجتماعي»، جريدة الشرق الأوسط، 2017/4/19، متاح على الرابط التالي:

(20) باسم علي خريسان، مرجع سبق ذكره.

<https://aawsat.com/home/article/905561/%D8%AD%D8%B1%D98A-%84%D8%AC%D9%88%D8%A8-%C2%AB%D8%A7%D9%83%84%D9%84%D8%A5%D9%88%D8%B4-%D8%A7%D9%D98A%D8%A9C2%BB-%86%D9%88%D9%D8%AA%D8%B1%D98A-%D8%A7%81%D9%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%B1-%D982%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%D9>

6. «ظاهرة الجيوش الإلكترونية في العراق: متى بدأت؟ وهل ستصل للصدام مع قرب الانتخابات؟»، صحيفة العالم الجديد، 2017/4/17، متاح على الرابط التالي:

<https://al-aaalem.com/news/39620-84%D8%AC%87%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%D8%B8%D8%A7%D983%84%D9%84%D8%A7%D9%88%D8%B4-%D8%A7%D9%8A%D9%D98A-%81%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D9%88%D9%D8%AA%D8%B1%D985%D8%AA%82-%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%D8%A7%D9>

7. «الجيوش الإلكترونية في العراق: آلاف الحسابات الوهمية و«أسماء بنات» لهدف واحد»، قناة الحرة، 2021/1/20، متاح على الرابط التالي:

<https://www.alhurra.com/iraq/202183%D8%A84%D9%84%D8%A5%D9%88%D8%B4-%D8%A7%D9%8A%D98A-%81%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D9%88%D9%A%D8%B1%D9>

8. صفد الشمري، «ماذا تعرف عن الجيوش الإلكترونية في العراق؟»، جريدة الصباح، 2021/7/8، متاح على الرابط التالي:

<https://alsabaah.iq/50122/%D985%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%B9%D9%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D986-%D8%A7%D9%81-%D8%B9%D9%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D984%D8%A5%88%D8%B4-%D8%A7%D9%8A%D9%84%D8%AC%D98A%D8%A9-%86%D9%88%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%84%D9%D982%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%8A-%D8%A7%D9%81%D9%D9>

9. «شركة للأمن السيبراني: واجهنا 14 مليون تهديد وهجمة داخل العراق في 6 أشهر فقط»، موقع ناس نيوز، 2021/11/17، متاح على الرابط التالي:

<https://www.nasnews.com/view.php?cat=74203>

10. مجاشع محمد علي، «خطورة الأمن السيبراني والانتخابات»، جريدة الزمان، 2021/10/17، متاح على الرابط التالي:

<https://www.azzaman.com/%D8%AE%D8%B7%D988%D8%B1%D8%https://www.azzaman.com/%D8%AE%D8%B7%D9%86-%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A3%D9%A9-%D8%A7%D98A-%86%D9%8A%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%B3%D986%D8%AA%D8%AE%D8%A7%84%D8%A5%D9%88%D8%A7%D9%D985%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9>

11. حامد شهاب، «مخاطر المواقع الإلكترونية على الأمن الوطني العراقي»، مؤسسة ميدل ايست أونلاين، 2020/10/20، متاح على الرابط التالي:

<https://middle-east-online.com/%D985%D8%AE%D8%A7%D8%B7%https://middle-east-online.com/%D982%D%88%D8%A7%D9%85%D9%84%D9%D8%B1-%D8%A7%D983%D8%AA%D8%84%D9%84%D8%A3%D9%8%B9-%D8%A7%D989-%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%86%D9%88%D9%B1%D988%84%D9%86-%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A3%D9%D8%A7%D9>

كيفية تغلب المجتمع الجامعي على جائحة كورونا واستمرار التعليم

*م.م. خالد حسن صيوان دحام
باحثة من العراق

*المديرية العامة للتربية في البصرة
Khuloudseiwan@gmail.com

ملخص :

يعد اجتياح فايروس كورونا وباءً عالمياً اجتاح معظم دول العالم على حد سواء. لقد ترك آثاره على جميع مفاصل الحياة، وتعد الأجهزة التعليمية المتمثلة بالمدارس والجامعات والمعاهد من أكثر المؤسسات التي تأثرت بسبب هذا الوباء. إن انتشار هذا المرض كان السبب الرئيس لتحول التعليم باتجاه التعليم الإلكتروني أو ما يسمى التعليم عن بعد (Distance Education). نظراً لما يشكله التقارب الجسدي المكاني في التعليم المنتظم من فرصة كبرى لانتشار المرض بسبب انتقال العدوى بين الطلاب والتدريسيين وغيرهم. في الواقع، يعد التعليم الإلكتروني ضرورة يجب الاستفادة منها ودمجها في التعليم الأكاديمي قبل انتشار جائحة كورونا لكنه الآن أصبح ضرورة ملحة من أجل استمرار التعليم مع جميع الظروف. إن التعليم الإلكتروني هو نتيجة متقدمة للتطور التكنولوجي والذكاء الاصطناعي وثورة المعلومات بعد ظهور الإنترنت.

كلمات مفتاحية : التعليم عن بعد، كورونا، الوباء، الذكاء الاصطناعي، الانترنت.

How the University Community Overcame the Corona Pandemic and Continued Education

Assist. Instructor: Kholoud Hassan Siwan Daham

Researcher from Iraq

The General Directorate of Education in Basra

ABSTRACT

The incident of the virus Corona is considered a global epidemic

that attacked most countries around the world. It affected all aspects of life. Educational institutes, universities and schools are the most affected phases from this epidemic. The prevalence of this disease is the salient reason behind shifting learning towards «Distance Education or Learning». Seeing that the high opportunity of prevalence in ordinary rapprochement learning among learners and their teachers. In fact, «Distance Learning» is necessary to increase and incorporate with normal attendance academic learning to continue learning in any sudden situation. «Distance Learning» is an evitable advanced result of artificial intelligence and the internet.

KEY WORDS: The transition, consociational systems, obstacles of participation, Christians and transitional periods.

المقدمة

إن التطورات الكبيرة التي شهدتها العالم في الفترات الأخيرة خاصة في مجال الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات أسهمت في الاطلاع على ثقافات العالم المختلفة. و نتيجة لذلك صار لزاماً على المؤسسات كافة و خاصة التعليمية منها التعامل مع هذه التطورات العالمية ، من أجل المواكبة و الاستمرار بالتعليم عن بعد. و كان لانتشار مرض كورونا دور محوري في التعليم بكل مراحل و الجامعي على وجه الخصوص ، نضراً لقدرة الطلاب الجامعيين التعامل مع التكنولوجيا بشكل أفضل من سواهم⁽¹⁾.

من جانب آخر بالمكان الاعتماد على التعليم الإلكتروني حتى ضمن الظروف الطبيعية لما له من آثار اقتصادية أقل تكلفة بل صار لزاماً على جميع الجامعات مواكبة التطور و الحدثة حتى تبنى في سباق المنافسة على المستوى الدولي.

هذا و قد خاضت الجامعات العراقية تجربة التعليم الإلكتروني في ظل جائحة كورونا برغم صعوبة الظروف التي رافقتها خلال الأشهر الأولى من أزمة كورونا حيث كان للتعليم الإلكتروني عن بعد دور أساسي في إنجاح و إكمال العام الدراسي المنصرم . لقد كان لوسائل الاتصال الحديثة الأثر الكبير في إنجاح التعليم الإلكتروني مثل الاتصال بالفيديو ، بالصوت ، بالصورة و غيرها حيث أسهمت إلى حد كبير في تلقي أعداد كبيرة من طلبة جامعات التعليم بشيء من السهولة و اليسر فضلاً عن توفير في الجهد و الوقت⁽²⁾.

نتيجة للظروف المتسارعة بسبب جائحة كورونا فإن المجتمع الطلابي وجد نفسه بشكل مفاجئ في طريق التحول للتعليم الإلكتروني و الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي بالشكل الإيجابي الصحيح . كذلك الحال بالنسبة للهيئات التدريسية

(1) سمير مهدي كاظم، واقع التعليم عن بعد في الجامعات العراقية في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر الطلبة و أعضاء هيئة التدريس: جامعة الشرق الأوسط، حزيران 2021، ص10

(2) سمير مهدي كاظم، واقع التعليم عن بعد في الجامعات العراقية في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر الطلبة و أعضاء هيئة التدريس: جامعة الشرق الأوسط، حزيران 2021، ص 10-11

من أجل التواصل مع طلبتهم بطرق عدة .
نظرة عامة عن التعليم عن بعد

التعليم عن بعد: يطلق على التواصل العلمي بين الطالب و المعلم أو (المتعلم و المعلم بشكل عام) بالرغم من البعد المكاني بينهما بالتعليم عن بعد أو التعليم الإلكتروني. و قد تخطت العلاقة بين (المتعلم و المعلم) حتى صار يشار به إلى جميع النشاطات العلمية البحثية كالدورات و المؤتمرات و المؤتمرات و غيرها من المنصات التعليمية.

لقد كانت جائحة كورونا الحدث العالمي الأهم في الوقت المعاصر. إذ انقطع أكثر من مليار و نصف تلميذ و طالب عن الدراسة الحضورية في مؤسساتهم التعليمية حول العالم. و كان لهذا الانقطاع آثار و نتائج بارزة و مباشرة على التعليم بسبب جائحة كورونا.

على أصحاب القرار الانتباه إلى جائحة كورونا و ما مثلته من تحديات في الوقت الحاضر عبارة عن جرس إنذار من الجدير التفكير به من أجل أخذ التدابير و إيجاد الوسائل البديلة سواء كان في التعليم أو في جميع مفاصل الحياة الأخرى (الاجتماعية ، الاقتصادية ، الصحية) و غيرها لمواجهة أي أزمة غير متوقعة أو مفاجأة.

فبالنظر لقطاع التعليم لا بد من تطوير التعليم بشكل عام و الجامعي على وجه الخصوص من خلال التحول من الأساليب الكلاسيكية القديمة في حفظ المادة الدراسية غيبيا لما لها من

أثر سلبي في تحجيم المواهب الفردية الإبداعية الخلاقة للطلاب و تعطيل قدراتهم العقلية و البدنية. لذا صار لزاما اتباع أساليب حديثة تنمي الشعور الإيجابي للطلاب بالاعتماد على الأنشطة العملية و الابتعاد عن التلقين فقط⁽³⁾.

لقد لوحظت بعض النتائج المصاحبة للتعليم الإلكتروني منها:

- خسائر في التعليم
- زيادة عدد الطلاب المتسربين من الدراسة.
- التأخير في بداية العام الدراسي.

التراجع فيما يحصل عليه الطالب من مهارات اجتماعية للإسهام في تطور مجتمعاتهم كمواطنين صالحين من خلال التعامل مع زملائه في البيئة الدراسية الواقعية. و هذا يتطلب من أولياء الأمور و الأسر بشكل عام من التعويض عن هكذا انقطاع مجتمعي من خلال إنشاء بيئة مجتمعية مصغرة و الاستفادة من البرامج التوعوية الموجهة عبر وسائل الإعلام كافة من أجل تقديم الأفضل لتطوير و دعم النمو المجتمعي لا لبنائهم⁽⁴⁾.

و فيما يبدو فإن التعليم المدمج أو الإلكتروني سيكون منتشرًا أكثر فأكثر خاصة

التحول من الأساليب الكلاسيكية القديمة في حفظ المادة الدراسية غيبيا لما لها من أثر سلبي في تحجيم المواهب الفردية

(3) د. حارث حازم أيوب و احمد عبد العزيز: أسباب عدم ملائمة مخرجات العملية التعليمية مع متطلبات التنمية: مجلة دراسة موصلية، العدد 13، المجلد 5، MD 426586, 8854-IssN 1815 رجب 1427، تموز 2006، ص 202-167

(4) خايمي سافيدرا، التعليم في زمن فيروس كورونا: التحديات و الفرص: مدونات البنك الدولي، 2020\3\30

مع تعلق الأجيال بالأجهزة الإلكترونية والهواتف الذكية و التطبيقات الإلكترونية الحديثة و تفاعلهم معها بشكل كبير.⁽⁵⁾

لقد كان التعليم عن بعد مثيرا للجدل منذ بدايته قبل جائحة كورونا ، إلا أنه صار ضرورة علمية إلزامية اقتحمت القاعات الدراسية بعدة طرق و بصور مختلفة كالبرامج الإلكترونية للتواصل الفيديوية أو بالصوت فقط أو بالصورة و غيرها. و هي بذلك توفر الوقت و الجهد و التكلفة على مستوى المؤسسات التعليمية و على

كان التعليم عن بعد مثيرا للجدل منذ بدايته قبل جائحة كورونا، إلا أنه صار ضرورة علمية إلزامية

(5) وسام طابيل البشاشة، دوافع استخدام طلبة الجامعات الأردنية لمواقع التواصل الاجتماعي و إشباعاتها: جامعة البترا، 2012-2013، ص 47

(6) سمير مهدي كاظم، واقع التعليم عن بعد في الجامعات العراقية في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر الطلبة و أعضاء هيئة التدريس: جامعة الشرق الأوسط، حزيران 2021، ص 15

(7) أسماء السيد، مقارنة بين التعليم عن بعد و التعليم الحضوري: 16 سبتمبر 2021

مستوى الطلاب على حد سواء. لا بد من الإشارة إلى إن هذا التغيير المفاجئ أحدث إرباكا لبعض ملاكات الجامعات لعدم تعاملهم مسبقا مع هكذا نوع من البرامج و احتياجاتهم مزيد من الخبرة في هذا المجال ، الأمر الذي تطلب منهم التدريب و التعليم على الاستخدام الأمثل للأساليب الحديثة في العالم. و من الجدير بالذكر إن التعليم الإلكتروني ساهم بشكل فعال في توفير فرصة كبيرة للباحثين من الحصول على المراجع و المصادر التي يحتاجونها عن طريق شبكة الإنترنت و كذلك عقد العديد من المحاضرات و الندوات و المؤتمرات و الورشات الإلكترونية الافتراضية على المستوى المحلي أو مع دول العالم و بالتالي تزايد الخبرات⁽⁶⁾.

مما لا نستطيع إنكاره كان هناك فريقا مشككا في نتائج الامتحانات الإلكترونية بسبب المخاوف من عدم التزام الطلاب بتعليمات الامتحانات ، اضيف إلى ذلك ظهور المشاكل التقنية في تطبيق هذا النوع من التعليم بسبب ضعف البرامج الإلكترونية و شبكة الإنترنت و غيرها خاصة و إن معظم الجامعات لم تستخدم هذا النظام مسبقا.

إلى جانب الصعوبات التي واجهت هذا التعليم لافتقار البنى التحتية من توفر شبكات إنترنت أو هواتف ذكية لجميع الطلبة لما يسهم ذلك في إيجاد بيئة موازية للتعليم المباشر .

التعليم الإلكتروني في مواجهة التعليم الحضوري

ليس بمقدور أحد إنكار الفائدة من التطور التكنولوجي المتسارع في قطاع التعليم من خلال عدة أشكال و أنماط و لقد كان التعليم الإلكتروني عن بعد الأبرز بينها. لقد أدت جائحة كورونا إلى شبه الأغلاق لجميع مؤسسات الدولة التعليمية و لانقطاع الدوام الحضوري في قاعات الدراسة و اصبح التعليم يعتمد على الإنترنت من خلال المنصات الرقمية التي اطلقتها وزارة التعليم لتقوم بث المحاضرات للطلاب و كذلك أداء بعض الامتحانات الإلكترونية من خلالها⁽⁷⁾.

لقد شخص المختصين بالعملية التعليمية بعض الاختلافات بين التعليم

أدت جائحة كورونا إلى شبه الأغلاق لجميع مؤسسات الدولة التعليمية و لانقطاع الدوام الحضوري

(الإلكتروني والحضوري) شكلا ومضمونا؛ حيث اختلفت الآراء بين مؤيدين ومعارضين لهذا النوع من التعليم. فما هو التعليم الحضوري؟ هو التعليم الكلاسيكي بشكله المعتاد المتعارف عليه و الذي يتطلب حضور الطلبة في قاعات الدراسة ليتلقوا المادة العلمية داخلها بشكل منتظم و مباشر من قبل أساتذتهم المتخصصين حيث يستطيعون أن يعبروا عن آرائهم و مناقشة الأساتذة بشكل حضوري داخل القاعة. فيما يمكن أن نعرف التعليم الإلكتروني (عن بعد) بأنه نوع من التعليم حيث يتلقى الطلاب المحتوى العلمي من داخل منازلهم ولا يضطرون إلى الحضور الفعلي داخل القاعة الدراسية. حيث يتم من خلال الاتصال الإلكتروني عبر المنصات المتعددة التي أطلقتها وزارة التعليم.⁽⁸⁾

(8) المصدر السابق نفسه

و يتطلب التعليم الإلكتروني من الطلاب تسجيل حضوره الإلكتروني و المتابعة مع ما يقدمه الأستاذ من محاضرة و الانتظام داخل صفوف الإلكترونية اسوه ببقية الطلاب. و كذلك يكون الطالب مطالباً بالتواصل و الاطلاع على المناهج و المواد الدراسية و المشاركة بالواجبات التي ترفع على منصات التعليم.

ففي الوقت الحاضر يقاس تقدم وازدهار الدول بمدى ما تقدمه من خدمات لمواطنيها و إلى أي درجة يكون رضاهم عنها. و يعتبر قطاع التعليم المقياس الأساس لتقدم الدول إلى جانب الاستثمار لهذا المجال بالجانب المهني و البشري بما معناه إيجاد جيل من المتعلمين يتحلى بصفات التطور و الحيوية معتمدين على الاكتشاف و الابتكار أكثر من الجمود و التلقين؛ و يكون الطالب أو المتعلم هو المحور الأساس في العملية التعليمية.⁽⁹⁾

(9) التعليم عن بعد: مفهومه، أدواته، و استراتيجياته. دليل لصانعي السياسات في التعليم الأكاديمي و المهني و التقني. اليونسكو، 2020، ص 10

و يعد التعليم الإلكتروني (عن بعد) الصورة الأمثل بنظر البعض للاستفادة من التقنيات المتطورة؛ إذ نلاحظ إن فرصة التعليم صارت متاحة للجميع -في حال كان هناك تكافؤ للفرص من حيث البنى التحتية و المادة العلمية- اذا ما توفرت الوسائل و الطرق الاستراتيجية الصحيحة. خاصة إن التعليم

يعد التعليم الإلكتروني (عن بعد) الصورة الأمثل بنظر البعض للاستفادة من التقنيات المتطورة

عن بعد يمثل فرصة ذهبية للمتعلمين الذين يعانون مشاكل صحية جسدية أو (ذوي الاحتياجات الخاصة) و صعوبة تنقلهم من منازلهم إلى الجامعات؛ حيث يقدم التعليم عن بعد مرونة أكثر تناسب ظروفهم. إلا أن بعض الاختصاصات المهنية التي تحتاج إلى التواجد المباشر و أداء التجارب التطبيقية و المشاركة في ورشات عمل قد لا يناسبها كثيرا هذا النوع من التعليم.

و يرى المؤيدون للتعليم الحضوري ، انه أكثر بتسيخ قيم الانضباط و الدافع للتعليم لدى الطلاب أكثر مما يقوم به التعليم الإلكتروني عن بعد. و في كلا النوعين من التعليم لا بد من وجود طرفي المعادلة التعليمية (الطالب و المعلم) وهذا يعد النقطة الجوهرية التي يشترك فيها النوعان. كذلك يتطلب الأمر وجود

المادة العلمية (المحتوى العلمي الدراسي) وفي نهاية الأمر كلا النوعين يتطلبان أداء الامتحان سواء حضورياً كانت أم إلكترونياً حتى وإن اختلفت الطريقة. **كيف واجه التعليم جائحة كورونا؟**

لقد تباينت الطرائق التي اتبعتها الدول في مواجهة تأثير فيروس جائحة كورونا على التعليم. كما يعلم الجميع فإن بداية هذا الوباء كان في الصين وبعض الدول الأخرى، الأمر الذي حدا بهم إلى فرض التباعد الاجتماعي المكاني بكافة أشكاله من إغلاق تام لمرافق الحياة الاجتماعية العامة كالمتنزهات والمطاعم و دور السينما والمسرح و قبل كل هذا المؤسسات التعليمية من جامعات ومعاهد و مدارس وغيرها. من الملاحظ استمرار الصين في

تباينت الطرائق التي اتبعتها الدول في مواجهة تأثير فيروس جائحة كورونا على التعليم

التعليم برغم الجائحة و الإغلاق التام معتمدين على التكنولوجيا المتطورة حيث كانت على أهبة الاستعداد للتعليم عن بعد. فيما نرى البلدان الأخرى التي لم تكن على استعداد كاف بسبب افتقارها لخدمات الإنترنت خاصة الدول ذات الدخل المتوسط والتي تستخدم البرامج الإلكترونية للأفراد الأكثر احتياجاً لها في أعمالهم. وبعد فترة وجيزة عقب اجتياح هذا الفيروس في كل أنحاء العالم أخذت معظم دول العالم تدابير مشابهة من حيث الإغلاق التام أو الجزئي لكل المراكز العلمية. من الجدير بالملاحظة إن هذا الإغلاق يمثل حلاً منطقياً لفترة محدودة لتوفير التباعد الاجتماعي بين المجتمعات الدراسية؛ إلا انه لا يشكل الحل الأمثل اذا تم إغلاقها لفترات طويلة⁽¹⁰⁾.

إن التأثير السلبي لانقطاع الطلاب عن التعليم لا يقل خطورة عن تفشي الوباء نفسه اذا ما قارنا إن بعض الطلاب لديهم فرصة أقل في التعليم من داخل منازلهم لأنه يمثل عبئاً اقتصادياً إضافياً لبعض الأسر. كذلك أيضاً إن التعليم عن بعد يمثل تحدياً آخرًا من ناحية الاستغناء عن بعض الموارد البشرية وبالتالي تقليل فرص العمل. إن بعض الدول (وبالخصوص الأفريقية منها) لم تفصح عن العدد الحقيقي للإصابات البشرية بمرض كورونا وبالتالي فإن هذا يؤدي إلى عدم الدقة في التشخيص والعلاج للمشاكل التي تواجه القطاعات المتأثرة كافة بشكل مباشر وأهمها التعليم.

أنواع التعليم عن بعد

يمكن للتعليم عن بعد أن يكون على أشكال عدة منها:

التعليم المباشر (المتزامن) ، حيث يكون التعليم بشكل مباشر ويتم بث الدروس الإلكترونية في وقت محدد و هذا يتطلب تواجد المتعلمين جميعاً في الوقت نفسه. ويتميز هذا النوع بالاتصالات والنقاشات المباشرة والمداخلات بالأراء والسؤال

(10) كالبيبي قازي حق و تيغران شمس، ادارة تأثير فايروس كورونا المستجد على الأنظمة التعليمية في أنحاء العالم: مدونات البنك الدولي، 2020\3\18

إن التأثير السلبي لانقطاع الطلاب عن التعليم لا يقل خطورة عن تفشي الوباء نفسه

وسرعة الإجابة بين المعلم والمتعلم.

التعليم غير المباشر (غير المتزامن) ، وهو التعليم المسجل الذي لا يتطلب تواجد جميع المشتركين في الوقت نفسه. ويتميز هذا النوع من التعليم بإمكانية رجوع المشتركين إلى إعادة المادة الدراسية في الوقت المناسب لهم نظراً لتوفرها بشكل مستمر.

التعليم المشترك (متزامن و غير متزامن) ، و يضمن هذا النوع من التعليم تلقي المتعلم للمادة العلمية بشكل مباشر وكذلك بالإمكان الرجوع لها في حالة عدم تواجده في الوقت نفسه بث المادة العلمية⁽¹¹⁾.

مدى استفادة الطالب الجامعي من شبكة الإنترنت

هناك عدة إجراءات من الضروري اتخاذها للوقوف بوجه جائحة كورونا في سبيل الوقوف بوجهها والحد من تحولها إلى كارثة عالمية تلقي بضررها على جيل كامل من المتعلمين

وبهذا الصدد فلا بد من إجراء بعض التغيير في النظام التعليمي للتصدي للأزمات التي تعرض لها قطاع التعليم خاصة في البلدان التي تعاني في برامجها التعليمية من فجوة علمية⁽¹²⁾.

لقد اضطرت معظم الجامعات والمعاهد إلى التوقف عن الدراسة خلال الفترة الأولى لجائحة كورونا مما دفع بالقائمين على المؤسسات الأكاديمية الجامعية إلى التحول إلى طرق جديدة من أجل استمرار التعليم. ولقد كان التعليم عن بعد الحل الأمثل لهذا الأمر⁽¹³⁾.

لقد بينت بعض الملاحظات إن كثيراً من مستخدمي الشبكة العنكبوتية في البلدان العربية يستخدمون الإنترنت لأغراض الدردشة والحديث مع أصدقائهم أو تكوين صداقات جديدة بالمقارنة مع الذين يستخدمون هذه الشبكة لأغراض أكثر فائدة كالتعلم أو إيجاد وظائف أو التسوق عبر الإنترنت. وتوضح دراسة متخصصة قام بها الموقع الإلكتروني (بيت. كوم) ويعد من أهم المواقع في الشرق الأوسط المختصة بالتوظيف، بأن الإقبال المتزايد لاستخدام الإنترنت في البلاد العربية هو الإقبال على مواقع التواصل الاجتماعي. ويشكل استخدامهم للإنترنت بمعدل ثلاث ساعات يومياً أو أكثر من ذلك خاصة أيام العطل والإجازات⁽¹⁴⁾.

و يزداد الإقبال بشكل عام على مواقع التواصل الاجتماعي نظراً لما تحققه هذه المواقع من دراية و معرفة بالخبر بين العالم و هي تمثل تواصلاً اجتماعياً بين الطلاب في جميع الأوقات ، كذلك تعد احد وسائل التسلية و الترفيه بالنسبة لهم⁽¹⁵⁾. من اللافت للنظر وجود بعض الفوارق بين الطلاب الذكور وال طالبات الإناث من ناحية استخدامهم للمواقع الإلكترونية أو مواقع التواصل الاجتماعية بشكل عام؛

(11) ياسر علي إبراهيم، واقع التعليم الإلكتروني في العراق و أهم التحديات: التنمية في العراق، Policy Making Forum, Iraq-IFPMC, 21 تموز، 2020

(12) موجز سياساتي: التعليم أثناء جائحة كوفيد 19- و ما بعدها(آب 2020)، ص 2

(13) د. مايكل كروجر، الأثر الأكاديمي، كوفيد 19- و التعليم العالي (مقابلة): Impact of Covid-19 on Higher Education, Ludwigsburg University of Education, Germany.

الإقبال المتزايد لاستخدام الإنترنت في البلاد العربية هو الإقبال على مواقع التواصل الاجتماعي

(14) وسام طایل البشاشة، دوافع استخدام طلبة الجامعات الأردنية لمواقع التواصل الاجتماعي و إشباعاتها: جامعة البترا، 2012-2013، ص 47

(15) المصدر السابق نفسه، 48

إذ لوحظ اهتمام أكبر من قبل الطلاب الذكور للأخبار السياسية وأخبار الرياضة والاقتصاد. أكثر من الطالبات الإناث اللواتي يزداد اهتمامهن بالأخبار الفنية و الموضة و التغذية و الصحة بالإضافة إلى التسوق الإلكتروني.

برغم أن الجامعات في الوقت الحاضر تحاول بذل قصارى جهدها من أجل الاستفادة الكلية من التعليم المدمج أو التعليم الإلكتروني من أجل النهوض بالواقع التعليمي إلا أنه يتطلب المزيد بسبب النقص الكبير نتيجة لتوفير المزيد من البنى التحتية.

لا بد من الإشارة إلى وجود خطوات لافتة تحققت في هذا المجال على صعيد توفير الأجهزة و بناء المختبرات و العمل الدؤوب من أجل تأمين الاتصالات بالشبكة العنكبوتية للمعلومات (الإنترنت). إلا أن السياقات التقليدية التي تتبعها أغلب الجامعات أو استخدام الأجهزة و المختبرات في تأمين طباعة و استنساخ الأسئلة أو كقاعات امتحانيه أو إلقاء المحاضرات يسهم في عدم الاستفادة الفعلية العملية من هذه البنى التحتية لتطوير التعليم الإلكتروني بشكل خاص⁽¹⁶⁾.

فوائد و مميزات التعليم الإلكتروني لطلبة الجامعات

بات للتعليم الإلكتروني ميزات و خصائص مهمة لا بد من الإقرار بها مثل:

أولاً: يسهم التعليم الإلكتروني في انخفاض التبعات المالية لما سيوفره من تكاليف إنشاء صفوف للدراسة أو إقامة دورات وحلقات نقاشية تعليمية.

تقليل تكاليف الماء و الكهرباء و غيرها من مواد الدعم اللوجستي في الجامعات و المؤسسات التعليمية بشكل عام . كذلك فإن التعليم الإلكتروني من شأنه الإسهام في تقليل تكاليف النقل و قلة وسائل المواصلات.

ثانياً: من الجوانب الإيجابية للتعليم الإلكتروني انه سيشمل أكثر عدد من الأفراد و الفئات حيث بإمكان المشتركين الاستفادة من اللقاءات و الندوات و الدورات على شبكة الإنترنت و تطوير قدراتهم و مهاراتهم بعيداً عن التعليم التقليدي .

ثالثاً: هناك مساحة أكبر من المرونة في الالتزام بوقت معين بما يناسب الأفراد حسب الوقت الملائم.

رابعاً: يُعد التعليم الإلكتروني مستثمراً جيداً للوقت لما يتسم به من تقليل التفاعلات غير المجدية من الدردشة و اللقاءات الزائدة التي تضيع وقت الطلاب إلى جعل أوقاتهم أكثر تنظيماً و دقة في متابعة الامتحانات بشكل محايد و عادل. كذلك فهو يعتبر ذو جدوى اقتصادية من حيث استخدام الورق والأقلام وبذلك يكون صديقاً للبيئة أيضاً.

على الجميع عدم إنكار حقيقة إن الجيل الحالي يمتاز بشغفه وتعلقه بالهواتف

(16) حمد جاسم الخزرجي و عباس سلمان محمد، التعليم الإلكتروني في العراق و أبعاده القانونية: مركز الدراسات القانونية و الدستورية، مجلة الدراسات الإنسانية، مجلد 8، العدد 1، جامعة كربلاء، 2018، ص 267.

يسهم التعليم الإلكتروني في انخفاض التبعات المالية

يُعد التعليم الإلكتروني مستثمراً جيداً للوقت لما يتسم به من تقليل التفاعلات غير المجدية من الدردشة

الذكية لذا صار لزاما الاستفادة من هذه الظاهرة في دمج العملية التعليمية مع التكنولوجيا وجعلها حافزا للتعليم بدلا من هدر الساعات والساعات لمجرد التسلية.

من الأمور التي يمكن أن تتبعها بعض البلدان ذات البنى التحتية الضعيفة هي الإذاعة و التلفزيون التي يجب الاستفادة منها بشكل كبير للتواصل الفعلي مع المتعلمين أو الأهل على

حد سواء الأهل على حد سواء بشكل لا يستهان به وهذا يعني إن التعليم عن بعد لا يقتصر على استخدام شبكة الإنترنت فقط (17).

سلبيات و مآخذ على التعليم الإلكتروني لطلبة الجامعات

لا بد من إيضاح الأضرار الجانبية للاستخدام السلبي للإنترنت وذلك عن طريق إرشاد الطلبة و وعظهم من خلال إقامة الندوات ذات التوجيه التوعوي بطريقة الاستخدام الأفضل لمواقع التواصل الاجتماعي بشكل إيجابي. من الملاحظات على التعليم الإلكتروني ما يأتي:

أولا: قد يؤدي هذا النوع من التعليم إلى حرمان أعداد كبيرة من الطلاب من التعليم كونه يعتمد بصورة أساسية على التكنولوجيا التي ربما لا تتوفر لدى بعض الطلاب مثل الحاسوب ، الهاتف الذكي ، أو شبكة الاتصال (الإنترنت) .

ثانيا: غياب عنصري التحفيز و التنظيم كون هذا التعليم ذاتي نوعا ما فلا يجد الطالب ما يحفزه على التعلم و خلق روح المنافسة و الحماس المباشر أو قد ينصرف إلى اللعب الإلكتروني .

ثالثا: خلق نوع من العزلة و ميل الطالب إلى الوحدة الاجتماعية نتيجة قلة تفاعل الطلاب فيما بينهم بصورة مباشرة. إذ يرى بعض الباحثين بعض المآخذ على التعليم الإلكتروني مثل تعزيز الوحدة و عزلة الطالب و عدم تفاعله مع أقرانه والذي يقود ربما إلى عزلة اجتماعية.

رابعا: من خلال التعليم الإلكتروني تكون الأسئلة النظرية أكثر من التطبيق و هذا يؤدي إلى قلة الجانب العملي المهاري للمتعلمين و اعتمادهم على الأسئلة النظرية أكثر ، الأمر الذي يقود إلى قلة التحفيز على التميز و الإبداع (18).

خامسا: يبقى القلق مصاحبا للتعليم الإلكتروني من أي عملية اختراق للمنظومة الإلكترونية و بالتالي فقدان المعلومات أو التلاعب بالبيانات و النتائج الموثقة.

لقد اثبت التعليم الإلكتروني إن التكنولوجيا الرقمية ليست مجرد قطاع يساهم في نقل المعلومات و الاتصالات و الترفيه فحسب، بل إن التكنولوجيا الرقمية يمكن لها أن

تساهم في تغييرات جذرية في الاقتصاد و تؤثر في جميع جوانب الحياة المعاصرة ،

قد يؤدي هذا النوع من التعليم إلى حرمان أعداد كبيرة من الطلاب من التعليم

(17) خامي سافيدرا، التعليم في زمن فيروس كورونا: التحديات و الفرص: مدونات البنك الدولي، 2020\3\30

خلق نوع من العزلة و ميل الطالب إلى الوحدة الاجتماعية

(18) وسام طایل الشباشبة، دوافع استخدام طلبة الجامعات الأردنية لمواقع التواصل الاجتماعي و اشباعاتها: جامعة البترا، 2012-2013، ص(49)

اثبت التعليم الإلكتروني إن التكنولوجيا الرقمية ليست مجرد قطاع يساهم في نقل المعلومات و الاتصالات

كالصحية والزراعية والإدارية والمالية فضلاً عن التعليمية. وهذا يعني انه مشروع اقتصادي متكامل يجب أن ينظر له بنظرة شمولية تهتم بتطوير البنى التحتية وإنشاء المنصات التعليمية و التربوية و تدريب الكوادر الملائمة لها لتطبيقها في مجالات الحياة الأخرى شرط أن يتسم هذا التطور التكنولوجي باحترام بيانات الطلاب الذاتية و أن يكون عادلاً و شاملاً .

ويرى بعض المهتمين إن هناك بعض المشاكل التي تواجه التعلم عن بعد مثل إمكانية غش بعض الطلاب أثناء أداء الامتحانات من خلال اشتراكهم بمجموع و إرسال الإجابات فيما بينهم. إضافة إلى عدم التواصل المباشر بين المعلم والمتعلم في ظل ضعف شبكة الإنترنت وعدم الإلمام الكافي بالأساليب الحديثة للتعليم من قبل بعض الأساتذة نظراً لاعتمادهم على طرق التعليم التقليدية⁽¹⁹⁾.

الخاتمة

بناء على ما تقدم عرضه من شرح يخص التعليم الإلكتروني؛ هناك مجموعة من الملاحظات البارزة من الضروري الانتباه لها والعمل على تحقيقها وهي: يجب على المؤسسات أن تتولى التقنيات المهمة من توفير الإمكانيات للمعلمين لإنتاج مواد تعليمية سواء كانت بشكل مسجل أو غيره ليتم بثها بشكل واسع على جميع المتلقين في أي وقت على شكل دروس تعليمية. توفير النت بشكل مجاني للطلاب، خاصة في المناطق الريفية أو ذات الدخل المالي المحدود.

إيجاد مجموعة من المراكز البحثية التكنولوجية في المناطق التي تفتقد للخدمات التكنولوجية.

استثمار فعلي للإمكانيات المادية وكذلك للطاقات البشرية المتقدمة من اجل استمرار عملية التعليم التكنولوجي عن بعد في ظل الأزمات التي تواجه التعليم. إدخال التقنيات الحديثة من الشبكة المعلوماتية وتوسع في استخدامها لأنها تمثل مصادر غنية للدراسة والأبحاث خاصة للدراسات العليا. كذلك الاعتماد على أجهزة الحاسوب أو الأجهزة اللوحية لما لها من دور فعال في تحسين الأداء كما ونوعاً واختصار الوقت والجهد المطلوب للدراسة وتقليل الضغوطات.

ضرورة التنسيق بين مخرجات الجامعات والمؤسسات الأكاديمية وسوق العمل بحسب مختلف التخصصات على ضوء حاجة الوزارات لرفدها بالكوادر الأكاديمية ذات الخبرات العلمية بعد تدريبهم حسب مؤهلاتهم وتخصصاتهم العلمية الأكاديمية.

الاستمرار بإقامة الدورات التطويرية للكوادر التدريسية في الجامعات والمعاهد لغرض اطلاعها على آخر التطورات والمستجدات والتقنيات الحديثة لغرض مواكبة التجدد ف هذا المجال؛ والعمل على مشاركة الهيئات في المؤتمرات والنشاطات

(19) ياسر علي إبراهيم، واقع التعليم الإلكتروني في العراق و أهم التحديات: التنمية في العراق، Policy Making Forum, Iraq- 2020, IFPMC, 21 تموز، 2020

العلمية خارج البلاد للإسهام في تلاقح الثقافات وزيادة الخبرات فيما بينهم.

قائمة المصادر

1. أسماء السيد ، مقارنة بين التعليم عن بعد و التعليم الحضوري: 16\ سبتمبر\2021
2. التعليم عن بعد: مفهومه ، أدواته ، و استراتيجياته. دليل لصانعي السياسات في التعليم الاكاديمي و المهني و التقني. اليونسكو ، 2020
3. حمد جاسم الخزرجي و عباس سلمان محمد ، التعليم الإلكتروني في العراق و أبعاده القانونية: مركز الدراسات القانونية و الدستورية ، مجلة الدراسات الإنسانية ، مجلد8 ، العدد 1 ، جامعة كربلاء، 2018،
4. خايمي سافيدرا ، التعليم في زمن فيروس كورونا: التحديات و الفرص: مدونات البنك الدولي ، 2020\3\30
5. حارث حازم أيوب و احمد عبد العزيز: أسباب عدم ملائمة مخرجات العملية التعليمية مع متطلبات التنمية: مجلة دراسة موصلية ، العدد 13 ، المجلد5 ، 8854-IssN 1815 ، MD 426586 ، رجب 1427 ، تموز 2006 ، ص 167-202
6. مايكل كروجر، الأثر الاكاديمي، كوفيد-19 و التعليم العالي (مقابلة): Impact of Covid-19 on Higher Education, Ludwigsburg University of Education, Germany
7. سمير مهدي كاظم، واقع التعليم عن بعد في الجامعات العراقية في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر الطلبة و أعضاء هيئة التدريس: جامعة الشرق الاوسط، حزيران 2021
8. كاليوبي قازي هق و تيغران شميمس ، إدارة تأثير فايروس كورونا المستجد على الانظمة التعليمية في أنحاء العالم: مدونات البنك الدولي ، 2020\3\18
9. موجز سياساتي: التعليم أثناء جائحة كوفيد 19- و ما بعدها(آب \ 2020)
10. وسام طایل البشاشة ، دوافع استخدام طلبة الجامعات الأردنية لمواقع التواصل الاجتماعي و اشباعاتها: جامعة البترا ، 2012-2013
11. ياسر علي إبراهيم ، واقع التعليم الإلكتروني في العراق و اهم التحديات: التنمية في العراق ،
12. 1Policy Making Forum, Iraq- IFPMC , 2020 , تموز.

حمورابي

ثانياً: بحوث حمورابي

- المؤشرات التحليلية ودورها في تقييم كفاءة أداء الصناعات التحويلية (الكبيرة والمتوسطة) في العراق لعام 2018 أ.م. د. أركان ريسان عباس
- الأداء الدبلوماسي العراقي تجاه الأزمات الاقليمية: الأزمة القطرية إنموذجاً أ.م. د. سليم كاطع علي
- النفط والصراع في الشرق الأوسط أ.م. د. دينا هانف مكي
- أبعاد تجارة السلاح في منطقة الشرق الأوسط (تركيا وإسرائيل أنموذجاً) .. أ.م. د. محمد سامي نوماس
- الاثر الاستراتيجي للمتغير النفطي في احداث ليبيا "حوار في ازمة 2011" .. أ.م. د. مالك دحام متعب
- شرح الخلدخالي لتفسير-سورة فصلت- من تفسير البيضاوي أ.م. د. عمار حكمت فرحان الحديثي

المؤشرات التحليلية ودورها في تقييم كفاءة أداء الصناعات التحويلية (الكبيرة والمتوسطة) في العراق لعام 2018

*أ.م.د. أركان ريسان عباس
باحث من العراق

*كلية التربية الاساسية/ الجامعة
المستنصرية

arkanwasan@gmail.com

ملخص :

تم في هذا البحث دراسة وتحليل واقع الصناعة التحويلية الكبيرة والمتوسطة في العراق لعام 2018 لما لها من أهمية عبر أدائها الفاعل في تكوين الناتج المحلي ودورها المؤثر في حماية الصناعة الوطنية عن طريق زيادة الصادرات و تقليل الاستيرادات , فضلا عن استيعابها الاعداد الهائلة من اليد العاملة وقدرتها على تحقيق التقدم التكنولوجي على الرغم من تلك الأهمية الا أنها ما زالت دون مستوى الطموح لوجود مشاكل ومعوقات حدثت من نموها وانتشارها وعدم قدرتها على تحقيق التنمية الصناعية والاقتصادية , ومن خلال عدد من المؤشرات التقييمية لأداء الصناعات التحويلية الكبيرة والمتوسطة توصل البحث الى نتائج مهمة كان من أبرزها:-
أن هناك تباين واختلاف واضح وملموس في الصناعات التحويلية الكبيرة والمتوسطة على أساس (عدد المنشآت-العمال-انتاجية العمل-الكفاءة الانتاجية-القيمة المضافة-قيمة مستلزمات الانتاج).
عدم كفاءة استراتيجية التصنيع المتبعة حالياً بسبب الكثير من المعوقات أهمها التخلف التقني وتقدم الوسائل الانتاجية من الآلات والمكائن وعدم مواكبتها للتطورات التكنولوجية الحديثة.
الاهمال الحكومي وقلة الدعم المادي ومنافسة السلع الاجنبية لمنتجات الصناعة التحويلية وتوقف العديد من خطوطها الانتاجية لقدمها وعدم اعادة تأهيلها, فضلا عن قلة وغلاء المواد الأولية المحلية والمستوردة الضرورية لعملية التصنيع.
تم صياغة استراتيجية تصنيع يهدف الباحث منها الى محاولة النهوض بالواقع الصناعي.

كلمات مفتاحية : كفاءة أداء - صناعات تحويلية - كبيرة ومتوسطة.

Analytical Indicators and their Role in Evaluating the Performance Efficiency of Manufacturing Industries (Large and Medium) in Iraq for the Year 2018

Asst. Prof. Arkan Raysan Abbas, Ph.D.

A researcher from Iraq

College of Basic Education / Al-Mustansiriya University

ABSTRACT

In this research, the reality of the large and medium manufacturing industry in Iraq for the year 2018 was studied and analyzed because of its importance through its effective performance informing the domestic product and its influential role in protecting the national industry by increasing exports and reducing imports as well as absorbing the vast numbers of manpower and its ability to achieve Technological progress despite this importance, but it is still below the level of ambition due to the existence of problems and obstacles that limited its growth and spread and its inability to achieve industrial and economic development, and through several evaluation indicators for the performance of large and medium manufacturing industries, the research reached essential results, the most prominent of which are:-

1-There is a clear and tangible difference in the large and medium manufacturing industries based on (number of establishments - workers - labour productivity - production efficiency - added value - the value of production requirements).

2-The inefficiency of the manufacturing strategy currently being followed due to many obstacles, the most important of which is technical backwardness and obsolescence of production means, including machines and machines, and their failure to keep pace with modern technological developments.

3-Government negligence, lack of material support and competition for foreign goods for the manufacturing industry's products, and many of its production lines have stopped being out of date and not rehabilitated, as well as the scarcity and cost of local and imported raw materials necessary for the manufacturing process.

4-An industrialization strategy has been formulated, through which the researcher aims to try to advance the industrial reality.

KEY WORDS: performance efficiency - transformational industries -large and medium.

المقدمة :

تعد الصناعات التحويلية احدى أهم الأنشطة الإنتاجية التي تركز عليها الدول، وتحتل موقعا مركزيا في اقتصاديات المجتمعات الحديثة، وهي محرك لا غنى عنه في عملية التقدم الاقتصادي والسياسي وما يعكسه ذلك على تحسن الوضع المعيشي والاجتماعي للسكان، والصناعات التحويلية ضرورية لاسيما للدول النامية من أجل توسيع قاعدتها التنموية وتلبية حاجاتها المتزايدة، اذ تبرز أهميتها في حياة الدول وشعوبها لمواكبة متطلبات العصر وتقدمه مما توفره من الآلات ومكائن ومعدات النقل والاجهزة الحديثة وغيرها مما تقوم او تعتمد عليه الانشطة الأخرى، كما أنها السوق الرئيسة لمنتجات الصناعة الاستخراجية ومنتجات القطاع الزراعي والمستهلك الرئيس للطاقة فضلا عن انها تؤثر بشكل مباشر في حركة النقل والتجارة، وبهذا الاتجاه تسعى الدول في عقد الآمال على تطور هذه الصناعات والاعتماد عليها في اقتصادياتها، لذلك ازداد اهتمام العراق بالصناعات التحويلية الكبيرة والمتوسطة في تلبية احتياجاته منذ القرن الماضي، الا أنها اتصفت بأنها استهلاكية وكثيفة العمل ومستندة على القطاع العام في معظم انشطتها.

**يواجه قطاع الصناعات التحويلية
وما زال العديد من الصعوبات
والمعوقات التي تحول دون تنميته**

مشكلة البحث: تتمثل مشكلات البحث بالأسئلة التالية:-

1. ما هي الصناعات التحويلية وما أهميتها.
2. ما هي أبرز المعوقات التي تواجه تنمية الصناعات التحويلية في العراق .
3. هل ان للمؤشرات التحليلية دور في تقييم كفاءة أداء الصناعات التحويلية .
4. فرضية البحث : جاءت فرضية البحث لتغطي التساؤلات التي اثيرت عن الموضوع وهي:-

1. أحد فروع القطاع الصناعي تتولى مهمة تحويل المواد الأولية الى شكل آخر يتلاءم مع حاجات الانسان ورغباته، ولها أهمية بالغة لجميع دول العالم في الوقت الحاضر، اذ تسهم في توفير الخدمات الأساسية فضلا عن اكتساب المهارات الفنية مما تؤدي الى تطوير وسائل الانتاج .
2. يواجه قطاع الصناعات التحويلية وما زال العديد من الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تنميته.
3. للمؤشرات التحليلية دور كبير في تقييم كفاءة أداء الصناعات التحويلية ومن خلال عدد من المؤشرات منها عدد المنشآت - عدد العاملين - انتاجية العمل - الكفاءة الانتاجية - القيمة المضافة - قيمة مستلزمات الانتاج .

هدف البحث: يهدف البحث للكشف عن:-

1. بيان أهمية الصناعات التحويلية ومدى اسهامها في توفير الخدمات الأساسية التي يحتاجها الانسان في حياته من حيث الغذاء والملبس والمسكن .

2. تقييم أداء الصناعات التحويلية (الكبيرة-المتوسطة) من خلال عدد من المؤشرات .

3. تحديد معوقات تنمية تلك الصناعات في العراق .

4. تبني سلسلة من الاستراتيجيات والسياسيات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي التي تدعم ذلك القطاع المهم.

منهج البحث: للعمل على اثبات فرضية البحث والسعي لحل مشكلته وتحقيق اهدافه سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستدلالي الكمي لبيان أهمية دراسة واقع قطاع الصناعات التحويلية في العراق ودور ذلك في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق .

حدود البحث : وتتضمن :-

- الحدود المكانية . وتحددت بالصناعات التحويلية الكبيرة والمتوسطة في العراق نظرا للأهمية الكبيرة التي تشغلها ضمن الاقتصاد الوطني بشكل عام

والقطاع الصناعي على وجه الخصوص .

- الحدود الزمانية . وشملت العام 2018

مصادر البحث : وشملت

1. الكتب العربية والدوريات والبحوث.

2. البيانات من المجموعات الاحصائية السنوية الخاصة بالجهاز المركزي للإحصاء.

هيكلية البحث : بناءً على مشكلة البحث وهدفه تم تقسيمه على الفقرات الآتية:-

اولاً: الصناعة التحويلية-مفهومها-سماتها وأهميتها .

ثانياً: تركيب الصناعة التحويلية.

ثالثاً: مؤشرات تقييم أداء الصناعات التحويلية الكبيرة والمتوسطة .

رابعاً: معوقات تنمية الصناعات التحويلية في العراق.

خامساً: استراتيجيات اصلاح الصناعات التحويلية في العراق .

سادساً: الاستنتاجات و التوصيات .

اولاً: الصناعات التحويلية مفهومها- أهميتها .

1. مفهوم الصناعة التحويلية :

الصناعة التحويلية هي أحد فروع القطاع الصناعي ،الذي يتولى مهمة تحويل المواد الأولية الخام من شكلها الأولي الى شكل آخر يتلاءم وحاجات الانسان و رغباته ،وتعرف كذلك بأنها النشاط الذي يقوم على مجموعة من العمليات التي تعتمد الآلات والطاقة وتتم عبر نظام متكامل من العمل المصنعي لتحويل مادة اولية واحدة او اكثر الى مواد جديدة تامة الصنع قابلة للاستعمال المباشر⁽¹⁾. وبذلك

الصناعة التحويلية هي أحد فروع القطاع الصناعي ، الذي يتولى مهمة تحويل المواد الأولية الخام من شكلها الأولي الى شكل آخر يتلاءم وحاجات الانسان و رغباته

(1) محمد ازهر السماك وعباس علي التميمي ، اسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ، 1987، ص20

يمكن القول بأن الصناعة التحويلية هي النشاط الذي يقوم في المصانع ويعتمد على أحد مصادر الطاقة في العملية الانتاجية ويستخدم مواد اولية معدنية كانت او نباتية او حيوانية لإنتاج مواد جديدة لها خصائص مختلفة من حيث الشكل او طبيعة الاستعمال لتستجيب الى متطلبات الانسان المتزايدة .

2. سمات واهمية الصناعات التحويلية :

يحتل قطاع الصناعة التحويلية أهمية حيوية بالغة لجميع دول العالم في عصرنا الحاضر، فهو القياس الحقيقي للتطور الاقتصادي والاجتماعي، لأنه يمثل قوة الدفع الأساسية للنمو المستمر كونه يمثل موقع القلب من التطورات العلمية والابتكارية الحديثة، ويتفق معظم المتخصصين في مجال الصناعة ان أهمية ذلك القطاع ترجع الى ما يأتي:-

1. تسهم في توفير الخدمات الأساسية التي يحتاجها الانسان في حياته من حيث الغذاء والملبس والمسكن فضلاً عن ما توفره من انتاج للمعدات والمستلزمات الصحية والتعليمية .
2. حل مشكل البطالة التي تعاني منها أغلب البلدان النامية وذلك لما يتمتع به ذلك القطاع من توفير فرص للعمل لجميع القوى العاملة .
3. عملية التصنيع فيها تساعد على اكتساب المهارات الفنية مما تؤدي الى تطوير وسائل الانتاج منها ادخال وسائل اكثر تطوراً وحداثة⁽²⁾.
4. أن قطاع الصناعة التحويلية اكثر القطاعات مساهمة في عملية التراكم الرأسمالي، فالإنتاجية المرتفعة وقابليته على خلق التشابك الانتاجي سيؤدي الى رفع مستوى الفائض الاقتصادي المتحقق من ذلك القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى .
5. تسهم في توفير السلع الوسيطة (المواد نصف المصنعة) لأغراض النشاطات الأخرى والنشاط التحويلي ذاته حيث تعتمد مشاريعها على بعضها البعض للوصول الى المنتجات النهائية مما يوفر فرص التخصص في عمليات الانتاج⁽³⁾.
6. للصناعات التحويلية القدرة على تحقيق وتائر عالية في التنمية الاقتصادية، اذ تسهم في رفع معدلات الدخل وزيادة ثروة المجتمع والوفورات الاقتصادية للبلد⁽⁴⁾.
7. أن قطاع الصناعات التحويلية اكثر قطاعات الاقتصاد ديناميكية، لكونه يمتلك القابلية على تحريك وتحفيز قيام الصناعات الأخرى الامامية والخلفية ومن ثم تحقيق التنوع الانتاجي وخلق قيمة مضافة جديدة.

ثانياً : تركيب الصناعات التحويلية .

يضم قطاع الصناعة التحويلية انواعاً لا حصر لها من الصناعات تتباين فيما بينها

(2) محمد صفوت محمد ، محددات التنمية الصناعية ، مجلة اخبار البترول والصناعة ، العدد 214 ، ابو ظبي ، 1988 ، ص28

(3) فؤاد عبدالله محمد ، واقع الصناعة التحويلية في العراق ، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد 3 ، 2002 ، ص266

(4) عمران بندر مراد وسلام فاضل علي ، جغرافية الصناعة بين الدراسة المنهجية والمعاصرة ، دار الكتب والوثائق ، بغداد ، 2016 ، ص145

من حيث حاجتها الى المواد الأولية او طرائق انتاجها و استخدامات منتجاتها، كما أنها تختلف في حجمها و طاقتها و في تقنياتها و حاجتها لكل انواع الوقود و الطاقة و كيفية تمويلها و عائديها ملكيتها و حجم العاملين و مهاراتهم، فضلاً عن تباين متطلباتها الموقعية⁽⁵⁾.

(5) محمد ازهر السماك وعباس علي التميمي ، اسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها ، مصدر سابق ، ص 84

وطبقاً لمستويات التصنيف الدولي (ISIC) تنوعت الصناعات التحويلية في العراق لتشمل عدد من الصناعات ترتبت حسب الأبواب ضمن القسم الثالث من التصنيف كما يأتي:-

1. الصناعات الغذائية والمشروبات- الباب رقم (31) وشملت العديد من الصناعات مثل صناعة تجهيز وحفظ اللحوم، تجهيز الفواكه والخضروات وحفظها، صناعة منتجات الالبان والمثلجات، صناعة منتجات طحن الحبوب، صناعة منتجات الخبز، صناعة السكر، صناعة الكاكاو والشوكولاته والحلويات السكرية، صناعة المعكرونة، صناعة الاعلاف الحيوانية، صناعة منتجات أغذية أخرى غير مصنفة، صناعة المشروبات الخفيفة والغازية والمياه المعدنية.
2. صناعة المنسوجات والملابس والجلود - الباب (32) وشملت عدد من الأنشطة الصناعية مثل صناعة نسج المنسوجات، صناعة المنتجات الجاهزة من النسيج، صناعة البسط والسجاد، صناعة الملابس، صناعة الاحذية.
3. صناعة الخشب والأثاث. ترتيبها ضمن التصنيف الدولي -الباب رقم(33) وشملت صناعة الخشب ومنتجاته، صناعة نشر وتسوية الخشب، صناعة العبوات من الخشب والفلين، صناعة الأثاث والدوشمة .
4. صناعة الورق والطباعة والنشر. صنفت ضمن الباب رقم(34) وشملت صناعة الورق المموج والورق المقوى والأوعية المصنوعة من الورق، الطباعة والنشر والأعمال المرافقة لها.
5. الصناعات الكيماوية . وتقع ضمن الباب رقم(35) وشملت عدد من الصناعات مثل صناعة الأسمدة ومبيدات الحشرات وصناعة الدهانات والوارنيش وصناعة المنظفات ومستحضرات التنظيف والتجميل، صناعة العقاقير والأدوية وصناعة الاطارات والأنابيب المطاطية وصناعة المنتجات اللدائية، فضلاً عن صناعة تكرير النفط.
6. صناعة المعادن اللافلزية صنفت ضمن الباب رقم(36) وشملت العديد من الصناعات منها صناعة الفخار والخزف، صناعة الزجاج، صناعة مواد البناء من الطابوق والكاشي والموزائيك، صناعة الاسمنت والقيمر والجص.
7. صناعة المعادن الأساسية وصنفت بالباب رقم (37) منها صناعة الحديد والفولاذ والمسبوكات والألمنيوم.
8. صناعة المنتجات المعدنية-الباب رقم(38) مثل صناعة المنتجات المعدنية والمكائن والمعدات وصناعة الأثاث المصنوع من المعادن وصناعة المكائن

والمعدات الزراعية وصناعة الآلات الكاتبة والحاسبة وصناعة المكائن الكهربائية ومعداتها وصناعة الأجهزة واللوازم المنزلية الكهربائية فضلاً عن صناعة معدات النقل.

9. صناعات تحويلية أخرى . ووضعت تحت الباب رقم (39) وشملت صناعة الحلي والمجوهرات التقليدية والفلكلورية وصناعة الآلات والادوات الموسيقية والتجهيزات واللوازم الرياضية فضلاً عن صناعة لعب الأطفال .

ثالثاً: مؤشرات تقييم أداء الصناعات التحويلية الكبيرة والمتوسطة .

تعد عملية تقييم الاداء مقياساً لقدرة الوحدات الصناعية على تحقيق الأهداف

المحددة مسبقاً وذلك من خلال جملة من المؤشرات الخاصة

بذلك، وقد اختار الباحث الصناعات التحويلية الكبيرة

والمتوسطة موضوعاً لبحثه انطلاقاً من أهميتها كأحد اكبر

الصناعات لما تقدمه من منتجات رئيسة لا يمكن الاستغناء

عنها، ولغرض تقييم الأداء فقد تم اختيار عدد من المؤشرات لتكون اكثر واقعية في

**تعد عملية تقييم الاداء مقياساً
لقدرة الوحدات الصناعية على
تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً**

التقييم وهي:-

1. الصناعات التحويلية الكبيرة - المتوسطة على أساس الحجم .

استخدمت المديرية العامة للإحصاء الصناعي في وزارة التخطيط العراقية منذ

الأعوام الأولى لتأسيسها مؤشر عدد العاملين لتصنيف المنشأة الصناعية وكانت

كالآتي:-

1. المنشآت الصناعية الكبيرة . ويتم فيها استخدام عشرة عاملين فأكثر.

2. المنشآت الصناعية الصغيرة . والتي تستخدم اقل من عشرة عاملين .

وبما أن هذا المؤشر لا يعول عليه في برنامج التوصيات الدولية في التصنيف

، وذلك لسلبياته الكثيرة وحتى عام 1983 أجرت المديرية تعديلاً بعد الأتهاء من

المسح الصناعي الشامل ، اذا ادخلت مؤشراً اضافياً آخرأ يأخذ بنظر الاعتبار قيم

الموجودات الثابتة لدى المنشآت الصناعية عند التصنيف ،ومنذ ذلك المسح وحتى

الآن تعتمد مديرية الإحصاء الصناعي المؤشر الجديد في تصنيف المنشآت واصبح

كالآتي⁽⁶⁾:-

أ. المنشآت الصناعية الكبيرة . وهي المنشآت التي تشغل اكثر من ثلاثين عاملاً

وأن قيمة الآلات والمعدات لديها أكثر من مائة الف دينار.

ب. المنشآت الصناعية المتوسطة . وهي التي يعمل فيها (10- 29) عامل وان

قيمة الآلات فيها أقل من مائة الف دينار.

ج. المنشآت الصناعية الصغيرة . والتي تستخدم عدد من العمال يتراوح عددهم

(6) عبد خليل فضيل واحمد حبيب رسول ، جغرافية العراق الصناعية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، مطابع جامعة الموصل ، السنة بلا ، ص174

من (9-1) عمال وتكون قيم الآلات والمعدات فيها أقل من مائة الف دينار. ولأغراض البحث والتقييم سيتم التركيز عن المنشآت الكبيرة والمتوسطة فقط، ونظراً للاختلافات العديدة التي تتخلل هذه المنشآت من حيث عدد المصانع والعمال والتي اتسمت بالتباين من فرع صناعي الى آخر لذا سيتم تناول الموضوع وكما يأتي:-

1. الصناعات التحويلية الكبيرة والمتوسطة على أساس عدد المنشآت .

يتباين عدد المنشآت في الصناعات التحويلية من فرع صناعي الى آخر وذلك لوجود جملة من الأسباب والعوامل التي جعلت الاعداد ترتفع في صناعة وتنخفض في أخرى. انظر جدول وشكل (1) .

ومن ملاحظة متأنية للجدول والشكل (1) يتضح لنا ما يأتي :

1. مدى الاختلاف والتباين الكبير في أعداد المنشآت الصناعية التي تتواجد ضمن القطاعين الصناعيين الكبير والمتوسط ،حيث بلغ عدد منشآت الصناعة التحويلية الكبيرة (598) منشأة في حين كان عدد المنشآت للصناعات المتوسطة (198) منشأة ليشكلا مجموع كلي بلغ (796) منشأة تحويلية عام 2018 .

2. تبعاً لهذه الأعداد المتباينة، شهدت الفروع الصناعية هي الأخرى والتابعة لهذين القطاعين تبايناً واضحاً وملموساً في أعداد المنشآت التي تتواجد فيها وتوزعت حسب الترتيب بالشكل الآتي :-

أ-احتلت صناعتا المعادن اللافلزية والمنتجات الغذائية والمشروبات التابعة لقطاع الصناعات التحويلية الكبيرة المرتبة الأولى بمقدار عدد بلغ (295) منشأة للمعادن اللافلزية و (208) منشأة للمنتجات الغذائية والمشروبات في حين بلغت الاعداد ولنفس الفرعين الصناعيين لقطاع الصناعات التحويلية المتوسطة مقداراً عددياً بلغ (81) و (91) منشأة حسب الترتيب وهي أعداد اقل بكثير من التي جاءت بها فروع القطاع الكبير.

ب- في حين جاءت الصناعات الكيماوية التابعة للقطاع الكبير في المرتبة الثانية وبأعداد بلغت (55) منشأة يقابلها (18) منشأة صناعية ولنفس الفرع ضمن الصناعات التحويلية المتوسطة .

ج- بينما احتلت صناعة المنتجات المعدنية وصناعة الورق والطباعة - القطاع الكبير المرتبة الثالثة وبأعداد منشآت بلغت حسب الترتيب (16) و (11) منشأة صناعية .

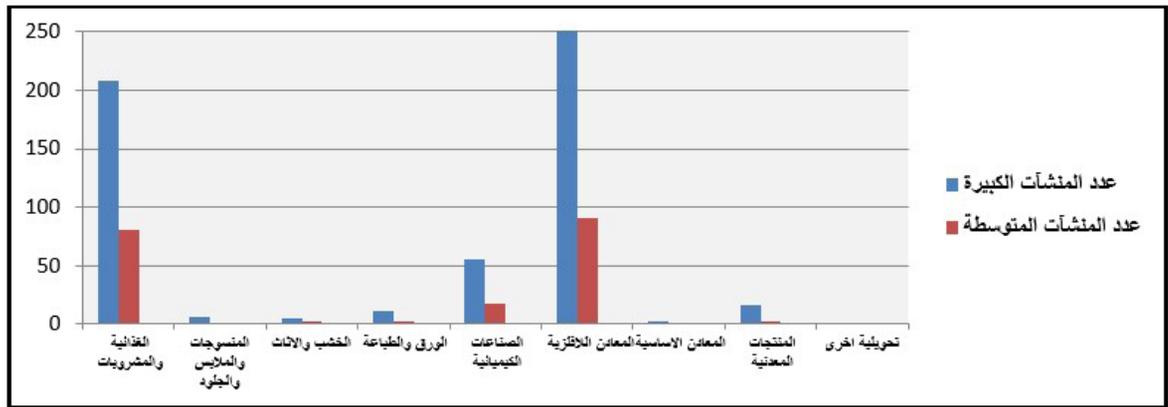
د- ومن حيث الأهمية النسبية نجد أن صناعة المعادن اللافلزية و المنتجات الغذائية شكلت أهمية كبيرة وعلى مستوى القطاعين الكبير والمتوسط رغم الفارق الكبير في أعداد المنشآت بحيث بلغت الأهمية النسبية لصناعة المعادن اللافلزية - القطاع الكبير (49,3%) مقابل (46%) للقطاع المتوسط في حين كانت الأهمية النسبية لفرع المنتجات الغذائية و المشروبات الكبيرة (34,8%) و (40,9%) للقطاع المتوسط

ولنفس الفرع، ويعود ذلك الى ارتفاع الطلب على هاتين الصناعتين مقارنة مع الصناعات الأخرى وذلك لأهمية الفرع الأول في البناء و الأنشاء التي يشهدها البلد والثانية لأغراض الاستهلاك الغذائي المحلي .

جدول (1) عدد المنشآت لفروع الصناعة التحويلية الكبيرة والمتوسطة لعام 2018

الفرع الصناعي	عدد المنشآت الكبيرة	النسبة المئوية %	عدد المنشآت المتوسطة	النسبة المئوية %
الغذائية والمشروبات	208	34,8	81	40,9
المنسوجات والملابس والجلود	6	1	1	0,5
الخشب والأثاث	5	0,8	3	1,5
الورق والطباعة	11	1,8	2	1,0
الصناعات الكيماوية	55	9,2	18	9,1
المعادن اللافلزية	295	49,3	91	46
المعادن الأساسية	2	0,3	-	-
المنتجات المعدنية	16	2,7	2	1,0
تحويلية أخرى	-	-	-	-
المجموع	598	100	198	100
مجموع عدد المنشآت	796			

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، إحصاء المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة لعام 2018 .



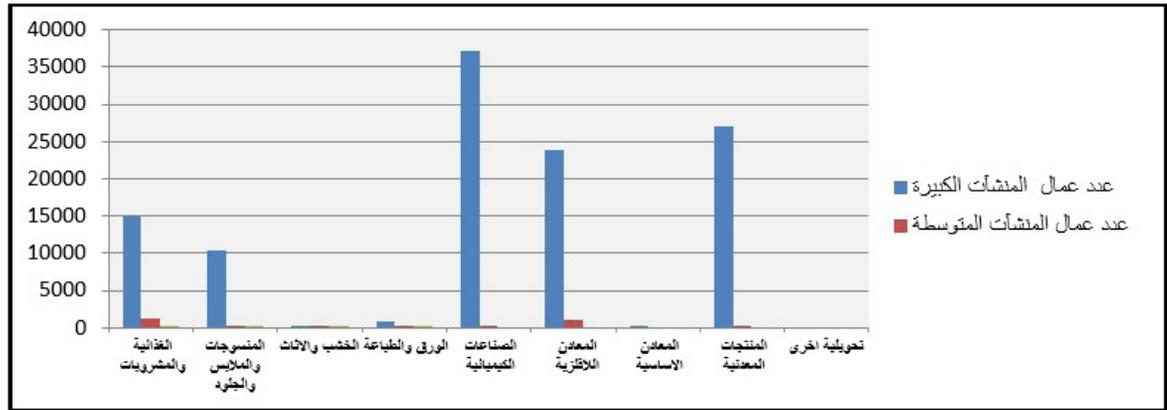
شكل (1) عدد المنشآت لفروع الصناعة التحويلية الكبيرة والمتوسطة لعام 2018
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

أن هذا التباين في عدد منشآت القطاعين في العراق يعود الى :-

1. توافر العوامل الموقعة المتمثلة بالسوق والمواد الأولية واليد العاملة ورأس المال .
 2. توافر الهياكل الارتكازية من طرق النقل و المواصلات والمياه النقية .
 2. الصناعات التحويلية الكبيرة والمتوسطة على أساس عدد العمال .
- يمثل العمال عنصراً أساسياً في العملية الانتاجية ومن المؤشرات الرئيسة التي من خلالها يمكن التعرف على التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد القومي او الصناعة التحويلية فضلاً عن ذلك يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مستوى التشغيل والاستخدام فيها، فأن زيادة عدد العاملين تعني تحسن مستوى الدخل وارتفاع المستوى المعاشي لعوائلهم وتعمل على امتصاص عدد لا بأس به من العاطلين عن العمل، وعند تتبع القطاع الصناعي التحويلي الكبير والمتوسط نجد أن أعداد العاملين فيهما قد تباينت هي الأخرى بحيث نلاحظ أنها في حالة تذبذب مستمر بين الأرتفاع تارة والأنخفاض تارة أخرى سواء في قطاع معين أو صناعة معينة وللإيضاح أكثر انظر جدول وشكل (2) .
- جدول (2) عدد العمال لفروع الصناعة التحويلية الكبيرة والمتوسطة لعام 2018

الفرع الصناعي	عدد عمال المنشآت الكبيرة	النسبة المئوية %	عدد عمال المنشآت المتوسطة	النسبة المئوية %
الغذائية والمشروبات	14881	13	1154	44
المنسوجات والملابس والجلود	10418	9,1	11	0,4
الخشب والأثاث	175	0,1	38	1,4
الورق والطباعة	803	0,7	15	0,6
الصناعات الكيماوية	37164	32,5	253	9,6
المعادن اللافلزية	23913	20,9	1130	43,1
المعادن الأساسية	93	0,1	-	-
المنتجات المعدنية	27063	23,6	23	0,9
تحويلية أخرى	-	-	-	-
المجموع	114510	100	2624	100
مجموع عدد العمال	117134			
اجمالي العاملين في الصناعة التحويلية	200505			

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، المجموعة الإحصائية السنوية 2018-2019، الباب الرابع



شكل (2) عدد العمال لفروع الصناعة التحويلية الكبيرة والمتوسطة لعام 2018
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)
ومن الجدول والشكل (2) يظهر لنا :-

1. أن الصناعات التحويلية في القطاعين الكبير والمتوسط استطاعت أن تسهم بنسبة (58,4%) من اجمالي العاملين في الصناعات التحويلية لعام 2018 منها (57,1%) للقطاع الكبير و (1,3%) من العاملين في القطاع المتوسط .
2. أن عدد العمال لا يتوافق مع عدد المنشآت فعلى الرغم من ارتفاع عدد المنشآت في بعض الفروع الصناعية والتي احتلت مراتب متقدمة في ذلك الا أنها احتلت مراتب متأخرة في عدد العمال وهذا يرجع الى ما يأتي :-
أ- تباين عدد سكان المحافظات التي تنتشر فيها فروع الصناعة التحويلية فضلاً عن اختلاف نسب الشباب و القوى العاملة من مجموع السكان .
ب- حجم الصناعة التحويلية ومدى امكانيتها على استيعاب اكبر قدر من العمال .
3. تباين أعداد العاملين في فروع تلك الصناعات ، إذ بلغ عدد العاملين في الصناعات الكبيرة (114510) عاملاً مقابل (2624) عاملاً للصناعات المتوسطة ليكون العدد الكلي لعمال القطاعين (117134) عاملاً عام 2018 ، وتوزعت تلك الأعداد على الفروع الصناعية بنسب مختلفة وحسب الترتيب الآتي :-
أ- احتلت الصناعات الكيماوية - القطاع الكبير الترتيب الأول بعدد عمال بلغ (37164) عاملاً مقابل (253) عاملاً للقطاع المتوسط .
ب- في حين جاءت صناعات المنتجات المعدنية والمعادن اللافلزية بالترتيب الثاني بعدد عمال بلغ على التوالي (27063) و (23913) عاملاً يقابلها عدد عمال للقطاع المتوسط ولنفس الفرعين الصناعيين بلغ (1130) و (23) عاملاً .
ج- اما الترتيب الثالث فكان من نصيب صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات

وصناعة المنسوجات والملابس والجلود التابعتين لقطاع الصناعات الكبيرة بعدد عمال بلغ لكل منهما (14881) و (10418) عاملاً .

4. ومن حيث الأهمية النسبية نجد أن صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات وصناعة المعادن اللافلزية - القطاع المتوسط قد حققتا أهمية نسبية كبيرة رغم قلة أعداد العاملين ضمن فروعها الصناعية بلغت النسب على التوالي (44%) و (43,1%) في حين كانت الأهمية النسبية للعاملين في المنشآت الكبيرة - فرع الصناعات الكيماوية (32,5%) وفرع المنتجات المعدنية (23,6%) والمعادن اللافلزية (20,9%) وهو ما يدل على أهمية تلك الفروع الصناعية في استيعاب العمال .

3. الصناعات التحويلية الكبيرة والمتوسطة على أساس إنتاجية العمل .

من المؤشرات المهمة لقياس فاعلية العنصر البشري في استثمار الموارد المتاحة الطبيعية منها والبشرية ، لأنه يمثل العلاقة بين الإنتاج وكمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية ، وهنا تبرز أهمية الإنتاجية بالنسبة لمختلف الأنظمة الاجتماعية السائدة في العالم لأن زيادتها تؤدي الى رفع المستوى المعاشي للفرد وزيادة الانتاج والدخل القومي وتحقيق المكسب للمنتج والمستهلك والاقتصاد القومي بشكل عام⁽⁷⁾ .

**حظي موضوع إنتاجية العمل
باهتمام كبير من الاقتصاديين
وذلك لأهميته في زيادة الدخل**

وقد حظي موضوع إنتاجية العمل باهتمام كبير من

الاقتصاديين وذلك لأهميته في زيادة الدخل القومي ورفع المستوى المعاشي وزيادة الإنتاج وتقليل التكاليف وتحقيق التراكبات المادية والاقتصاد بالوقت وتحسين العمل⁽⁸⁾، يقيس هذا المؤشر قيمة الإنتاج التي ينتجها العامل وذلك من خلال قسمة الإنتاج على عدد العمال في المنشآت الصناعية . انظر جدول وشكل (3) .

ومن معطيات الجدول والشكل (3) يتضح :-

1. اتسمت أنتاجية العمل بالتباين والاختلاف بشكل عام ما بين القطاعين الصناعيين الكبير والمتوسط ، إذ تراوحت ما بين (1,0 - 154,1) مليون دينار للعاملين في فروع الصناعة التحويلية الكبيرة عام 2018 و (8,5 - 108,6) مليون دينار للعاملين في الصناعات التحويلية المتوسطة الحجم .

2. أن تحليل النتائج المتعلقة بإنتاجية العمل على مستوى فروع الصناعة التحويلية كشفت عن تباينها من فرع صناعي الى آخر ، فقد احتلت الصناعات الغذائية والمشروبات - القطاع الكبير مركز الصدارة بمقدار إنتاجية بلغت (154,1) مليون دينار في حين كانت (50,3) مليون دينار للقطاع الصناعي المتوسط .

3. أما الترتيب الثاني فكان من نصيب الصناعات الكيماوية وبفارق بسيط جداً بين القطاعين بلغ مقداره (106,1) مليون دينار للعاملين في القطاع التحويلي الكبير و (108,6) مليون دينار للقطاع المتوسط عام 2018 .

(7) مدحت كاظم القريشي ، الاقتصاد الصناعي ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، 2001 ، ص 240

(8) كاظم جاسم العيسوي ، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات - تحليل نظري وتطبيقي ، ط 1، دار المناهج ، عمان ، 2001 ، ص 256

4. في حين احتلت الصناعات التي سجلت معدلات متقاربة للإنتاجية تقل عن إنتاجية العمل في القطاع الصناعي ككل وهي صناعة الطباعة والنشر وصناعة الخشب والأثاث وصناعة المعادن اللافلزية والمعادن الأساسية، التي تراوحت فيها الإنتاجية ولكلا القطاعين بين (22,9- 25,4) مليون دينار.

5. ومن الصناعات الأخرى التي انخفضت فيها إنتاجية العمل عن المعدل العام منها صناعة المنسوجات والملابس والجلود وصناعة المنتجات المعدنية حيث بلغت إنتاجية العمل فيها (1,0) و (8,5) و (13,1) و (14,1) مليون دينار على التوالي ولكلا القطاعين ويعود ذلك الى ارتفاع قيمة مستلزمات الانتاج المستوردة الى هذه الصناعات مما ادى الى عدم نمو القيمة المضافة .

4. الصناعات التحويلية الكبيرة والمتوسطة على أساس الكفاءة الانتاجية .

جدول (3) انتاجية العاملين لفروع الصناعة التحويلية الكبيرة والمتوسطة لعام 2018

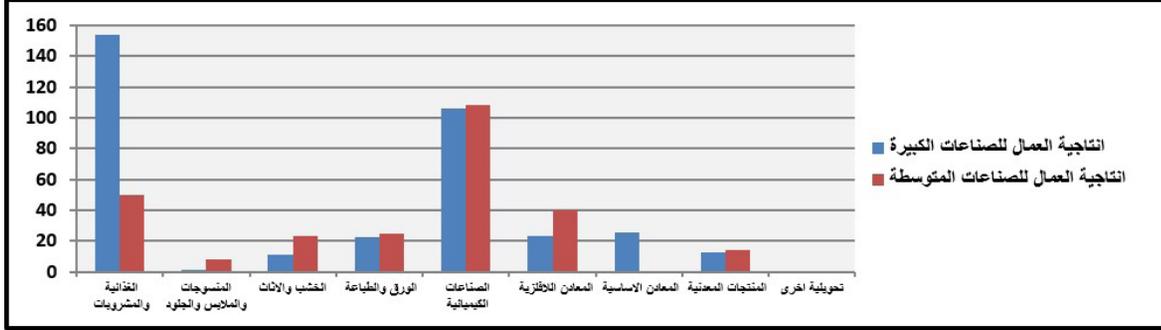
الفرع الصناعي		الصناعات الكبيرة			الصناعات المتوسطة	
	قيمة الانتاج (مليون دينار)	عدد العمال	انتاجية العمال	قيمة الانتاج (مليون دينار)	عدد العمال	انتاجية العمال
الغذائية والمشروبات	2291664,62	14881	154,1	58095,12	1154	50,3
المنسوجات والملابس والجلود	10562,65	10418	1,0	93,085	11	8,5
الخشب والأثاث	1972,39	175	11,3	895,89	38	23,6
الورق والطباعة	18451,71	803	22,9	370,25	15	24,7
الصناعات الكيماوية	3942276,83	37164	106,1	27480,03	253	108,6
المعادن اللافلزية	561328,11	23913	23,5	44982,56	1130	39,8
المعادن الأساسية	2359,88	93	25,4	-	-	-
المنتجات المعدنية	353070,71	27063	13,1	325,1	23	14,1
تحويلية أخرى	-	-	-	-	-	-

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي،

إحصاء المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة لعام 2018 .

تعبر الكفاءة عن فاعلية عامل ما عند استغلاله مع عوامل أخرى في نشاط اقتصادي معين، فهي عنصر اساسي في تحقيق الرفاهية الاقتصادي لأنها تؤدي الى زيادة الفائض الصافي للمشاريع الصناعية ومن ثم زيادة قدرتها على الاستثمار ولقياس درجة الكفاءة (درجة التصنيع) أهمية خاصة في وضع المناهج والسياسات التنموية

لكونها تعين المختصين التعرف على مواطن القوى والضعف في النشاط الانتاجي للوحدات والمشاريع الصناعية المختلفة⁽⁹⁾.



(9) احمد ابراهيم محمد , دور المنشآت الصناعية الصغيرة في عملية التنمية في العراق خلال المدة 1990-2003 , مجلة الادارة والاقتصاد , العدد 78 , 2009 , ص175

(10)Robinson ,E.A. Structure of Competitive industry London , 1959 , p15 ,

شكل (3) أنتاجية العاملين لفروع الصناعة التحويلية الكبيرة والمتوسطة لعام 2018 المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3) .

وتقاس الكفاءة الإنتاجية من خلال الاستغلال الأمثل والأكفأ لمستلزمات الإنتاج وذلك بقسمة تلك المستلزمات السلعية من قيمة الإنتاج، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلت على ارتفاع كفاءة الإنتاج، أي أن المنشأة الصناعية تحقق نفس القدر من قيمة الإنتاج باستخدام قدر اقل من المستلزمات او اكبر قيمة انتاج ونفس القدر من المستلزمات وفي كلا الحالتين فذلك يعني ارتفاع معدل القيمة المضافة الاجمالية⁽¹⁰⁾.

تقاس الكفاءة الإنتاجية من خلال الاستغلال الأمثل والأكفأ لمستلزمات الإنتاج

ومن الجدول (4) أن درجة الكفاءة كانت تسير بشكل نمطي وغير مستقر ومتباين من صناعة الى أخرى حتى أنها لم تسجل أرقام عالية تدل على أن هذه المنشآت قد احسنت استغلال امكاناتها المتاحة لها، باستثناء صناعة المعادن الأساسية - القطاع الكبير التي أحسنت استغلال الموارد المتاحة لها، اذ بلغت درجة التصنيع لديها (124,3%) في حين تراوحت قيم الكفاءة لبقية فروع القطاع الكبير ما بين (3,5- 49,4%) و (6,3- 29,9%) لفروع المنشآت الصناعية المتوسطة، وبذلك لم تتمكن هذه الصناعات من استغلال مستلزماتها استغلالاً يؤهلها تعزيز دورها في التنمية الصناعية الوطنية .

جدول (4) درجة الكفاءة الإنتاجية لفروع الصناعة التحويلية الكبيرة والمتوسطة لعام 2018

الفرع الصناعي	الصناعات الكبيرة		الصناعات المتوسطة	
	قيمة المستلزمات السلعية (مليون دينار)	درجة الكفاءة %	قيمة الإنتاج السلعية (مليون دينار)	درجة الكفاءة %
الغذائية والمشروبات	108208,5	4,7	2291664,62	29,6
المنسوجات والملابس والجلود	5220,41	49,4	10562,65	6,3
الخشب والأثاث	69,538	3,5	1972,39	24
الورق والطباعة	859,207	4,7	18451,71	12,2
الصناعات الكيماوية	137288,35	3,5	3942276,83	15,9
المعادن اللافلزية	195639,17	34,8	561328,11	29,9
المعادن الأساسية	2934,241	124,3	2359,88	-
المنتجات المعدنية	13691,65	3,9	353070,71	17,9
تحويلية أخرى	-	-	-	-

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي،

إحصاء المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة لعام 2018 .

5- الصناعات التحويلية الكبيرة والمتوسطة على أساس القيمة المضافة .

لقد تم استخدام هذا المؤشر لبيان قدرة الصناعات التحويلية الكبيرة والمتوسطة على خلق القيم الجديدة المتولدة عن العملية الإنتاجية و مدى اسهامها مع غيرها من الوحدات الاقتصادية في تكوين الناتج والدخل القوميين، فهي تمثل الفرق بين قيمة الإنتاج والاستهلاك الوسيط وتزداد هذه القيمة بزيادة كفاءة عوامل الإنتاج، لذلك تم إيجاد القيمة المضافة الإجمالية وكما موضح في الجدول (5) .

ومن ملاحظة الجدول (5) يتضح :-

1. أن القيمة المضافة التي كونتها الصناعات التحويلية الكبيرة والمتوسطة قد شهدت تبايناً واضحاً من فرع صناعي الى آخر خلال العام 2018، اذ بلغت أدنى مستوى لها نحو (-5655,1) و (-4128,6) دينار في فرع صناعة المنسوجات والملابس والجلود التابع للقطاع الكبير وصناعة الخشب والأثاث - القطاع المتوسط الحجم لذا كانت القيم المتحققة سالبة وسبب ذلك يعود الى ارتفاع قيمة مستلزمات الإنتاج من جهة وانخفاض قيمة الإنتاج من جهة أخرى .

2. في حين نجد الفروع الأخرى من الصناعات قد حققت قيمة مضافة لا بأس بها على الرغم من قلتها توزعت على النحو الآتي :-

أ-احتلت الصناعات الكيماوية - القطاع الكبير المرتبة الأولى بين الفروع الصناعية

بمقدار قيمة مضافة بلغت (2169322,6) دينار يقابلها (17832) دينار للقطاع المتوسط .

ب- اما المرتبة الثانية فكانت من نصيب الصناعات الغذائية والمشروبات - القطاع الكبير بمقدار قيمة مضافة بلغت (394744,8) دينار يقابلها (5990,9) دينار للقطاع المتوسط .

ج- بينما جاءت صناعة المعادن اللافلزية وصناعة المنتجات المعدنية التابعتين للقطاع الكبير بالترتيب الثالث بقيم مضافة كانت متقاربة نوعاً ما بلغت (197636,6) و (132051,3) دينار يقابلها ولنفس الفرعين للقطاع المتوسط (20820,6) و (209,1) دينار .

د- في حين كان الترتيب الرابع من نصيب صناعة الورق والطباعة - القطاع الكبير بمقدار قيمة مضافة بلغت (11305,8) دينار يقابلها (273,3) دينار للقطاع المتوسط الحجم .

هـ- وسجلت صناعة المعادن الأساسية - القطاع الكبير الترتيب الخامس والأخير بمقدار قيمة مضافة بلغت (1165,7) دينار .

جدول (5) القيمة المضافة الاجمالية لفروع الصناعة التحويلية الكبيرة والمتوسطة

لعام 2018

الصناعات المتوسطة			الصناعات الكبيرة			الفرع الصناعي
القيمة المضافة (مليون دينار)	قيمة المستلزمات (مليون دينار)	قيمة الإيرادات (مليون دينار)	القيمة المضافة (مليون دينار)*	قيمة المستلزمات (مليون دينار)	قيمة الإيرادات (مليون دينار)	
5990,9	33739	39729,9	394744,8	1771233	2165977,8	الغذائية والمشروبات
-	-	-	- 5655,1	11483	5827,9	المنسوجات والملابس والجلود
- 4128,6	5027	898,4	913,1	1028	1941,1	الخشب والأثاث
273,3	97	370,3	11305,8	7003	18308,8	الورق والطباعة
17832	9648	27480	2169322,1	1566519	3735841,1	الصناعات الكيماوية
20820,6	24162	44982,6	197636,6	342200	539836,60	المعادن اللافلزية
-	-	-	1165,7	806	1971,7	المعادن الأساسية
209,1	116	325,1	132051,3	158747	290798,3	المنتجات المعدنية
-	-	-	-	-	-	تحويلية أخرى

* تم استخراج القيم المضافة للصناعات الكبيرة والمتوسطة من خلال طرح قيم الإيرادات من المستلزمات .

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، إحصاء المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة لعام 2018.

6- الصناعات التحويلية الكبيرة والمتوسطة على أساس قيمة مستلزمات الإنتاج .
تمثل قيمة المستلزمات مقدار ما تدفعه المنشآت الصناعية من مبالغ نقدية لتوفير المواد الأولية والسلع نصف المصنفة بهدف استمرارها في الإنتاج وذلك بعد استبعاد مبالغ الأجور والرواتب والمزايا والاندثار، إذ أن الاستخدام الرشيد والأمثل يؤدي الى تخفيض كلف هذه المستلزمات من جهة وزيادة حجم الإنتاج من جهة اخرى، الأمر الذي يساعد تلك الصناعات على دخول سوق المنافسة بإنتاج منتجات ذات نوعية جيدة كماً ونوعاً يضمن لها الاستمرار و الثبات في السوق مقابل المنتجات المستوردة وللتوضيح اكثر انظر جدول (6) .

جدول (6) قيمة مستلزمات الإنتاج في المنشآت الصناعية التحويلية الكبيرة والمتوسطة عام 2018

الفرع الصناعي	الصناعات الكبيرة		الصناعات المتوسطة	
	قيمة مستلزمات الإنتاج (مليون دينار)	النسبة المئوية %	قيمة مستلزمات الإنتاج (مليون دينار)	النسبة المئوية %
الغذائية والمشروبات	1771233	45,90	33739	46,3
المنسوجات والملابس والجلود	11483	0,30	-	-
الخشب والأثاث	1028	0,03	5027	6,9
الورق والطباعة	7003	0,18	97	0,1
الصناعات الكيماوية	1566519	40,59	9648	13,3
المعادن اللافلزية	342200	8,87	24162	33,2
المعادن الأساسية	806	0,02	-	-
المنتجات المعدنية	158747	4,11	116	0,2
تحويلية أخرى	-	-	-	-
المجموع	3859019	100	72789	100

المصدر : وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي،

إحصاء المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة لعام 2018-2019

ومن معطيات الجدول (6) يتضح :-

1. أن قيم مستلزمات الإنتاج في المنشآت الصناعية التحويلية الكبيرة والمتوسطة اتسمت بالتباين والاختلاف الكبير فيما بينها .
2. نجد أن بعض الفروع الصناعية ارتفعت فيها قيم المستلزمات للإنتاج في حين أنها انخفضت في فروع أخرى ضمن القطاعين الكبير والمتوسط، ففي صناعة المواد الغذائية والمشروبات والصناعات الكيماوية وصناعة المعادن اللافلزية وصناعة المنتجات المعدنية - القطاع الكبير ارتفعت فيها كلف المستلزمات بشكل يفوق نصف قيم الإنتاج و بمقادير بلغت قيمها (1771233، 1566519، 342200،

158747، دينار أي ما نسبته (45,90%، 40,59%، 8,87%، 4,11%) على التوالي .
3. في حين شهدت صناعة الورق والطباعة لكلا القطاعين وصناعة المنتجات المعدنية - القطاع المتوسط وصناعة المعادن الأساسية - القطاع الكبير انخفاض قيم المستلزمات فيها بمقادير بلغت وحسب الترتيب (7003، 97، 116، 806) دينار او ما نسبته (0,18%، 0,2، 0,1%، 0,02%) على التوالي .
رابعا: معوقات تنمية الصناعات التحويلية في العراق .

واجه قطاع الصناعات التحويلية وما زال العديد من الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تنميته بالشكل المطلوب منها ما يأتي:-

1- ضعف قدرة الإنتاج الصناعي : ويقف وراء ذلك أسباب عديدة نذكر منها :-

1. تقادم وتهالك وسائل الإنتاج المستخدمة ضمن القطاعين الكبير والمتوسط، فضلاً عن تخلفها التقني والعملي وعدم تعويضها واستيراد البديل عنها مما أدى الى اغلاق خطوط انتاجية في العديد من الصناعات⁽¹¹⁾.

2. انفتاح السوق العراقية لمختلف أنواع السلع والمنتجات ذات النوعية الرديئة والأسعار المتدنية وغير المطابقة للمواصفات .

3. عدم وجود وسائل الدعم والحماية للمنتجات الصناعية المحلية مقابل الدعم والحماية للعديد من المنتجات العربية والاجنبية المصدرة للعراق .

4. يتميز الانتاج الصناعي المحلي للسلع برداءة الجودة والنوعية وارتفاع الكلفة ونتيجة لذلك فقد انخفض الطلب عليها وجعل الانتاج منها غير مجد اقتصادياً.

5. ضعف القدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية .

6. انعدام الدراسات الاقتصادية الشاملة التي لم تأخذ بنظر الاعتبار التخطيط للسياسات الصناعية .

7. عدم توافر الاجهزة الرقابية الكافية لحماية العملية الصناعية من التلاعب بالنوعية المطلوبة .

2- غياب التكامل وضعف التنسيق : تفتقر الصناعات التحويلية الى التكامل والتنسيق فيما بينها سواء على المستوى المحلي او الاقليمي ونظراً لضيق السوق المحلية والصعوبات التي تواجه تصدير المنتجات الى الأسواق الخارجية، فقد أدى ذلك الى

وجود طاقات إنتاجية معطلة في الكثير من الصناعات وهو ما انعكس على ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض معدل العائد الاقتصادي فيها وتأثير ذلك على قدرتها التنافسية في تلك الأسواق⁽¹²⁾.

3- مصادر الوقود والطاقة : تظهر أهمية الوقود والطاقة في تحديد مواقع الكثير من الصناعات او الوحدات الصناعية لاسيما الصناعات التي تستخدم تلك المصادر وقوداً و مواد خام في الوقت ذاته او لتشغيل الآلات والمعدات والمكائن، وتعد الطاقة

عدم وجود وسائل الدعم والحماية للمنتجات الصناعية المحلية مقابل الدعم والحماية للعديد من المنتجات العربية

(11) كريم عبيس حسان العزاوي ، اثر الاستثمار المباشر على نمو القطاع الصناعي في العراق للمدة 2003-2013 ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد 18 - العدد 3 ، 2016 ، ص188

(12) مهدي صالح حنوش وعامر جميل عبد الحسين ، واقع وآفاق تطور الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة الخليج العربي ، المجلد 41 - العدد 3-4 ، 2013 ، ص21

الكهربائية أحد تلك المصادر نظراً لأهميتها في الصناعة التحويلية والتي اتصفت بالتذبذب وعدم الانتظام والتجهيز لأشهر الشتاء والانقطاعات المستمرة لأشهر الصيف وهو ما انعكس سلباً على العمليات الإنتاجية لمنشآت القطاعين الكبير والمتوسط حيث تضطر الى استخدام المولدات الكهربائية التي تمثل كلفاً اضافية ترفع من تكاليف الإنتاج ومما يتسبب في رفع أسعار السلع المنتجة وانخفاض الأرباح وعدم الاستفادة منها .

ضعف مستوى التدريب والتعليم وعدم الربط بين التعليم ومتطلبات سوق العمل والتنمية الصناعية

4- عدم كفاءة اليد العاملة : ويتمثل ذلك بما يأتي :-

1. تفتقر الكثير من المؤسسات في القطاعين الكبير والمتوسط الى العدد الكافي من الإداريين الأكفاء والفنيين المدربين .
2. يتصف كثير من العاملين في الصناعات التحويلية بضعف الخبرة في تشغيل الآلات الحديثة وصعوبة صيانتها عند تعرضها الى التوقف أو العطل .
3. ضعف مستوى التدريب والتعليم وعدم الربط بين التعليم ومتطلبات سوق العمل والتنمية الصناعية .
4. تأثير الظروف المناخية على نفسية وصحة العامل والتي تلعب دوراً كبيراً في قلة الانتاج وخاصة في فصل الصيف مع ارتفاع درجات الحرارة والرطوبة فتصبح الظروف مضايقة ومزعجة فيشعر العامل بالتعب والإرهاق وفي بعض الأحيان لا يستطيع انجاز عمله⁽¹³⁾.
5. محدودية المواد الأولية : أن توافر المواد الأولية بشكل منتظم وكميات كافية أحد الشروط الأساسية لتطور الصناعة ونجاحها في تنفيذ خططها الإنتاجية، غير أن من أبرز المشكلات التي تواجهها الصناعات التحويلية عدم كفاية تلك المواد مما تضطر الى استيرادها من الخارج ، فكلما ازداد اعتماد الصناعة على المواد الأولية المحلية المتوافرة ازدادت القيمة المضافة في حين إذا ازداد الاعتماد على المواد الأولية المستوردة ادى ذلك الى استنزاف جزء من الدخل القومي ومن ثم تزداد تبعية الصناعة الى الدول المصدرة لتلك المواد .

ضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة

6. ضعف استخدام التكنولوجيا الحديثة : أن سمة القرن الحادي والعشرين هي التكنولوجيا والمعلومات التي تشكل عنصراً إنتاجياً يفوق عناصر الإنتاج الأخرى التقليدية ، حيث ان أغلبية المنشآت الصناعية تستخدم الأساليب القديمة في الإنتاج والتوزيع منذ أكثر من ثلاثين عاماً وهذا يدل على أن معظم هذه الآلات والمكائن في هذه المصانع اصبحت قديمة غير قادرة على العمل بكامل طاقتها الإنتاجية ، مما يضع الصناعات التحويلية أمام وجوب الاعتماد المتصاعد على تكنولوجيا المعلومات ووسائلها المتقدمة⁽¹⁴⁾.

7. عدم كفاءة التسويق : إذ أن عدم دعم الدولة للصناعة يجعل السوق مفتوحاً أمام المنتجات العربية والأجنبية حتى وأن كانت تفتقر الى الجودة على وفق

(13) كفاية عبد الله العلي ، دراسة تحليلية لتدني انتاجية العامل في قطاع الصناعات التحويلية في محافظة البصرة ، مجلة آداب البصرة ، العدد 51 ، 2010 ، ص 264

(14) هيام خزعل ناشور ، التحديات التي تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي ، مجلة آداب البصرة ، العدد 64 ، 2013 ، ص 308

المواصفات القياسية العالمية، والصناعة التحويلية كغيرها من الصناعات تعاني من عدم كفاءة تسويق منتجاتها في السوق الداخلية ويعود السبب في تلك المنافسة الشديدة للسلع المستوردة التي امتلأت بها الأسواق المحلية بالأخص القادم منها من الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية وعدم وجود الحماية الكمركية فضلاً عن تفضيل بعض المستهلكين لهذه المنتجات .

8. ندرة رؤوس الاموال : تحتاج عمليات التصنيع في الصناعات التحويلية الى موارد مالية كبيرة تكفل تنفيذها ونجاحها واستقرارها وتطورها ولما كانت تلك الموارد نادرة خصوصاً في العراق بسبب الحاجة المتزايدة لها في بناء المشاريع الإنتاجية والخدمات المتعددة، فأن مهام التصنيع فيها لا بد أن تواجه معوقات وتحديات تعيق وتمنع فاعلية تقدمها وديناميكيته، فهي تتكبد نفقات باهضة من جراء شراء الآلات والمعدات الانتاجية، فضلاً عن استيراد المعرفة العلمية والتكنولوجية التي تدعم حركة تصنيعها وتحديثها الشامل ونفقات مثل هذه لا بد أن ترهق ميزانيتها بحيث تؤثر في تنمية قطاعاتها .

9. محدودية الدعم الحكومي : ويتمثل بما يأتي :-

1. اهتمام الحكومة العراقية بالقطاعات الاقتصادية الأخرى (الاستخراجية) وإهمال او استبعاد القطاع الصناعي من اهتماماتها الاساسية .

2. ضعف او قلة القروض والإعانات المقدمة من الحكومة لدعم وتوسيع قطاع الصناعات التحويلية .

3. عدم التزام الوزارات المختلفة بشراء منتجات الصناعات التحويلية وتوجهها الى الاستيراد لأسباب مختلفة .

4. عدم تطبيق قانون التعريف الكمركية على المنتجات العربية والاجنبية المستوردة من الخارج .

9. عدم كفاءة طرق ووسائل النقل : تتطلب الكثير من فروع الصناعة التحويلية توافر الطرق الملائمة ووسائل النقل الحديثة وذلك لغرض نقل المادة الخام الى المصنع والمنتجات النهائية الى الأسواق لتصريفها، فضعف كفاءة الطرق وقلة أعداد السيارات المبردة كان له التأثير الكبير في تدني مستويات الإنتاج .

خامساً: استراتيجيات اصلاح الصناعات التحويلية في العراق .

أن الظرف الذي يحيط بالصناعات التحويلية حالياً يحتم على الدولة تبني سلسلة من الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي التي تدعم ذلك القطاع باتجاه تحقيق الأهداف الاستراتيجية واتباع سياسة نقدية ومالية واستثمارية معينة وكما يأتي :-

1. السياسات النقدية : تواجه تلك السياسات تحديات كبيرة في تحقيق الاستقرار

النقدي بما ينسجم مع طبيعة المرحلة الانتقالية التي يشهدها النظام الاقتصادي، ويعد التضخم وارتفاع الأسعار من أهم المشكلات التي تمثل تحدياً كبيراً للسياسات الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب رسم سياسة نقدية محكمة للحد من ضغوط التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي، ومن الاجراءات التي اتخذت في سبيل تحقيق ذلك منها ما يأتي:-

1. استبدال العملة العراقية .
2. استقلالية البنك المركزي العراقي .
3. تحرير القطاع المالي وخصوصاً سعر الفائدة .
4. اعادة هيكلية المصارف العراقية مالياً وادارياً وذلك من أجل النهوض بالقطاع المصرفي في العراق⁽¹⁵⁾.
2. السياسة المالية والمصرفية : لكي يتم تنشيط التنمية الصناعية والاقتصادية لابد أن تكون هناك سياسات مالية تؤدي دورها بالشكل المطلوب عبر سلسلة من الاجراءات وهي:-
1. العمل على تخفيض الضرائب على الإنتاج والمنشآت الصناعية وتشجيع الصناعة الوطنية .
2. اعادة النظر في السياسات الضريبية القائمة وتعديلها بما يتلاءم مع استراتيجية تشجيع قيام الصناعات وتحفيز الاستثمار .
3. التقييم الشامل للسياسات المالية السائدة والعمل على تعديلها بما يتفق مع المتغيرات المحلية والدولية لتحقيق معدلات مناسبة في التنمية الصناعية والاقتصادية .
4. منح الاعفاءات الضريبية للصناعات الصغيرة والصناعات الجديدة التي تستخدم المواد الخام المحلية خلال السنوات الأولى لأشائها .
5. تقليص دور القطاع العام وخصخصة البنية الحالية .
6. تقديم المساعدات اللازمة لتدريب وتطوير اليد العاملة في الصناعات التحويلية .
7. تقديم القروض الى المنشآت الصناعية بشروط ميسرة .
8. توفير الخدمات والتسهيلات الصناعية بأسعار تشجيعية .
9. انشاء شركات صناعية برأس مال مشترك بين القطاعين العام والخاص بأساليب المشاركة المتنوعة .
10. توفير الدعم المالي والاستشارات للشركات الاستراتيجية والاستثمارات .
11. توفير الدعم المالي والتقني في مجالات الوظائف الاستراتيجية مثل (البحوث والتطوير والتسويق وضمان الجودة) .

(15) احمد اسماعيل المشهداني وحيدر حسين , دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2009 , المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية , السنة 10 , العدد 33 , 2014 , ص 137

3. التدابير الإدارية والتنظيمية : وتشمل جميع الجهود التي يمكن أن تبذلها الدولة بهدف تنظيم نشاط القطاع الصناعي وتحقيق اهدافه الاستراتيجية ،ويمكن ان تكون هذه التدابير بالأشكال الآتية :-

1. الزام المنشآت في قطاع الصناعات التحويلية بضرورة تحديد مدد زمنية للتنمية الصناعية وأخرى لقياس نسب الإنجاز.

2. دعم المؤسسات المالية المتخصصة في تمويل منشآت قطاع الصناعات التحويلية .

**دعم المؤسسات المالية المتخصصة
في تمويل منشآت قطاع الصناعات
التحويلية**

3. تفعيل آليات استقطاب الاستثمارات الاجنبية .

4. التأكيد على تطبيق مواصفات ومقاييس الجودة بهدف رفع القدرة التنافسية لمنتجات الصناعات التحويلية .

5. تشجيع اقامة الشركات المساهمة وشركات الاستثمار .

6. ربط خطط التعليم والتدريب والبحوث بخطط التنمية الصناعية .

7. تفعيل آليات تبادل المعلومات والخبرات بين الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث وبين منشآت قطاع الصناعات التحويلية .

8. انشاء مركز متخصص للمعلوماتية والتقانة لدراسة وتحليل ومتابعة آخر ما وصلت اليه تكنولوجيا العمليات والفنون الانتاجية وتصاميم المنتجات .

9. اعادة النظر في نظام الأجور والعمل على ربطها بالإنتاج كماً ونوعاً لتحفيز العاملين على الأداء وحسن استخدام الموارد .

10. توسيع دور الغرف التجارية والصناعية في توفير البيانات والكشف عن فرص الاستثمار الصناعي .

11. اخضاع مشاريع قطاع الصناعة التحويلية الى نظام الحوافز الذي يساعد على جذب المهارات وبناء القدرات وزيادة الانتاجية⁽¹⁶⁾.

**توسيع دور الغرف التجارية والصناعية
في توفير البيانات والكشف عن فرص
الاستثمار الصناعي**

12. تنظيم برامج تدريبية في كافة المجالات للعمال والموظفين .

13. اعداد قاعدة بيانات لليد العاملة تظهر المهارات والخبرات .

14. تنظيم العلاقة بين المجهزين والمستهلكين لتحقيق اقصى قدر من القيمة المضافة وذلك من خلال توسيع نطاق استخدام قطاع الإنتاج المحلي .

4. السياسة التكنولوجية والاستثمارية : تؤدي التكنولوجيا دوراً بارزاً في الحياة الاقتصادية المعاصرة ،فالتقدم الصناعي الذي حصل في العالم ما هو الا نتاج عن التطور الفني والتكنولوجي ،والعراق شأنه شأن بقية الدول يعمل على اكتساب قدر من تلك التكنولوجيا من أجل بناء قاعدة صناعية متطورة يتم من خلالها توفير المنتجات المطلوبة للسوق المحلية ،وعليه فأن تحقيق

(16) جمهورية العراق ، وزارة الصناعة والمعادن ، دراسة الموارد ، مكتب مستشار الوزارة لشؤون التخطيط ، دراسة الموارد البشرية ، تقرير بحثي ، 2011 ، ص5

استراتيجية صناعية يحتاج الى سياسات أخرى في المجال الفني والتكنولوجي

بغية أن تكون متكاملة ومنها ما يأتي :-

1. وضع استراتيجية واضحة لنقل واكتساب التكنولوجيا والاستفادة من التجارب الماضية للبلدان النامية او المتقدمة ،ويتم هذا عن طريق التفاعل بين الشركات الاجنبية المنشأ على وفق آلية الاستثمار الاجنبي المباشر التي تتم عبر القنوات الآتية :-

**وضع استراتيجية واضحة لنقل
واكتساب التكنولوجيا والاستفادة
من التجارب الماضية للبلدان النامية او
المتقدمة**

أ- نقل التكنولوجيا بالاقتداء أو الاقتباس .

ب- نقل التكنولوجيا بالتنافس .

ج- وضع خارطة استثمارية شاملة للمشروعات القائمة وطاقاتها الإنتاجية بما يوضح الرؤيا امام المستثمرين الجدد .

د- اقامة المناطق والمدن الصناعية وتزويدها بكامل الخدمات اللازمة للاستثمار .

هـ- منح ميزات اضافية للمشاريع التي تنتج سلعاً جديدة أو سلعاً معدة للتصدير .

2. انشاء مركز متخصص للأبحاث الصناعية يأخذ على عاتقه متابعة أداء المنشآت الصناعية وتشخيص المعوقات الفنية والتكنولوجية التي تحول دون تحقيق الأهداف والعمل على حلها .

3. تشجيع روح الابتكار والاختراع لدى الشباب العاملين والفنيين في القطاع الصناعي وكذلك لدى الباحثين .

4. توفير ورش للصيانة ومعدات لتصنيع قطع الغيار محلياً .

5. ادارة ورسم الاستراتيجيات الصناعية لمراقبة وتحفيز القدرات التنافسية للصناعات التحويلية وتحديثها بانتظام وذلك بالتنسيق مع المجلس الأعلى للطاقة هيئة استراتيجية الطاقة .

سادساً : الاستنتاجات والتوصيات .

1. الاستنتاجات : في ضوء ما تقدم عرضه ،خلص البحث الى مجموعة من الاستنتاجات وهي :-

1. أن هذا القطاع وعلى الرغم من توافر الامكانيات والموارد ،الا أنه يعاني الكثير من المشكلات والمعوقات التي سببتها ظروف الحروب والعقوبات الاقتصادية المتعاقبة والسياسات الانتاجية الخاطئة وتقادم الآلات والمكائن والمعدات الصناعية ،فضلاً عن الادارة السيئة ونقص التمويل والتخصيصات المالية .

2. انخفاض مساهمة قطاع الصناعة التحويلية (الكبيرة والمتوسطة) بالناتج المحلي الاجمالي ،أذ أن نقص التمويل والتخصيصات الاستثمارية أدى الى جعل الصناعة العراقية مهملة وغير فاعلة في الاقتصاد ،فضلاً عن كونها غير قادرة على المنافسة في الأسواق الاقليمية .

3. لم تكن مؤشرات ومساهمات الصناعة التحويلية في تطوير الاقتصاد العراقي بالمستوى المطلوب في عام 2018 وبهذا يعد العراق من الدول الأقل نمواً في العالم .
4. ضعف مستوى التدريب والتعليم في ذلك القطاع، فضلاً عن عدم وجود سياسة واضحة لنقل التكنولوجيا وتوطينها في العراق .
5. قلة الكفاءات العلمية التي تمتلك الخبرة والمهارة في هذا المجال .
6. ضعف الجانب القانوني والتشريعي الذي يعمل على جذب الاستثمار لهذا القطاع .
7. ضعف التنسيق بين السياسة النقدية والمالية والاستثمارية من جهة وبين السياسة الصناعية من جهة أخرى .
8. عدم توفر قاعدة صناعية واقتصادية فعالة تسهم في تشجيع المستثمرين لتوجيه استثماراتهم نحو المشاريع الصناعية .
9. لم يسهم المناخ الاستثماري في العراق على تحفيز وجذب الاستثمارات الاجنبية، بسبب ضعف الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي .
10. رداءة شبكات المواصلات كافة البرية والبحرية والجوية .
11. غياب التكامل والتنسيق بين القطاعين وعلى المستويين المحلي والاقليمي، فضلاً عن ندرة اليد العاملة الماهرة ومحدودية المواد الاولية والاعتماد على مستلزمات الإنتاج الأجنبية .
12. من خلال التحليل للبيانات ومؤشرات الأداء المعتمدة ظهر لنا ما يأتي :-
 - أ- الاختلاف والتباين الكبير في عدد المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والعاملين فيها، فعلى الرغم من ارتفاع عدد المنشآت في بعض الفروع الصناعية والتي احتلت مراتب متقدمة الا انها كانت متأخرة في عدد العمال .
 - ب- من خلال تحليل مؤشر إنتاجية العمل وكفاءته نجد أن القيم والنسب المتحققة لم تكن بالمستوى المطلوب مما يعكس عدم قدرة وكفاءة أداء فروع الصناعة التحويلية الكبيرة والمتوسطة التي كانت تسير بشكل نمطي وغير مستقر ومتباين من فرع صناعي الى آخر .
 - ج- ومن تحليل مؤشرات القيمة المضافة وقيم مستلزمات الإنتاج نجدها قد تباينت واختلفت هي الأخرى من فرع صناعي الى آخر مما يعكس عشوائية التخطيط وتذبذب الأداء في تلك الصناعات .
13. أن قطاع الصناعة التحويلية بحاجة الى ايجاد سياسات واجراءات تعمل على النهوض بمستواه الإنتاجي بما يجعله أكثر قدرة على المنافسة مع السلع الأجنبية خاصة وأن الاقتصاد العراقي يشهد استيراداً للسلع بدون وجود أي رادع يعمل على حماية منتجات الصناعة الوطنية .

14. لم تبلغ اجراءات الرقابة النوعية لمراحل الإنتاج المستوى المطلوب تقنياً ،على الرغم من وجود اجراءات السيطرة النوعية بعد كل مرحلة إنتاجية .
15. عدم تفعيل قانون التعريف الكمركية وهو ما أوجد حالة من التنافس بين المنتجات المحلية والعربية والأجنبية ،فضلاً عن غياب دور الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية مما أدى الى دخول أنواع رديئة من المنتجات والسلع الى البلد .
16. عدم توافر الطاقة الكهربائية اللازمة للإنتاج وعدم انتظام التجهيز .

2. التوصيات : تمثل التوصيات قاعدة تحقق الفائدة للصناعات التحويلية من تطبيق برنامج للنهوض بواقع الإنتاج والتسويق فيها ،ومن هذه التوصيات منها ما يأتي :-

1. ضرورة وجود برنامج وطني للتأهيل والتطوير على مستوى قطاع الصناعات التحويلية ككل يوضع من قبل وزارة الصناعة والمعادن العراقية وبالتنسيق مع بقية الوزارات يكون الهدف منه تغيير الظروف المحيطة بذلك القطاع ،والهدف الآخر تدعيم قدرة الخطوط الصناعية على الإنتاج والمنافسة .
2. الدعم المالي المستمر من قبل وزارة الصناعة والمعادن وبشكل مدروس من قبل لجان تخصصية للخروج من الوضع الراهن .
3. العمل على وضع الخطط والسياسات بعيدة المدى والتي تستند الى أهداف ورؤى تنموية محددة .
4. العمل على تحديث المكين والمعدات واستخدام الأساليب الحديثة بالتصنيع وما يوفره ذلك من مزايا كثيرة من تخفيض تكاليف الإنتاج وايجاد الميزة التنافسية له والحد من القيود التي تعيق المخرجات
5. ضرورة الاهتمام بتحسين جودة المنتجات في جميع المراحل الإنتاجية بدءاً من مرحلة التصميم وانتهاءً بالتسويق لمواجهة المنتجات المستوردة وتقديم الأفضل .
6. إيلاء الجانب الأمني أهمية قصوى بما يتضمن من أبعاد سياسية واقتصادية .
7. الاهتمام بتخفيض تكاليف الإنتاج كميزة تنافسية بتقليل عدد العاملين وزيادة انتاجيتهم .
8. العمل على التنسيق ما بين مخرجات التعليم الجامعي والمهني وحاجة قطاع الصناعة التحويلية لتوفير الملاكات العلمية ذات الاختصاص في مجال اعداد الدراسات العلمية اللازمة لوضع الخطط الضرورية لتنمية القطاع المذكور .
9. العمل على تعليم وتدريب الملاك الفني الحالي على استعمال التكنولوجيا والأساليب الحديثة .

10. تطوير البنى التحتية للاقتصاد التي تخدم الصناعة الوطنية وأعداد قواعد المعلومات التي تخدم قطاع الصناعة التحويلية .
11. خلق فرص الشراكة الاقتصادية بين الشركات الصناعية الوطنية والشركات الصناعية الاجنبية بما يعزز الاستثمار الصناعي .
12. حث الجهاز المصرفي بفروعه كافة على توفير التمويل أو التسهيلات المصرفية كالإعانات والقروض للمشاريع الصناعية الجديدة او التي هي في طور النمو والتطور .
13. العمل على ايجاد صياغة محددة وواضحة لنقل التكنولوجيا وتوطينها في العراق .
14. التنسيق الفعال بين السياسة النقدية والمالية والاستثمارية وتحديد هيئة عليا من المختصين لتفعيل عمل هذه السياسات بما يخدم قطاع الصناعة في العراق .
15. تخصيص المشاريع والشركات الصناعية المتعثرة التي تفتقر الى القدرات الفنية والادارية بأسلوب الشراكة مع القطاع الخاص أو الاستثمار الأجنبي والغرض منه سحب المعرفة الفنية والتقنية .
16. تشجيع عمليات البحث والتطور وتنمية الموارد البشرية في ذلك القطاع عن طريق توفير مراكز متخصصة لهذا الغرض في كل منشأة او وحدة صناعية إنتاجية، فضلاً عن المراكز التي تقدم الاستشارات ودراسات الجدوى وبناء الخطط الطويلة أو المتوسطة او قصيرة الأمد .
17. معالجة النقص الحاصل في الطاقة والوقود وعلى الأخص الكهرباء و الكاز المهمين في تشغيل الخطوط الإنتاجية .
18. السعي لحماية ودعم المنتج المحلي من المنافسة وعمليات الاغراق عن طريق فرض الرسوم والضرائب الكمركية على المنتجات العربية و الأجنبية المنافسة، فضلاً عن اخضاعها الى الفحص الكمي و النوعي .
19. توجيه الاهتمام الى القطاعات الأخرى التي ترتبط بروابط أمامية وخلفية مع الصناعات التحويلية وخاصة القطاع الزراعي والصناعات الاستخراجية .

المصادر والمراجع

1. الأعلام ، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت: 1396هـ) دار العلم للملايين ، ط15 ، 2002م.
2. تاريخ الدولة العثمانية ، ليلماز أوزتونا ، ترجمة عدنان محمد سلمان ، مؤسسة فيصل ، تركيا ، ط1، 1988م.
3. تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، خليل إينالجيك ، ترجمة: محمد الأرئووط ، دار المدار الإسلامي ، بيروت ، ط1، 2002م.
4. تاريخ الدولة العلية العثمانية ، لمحمد فريد بك المحامي ، تحقيق: الدكتور إحسان حقي ، دار النفائس ، ط ، 10، 1427هـ/2006م.

5. تاريخ الشعوب الإسلامية ، لكارل بروكلمان ، ترجمة: منير البعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط10، 1984م
6. تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة ، لمحمد سهيل طقوش ، دار النفائس - بيروت ، ط3 ، 1434هـ-2013م.
7. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبى الحموي الأصل ، الدمشقي (ت: 1111هـ)، دار صادر - بيروت ، ب ط ت.
8. الدولة العثمانية ، عبد العزيز محمد الشناوي ، مكتبة الأنجلو المصرية، 1400هـ-1980م.
9. الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، لأكمل الدين إحسان أوغلي ، نقله إلى العربية صالح سعداوي ، إرسिका ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ط1، 2001م.
10. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت: 1067هـ) مكتبة المثنى - بغداد ، 1941م.
11. محاضرات في الأدب المملوكي والعثماني ، لعمر موسى باشا ، مطبعة الإحسان دمشق ، ب ط ، 1980م.
12. المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية ، لعامر محمود ، مجلة دراسات تاريخية - العددان ١١٧ - ١١٨ كانون الثاني - حزيران لعام ٢013م.
13. المصور في التاريخ ، لشفيق جحا ، منير البعلبكي ، بهيج عثمان ، دار العلم للملايين ، ب ط ت.
14. معجم البلدان ، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: 626هـ)، دار صادر، بيروت ، ط2 ، 1995م.
15. معجم المؤلفين عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (ت: 1408هـ) مكتبة المثنى - بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ب ط ت.
16. تفسير الكشاف (الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل) ، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (ت: 538هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط3 ، 1407هـ.
17. حاشية محي الدين شيخ زاده ، لمحمد بن مصلح الدين مصطفى القوجوي (ت: 951) ، تحقيق: محمد عبد القادر شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط1 ، 1419هـ - 1999م.
18. القاموس المحيط ، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: 817هـ) ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة - بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان ، ط8 ، 1426هـ - 2005م.

19. الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة ، لصدر الدين الشيرازي (ت:1050هـ) ، دار إحياء التراث الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ب ت .
20. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت:393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط4 ، 1407هـ - 1987م .
21. المطالب العالية من العلم الإلهي ، للإمام فخر الدين الرازي (ت:606هـ)، تحقيق: أحمد حجازي السقا ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط1 ، 1407هـ - 1987م .
22. معجم مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت:395هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، ب ط ، 1399هـ - 1979م .
23. الكلديات ، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت:1094هـ)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ب ط ت .

المصادر:

1. محمد ازهر السماك وعباس علي التميمي ،اسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،جامعة الموصل ،1987.
2. محمد صفوت محمد ،محددات التنمية الصناعية ،مجلة اخبار البترول والصناعة ،العدد 214 ،ابو ظبي ،1988.
3. فؤاد عبدالله محمد ،واقع الصناعة التحويلية في العراق ،مجلة البحوث الجغرافية ،العدد 3 ،2002 .
4. عمران بندر مراد وسلام فاضل علي ،جغرافية الصناعة بين الدراسة المنهجية والمعاصرة ،دار الكتب والوثائق ،بغداد ،2016 .
5. عبد خليل فضيل واحمد حبيب رسول ،جغرافية العراق الصناعية ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،مطابع جامعة الموصل ،السنة بلا .
6. مدحت كاظم القرشي ،الاقتصاد الصناعي ،دار وائل للطباعة والنشر ،عمان ،2001 .
7. كاظم جاسم العيساوي ،دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات - تحليل نظري وتطبيقي ،ط1 ،دار المناهج ،عمان ،2001 .
8. احمد ابراهيم محمد ،دور المنشآت الصناعية الصغيرة في عملية التنمية في العراق خلال المدة 1990-2003 ،مجلة الادارة والاقتصاد ،العدد 78 ،2009 .
9. كريم عبيس حسان العزاوي ،اثر الاستثمار المباشر على نمو القطاع الصناعي في العراق للمدة 2003-2013 ،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد 18 - العدد 3 ،2016 .
10. مهدي صالح حنوش وعامر جميل عبد الحسين ،واقع وآفاق تطور الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي ،مجلة الخليج العربي ،المجلد

41 - العدد 3-4، 2013 .

11. كفاية عبد الله العلي، دراسة تحليلية لتدني انتاجية العامل في قطاع الصناعات التحويلية في محافظة البصرة، مجلة آداب البصرة، العدد 51، 2010 .
12. هيام خزعل ناشور، التحديات التي تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة آداب البصرة، العدد 64، 2013 .
13. احمد اسماعيل المشهداني وحيدر حسين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2009، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة 10، العدد 33، 2014 .
14. جمهورية العراق، وزارة الصناعة والمعادن، دراسة الموارد، مكتب مستشار الوزارة لشؤون التخطيط، دراسة الموارد البشرية، تقرير بحثي، 2011 .

List of sources in English:

- 1- Robinson ,E.A. Structure of Competitive industry , London , 1959.

الأداء الدبلوماسي العراقي تجاه الأزمات الاقليمية: الأزمة القطرية إنموذجاً

*أ.م.د. سليم كاطع علي
باحث من العراق

*جامعة بغداد/ مركز الدراسات
الاستراتيجية والدولية
selimali74@yahoo.com

ملخص :

تهدف الدراسة إلى دراسة وتحليل طبيعة الأداء الدبلوماسي العراقي تجاه الازمة القطرية، وأهم اهداف السياسة الخارجية العراقية في تعاملها مع هذه الازمة، إذ كانت الدبلوماسية العراقية واضحة المعالم والأهداف، وأكثر واقعية في التعامل مع الازمات، انطلاقاً من ضرورة الموازنة بين المصالح الوطنية للعراق وممكنات العمل الدبلوماسي في هذه المرحلة، ومصالح الدول الإقليمية، ولا سيما أطراف الازمة القطرية، وقد انطلقت الدبلوماسية العراقية في تعاملها مع الازمة القطرية، عبر إدراك صابع القرار الخارجي العراقي لطبيعة التحديات الإقليمية والدولية، فضلاً عن تعدد مصادر التهديد للأمن الوطني العراقي، وهو ما تطلب تبني سياسة خارجية هادئة وواقعية من خلال الانفتاح الدبلوماسي على جميع الأطراف، وادامة علاقات حسن الجوار والمصالح المشتركة بين مختلف الدول.

كلمات مفتاحية : الدبلوماسية العراقية، الازمة القطرية، المصلحة الوطنية، السياسة الخارجية.

Iraqi diplomatic performance towards regional crises: the Qatari crisis as a model

Assist. Prof. Dr. Saleem Qata'a Ali

Center for Strategic and International Studies

University of Baghdad

ABSTRACT

The study aims to study and analyze the nature of the Iraqi diplomatic performance towards the Qatari crisis, and the most important objectives of the Iraqi foreign policy in dealing with this crisis, as the Iraqi

diplomacy was clear features and objectives, and more realistic in dealing with crises, based on the necessity of balancing the national interests of Iraq and the possibilities of diplomatic work. At this stage, the interests of regional countries, especially the parties to the Qatari crisis. The Iraqi diplomacy began in dealing with the Qatari crisis, through the realization of the Iraqi foreign decision-maker of the nature of regional and international challenges, as well as the multiplicity of sources of threat to Iraqi national security, which required the adoption of a calm and realistic foreign policy through diplomatic openness to all parties, and the maintenance of good neighborly relations and common interests between different countries.

KEY WORDS: The transition, consociational systems, obstacles of participation, Christians and transitional periods.

المقدمة

تُعد الدبلوماسية من أهم أدوات السياسة الخارجية للدول في إطار التفاعلات الاقليمية والدولية، بفعل تداخل المصالح والقضايا المشتركة بين الوحدات الدولية من جهة، ونتيجة للتطور الكبير الذي شهدته العلاقات الدولية على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والعسكرية من ناحية أخرى، إذ ان التغييرات والتطورات المهمة التي شهدها حقل العلاقات الدولية سواء في طبيعتها او اهدافها أو وسائلها، وجعلها مختلفة في المعايير والمفاهيم والقيم التي سادت ردحاً من الزمن، تركت آثارها الواضحة على السياسة الخارجية للدول، ولا سيما الأداة الدبلوماسية كوسيلة مهمة لتنفيذ السياسة الخارجية.

أن التطور الذي شهدته العلاقات الدولية، أوضح ان صناعة القرارات الخارجية هي عملية نتاج للتداخل الواضح بين الديناميات الداخلية والخارجية، الى حد أضحي من الصعب إقامة حدود فاصلة بين ما يندرج ضمن السياسة الداخلية وما يرتبط بالممارسة الخارجية للدولة، الامر الذي أظهر الدبلوماسية بمفهومها ومعناها كفن إدارة المفاوضات اولاً واداة للسياسة الخارجية ثانياً، وبصورة جعل منها وسيلة للتواصل والتفاعل محلياً واقليمياً ودولياً، مما كان له الأثر الأول في تسوية المشكلات والخلافات بين الدول، واقامة التوازن بين المصالح المتعارضة وبين الأهداف المتباينة على مستوى التفاعلات الاقليمية والدولية.

وفي هذا السياق، فإن الدبلوماسية بكونها معياراً حقيقياً لقياس مدى نجاح، أو فشل السياسة الخارجية لأي دولة، جعلت من السياسة الخارجية العراقية أمام تحدي كبير يتمثل بإمكانية الدولة العراقية في توظيف الوسيلة الدبلوماسية بهدف تحقيق الأهداف والمصالح التي لها الأولوية في إدراك صانع القرار السياسي الخارجي العراقي، وبما يحقق التوازن في العلاقات مع الدول في التفاعلات الاقليمية والدولية على حد سواء، فضلاً عن إشاعة روح التعاون والتوافق، إنطلاقاً من القواسم المشتركة، والابتعاد عن التنافر والتوتر في إطار العلاقات الدولية، للحصول على مكاسب استراتيجية أو تحقيق حلول مقبولة للقضايا المختلف عليها.

اهمية الدراسة: تنطلق اهمية الدراسة من ان الاداء الدبلوماسي الخارجي لأي دولة إنما ينطلق من إعتبرات المصالح القومية ذات الصلة بالأمن القومي للدولة، إذ تمثل الدبلوماسية أهم ادوات السياسة الخارجية للدولة في إطار تحقيق الاهداف والمصالح القومية. كما تكتسب الدراسة أهميتها من ان الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية العراقية تستدعي البحث عن منطلقات وثوابت جديدة بهدف ترميم تراكمات الماضي، والبروز كدولة فاعلة في المحيط الاقليمي، وبما ضمن المصالح الوطنية للعراق.

إشكالية الدراسة: تتحدد مشكلة الدراسة من ان الإرباك والغموض الذي تتسم به البيئة الاقليمية والدولية، يتطلب ان يكون الاداء الدبلوماسي العراقي تجاه الازمات الاقليمية، ومنها الازمة القطرية واقعياً ومتوازناً، لتحقيق اهداف السياسة الخارجية، وبما يتلاءم وطبيعة التغيرات والتطورات الاقليمية والدولية.

فرضية الدراسة: تقوم الدراسة على فرضية مفادها: ان الاداء الدبلوماسي العراقي في تعامله مع تطورات الازمة القطرية إتسم بالتوازن والانفتاح على أطراف الازمة، والابتعاد عن سياسة المحاور، وقد تركز ذلك التوجه مع تزايد التطورات والاحداث في إطار التفاعلات الاقليمية والدولية المرتبطة بالأزمة.

هيكلية الدراسة: في ضوء فرضية الدراسة، تم توزيع محاور البحث الى ثلاثة مباحث رئيسة هي:

المبحث الاول: مفهوم الدبلوماسية والسياسة الخارجية

المبحث الثاني: مرتكزات الدبلوماسية العراقية بعد عام 2003

المبحث الثالث: الاداء الدبلوماسي العراقي تجاه الازمة القطرية

المبحث الاول

مفهوم الدبلوماسية والسياسة الخارجية

تؤدي الدبلوماسية دوراً مهماً في نطاق العلاقات الدولية، إذ من خلالها يمكن إقامة العلاقات السياسية الدولية، ومعالجة كافة الشؤون التي تهم مختلف الدول سواء السياسية او الاقتصادية او العسكرية او الثقافية وغيرها، والعمل على التوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر المتباينة، وإذا كانت الدبلوماسية هي أداة تنفيذ السياسة الخارجية، فان كلاهما مفهومان معقدان، وكنتيجة لذلك، يصعب الاتفاق حول معناهما، فثمة اختلاف بين مفهومي الدبلوماسية والسياسة الخارجية، يمكن تناوله وكما يلي:

أولاً: مفهوم الدبلوماسية

ان اصل كلمة الدبلوماسية يعود الى كلمة (Diploma)، ومعناها يطوي أو مزدوج في اليونان القديمة، وهي تشير الى الشهادة التي تمنح بعد إكمال منهج دراسي محدد، وكانت الشهادة تتألف من طبقتين او مطبقة من قطعتين، وكان الرومان في الأول يسمون وثيقة السفر المعدنية المختومة والمطوية بالدبلوما. وقد اخذت هذه الكلمة تتسع بمرور الزمن في معناها حتى شملت وثائق السفر الرسمية مثل الجوازات وتصريحات المرور عبر طرق الامبراطورية، فضلاً عن دراسة الوثائق الرسمية الاخرى مثل الاتفاقيات والمعاهدات⁽¹⁾، وفي عام 1700 إستخدمها الفرنسيون ليصفوا بعثاتهم الدبلوماسية، ثم إنتقلت الكلمة في عام 1796 الى اللغة الانكليزية بواسطة إدmond بيرك، مشتقة من الكلمة الفرنسية⁽²⁾ Diplomatie.

(1) د. فاضل زكي محمد، الدبلوماسية في النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، بغداد، مطبعة أسعد، 1960، ص7.

(2) د. رافع علي المدني، الدبلوماسية الناعمة في السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا: العرقات الصينية - السودانية نموذجاً (2000 - 2010)، الطبعة الاولى، عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016، ص 12.

وقد تطورت الدبلوماسية تطوراً كبيراً على مر العصور، كما تم تقنين العديد من الاعراف الدبلوماسية المستقرة في نظام قانوني دولي ينظم عمل البعثات الدبلوماسية والقنصلية والبعثات الخاصة، ويحدد وظائفها والحصانات والامتيازات الممنوحة للدبلوماسيين، كما هو الحال في الإطار القانوني في إتفاقية فينا

علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول، والمنبثقة عن معاملاتها المتبادلة

للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961، وإتفاقية فينا للعلاقات القنصلية لعام 1963. وقد ذهب فقهاء القانون الدولي العام الى تعريف الدبلوماسية بعدة تعريفات، إذ عرفها (براديه فوديرة) بانها: « فن تمثيل السلطات ومصالح البلاد لدى الحكومات والقوى الاجنبية، والعمل على أن تحترم ولا تنتهك حقوق المواطن ومصالحه وكرامته، وأن لا تُمس في الخارج، فضلاً عن إدارة الشؤون الدولية ومتابعة المفاوضات السياسية وفقاً للتعليمات الصادرة من الحكومة بشأنها⁽³⁾. وعرفها (شارل كالفو) بانها: « علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول، والمنبثقة عن معاملاتها المتبادلة، وعن مبادئ القانون الدولي واحكام الاتفاقيات⁽⁴⁾»، كما عرفت موسوعة العلوم الاجتماعية بانها: « الاسلوب الشائع اليوم للإتصال بين

(3) علاء أبو عامر، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم (الدبلوماسية والاستراتيجية)، الطبعة الاولى، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004، ص 164.

(4) د. فاضل زكي محمد، الدبلوماسية في عالم متغير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1992، ص 26.

(5) د. رافع علي المدني، مصدر سبق ذكره، ص 12 — 13.

(6) سيف الهرمزي، مقتربات القوة الذكية الامريكية كآلية من آليات التغيير الدولي: الولايات المتحدة الامريكية إنموذجاً، الطبعة الاولى، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 104.

فالدبلوماسية أهم وسائل تنفيذ السياسة الخارجية للدول

(7) يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة وإحتمالاته المستقبلية، الطبعة الاولى، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010، ص 45 - 46.

(8) د. ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، الطبعة الاولى، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2011، ص 187.

(9) سيف الهرمزي، مصدر سبق ذكره، ص 104 - 105.

(10) د. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2009، ص 21 - 26.

الحكومات»⁽⁵⁾. كما عُرِفَت الدبلوماسية بانها: « استعمال الذكاء والكياسة في ادارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول، والاشخاص الدوليين»⁽⁶⁾.

وإذ كانت العوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية تشكل قوة الدولة، فان العامل الدبلوماسي يمكن عدّه البوتقة التي تصهر هذه العوامل جميعها، لتستخدمها قوة متماسكة في تنفيذ السياسة الخارجية للدول، وتحديد موقعها على سُلم القوى الدولية. وبهذا المعنى يذهب (محمد طه بدوي) الى: «ان الدبلوماسية

هي عقل الدولة، الذي يصهر قواها الخام في طاقة فعالة في المجال الدولي، ثم يقدر قوة هذه الطاقة، ليحسن استخدامها في المجال الدولي على مقتضى المصلحة القومية»⁽⁷⁾. فالمقدرة الدبلوماسية الفعالة لا تتوافر إلا في الدول المستقرة سياسياً، إذ ان الاستقرار سوف ينعكس إيجاباً على حُسن تنظيم الاجهزة الدبلوماسية.

ومما تقدم، فالدبلوماسية أهم وسائل تنفيذ السياسة الخارجية للدول، وهي تمثل مجموعة من القواعد والاعراف والمبادئ التي ترسخت بمرور الزمن، بهدف تنظيم العلاقات القائمة بين أطراف المحيط الدولي وإدارتها، وهي ثمرة مسيرة تاريخية طويلة في العلاقات الدولية بجميع ما تشهده من أشكال التعاون والصراع بين الامم والشعوب⁽⁸⁾. ومما زاد من اهمية الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية هو تنوع انماطها وتعدد أشكالها، فهي لم تعد ذلك النمط التقليدي المتمثل في شخصية السفير او في نشاط البعثة الدبلوماسية، وإنما توسعت وأخذت أشكالاً وانماطاً مختلفة، مثل دبلوماسية القمة أو الدبلوماسية الشعبية⁽⁹⁾، والتي اصبح لها تأثير كبير على نفوس وعواطف الشعوب، إذ ان كسب قلوب الشعوب غاية ملححة لسياسات الدول المتطلعة، او التي تؤدّي دوراً عالمياً في إطار القانون الدولي سواء عبر الامم المتحدة أم عبر وسائلها السياسية للوصول الى الاهداف العليا.

ثانياً: مفهوم السياسة الخارجية

تعددت تعريفات السياسة الخارجية عند علماء علم السياسة بشكل عام، وعلم العلاقات الدولية بشكل خاص، وان ذلك التعدد والتفاوت إنما يعكس تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية، وصعوبة التوصل الى مجموعة الابعاد التي تندرج في إطارها والعلاقة بينها، فضلاً عن إنعكاسات بزوغ قوى جديدة في السياسة الدولية، وإختلاف واقع السياسة الخارجية من دولة الى اخرى⁽¹⁰⁾.

تعد السياسة الخارجية من اهم المجالات في العلاقات الدولية والتي من خلالها تتبلور العلاقات الدولية بين الدول، كونها تفسر التوجهات المختلفة للدول

في تعاملاتها الدولية بينها، فضلاً عن ذلك فإن السياسة الخارجية هي مجموع التفاعلات والنشاطات للدولة والناجمة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي، وفقاً لبرنامج محكم في التخطيط ومحدد الأهداف والمسارات، والتي تهدف من خلالها إلى التأثير في سلوكيات الدول الأخرى أو المحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية⁽¹¹⁾.

وإزاء ذلك، فقد ذهب (جيمس دورتي) إلى أن مفهوم السياسة الخارجية يشير إلى: « تنفيذ الإختيارات، وتشكيل التفضيلات وتقويمها في دولة واحدة تجاه البيئة الخارجية على أساس مصالحها الوطنية، لذلك فإن السياسة الخارجية لهذه الدولة أو تلك لا يمكن أن تتصل أو تتجنب الظروف السياسية الداخلية للدولة المعنية⁽¹²⁾ ». وعرف (مودلسكي) السياسة الخارجية بأنها: « نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى، ولأقلمة انشطتها طبقاً للبيئة الدولية: المدخلات والمخرجات ». أما (فيرنس وريتشارد سنايدر) فقد عرفا السياسة الخارجية بأنها: « منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم إختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة تحدث فعلاً أو حدثت حالياً، أو يتوقع حدوثها في المستقبل⁽¹³⁾ ».

وركز (غلين بالمر وكليفتون مورغان) على أن السياسة الخارجية لأي دولة تسعى

إلى تحقيق هدفين هما: تغيير الوضع القائم، أو الحفاظ على وضع ما من التغيير. وذهبوا إلى أن الركيزة الرئيسة لنجاح السياسة الخارجية هو توفير الأمن، لكنه ليس الهدف الجوهرى الوحيد، ويتفاعل مع قدرات الدولة المادية أو المعنوية، إذ يفترض الهدفين أن الدولة لكي تكون قادرة على تحقيقها يجب أن توفر

التعاون مع الفواعل الأخرى، والواقعية في الرؤية لتوزيع القوة حول العالم، وبما أن المبدأ الرئيس للواقعية الجديدة هو الأمن، ونظراً لطبيعة التحديات والمخاطر الحالية التي تأخذ اشكالاً جديدة غير مألوفة، فقد نشهد تغييراً في مناهج السياسة الخارجية، يدفع الدول إلى إتباع سياسة دفاعية تسعى إلى المحافظة أو هجومية تهدف إلى التغيير⁽¹⁴⁾.

أما من الكتاب العرب، فقد ذهب الدكتور (محمد السيد سليم) إلى ربط السياسة الخارجية بمجموعة من الأبعاد، فهي لديه: « برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي، وطبقاً لهذا التعريف، فإن السياسة الخارجية تنصرف إلى مجموعة أساسية من الأبعاد هي الواحديّة والرسمية والعلنية

(11) عربي لادمي محمد، السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم التوجهات والمحددات، الجزائر، المركز الديمقراطي العربي، 2016، ص 5.

(12) جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: د. وليد عبد الحي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات، 1958، ص 93.

(13) د. احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص 21.

ان السياسة الخارجية لأي دولة تسعى إلى تحقيق هدفين هما: تغيير الوضع القائم، أو الحفاظ على وضع ما من التغيير

(14) غلين بالمر وكليفتون مورغان، نظرية السياسة الخارجية، ترجمة: عبد السلام علي نوير، الرياض، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، 2011، ص 20.

والإختيارية والهدفية والخارجية والبرنامجية»⁽¹⁵⁾.

(15) د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، 1998، ص 7.

(16) د. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، بغداد، مطبعة دار الحكمة، 1991، ص 14.

ومن خلال ما تقدم، فالسياسة الخارجية تمثل ميزة سياسية محتكرة للدولة فقط، وانها تتضمن طائفة من المواقف او الافعال التي تحددها او ترسمها حكومة ما، ومن هذا المنطلق يمكن وصف السياسة الخارجية بانها السلوك السياسي الذي يتبعه صنع القرار في وقت معين مقابل سلوك غيره من اللاعبين الدوليين، خارج الحدود الاقليمية لدولته، وذلك بقصد إنجاز إحدى مكونات المصلحة الوطنية أو تطويرها او الدفاع عنها⁽¹⁶⁾.

فالسلك السياسي لأية وحدة دولية تحكمه ثلاثة ابعاد اساسية هي: البعد الهديفي

**فالسلك السياسي لأية وحدة
دولية تحكمه ثلاثة ابعاد اساسية
هي: البعد الهديفي والبعد الخارجي
والبعد التأثيري**

والبعد الخارجي والبعد التأثيري، وهو ما يميز الحدث في السياسة الخارجية عن الحدث في السياسة الداخلية، على الرغم من صعوبة الفصل بين السياستين من الناحية العملية، وذلك لوجود إرتباط وثيق بينهما فرضته التطورات التي حدثت في المجتمع الدولي، فضلاً عن ان كلا السياستين الداخلية

والخارجية هو نتاج لعملية صنع القرار في الوحدة الدولية. والذي يملك القرار الداخلي سواء اكان فرداً أم جماعة يملك ايضاً صنع القرار الخارجي، ولكن هذا الارتباط او عدم إمكانية الفصل بين السياسة الداخلية والخارجية يجب ان ينظر اليه في الدائرة العملية، اما من الناحية النظرية فان السياسة الخارجية كظاهرة لها بُعد مفاهيمي يميزها من الناحية التحليلية عن باقي الظواهر⁽¹⁷⁾.

(17) د. مثنى علي المهداوي، السياسة الخارجية: دراسة نظرية عامة، الطبعة الاولى، بغداد، مركز النهري للدراسات الاستراتيجية، 2020، ص 15.

وعليه، فان تعريفات السياسة الخارجية توزعت ما بين من يدركها بدلالة الخطة، او بمعنى يقترب منها، وما بين من يفهمها سلوكياً، أي بمعنى التصرفات والسلوكيات التي تمثل صانع القرار في المحيط الخارجي. ومن ثم يمكن القول ان السياسة الخارجية تمثل الخطة التي ترسم التوجهات الخارجية للوحدة الدولية، والتي تطبق عملياً من خلال السلوك الخارجي لتحقيق اهدافها في البيئة الخارجية.

وقد يتبادر الى البعض ومن خلال التفاعلات بين الدول ان كلاً من الدبلوماسية والسياسة الخارجية ينطويان على مفهوم واحد ويرميان الى هدف واحد، لأن الدبلوماسية غالباً ما تختلط مع مفهوم السياسة الخارجية. إلا ان الواقع يؤشر ان كلا المفهومين يختلفان عن بعضهما، فالسياسة الخارجية تمثل جوهرأ أساسياً للدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى على كافة المستويات الاقتصادية او السياسية او التجارية او المالية، بينما الدبلوماسية هي المكان المناسب للعمليات، إذ تقوم بتنفيذ سياستها الخارجية.

ومما تقدم، نستنتج ان الدبلوماسية هي الاداة الرئيسة في السياسات الخارجية

للدول، والتي تبحث في علاقاتها ومصالحها مع الوحدات الدولية الأخرى، ومن خلالها يمكن للوحدة الدولية ان تعزز من مركزها ونفوذها في مواجهة الدول الأخرى. ولضمان نجاح الدبلوماسية ينبغي ان تدعمها جميع الأدوات السياسية أو الدعائية أو النفسية أو الاقتصادية أو العسكرية، وبما يحقق أهدافها في إقامة العلاقات السياسية الدولية وتدعيمها، ومعالجة كافة المشكلات والازمات التي يمكن ان تندلع بينها وبين غيرها من الدول الأخرى.

الدبلوماسية هي الاداة الرئيسية في السياسات الخارجية للدول

المبحث الثاني

مرتكزات الدبلوماسية العراقية بعد عام 2003

تشكل السياسة الخارجية برنامج عمل الدولة في المجال الدولي، الذي يتضمن تحقيق الأهداف الخارجية التي تسعى الدولة الى تحقيقها، والتي تعكس مصالحها الوطنية، فضلاً عن الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، وهنا يمكن القول بان عملية رسم السياسة الخارجية للدولة تنطوي ضرورة تحديد الأهداف الخارجية، الى جانب إختيار الوسائل أو الأدوات التي تكفل تحقيق هذه الأهداف بأكبر قدر ممكن من الفعالية.

عملية رسم السياسة الخارجية للدولة تنطوي ضرورة تحديد الأهداف الخارجية

ان السياسة الخارجية لأي دولة لا يمكن ان تُرسم من فراغ، وإنما تتأثر بمجموعة من الاعتبارات المتعددة والمتنوعة، والتي تسهم مجتمعة في تشكيل وتوجيه السياسة الخارجية للدولة، سواء عند مرحلة إعدادها والتخطيط لها أو عند مرحلة تنفيذها، ويمكن تحديد نوعين من العوامل التي تشكل اهم محددات السياسة الخارجية للدولة، وكما يلي⁽¹⁸⁾:

1. المحددات الخارجية: وهي المحددات التي تأتي من خارج حدود الدولة، وتمثل بصورة توزيع القوة في النظام الدولي والاقليمي، انماط السلوك الدولي السائدة في المجال الدولي، التيارات والاتجاهات السائدة في مجال العلاقات الدولية، الافعال وردود الافعال المتبادلة بين اعضاء النظام الدولي، الضوابط ازاء القيود التي تحكم السلوك الخارجي للدول كالقانون الدولي والاعراف الدولية والمبادئ والاخلاقيات الدولية والرأي العام العالمي.
2. المحددات الداخلية: وهي التي تنبع من داخل الدولة ذاتها، وتتعلق بظروفها واطرافها الداخلية، وتشمل على محددات: جغرافية مثل الموقع والمساحة والتضاريس والمناخ، ومحددات اقتصادية مثل الندرة او الوفرة في الموارد الاقتصادية، او كفاءة الاداء الاقتصادي، ومحددات ثقافية كالقيم

(18) محمد طه بدوي وآخرون، النظم السياسية والسياسات والعلاقات الخارجية الدولية، الاسكندرية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص 331.

والأيديولوجيات وخصائص الشخصية القومية، ومحددات سياسية كطبيعة النظام السياسي القائم، وشخصية القيادة السياسية، ومدى كفاءة الأجهزة الدبلوماسية، فضلاً عن عوامل القوة المتاحة للدولة سواء كانت عوامل طبيعية او اجتماعية.

وعليه، فإن السياسة الخارجية للدولة بجميع قنواتها لا تختلف عن غيرها من السياسات، وذلك لأنها تهدف الى تحقيق اهداف محددة، تتأثر بطبيعتها بكمية القدرات الموضوعية والذاتية المتاحة للدولة في وقت معين ونوعيتها، إذ ان تنفيذها يتأثر بمدى الاستعداد الذاتي لإستثمار موارد الدولة ناهيك عن مدى تقبلها للتضحية والمخاطرة، فضلاً عن طبيعة إدراكها لأنماط التفاعلات الاقليمية والدولية.

وفي هذا السياق، فقد إنطلقت الدبلوماسية العراقية في توجهاتها الخارجية من جملة من الثوابت الدستورية والقانونية، والتي بدورها تضع ضوابط وآليات التعامل

العراقي الخارجي سواء مع الاطراف الاقليمية أو الدولية. ومما دفع بهذا الاتجاه هو تغير موازين القوى في النظام العالمي، وتعاضم آثار العولمة التي قلصت المسافات وأزالت الحواجز الأيديولوجية والجغرافية والسياسية، إذ لم يعد بإستطاعة أية

إنطلقت الدبلوماسية العراقية في توجهاتها الخارجية من جملة من الثوابت الدستورية والقانونية

دولة ان تعيش بمعزل عن قضايا العالم، فما يحدث خارج حدود الدول ينعكس سلباً او إيجاباً على ما يقع بداخلها، ومن ثم أصبحت البيئة السياسية الدولية اكثر تعقيداً وتداخلاً، وكان طبيعياً ان تتطور السياسة الخارجية العراقية لتنسجم مع هذه المتغيرات الدولية⁽¹⁹⁾.

وقد شكل دستور الدولة العراقية لعام 2005 الإطار العام الذي تتحرك من خلاله الدبلوماسية العراقية، والتي تجسد توجهات السياسة الخارجية العراقية التي يصوغها رئيس الوزراء ويحدد أبعادها كونه المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة⁽²⁰⁾. وقد استندت الدبلوماسية العراقية ما بعد العام 2003 الى جملة من المبادئ والمنطلقات التي تعكس حرص العراق كدولة محبة للسلام والتعايش، وتقوية اسس التسامح والتفاهم والتفاوض بين الدول والشعوب، وإضفاء مزيد من الديمقراطية والتوازن على العلاقات الدولية، وتعميم الأمن والاستقرار، وتلخص هذه المنطلقات بما يلي⁽²¹⁾:

1. استقلالية القرار السياسي الخارجي العراقي وعلوية المصالح القومية للعراق.
2. الابتعاد عن التحالفات الاقليمية المضادة في الدائرة الاقليمية، والبحث

(19) جلال كاظم القيسي، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية العراقية في عالم متحول، في كتاب: مجموعة باحثين، علاقات العراق الدولية وإنعكاساتها على الأداء السياسي، الطبعة الاولى، بغداد، بيت الحكمة، 2012، ص 483.

(20) ينظر: دستور جمهوري العراق لعام 2005، المادة (75).

(21) علي زياد العلي، منطلقات السياسة الخارجية العراقية وخياراتها حيال الازمة الخليجية: نحو دور مرتقب وتوازن اقليمي جديد، في كتاب: مجموعة باحثين، قطر وأزمة الخليج: عقدة الجيوبولتيك والتنافس الاقليمي، الطبعة الاولى، بيروت، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، 2018، ص 238.

عن دور اقليمي ريادي دون الاضرار بمصالح الدول الاقليمية الاخرى، فضلاً عن نبذ سياسة المحاور والاستقطاب كأساس جوهري في علاقاتها الخارجية، لا سيما في منطقة الشرق الاوسط، التي تعاني من تصارع وتنافر الارادات والمصالح بين محاور وقوى اقليمية مختلفة، إنعكس بشكل سلبي على مصالح العراق الداخلية والخارجية.

رفض الصراعات والحروب كألية لتسوية الخلافات بين الدول الاقليمية واعتماد منطق السلم والحوار الدبلوماسي

3. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وإحترام سيادة الدول في التفاعلات الاقليمية والدولية، وهو اساس جوهري إتمدت عليه السياسة الخارجية العراقية في الدائرة الاقليمية والدولية.

4. رفض الصراعات والحروب كألية لتسوية الخلافات بين الدول الاقليمية واعتماد منطق السلم والحوار الدبلوماسي البناء من اجل حلحلة تلك الخلافات.

5. محاربة الكيانات والتيارات التي تتبنى العنصرية او الارهاب او التكفير، لا سيما وان العراق هو أكثر دول العالم معاناة من الارهاب ومخلفاته.

6. حرمة استعمال الاراضي العراقية لتكون مقراً او ممراً او ساحة لنشاطات ارهابية او عدوانية، وان السياسة الخارجية العراقية تنطلق من ان العراق يشكل منطلقاً للسلم والحوار، ولا يشكل أي تهديد لأمن ومصالح أية دولة.

وفي ضوء ما تقدم، فقد انطلق العراق في توجهاته السياسية الخارجية من التأكيد على مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، اذ جاء في المادة الثامنة من الدستور العراقي: (يراعي العراق مبدأ حسن الجوار ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ويقيم علاقاته على اساس المصالح المشتركة، والتعامل بالمثل، ويحترم التزاماته الدولية)⁽²²⁾، كما اكدت المادة التاسعة على سلمية التوجهات السياسية الخارجية للعراق، عن طريق تأكيد إلتزامات العراق الدولية الخاصة بمنع إنتشار اسلحة الدمار الشامل إستخداماً، أو إنتاجاً، أو إمتلاكاً للتكنولوجيا المرتبطة به⁽²³⁾. ولا شك في ان هذه الثوابت اصبحت تتحكم في مسار السياسة الخارجية العراقية وأخلاقياتها سواء على المستوى الاقليمي أو الدولي، عبر إلتزام جمهورية العراق بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، وبناء علاقات سلمية وبناءة مع الدول الاخرى، وفقاً لمبادئ حسن الجوار.

ان تلك المنطلقات الدستورية والقانونية، والتي شكلت الإطار العام للسياسة الخارجية العراقية، يجب ان لا تكون بعيدة عن إدراك صانع القرار السياسي

(22) ينظر: دستور جمهورية العراق لعام 2005، المادة (8).

(23) ينظر: دستور جمهورية العراق لعام 2005، المادة (9).

الخارجي لطبيعة البيئة السياسية الدولية التي تجري في إطارها التفاعلات الدولية، لا سيما وان هذه البيئة تتسم بالتعقيد والتداخل، وان الصراع والتنافس اصبح السمة الغالبة على تفاعلاتها سواء الاقليمية او الدولية، وهو ما يتعين على السياسة الخارجية العراقية العمل على حماية الأمن الوطني ورعاية المصالح الوطنية العراقية.

ومما يعزز هذا الاتجاه، ان السياسة الخارجية اصبحت تمثل فن التعامل مع الآخرين (الاعداء والاصدقاء) على مقتضى المصالح الوطنية، إذ ان حماية المصالح الوطنية هي الغاية الأسمى التي تتوخاها الدولة من خلال تبنيها لسياسة خارجية معينة، وان وضوح مضمون المصلحة الوطنية في ذهن صانع السياسة الخارجية او متخذ القرار الخارجي يعد من أهم العوامل المهيئة لنجاح السياسة الخارجية وفعاليتها في تحقيق اهدافها⁽²⁴⁾. ومن ثم فان المصلحة الوطنية تمثل المعيار الحاكم الذي تحدد إستناداً اليه طبيعة العلاقات فيما بين الدول من حيث الصداقة والتعاون او من حيث العداة والصراع، فاذا كانت الغلبة لتعارض المصالح

**ان السياسة الخارجية اصبحت
تمثل فن التعامل مع الآخرين
(الاعداء والاصدقاء) على مقتضى
المصالح الوطنية**

المشتركة كان الصراع، واذا حدث العكس إنفسح المجال امام التعاون الدولي الى حين، إذ ليس ثمة صداقة دائمة، ولا عداة دائمة في العلاقات الدولية⁽²⁵⁾.

ونتيجة للوضع السياسي الجديد الذي شهده العراق بعد عام 2003، وما رافقه من عملية تحول سياسي، فضلاً عن طبيعة المشكلات التي ورثها من النظام السياسي في المرحلة السابقة، فقد شهدت السياسة الخارجية العراقية تحولات أهمها:

1. إعتقاد سياسة الانفتاح على المحيط الاقليمي والدولي، لا سيما بعد العزلة التي شهدتها العراق قبل عام 2003⁽²⁶⁾.

2. الانتقال من مرحلة رد الفعل التي إتسمت بها المرحلة السابقة الى مرحلة الفعل المرسوم، تمهيداً للقيام بدور اوسع لرسم معادلات التوازن الاقليمية في المنطقة⁽²⁷⁾، على الرغم من ان هذه المرحلة تعرضت الى إنتقادات لمستوى الانجاز على صعيد السياسة الخارجية بسبب التحديات التي واجهتها الحكومات المتعاقبة، وفي مقدمتها ضعف التوافق السياسي، واستمرار التنازع في الصلاحيات الدستورية، فضلاً عن ضعف إختيار الموارد البشرية المسؤولة عن صناعة وإعداد وتنفيذ السياسة الخارجية العراقية.

ولا شك، فان التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية العراقية وفقاً للمنطلقات السابقة، سوف تعطي إنطباعاً إيجابياً حيال بقاء العراق خارج دائرة الصراع الاقليمي، على الرغم من صعوبة بقاء العراق خارج إطار التفاعلات السياسية

(24) د. مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية: مفاهيم مختارة، الطبعة الثانية، بنغازي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، 2004، ص 227.

(25) محمد طه بدور وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 332.

(26) عبد الامير محسن، نحو بناء استراتيجية إقليمية في السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (26 - 27)، 2015، ص ص 2 - 4.

(27) علي زياد العلي، مصدر سبق ذكره، ص 243.

الاقليمية، لا سيما وانه يبحث عن إعادة الثقة مع القوى الاقليمية المحيطة، فضلاً عن إتباع سياسة الانفتاح الاستراتيجي على القوى الفاعلة، بما يتلاءم مع مصالحه الخارجية وتطلعاته الاقليمية.

المبحث الثالث

الأداء الدبلوماسي العراقي تجاه الأزمة القطرية

تُعد الأزمة القطرية — الخليجية التي إندلعت عام 2017، من أخطر انواع

الازمات التي عصفت بمنظومة مجلس التعاون الخليجي مقارنة بالأزمات الاخرى التي شهدتها المجلس. فالواقع يؤشر ان الخلافات السابقة بين دول مجلس التعاون الخليجي، سواء تلك المتعلقة بالسياسة أو الاقتصاد أو الأمن، هي خلافات

شائعة، ويجري تجاوزها باستمرار، لكنها نادراً ما يتم حلها وبصورة كاملة.

مثلت الازمة القطرية تحولاً كبيراً في مسار العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي، وخلقت فجوة في المنظومة الامنية للمجلس ترتب عليه فقدان عامل الثقة بين الدول الاعضاء في المجلس⁽²⁸⁾، والتحول من سياسات الأمن الجماعي الى الأمن الانعزالي من ناحية اخرى، مما عمق من إشكالية الأمن لدول مجلس التعاون الخليجي وقدرتها على تحقيق الأمن بمفهومه الشامل سواء بصيغته الجماعية أم المنفردة.

إذ أدت التوترات بين الدول الخليجية الثلاث (السعودية، الامارات، والبحرين)، وقطر ومحاولات إخضاع الاخيرة الى تبلور رؤية قطرية مفادها وجود مخطط للتآمر عليها وإستهداف نظامها السياسي، وهو ما دفعها الى السعي نحو تعزيز جبهتها الاقليمية والدولية، عبر اعتماد استراتيجية متعددة الابعاد، من خلال تقوية جهازها الاعلامي (قناة الجزيرة الفضائية)، وتعزيز علاقاتها الدولية بالقوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، وإقليمياً تركيا⁽²⁹⁾.

وعليه، فقد مثلت الازمة تحدياً غير مسبوق للمنظومة الخليجية، وإختبار للقوة غير مؤكد النتائج، ومما زاد من خطورتها دخول بعض الاطراف الاقليمية على خط الازمة ومسارات إدارتها، مما يدفع بإتجاه تعقيدها بدلاً من حلها، مما يؤشر إمكانية تفكك المنظومة الخليجية وحصانها الذاتية، ولعل أخطر انواع التدخلات الاقليمية، إرسال تركيا قواتها الى الدوحة، ودور ايران في مساعدة قطر والتعاطف معها في مواجهة الدول الخليجية الاخرى⁽³⁰⁾.

فالخلافات والصراعات بين دول مجلس التعاون الخليجي، وإن كانت سمة ملازمة للمجلس منذ إنشائه، بسبب الطبيعة القبلية للإسر الخليجية الحاكمة من

تُعد الازمة القطرية - الخليجية التي إندلعت عام 2017، من أخطر انواع الازمات التي عصفت بمنظومة مجلس التعاون الخليجي

(28) جارش عادل، تداعيات الفوضى الامنية بمنطقة الخليج على التجربة التكاملية الخليجية لدول مجلس التعاون الخليجي، في: الازمة الخليجية الراهنة ... الأسباب والتداعيات، عمان، مركز الكتاب الاكاديمي، ط1، 2019، ص 148.

(29) فراس عباس هاشم، عوامل الرعب الموجهة: السعودية وإستراتيجية إخضاع طرفي الصدع، في: مجموعة باحثين، قطر وأزمة الخليج: عقدة الجيوبولتيك والتنافس الاقليمي، بيروت، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، ط1، 2018، ص 193.

(30) د. محمد الرميحي، مجلس التعاون الخليجي في مواجهة أسئلة التغير الحتمي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (210)، اكتوبر 2017، ص 96 - 97.

جهة، وللتباينات السياسية بين دول مجلس التعاون من جهة اخرى. إلا ان الازمة الراهنة شكلت تهديداً حقيقياً لدول المجلس وللمنظومة الامنية الخليجية، إذ لم يسبق ان تعرضت المنظومة الخليجية الى ازمة سياسية بهذا الحجم، وما تبعه من فرض حصار اقتصادي وسياسي على دولة عضو في المجلس، مما يفتح الباب في المستقبل امام إعادة صياغة التفاعلات الاقليمية من جديد، والاقتراب من تشكيل محاور متعددة في إطار الاقليم الواحد خارج الدائرة الخليجية، مما سينتج عنه تأثيراته على طبيعة معالجة المشكلات الاقليمية من ناحية، وعلى مستقبل المنظومة الخليجية من ناحية اخرى.

وإنطلاقاً من ان التفاوض يعد حجر الزاوية لاتصال الدولة مع غيرها من الدول والخطوة الأولى لذلك، فالمفاوضات هي الخيار الاسلم الذي يحقق المصالح ويفضي الى التسويات كونه الاداة الفاعلة والغاية التي تشدها الدبلوماسية في ترتيبها للعلاقات الدولية إنطلاقاً من ان الدبلوماسية هي الاداة السلمية في تبادل العلاقات بين الدول والتي تهدف لإزالة اسباب الخلاف والعداء بينهما.

فقد إرتكزت سياسة العراق الخارجية ما بعد عام 2003 على جعل العراق عنصراً ايجابياً بالمنطقة واعتماد مبدأ حل جميع المشاكل والازمات عبر التفاوض والتحاور ونبذ لغة العنف وبناء شراكة مع دول العالم والمنطقة والسعي لبناء بلد متطور يهدف الى خدمة شعبه والنهوض بكافة مسؤولياته، الامر الذي جعل العراق امام مهمة شاقة في التوفيق بين المصالح المتعارضة والمتقاطعة لدول المنطقة عبر استخدام الدبلوماسية لأنها فن التوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر، وبما يحقق المصالح العليا للعراق.

لقد سعى العراق الى الحفاظ على قنوات الاتصال مفتوحة مع اطراف الازمة القطرية، وهو ما يجب ان تكون له الاولوية في عمل الدبلوماسية العراقية في المستقبل، انطلاقاً من ان قنوات الاتصال بصورها المتعددة المباشرة وغير المباشرة، هي ضرورية سواء في الازمة الدولية الاعتيادية او الازمة العنيفة اذ لا بد من تبادل المعلومات ووجهات النظر بين اطراف التفاوض، الى جانب معالجة العوارض التي تطرأ على العمل التفاوضي بشكل سريع وحاسم، لكي تستطيع الدبلوماسية من السير في طريقها، والذي يؤدي في النهاية الى الاتفاق او الخلاف، على ان لا ينظر الى عدم الاتفاق بأنه نهاية العمل الدبلوماسي، اذ لا بد من الاستمرار في التفاوض طالما ان البديل هو الحرب.

ان نجاح الدبلوماسية العراقية يتطلب تبني سياسة خارجية واضحة المعالم

**إرتكزت سياسة العراق الخارجية
ما بعد عام 2003 على جعل العراق
عنصراً ايجابياً بالمنطقة**

وخالية من التناقض، لأن التناقض يؤدي الى إرباك سياسة الدولة ويحبط الثقة المتبادلة بين العراق وغيره من الدول ويسير بالعلاقات مساراً بعيداً عن الاستقرار والمصداقية الدولية، إذ من الذكاء الموازنة بين المصالح الذاتية للدولة وممكنات العمل في ظل المرحلة الدولية القائمة ومصالح أطراف الاقليم والمجتمع الدولي، وعدم إستعداد أي طرف من الاطراف.

ان نجاح الدبلوماسية العراقية يتطلب تبني سياسة خارجية واضحة المعالم وخالية من التناقض

ففي ظل ارتباك الوضع الاقليمي وتعدد ازماته يمكن القول ان الحنكة السياسية الدبلوماسية العراقية تستوجب فرضية عدم استعداد أي طرف اقليمي، والشروع بمرحلة انفتاح دبلوماسي اقليمي على دول الاقليم عموماً، وعلى المنظومة العربية والخليجية تحديداً، فمن منطلق الحكمة في الاستثمار السياسي ان يكون موقف العراق متوازناً مراعيّاً بين ثوابته الدستورية ومصالحه الوطنية العليا وان تكون لديه الارادة التامة في لعب دور الوسيط اذا ما طلب احد اطراف الازمة ذلك صراحة مع عدم اعتراض الطرف الاخر، إذ ان المقبولية لأطراف الازمة فضلاً عن الحيادية من العوامل المهمة لإنجاح جهود الوساطة⁽³¹⁾.

ولعل ما تقدم، جعل العراق يؤدي دور الدولة النموذج او الوسيط في التعامل مع العديد من الازمات الاقليمية، بمعنى ان تتحرك دولة ما في نطاق التفاعلات الاقليمية والدولية كنموذج يمكن الاقتداء به انطلاقاً مما حققته في واحد او اكثر من المجالات سواء على مستوى الممارسة السياسية او الانجازات الاقتصادية او الايديولوجية، وهو ما يعني اكتساب مكانه اقليمية ودولية كونه نموذج يقتدى به الاخرون، فضلاً عن ذلك يمكن للعراق نتيجة ما يمتلكه من مقومات جغرافية واقتصادية وسكانية ان يضطلع بدور الوسيط في حلحلة الازمات الاقليمية على الرغم من كثرة التحديات الداخلية والخارجية التي واجهها.

وفي ضوء ما تقدم فقد انطلق العراق في توجهاته السياسية الخارجية من التأكيد على مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما تجسد في الموقف من الازمة القطرية. فقد اعلن العراق موقفه منها بانه ضد الحصار على اية دولة حتى وان كانت لا تتفق معها في اشارة الى مقاطعة السعودية ودول اخرى لقطر، اذ دعا رئيس الوزراء العراقي الاسبق حيدر العبادي في 13/6/2017 الى ضرورة ان: « يتم وقف الدعم للإرهاب من اية جهة او أي دولة كانت »، و« اضاف: » ان قرار العراق السياسي المستقل وعلاقاته الخارجية المبنية على تغليب المصلحة العليا للعراق وشعبه والابتعاد عن التشنجات والمحاور وكسب الاصدقاء قد زيادة الاعداء⁽³²⁾.

(31) د. علي حسين حميد وكرار كريم راضي، نحو دور عراقي فاعل في حلحلة الازمات الاقليمية: الدبلوماسية العراقية والازمة القطرية إنموذجاً، في كتاب: مجموعة باحثين، قطر وأزمة الخليج: عقدة الجيوبولتيك والتنافس الاقليمي، الطبعة الاولى، بيروت، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، 2018، ص 257.

(32) نقلاً عن: د. علي حسين حميد وكرار كريم راضي، مصدر سبق ذكره، ص 260.

وعلى الرغم من ان بعض المراقبين وصف موقف العراق هذا من الازمة بأنه يمثل مسك العصا من المنتصف ويؤشر حاله من الضعف لا تتناسب مع مقومات القوة العراقية سواء المادية او المعنوية، يمكن القول بأنه لا مصلحة للعراق استراتيجياً في أي انقسام او تصادم بين دول المنطقة وشعوبها، فالخلافات الصدمات لم تنفع احداً ولم تؤدي لانتصار طرف على الآخر بل ستتنتفع منها الاطراف الخارجية التي ستوظفها لصالح مصالحها العليا.

**فالخلافات الصدمات لم تنفع
احداً ولم تؤدي لانتصار طرف على
الآخر بل ستتنتفع منها الاطراف
الخارجية**

ومن هنا انطلق العراق في موقفه السياسي الخارجي في تعامله مع الازمة القطرية وفقاً لعدة مبادئ اهمها⁽³³⁾ :

(33) علي زياد العلي، منطلقات السياسة الخارجية العراقية وخياراتها حيال الازمة الخليجية: نحو دور مرتقب وتوازن اقليمي جديد، مصدر سبق ذكره، ص 239 وما بعدها.

1. حيافة الموقف المستقل من خلال الابتعاد عن أي موقف متخندق مع أي طرف من اطراف الازمة فالعراق اتجه نحو خيار حاول من خلاله الحصول على بعض المكتسبات من خلال توظيف الخلاف بين النفاض الخليجية وادارة دفة الازمة بما يتلائم مع اهداف السياسة العراقية.

2. النظر الى الازمة القطرية من منظار تقسيم المواقف والتوجهات، اذ تعامل العراق مع كل طرف بتوجه يختلف عن تعامله مع الاطراف الاخرى وهو ما اعطى مجالاً للمناورة الاستراتيجية لحلحلة المواقف من الازمة بما ينسجم واهداف السياسة الخارجية العراقية.

3. يدرك العراق ان نجاح المحور السعودي في ارغام قطر على الخضوع يشكل تهديداً كبيراً في مصالح العراق، اذ قد تتبع السعودية وحلفائها السياسة نفسها حيال العراق ومن ثم سعى العراق الى ان تخوض اطراف الازمة الى احتواء مزدوج فيما بينها، وهو ما ينعكس ايجاباً على العراق.

4. ان استمرار العراق بسياسة احتواء اطراف الازمة من شأنه ان يوسع دوره في المنطقة المرتبكة استراتيجياً نتيجة تخلخل موازين القوى وامكانية بروز العراق كقوة حاملة لميزان التوازن والاستقرار في المنطقة وهو ما يعني نقل ساحة التنافس الدائرة في العراق نحو الخارج وكسر حاجز سياسة رد الفعل وتبني سياسة المبادرة والتأثير بإسلوب استراتيجي مؤثر. وفي ضوء ما تقدم، فقد استطاع العراق من تحقيق بعض المكتسبات الاقتصادية نتيجة لموقف العراقي من الازمة الخليجية — القطرية اهمها التحولات الكبيرة التي شهدتها العلاقات العراقية — السعودية اذ ادركت السعودية ان العراق يتجه نحو مرحله تاريخية جديدة تحتم عليها توطيد علاقاتها السياسية في العراق كدوله وليس مكونات او طوائف ووضع موطاً قدم لها في العراق من بوابه القوة الناعمة وهو ما

تجسد في تأسيس مجلس التنسيق الاستراتيجي بين البلدين للإرتقاء بالعلاقات وفتح آفاق جديدة في مختلف المجالات سيما السياسية والامنية والاقتصادية والتنمية والتجارية والاستثمارية والسياحية والثقافية وتنشيط الشراكة بين القطاع الخاص بالبلدين فضلا عن ذلك شهدت العلاقات العراقية — القطرية انفتاحاً كبيراً عبر زيارات متكررة بين مسؤولي البلدين وترحيب قطر بالانتصار العراقي على تنظيم داعش الارهابي واستعداد قطر للتعاون مع العراق في جميع المجالات.

وهنا يمكن القول ان العراق في سياسته تجاه الازمة القطرية نجح في الحفاظ على حاله الانفتاح في العلاقات مع المملكة العربية السعودية والعمل على تعزيزها سيما وأنها الطرف الرئيس وقائد محور المقاطعة لقطر ويمكن ملاحظة ذلك النجاح في الزيارات المتبادلة بين البلدين وطبيعة الاتفاقيات الموقعة بينهما سيما الزيارة التي

قام بها رئيس الوزراء العراقي السابق عادل عبد المهدي الى السعودية في نيسان 2019، فضلاً عن ذلك فان موقف العراق الثابت والمراعي لمصلحته الوطنية ونهجه الدستوري دعا قطر للانفتاح بصورة اكبر تجاه العراق تقديم خيارات الدعم والاسناد

لعراق كدوله وهو ما يمثل انتقالاً نوعياً في السلوك السياسي الخارجي العراقي القطري حيال العراق لم نشهده من قبل ولا شك فان تلك المواقف المتخذة سوف تعزز من محوريته الاقليمية في مجاله العربي.

وفي ضوء ما تقدم، ومن اجل ضمان فاعلية السياسة الخارجية العراقية في البيئتين الاقليمية والدولية، فالعراق بحاجة ماسة لتنشيط دبلوماسية متعددة الابعاد تجاه مختلف الازمات الاقليمية، إنطلاقاً من مبدأ البراغماتية المتوازنة تجاه القضايا المختلفة، وتطوير علاقاته مع الدول الاخرى على المستوى الاقليمي والدولي، وهو ما يستلزم الحفاظ على قنوات الاتصال مفتوحة مع بقية الدول، بصورها المتعددة المباشرة وغير المباشرة، التي هي ضرورية سواء في أوقات السلم او الحرب، اذ لابد من تبادل المعلومات ووجهات النظر بين اطراف التفاوض، كما ولا بد من معالجة العقبات التي تواجه العمل التفاوضي بشكل سريع وحاسم، لتمكين الوسيلة الدبلوماسية من تحقيق اهدافها⁽³⁴⁾.

ومما تقدم، نخلص الى ان الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية العراقية تسعى الى التوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر المتباينة، يجب ان تصب في تحقيق المصلحة القومية للدولة عبر تسخيرها لكافة الادوات والوسائل الكفيلة بتحقيق تلك الاهداف، وهو ما يتطلب ادراكاً موضوعياً للوضع العراقي الداخلي،

ان العراق في سياسته تجاه الازمة القطرية نجح في الحفاظ على حاله الانفتاح في العلاقات

(34) د. فكرت نامق العاني،
مصدر سبق ذكره، ص 32.

ان الدبلوماسية كأداة للسياسة الخارجية العراقية تسعى الى التوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر المتباينة

وحقائق النظام الدولي الحالية، والاستفادة من استراتيجيات وتكتيكات التفاوض لتحسين اداء السياسة الخارجية العراقية وصولاً لتحقيق اهدافها، والتخلص من كافة الضغوطات الاقليمية والدولية. ومن ثم فان دعوات العراق نحو الانفتاح الاقليمي والدولي، والسعي نحو تحقيق السلام والتعاون البناء بين مختلف الاطراف الاقليمية، يجب ان لا يكون مجرد خطاب سياسي مرحلي، فهو لن يزيل الشكوك والتراكمات السلبية التي يحملها التاريخ، وإنما ضرورة تجسيد ذلك بإطروحات علمية وواقعية تتناسب وظروف البيئة الاقليمية والدولية، ومصالح واهداف العراق، وهو ما إتضح خلال التعامل بواقعية سياسية مع تطورات الازمة القطرية.

الخاتمة

شكلت الدبلوماسية أحد أهم ادوات تنفيذ السياسات الخارجية للدول في تعاملها مع الدول الاخرى، والتي تشير الى إدارة العلاقات الدولية من خلال تفاعل المبعوثين الدوليين حول قضايا حيوية، لها الاولوية في ذهنية صانع القرار السياسي الخارجي، مثل تنمية العلاقات الودية، والابتعاد عن الحروب والتوترات، وإقامة العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية، وبما يسهم في ديمومة الأمن والاستقرار في إطار التفاعلات الاقليمية والدولية.

ان جميع الوحدات الدولية في عالم اليوم، وفي ظل التطورات التي تشهدها البيتين الاقليمية والدولية، لا تستطيع الاستغناء عن الدبلوماسية كوسيلة فاعلة لتنفيذ اهداف السياسة الخارجية، إذ ان هدف الدبلوماسية هو التوفيق بين المصالح والارادات المتقاطعة للدول، ومحاولة فتح قنوات للإتصال فيما بينها، وإيجاد الحلول والمعالجات للمشكلات والازمات التي تسود تفاعلات العلاقات الدولية.

وتأسيساً على الرؤية الواقعية للأحداث، فعلى صانع القرار السياسي العراقي ان يدرك، انه على الرغم من التقاطعات بين القوى الاقليمية، فأنها لا يمكن ان تلغي ثوابت الجغرافيا أو معطيات التاريخ، وهو ما يرتب على السياسة الخارجية العراقية العمل على تبني دبلوماسية متعددة الابعاد، عبر إعتداد الانفتاح الاستراتيجي على مختلف القوى الاقليمية والدولية، بهدف تجاوز تراكمات الماضي، فضلاً عن العمل على تصفير المشكلات مع دول الجوار الاقليمي، وإرساء مبدأ التعاون والشراكة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى.

وقد إنطلقت الدبلوماسية العراقية تجاه الازمة القطرية من ضرورة تكريس تلك الثوابت والمبادئ لتكون الاساس الذي تُبنى عليه مصالح العراق العليا، مع ضرورة تحديد المخاطر والعمل على حماية تلك المصالح، وبما يجعل من الدبلوماسية العراقية قادرة على تحقيق أهداف السياسة الخارجية.

قائمة المصادر

1. احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2009.
2. جارش عادل، تداعيات الفوضى الامنية بمنطقة الخليج على التجربة التكاملية الخليجية لدول مجلس التعاون الخليجي، في: الازمة الخليجية الراهنة ... الاسباب والتداعيات، عمان، مركز الكتاب الاكاديمي، ط1، 2019.
3. جلال كاظم القيسي، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية العراقية في عالم متحول، في كتاب: مجموعة باحثين، علاقات العراق الدولية وإنعكاساتها على الأداء السياسي، الطبعة الاولى، بغداد، بيت الحكمة، 2012.
4. جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: د. وليد عبد الحي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات، 1958.
5. دستور جمهوري العراق لعام 2005، المادة (75).
6. دستور جمهورية العراق لعام 2005، المادة (8).
7. دستور جمهورية العراق لعام 2005، المادة (9).
8. رافع علي المدني، الدبلوماسية الناعمة في السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا: العراق الصينية - السودانية نموذجاً (2000 - 2010)، الطبعة الاولى، عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016.
9. سيف الهرمزي، مقتربات القوة الذكية الامريكية كآلية من آليات التغيير الدولي: الولايات المتحدة الامريكية إنموذجاً، الطبعة الاولى، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
10. عبد الامير محسن، نحو بناء استراتيجية إقليمية في السياسة الخارجية العراقية بعد عام 2003، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (26 - 27)، 2015.
11. عربي لادمي محمد، السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم التوجهات والمحددات، الجزائر، المركز الديمقراطي العربي، 2016.
12. علاء أبو عامر، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم (الدبلوماسية والاستراتيجية)، الطبعة الاولى، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2004.
13. علي حسين حميد وكرار كريم راضي، نحو دور عراقي فاعل في حلحلة الازمات الاقليمية: الدبلوماسية العراقية والازمة القطرية إنموذجاً، في كتاب: مجموعة باحثين، قطر وأزمة الخليج: عقدة الجيوبولتيك والتنافس الاقليمي، الطبعة الاولى، بيروت، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، 2018.

14. علي زياد العلي، منطلقات السياسة الخارجية العراقية وخياراتها حيال الازمة الخليجية: نحو دور مرتقب وتوازن اقليمي جديد، في كتاب: مجموعة باحثين، قطر وأزمة الخليج: عقدة الجيوبولتيك والتنافس الاقليمي، الطبعة الاولى، بيروت، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، 2018.
15. غلين بالمر وكليفتون مورغان، نظرية السياسة الخارجية، ترجمة: عبد السلام علي نوير، الرياض، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، 2011.
16. فاضل زكي محمد، الدبلوماسية في النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، بغداد، مطبعة أسعد، 1960.
17. فاضل زكي محمد، الدبلوماسية في عالم متغير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1992.
18. فراس عباس هاشم، عوامل الرعب الموجهة: السعودية وإستراتيجية إخضاع طرفي الصدع، في: مجموعة باحثين، قطر وأزمة الخليج: عقدة الجيوبولتيك والتنافس الاقليمي، بيروت، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، ط1، 2018.
19. مازن إسماعيل الرضائي، السياسة الخارجية: دراسة نظرية، بغداد، مطبعة دار الحكمة، 1991.
20. مثنى علي المهدي، السياسة الخارجية: دراسة نظرية عامة، الطبعة الاولى، بغداد، مركز النهري للدراسات الاستراتيجية، 2020.
21. محمد الرميحي، مجلس التعاون الخليجي في مواجهة أسئلة التغير الحتمي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (210)، اكتوبر 2017.
22. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، 1998.
23. محمد طه بدوي وآخرون، النظم السياسية والسياسات والعلاقات الخارجية الدولية، الاسكندرية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.
24. مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية: مفاهيم مختارة، الطبعة الثانية، بنغازي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، 2004.
25. ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، الطبعة الاولى، عمان، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، 2011.
26. يامن خالد يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة وإحتمالاته المستقبلية، الطبعة الاولى، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010.

النفط والصراع في الشرق الأوسط

ا.م.د. دينا هاتيف مكي*

باحثة من العراق

*جامعة بغداد/ مركز الدراسات
الاستراتيجية والدولية
dinahatif@yahoo.com

ملخص :

لطالما كانت معادلة الحرب و السلام جزءاً أساسياً من حياة منطقة الشرق الأوسط بمعناها الواسع ، ولربما شغلت الحروب أوقات أكثر من السلام فيها ، و كان لصراع القوى الكبرى على المنطقة بموقعها و مواردها أوائل القرن الماضي دوره في رسم شكلها وطبيعة النظم الحاكمة فيها والتي تغيرت بتراجع هذه القوى مع ظهور القوتين العظميين وحربهما الباردة والتي كان النفط أحد أدواتها ، و بتغير العالم مع انتهاء هذه الحرب الباردة ومن ثم الدخول الى مرحلة العولمة تحولت العلاقات بالتدريج لتأخذ شكل صراع أيضاً لكن ما بين الشركات الكبرى المسيطرة على اقتصاد العالم التقليدية منها و الجديدة والتي أسهمت في إعادة رسم الأوضاع في المنطقة في ضوء مصالحها مما أدى الى خلخلة الاستقرار فيها الى يومنا هذا . ولم يكن النفط بعيداً عن أي حرب قد حدثت في المنطقة ، فكما كان سبباً أو عاملاً مساعداً في اندلاعها كان سبباً في الحد منها أحياناً ، هذا ما يحاول البحث الإجابة عليه .

كلمات مفتاحية : النفط والحرب والسلم، الشركات الكبرى، الصراع الجديد.

Oil and the Rivalry in the Middle East

Asst. Prof. Dina Hatif Maki, phd.

Researcher from Iraq

University of Baghdad/ Center for Strategic and International Studies

ABSTRACT

The equation of war and peace has been the main component of the life of the Middle East. The rivalry among the great powers on the region and its resources at the beginning of the late century had its effect on the shaping of it and its political systems, which had changed with the regression of these powers and the advent of the two superpowers and their cold war with oil as one of their tools. With the change of the international system because of the birth of globalization, the relations have changed into ri-

valry among the old and the new multi-national corporations, which has resulted in the reshaping of the region according to their interests and the oil was not far from any war that happened in it; this is what this research is trying to study.

KEY WORDS: Oil and war and peace ,the multi-national corporations ,the new rivalry

«كل من يستطيع السيطرة على الاقتصاد العالمي ، فللمستقبل البعيد عليه أن يسيطر على صنوبر نفط العالم، و كل من يسيطر على حنفية نفط العالم عليه أن يسيطر على الشرق الأوسط .» ديفيد هاري (1).

المقدمة :

لطالما كانت معادلة الحرب و السلام جزءاً أساسياً من حياة منطقة الشرق الأوسط بمعناها الواسع ، و لربما شغلت الحروب أوقاتاً أكثر من السلام فيها ، وكان لصراع القوى الكبرى على المنطقة بموقعها ومواردها أوائل القرن الماضي دوره - مع عوامل أخرى - في رسم شكلها وطبيعة النظم الحاكمة فيها والتي تغيرت بتراجع هذه القوى مع ظهور القوتين العظميين وحربهما الباردة والتي كان النفط أحد أدواتها ، و بتغير العالم مع انتهاء هذه الحرب الباردة ومن ثم الدخول الى مرحلة العولمة تحولت العلاقات بالتدرج لتأخذ شكل صراع أيضاً لكن ما بين الشركات الكبرى - التقليدية منها والجديدة - المسيطرة على اقتصاد العالم والتي أسهمت في إعادة رسم الأوضاع في المنطقة في ضوء مصالحها مما أدى الى خلخلة الاستقرار فيها الى يومنا هذا .

يقوم البحث على إشكالية أن النفط لم يكن بعيداً عن أي حرب قد حدثت في المنطقة ، مع وجود عوامل أخرى ، فكما كان سبباً أو عامل مساعد في اندلاعها كان سبباً في الحد منها أحياناً ، و يدور البحث حول فرضية أن للنفط أثراً كبيراً في استقرار المنطقة من عدمه نتيجة التنافس والصراع الدولي عليه والذي نحاول توضيحه باستخدام المنهج التاريخي و المنهج التحليلي .

مدخل

يطمح العالم لمزيد من التحضر، وتحرك الطاقة أو تقود العصرية والتحضر، والأخيران لهما دور في علاقة الانسان بالطاقة ، اذ يُقدر أنه سنة 2040 سيعيش 5.7 مليار انسان في المدن ما يشكل 63% من مجمل السكان الأمر الذي يكون له تبعات اقتصادية ، وبالتأكيد سيزداد استهلاكهم للطاقة نتيجة احتياجهم لاستخدام وسائل النقل متمثلة بالسيارة وغيرها فضلاً عن متطلبات الحياة المدنية ، ويعد النفط المصدر الأكبر للطاقة في العالم (2) ، وقد زاد استهلاك الطاقة بنسبة 2.4 % سنة

(1)Ghulam Fareed & Zahid Yaseen. Oil Politics In The Middle East: Understanding The Genesis Of Petrodollar Strategy, Pakistan Social Sciences Review, June 2019, Vol. 3,No.1(17-37),Pp31,32.

(2)Organization Of The Petroleum Exporting Countries ,World Oil Outlook 2040, 2017,P.36

2018 ، ويبقى النفط المكون الأساسي لاستهلاك الطاقة بما يشكل 46 % في ذات السنة⁽³⁾، فالطاقة مسألة أولوية قومية لمعظم العالم الصناعي وحتى غير الصناعي وهناك جهود مستمرة وفي أغلب الاحوال عدوانية من جانب الحكومات وشركات النفط التي تسعى لأخذ حصة ولاحتكار هذا المورد الناضب بشكل دائم . يوجد في الشرق الأوسط حوالي نصف نفط العالم ، و 2% من آباره ، وكل بئر في الشرق الأوسط ينتج في المتوسط حوالي 15 مرة من المعدل العالمي⁽⁴⁾. ولا بد من ذكر أنه لا يقتصر الأمر على النفط وإنما الغاز أيضاً، إذ يشكل الشرق الأوسط ثلث الإنتاج العالمي ، وسدس إنتاج الغاز و 48 % من المخزون العالمي المثبت و ليس الاحتمالي و 38% من احتياطي الغاز المثبت⁽⁵⁾، ما يزيد من أهمية المنطقة .

رأت الكثير من دول المنطقة أهمية الاستثمار بالانضمام الى المعسكر الغربي سواء بقيادة بريطانيا أولاً ثم الولايات المتحدة فيما بعد

تعد منطقة الشرق الأوسط حالياً المصدر الأكبر للنفط في العالم - المنتج و المخزون - إذ يشكل احتياطي الدول العربية سنة 2018 دون ايران 57% من الاحتياطي العالمي ، وتنتج أوبك 37.4 % من مجمل إنتاج العالم ، واجمالي الدول العربية 28.2 % منه⁽⁶⁾. وقد زاد عرض النفط سنة 2018 - نتيجة زيادة إنتاج النفط السائل في الولايات المتحدة - كما زاد الطلب عالمياً نتيجة زيادة الطلب في الأسواق الآسيوية . فقد وصل إنتاج النفط العالمي الى 98.3 مليون برميل في اليوم ، فكانت نسبة الزيادة عن عام 2017 تقدر بـ 15.6% إذ تنتج الولايات المتحدة - المنتج الأكبر في العالم - 16.7 مليون برميل في اليوم تليها السعودية بـ 12.3 مليون برميل ثم روسيا الاتحادية بـ 11.4 مليون برميل تليها كندا بـ 5.3 مليون برميل يومياً ثم العراق الذي حل محل ايران نتيجة العقوبات على الأخيرة⁽⁷⁾ .

بما أن النفط سلعة لذا من المفروض أن انتاجه وسعره يتحددان بواسطة الندرة وقوانين العرض والطلب⁽⁸⁾، لكن الواقع يبين أن الأمور ليست كذلك بالفعل ، فالسياسة والمصالح تتداخل بشكل كبير في تحديد الإنتاج و السعر، وتتداخل أدوار اللاعبين أو الفاعلين الدوليين والاقليميين والمحليين ، ففي كل مرة يبرز لاعب أو فاعل بعينه أكثر من غيره و وقد يتحالف لاعبان اقليمي ودولي بوجه لاعب اقليمي و دولي آخريين متحالفين و قد يغير اللاعب المحلي كل المعادلات القائمة، وأحياناً يمارس لاعبون عابرون للحدود أدواراً مهمة لم يكن يتوقعها أحد .

أولاً- النفط والحرب والسلم في المنطقة

في ظل توازنات القوى التي هي سمة من سمات العلاقات الدولية، يفترض بدول المنطقة أن تستجيب لتغير وتبدل القوة وللنوايا وتوازن التهديدات ، وسيكون على

(3)BP Statistical Review - 2019 Middle East's Energy Market In 2018 , BP P.L.C. 2019 | BP.Com/Statsreview ,P.1

(4)Maj Vikas Kumar Singh , Oil Politics In The Middle East ,Army Command And Staff College ,Shivapuri, Aug, 2018,P.18

(5)BP Statistical Review,Op,Cit ,P.1

(6)منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترو (اوبك).التقرير الاحصائي السنوي 2019 ، الكويت ، ص ص 10 ، 30

(7)International Energy Agency ,Oil Information: Overview (2019 Edition,pp.3,4

(8)Bichler, Shimshon; Nitzan, Jonathan,Arms And Oil In The Middle East: A Biography Of Research, Working Papers On Capital As Power, No.4 ,2017, Forum On Capital As Power - Toward A New Cosmology Of Capitalism, S.L., http://www.capitalaspower.

com/?p=2352, P.3

الدول أن تختار بين أن تنضم الى قوة ناشئة أو التوازن ضدها. قد تحاول الدول الأضعف في أي نظام اقليمي تجنب وضع نفسها في مثل هذه المواقف وتعتمد على أن الدول الأقوى ستواجه مثل هذه القوى الناشئة والمهددة للوضع الاقليمي، فهي لا ترغب بالمواجهة لذا تعتمد على غيرها في ذلك. وهناك من الدول من يرى أن التحالف هو شيء أساسي لضمان أمنها لذا تلتزم و بشدة بهذا التحالف ، لكن هذا يعني أنها عندما تجعل نفسها جزء من تحالف قد يجرها هذا التحالف الى مغامرة غير محسوبة العواقب بالنسبة لها ويدخلها في حرب قد لا ترغب بها (9)، مع ذلك رأّت الكثير من دول المنطقة أهمية الاستمرار بالانضمام الى المعسكر الغربي سواء بقيادة بريطانيا اولاً ثم الولايات المتحدة فيما بعد.

ولفهم وتفسير ماهية سياسات النفط والتي تؤدي الى الحرب أو السلام نبدأ مع هانز مورغانثاو الذي عرّف السياسة على أنها «على غرار المجتمع بشكل عام تُحكّم بقوانين منطقية لها جذورها في الطبيعة الانسانية ، وعادة ما يسعى الانسان بشكل طموح للقوة، ويضيف أن السياسة الدولية هي سعي للقوة» (10). فأين القوة في سياسة

النفط؟ هل هي في النفط كسلعة وحاجة العالم لهذه السلعة وهل للنفط سلطة على السياسة العالمية وسياسات الشرق الأوسط (11)؟ ام انها في سياسة الدول التي تسعى للسيطرة عليه؟، وقد أشار هنري كيسنجر مرة الى أن «النفط هو السلعة الاستراتيجية الأهم في العالم» (12) ما يتطلب السيطرة عليه لكن السياسة المتبعة والصراع من أجل السيطرة عليه اختلف عبر المراحل الزمنية ، وفي منطقة الشرق الأوسط ترتبط قصة النفط بقصة نشوء المنطقة كنظام اقليمي في العصر الحديث، ولازمتها منذ البداية وكان السلم والحرب جزء من حياتها.

1- الصراع على النفط أوائل القرن العشرين

مع بدايات القرن الماضي اكتشف النفط في المنطقة، بالطبع آنذاك كانت الدولة العثمانية هي المسيطرة، وقد انتهى دورها مع نهاية الحرب العالمية الأولى لتبدأ السيطرة الغربية، وأسهم النفط — مع عوامل أخرى — كجزء من السياسة الغربية وصراعها في رسم النظام الاقليمي للمنطقة ككل. أول ما اكتشف النفط كان في ايران من قبل وليم دارسي المستكشف والمغامر البريطاني سنة 1908 في منطقة مسجد السلطان. وكانت بريطانيا تسعى للسيطرة على المنطقة لسببين الأول لضمان ممر الى الهند المسيطر عليها من قبلها، والثاني لتموين سفنها البحرية، والتي أخذت تستخدم النفط فيما بعد لتصبح أسرع من السفن الحربية الألمانية التي تعتمد على الفحم، الأمر الذي أدى الى انشاء شركة النفط الأنكلوإيرانية . وكان

- (9)Curtis R. Ryan, Shifting Alliances And Shifting Theories In The Middle East, In: Shifting Global Politics And The Middle East, The Project On Middle East Political Science, Pompeps Studies 34 , March 2019 , Pp7..8
(10)Ghulam Fareed & Zahid Yaseen, Op, Cit, P.19
(11)Ibid , P.19

تعد منطقة الشرق الأوسط حالياً المصدر الأكبر للنفط في العالم - المنتج والمخزون

- (12) Ago-Iwoye And Antonia T. Simbine, International Politics Of Oil And The Clash Of Dependencies , African Journal Of Political Science And International Relations Vol. 2 (4), December 2008, Pp. 074-084, http://www.academicjournals.org/ajpsir , P.78

تشرشل من أصحاب رأي أن الأمم العظمى لا تستطيع البقاء بدون النفط، وحث بريطانيا للسيطرة على كل الأماكن التي تمتلك النفط، فالسفن التي تسير بالنفط و اختراع الناقلات والسيارات لعبت دوراً مهماً في هزيمة الألمان الذين كان تجهيزهم بالنفط محدوداً⁽¹³⁾.

(13)Maj Vikas Kumar Singh, Op, Cit, P.12

وهنا يظهر التأثير الأول للنفط في رسم نظام الدولة الاقليمي الذي ظهر مع انهيار الدولة العثمانية والصراع بين القوى الغربية للسيطرة على المنطقة. ويجادل بأن الخريطة السياسية الحالية للخليج والمنطقة كانت لتكون مختلفة بشكل كبير لولا النفط. فقد كان هناك سعي مقصود من قبل البريطانيين لايقاف التوسع السعودي نحو الشمال باتجاه العراق، وبدون البريطانيين لكانت المشايخ قد أُلحقت من قبل قوى اقليمية أكبر - الكويت من قبل العراق، والبحرين من قبل

كان هناك سعي مقصود من قبل البريطانيين لايقاف التوسع السعودي نحو الشمال باتجاه العراق

ايران، وقطر والامارات من قبل السعودية⁽¹⁴⁾.

(14)Ibid, P.19

وكانت شركات النفط الكبرى هي التي تقود الصراع و أثرت في رسم سياسة القوى العظمى آنذاك و توجهاتها في الشرق الأوسط وساعدت في رسم خارطة الشرق الأوسط في ضوء مصالحها وتبادل التنازلات بينها بواسطة اتفاقيات سايكس بيكو 1916، وسان ريمو 1920، والقاهرة 1921، والخط الاحمر 1928، وانصب اهتمام هذه الشركات حول التدفق الحر والمستمر للنفط وبسعر منخفض وعوائد قليلة للحكام ما يعني الحاجة لاستقرار سياسي⁽¹⁵⁾، فعندما تكون الأوضاع المستقرة في خدمة أهداف هذه الشركات ستعمل على نشره، لذا كان الاستقرار السياسي سمة المراحل الأولى من القرن العشرين، فقد أسهمت السياسة المتبعة من القوى الكبرى وشركاتها - في املاء الأوامر لحكام المنطقة التابعين لها والمنصيين من قبلها في معظم الأحوال والحصول على النفط بأسعار زهيدة مقابل دفع مبالغ بسيطة للحكام - في دعم الاستقرار النسبي للدول والمشيخ و الامارات الناشئة حديثاً.

(15)Bichler, Shimshon; Nitzan, Jonathan ,Op,Cit, P.17

(16)Maj Vikas Kumar Singh, Op, Cit, Pp12,13

(17) * قبل 110 سنة اكتشف النفط في ايران و اقيمت شركة النفط الانكلوفارسية و التي اصبحت فيما بعد شركة النفط الانكلوإيرانية سنة 1935، ثم النفط البريطانية ب ب بعد الحرب العالمية الثانية . في العراق اكتشف النفط سنة 1927 و بدا صخب السيطرة قبلها بعقدين . و في 1928 بعد اكتشاف النفط في الموصل تمت السيطرة على نفط العراق من قبل ثلاث اتحادات نفطية اساسية النفط الانكلوإيرانية و رويال دتش شيل الهولندية البريطانية و ، وستاندر اويل النفطية و شركة النفط الفرنسية . ثم اكتشف النفط في منطقة الخليج بدءا بالبحرين ثم الكويت قطر السعودية الامارات فعمان، انظر :

Maj Vikas Kumar Singh ,Op,Cit,P.6

انتهى الصراع في الشرق الأوسط أوائل القرن الماضي بين الدول الكبرى بتوقيع اتفاقيات بينها - كما أسلفنا أعلاه - توزع اماكن سيطرة كل منها، اذ قبلت فرنسا سيطرة بريطانيا على نفط العراق مقابل انتدابها هي على سوريا وحصّة بقدر 25 % من نفط العراق⁽¹⁶⁾. وعُقدت سنة 1928 اتفاقية التوزيع⁽¹⁷⁾، تم بمقتضاها انشاء شركة نفط مشتركة بين بريطانيا فرنسا وهولندا والولايات المتحدة بمساعدة رجل الأعمال كولبنكيان، والتي تألفت من شركة النفط الانكلوفارسية، وشيل الهولندية الملكية، وتوتال الفرنسية، وشركة الشرق الأدنى التنموية (مجموعة من 5 شركات أمريكية) بنسبة 23.75 % و كولبنكيان بنسبة 5%. شملت هذه الاتفاقية فقرة الخط

الأحمر⁽¹⁸⁾، إذ رسم خط أحمر على الخريطة محددًا المنطقة التي ليس لأي من الأطراف حق الحصول على السماح الحصري لاستكشاف وتعدين النفط فيها .

**تشمل المنطقة المحظورة كل
الجزيرة العربية (باستثناء الكويت
وسيناء) وآسيا الصغرى وقبرص**

تشمل المنطقة المحظورة كل الجزيرة العربية (باستثناء الكويت وسيناء) وآسيا الصغرى وقبرص . واستمرت هذه الاتفاقية حتى الحرب العالمية الثانية ، ويوضح هذا أن نتائج الحرب العالمية الأولى تضمنت صراعاً بين القوى طاقتي جغرافي (الطاقة

الجغرافية) الذي يتضمن ضمان الوصول أو وصول آمن الى موارد الطاقة الكافية واستمر الوضع هذا الى الحرب العالمية الثانية⁽¹⁹⁾ .

2- الصراع بعد الحرب العالمية الثانية

استمر الصراع على المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية، وكان هناك أكثر من صراع، الأول بين المعسكرين الشرقي والغربي فقد ظهرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كقوتين عظميين، وبدأت الحرب الباردة بينهما — و التي كان الشرق الأوسط أحد ساحات المواجهة فيها — و كان لتأميم قناة السويس وما تلاها من حرب ثلاثية (العدوان الثلاثي) — فرنسية بريطانية اسرائيلية — على مصر أن أدت الى إعلان إنهاء وجود فرنسا وبريطانيا وانسحابهما من المنطقة لتأخذ الولايات المتحدة بملء الفراغ، وقد أعلنت الادارة الأمريكية من خلال مبدأ ايزنهاور — سنة 1957 — أنها تقوم بحماية المصالح الغربية وموارد الطاقة في المنطقة ، في هذه المرحلة بدأ الصراع بين الغرب والشرق يشند للسيطرة على المنطقة . أما الصراع الثاني فهو بين الدول الغربية نفسها على موارد الطاقة وقنوات نقلها متمثلة بأنابيب نقل الطاقة ، فالصراع كان امريكياً — بريطانياً، أرامكو (شركة النفط العربية الأمريكية) مثلاً أرادت بناء أنبوب التابلاين من منطقة الزهران في السعودية الى البحر المتوسط عبر سوريا ولبنان ، أما بريطانيا فأرادت بناء أنبوب ميل الذي يخدم مصالحها النفطية في نقل النفط من ايران الى البحر المتوسط وانتهى الصراع البريطاني الامريكى — رغم اتمائهما لمعسكر واحد — لصالح الثانية⁽²⁰⁾ . فقد عملت الولايات المتحدة على ضمان مد نفوذها في المنطقة ، وسبق للرئيس الامريكى روزفلت أن اتفق مع عبد العزيز آل سعود سنة 1945 و بشكل أبدي على ربط نفط الشرق الأوسط بالأمن القومي الأمريكي واقامة علاقة استراتيجية مهمة ضمنت السعودية فيه توفير النفط بسعر رخيص مقابل الحماية الأمريكية و تم عقد الصفقة وأصبحت أرامكو أكبر شركة نفط في العالم وما تزال⁽²¹⁾ .

عمل الغرب للحفاظ على مصالحه النفطية أمام أي تهديد ، ومنذ انقلاب 1953 في ايران أخذ النفط يدخل في معظم خطابات أو تبريرات التدخلات الغربية في

(18) * في مجال اتفاقية الخط الاحمر دعمت الحكومة الأمريكية انشاء ارمينا الكبرى دامجحة حقول باتومي و باكو فيها و كذلك انشاء دولة كردية مع رأي بدمج حقول كركوك والموصل فيها، و تبنت الجمعية الوطنية التركية ما يسمى بتنازل جيسر كمساعدة لتركيا . وكان الامتياز الامريكى الاساسي من هذا النهج لحل المسألة الشرقية هي وضع بعض المناطق التركية في مجال النفوذ الامريكى لـ 99 سنة و انشاء مينائين وخطوط سكة حديد و منح حقوق التعدين على طول خط سكة الحديد بمدى 20 كم و عقود اعادة لاعمار التي شكلت بين 200 الى 300 مليون دولار فضلا عن استغلال المعادن و الموارد الأولية الاخرى، انظر : Aref Alobeid , Ioannis Vidakis , Georgios Baltos , Janis Balodis , The International Energy Strategies Ruling The Middle East For A Century Re-Appear And Determine The Destiny Of The Whole Eastern Mediterranean Region , Mediterranean Journal Of Social Sciences , Vol 9 No 4 July 2018 , (http://www.creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/3.0/), P.245

(19) Ibid, Pp.244,245

(20) Ibid, P.245

(21) Maj Vikas Kumar Singh, Op, Cit, P.13

الشرق الأوسط، ولم تتوان الدول الغربية كجزء من صراعتها في المنطقة عن دعم الأنظمة الموالية لها والاطاحة بتلك التي تهدد مصالحها و لنا في ايران مثل، فبعد الحرب العالمية الثانية حصل انفصام بين بريطانيا و رضا خان (حاكم ايران آنذاك)، فتم التخلص منه ووضع ابنه محمد رضا شاه محله، وبرز محمد مصدق سنة 1951 وتحرك نحو تأميم النفط وحرية ايران الاقتصادية، وهنا تدخلت المخابرات المركزية الأمريكية وبمساعدة المخابرات البريطانية و دبرت انقلاباً سُمي بالعملية أجاكس لازالته من السلطة وأعدت رضا شاه الى الحكم. وقد تحققت مصالح الولايات المتحدة في الانقلاب، اذ ضمنت المصالح النفطية الأمريكية في ايران منهية الاحتكار الذي كانت تمارسه شركة النفط الانكلوإيرانية ومقللة حصتها فيه، وطبعاً أُطيح بمصدق وأعيد الشاه الذي تعزز حكمه للسنوات 26 التالية

أن النفط من منطقة الخليج ليس مضموناً و يمكن أن يقطع، وأظهر اعتمادية العالم على الأقطار المنتجة للنفط

مقابل الحفاظ على مصالح الغرب بشكل عام والنفطية بشكل خاص. كما تدخلت بريطانيا في سلطنة عمان ضد التدخل السعودي، فقد دعمت السعودية مطالباً منافسةً لحركات انفصالية في واحد من آبار النفط العمانية، وهنا أرسلت بريطانيا قوات لاجراج السعوديين من حقول نفط بورايم في أكتوبر 1955 لتكون سابقة، وحدثت تدخلات عسكرية وغير عسكرية في كل الصراعات المسلحة في الشرق الأوسط

(22) Ibid, Pp.13,14,23.19

(22).

في الخمسينيات والستينيات تخوفت الإدارات الأمريكية وشركات النفط من قوة القومية العربية واحتمالية تأميم النفط العربي ورفض الخضوع للمصالح الأمريكية والغربية، وعدت الشركات والحكومة الأمريكية احتمالية مثل هذا السيناريو أنه يهدد الحرب الباردة ومصالحها الحيوية في منطقة الخليج⁽²³⁾. وأعطت أزمة قناة السويس 1956 — عندما قررت مصر تأميم القناة الممر الأساسي لعبور النفط الى أوروبا آنذاك فُشنت حرب ثلاثية ضدها من قبل بريطانيا وفرنسا و«اسرائيل» — الاتحاد السوفيتي الفرصة للظهور كراعي لمصر ومدتها بمساعدة اقتصادية وعسكرية وإنشاء قواعد عسكرية وجوية في مصر ومن ثم زيادة نفوذه في الشرق الأوسط، مكن تحالف السوفييت مع بعض دول الشرق الأوسط من استخدام قوتهم البحرية في شرق المتوسط وخليج عدن والمحيط الهندي، فقد كانت لديهم إمكانية استخدام القواعد في ليبيا ومصر وسوريا وأثيوبيا والصومال⁽²⁴⁾، وهذا ما يهدد المصالح الأمريكية.

(23)Ibid,P.14

(24)Saman Zulfqar, Competing Interests Of Major Powers In The Middle East: The Case Study Of Syria And Its Implications For Regional Stability, Perceptions, Spring 2018, Volume Xxiii, Number 1, P.127

في هذه المرحلة وبتغير بعض النظم الحاكمة بانقلابات عسكرية بدأت الدول في المنطقة بممارسة سيطرتها على النفط للوقوف بوجه السيطرة الغربية، وكان

للحروب دورها في ذلك ففي حرب 1967 استخدمت بعض الدول العربية الحظر النفطي على الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية لمساعدتهم «إسرائيل» ، لكن الحظر لم يستمر مدة طويلة و تم انشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك) كرد فعل اذ أخذت تستخدم النفط كسلاح⁽²⁵⁾ .

(25)Maj Vikas Kumar Singh ,
Op.Cit,P.15

3- دور النفط بعد حرب اكتوبر 1973

سنة 1973 بدأت الدول المنتجة حظراً جديداً بعد الحرب ،لكن في هذه المرة كان ناجحاً و أدى الى زيادة أسعار النفط ثلاثة أضعاف تقريباً ، وكانت سابقة خطيرة عندما ظهر أن النفط من منطقة الخليج ليس مضموناً و يمكن أن يقطع، وأظهر اعتمادية العالم على الأقطار المنتجة للنفط ،ودعم استخدام النفط كسلاح في 1967 و 1973 فرضية أن قادة مصر وسوريا قد يتشجعون للاعتداء على «إسرائيل» نتيجة اعتقادهم أن دول الخليج وغيرها التي تنتج كميات كبيرة من النفط كانت أكثر قدرة و رغبة من 1967 لاستخدام النفط كسلاح سياسي لدعم محاولاتهم العسكرية . كما أنه من الممكن ان تنتقل القيادة السياسية في العالم العربي بشكل لا رجعة عنه من الفاعلين الأساسيين على ساحة الصراع العسكري في دمشق والقاهرة الى الفاعلين الأساسيين في ساحة النفط في طرابلس وبغداد والرياض⁽²⁶⁾ .

(26)Ibid ,P.21

حصل الحظر النفطي سنة 1973 في تشرين الأول/أكتوبر بعد دعم الغرب لـ «إسرائيل» في حربها مع الدول العربية ، وشاركت فيه السعودية وإيران ،اذ توقفت ايران عن تقديم النفط لأمريكا وأوروبا، وفرض الملك فيصل حظر نفطي على الغرب و بهذا زاد سعر النفط من 3 الى 12 دولار للبرميل . شعر العالم بأهمية نفط المنطقة ، فمثلاً في أمريكا وضعت محطاتها حداً لكمية البنزين الذي يمكن تجهيزه وأخذت تغلق يوم الأحد و حددت الأيام التي يمكن الشراء فيها بناءً على لوحة السيارة^{(27)*} . كان للحظر النفطي لـ 1973 تأثير مهم على الولايات المتحدة وسياساتها، وكان من نتائجه ركود اقتصادي عالمي طيلة مدة الحظر ، ما أجبرها على إعادة تقييم الكلفة ومصادر الطاقة بشكل مختلف ،مثلاً بدأ المواطنون الأمريكيان بشراء سيارات صغيرة أكثر كفاءة في استهلاك البنزين. ورغم أن الحظر استمر سنة واحدة الا أن أسعار النفط ارتفعت أربع مرات و بدأت مرحلة جديدة من العلاقات الدولية ، وأدركت الدول العربية أن نفطها يمكن أن يستخدم كسلاح سياسي واقتصادي ضد الأمم الاخرى . وزادت كلفة النفط في أمريكا بشكل كبير كاستجابة لزيادة الأسعار والحظر النفطي العربي ، وأدت التغييرات في أسعار النفط المنتج من الأقطار العربية الى إدراك أنه يمكن ان يؤدي الى مشاكل اقتصادية حقيقية في الولايات المتحدة . اذاً تأثير حرب 1973 كان طويل الأمد و مهم ، إذ أثر على الجميع وأدى

(27) * مثلاً منعت ولاية اوريجون استخدام اضاءة زينة الكريسمس و الاضواء التجارية من أجل تقليل الاستهلاك غير الضروري للطاقة ، وكاستجابة لدعوات من الحكومة توقفت قرابة 90% من محطات البنزين عن بيع الكازولين ايام الاحد وليالي السبت . على اية حال بنهاية شباط 1974 حوالي 20% من محطات البنزين في أمريكا نفذ فيها الوقود بالكامل . انظر :

Oil,Power Politics And International Relations,www.academia.edu,P.8

الى عدم استقرار مجتمعي في بعض الحالات⁽²⁸⁾ ، وطبعاً أثر على العالم بأكمله وأولهم الدول المنتجة وكما يلي .

(28)Oil, Power Politics And International Relations, Op, Cit, Pp.5,6,8

أ- تأثير ارتفاع الأسعار على دول الشرق الأوسط

فقد كان النفط دائماً أساسياً أو محدداً في توجيه السياسات العربية وأوضاع المنطقة، فمعظم الشرق الأوسط غني بالنفط - ما عدا بعض الاستثناءات - ومعظم

دوله إسلامية، فالإسلام والنفط هما العامل المشترك في المنطقة، والعامل الثالث هو قلة الديمقراطية . قبل اكتشاف النفط والى حد الحرب العالمية الثانية كانت القاهرة وبغداد ودمشق مركز القوة في الشرق الأوسط وهي حضارات قديمة

فقد كان النفط دائماً أساسياً أو محدداً في توجيه السياسات العربية وأوضاع المنطقة

ليست جميعها غنية بالنفط، وتغير الحال مع ظهور دور النفط السعودي وظهور شرق أوسط ما بعد الاستعمار مع تحدي فكرة القومية العربية في الجمهوريات بزعامة مصر. فعندما قررت الدول العربية المجتمعة في بغداد فرض حظر نفطي على بريطانيا والولايات المتحدة وبقية الدول المتحالفة معهما نتيجة مساعدتهم لـ «إسرائيل» في حرب 1967، كان أحد أسبابها هو بناء التضامن بين الدول العربية، مع هذا قبل الحظر كانت هناك حرب باردة عربية مستمرة بين الجمهوريات العربية مثل مصر وسوريا والممالك العربية متمثلة بالأردن والسعودية و هو أيضاً نزاع بين الدول الحديثة الغنية بالنفط وتلك التاريخية التي تفتقر إليه⁽²⁹⁾.

(29)Maj Vikas Kumar Singh ,Op,Cit,P.20

كان النفط مهم أيضاً في تعريف الحدود بين الدول في المنطقة، والتي غالباً ما يتم التنازع عليها كميراث للاستعمار الأوربي مثل نزاعات الحدود بين السعودية وجيرانها، فثمانية من نزاعاتها الإقليمية منذ 1922 حُلّت سلمياً . وكانت وسيلة حل النزاع التي استخدمتها السعودية هي الحوارات الثنائية وهي الصيغة الأقل رسمية لمفاوضات الحدود، ولم تحل النزاعات بسبب من المثل العربية أو حتى البراغماتية وإنما بسبب من الوساطة الغربية والتي تحدث غالباً لحماية مصالحها⁽³⁰⁾.

(30)Ibid ,P.19,20

وللنفط تأثير على السياسات الداخلية للدول الشرق أوسطية، و توصلت دراسات

عدة عن هذا الموضوع الى ما يعرف بـ لعنة الموارد، اذ ترى

هذه الدراسات أن الأمم غير قادرة على استخدام ثروتها الطبيعية الغزيرة أو الوفرة بشكل صحيح والعمل بالضد من وجود هذه الثروة يجمع أو يؤخر النمو . ويعد مصطلح الدولة

وللنفط تأثير على السياسات الداخلية للدول الشرق أوسطية

الريعية في جزء منه امتداد لجدل لعنة الموارد، ويفترض أن أساس عوائد الدولة هو سياساتها، لذا يركز على التأثير السياسي والاجتماعي لعوائد النفط، فما أن يتم سريان عوائد النفط من السهل أن يؤدي الى مجموعة من التغييرات اللاحقة

على النظام السياسي، فبدون ضرائب لا يوجد تمثيل، وعدم وجود التمثيل يعني عدم وجود الديمقراطية وعدم وجود ديمقراطية يعني ملكية ومتطلباتها ورغباتها أو جمهوريات دكتاتورية، وتظهر الدراسات أنها تؤثر على الصراعات الإقليمية والأمن كذلك⁽³¹⁾.

(31)Ibid, P.22,23

ففي السبعينيات حققت دول أوبك السيطرة على أكثر من 55% من النفط، وأخذت أوبك تثبت نسبة الإنتاج وأنشأت تعاوناً بين المنتجين من أجل تجنب المنافسة التي من الممكن أن تهبط أسعار النفط. وهذا كان ممكناً بسبب طلب السوق المتنامي والاعتماد على عدد قليل من مجهزي النفط. وانتقل سعر برميل النفط بين 1970 و 1973 من 1.80

تأثير أزمة النفط ليس على الاقتصاد فقط وإنما على السياسة وتفاعلاتها في المنطقة والعالم

إلى 3.01 دولار. وفي حرب أكتوبر 1973 - كما أسلفنا - تدخلت أوبك عن طريق تأمين منشآت الإنتاج وتقليل الإنتاج بـ 25% وفرض نسب أو حصص تصدير ونتيجة لذلك زاد سعر النفط إلى 11.65 دولار للبرميل بنهاية نفس السنة 1973. أعطى الطلب المتزايد على النفط والقدرة المحدودة للأقطار الصناعية لتجهيز النفط، وبانتفاء وجود بديل جاهز للطاقة، أعطى أوبك ميزة استراتيجية لتجارة النفط بالسوق العالمية، وحصلت أوبك أو حققت القابلية للسيطرة على أسعار النفط من خلال سوق يسيطر عليه منتجو النفط وهذا ما سمي بالصدمة النفطية الأولى⁽³²⁾.

(32)A.N. Sarkar ,Geo-Politics Of Oil trading: Scanning The Global Business Scene , Oil And Gas Business, 2009 P.14, <http://www.ogbus.ru/eng>

ب- تأثير ارتفاع الأسعار على الغرب

هنا دفع الخوف من تكرار تجربة انقطاع النفط في 1973 الغرب للتفكير بأهمية استمرار تدفق النفط واستمراره بأسعار مناسبة، قال الرئيس نكسون بعد حرب 1973 «أحد أهم العوامل التي اعطت دفعا هائلا لجهودنا في تسوية هذه الأزمة الخاصة كان احتمالية قطع النفط ... أوروبا التي تحصل على 80% من نفطها من الشرق الأوسط ستتجمد من البرد هذا الشتاء ما لم تكن هناك تسوية، واليابان طبعاً هي في نفس وضع أوروبا.» ويظهر هذا أهمية النفط العربي لاقتصاد الطاقة العالمي بشكل كبير وأظهر أن تجهيزه يمكن وسوف يتم التحكم به لاغراض سياسية⁽³³⁾.

(33)Maj Vikas Kumar Singh ,Op,Cit,P.5

على أية حال تأثير أزمة النفط ليس على الاقتصاد فقط وإنما على السياسة وتفاعلاتها في المنطقة والعالم، ويقول المعلقون إن أزمة الطاقة في السبعينيات عولجت فردياً وعملت كنقطة تحول أثرت وحددت أو رسمت سياسة الطاقة الغربية لربع القرن الباقي. وهكذا كان لحظر نفط أوبك والمعروف بالصدمة السعرية النفطية الأولى. وفيما بعد الثورة الإسلامية في إيران (الصدمة السعرية النفطية الثانية) وتطورات أسعار النفط قبل وبعد حرب الخليج 1991، هذه الأحداث كان لها تأثير طويل المدى على سياسات النفط والعلاقات الدولية وكذلك العلاقات

بين أقطار الشرق الأوسط .⁽³⁴⁾

(34)Ibid , P.6

ج - نتيجة حرب 1973 :

منذ هذا التاريخ أخذ ساسة العالم و منهم الأمريكيان بمحاولة العمل لتحقيق الاكتفاء الذاتي للنفط ، فقد أعلن نيكسون مشروع الاستقلال دعا فيه لاكتفاء البلد الذاتي من النفط بحلول 1980⁽³⁵⁾، وتم انشاء وكالة الطاقة الدولية من قبل الولايات المتحدة و معظم الدول الغربية سنة 1974 للوقوف بوجه سياسات النفط التي لا تتواءم ومصالحهم وللحفاظ على امدادات النفط ووضع مخزون احتياطي لدى الدول الاعضاء لمواجهة الطوارئ فضلاً عن ايجاد مصادر بديلة للطاقة تحل محل النفط⁽³⁶⁾. و سنة 1975 وقع الرئيس جيرالد فورد قانون حفظ و سياسة الطاقة لوضع معايير لكفاءة الطاقة في السيارات الجديدة . وأعلن الرئيس كارتر سنة 1977 أن الاعتمادية في الطاقة كان المقابل المعنوي للحرب و أنشأ قسم خاص للطاقة بهدف تحقيق استقلال الطاقة سنة 1990، وأعلن كل رئيس امريكي من بعدهم عن ضرورة تحرير الولايات المتحدة من الاعتماد على استيراد النفط وصولاً الى الرئيس أوباما الذي أعلن سنة 2011 هدف تقليل استيراد النفط بمقدار الثلث في العقد القادم⁽³⁷⁾. وكان ضمان حماية التدفق الحر للنفط المصلحة الأكثر ديمومة والأكثر أهمية لدى الولايات المتحدة، لذا تعمل للحفاظ على السيطرة في المنطقة. فمنذ السبعينيات أضحت المصلحة الاستراتيجية لأمريكا في المنطقة ليس فقط ضمان وصول سهل لها فقط وانما ضمان سوق مفتوح و آمن لحلفائها في شرق آسيا و أوروبا⁽³⁸⁾.

(35)Nasser Momayezi &R. B. Rosenberg , Oil, The Middle East And U.S. National Security . International Journal Of Humanities And Social Science , Vol. 1, No. 10; August 2011 , Centre For Promoting Ideas, USA , www.ijhssnet.com.p.4

(36) خيرة خطاب . أثر تغيرات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض دول الخليج خلال الفترة (1980 — 2015) ، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة زيان عاشور بالجلفنة ، الجزائر ، 2020، ص 64 ، 65

(37)Nasser Momayezi &R. B. Rosenberg , Oil, The Middle East And U.S. National Security . International Journal Of Humanities And Social Science , Vol. 1, No. 10; August 2011 , Centre For Promoting Ideas, USA , www.ijhssnet.com.p.4

(38)Saman Zulfqar, Op, Cit, P.127

(39)Maj Vikas Kumar Singh, Op, Cit, P.15

(40)A. N. Sarkar , Op, Cit, P.15

وفي الثمانينيات حدثت حرباً أخرى في المنطقة بين منتجين مهمين - العراق وايران - ساندت معظم دول أوبك العربية العراق، و كانت ايران شهدت ثورة أطاحت بالشاه وأفقدتها دعم الولايات المتحدة التي اتجهت لدعم العراق لحماية مصالحها النفطية فيه وفي الخليج و ضمان المرور عبر مضيق هرمز⁽³⁹⁾ وبدأت الاقطار المتقدمة بالقلق حول نفاذ مخزون النفط الموجود لديها وعدم الوثوق بمصادر التجهيز. هددت الحرب العراقية الايرانية بازالة 8% من تجهيز النفط العالمي ووصل سعر برميل النفط أكثر من 35 دولار للبرميل، لكن تم مواجهة هذه الصدمة بالاستراتيجيات التالية: اجراءات قاسية لكن مؤقتة لخفض استهلاك النفط ، تحويل الصناعات المستهلكة للطاقة ، واستهلاك طاقة أقل بطرق أكثر كفاءة، والاعتماد على مصادر الطاقة الوطنية، واستبدال النفط بأي مصدر آخر للطاقة عندما يكون ذلك ممكناً⁽⁴⁰⁾، فضلاً عن التعويض بالانتاج السعودي .

و كان الرئيس كارتر قد أعلن قبيل الحرب «أن أي محاولة من قبل أي قوة خارجية

لتربح السيطرة على منطقة الخليج ستعد هجوم على المصالح الحيوية لأمريكا ومثل هذا الهجوم سيتم رده بأية وسائل ضرورية بضمنها القوة العسكرية . « وتم قبول هذا المبدأ وتطبيقه من قبل الإدارة التالية. وبعد توسع الحرب العراقية الإيرانية الى الخليج سنة 1987 ، و بدء ايران بمهاجمة السفن غير القتالية أعلن الرئيس ريغان أن « دورنا في الخليج حيوي ، وهو لحماية مصالحنا ومساعدة أصدقائنا في المنطقة لحماية مصالحهم .. و لكي لا يكون هناك سوء فهم سنقبل مسؤوليتنا عن هذه السفن بوجه تهديدات ايران أو أي أحد آخر . و اذا فشلنا بعمل ذلك سوف نفقد دورنا كقوة بحرية ، وسنفتح فرصاً أمام السوفييت للتحرك في هذه النقاط الخائفة لتدفق النفط للعالم الحر ... و اذا لم نفعل واجبنا سيفعل السوفييت ذلك وهذا ما سيجعل مصالح أمننا القومي في خطر وكذا الأمر بالنسبة لحلفائنا »⁽⁴¹⁾، أي أن التدخل الحماي للسفن أمر مهم للمصالح الأمريكية .

**كان للحرب بين الطرفين نتائجها
المتمثلة بـ : اثبات أوبك أنها
ضعيفة جداً**

(41)William F. Wechsler .US Withdrawal From The Middle East: Perceptions And Reality ,In: The Mena Region: A Great Power Competition, Karim Mezran, Arturo Varvelli (eds.) ISPI And Atlantic Council, 2019, <https://www.ispionline.it> ,p.19

(42)Maj Vikas Kumar Singh,Op,Cit, P.15

كان للحرب بين الطرفين نتائجها المتمثلة بـ : اثبات أوبك أنها ضعيفة جداً، و تدمير البنية التحتية النفطية للعراق وايران والتأثير في انتاجهما المستقبلي ، وقد سدت السعودية النقص من خلال زيادة الانتاج ومن ثم هبطت أسعار النفط بسبب ذلك . ولم يكن العراق قادراً على سداد الديون التي أخذها من الدول العربية اثناء الحرب وبالذات الكويت ما أدى بعد ذلك الى مواجهة عراقية كويتية انتهت باحتلال الكويت في آب⁽⁴²⁾ 1990 .

فقد خفضت السعودية سعر نفطها لزيادة حصتها في السوق ، واستمرت الصدمة النفطية المضادة التي خفضت الأسعار الى أقل من 20 دولار حتى وصلت 15 دولار سنة 1988 ، وأصبح سوق النفط مرة أخرى مسيطراً عليه بواسطة الطلب . وأضحت المطالبة باحترام حصص الانتاج قضية أساسية بين اعضاء أوبك وأقارب مثل الكويت بدأت تنتج أكثر من الحصص المقررة ، و كان هذا دافعاً لاحتلال الكويت — مع اسباب أخرى — من قبل العراق سنة 1990 وقفز سعر النفط الى 45 دولار، و هنا أزيل 7.8% من انتاج النفط من السوق وأسرعت دول أخرى منتجة لزيادة انتاجها لتعويض النقص وهنا كانت زيادة الأسعار لمدة قصيرة،

**تدخلت الولايات المتحدة وأعدت
حكام الكويت الى أماكنهم بعد
حرب ضد العراق سنة 1991 بحجة
الدفاع عن النفط**

(43)A.N. Sarkar , Op,Cit, P.16

وبعد الحرب نزل سعر النفط الى 25 دولار منتصف التسعينات⁽⁴³⁾

تدخلت الولايات المتحدة وأعدت حكام الكويت الى أماكنهم بعد حرب ضد العراق سنة 1991 بحجة الدفاع عن النفط ووصول العالم اليه باعتبار الولايات المتحدة الحامي الأكبر لأمن الطاقة العالمي ولاتباعها إعلانات الرؤساء الأمريكيان

في هذا المجال⁽⁴⁴⁾، وهو تدخل لحماية المصالح الأمريكية وفي جزء منها المصالح النفطية عندما هاجم صدام حسين الكويت وهدد السعودية، فمن أجل أن يحمي الأمريكيان مصالحهم النفطية تدخلوا بالقوة الشاملة، وهذا يؤشر التدخل الأمريكي العسكري المباشر الأول في الشرق الأوسط، وصولاً لحرب 2003⁽⁴⁵⁾.

(44)Nasser Momayezi &R. B. Rosenberg , Op,Cit,P.4

(45)Maj Vikas Kumar Singh , Op,Cit,P.16

4- الصراع على النفط في الشرق الأوسط في الألفية

حافظت البحرية الأمريكية على دورها كحامي لحرية الملاحة في الخليج، واضعةً خططاً لصراعات مستقبلية أخرى، فهي بلا شك تعترف بالفائدة المحتملة للحفاظ على يد أمريكية قادرة على السيطرة على موارد الطاقة في الشرق الأوسط، ولضمان أن القوات البحرية الأمريكية المتمركزة في الشرق الأوسط تستطيع دائماً الانتقال بدون عوائق عبر باب المندب الى منطقة المحيط الهندي فالهاديء. وفضلاً عن حماية الخطوط البحرية سعت الولايات المتحدة الى دعم نظم بعينها، عارفة أن المنطقة مليئة بأنظمة حاكمة هشّة، وهياكل اجتماعية محلية غير مستقرة، ووجود

(46)William F. Wechsler, Op,Cit, Pp.19,20

الصراع بين دولها .⁽⁴⁶⁾

مع قدوم الألفية وفي محاضرة لمساعد وزير الخارجية الأمريكي وليم بيرنز في معهد الشرق الأوسط في واشنطن بعد بضعة أسابيع من 11/9 قدم ملاحظات لتطمين مستمعيه أن الشرق الأوسط يبقى اهتمام أساسي للإدارة، اذ يقول «مع انتهاء الحرب العالمية الثانية فهمت الولايات المتحدة أن شرق أوسط مستقر وآمن ومزدهر هو مكوّن أساسي ليس فقط في تحديد المصالح الأمريكية الأساسية لكن أيضاً مصالح اقتصاد العالم» و هكذا كرر بيرنز ادعاءات الإدارة بأنها كانت ملتزمة بحل الصراعات الأساسية الكبيرة في المنطقة وأنها مقدرة بشكل كامل لحقيقة إن منطقة غارقة في الصراع الداخلي لا تخدم مصالح شعوب المنطقة ولا شعب الولايات المتحدة⁽⁴⁷⁾.

(47)Irene Gendzier . Oil, Iraq And US Foreign Policy In The Middle East, Situation Analysis, Issue 2 Spring 2003. Pp.20,21

أشار تقرير الدراسات الاستراتيجية الوطني لسنة 2002 بشكل واضح لدور النفط واستمرارية الوجود الأمريكي في الخليج والمخاطر العليا للإصلاح (التغيير) على المصالح الأمريكية، اذ يرى أن وجود أمريكا في الخليج مقصود منه بالأساس استمرار تدفق النفط عن طريق منع القوى المعادية من انشاء هيمنة على المنطقة⁽⁴⁸⁾، وهذه القوى تشمل كل من يهدد مصالح أمريكا .

(48)Ibid, P.18

ذكرت البرنز ويك أن اقتصاد الولايات المتحدة مريض وأن البلد عرضة لصدمة نفطية

في الشهر التالي لاجداث ايلول /سبتمبر ذكرت البرنز ويك أن اقتصاد الولايات المتحدة مريض وأن البلد عرضة لصدمة نفطية على غرار ما حدث وقت حرب الخليج الأولى. وكان هناك خوف من ارتفاع أسعار النفط النابعة من احتياطي

عالمي متناقص نتيجة عقوبات أمريكا على ليبيا وإيران والميزانيات الوطنية الضعيفة في الدول المنتجة للنفط. و إعلان اعتماد الولايات المتحدة النفطية كان واضحاً بعد أحداث 11 ايلول سبتمبر— فهي الى وقت قريب كانت تستورد %51.6 من احتياجاتها النفطية وتعتمد على أوبك في تحقيق نصف هذه الكمية أي حوالي 26 % من الاستهلاك الأمريكي ، وتسيطر دول أوبك على ثلثي انتاج العالم — و تبعتها توصيات ضرورية لزيادة تنوع مصادر استيراد النفط خارج الشرق الأوسط ، وهذا الأمر موجود بالفعل أي تنوع مصادر الاستيراد ، لكن ما حدث بعد 11/9 هو انخفاض سعر النفط ثم ارتفاعه بعد توقع حرب على العراق .⁽⁴⁹⁾

(49)Ibid,P.19

مبدأ كارتر له ارتباط مباشر بسياسة أمريكا في العراق سنة 2003 وما بعدها والذي يرى أن أي محاولة من أي قوة خارجية لتحقيق السيطرة على منطقة الخليج تعد هجوماً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة و سيتم رده بأي وسيلة ضرورية بضمنها القوة العسكرية .وعززت واشنطن وضعها بالاعتماد على حلفائها في المنطقة (تركيا و«إسرائيل» والاردن ومصر والسعودية ودول الخليج)ومن خلال انشاء قوة تدخل سريع واقامة القواعد العسكرية فيها .⁽⁵⁰⁾ يجادل ايريك وادل أن الحرب ضد العراق سنة 2003 حوربت بالنيابة عن شركات النفط العملاقة، ويقول البروفسور جوليوس دوفور أن واشنطن تضع عينها على الأقطار المعارضة لسيطرة الشركات الأمريكية على مواردها⁽⁵¹⁾، وهو ما سنحاول توضيحه تالياً .

(50)Ibid,P.22

(51)Maj Vikas Kumar Singh ,
Op,Cit,P.16

ثانياً — صراع القوى الراسمالية على نفط الشرق الأوسط واثره في استقرار المنطقة من عدمه

لا يمكن اغفال الفكرة التي تحدثت عن أن واقع الصراع على المنطقة لا يخرج عن كونه صراعاً بين الشركات الكبرى عبر المراحل الزمنية، في البداية كان الصراع بين الشركات النفطية الكبرى متمثلة بدولها من أجل السيطرة على المنطقة ومواردها الغنية متمثلة بالنفط وكان الهدف تدفق النفط بسعر رخيص وبشكل مستمر وفق

أن واقع الصراع على المنطقة لا يخرج عن كونه صراعاً بين الشركات الكبرى

حصص كل منها مع نظم مستقرة نسبياً ، بعد ذلك دخلت شركات الأسلحة في الصراع وهنا تحول شكله من أجل زيادة سعر النفط مقابل شراء الأسلحة والتي يسهم التوتر المستمر للمنطقة في اذكاء أوار الصراعات فيها والاستعداد المستمر لها مع التهديد المستمر للنظم الحاكمة فيها ، فهو صراع ما بين الشركات النفطية وشركات السلاح ، لكن مع دخول العالم مرحلة جديدة تمثلت بالعولمة و بروز الشركات العملاقة و تصاعد دور شركات التكنولوجيا لتدخل المنافسة يصبح الصراع ما بين طرفين ، ففي الوقت الحالي الصراع بين مجموعتين : تحالف البترودولار والأسلحة

دولار من جهة ويتألف من شركات النفط والأسلحة، وتحالف التكنودولار ويتألف من شركات التكنولوجيا الصلبة والبرمجيات، هذان الطرفان يتصارعان على الاقتصاد العالمي⁽⁵²⁾، وقد يربح هذا الطرف تارة والطرف الثاني تارة أخرى والمنطقة هي الضحية .

(52)Bichler, Shimshon; Nitzan, Jonathan ,Op,Cit,, P.16

الصراع الجديد

في النصف الثاني من القرن العشرين أخذ الأمر يختلف، فالتغير أصاب نظم الحكم في بعض دول المنطقة وتغيرت السياسات وانتهت مرحلة التدفق الحر للنفط أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، فمع انتهاء الاستعمار لم تعد الشركات النفطية تمتلك الاستقلالية في العمل التي كانت لها في السابق وأخذت تضطر للتفاوض مع الأقليات الحاكمة وحتى الوقوف معها في سياساتها واشتركت معها شركات الأسلحة في موقفها هذا، أي تحالف البترو دولار والأسلحة دولار في هذه المرحلة الزمنية. ولم يعد جريان النفط حراً كما كان في السابق، لا بل أن المصلحة أصبحت تكمن في الحد من الجريان الحر للنفط، ما يعني زيادة سعره وزيادة الانفاق العسكري ما يؤدي لزيادة تصدير السلاح للمنطقة، و عليه كان الشرق الأوسط في وضع عدم استقرار مستمر و صراعات مستمرة بحكمها الحرب الباردة و سباق التسلح.⁽⁵³⁾

(53)Ibid, P.18

اختلف الوضع مع التسعينيات، اذ انتهت الحرب الباردة و بدأت العولمة تأخذ مجراها وتظهر من خلال دمج الشركات وسياسات الاستحواذ فظهرت هرميات جديدة في الاقتصاد متمثلة بالشركات العملاقة العابرة للجنسية التي نشطت لمحو فكرة سيادة الدول. وأخذت عوامل أخرى تظهر تمثلت بظهور شركات تكنولوجيا المعلومات لتكون هراً جديداً من أهرامات القوة الاقتصادية العالمية، وتصاعدت قوتها الاقتصادية مقابل نزول القوة الاقتصادية للتحالف القديم

**اختلف الوضع مع التسعينيات
اذ انتهت الحرب الباردة و بدأت
العولمة تأخذ مجراها وتظهر من
خلال دمج الشركات**

— البترو دولار والأسلحة دولار التي نزلت رسملتها الى 4% سنة 2000 في حين وصلت رسملة التكنودولار 21% — و هنا دفع التحالف القديم الى حرب جديدة في المنطقة متمثلة بحرب 2003 و نجح في تعزيز حظوظه — فصعدت رسملته الى 8% و نزلت رسملة التكنودولار الى 7% — لفترة لكن عاود التكنودولار الصعود مرة أخرى.⁽⁵⁴⁾

(54)Ibid, P.18

في السبعينيات والثمانينيات كان لتحالف البترو دولار والأسلحة دولار اليد العليا، وكانت الحكومة الأمريكية تحفز وتتحكم أو تدير صراعات الشرق الأوسط، إلا أن الألفية شهدت ارتفاع حظوظ التكنودولار، وظل الشرق الأوسط يعيش حالة

صراع شديد وارتفعت أسعار النفط إلا أنها أخذت بالهبوط بعد ذلك . و مع مجيء ادارة ترامب التي تهتم بالتحالف القديم بترو - اسلحة دولار ومعادية للتكنولوجيا أرادت تعزيز التحالف القديم لكنها لم تعد قادرة على التحكم بشركات التكنودولار . والسؤال هو : هذه الشركات أو التحالف الجديد ماذا يدعم في الشرق الأوسط ، التحالف القديم يدعم اسرائيل و الأوليغارشيات الحاكمة و حتى دعم الارهاب ، فهل سيدعم التكنودولار نفس الأطراف أم غيرها .⁽⁵⁵⁾

(55) Ibid,, P.19

كانت عوائد النفط مصدراً للسلع العسكرية في جهد للحفاظ على الفائض التجاري مع الدول المستوردة للنفط بشكل كبير، بعد حظر 1973 النفطي زاد بيع الأسلحة الأمريكية الى السعودية أضعافاً مضاعفة . ويأتي هذا البيع المتزايد للأسلحة بوجود عوامل مساعدة . اذ يأتي بيع الأسلحة والمعدات مع التزام مرتبط بها بالتدريب والإدامة وإعادة التجهيز ومن ثم يؤدي الى وجود أجنبي مستمر . كما أن بيع الأسلحة وفقاً لطلبات التجارة يميل لأن يعطي رخصة للقوى الأخرى لأن تتبع خطاها الأمر الذي يزيد من التسليح والاستقطاب في المنطقة وهو ما حدث في الشرق الأوسط⁽⁵⁶⁾، لا بل استخدم لجر دوله الى حالة الحرب الدائمة .

(56)Maj Vikas Kumar Singh
Op,Cit,Pp.23,24

بين 1985 و 1990 وفقاً لهنري غونزاليس الرئيس السابق للجنة البنكية ، فإن وزارة التجارة الأمريكية وافقت على 220 إجازة تصدير للقوات المسلحة العراقية ، ومجموعة الأسلحة الأساسية ، ومصانع تعرفها وكالة المخابرات الأمريكية بتحويل التكنولوجيا الى برامج التسليح ، وكان غونزاليس قد قال في نفس الفترة أن إدارتي ريغان و بوش الأب وافقتا على 771 إجازة تصدير للعراق 239 منها كانت في ادارة بوش .⁽⁵⁷⁾

(57)Irene Gendzier,Op,Cit,
Pp22,,23

وكان مساعد وزير الدفاع الأسبق ستيفن براين قد قال في نفس المناسبة أن الإدارة الأمريكية شجعت «الشركات الأمريكية للذهاب للعراق والقيام بالأعمال هناك ، وأن الكثير مما قد تم بيعه كان يذهب الى البرامج العسكرية» و يرى براين أن « سياسة ادارة بوش كانت لدعم صدام حسين وليس بالنظر الى بالنظر الى الوراء والى الجانب وإنما النظر الى أمام واعطائه ما يرغب به . نحن دللناه ، ودعمناه وكان رجلنا .» وليس فقط بسبب أنه كان يبني صواريخ أو فقط بسبب أنه يمتلك قوة نووية

**سياسة ادارة بوش كانت لدعم
صدام حسين وليس بالنظر الى
الوراء والى الجانب وإنما النظر الى
أمام واعطائه ما يرغب به**

لأن ذلك لا يهم - حذرت المخابرات الأمريكية من ذلك ، نحن نعرف ذلك الآن بالتأكيد ، لكنهم ببساطة لم يهتموا .⁽⁵⁸⁾ فقد كان يتم الحفاظ على مصالح الشركات في المقام الأول ، وفي نفس الوقت التهيئة لحرب مستمرة . واختلفت الأمور في آب 1990 عندما احتل العراق الكويت وضربت أمريكا

(58)Ibid, P.23

العراق . قالت مصادر القوات الجوية أن الحلفاء أسقطوا حوالي 1200 طن من المتفجرات في 518 طلعة ضد 28 هدف نفطي . النية - هم قالوا - كانت الإيقاف التام للتكرير بدون تدمير معظم إنتاج النفط الخام . وشملت الأهداف الخزانات الأساسية ، والأجهزة التي تفصل الغاز عن النفط والتي من خلالها النفط الخام يجب أن يمر في طريقه الى مصانع التكرير، وأبراج التقطير وغيرها في قلب المكررات الحديثة ، و تقاطع خط أنابيب k2 قرب بيجي الذي يربط حقول نفط الشمال خط التصدير الى تركيا و خط الأنابيب العكسي شمال - جنوب داخل العراق ، و قصفت مصانع تكرير العراق الثلاثة في الدورة والبصرة و بيجي ⁽⁵⁹⁾ . فقد ضُربت الصناعة النفطية العراقية التي لم تكن تحت سيطرة البترودولار في نفس الوقت استفادت شركات الأسلحة دولار لأن المنطقة أخذت بزيادة تسليحها فضلاً عن تواجد عسكري امريكي .

(59)Ibid, P.24

وأضحى الوضع بنهاية القرن يتمثل ببقاء شركات النفط الكبرى قوية كما كانت منذ انشاء شركة النفط الأنكلوايرانية سنة 1908 ، وهناك أكثر من 50 ألف عسكري أمريكي في قواعد عسكرية مختلفة في الشرق الأوسط . و العراق دمرته الحرب و ايران على حافة نزاع مستقبلي ⁽⁶⁰⁾ ، لكن ظهر منافس كما اسلفنا متمثل بشركات التكنودولار .

(60) Maj Vikas Kumar Singh, Op, Cit, P.16

وطبعاً حاول تحالف البترودولار الأسلحة دولار مرة أخرى إعادة سيطرته ورفع أرباحه لذا كان عدم الاستقرار سمة منطقة الخليج دائماً، وفقاً لمصادر أجنبية وافقت ادارة بوش أوائل نيسان 2001 على اعتبار أن « العراق يبقى ذو تأثير غير استقراري على سريان النفط للأسواق الدولية من الشرق الأوسط » . الأمر الذي يبرر التدخل الدولي . وقال نيل ماكي - صحفي امريكي - إن ذلك تشيني نائب الرئيس طلب دراسة من معهد بيكر للسياسة العامة تدعم مثل هذه السياسة . تشيني بنفسه كما ذكرت ساندي هيرالد كان على رأس شركة خدمات النفط هالي بيرتون ، بالرغم من أنها لم تذكر أن شركة فرعية لهالبيرتون قدمت 23.8 مليون دولار قيمة عقود مع العراق الى الأمم المتحدة سنة 1998 و 1999 بموافقة لجنة العقوبات . وبالاقتراب و الأخذ عن ديفيد أوتاوي و دان مورغان إن قادة المعارضة العراقية ذكروا للقيادة الأمريكية إن الاطاحة بصدام حسين يمكن أن تفتح مناجم الشراء لشركات النفط الأمريكية التي منعت كثيراً عن العراق والرافضة لاتفاقات النفط بين العراق وروسيا وفرنسا و دول أخرى و إعادة تغيير سوق النفط العالمي ⁽⁶¹⁾ .

(61)Irene Gendzier, Op, Cit, Pp.24,25

يُفهم التدخل الأمريكي في العراق على إنه مدفوع من قبل النفط ، بالرغم من أنه يتم الجدل أن حروب النفط الأمريكية لم تكن حول إقامة سيطرة مباشرة على

النفط لكنها كانت بالأساس حول حماية منتجي النفط الأصدقاء، وبالرغم من أن تحقيق احتياجات الطاقة الأساسية على الصعيد الداخلي ضمن الحسابات المهمة فإن إبقاء الأسعار مستقرة — لكن ليست منخفضة — وضمان قيادات موالية للأمريكان كانت أساسية للاستراتيجية الأمريكية⁽⁶²⁾.

(62)Maj Vikas Kumar Singh, Op, Cit, P.24

اختلفت طبيعة الحرب على النفط في المنطقة، كانت في السابق بين البترو دولار والأسلحة دولار، الآن هما في طرف واحد والتكنودولار في طرف مواجه لهما، فهل تستطيع دول المنطقة الوقوف بوجه مصالح شركات البترو دولار والأسلحة دولار أو التكنودولار وهل هناك قوى أخرى يدعمها التكنودولار، وهل ستتغير خارطة المنطقة مرة أخرى و اتفاق إدارة أوباما مع ايران هل هو بدعم من التكنودولار، وحتى أحداث ما يسمى بالربيع العربي — التي اعتمدت القوى الناعمة في تحقيقها — هل هي بدعم من التكنودولار كجزء من صراعها مع التحالف القديم لخلق توجهات جديدة في المنطقة تتواءم و مصالحها ، وهل تدخل التحالف القديم لادخال المنطقة في حالة صراع دائم من أجل عودة هيمنته بوجه التكنودولار .

اختلفت طبيعة الحرب على النفط في المنطقة، كانت في السابق بين البترو دولار والأسلحة دولار، الآن هما في طرف واحد والتكنودولار في طرف

إحدى اسباب اختيار إوباما رئيساً هو معارضته للحرب على العراق وأنه الأكثر اهتماماً بإعادة القوات الأمريكية الى الوطن واتباعه نمطاً مغايراً ربما مدفوعاً من التكنودولار واستخدامه طرقاً مختلفة للتغيير في المنطقة باعتماد القوى الناعمة. و بعد ثماني سنوات اعترض المرشح ترامب على اتفاق سلفه مع ايران وفي نفس الوقت انتقد الحرب على العراق و وصفها بكونها « احدى أسوأ القرارات بتاريخ البلد » فحنقنا بتخريب استقرار الشرق الأوسط تماماً « و« صرفنا ترليون دولار كان بإمكاننا إعادة بناء بلدنا .» و تساءل ترامب عن المبادئ الأساسية لسياسات الطاقة الأمريكية الثابتة في المنطقة ، وعندما كان مرشحاً أعرب عن ضرورة أن تستولي أمريكا على نفط العراق فقال « من المعتاد أن تعود الغنائم الى المنتصر والآن ليس من منتصر هناك و لكن أنا دائماً أقول خذ النفط »⁽⁶³⁾.

(63)William F. Wechsler, Op, Cit, Pp.26,30

ففي أي حرب اقليمية تتدخل فيها الولايات المتحدة، يكون هناك صراع ضمن النخبة العالمية الحاكمة

بالرغم من أن صراعات الشرق الأوسط قد تكون لها أسبابها الإقليمية الخاصة بها إلا أن لصراع البترو دولار والأسلحة دولار وهما يمثلان قوى العالم لهما دور كبير في إثارة هذه الصراعات . في الحقيقة لا يخرج الأمر عن كونه «اقتصاد الحرب الدائمة «ففي أي حرب اقليمية تتدخل فيها الولايات المتحدة، يكون هناك صراع ضمن النخبة العالمية الحاكمة ، يؤدي الى زيادة التنافس بين الشركات

التقليدية وبين تلك المتخصصة ببيع الأسلحة - بالذات مقاولي الأسلحة في الساحل الغربي للولايات المتحدة - وهنا تحصل إعادة توزيع للدخل نظراً لزيادة الميزانية العسكرية - من الجماعات القديمة الى تلك الجديدة ، ما يدفع ببعض العناصر في الإدارة الأمريكية بالدفع نحو سياسة أكثر عدائية وانتشار .⁽⁶⁴⁾

(64)Bichler, Shimshon; Nitzan, Jonathan, Op,Cit,Pp3,16

في شهادته أمام لجنة البيئة والأعمال العامة لمجلس الشيوخ قال الأدميرال ديني ماكجين: أنه سنة 2008 أرسلنا 386 مليار دولار ما وراء البحار مقابل النفط - معظمها الى دول ترغب بالأذى لنا - وهذا نقل للثروة غير مسبوق وغير مستدام الى الدول الأخرى . فهي تضعنا في وضع غير مرغوب فيه بتمويل كلا جانبي الصراع ويضعف بشكل مباشر قتالنا ضد الارهاب .معظم اعتمادية أمريكا يعتمد على استيراد النفط من اجزاء غير مستقرة في العالم ، و برميل من خمسة براميل من النفط في أمريكا يأتي من أقطار تعدها وزارة الخارجية خطرة أو غير مستقرة .⁽⁶⁵⁾ اذ

(65)Nasser Momayezi &R. B. Rosenberg , Op,Cit,P.4

يعمل تحالف البترو - أسلحة دولار على اثاره الصراعات ليحصل على النفط بسعر مناسب ويبيع الأسلحة بشكل دائم لكنه لا يدفعها لتكون مواجهة مباشرة بين الدول بحيث تتأثر هي بالتالي .

معظم الدول في الشرق الأوسط كانت مرتبطة بشكل مباشر في الصراعات المسلحة منذ 2011

معظم الدول في الشرق الأوسط كانت مرتبطة بشكل مباشر في الصراعات المسلحة منذ 2011 ، للمدة 2013 - 2017 ، كانت السعودية ثاني أكبر مستورد للسلاح في العالم اذ تزايد استيرادها بنسبة 225% مقارنة بـ 2008 ، اما استيراد الأسلحة من قبل مصر للمدة 2013 - 2017 فزادت بنسبة 215% بين 2008 - 2012 و 2013 - 2017 . و في كانون الثاني 2015 اعلنت السعودية عن تكوين تحالف من 41 دولة اسلامية لتكوين جبهة اسلامية موحدة ضد الارهاب.⁽⁶⁶⁾

(66)Saman Zulfqar, Op, Cit,P.138

استمرت الولايات المتحدة باستخدام وضعها كأكبر مصدر للسلاح في العالم لبناء علاقات ولموازنة القوى و من ثم منع الصراع أو استخدامه. ومن بين 17 دولة ليست عضواً في الناتو تحت قائمة المساعدات الخارجية للولايات المتحدة 7 منها في المنطقة وتشمل البحرين ومصر واسرائيل والاردن والكويت والمغرب وتونس ويضاف لها باكستان وافغانستان و نتيجة لذلك حوالي نصف خبراء أمريكا

العسكريين كانوا في المنطقة .⁽⁶⁷⁾

ترتبط ارباح النفط للشركات مع السعر النسبي للنفط والذي يرتبط بدوره بمدركات الخطر في الشرق الأوسط

ترتبط ارباح النفط للشركات مع السعر النسبي للنفط والذي يرتبط بدوره بمدركات الخطر في الشرق الأوسط حقيقة كانت أم مفترضة، اذ تميل مدركات الخطر للزيادة اثناء التهيئة أو الاستعداد للصراع المسلح أو اثناء هذا الصراع ، ومع زيادة مدركات الخطر يزداد السعر النسبي للنفط و من ثم ارباح الشركات النفطية . اذ اعتمدت أرباح النفط ولمدة طويلة سواء

(67)William F. Wechsler.Op, Cit,P.23

للشركات أو للدول المنتجة له على سعر النفط النسبي والذي يعتمد على الفوضى والمخاوف التي توجدها صراعات الطاقة في الشرق الأوسط، أي أن الأمر لا يعتمد على حجم النفط الذي تم انتاجه وبيعه، مع هذا ممكن أن تتراجع الأرباح التفاضلية لشركات النفط و للإقطار المنتجة ، اذ قد يهبط سعر النفط وعوائده برغم حصول الصراع الاقليمي واستمرار العنف في المنطقة .⁽⁶⁸⁾

(68)Bichler, Shimshon; Nitzan, Jonathan, Op,Cit,Pp,6,15,16

في الوقت الحالي لا توجد حرب مباشرة بين دول الخليج الا أنه توجد حروب بالوكالة ومواجهات وصراعات داخلية فضلاً عن انهيار لبعض الدول في المنطقة وفواعل دون الدولة وهذه بمجموعها تشكل خطراً على الطاقة في المنطقة وفي العالم وتؤثر في سعره وفي استقرار المنطقة ككل .⁽⁶⁹⁾

(69)Robin Mills Risky Routes: Energy Transit In The Middle East, Brookings Doha Center Analysis Paper , Number 17, April 2016, www.brookings.edu/doha ,P.3

الخاتمة

شكل النفط ولمدة طويلة السلعة الأهم على الصعيد العالمي وكان محددًا ومؤثرًا في العلاقات الدولية ، وفي سياسات كل من الدول المنتجة والمستهلكة له ، بما أن النفط متواجد بشكل كبير في منطقة الشرق الأوسط فان تأثيره في سياسات دولها كبير أيضاً ، ويضاف لذلك الموقع الجغرافي الذي تتميز به المنطقة فهي تربط ما بين قارات العالم وتشرف على طرق نقل الطاقة ، فضلاً عن عوامل اخرى كثيرة تزيد من أهمية المنطقة ، لذا كان الصراع الدولي عليها وفيها منذ بدايات القرن الماضي الى يومنا هذا مستمر وشكل النفط جزءاً من أجزاءه .

أسهم النفط بشكل ما في رسم خارطة المنطقة وتوزيع مناطق نفوذ القوى الكبرى فيها ، و مع مرور الزمن تغيرت هذه القوى وبرزت قوى أخرى جديدة مع

أسهم النفط بشكل ما في رسم خارطة المنطقة وتوزيع مناطق نفوذ القوى الكبرى فيها

صراع جديد أخذ شكل حرب باردة ، وحاولت القوى المحلية استخدام النفط كأداة للمفاوضة والضغط على القوى العظمى ودخلت في أكثر من حرب دعمت فيها من قبل أطراف مختلفة . و من ثم أواخر القرن الماضي تغير الحال مع العولمة ودخول

طرف جديد الى المعادلة الاقتصادية تمثل بشركات التكنولوجيا العملاقة ، ليأخذ الصراع على النفط والسيطرة على المنطقة شكل مختلف ما بين القوى التقليدية متمثلة بشركات النفط والسلاح وبين شركات التكنولوجيا ، فكل منها لديه طريقة مختلفة ، القوى التقليدية تعمل على اثاره الحروب لتحقيق مصالحها ، في حين تتبع الأخرى اثاره النزاعات الداخلية والقوى الناعمة لتحقيق أهدافها ، و هنا يسعى كل طرف لتحقيق تفوقه على الآخر و تدفع المنطقة الثمن في كل هذا .

المصادر

1. خيرة خطاب . أثر تغيرات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض دول الخليج خلال الفترة (1980 — 2015)، أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة زيان عاشور بالجلفة ،الجزائر، 2020،
2. منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك).التقرير الاحصائي السنوي 2019 ، الكويت
- 1- Ago-Iwoye and Antonia T. Simbine, International politics of oil and the clash of dependencies , African Journal of Political Science and International Relations Vol. 2 (4), pp. 074-084,December2008, online at <http://www.academicjournals.org/AJPSIR>
- 2- A.N. Sarkar , Geo-Politics Of Oiltrading: Scanning The Global Business Scene , Oil and Gas Business, 2009 , <http://www.ogbus.ru/eng>
- 3- Aref Alobeid , Ioannis Vidakis , Georgios Baltos , Janis Balodis , The International Energy Strategies Ruling the Middle East for a Century Re-appear and Determine the Destiny of the Whole Eastern Mediterranean Region , Mediterranean Journal of Social Sciences , Vol 9, No 4 July 2018 , (<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/3.0/>).
- 4- Bichler, Shimshon; Nitzan, Jonathan, Arms and Oil in the Middle East: A Biography of Research, Working Papers on Capital as Power, Forum on Capital As Power - Toward a New Cosmology of Capitalism, s.l, No.4 2017,, <http://www.capitalaspower.com/?p=2352>
- 5- BP Statistical Review – 2019 Middle East’s Energy Market in 2018 , BP p.l.c. 2019 | bp.com/statsreview
- 6- Curtis R. Ryan, Shifting Alliances and Shifting Theories in the Middle East,in : Shifting Global Politics and the Middle East,The Project on Middle East Political Science, POMEPS STUDIES 34, ,March 2019 .
- 7-Ghulam Fareed & Zahid Yaseen. Oil Politics in the Middle East: Understanding the Genesis of Petrodollar Strategy, Pakistan Social Sciences Review, June 2019, Vol. 3, No.1 [17-37]
- 8- International Energy Agency , Oil Information: Overview (2019 Edition)

- 9- Irene Gendzier, Oil, Iraq and US foreign policy in the Middle East, Situation Analysis, Issue 2 Spring 2003,
- 10- Maj Vikas Kumar Singh , Oil Politics In The Middle East ,Army Command And Staff College ,Shivapuri , Aug, 2018
- 11- Mara Karlin & Tamara Cofman Wittes , America's Middle East Purgatory - The Case for Doing Less, Foreign Affairs - January/February 2019
- 12- Nasser Momayezi & R. B. Rosenberg , Oil, the Middle East and U.S. National Security . International Journal of Humanities and Social Science , Vol. 1 No. 10; August 2011 , Centre for Promoting Ideas, USA , [http:// www.ijhssnet.com](http://www.ijhssnet.com)
- 13- Oil, Power Politics and International Relations , www.academia.edu
- 14- Organization of the Petroleum Exporting Countries World Oil Outlook 2040, ,2017
- 15- Ranj Alaaldin, Shaping the Political Order of the Middle East: Crisis and Opportunity, Istituto Affari Internazionali (IAI, IAI papers 19, 09 April 2019, Paper produced in the framework of the IAI-FEPS project entitled "Europe and Iran in a fast-changing Middle East: Confidence-building measures, security dialogue and regional cooperation", April 2019. Istituto Affari Internazionali (IAI) and Foundation for European Progressive Studies (FEPS).
- 16- Robin Mills, Risky Routes: Energy Transit in the Middle East, Brookings Doha Center Analysis Paper , Number 17, April 2016, www.brookings.edu/doha
- 17- Saman ZULFQAR, Competing Interests of Major Powers in the Middle East: The Case Study of Syria and Its Implications for Regional Stability, PERCEPTIONS, Spring 2018, Volume XXIII, Number 1, pp. 121-148.,
- 18- William F. Wechsler. US Withdrawal from the Middle East: Perceptions and Reality ,in: The Mena Region: A Great Power Competition, Karim Mezran, Arturo Varvelli (eds.) ISPI and Atlantic Council, 2019, <https://www.ispionline.it/>

أبعاد تجارة السلاح في منطقة الشرق الأوسط (تركيا وإسرائيل أنموذجاً)

أ.محمد سامي نوماس*

باحث من العراق

*باحث أمني في رئاسة الوزراء
hammurabijournal@gmail.com

ملخص :

تعطي الدول العظمى أهمية ومكانة كبيرة لموضوع تجارة السلاح، والتي تعد واحدة من أكبر مجالات التجارة رواجاً حول العالم، إذ تسعى الدول المصدرة للسلاح إلى تعظيم مكاسبها التجارية، والمالية مستفيدة من النزاعات، والصراعات، ومناطق الأزمات في مختلف أنحاء العالم، وأحياناً كثيرة تقوم الدول المستفيدة من تجارة السلاح بتغذية أطراف النزاع لأطول فترة ممكنة، بما يخدم مصالحها الاستراتيجية حتى أن اقتصاد كثير منها يعتمد بشكل رئيس على هذه الصناعات والتجارة التي تحقق أرباحاً عالية جداً تقدر بمليارات الدولارات، وعلى الجانب الآخر فإن بعض الدول المستوردة للسلاح تخضع لعمليات استنزاف مالية طويلة الأمد دون الاستفادة منها في تعزيز قدراتها العسكرية الذاتية أو حتى أنها تستطيع بمفردها الدفاع عن نفسها أثناء الحروب أو الأزمات دون الاعتماد على الجهات المصدرة للسلاح، وما يحصل بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية خير مثال على ذلك، بينما على العكس من ذلك نجد أن هناك بعض القوى الإقليمية (تركيا - إسرائيل) عملت على تعزيز قدراتها العسكرية من خلال تفعيل تجارة السلاح بينهما عبر توسيع الشراكة والارتباط الأمني والعسكري، بما يؤسس لبنية تحتية عسكرية متكافئة بين طرفي العلاقة عن طريق تجارة التسلح، وعقد الاتفاقيات الثنائية العسكرية والأمنية بينهما، إذ تسعى كل منهما إلى توسيع نطاق مجالها الحيوي الجيوبولتيكي باتجاه المحيط الإقليمي الأوسع، ضمن مخططات ومشاريع أعدت لهذا الدور ومنها : مشروع الشرق الأوسط الجديد المدعوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تكون القوى النشطة و الفاعلة فيه غير عربية بزعامة (تركيا - إسرائيلية) أو أن يكون رأس الهرم (إسرائيلي)، إذ يدخلون في لعبة تعزيز النفوذ، والقدرة، والتحكم، والسيطرة الإقليمية عبر توسيع منظومة تجارة السلاح بين الدولتين.

كلمات مفتاحية : تجارة السلاح، تركيا، الشرق الأوسط، إسرائيل.

Dimensions of the Arms Trade in the Middle East (Turkey and Israel as a Model)

Mr. Mohamed Sami Nomas*

Researcher from Iraq

Security researcher at the Prime Ministry

ABSTRACT

The arms trade is one of the most significant areas of trade around the world. It can be defined as sales from the exporter to the importer arms source of all kind's different forms directly or by a mediator. Its in two types public and private trade. Arms traders are the biggest beneficiaries of continuing wars, disputes and conflicts, between groups, communities and states. even if the number of economies depends mainly on arms trade and industry having high profits estimated billions of dollars .this is the apparent part of the truth, some always seek to create crises between states, rising this crisis to the level of regional and international armed conflicts, in this respect, regional players are turkey and Israel that their relationship paths are limited by these military – dimensional contexts.

KEY WORDS: arms trade, Turkey, the Middle East, Israel.

المقدمة

تعد تجارة السلاح واحدة من أضخم مجالات التجارة حول العالم، ويمكن تعريفها بأنها: عمليات بيع السلاح بأنواعه وأشكاله المختلفة من الجهة المصنعة للسلاح إلى الجانب المستورد له مباشرة أو بواسطة طرف آخر، وتكون بشكل تجارة علنية كما هو متعارف عليها ما بين مختلف الدول، وضمن شرعية القانون التجاري والدولي، وفقاً لشروط وعقود تتم ما بين الجهة المصدرة والجانب المستورد للسلاح، وبأسعار متفق عليها عالمياً أو وفقاً لصفقات معينة تخضع لقانون العرض والطلب والسياسات والمصالح الإقليمية والدولية، واستراتيجياتها القريبة والمتوسطة والبعيدة المدى، أما التجارة السرية فتتم بطرق مختلفة، وهي غير شرعية وغير قانونية، إنما يمكن أن يتوافر لها الدعم في بعض الدول ومراكز صنع القرار فيها مما يسهم في نجاحها وازدهارها، ربما يكون هذا هو الجزء الظاهر من الحقيقة، ولكن ما خفي كان أعظم فهناك من يسعى دائماً إلى افتعال الأزمات

السياسية بين الدول ورفع درجة حدة الأزمة إلى مستوى الدخول في صراعات مسلحة إقليمية ودولية ، إذ يعد تجار السلاح من أكبر المستفيدين من استمرار الحروب والنزاعات والصراعات بين الجماعات والشعوب والدول، حتى أن اقتصاد كثير من الدول يعتمد بشكل رئيس على هذه الصناعات والتجارة التي تحقق أرباحا عالية جدا تقدر بمليارات الدولارات ، وضمن هذا السياق فان اللاعبين الإقليميين الفاعلين في منطقة الشرق الأوسط ، هم كل من تركيا و(إسرائيل) يدخلون في لعبة تعزيز النفوذ ، والقدرة ، والتحكم ، والسيطرة الإقليمية عبر توسيع منظومة تجارة السلاح بين الدولتين .

المطلب الأول :- أطار عام عن تجارة السلاح على المستوى العالمي ودول الشرق الأوسط.

نود في بداية البحث أن نشير إلى الأطار العام لتجارة السلاح على مستوى الدول العظمى عالميا، وكذلك الدول الكبرى في الشرق الأوسط لضرورة معرفة أن تجارة وسباق التسلح يشكلان تهديدا كبيرا للأمن الإقليمي والعالمي ، وكمقدمة لحروب وصراعات مستقبلية بين الوحدات السياسية الدولية الفاعلة في النظام السياسي الدولي ، وعلى مختلف مناطق النزاع من العالم وخصوصا منطقة الشرق الأوسط .

يقدر حجم تجارة السلاح في العالم بحوالي ترليون وستة وخمسين مليار دولار سنويا

أولاً:- الدول الفاعلة و الرئيسة المصدرة للسلاح في العالم . يقدر حجم تجارة السلاح في العالم بحوالي ترليون وستة وخمسين مليار دولار سنويا، أما الدول الرئيسة المصدرة للسلاح يمكن أن نوضحها حسب الجدول أدناه:-

الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على : تقرير صادر عن موقع قناة (CNBC)) العربي ، تجارة التسلح في العالم ، متوفر على الرابط الالكتروني : <https://www.youtube.com/>، كذلك ينظر إلى: أسماء الشوافي محمد عبد العزيز، العلاقات التركية - (الإسرائيلية) وثورات الربيع العربي من العام 2002-2015، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية السياسية و الاقتصادية، 2016 ، متوفر على الرابط الالكتروني، <https://democraticac.de/?p=34162>. أيضا لمزيد من التفاصيل ينظر إلى : تقرير صادر عن موقع الجزيرة ، ألمانيا تصدر السلاح لدول مشاركة بالتحالف ضد اليمن ، بتاريخ 2020/4/1 ، متوفر على الرابط الالكتروني aljazeera.net

الجدول (1) يبين الدول المصدرة للسلاح عالمياً

ت	الدولة المصدرة للسلاح	الملاحظات
1	الولايات المتحدة الأمريكية	دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي
2	روسيا	دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي
3	الصين	دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي
4	فرنسا	دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي
5	بريطانيا	دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي
6	هولندا	تصدر السلاح إلى دول كثيرة ومنها البحرين والسعودية
7	ألمانيا	تصدر السلاح إلى دول كثيرة ومنها السعودية، الإمارات، قطر، الكويت، الأردن، مصر والجزائر.
8	اسبانيا	تصدر السلاح إلى دول كثيرة ومنها السعودية و الإمارات
9	ايطاليا	تصدر السلاح إلى دول كثيرة ومنها السعودية والإمارات ومصر
10	السويد	تصدر السلاح إلى دول كثيرة ومنها باكستان، وجنوب أفريقيا، وهولندا، وتايلاند، والسعودية والإمارات
11	(إسرائيل)	تشير بعض التقارير أنها قد تصاعدت إلى المراتب الأعلى إذ تصدر السلاح سرا وعلانية، وتعد إسرائيل أكبر شريك تجاري استراتيجي عسكري لتركيا.

ثانياً :- الدول المستوردة للسلاح من الدول العظمى عالمياً:- يمكن أن نبين أهم الدول المستوردة للسلاح من الدول الخمسة الكبار المصدرة للسلاح بما يلي :-
1. الولايات المتحدة الأمريكية :- تصدر السلاح إلى بعض الدول وحسب الجدول أدناه:-

جدول (2) يبين الدول المستوردة للسلاح من الولايات المتحدة ونسبها

الإحصائية

ت	اسم الدولة المستوردة للسلاح	النسبة المئوية
1	جنوب أفريقيا	14%
2	استراليا	9%
3	الإمارات	8%
4	(إسرائيل)	7%
5	اليابان	6%
6	دول أخرى	56%

❖ الجدول مــــن إعداد الباحث بالاعتماد على: تقرير

صادر عن موقع (CNBC) العربي ، مصدر سابق.

**2. روسيا:- تصـدر السـلاح إلـى بـعض الـدول
و حسب الجدول أدناه:-**

جدول (3) يبين الدول المستوردة للسلاح من روسيا ونسبتها الإحصائية

ت	اسم الدولة المستوردة للسلاح	النسبة المئوية
1	الهند	33%
2	الصين	23%
3	الجزائر	13%
4	فنزويلا	8%
5	ماليزيا	5%
6	دول أخرى	18%

❖ الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد
على : المصدر السابق نفسه.

**3. ألمانيا :- تصـدر السـلاح إلـى بـعض الـدول
و حسب الجدول أدناه:-**

جدول (4) يبين الدول المستوردة للسلاح من ألمانيا ونسبتها الإحصائية

ت	اسم الدولة المستوردة للسلاح	النسبة المئوية
1	اليونان	15%
2	جنوب أفريقيا	11%
3	تركيا	10%
4	كوريا الجنوبية	9%
5	ماليزيا	7%
6	دول أخرى	48%

❖ الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد
على : المصدر السابق نفسه.

**4. فرنسا:- تصـدر السـلاح إلـى بـعض الـدول
و حسب الجدول أدناه:-**

جدول (5) يبين الدول المستوردة للسلاح من فرنسا ونسبتها الإحصائية

ت	اسم الدولة المستوردة للسلاح	النسبة المئوية
1	سنغافورة	23%
2	الإمارات	16%
3	اليونان	12%
4	كوريا الجنوبية	8%
5	الصين	5%
6	دول أخرى	46%

❖ الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : المصدر السابق نفسه.

5. بريطانيا:- تصدر السلاح الى بعض الدول وحسب الجدول ادناه:-

جدول (6) يبين الدول المستوردة للسلاح من بريطانيا ونسبها الإحصائية

ت	اسم الدولة المستوردة للسلاح	النسبة المئوية
1	الولايات المتحدة الأمريكية	23%
2	السعودية	19%
3	الهند	13%
4	تشيلي	9%
5	كوريا الجنوبية	5%
6	دول أخرى	31%

❖ الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : المصدر السابق نفسه.

6. حصص الدول العظمى من مجمل الأسلحة المصدرة للعالم :- يمكن أن نبين النسب الإحصائية لمساهمة الدول العظمى في تجارة السلاح في الجدول أدناه :-

جدول (7) يبين الدول العظمى عالمياً المسيطرة على تجارة السلاح ونسبها الإحصائية

ت	الدول	النسبة المئوية
1	الولايات المتحدة الأمريكية	30%
2	روسيا	23%
3	المانيا	11%
4	فرنسا	7%
5	بريطانيا	4%

❖ الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : المصدر السابق نفسه.

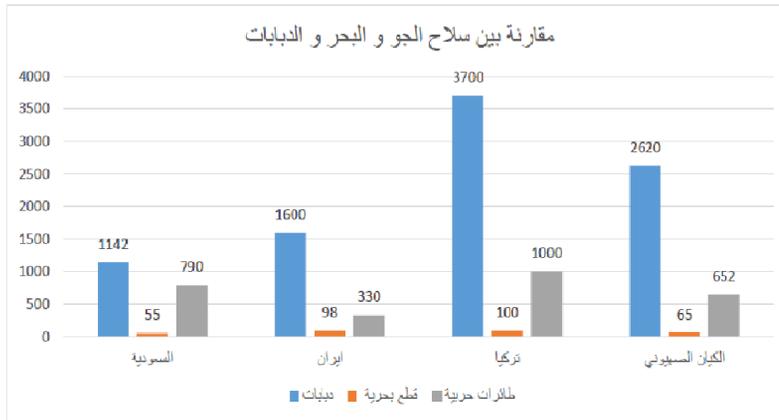
في الجدول (7) أعلاه يتبين أن الدول الخمسة العظمى والدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، ومن مسؤولياتهم حفظ الأمن والسلم الدوليين هم من يسيطرون على حوالي (75%) من مجمل الأسلحة المصدرة لمختلف دول العالم الأمر الذي يشكل تهديداً مباشراً للأمن والسلم الدوليين .

ثالثاً :- مقارنة القدرات العسكرية و التسليحية للدول الكبرى في منطقة الشرق الأوسط.

هناك مجموعة من الدول الكبرى في منطقة الشرق الأوسط وفقاً للقدرات الجوية، والبرية، والبحرية وهي: (إسرائيل، تركيا، إيران، السعودية)، والملاحظ

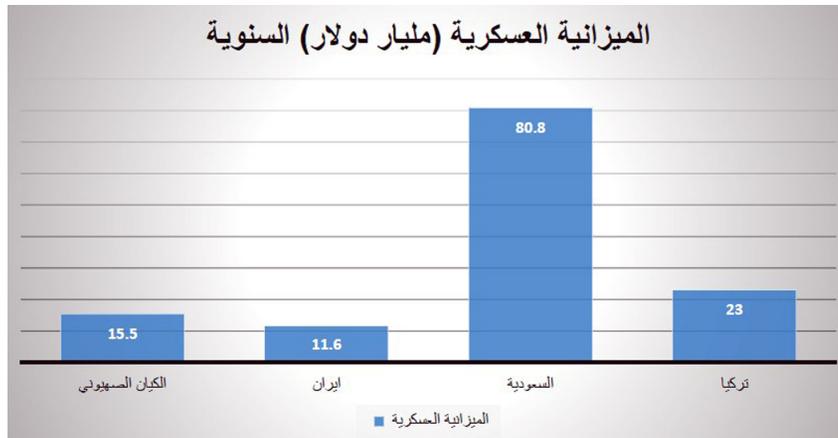
أن (إسرائيل) تحتل المرتبة الأولى من هذه القدرات ، وفقا لواقع المساحة البالغة حوالي (20) ألف كم مربع ، ثم تأتي تركيا بالمرتبة الثانية والبالغة مساحتها حوالي (770) ألف كم مربع تقريبا ، وفي المرتبة الثالثة إيران والبالغ مساحتها حوالي مليون ونصف كم مربع ، بينما تأتي السعودية بالمرتبة الأخيرة بمساحة تزيد عن (2) مليون كم مربع ، وربما هذا يفسر التسابق السعودي بالمرتبة الأخير نحو عالم تجارة السلاح ، وارتفاع نسبة ميزانيته العسكرية لأكثر من حوالي (80) مليار دولار سنويا ، وكما هو موضح في الشكل أدناه :-

شكل (1) يبين مقارنة بين القدرات التسليحية والعسكرية للدول الكبرى في الشرق الأوسط



المصدر :- محمد أبو سعدة ، سباق التسليح في الشرق الأوسط ، المعهد المصري للدراسات السياسية ، 2018 ، ص 10 .

شكل (2) يبين الميزانية العسكرية للدول الكبرى في الشرق الأوسط



المصدر:- محمد أبو سعدة ، سباق التسليح في الشرق الأوسط ، المعهد المصري للدراسات السياسية ، 2018 ، ص10 .

رابعا :- المتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة في تطور تجارة السلاح و بناء التحالف العسكري التركي - (الإسرائيلي).

وَقَرَّت المتغيرات الدولية والتحولات الإقليمية المتسارعة منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي البيئة الملائمة للقوى الإقليمية الفاعلة و المجاورة للمنطقة العربية نحو السعي لبناء نظام إقليمي جديد تؤدي فيه بعض القوى الإقليمية (تركيا وإسرائيل) أدواراً نشطة في منطقة المشرق العربي.⁽¹⁾

كما أنّ هناك ثلاثة متغيرات أساسية دفعت القوى الإقليمية المذكورة أنفاً إلى توقيع اتفاق التعاون العسكري الاستراتيجي بينهما، وتمثلت بالآتي:⁽²⁾

1. اختلال ميزان القوى الدولي :- حصل بعد المتغيرات التي طرأت على النظام السياسي الدولي المرتكز على القطبية الثنائية بانهيار الاتحاد السوفيتي السابق

2. ، وتداعيات ذلك على العلاقات الدولية والإقليمية، وما نتج عنها من تفرد للولايات المتحدة الأمريكية ومحاولتها الهيمنة على العالم.

3. اختلال ميزان القوى الإقليمي:- أدى إلى بروز أدوار جديدة لقوى إقليمية فاعلة لها أطماعها في المنطقة ، لاسيما بعد إضعاف بعض القوى العربية ، وتغييب دورها الفاعل والمؤثر على المستوى الإقليمي .

4. التسويات السياسية:- أدت إلى انطلاق عملية تسوية الصراع العربي - (الإسرائيلي) وفقاً للتوجهات السياسية الأمريكية - (الإسرائيلية) .

ونتيجة لحصول هذه المتغيرات فقد تمّ الترويج لبناء نظام إقليمي جديد بديلاً عن النظام الإقليمي العربي ، تؤدي فيه تركيا و (إسرائيل) دورهما الفاعل والمؤثر، لاسيما بعد أن باتت البلدان العربية تعاني من درجة انكشاف أمني كبير جدا منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي.⁽³⁾

لقد أفضت هذه المتغيرات إلى تسارع الخطوات باتجاه إقامة علاقات معلنة ووثيقة بين تركيا و(إسرائيل) لتمثال الأهداف والدوافع الحقيقية في موافقتهما تجاه المنطقة من جهة، والتراجع النسبي الهامشي في القيمة السوقية لتركيا بعد انهيار الإتحاد السوفيتي السابق ، وضرورات تحديث صناعاتها العسكرية ومؤسساتها الأمنية من جهة أخرى.⁽⁴⁾ ولم تبتعد السياسات (الإسرائيلية) عن السياسات التركية من خلال العمل بالاتجاهات كافة لتعزيز ثقلهما الإقليمي ، واستخدام الوسائل كافة لتشيت الوجود العربي المضاد لهما.⁽⁵⁾

(1) عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي ، الوظيفة الإقليمية للعلاقات التركية - الصهيونية ، دراسات سياسية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد (2) ، 1999: ص 23-30.

(2) حسين حافظ وهيب العكيلي ، الدور الوظيفي المركب لكل من تركيا والكيان الصهيوني ، مجلة الراصد الدولي ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (72) ، 2002 ، ص1-ص2.

(3) عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، مصدر سابق: ص 26-27.

(4) حسين حافظ وهيب العكيلي ، العلاقات التركية - (الإسرائيلية) ، وأثرها على الأمن القومي العربي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2001، ص136.

(5) المصدر نفسه، ص136.

لقد كان من بين نتائج الوضع الدولي الجديد هو توفير مناخ سياسي ملائم لبناء تحالفات عسكرية واقتصادية بهدف صناعة نظام إقليمي جديد تكون فيه عناصر القوة موجهة لصالح الولايات المتحدة ، وتفعيل عناصر القوة (الإسرائيلية) والتركية لتكون بمثابة القوى الرئيسة المتحكمة في المنطقة من خلال الهيمنة الاقتصادية والعسكرية ، وما تميزت به في مجال حيازة الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل.⁽⁶⁾

(6) حسين حافظ وهيب العكيلي ، الدور الوظيفي المركب لكل من تركيا والكيان الصهيوني ، مصدر سابق ، ص 1-ص 2.

لذلك فإن أهمية أدوارهما الإقليمية بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية في المنطقة مهمة جدا في ظل الوضع الدولي الجديد الذي فتح آفاقاً أمام إمكانية تأثيرهما في المنطقة والمكاسب التي يحققانها في ظل العلاقة الجديدة ، فضلاً عن أنّ عملية تحليل أبعاد التحالف العسكري التركي - (الإسرائيلي) يشير إلى أنه لم يكن وليد الصدفة، بل امتدّ لمدة استمرت نحو نصف قرن تقريباً حفَلَ بعدة أدلة ومؤشرات تؤكد تعاون البلدين في المجالات الأمنية، والعسكرية، وتبادل

سعت تركيا مطلع التسعينيات إلى إقامة تحالف عسكري مع (إسرائيل)،

المعلومات الإستخبارية.⁽⁷⁾

لقد سعت تركيا مطلع التسعينيات إلى إقامة تحالف عسكري مع (إسرائيل)، وما دفعها لهذا التوجّه ليس العداء التقليدي للدول العربية فقط والحذر منهم ، بل إنّ تركيا قد ضعف دورها كقاعدة رئيسة للولايات المتحدة والدول الأوربية ، وهو دور كان يؤمن لها المزيد من مساعدات الولايات المتحدة و دول الحلف الأطلسي ، فإذا بها تواجه ومنذ ذلك الحين عقبات جدية للحصول على أسلحة ومعدّات حربية أمريكية ، نتيجة لتحرك جماعات الضغط المؤيدة لليونان وأرمينيا في الكونغرس الأمريكي ضدها ، فضلاً عن تردد الإتحاد الأوربي لضمّها إليه.⁽⁸⁾ وإزاء هذه المتغيرات فضلاً عن عوامل إقليمية أخرى دفعت تركيا إلى توقيع أُنفاق التعاون العسكري الاستراتيجي في شباط من العام 1996، ثم وُقعت اتفاقيات أخرى في مجالات متعددة، وأدّت هذه الاتفاقيات المعلن منها وغير المعلن إلى قيام تحالف عسكري استراتيجي تركي - (إسرائيلي).⁽⁹⁾ وتعكس هذه الاتفاقيات العسكرية والأمنية مدى التفاهم بين البلدين تجاه بعض القضايا المحورية الإقليمية المشتركة ، وإنّ الدولتين تخشيان وقوع الأزمات المهمة المحددة من أجل تحقيق أمنهما القومي ، ولا تنتظر دولة من الأخرى المساهمة النشطة في حروبها المستقبلية.⁽¹⁰⁾

(7) حسين حافظ وهيب العكيلي ، العلاقات التركية - (الإسرائيلية) وأثرها على الأمن القومي العربي ، مصدر سابق ، ص 137. كذلك لمزيد من التفاصيل يُنظر إلى: هاكان يافوز ، العلاقات التركية - (الإسرائيلية) من منظور الجدل حول الهوية التركية ، ط 1 ، دراسات عالمية : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العدد (129) ، 2000 ، ص 18

(8) وصال نجيب العزاوي ، التحالف التركي - (الإسرائيلي) والأمن القومي العربي ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (9) ، تموز 2000 ، ص 84-ص 85.

(9) حسين حافظ وهيب العكيلي ، مصدر سابق: ص 137.

(10) إفرايم أنبار، الآثار الإقليمية للترابط الإستراتيجي التركي - (الإسرائيلي) ، بحث منشور ، ترجمة عبد الحميد العيد الموساوي وعلاء الفهد ، مركز الدراسات الفلسطينية ، جامعة بغداد ، السنة الأولى ، أيلول ، العدد (2) ، 2002 ، ص 6.

أيضا هناك خطوط تشابه كبيرة في مجال التهديدات الإقليمية للدولتين حسب وجهة نظرهما أعطت العلاقات الثنائية المزيد من القوة والقدرة للتعامل مع المشاكل الإستراتيجية المهمة المتعلقة بالعراق ، و سوريا، وإيران ، وانتشار

أسلحة الدمار الشامل ، وخطر انتشار ظاهرة الإرهاب ، ومستقبل آسيا الوسطى ومصيرها الجيوبولتيكي، هذا القلق المشترك تفاقم في عقد التسعينيات بعد انتهاء الحرب الباردة وقد وفر حرية عمل أكبر للدولتين، كما أن ألتعاون العسكري بينهما قد عمل على إنشاء بنية تحتية عسكرية وأمنية، وأسس لأعمال مستقبلية مشتركة تتضمن المناورات العسكرية الميدانية ، وزيارات المسؤولين السياسيين المتبادلة ، والتنسيق بين القيادات العسكرية، وتبادل المعلومات الاستخبارية، هذه الأعمال ترفع من قابلية الكفاءة بينهما ، وأن هذه القدرة ، والجهد ، والطاقة كلها تزيد من إمكانية الردع العسكري ، وتعمل على تسهيل السياسة القهرية تجاه بعض اللاعبين الإقليميين الآخرين.⁽¹¹⁾

(11) إفرانيم ليفني ، الشراكة والإستراتيجية الجديدة بين تركيا و(إسرائيل) ، بحث منشور ، مركز بيغن السادات للدراسات الإستراتيجية ، جامعة بيرلان ترجمة مركز الناطور للدراسات والأبحاث ، 2008 ، ص 6.

إنّ تحليل علاقات دولة مع دولة أخرى في المنطقة ترتكز حول فاعلية العنصر العسكري في نظر صانع القرار التركي - (الإسرائيلي)، وكذلك الحال مع باقي دول المنطقة، إذ أنّ المآثر العسكرية هي فسي جزء كبير منها مدركة كعامل حاسم للقوة الوطنية والتأثير الخارجي في منطقة الشرق الأوسط، كما أن المفاهيم السائدة من أجل فهم العلاقات الدولية ترتكز على معرفة سياسات القوة وبناء التحالفات العسكرية المعلنة.⁽¹²⁾

(12) إفرانيم أنبار، مصدر سابق، ص 3.

وقد نظر المسؤولون العسكريون الأتراك للعلاقات الخارجية دوماً على أسلوب يقوم على التهديد للمنطقة مستعيرين أسلوب التعبير (الإسرائيلي) (العيش في جوار سيء) ، لكن بعض السلطات المدنية لم تشاطرهم هذه النظرة والتوجهات في إدارة العلاقات الخارجية ، وخصوصاً مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ، والتزامه بالسياسة الإقليمية (عدم وجود أعداء) أو (سياسة تصفير المشكلات) التي وضعها وزير الخارجية التركي الأسبق (احمد داود اغلو) أدّت بالحكومة التركية إلى توجيهها نحو العالم العربي و الإسلامي، وفقاً لمفهوم العمق الاستراتيجي التركي و العثمانية الجديدة مستغلة موضوع القضية الفلسطينية لغرض تحقيق أهدافها ونفوذها الإقليمي مع التزامها بثوابت علاقاتها الإستراتيجية مع (إسرائيل) بالرغم من التوتر في العلاقات السياسية الشكلية بينهما في موضوع اعتداء القوات (الإسرائيلية) على قافلة أسطول الحرية التركي أالمتجهة إلى قطاع غزة المحاصر، وسقوط ضحايا أترك على متن سفينة مرمرة نهاية عام 2008.⁽¹³⁾

(13) جراهام فولر ، الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي ، ترجمة مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي: الإمارات العربية المتحدة ، 2009 ، ص 167.

قضية إقليمية أخرى تدفع إلى التقارب بين تركيا و(إسرائيل) هو أن هناك نية لدى الطرفين في إقامة مشروع منظومة الدرع الواقي من الصواريخ على الأراضي التركية في مواجهة التهديد المتصاعد من إيران وسوريا، وهذه المنظومة المضادة للصواريخ وخصوصاً بالستية، والتي تمتلكها (إسرائيل) وبمشاركة أمريكية، وفي

حال تم تنصيبها فأنها سوف تعزز إلى حد كبير من قوة الجاذبية بينهما، إذ يجعل الدفاع ضد الصواريخ البالستية ضرورة أمنية تركية - (إسرائيلية) عاجلة⁽¹⁴⁾

(14) إفرام ليفني ، مصدر سابق ، ص 16- ص 17.

كما أن الطموحات النووية الإيرانية تعزز أواصر العلاقات بين تركيا و (إسرائيل) كونهما شريكتان في المخاوف من إيران النووية ، وكذلك في الجهد الدولي لمنعها من حيازة أسلحة الدمار الشامل ، إذ إنَّ صانعي القرار (الإسرائيلي) يعتقد أنه في حال تحول إيران إلى دولة نووية يحكمها نظام إسلامي يشكل تهديداً خطيراً ومصيرياً لبقاء (إسرائيل) في المنطقة، كما أنَّ تركيا تعيد النظر في تقييم التهديد الذي مصدره إيران، إذ أنَّ (فاروق أوغلو) سفير تركيا في الولايات المتحدة يعكس رأي حكومته في التأكيد على: ((أنَّ السلاح النووي الإيراني سيشكل تهديداً خطيراً لأمن الشرق الأوسط))، وفي ذات السياق فإنَّ الوثيقة التي تحدد ما يُعرف بسياسة الأمن القومي التركي، والتي صيغت في تشرين الثاني من العام 2005 أشارت إلى إن إيران هي المصدر الكامن في عدم الاستقرار في المنطقة بسبب برنامجها النووي⁽¹⁵⁾. وفي العام 2007 وفي إطار تفعيل التعاون العسكري الثنائي بين تركيا و(إسرائيل)

(15) نقلا عن افرام ليفني ، مصدر سابق ، ص 17.

ففي مواجهة الأزمات والمشكلات المهددة لمصالحهما الإقليمية، فقد قامت الطائرات (الإسرائيلية) بغارة جوية معتدية على منشأة عسكرية سورية في منطقة (دير الزور) يعتقد أنها منشأة نووية مستخدمة المجال الجوي التركي ذهاباً وإياباً في طريقها إلى الموقع المستهدف، وبدون شك فإن هذه العملية أثارت من جديد طبيعة التعاون العسكري بين تركيا و(إسرائيل) وحدوده ، لاسيما وأنَّ الطرفين يجريان مناورات جوية وبرية مشتركة في قلب الأناضول، بما يسهل على الطائرات (الإسرائيلية) استخدام الأراضي التركية فسي إيَّ عدوان آخر يقع على سوريا ، وخلال العام 2008 تواصل التعاون العسكري بين البلدين في أكثر من مجال للتعامل مع المشكلات الإقليمية المهددة لمصالحهما القومية⁽¹⁶⁾. وإزاء مواجهة المتغيرات الإقليمية فإن أسباب عودة العلاقات التركية - (الإسرائيلية) إلى سابق عهدها بعد التوتر السياسي الشكلي الذي حصل في العلاقات السياسية بين الدولتين عام 2009 يمكن بيانها بما يلي:-⁽¹⁷⁾

(16) تقرير صادر عن مركز الزبونة للدراسات والاستشارات ، تركيا والقضية الفلسطينية ، بيروت ، رقم التقرير (17) ، 2010 ، ص 21.

(17) مازن خليل إبراهيم ، الموقف التركي من العدوان (الإسرائيلي) على غزة ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، جامعة بغداد ، العدد (12) كانون الأول 2010 ، ص 165.

أ- تزايد الدور الإيراني في المنطقة لاسيما بعد تخفيف حدة العقوبات أعقاب الاتفاق النووي الأمر الذي أدى إلى دفع تركيا للتقارب مع (إسرائيل).
ب- الاتفاقيات العسكرية والأمنية المعقودة بين الطرفين تعد عاملاً مهماً في عودة العلاقات إلى سابق عهدها خصوصاً أن (إسرائيل) لا تعير اهتماماً لاستخدام تركيا السلاح ضد منظمة حزب العمال الكردستاني، ومن ثم لا تمنع في بيع السلاح لتركيا على عكس الكونغرس الأمريكي والبرلمان الأوروبي.

ج- الأزمات الدبلوماسية المتعددة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، ودخولها في حالة صراع مع عدة دول في منطقة الشرق الأوسط، فتركيا فقدت الكثير من الأصدقاء في المنطقة، ومنها مصر، وسوريا، والعراق لذلك كان عليها أن تعيد حساباتها السياسية تجاه (إسرائيل).

د- المصالح الاقتصادية المشتركة بين تركيا و(إسرائيل) خصوصا بعد اكتشاف الغاز في الشواطئ القريبة من (إسرائيل)، وصعوبة تصديره من دون المرور عبر الأراضي التركية، فضلا عن رغبة تركيا في تنوع استخدام مصادر الطاقة ومنها الغاز.

هـ- الموقف (الإسرائيلي) من الانقلاب العسكري الذي شهدته تركيا في منتصف شهر تموز عام 2016 يعكس حرص (إسرائيل) على علاقاتها مع الحكومة التركية حينذاك، إذ لم يصدر عنها أي موقف رسمي حول الأحداث كونها ترى أن اتفاقات المصالح الإستراتيجية لا تخدمه الفوضى والانقلابات العسكرية، فضلا عن المتغير السوري وتداعياته الإقليمية - قد اثر بشكل مباشر في عودة العلاقات السياسية التركية - (الإسرائيلية) إلى سابق عهدها⁽¹⁸⁾.

(18) مي سامي المرشد، الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط (2002- 2016)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، برلين - ألمانيا، 2017، ص 91-ص92.

وبناء على ما تقدم فإنّ متغيرات البيئة السياسية الإقليمية والدولية ضمن تحولات النظام السياسي الدولي من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية، أدت إلى ظهور قوى فاعلة كبرى في منطقة الشرق الأوسط لديها أطماع إقليمية توسعية مشتركة، ومنهما: (تركيا وإسرائيل)، وضمن أطار سعيهما لكسب المزيد من النفوذ، والقدرة، والتحكم، والسيطرة الجيوبولتيكية على المناطق الحيوية في المنطقة، كان ذلك من خلال تفعيل تجارة السلاح السرية والعلنية بين طرفي العلاقة، بهدف ميل ميزان القوى الإقليمي لصالحهما، وتعزيز قدراتهما الإستراتيجية الدفاعية والهجومية، لمواجهة المشكلات الإقليمية التي تهدد أطماع ومصالح الدولتين.

المطلب الثاني :- تجارة السلاح التركي - (الإسرائيلي) التقليدية وغير التقليدية. أولاً: تجارة التسلح التقليدية ضمن أطار توقيع الاتفاقيات الأمنية يشمل التعاون العسكري التركي - (الإسرائيلي) ضمن تجارة التسلح التقليدية عدة مجالات مهمة تتوزع على مختلف الجوانب العسكرية بأصنافها البرية، والبحرية، والجوية، و تتضمن تفعيل دور الجانب (الإسرائيلي) بتزويد تركيا بمختلف أنواع الأسلحة المتطورة، وتحديثها المستمر لأسلحة الجيش التركي، و

و تتضمن تفعيل دور الجانب (الإسرائيلي) بتزويد تركيا بمختلف أنواع الأسلحة المتطورة

أجراء تدريبات ومناورات عسكرية مشتركة ، وبناء مشاريع عسكرية إستراتيجية ، وتبادل الوفود والزيارات على مستوى المسؤولين العسكريين لبناء حوار استراتيجي بين البلدين ، فضلاً عن مجال التعاون الأمني والاستخباري بينهما.⁽¹⁹⁾ وفي أواخر العام 1993 وصل وزير الخارجية التركي حكمت تشين إلى (تل أبيب) ، واجتمع مع المسؤولين فيها ، وكان من أبرز نتائج هذه الزيارة التوقيع على اتفاق تعاون إستراتيجي بين البلدين تضمّن نقاط تفاهم عدة منها ما يلي:⁽²⁰⁾

أ) التعاون في مجال معالجة المشاكل الدولية والإقليمية من أجل الاستمرار في عملية ما يسمى بـ (السلام) في الشرق الأوسط .

ب) التعاون في قضايا التكنولوجيا العسكرية بين القوات المسلحة لكلا البلدين .

ت) التوقيع على برامج تبادل ثقافي وتربوي مشترك.

ث) التوقيع على إتفاقيات تتعلق بتسهيل حركة التجارة والاستثمار .

فيما جاءت زيارة الرئيس التركي سليمان ديميريل (لإسرائيل) وتوقيعه إتفاقاً عسكرياً استراتيجياً معها في 23 شباط من العام 1996 تتويجاً لمرحلة متقدمة من العلاقات التركية- (الإسرائيلية) ، وبالرغم من أنّ أخبار توقيع هذا الاتفاق قد تسرّبت إلى الصحف (الإسرائيلية) والتركيا بعد مرور أكثر من شهر، أي بعد أن دخل الإتفاق حيّز التنفيذ، إلا أنّ مضامينه الحقيقية، وبنوده الرئيسية لم تُكتشف بعد.⁽²¹⁾ إنّ ما توفّر من معلومات حول بعض بنود الاتفاقيتين عن طريق الصحف ، والمجلات ، والتصريحات ، والمقابلات الإعلامية لبعض مسؤولي الدولتين يمكن توضيحها بما يلي :-⁽²²⁾

1. تقوم الدولتان بتقييم الأخطار الإقليمية المؤثرة على الحوار الإستراتيجي بينهما بشكل ثنائي أو منفرد بمعدل مرتين كل عام.

2. التعاون في مجال القوة الجوية :- يمكن أن نوضح مضامين اتفاق التعاون التركي - (الإسرائيلي) في مجال القوة الجوية في الجدول أدناه:

(19) معين احمد محمود، (إسرائيل) واختراق جبهة آسيا ، (دار باحث للدراسات : بيروت ، 2009) ، ص 131.

(20) إبراهيم خليل العلاف ، الاتفاق العسكري التركي - (الإسرائيلي) جذوره ، طبيعته ، مخاطره على الأمن القومي العربي، (مركز الدراسات الإقليمية : جامعة الموصل ، 2008) ، ص 183.

(21) المصدر نفسه ، ص 183.

(22) يوسف إبراهيم الجهماني، تركيا و (إسرائيل) ، مصدر سابق: ص 105-106.

جدول (8) يبين التعاون التركي - (الإسرائيلي) في مجال القوة الجوية

ت	مجال القوة الجوية	بنود الاتفاقيات	الملاحظات
1	إجراء تدريبات مشتركة	السماح للقوات الجوية بإجراء تدريبات في المجال الجوي للدولة الأخرى منفردة أو مشتركة .	تدريب الطيارين الاسرائيلين حوالي (8) مرات في السنة داخل الأجواء التركية
2	تبادل المعلومات والخبرات في المجال العسكري	تبادل المعلومات والخبرات في مجال التدريب العسكري للقوات الجوية.	تعزيز كفاءة العاملين في مجال القوة الجوية لكلا الدولتين .
3	استخدام القواعد الجوية	السماح للطائرات (الإسرائيلية) باستخدام القواعد الجوية التركية	استخدام القواعد العسكرية التركية وبالخصوص قاعدتي (قونية والأنجريك).
4	تحديث الطائرات	تحديث (إسرائيل) (54) طائرة حربية تركية من طراز (أف - 4)	بتكلفة تبلغ حوالي (635) مليون دولار.
5	تحديث الطائرات	تحديث (48) طائرة من نوع (أف - 5)	من خلال تمويل مؤسسة (إسرائيلية) - (سنغافورية) بقيمة (75) مليون دولار
6	تزويد تركيا بمنظومات الدفاع المضادة للصواريخ	تزويد تركيا بأحدث منظومات الدفاع المضادة للصواريخ: بطاريات صواريخ - أور (إسرائيلية) الصنع	القيام بالتصنيع العسكري المشترك لها مستقبلاً في تركيا.
7	تصنيع الصواريخ الجوية	القيام بالتصنيع المستقبلي المشترك للصواريخ (جو - جو) (الإسرائيلي) (بوبياي 1 أو بوبياي 2)	تصل قيمتها إلى نحو (500) مليون دولار.
8	تصنيع طائرة إنذار مبكر	مشروع مستقبلي مشترك لتصنيع طائرة إنذار مبكر، على غرار (الأواكس)	بتكلفة تقدر بنحو (800) مليون دولار.
9	طائرات من دون طيار	تزويد تركيا بـ (10) طائرات من دون طيار للاستطلاع	تستخدم لأغراض التجسس وجمع المعلومات والاستطلاع .

❖ الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على :- يوسف إبراهيم

الجهماني ، تركيا و(إسرائيل) ، مصدر سابق ، ص 105-ص106.

1. التعاون في مجال القوات البحرية:- يمكن أن نوضح مضامين اتفاق التعاون التركي - (الإسرائيلي) في مجال القوة البحرية من خلال الجدول أدناه:
جدول(9) بين التعاون التركي - (الإسرائيلي) في مجال القوة البحرية

ت	مجال القوة البحرية	بنود الاتفاق	التفاصيل
1	تعاون عسكري مشترك	زيارات متبادلة للقطع العسكرية البحرية بينهما.	أجراء تدريبات مشتركة
2	مناورات بحرية مشتركة	تنفيذ مناورات بحرية مشتركة قد تشترك فيها وحدات بحرية أمريكية.	ويكون جزء من هذه المناورات قبالة الشواطئ السورية

❖ الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على : يوسف إبراهيم الجهماني ، تركيا و(إسرائيل) ، مصدر سابق ، ص 105-ص106.

2. التعاون في مجال القوات البرية:- يمكن أن نوضح مضامين اتفاق التعاون التركي - (الإسرائيلي) في مجال القوة البرية في الجدول أدناه :-
جدول (10) يبين التعاون التركي - (الإسرائيلي) في مجال القوة البرية

ت	مجال القوة البرية	بنود الاتفاق	التفاصيل
1	مناورات برية	تنفيذ مناورات برية مشتركة	تعزيز كفاءة القوات البرية
2	صناعة الدبابات	مشروع صناعة دبابات قتالية حديثة	بقيمة تقدر بنحو (2.5) مليار دولار
3	تحديث الدبابات	مشروع تحديث دبابات (أم - 60)	بقيمة تقدر بنحو (50) مليار دولار
4	أجهزة مراقبة متطورة	قيام (إسرائيل) بتزويد تركيا بأجهزة وأنظمة مراقبة أمنية إلكترونية	وضعتها تركيا للتجسس ومراقبة حدودها مع سوريا والعراق، كذلك متابعة تسلل عناصر حزب العمال الكردستاني .

❖ الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على : يوسف إبراهيم الجهماني ، تركيا والشرق الأوسط (سوريا - المياه - إسرائيل) ، ط2 ، (دار حوران : دمشق ، 2009) ، سلسلة الأعمال الكاملة رقم (7) ، ص 102- ص106.

3. التعاون في المجال الأمني و الاستخباري :- يمكن أن نوضح مضامين اتفاق التعاون التركي - (الإسرائيلي) في المجال الأمني و الاستخباري في الجدول أدناه :-

جدول (11) يبين التعاون التركي - (الإسرائيلي) في المجال الأمني و الاستخباري

ت	مجال الاستخبارات	بنود الاتفاق	التفاصيل
1	تبادل المعلومات الاستخبارية	تبادل المعلومات والخبرات	رفع الكفاءة الاستخبارية
2	تبادل الوفود	تبادل الوفود العسكرية لمراقبة المناورات التي يجريها كل طرف على حدة	زيارات رسمية متبادلة للتنسيق والقيام بمناورات عسكرية
3	الأفلام الوثائقية والصور	الاستخدام المتبادل للأفلام العسكرية والوثائقية لكل طرف	التعاون بين الطرفين في عرض الأفلام والصور والوثائق العسكرية.
4	بناء شبكات الكترونية	بناء شبكة الكترونية تسمح بالتجسس ورصد التحركات والاستعدادات العسكرية للدول المجاورة	توضع على طول الشريط الحدودي التركي مع سوريا والعراق وإيران
5	التبادل المعلوماتي	وضع المعلومات والصور عبر الأقمار الصناعية (الإسرائيلية) وأجهزة التجسس الإلكترونية تحت تصرف الجيش التركي	لغرض جمع المعلومات عن دول الجوار ، وكذلك مواجهة منظمة حزب العمال الكردستاني.

❖ الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على : يوسف إبراهيم الجهماني ، تركيا و (إسرائيل) ، مصدر سابق : ص 105- 106 ، كذلك لمزيد من التفاصيل ينظر إلى : معين أحمد محمود ، مصدر سابق ، ص 138- 141 .

إنّ مجالات التعاون الإستراتيجي العسكري التركي - (الإسرائيلي) ظلّت في تطور مستمر، ففي أعقاب التوقيع على الاتفاقية العسكرية - الأمنية في شباط عام 1996 تمّت بلورة التعاون الإستراتيجي بين البلدين عبر إنشاء منتدى للحوار الأمني الإستراتيجي بينهما ، وهو في واقع الأمر انبثق عن اجتماعات مكثفة لمجموعة عمل التقويم الإستراتيجي، ويهدف المنتدى إلى التعاون في مجال التخطيط الإستراتيجي، وتقدير الوضع العام في المنطقة والمخاطر المحتملة من الدول التي لديها مشاكل معها والمتمثلة بسوريا ، والعراق ، وإيران، وإيجاد الآلية للتصدي لتلك الأخطار وصياغة الخطط القتالية المشتركة إن لزم الأمر ناهيك عن المواضيع

الإستراتيجية والعسكرية التي تهمهما والمتعلقة بشراء الأسلحة والتعاون الأمني و الإستخباري.⁽²³⁾

(23) معين أحمد محمود ، مصدر سابق ، ص 136- ص 137.

يجتمع المنتدى الأمني للحوار الإستراتيجي مرة واحدة كل ستة أشهر بحضور مشترك لمسؤولين عسكريين من قيادات الجيش، ورؤساء هيئة الأركان، ووزراء الدفاع، أما على مستوى مجموعات العمل فهناك اجتماعات دورية تُعقد مرة كل ثلاثة أشهر على أقل تقدير ، ولعلّ من المؤشرات الهامة على قوة العلاقات الإستراتيجية بين تركيا و(إسرائيل) التواجد الدائم لمجموعات عمل عسكرية (إسرائيلية) تمثل مختلف فروع الجيش (الإسرائيلي) وهم ممثلين عن: (شعبة العمليات ، وقيادات ميدانية، وسلاح الجو، وسلاح البحرية)، وتتألف من اثني عشر ضابطاً برتبة عقيد وعميد متواجدين على الأراضي التركية بهدف استمرار التنسيق والتعاون العسكري الإستراتيجي بين البلدين.⁽²⁴⁾

ولعلّ من المؤشرات الهامة على قوة العلاقات الإستراتيجية بين تركيا و(إسرائيل) التواجد الدائم لمجموعات عمل عسكرية (إسرائيلية)

(24) معين احمد محمود ، ص 137.

وضمن هذا الإطار فقد وقّعت كل من تركيا و(إسرائيل) في نهاية حزيران من العام 1997 نحو(14) اتفاقا في مجال التعاون العسكري، فضلاً عن عقد اتفاقيات لاحقة ، ومنها الآتي:⁽²⁵⁾

(25) عبد الوهاب القصاب ، دور المؤسسة العسكرية التركية في صياغة مدركات الأمن القومي ، (بيت الحكمة : بغداد ، 1998) ، ص 231.

أ) اتفاق تحديث طائرات تركية من طراز (أف - 4) بتكلفة قدرها (600) مليون دولار، لمدة (5) سنوات، وقد وافقت البنوك التجارية (الإسرائيلية) على تقديم قروض المبلغ للصناعات الجوية (الإسرائيلية) لتمويل هذا المشروع .
ب) اتفاق تحديث الدبابات التركية القديمة من طراز (أم - 60) ، و مشروع آخر لإنتاج الصواريخ وتطويرها .

ت) اتفاق يتعلق بالتعاون الوثيق في مجال القوة الجوية للدولتين إذ يُسمح لهما باستخدام المجال الجوي للدولة الأخرى، كما يُسمح للطائرات (الإسرائيلية) بالتواجد في قاعدتين جويتين تركيتين مهمتين وهما قاعدة الأنجريك وقونيا⁽²⁶⁾. ويشير بعض الباحثين إلى أنّ استخدام قاعدة الأنجريك من الطائرات (الإسرائيلية) (أف - 4) يجعلها قادرة على الوصول إلى سوريا ونصف الأردن الغربي، بينما طائرات(أف - 16) تغطي شمال السعودية والنصف الشمالي للعراق وشمال غرب إيران، وطائرات (أف - 15) تغطي جزءاً من البحر الأحمر، والكويت، وكامل الأراضي العراقية، ونصف إيران الغربي وبحر قزوين بأكمله، مقارنة ذلك باستخدام (إسرائيل) لقواعدها، وهذا يعني أنّ (إسرائيل) ستتمكن لأول مرة في تاريخ صراعها مع دول المنطقة من إحكام قبضتها على سوريا لتتأهل شمالاً وجنوباً، وإنما يعني أيضاً تمتعها بحرية حركة واسعة في المنطقة ارتكازا على القواعد داخل أراضيها والأراضي التركية، على نحو يجعل كل منابع النفط وخطوط مواصلات نقله إلى الخارج في متناول سلاحها الجوي.⁽²⁷⁾

(26) جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية ، ط 1 ، (مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت ، 1998) ، ص 231.

(27) جلال عبد الله معوض ، مصدر سابق ، ص 233 .

ث) اتفاق يتعلق بإجراء مناورات وتدريبات عسكرية مشتركة بين تركيا وإسرائيل، وبند آخر يتعلق بقيام البلدين بدوريات بحرية مشتركة للحيلولة دون وقوع أعمال تهدد مصالحهما في شرق البحر المتوسط، وكإجراء متمم لنشاط الأسطول السادس الأمريكي في المنطقة.⁽²⁸⁾

(28) المصدر نفسه ، ص 233 .

وضمن إطار التعاون الثنائي وقّعت تركيا وإسرائيل مجموعة من الاتفاقيات الأمنية الهامة بينهما، فضلاً عن اتفاقيات أخرى تتعلق بمكافحة الإرهاب، وتجّار المخدرات، والجريمة المنظمة، واتفاقيات التعاون الأمني والاستخباري، وفي هذا المجال تبدي إسرائيل أهمية بالغة لهذا الأمر لاشتراك تركيا بشريط حدودي مع كل من سوريا، والعراق، وإيران، وهي دول تشكل تهديداً لأمن الكيان الصهيوني، الأمر الذي أدى إلى بناء محطات استطلاع وتجسس ومراقبة (إسرائيلية) على الشريط الحدودي التركي مع الدول المذكورة أنفاً، كما أنه وفر للخبراء العسكريين (الإسرائيليين) التواجد في أية منطقة يشغلها الجيش التركي لتقديم المعلومات التقنية والفنية ضمن المجال العسكري والأمني.⁽²⁹⁾

(29) تركيا الدولة والمجتمع ، بحث منشور ، من أرشيف مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، دت ، ص 53 .

وفي شهر آذار من العام 2001 وبعد زيارة المسؤولين العسكريين (الإسرائيليين) ورئيس الوزراء (الإسرائيلي - آريل شارون) لتركيا وبعد محادثات بين الجانبين نتج عن هذه المحادثات تعهد (إسرائيل) بالسعي لدى الولايات المتحدة الأمريكية لإشراك تركيا في مشروع الصاروخ (أور - 2)، فضلاً عن الاتفاق على بدء التصنيع المشترك لصاروخ (أرض - جو) من طراز (بوبي - 2).⁽³⁰⁾

(30) معين أحمد محمود ، مصدر سابق ، ص 129 .

وفي شهر آذار من العام 2002 وقّعت صفقة بقيمة تقدر بنحو (668) مليون دولار تضمنت آلية نقل التكنولوجيا الحديثة وتطوير كفاءة الدبابات التركية بما يساعد على إنشاء صناعة دبابات تركية مستقلة ، وبعد زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى (إسرائيل) في العام 2005 ، ولقاء مجموعة من المسؤولين (الإسرائيليين) فقد تمّ الاتفاق على التعاون المشترك في العديد من القضايا الاستراتيجية الهامة، ومنها مواصلة التعاون العسكري المحدد بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما تمّ التوقيع على اتفاقيات عسكرية متعلقة بشراء تركيا لمعدات عسكرية من صنع (إسرائيل) مقابل أن تزود تركيا الدولة العبرية بالمياه.⁽³¹⁾

(31) معين احمد محمود، ص127- ص130 .

وفي الحادي عشر من شهر شباط لعام 2008 وبعد وصول وزير الحرب الصهيوني (يهود باراك) إلى تركيا وقد حلّ ضيفاً على نظيره (وجدي غونول) حيث أعلن وزير الدفاع التركي في اليوم التالي بأنّ التعاون بين تركيا وإسرائيل يُسهم في سلام واستقرار الشرق الأوسط، وقد نجح وزير الحرب الصهيوني في التوقيع على (15) اتفاقية مع الجيش التركي ومنها القيام بمناورات عسكرية مشتركة، و تفعيل المحادثات المتعلقة بشراء الأقمار الصناعية للتجسس المطورة من قبل (إسرائيل)⁽³²⁾ وضمن إطار تجارة التسليح بين البلدين في العام 2013 تم توقيع اتفاقية تعاون

(32) المصدر نفسه، ص 131 .

عسكريين تركيا وإسرائيل) بقيمة تقدر بنحو (200) مليون دولار ، وهذا إعلان رسمي عن عودة العلاقات التركية - (الإسرائيلية) إلى مسارها الطبيعي بعد الأزمة السياسية التي حصلت بين الدولتين ، ولكن في حقيقة الأمر أن من يحلل واقع العلاقات التركية - (الإسرائيلية) خلال الأزمة السياسية الماضية سيكتشف أنها لم تكن أزمة حقيقية بالمعنى الاستراتيجي العام، وإنما كانت تتحدد ضمن المستوى التكتيكي التفصيلي ، وهذا أمر خاضع للظروف، ولكن عندما تتقاطع القرارات المتعلقة بالعنوان الاستراتيجي العام يتراجع هذا العنوان وتنخفض حدة الأزمة بينهما، وضمن هذا الإطار فإن تركيا في حركتها الإقليمية كانت في الأساس تحت سقفها الاستراتيجي الذي يدفعها للتمسك بـ (إسرائيل) ، وفي العنوان الثاني كانت تناور من أجل تسهيل الدخول إلى منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ، وإلى المنطقة العربية بشكل خاص تحت ستار القضية الفلسطينية⁽³³⁾.

وبناء على ما تقدم يتبين أن تجارة التسلح التركي - (الإسرائيلي) تم تعزيزها من خلال عقد الاتفاقيات العسكرية والأمنية بين الدولتين، إذ تعد الخطوة الأولى باتجاه إقامة نظام امني إقليمي جديد تكون القوى النشطة و الفاعلة فيه غير عربية تترجمها (إسرائيل) بالدرجة الأولى والثانية تركيا من خلال ميل ميزان القوى العسكري لصالحهما نتيجة امتلاكهما مصادر القوة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط.

ثانياً :-تجارة التسلح ضمن مجال التصنيع العسكري المشترك .

جاء تطوير التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل في مجال الصناعة العسكرية انسجاماً مع التوجهات التركية - المستقبلية الهادفة إلى التوسع في مجال التصنيع العسكري وتحديث آلياتها العسكرية ، لذلك توصلت - بعد توقيع اتفاق التعاون العسكري مع (إسرائيل) إلى توقيع عقد بلغت قيمته (630) مليون دولار في العام 1997 لتحديث (54) طائرة تركية من طراز (فاتوم) (أف - 4)، فضلاً عن مشاريع أخرى في مجال الإلكترونيات الطيران، كمنظومة أهداف الرؤية الليلية، كما خصصت ميزانية لتوسيع الصناعات العسكرية مقدارها (150) مليار دولار وعلى مدى ثلاثين عاماً قادمة⁽³⁴⁾، وبهذا استطاعت المؤسسات الصناعية العسكرية (الإسرائيلية) أن تحصل على عدد من عقود هذا البرنامج التصنيعي العسكري الطموح، إذ تتنافس هذه المؤسسات للفوز بالمشروع التركي لتحديث حوالي (48) طائرة فانтом طراز (F-5A9B) بتركيب منظومة ألكترونية كالمنظومة المستخدمة في طائرة (F16-G/D)، فضلاً عن مشروع الإنذار المبكر الخاص بطائرات (أف - 16) ، والمتمثل بتركيب منظومة حماية ذاتية ضد المقذوفات الموجهة على الطائرة المذكورة⁽³⁵⁾.

وقد امتدّ التعاون العسكري المشترك في إنشاء صناعات عسكرية تبدأ من البحوث ومشاريع التحديث والتطوير، إلى إنتاج الأسلحة الحديثة مع التركيز على صناعات

(33) أمين حطيط ، مقابلة في قناة العالم الفضائية، حقيقة العلاقات التركية - (الإسرائيلية) ، الأربعاء 20 / 2 / 2013 متوفر على الرابط الإلكتروني: <http://www.alalam.ir/news>

(34) جلال عبد الله معوض ، تطور العلاقات التركية - (الإسرائيلية) ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد (227) ، 1998 ، ص 7- ص 28 .

(35) جلال عبد الله معوض ، تطور العلاقات التركية - (الإسرائيلية) في التسعينات ، سلسلة بحوث سياسية ، مركز الدراسات والبحوث السياسية ، القاهرة ، العدد (17) ، 1996 ، ص 29 .

الصواريخ والطائرات والدبابات ، كما جرت مناقشات ومداولات (إسرائيلية) - تركية في شهر آب من العام 1996 حول تصنيع صواريخ (بوبي - 2)، وهو صاروخ (جو - أرض) يتمتع بقدرة عالية على ضرب أهدافه ، فأسفرت المحادثات عن التوقيع على اتفاقية للتصنيع المشترك لذلك الصاروخ في شهر آيار من العام 1997 في أثناء المحادثات المشتركة ما بين وزير الدفاع (الإسرائيلي - إسحاق مردخاي) ونظيره التركي (ترخان تيان)، ومن بنود الاتفاقية هو (صناعة بضعة مئات منه بتكلفة مقدارها (500 مليون دولار)، على أن ينفذه من قبل شركات متخصصة بالصناعة العسكرية تابعة للدولتين ، وتم الإتفاق على أن تُسلّم أول دفعة من تلك الصواريخ لتركيا في العام 2000.⁽³⁶⁾ وسعت تركيا لإيجاد مشروع عسكري مشترك مع (إسرائيل) لإنتاج صواريخ مضادة للصواريخ الباليستية، نظراً لتخوفها من امتلاك الدول المجاورة لمثل تلك الصواريخ، وبخاصة إيران وسوريا، إذ عدت ذلك تهديداً لأمنها القومي، وقد بذلت تركيا جهوداً حثيثة لإقامة مثل هذا المشروع، ففي أثناء زيارة (إسحاق مردخاي) إلى تركيا في العام 1997 التقى مع نظيره التركي (ترخان تيان) الذي نقل إليه اهتمام تركيا بإنشاء مشروع مشترك لإنتاج صاروخ (أور - حيتس) المضاد للصواريخ، والذي تقوم كل من (إسرائيل) والولايات المتحدة بإجراء التجارب عليه وتطويره ، وبدعم مالي من الأخيرة، وقد أشارت بعض المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع إنّه تمّ الاتفاق على الإنتاج المشترك للصواريخ.⁽³⁷⁾

(36) هشام فوزي عبد العزيز، العلاقات العسكرية التركية - (الإسرائيلية) بحث منشور ، كلية المعلمين في حائل ، د.ت ، ص12- ص13.

(37) هشام فوزي عبد العزيز ، مصدر سابق ، ص63.

(38) مع الإشارة إلى أنّ هذا التعاون قد ألغى بعد تدمير صواريخ المقاومة اللبنانية حزب الله دبابة (الميركافاه) في حرب تموز من العام 2006 ، بما سُمّي (مجزرة الميركافاه) . ينظر إلى :- معين أحمد محمود ، مصدر سابق ، ص135.

أبدت تركيا اهتماماً بتطوير قواتها المدرعة وخاصة الدبابات القتالية

وضمن إطار التصنيع العسكري المشترك أبدت تركيا اهتماماً بتطوير قواتها المدرعة وخاصة الدبابات القتالية عن طريق إقامة مشروع مشترك مع (إسرائيل) لتصنع دبابة (الميركافاه) ، وأجرى الجانبان محادثات بهذا الشأن، وقد صرّح (صدقي أوروبون) وهو جنرال تركي يعمل مستشاراً لوزارة الدفاع بأن تركيا مهتمة بشكل رئيسي بالدبابات (الإسرائيلية) من طراز (الميركافاه) كشريك محتمل لبرنامجها المتعلق بإنتاج (800) دبابة، في صفقة تُقدّر بحوالي (3.2) مليار دولار ، ويبدو أنّ التعاون (الإسرائيلي) - التركي المشترك بإنتاج دبابة (الميركافاه) قد بدأ منذ العام 1997، ويعدّ ذلك أهم مجالات التعاون العسكري بين البلدين.⁽³⁸⁾ أمّا في مجال الطيران، فقد أقيم مشروع مشترك تركي - (إسرائيلي) لتصنيع طائرات تدريبية دون طيار وأخرى بطيار، لأغراض تجسسية و استخبارية ، فقد توصلت الدولتان إلى تصنيع طائرة دون طيار بزنة (1935 كغم) ، ولديها القدرة على التحليق

في الأجواء لمدة (8) ساعات وعلى ارتفاع (20) ألف قدم ، وبقدرة هذه الطائرة أن تحمل معدات الكترونية للرصد والقتال، ومن المهم الإشارة إلى أنّ عملية تعاون (إسرائيل) مع تركيا لإقامة مشاريع مشتركة للصناعات العسكرية المختلفة تخضع للموافقة الأمريكية ، لأنّ (إسرائيل) وتركيا قد اتفقتا في إطار التعاون الإستراتيجي

بينهما على أن لا تزود (إسرائيل) دولة أخرى بالتكنولوجيا العسكرية الأمريكية، ويبدو أن الإدارة الأمريكية تشجع مثل ذلك التعاون، لكن ضمن قيود معينة لا يمكن تجاوزها، إذ تتأكد من أن تلك التكنولوجيا لا يمكن أن تتسرب عبر تركيا إلى دولة أخرى⁽³⁹⁾.

وضمن الإطار نفسه كشفت بعض المصادر (الإسرائيلية) أن المؤسسة العسكرية (الإسرائيلية) قامت بتسليح الجيش التركي بأحدث المنظومات القتالية - صواريخ وقنابل وغيرها من الأسلحة الحديثة، لمواجهة التهديدات والمخاطر الأمنية الناتجة عن سيطرة العصابات الإرهابية (تنظيم داعش الإرهابي)⁽⁴⁰⁾ على مناطق واسعة - سوريا والعراق مع احتمالية وصول

هذه العصابات إلى الحدود مع الدولتين، وأضاف الموقع (الإسرائيلي) إنه على الرغم من حصول الأزمة السياسية بين تركيا و(إسرائيل) عام 2009، وأنهما لم يجريا تدريبات عسكرية مشتركة أثناء الأزمة إلا أن البيانات تكشف حجم الصادرات العسكرية (الإسرائيلية) إلى تركيا إذ يبلغ مقدارها حوالي (3,5) مليار دولار عام 2012، وأوضح الموقع أن (إسرائيل) واصلت تزويد الأتراك بطائرات دون طيار، و دبابات قتالية متطورة، وأنظمة مراقبة للحريق، وأنظمة استخبارية لجمع المعلومات، وغيرها من التقنيات العسكرية، وأشار الموقع إلى أن الصناعات العسكرية الجوية (الإسرائيلية) حدثت وطورت المقاتلات التركية من نوع (F-4 فاتنوم)، إذ طورت حوالي (54) طائرة فاننوم تابعة لسلاح الجو التركي بتكلفة قدرة بنحو (700) مليون دولار، كما أن هناك مشروع آخر لتحديث الصناعات الجوية لطائرات سلاح الجو التركي عام 2020، كذلك زودته بأنظمة إنذار من الحريق وأنظمة للقتال الإلكتروني.

وأكد الموقع أن تركيا حصلت على صواريخ (بواي 2- الإسرائيلية)، وبمباركة من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، و يبلغ مدى الصاروخ حوالي (150 كم)، ويمكن التحكم به عبر مشغل ليس في طائرة الإطلاق، وقد دفعت الحكومة التركية نحو نصف مليار دولار مقابل هذه الصناعات، وتم تركيب الصاروخ على طائرات (F-16) المقاتلة، كما زودت (إسرائيل) الأتراك أيضا بأنظمة مراقبة جوية، ومنها قيام شركة (ألنا- الإسرائيلية) بتركيبه على أربع طائرات استخباراتية من طراز (بوينج 737-7)، كما ركبت عليها أنظمة للقتال الإلكتروني بكلفة تقدر بنحو (200) مليون دولار، وضمن إطار تجارة التسليح قام الجيش التركي بشراء حوالي (10) طائرات بدون طيار من (إسرائيل) بكلفة مالية تقدر بنحو (185) مليون دولار، وتحمل هذه الطائرة أجهزة تقنية و فنية للاستشعار، وأنظمة رادار لجمع المعلومات والتقاط الإشارات المعادية، كما يمكنها إطلاق الصواريخ والقنابل الموجهة أيضا.⁽⁴¹⁾

(39) هشام فوزي عبد العزيز، مصدر سابق، ص 63. كذلك لمزيد من التفاصيل يُنظر إلى: جلال عبد الله معوض، حال الأمة العربية، المؤتمر القومي التاسع، ط 1، (مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، 1999)، ص 220-221.

أن الإدارة الأمريكية تشجع مثل ذلك التعاون، لكن ضمن قيود معينة لا يمكن تجاوزها

(40) علماً أن تركيا دعمت وساندت عصابات داعش الإرهابي عبر تجارة السلاح غير المشروعة، وكانت بمثابة دولة (مرور -تواجد - عقد لقاءات واجتماعات بين قيادات العصابات الإرهابية - تخطيط - تمويل) لتنظيم الإرهابي، كذلك (إسرائيل) كانت تقدم الدعم اللوجستي، وتعتبر مركز العناية الصحية لجرحى ومصابي العصابات الإرهابية مادامت هذه الجماعات تخدم المصالح التركية (الإسرائيلية)، لكنهما تتخوفان من عدم ضمان سلوك هذه العصابات في حال تصاعد قدراتها واقتربها من حدود الدولتين، ينظر إلى تقارير إخبارية صادرة عن قناة الاتجاه الفضائية، وقناة الميادين، الدور التركي و (الإسرائيلي) في دعم عصابات داعش الإرهابي، متوفر على الموقع الإلكتروني البوتوب . كذلك ينظر إلى دراسة صادرة عن مركز (روج افنا) للدراسات الاستراتيجية، دور تركيا في دعم عصابات داعش الإرهابي، مركز (روج افنا) للدراسات الإدارية الذاتية الكردية، سوريا، 2020، ص 6-25.

(41) تقرير صادر عن موقع اليوم السابع / سيناء، واقع عبري يكشف عن صفقات السلاح الخفية بين تركيا و (إسرائيل) 4 تموز 2016، متوفر الرابط الإلكتروني: <https://www.85%D9%//story.com.youm7>

رابعاً :- تجارة السلاح التركي - (الإسرائيلي) غير التقليدية .

لم يقتصر التعاون التركي - (الإسرائيلي) على ماتم ذكره فقط بل امتد إلى مجالات عسكرية أخرى غير التقليدية ، و منها التعاون في مجال امتلاك أسلحة الدمار الشامل، إذ سعت المؤسسة العسكرية التركية في سياق تخطيطها وطموحاتها المستقبلية حتى ما بعد العام 2020 إلى أن تصبح قوة نووية من خلال تعاونها الاستراتيجي والعسكري مع (تل أبيب)، وهذا الأمر أكدته مركز التقييم الاستراتيجي الأمريكي الذي يعرف اختصاراً بـ (Saic)، كذلك أكدته معلومات تقارير معهد (وايزمن - الإسرائيلي) للعلوم والتكنولوجيا التي تشير إلى أن هناك نحو (30) عالماً من علماء الذرة في (إسرائيل) توجهوا إلى تركيا بين العام 1996 والعام 1998 لمساعدتها في ذلك المجال ، كما أن المعلومات تؤكد أن (إسرائيل) قد حثت وشجعت تركيا على تبني برنامج نووي من شأنه أن يكون خياراً نووياً عسكرياً لتركيا في مواجهة البرنامج النووي الإيراني⁽⁴²⁾.

خامساً:- التعاون التركي - (الإسرائيلي) في مجال الفضاء:

عملت تركيا على توثيق علاقاتها التعاونية الإستراتيجية مع (إسرائيل) في مجال تكنولوجيا الفضاء، وذلك عن طريق التنسيق والتعاون في مجالات الأبحاث الفضائية ، وإقامة مشاريع مشتركة بهذا الشأن ، مع التركيز على مشاريع الفضاء ذات الأهداف العسكرية ، وقد أبدى الأتراك اهتماماً بالتقنية (الإسرائيلية) المتقدمة في مجال الاستطلاع ، والمراقبة ، والتجسس الفضائي. عبر الأقمار الصناعية ، ومنها القمر الصناعي (الإسرائيلي) (ofek - أفق) ، كما يتضمن التعاون العسكري التركي - (الإسرائيلي) المشاركة في المعارض العسكرية لتكنولوجيا الفضاء التي تقام بين الدولتين⁽⁴³⁾.

**عملت تركيا على توثيق علاقاتها
التعاونية الإستراتيجية مع
(إسرائيل) في مجال تكنولوجيا
الفضاء**

(43) المصدر نفسه ، ص 137.

سادساً:- أبعاد تجارة السلاح وبناء التحالف العسكري التركي - (الإسرائيلي).

إنّ تجارة السلاح وبناء التحالف الإستراتيجي التركي - (الإسرائيلي) يؤدي إلى تحقيق عدة أهداف سوقية وتعبوية على المستوى العسكري و الأمني للبلدين ، ومنها مايلي:⁽⁴⁴⁾

1. بناء نظام أمني إقليمي في منطقة الشرق الأوسط يركز على عنصر التفوق العسكري التركي - (الإسرائيلي) ، ويعزز من الدور الأمني لكل منهما ، ويتخذ قاعدة لأي ترتيبات أمنية في المنطقة.
2. الضغط على بعض الأطراف الإقليمية التي لديها مواقف منصفة من القضية الفلسطينية تحت دعاوى مقاومة الإرهاب والأصولية والتطرف.

(44) إبراهيم خليل العلاف، نحن و تركيا دراسات و بحوث ، (مركز الدراسات التركية : جامعة الموصل ، 2008) ، ص 230-231.

3. يوفر الاتفاق العسكري التركي - (الإسرائيلي) مجالاً واسعاً لتوجيه ضربة محدودة، أو شنّ حرب خاطفة ضد أيّ دولة يعتبر أن سياستها مضادة لمصالحهما وأهدافهما المستقبلية.⁽⁴⁵⁾

4. تهدف تجارة التسليح بين تركيا و(إسرائيل) إلى تغيير موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط وترجيح كفة التفوق العسكري للبلدين.⁽⁴⁶⁾

5. التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ومنها العراق ، وسوريا ، إذ تقوم تركيا بفرض سياسية الأمر الواقع ، وتحتل مناطق واسعة من الأراضي السورية بما تسمى (المناطق الآمنة) ، وتتدخل عسكرياً في شمال العراق ، كذلك تنفذ (إسرائيل) ضرباتها العسكرية العدوانية داخل الأراضي العراقية و السورية ، فتركيا و (إسرائيل) تشتركان في إثارة الفوضى في المنطقة، ومحاولات إسقاط الحكومة السورية كمقدمة لتحقيق ثلاثة أهداف وهي:-⁽⁴⁷⁾

- أ. محاولة فصل سوريا عن إيران بما يضع الأخيرة في مواجهة مباشرة مع (إسرائيل) والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يحقق لتركيا أهدافها في مد نفوذها داخل منطقة الشرق الأوسط وأضعاف المنافسة الإيرانية لها.
- ب. إيقاف الدعم الإيراني لبعض حركات المقاومة في بعض البلدان العربية وفك الارتباط بينهم، إذ تشكل هذه التنظيمات المضادة تهديداً للأمن القومي (الإسرائيلي).
- ج. تحقيق النفوذ الاقتصادي والتجاري في المنطقة عبر التخطيط لمشاريع اقتصادية مشتركة ومنها: مد خطوط أنابيب المياه من تركيا إلى (إسرائيل) ودول الخليج العربي، علماً أن الدول المعارضة للمشروع هي كل من سوريا والعراق.

6. أن هدف تركيا من تعاضم قوتها العسكرية هو استجابة لطموحاتها الإقليمية، وتوافقاً مع سياساتها القائمة على مبدأ العمق الاستراتيجي و العثمانية الجديدة ، وتوسيع الجغرافيا السياسية ضمن مجالها الحيوي، وهذا يظهر واضحاً في عدم تعاون تركيا مع المجتمع الدولي لمواجهة تنظيم داعش الإرهابي ، في سوريا والعراق هو جزء من الرغبة التركية - (الإسرائيلية) في السيطرة على منابع النفط في المنطقة خاصة، إذا ما عرفنا أن هناك تعاون بين الدولتين في مجال تصدير النفط من إقليم كردستان العراق، وبعض المناطق التي تسيطر عليها عصابات داعش الإرهابي سابقاً عبر تركيا إلى (إسرائيل) .

وبناء على ما تقدم فإن التبادل الحيوي العسكري الاستراتيجي التركي - (الإسرائيلي) التقليدي و غير التقليدي في مجال تجارة التسليح

(45) جلال عبد الله معوض ، عوامل و جوانب تطور العلاقات التركية - (الإسرائيلية) في التسعينات ، مجلة شؤون عربية ، العدد (98) ، آذار 1997 : ص135.

الضغط على بعض الأطراف الإقليمية التي لديها مواقف منصفة من القضية الفلسطينية

(46) إيهاب شوقي ، العلاقات التركية - (الإسرائيلية) والعداء الوهمي ، مقال منشور بتاريخ 2014/7/29 ، متوفر على الرابط الإلكتروني ، www.annetv.tv/new/default.aspx . كذلك ينظر إلى : إسماعيل جمعة، التحالف العسكري التركي (الإسرائيلي) أسرار متوفرة على الرابط الإلكتروني : www.ahram.org.eg/category/31249/80 . أيضاً ينظر إلى : نادر عباس، العلاقات التركية - (الإسرائيلية) الخلاف السياسي لا يفسد ود العسكر، متوفر على الرابط الإلكتروني :-www.aaw-sat.com/home/international/section/news

(47) إيهاب شوقي ، العلاقات التركية - (الإسرائيلية) والعداء الوهمي ، مصدر السابق نفسه ، نفس الرابط الإلكتروني .

الإقليمي ، أعطى للدولتين المكانة الإقليمية عند وضع القوة والقدرة العسكرية للمشاركة في أي ترتيبات إقليمية جديدة محتملة يجري تفعيلها لإعادة هيكلة دول الشرق الأوسط ، وفقاً لمخططات القوى العظمى عالمياً خصوصاً بعد حصول المتغيرات السياسية والميدانية في المنطقة العربية أو ما يسمى بـ (الربيع العربي) .

إن التبادل الحيوي العسكري الاستراتيجي التركي- (الإسرائيلي) التقليدي وغير التقليدي في مجال تجارة وسباق التسلح الإقليمي

1. أن الظاهرة التي تسبق الحروب والنزاعات الإقليمية والعالمية غالباً ما تتمثل بعملية (سباق تسلح) بين اللاعبين على المسرح الدولي ، وهذا ما يحصل في منطقة الشرق الأوسط في الوقت الراهن، مما يزيد من احتمالية اندلاع حروب إقليمية كبيرة ، وربما تصل إلى حروب عالمية ، فاحتمالات الصدام العسكري بين إيران و(إسرائيل) ترتفع حدته ، خصوصاً بعد التعاون الأمني الإيراني - السوري قريبا من منطقة الجولان السوري المحتل ، والذي يأتي في ظل سعي سعودي يهدف إلى دعم أي تحرك عسكري ضد إيران .

أن الظاهرة التي تسبق الحروب والنزاعات الإقليمية والعالمية غالباً ما تتمثل بعملية (سباق تسلح)

2. أن معظم الحروب والنزاعات والصراعات الإقليمية والدولية تم الإفادة منها من قبل بعض القوى العظمى في تحقيق مكاسب وأرباح كبيرة جداً تقدر بملايين الدولارات عبر تجارة السلاح وتغذية أطراف النزاع.

3. تعد تركيا و (إسرائيل) من الدول التي دخلت سباق تسلح كبير جداً في منطقة الشرق الأوسط، لغرض تطوير قدراتهما التسليحية وتلبية طموحاتهما ورغباتها في توسيع دوائر النفوذ والسيطرة الإقليمية، كذلك مواجهة المشكلات الإقليمية الراهنة والمحتملة التي تهدد أطماع ومصالح الدولتين مستقبلاً.

4. احتلت (إسرائيل) مكانة مهمة في الإستراتيجية التركية منذ نشوئها وحتى الوقت الراهن، مدعومة من القوى الغربية والولايات المتحدة الأمريكية التي شجعت العلاقات التعاونية بينهما في منطقة الشرق الأوسط.

احتلت (إسرائيل) مكانة مهمة في الإستراتيجية التركية منذ نشوئها وحتى الوقت الراهن

5. أن حصول الاضطرابات في المنطقة العربية أو ما يسمى (بالربيع العربي) والمتغيرات الإقليمية المتسارعة التي شهدتها المنطقة ، وظهور شرق أوسط جديد يبدأ بالتكتل فإن مسار العلاقات التركية - (الإسرائيلية) اتجه نحو المزيد من التهدئة وعودتها إلى المسار الإيجابي الذي كانت عليه قبل أحداث غزة أواخر العام 2008 .

6. عملت تركيا على توقيع اتفاقيات أمنية وعسكرية واقتصادية مشتركة معززة بذلك منظومة تجارة التسلح بينها وبين (إسرائيل) والولايات المتحدة الأمريكية كجزء من أهداف حماية المصالح الإقليمية المشتركة بينهما من التهديدات والمخاطر الأمنية الإقليمية المحتملة الحالية والمستقبلية .

قائمة المصادر

1. إبراهيم خليل العلاف ، الاتفاق العسكري التركي - (الإسرائيلي) جذوره ، طبيعته ، مخاطره على الأمن القومي العربي ، مركز الدراسات الإقليمية : جامعة الموصل ، 2008.
2. _____ ، نحن و تركيا دراسات و بحوث ، (مركز الدراسات التركية: جامعة الموصل ، 2008) .
3. أسماء الشوافي محمد عبد العزيز ، العلاقات التركية - (الإسرائيلية) وثورات الربيع العربي من العام 2002-2015 ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية السياسية و الاقتصادية ، 2016 ، متوفر على الرابط الإلكتروني ، <https://democraticac.de/?p=34162> .
4. أفرايم أنبار، الآثار الإقليمية للترابط الإستراتيجي التركي - (الإسرائيلي) ، بحث منشور ، ترجمة عبد الحميد العيد الموساوي وعلاء الفهد ، مركز الدراسات الفلسطينية ، جامعة بغداد ، السنة الأولى ، أيلول ، العدد (2) ، 2002 .
5. أفرايم ليفني ، الشراكة و الإستراتيجية الجديدة بين تركيا و(إسرائيل) ، بحث منشور ، مركز بيغن السادات للدراسات الإستراتيجية ، جامعة بيرلان ترجمة مركز الناطور للدراسات والأبحاث ، 2008 .
6. إسماعيل جمعة ، أسرار التحالف العسكري التركي - (الإسرائيلي) ، بحث منشور على الرابط الإلكتروني : www.ahram.org.eg/category/31249/80 .
7. إيهاب شوقي ،العلاقات التركية - (الإسرائيلية) والعداء الوهمي ، مقال منشور بتاريخ 2014/7/29 ، متوفر على الرابط الإلكتروني ، www.anntv.tv/new/defaultl.aspx .
8. نائر عباس ، العلاقات التركية - (الإسرائيلية) الخلاف السياسي لا يفسد ود العسكر ، متوفر على الرابط الإلكتروني : www.aawsat.com/home/international/section/news .
9. تركيا الدولة والمجتمع ، بحث منشور ، من أرشيف مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد ، د0ت . تقرير صادر من مركز الزبونة للدراسات والاستشارات ، تركيا و القضية الفلسطينية ، بيروت ، رقم التقرير (17) ، 2010 .
10. تقرير صادر عن موقع ((CNBC)) العربي ، تجارة السلاح حول العالم ، متوفر على الرابط الإلكتروني : <https://www.youtube.com> .

11. تقرير صادر عن موقع الجزيرة ، ألمانيا تصدر السلاح لدول مشاركة بالتحالف ضد اليمن ، بتاريخ 2020/4/1 ، متوفر على الرابط الالكتروني aljeera.net .
12. تقارير إخبارية صادرة عن قناة الاتجاه الفضائية ، الدور التركي و (الإسرائيلي) في دعم عصابات داعش الإرهابي . متوفر على الموقع الالكتروني اليوتيوب .
13. تقارير إخبارية لقناة الميادين الفضائية ، الدور التركي و (الإسرائيلي) في دعم عصابات داعش الإرهابي ، متوفر على الموقع الالكتروني اليوتيوب .
41. تقرير صادر عن موقع اليوم السابع / سيناء ، واقع عبري يكشف عن صفقات السلاح الخفية بين تركيا و (إسرائيل) 4 تموز 2016 ، متوفر الرابط الالكتروني <https://www.youm7.com/story//%D9%85> :
15. دراسة صادرة عن مركز (روح افا) للدراسات الإستراتيجية ، دور تركيا في دعم عصابات داعش الإرهابي ، مركز (روح افا) للدراسات ، الإدارة الذاتية الكردية ، سوريا ، 2020 .
16. جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية ، ط1 ، (مركز دراسات الوحدة العربية : بيروت، 1998) .
17. _____ ، عوامل وجوانب تطور العلاقات التركية - (الإسرائيلية) في التسعينات ، مجلة شؤون عربية ، العدد (98) ، آذار 1997 .
18. _____ ، تطور العلاقات التركية - (الإسرائيلية) في التسعينات ، سلسلة بحوث سياسية ، مركز الدراسات والبحوث السياسية ، القاهرة ، العدد (17) ، 1996 .
19. حسين حافظ وهيب العكيلي ، الدور الوظيفي المركب لكل من تركيا والكيان الصهيوني، مجلة الراصد الدولي ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (72) ، 2002 .
20. _____ ، العلاقات التركية - (الإسرائيلية) وأثرها على الأمن القومي العربي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2001 .
21. جراهام فولر ، الجمهورية التركية الجديدة تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي ، ترجمة مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي: الإمارات العربية المتحدة ، 2009 .
22. علي حسين باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، ط1

- ، الدار العربية للعلوم ناشرون : مركز الجزيرة للدراسات , 2009 .
23. عبد الجبار عبد مصطفى أنعمي ، الوظيفة الإقليمية للعلاقات التركية - الصهيونية ، دراسات سياسية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد (2) ، 1999 .
44. عبد الوهاب القصاب ، دور المؤسسة العسكرية التركية في صياغة مدرجات الأمن القومي ، (بيت الحكمة : بغداد ، 1998) .
25. محمد أبو سعده ، سباق التسليح في الشرق الأوسط ، المعهد المصري للدراسات السياسية ، 2018 .
26. معين احمد محمود ، (إسرائيل) واختراق جبهة آسيا ، (دار باحث للدراسات : بيروت , 2009) .
27. مازن خليل إبراهيم، الموقف التركي من العدوان (الإسرائيلي) على غزة ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، العدد (12) كانون الأول 2010 .
28. مي سامي المرشد ، الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط (2002-2016) ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية ، برلين - ألمانيا ، 2017 .
29. هاكان يافوز ، العلاقات التركية - (الإسرائيلية) من منظور الجدل حول الهوية التركية ، ط1 ، دراسات عالمية : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العدد (129) ، 2000 .
30. هشام فوزي عبد العزيز ، العلاقات العسكرية التركية - (الإسرائيلية) بحث منشور ، كلية المعلمين في حائل ، د.ت
31. وصال نجيب العزاوي ، التحالف التركي - (الإسرائيلي) والأمن القومي العربي ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد (9) ، تموز 2000 .
32. يوسف إبراهيم الجهماني ، تركيا والشرق الأوسط (سوريا - الميا - إسرائيل) ، ط2 ، (دار حوران : دمشق ، 2009) ، سلسلة الأعمال الكاملة رقم (7) .

الآثر الاستراتيجي للمتغير النفطي

في أحداث ليبيا «حوار في أزمة 2011»

*جامعة المشرق

malik.dahham@uom.edu.

iq

*د. مالك دحام متعب

باحث من العراق

ملخص :

لقد تبنت ليبيا في القارة الأفريقية سياسة مناهضة التدخل الغربي لتحرير القارة من التبعية الأجنبية ودعم حركات تحررها، والعمل على تطوير القارة عن طريق العمل على تحرير الإرادة السياسية لدول القارة وتنظيم العلاقات السياسية والاقتصادية والتأكيد على المصالح المشتركة، والمساهمة في عملية استثمار الموارد الطبيعية بخاصة النفط وتسخيرها لصالح شعوب القارة والمساهمة في دعم خطط التنمية الاقتصادية والبشرية في مختلف الدول الأفريقية.

ولذلك فقد شكلت الأزمة الليبية احدي أكثر الازمات الإقليمية حساسية سواء على المستوى العربي أو الإفريقي، ومنذ سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا سنة 2011 لم تعرف الدولة الليبية شكلا مستقرا لنظامها السياسي إذ تفجرت بها الكثير من الأزمات و كانت الأزمة الشرعية الأساس لأزمة سياسية عميقة تطورت فيما بعد إلى صراع عسكري متفاوت في حدته من فترة إلى أخرى، ويتأثر كل ذلك بالتدخلات الإقليمية والدولية وعدم القدرة على السيطرة على توريد السلاح بالرغم من تعدد القرارات الأممية في هذا الصدد، كذلك مخرجات المؤتمرات الدولية ودخلت ليبيا في صراع إقليمي، ويبدو أنه سيتحول إلى صراع دولي مركب بعد التدخل الغربي فيها مما يجعل إمكانية حل هذا الصراع معقدة.

فقد ازدادت حدة الأزمة الليبية مع استمرار الانفلات الأمني والخلافات السياسية وغياب حكومة وحدة وطنية، فضلا عن الدور المريب والضابط الذي تلعبه الشركات النفطية المستفيدة من الطاقة في ليبيا لاستمرار الأزمة واستدامتها.

كلمات مفتاحية : الأزمة الليبية، المتغير النفطي، الصراع في ليبيا.

The Strategic Impact of the Oil Variable on the Events of Libya “Dialogue in the Crisis of 2011”

Dr. Malik Dhham Meti^b
Researcher from Iraq
Mashreq University

ABSTRACT

Libya in the African continent has adopted a policy against Western intervention to liberate the continent from foreign dependence, support its liberation movements, and work to develop the continent by working to deliver the political will of the countries of the continent and regulate political and economic relations Emphasizing common interests, contributing to the process of investing natural resources, especially oil, and harnessing them for the benefit of the peoples of the continent, and contributing to supporting economic and human development plans in various African countries. Therefore, the Libyan crisis constituted one of the most sensitive regional crises, whether at the Arab or African levels. Since the fall of Muammar Gaddafi's regime in Libya in 2011, the Libyan state has not known a stable form for its political system, as many crises erupted in it, and the legitimate concern was the basis for a deep political crisis that developed in After a military conflict that varies in intensity from time to time All of this is affected by regional and international interventions and the inability to control the supply of arms despite the multiplicity of UN resolutions, as well as the outcomes of international conferences, and Libya entered a regional conflict, and it seems that it will turn into a complex international conflict after Western intervention in it, which makes the possibility of resolving this conflict complicated, as it has intensified The Libyan crisis with the continuation of the security coup, political differences and the absence of a national unity government, as well as the suspicious

and pressing role played by oil companies benefiting from energy in Libya for the continuation and sustainability of the crisis.

KEY WORDS: The Libyan crisis, The oil variable, The conflict in Libya.

المقدمة:

تشكل الأزمة الليبية إحدى أكثر الأزمات الإقليمية حساسية على الصعيد كافة عربياً وإفريقياً وإقليمياً وحتى عالمياً، إذ شهدت الساحة العربية تغييرات هيكلية غاية في الأهمية عرفت بأنظمتها الحاكمة (تونس - مصر - ليبيا) لكن مثلها البارز والمهم التغييرات التي حدثت في ليبيا إذ أخذت تلك الأحداث منحى دراماتيكية لم يتنبأ به الكثير من المحللين السياسيين ذوي الاختصاص والخبرة في العلاقات الدولية ، ومنذ سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا سنة 2011 لم تعرف الدولة الليبية شكلاً مستقراً لنظامها السياسي إذ تفجرت أزمة شرعية كانت الأساس لأزمة سياسية عميقة تطورت فيما بعد إلى صراع عسكري يتفاوت في حدته بين فترة وأخرى، ويتأثر كل ذلك بالتدخلات الإقليمية والدولية وعدم القدرة على السيطرة على توريد السلاح فضلاً عن القرارات الأممية المتعددة وكذلك مخرجات المؤتمرات الدولية ومع ذلك فإنَّ الغرض الرئيس لهذه الدراسة ليس تحليل الواقع الراهن للأزمة الليبية عن طريق استخدام إطار نظري محدد سواء ما تعلق بنظريات العلاقات الدولية أو أدوات ومناهج تحليل النزاعات الدولية، والتي لها رصيد معرفي كبير يمكن الاستعانة به في تحليل تفاعلات الأزمة الليبية ، لكن الغرض الأساس يرتبط بتوظيف حقل الدراسات المستقبلية وتحديد ما يتعلق بأحد أبرز التقنيات المستخدمة في مجال الاستشراف وهي تقنية التحليل لاستشراف مستقبل هذه الأزمة إذ أنَّ المتغير الخارجي هو محرك الأزمة الأساس ومحورها المركزي ، فقد تعرضت الجماهيرية العربية الليبية لهجمة خارجية يقودها الغرب تحمل في طياتها متغيرات عدة للتأثير على سياستها الخارجية، فأصبحت ليبيا هدفاً للولايات المتحدة الأمريكية وغطرسها وفرنسا واطماعها فضلاً عن الدول الغربية الأخرى ودول الجوار التي تبحث عن سبب لتنفيذ مخططاتها التي تهدف إلى زرع الفتنة والتقسيم وتدمير المنجزات التي حققها الشعب الليبي على مرّ السنين.

أهمية البحث: -

يشكل موضوع البحث أهمية كبرى بوصفه بحثاً يستقرئ ويتتبع الأبعاد الإستراتيجية للأحداث التي جرت وتجرى في ليبيا ومدى تأثير المتغير

النفطي في هذه الأحداث بوصفها تمتلك ثروة نفطية مهمة وظفتها خلال المرحلة السابقة لتكون عنصراً فاعلاً ومؤثراً في الساحة الدولية، بخاصة أفريقيا، فضلاً عن تطلعاتها في قيادة القارة السمراء للتخلص من الهيمنة الغربية.

هدف البحث:

- للبحث اهداف عدة اجتهدنا في البحث للوصول اليها منها:-
 - الدور الخارجي في احداث ليبيا واسبابه ونتائجه
 - تقديم رؤية مستقبلية لما قد تسفر عنه الأحداث في ليبيا والسيناريوهات المحتملة
 - البحث عن التحديات الخارجية التي تهدد كيان الدول العربية الفاعلة في الساحة الدولية، لوجود الكثير من التقاطعات التي تتعارض ومصالح الغرب الاستعمارية.
- إشكالية البحث:-

لما كان الإطار العام لهذا البحث يختص بتحديد مفهوم الأثر الاستراتيجي للمتغير النفطي في أحداث ليبيا على الساحتين الإقليمية والدولية، فهناك مجموعة من التساؤلات والإشكاليات التي برزت في مضامين هذا البحث يتمثل أهمها في الدوافع والأسباب التي كانت وراء أحداث ليبيا، ومدى تأثير هذه المتغيرات في النظام الليبي أو في علاقاته الإقليمية والدولية

فرضية البحث:-

من خلال بحثا الموسوم الاثر الاستراتيجي للمتغير النفطي في احداث ليبيا «حوار في أزمة 2011» سنحاول التوصل الى اثبات فرضية البحث التي تتضمن العلاقة التي تربط حركة التغيير في الجماهيرية الليبية وأثر العامل الخارجي فضلا عن التحديات الداخلية والخارجية التي تهدد كيان هذه الدولة

منهج البحث:-

يعد البحث تحليلاً لسبر اغوار هذه المشكلة فهو يعتمد الاستدلال منهجا لدراسة الأحداث الطارئة التي تمر بها الجماهيرية العربية الليبية بعدها إحدى القوى الفاعلة في العلاقات الدولية للقارة الأفريقية، ومدى فاعلية الغرب وتأثيره في هذه الأحداث، معتمدا على ما سيتوصل إليه البحث من تصورات عما ستؤول إليه الأحداث وأبعادها مستقبلا. وكان ذلك حاضرا في المنهج الاستشراقي الذي كان رديفاً للمنهج الاستدلالي في عملية البحث

هيكلية البحث

تناول البحث أولا الأهمية الجيوستراتيجية لليبيا اذ تم التطرق به الى الموقع الجغرافي المتميز لليبيا في قارة افريقيا ومن ثم تم التطرق الى الأهمية الاقتصادية

بخاصة أهمية النفط وعدّه المرتكز الأساس والسبب المباشر في الاحداث في ليبيا والاطماع الدولية فيه، ثم تم تناول العامل الخارجي في الازمة الليبية متمثلاً بالتدخل العربي والدولي في تلك الاحداث ومدى تأثير هذا العامل على الأوضاع في ليبيا وأخيراً تناولنا السيناريوهات المحتملة على المشهد الليبي.

أولاً: -الأهمية الجيوستراتيجية لليبيا

تتمتع الجماهيرية الليبية بموقع جغرافي متميز، فهي تقع وسط الوطن العربي، وتعد الجسر الذي يربط بين شطريه الشرقي والغربي، كما أنها تشرف على ساحل البحر المتوسط الجنوبي بشاطئ طويل يزيد عن 1900 كم، أي أنها تقع في قلب البحر الأبيض المتوسط، والمغرب العربي، وبوابة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أي في وسط الشمال الإفريقي وفي موقعها هذا جعل منها دولة عربية وإفريقية متوسطة⁽¹⁾، فضلاً عن مجاورتها لأربع دول عربية ودولتين إفريقيتين، ويبلغ طول حدودها البرية التي تشترك فيها مع تلك الدول 4600 كم ولهذا الموقع تأثيره

السياسي الخارجي على هذه الدول⁽²⁾. وتمتلك ليبيا شاطئاً طويلاً على الساحل الجنوبي من البحر المتوسط يجعلها ذات توجه اقتصادي قوى نحو دول هذا البحر في عمليات تصدير النفط واستيراد البضائع المختلفة الى ليبيا.

بناء على ما تقدم فالموقع الجغرافي لأي دولة في العالم يعد المحدد الأساس في تحديد وبلورة الأهداف الإستراتيجية والاقتصادية للبيئة الداخلية والخارجية للدولة، وبذلك فقد استطاعت ليبيا أن تكتسب عبر التاريخ قيمة استراتيجية كبرى إذ تبين عملياً بخاصة في أوقات الحروب الأهمية الاستراتيجية لها، فتهديد شرايين مواصلات البحر المتوسط، والزحف يميناً إلى الشرق الأوسط ويساراً إلى شمال إفريقيا يتم عبر ليبيا، فهي قوة بينية بين قوتين وقطين مهمين مصر من الشرق، والمغرب العربي غرباً.⁽³⁾ فضلاً عن أنها تقع في الجهة المقابلة لأوروبا، ويمكن تصدير نفطها مباشرة إلى الأسواق في الغرب عبر البحر

وتعد ليبيا دولة طبيعية من صنع الجغرافية لا من فرض السياسة وإن مساحتها الكبرى تشكل عنصر قوتها وتوفر لها إمكانات الصمود وتحقيق النصر، فضلاً عن أن المساحات الواسعة تساعد على انتشار الصناعات الوطنية في البلاد.

وبذلك يكون العامل الجغرافي محددًا للأبعاد السياسية والعسكرية لإقليم أي دولة. أي مدى تأثير عناصره المتمثلة

في الموقع الجغرافي، ومساحة الدولة، ومناخها، والشكل في تعاملات الدولة

فالموقع الجغرافي لأي دولة في العالم يعد المحدد الأساس في تحديد وبلورة الأهداف الإستراتيجية

(2) د. جمال حمدان، دراسة في الجغرافية السياسية، الجماهيرية الليبية، مكتبة مدبولي، القاهرة 1996، ص 11

(3) عطية، عادل محمد عبد الناصر، ليبيا الموقع الجغرافي وأثره على وزنها السياسي: دراسة في الجغرافيا السياسية. (رسالة ماجستير) غير منشورة. جامعة أمدرمان الإسلامية، السودان على الرابط.

<https://search.emarefa.net/detail/BIM-336052>

ليبيا دولة طبيعية من صنع الجغرافية لا من فرض السياسة وإن مساحتها الكبرى تشكل عنصر قوتها

مع محيطها الإقليمي، والعالمية⁽⁴⁾. بعامية يعد العامل الجغرافي من العوامل المهمة في إظهار مدى قوة الدولة وتأثيرها على صعيد إستراتيجيتها القومية، أما مساحة ليبيا فتتقدر حوالي (1,750990) مليون كيلو متر مربع وهذه المساحة عنصر قوة لها أمام الأعداء. وإنَّ هذه المساحة قريبة الى الشكل شبه الدائري اذ تقع ضمن دائرة قطرها (600) كيلو متر تشمل معظم أجزائها، يساعد هذا الشكل بحسب رأي كثير من المحللين على سهولة الاتصال بين أطرافها المترامية⁽⁵⁾.



(4) لمزيد من التفصيل انظر: د. فتحي أبو عبانة، دراسات في الجغرافية السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1983، ص 37

(5) لمزيد من التفصيل انظر احمد إبراهيم، مبادئ العلوم السياسية، طرابلس، ليبيا، 2000، ص 373

خارطة الدولة الليبية والدول المجاورة لها

من ذلك يتضح أنَّ موقع ليبيا الجغرافي يشكل مصدر قوة لها، بعدّها بوابة أفريقيا الشمالية ومن ثم قربها من السوق الأوروبية، فضلا عن موقعها على شاطئ طويل يسهم في ازدهار اقتصادها الوطني فيما لو تم استغلاله اقتصاديا في شحن البضائع من وإلى ليبيا، كما يسهم شاطئها في إمكانية استغلاله لإنشاء أسطول أفريقي للدفاع عن القارة الأفريقية.

أما الحدود السياسية للجماهيرية الليبية فهي حدود آمنة، وإنَّ معظم جيرانها من الدول العربية، ومن الدول الأفريقية الصديقة وجميعها أعضاء في الاتحاد الأفريقي وعلاقتها متميزة بعضها مع البعض الآخر

ثانيا: - الأهمية الاقتصادية لليبيا

تعد ليبيا من الدول التي يعتمد اقتصادها على النفط بشكل رئيس، اذ تحتل

عائدات النفط الدرجة الأولى من إيرادات الموازنة العامة، لذلك يؤدي النفط دوراً مهماً في تمويل الصناعة التحويلية، وتكوين رأس المال. يمثل إنتاج وتصدير النفط العماد الرئيس للاقتصاد الليبي منذ بدء الإنتاج عام 1961، ولحد الآن إذ تمثل قيمة الصادرات النفطية نسبة 96% من مجمل قيمة الصادرات السلعية الليبية. وتحقق

يمثل إنتاج وتصدير النفط العماد الرئيس للاقتصاد الليبي منذ بدء الإنتاج عام 1961، ولحد الآن

الإيرادات النفطية ما نسبته 88.6% من إجمالي إيرادات الموازنة. وتزايد أهمية مكانة ليبيا على خريطة النفط الدولية بوجود 46.4 مليار برميل بها كاحتياطيات مؤكدة، مما أهلها لاحتلال المركز الثامن دولياً في حجم احتياطيات الخام وبنسبة 4.4% من الاحتياطيات الدولية.⁽⁶⁾ فليبي لديها احتياطي نفط بلغ

(6) لمزيد من التفصيل ينظر « النفط عماد الاقتصاد الليبي » الجزيرة نت 16-3-2011

46 مليار برميل، وتنتج، قبل إيقاف الضخ، 2 مليون برميل يومياً، وتعد سواحلها حتى الآن-باحثياطي غاز لا يقل عن 2 تريليون أمام سواحلها الممتدة على ساحل المتوسط. فإيطاليا تستورد ما يقدر 374 ألفا برميل من الخام الليبي، أما ألمانيا فهي تحتل المركز الثاني في قائمة صادرات البترول الليبي البالغة 164 ألف برميل، وتكون واردات إسبانيا بنفس كمية ألمانيا. في حين يكون نصيب النفط الليبي نحو 5% من واردات فرنسا النفطية، وأقل من 3% من واردات الصين النفطية، ونحو 0.5% فقط من الواردات النفطية الأميركية⁽⁷⁾ هذه الثروة التي تمتلكها ليبيا جعل منها محط انظار الدول الاستعمارية الكبرى وحاولت هذه الدول باي طريقة الاستحواذ والسيطرة على الثروة النفطية والتحكم بها، وبدأ البحث عن مبرر للتدخل فوجد الغرب ضالته المنشودة في شتات من الخارجين عن القانون لديهم ارتباطات مريبة بالمخططات الخارجية لتدمير مرتكزات الإستراتيجية الليبية القائمة على فلسفة دعم القضايا العربية والأفريقية وتحقيق طموحها في إيجاد التقارب العربي، ودعم القضية الفلسطينية في المحافل الدولية.⁽⁸⁾ فقد تبنت الجماهيرية الليبية في القارة الأفريقية الدعوة لتحرير القارة من التبعية الأجنبية ودعم حركات تحررها، ومحاربة التغلغل (الإسرائيلي) في القارة والعمل على تطوير القارة عن طريق العمل على تحرير الإرادة السياسية لدول القارة وتنظيم العلاقات السياسية والاقتصادية والتأكيد على المصالح المشتركة، والمساهمة في عملية استثمار الموارد الطبيعية والبشرية وتسخيرها لصالح شعوب القارة والمساهمة في دعم خطط التنمية الاقتصادية والبشرية في مختلف الدول الأفريقية.

(7) فيصل محمد عبد الغفار، الربيع العربي. الجنادرية للنشر والطباعة، ط الأولى 2011، ص 21

(8) Richard Pallardy: List of wars, Encyclopaedia Britannica, (Publishing date: Jul 10, 2011), (Accessed: Dec 17,2012):

تأسيماً على ما تقدم ونظراً لتباين المصالح بين المتضادات وتضاربها تم فرز مجموعة من المواقف حول الأزمة الليبية: -

ثالثاً: - الأزمة الليبية الأسباب والنتائج

لقد سبق الأزمة الليبية أحداثاً أو أعمال عنف أو ما يسمى ب (ثورات الربيع) العربي في كل من تونس ومصر وتأثرت ليبيا بتلك الأحداث وتشابهت معها في الأسباب وفي العديد من العوامل المحركة التي كان أساس معظمها منطلقاً من

معاناة شعوب هذه الدول من فساد أنظمتها ورغم التشابه الكبير في الأسباب والمسببات بين الثورات الثلاثة⁽⁹⁾، إلا أن الثورة الليبية جاءت على شكل مختلف في العديد من الجوانب، إذ أنّ

أنَّ العامل الخارجي كان له بالغ الأثر في أعمال العنف في ليبيا

العامل الخارجي كان له بالغ الأثر في أعمال العنف في ليبيا نظراً لتوجهات القيادة الليبية السابقة التي حاولت أن تضع أسساً وطنية لبناء مرتكزات إستراتيجيتها القومية في إطار فلسفتها القائمة على دعم القضايا العربية والأفريقية وتحقيق طموحها في إيجاد التقارب العربي، ودعم القضية الفلسطينية في المحافل الدولية. فقد تبنت الجماهيرية الليبية في القارة الأفريقية الدعوة لتحرير القارة من التبعية الأجنبية ودعم حركات تحررها، ومحاربة التغلغل (الإسرائيلي) في القارة والعمل على تطوير القارة عن طريق العمل على تحرير الإرادة السياسية لدول القارة وتنظيم العلاقات السياسية والاقتصادية والتأكيد على المصالح المشتركة، والمساهمة في عملية استثمار الموارد الطبيعية والبشرية وتسخيرها لصالح شعوب القارة والمساهمة في دعم خطط التنمية الاقتصادية والبشرية في مختلف الدول الأفريقية. فقد أدى ذلك إلى إحداث الكثير من المتغيرات الدولية التي تتعارض مع المصالح الغربية وإطماعها

(9) علي محمد فرج النحلي، الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2018، ص18

بناء على ذلك فقد وضعت الدول الغربية في إستراتيجيتها حتمية إيقاف التطلعات الأفريقية التي تتعارض وتتصادم مع مصالحها الاقتصادية. فقد كانت هذه الدول تتحين الفرص لإحداث تغير جوهري في القيادة الليبية لتبنيها وقيادتها القارة الأفريقية باتجاه يتناقض مع إستراتيجية الدول الغربية. وكان لأحداث الثورة التونسية وأحداث مصر الأثر الفعال في قيام حراك وطني لبعض الدول العربية اختلطت مفاهيمه لدى شعوب المنطقة ما بين العمالة وخدمة مخططات الغرب الاستعمارية من جهة وما بين العمل الوطني الذي يهدف ويسعى لقيام إصلاح جذري لتغيير واقع هذه الشعوب نحو الحرية والازدهار من هنا كانت أحداث ليبيا بعيدة عن العمل الوطني قريبة من المخطط الغربي بكل أبعاده التأميرية التخريبية لتاريخ شعب يفتخر بمقاومته الاستعمار طوال تاريخه. وكانت نتيجة تلك السياسة هدم وتدمير الدولة الليبية واشعال الفتن بين أبناء الشعب الليبي وتخريب كل مقومات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقضاء على طموح القوى الوطنية لبناء

نظام وطني لا يخضع لمخططات الغرب التدميرية، وهكذا تحولت ليبيا في ما بعد القذافي إلى غابة حقيقية مليئة بالسلاح، تعمها الفوضى ويسود أهلها الاقتتال، فقد أصبح تهريب النفط لحساب الكبار من رؤساء العصابات، وأصبحت ليبيا دولة فاشلة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، تسيطر عليها الميليشيات المسلحة التي تملك مخزونا من السلاح يفوق ما كان متوفرا في عهد معمر القذافي.⁽¹⁰⁾

رابعا: - المواقف الدولية من الأزمة الليبية

الموقف العربي

تمثل الموقف العربي إزاء الأحداث في ليبيا بما تبنته الجامعة العربية من موقف سلبي تجلى بإعطاء الشرعية لقيام تحالف غربي أمريكي، فسارعت الجامعة العربية من أجل طلب تدخل المنظمة الدولية وهو الأمر الذي ساعد في إصدار قراره رقم (1973) الذي يقضي بفرض حظر جوي وتفويض دولي لتنفيذ الحظر. وهو الأمر الذي جعل للعامل الخارجي دوراً واضحاً وملموساً في إدارة الشأن الليبي منذ بداية تفجر الأزمة. إذ تجرأ المتمردون على نظام القذافي، مدعومين من حلف الناتو الذي كان له من الآثار على تحريك الأزمة الليبية في الطريق الذي يتفق وتحقيق مصالح الدول الغربية.⁽¹¹⁾ لتدمير ليبيا شعباً ومؤسسات، من خلال فرض حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي فوق الأراضي الليبية وإقامة مناطق آمنة.¹² وهو إجراء أولي للم شتات المتمردين ووضعهم تحت الحماية الغربية ودعمهم بالمال والسلاح لانطلاق عملياتهم العسكرية، جاء ذلك من خلال ما أعلنته مجموعة الاتصال الدولية حول ليبيا في ختام اجتماعها المنعقد في أبو ظبي الذي ضم أكثر من عشرين وزير خارجية ومجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي.⁽¹³⁾ فيما سارعت قطر والإمارات المتنافستين على تحقيق نفوذ إقليمي إلى دعم جماعات من المتمردين بالمال والسلاح، فدعمت قطر المقاتلين ذوي الميول الإسلامية واختارت الإمارات دعم قوى قبلية وشخصيات ذات نفوذ في منطقة الزنتان غربي ليبيا.

اما الموقف المصري فقد لوحث مصر بالتدخل العسكري في ليبيا لان هذا الموقف تتحكم فيه جملة عوامل منها الأمنية والاقتصادية وحتى الأيديولوجية المتمثلة في مواجهة الإسلام السياسي والحملة التي تشنها الحكومة المصرية على حركة الإخوان المسلمين وتنظيمهم الدولي.⁽¹⁴⁾

وهكذا هي مواقف الجامعة العربية والكثير من الأنظمة العربية دائما ما تكون دافعة باتجاه مساندة الدول المتحكمة في صنع القرار الدولي ضد الدول التي تحاول

(10) نقلا عن نوفل، أحمد سعيد، والجوالي، عاطف، ومحمود، ناصر، والكيالي، عبد الحميد، والحمد، جواد (2017). الأزمة الليبية إلى أين؟ عمان. مركز دراسات الشرق الأوسط.

(11) احمد محمد أحمد، دور المنظمات الإقليمية وحلف الناتو في تصعيد الأزمة الليبية وآليات الخروج منها، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2010، ص5

(12) ينظر نص قرار الجامعة العربية ذي الرقم (7360) المنعقد في 12 / 3 / 2011 بشأن تداعي الأحداث في ليبيا

(13) ينظر صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، الجمعة 10 يونيو، 2011، العدد 11882

(14) خالد حنفي على، مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2011، ص 75

ضد التدخلات الأجنبية وبناء ثوابت وطنية وقومية فلم يكن الموقف العربي مشرفاً في أحداث ليبيا بل كان داعماً للموقف الغربي الذي دمر ليبيا ومركزاتها الإستراتيجية وثوابتها القومية وكان السبب الرئيس في الأحداث الجارية. وهكذا كان موقف العرب بجامعتهم العتيذة مع العراق عندما تعرض لغزو قادته الولايات المتحدة الأمريكية دمر كل مراكز الدولة وقبلة كانت فلسطين.

مواقف الجامعة العربية والكثير من الأنظمة العربية دائماً ما تكون دافعة باتجاه مساندة الدول المتحكمة في صنع القرار الدولي

الموقف التركي :-

تعد المصالح الاقتصادية في مقدمة دوافع التدخل التركي في أحداث ليبيا، فتركيا تستورد معظم احتياجاتها من ليبيا صاحبة أكبر احتياطي نفطي في القارة الأفريقية وقد أقر البرلمان إرسال قوات إلى ليبيا بحجة تقديم «المشورة والتدريب» لمد نفوذها في شمال وشرق أفريقيا، وتعزيز استراتيجيتها في شرق وجنوب البحر المتوسط وقد ركزت تركيا اهتماماتها في ليبيا على مصالحها الاقتصادية ، وبما أنّ تركيا تعاني من أزمة اقتصادية غير مسبوقه ظهر ذلك في انهيار سعر صرف الليرة،

(15) احمد سعيد نوفل، الازمة الليبية وتداعياتها، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد13، سنة 2017، ص14

لذلك فقد غيرت تركيا موقفها من المعارضة للتدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي إلى الموافقة للعمل ضد نظام العقيد معمر القذافي⁽¹⁵⁾ على الرغم من ارتباط تركيا بعقود تم توقيعها قبل أحداث عام 2011 في مجالات اقتصادية وتنموية وبالتالي

كان للعامل الأيديولوجي أيضا دور رئيسي في الاندفاع التركي للعب دور أساس في ليبيا

فإن تركيا تخشى على مصالحها الاقتصادية في ليبيا⁽¹⁶⁾ فضلاً عن ذلك فقد كان للعامل الأيديولوجي أيضا دور رئيسي في الاندفاع التركي للعب دور أساس في ليبيا عبر تبنيتها دعم جماعة الأخوان المسلمين والجماعات المقربة منها⁽¹⁷⁾

(16) لمزيد من التفصيل انظر

<https://www.skynewsarabia.com/middle-east-1264144/%D8%A8%D8%B1%D9%8A-%D8%AF%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D8%9F>

تأسيساً على ما تقدم فإن التدخل التركي في ليبيا قد ينكفئ أو يتحدد لوجود مصالح متضاربة مع الغرب بخاصة إذا ما لاحظنا العداء الذي تتعرض له تركيا من الجماعة الدولية بخاصة في مسألة التدخل العسكري في ليبيا ومسألة التنقيب عن النفط والغاز في المتوسط الذي يعد هدف الجميع فقد يستمر ضعف الاقتصاد التركي وانخفاض قيمة الليرة التركية مما يعني وجود مشكلات اقتصادية تحد من دعم الإنفاق العسكري المتزايد بعد العقوبات التي فرضت عليها عقب الغزو⁽¹⁸⁾. وهكذا فقد تكون المناورة التركية في تدخلها في الشأن الليبي تهدد بإحداث أزمة أوسع في منطقة شرق المتوسط والتي بدورها يمكن أن تعقد علاقات تركيا مع كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وحلفاء الناتو الرئيسيين من ناحية أخرى. وقد تزيد من التوترات الإقليمية الحالية

(17) جمال جوهر، التدخل التركي في ليبيا يضع المنطقة على حافة الحرب، الشرق الاوسط جريدة العرب الدولية، العدد 15012، السبت 9 كانون الثاني 2010.

(18) للتفصيل انظر محمود سمير، السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا 2011 - 2014، مجلة رؤية تركية، العدد 3 ص 39

الموقف الغربي: -

تباينت مواقف الدول الغربية من أحداث ليبيا فقد اتسم موقف إيطاليا في البداية بالغموض حيال الأزمة الليبية، خوفاً على مصالحها الاستراتيجية بيد أن هذا الموقف الإيطالي قد تغير بعد الاتفاق الذي وقعته تركيا مع حكومة الوفاق حول مناطق النفوذ البحري في البحر المتوسط، والاتفاق الآخر بشأن التعاون الأمني والعسكري بين البلدين والذي يسمح لتركيا بنشر قواتها في ليبيا، بما يهدد بشكل مباشر أمن واستقرار المنطقة، وهو ما دفع الحكومة الإيطالية إلى إعلان رفضها لهذا الاتفاق، ورفضها لأي تدخل خارجي في الصراع الليبي وتمسكها بالحل السياسي وتوافق الموقف الفرنسي مع موقف إيطاليا الراض لتدخل تركيا في ليبيا.⁽¹⁹⁾ فيما عد الموقف الفرنسي محورياً في أحداث ليبيا منذ اندلاع الثورة على العقيد معمر القذافي في شباط 2011. لأطماعها الاستعمارية ورغبتها الجامحة للسيطرة على مخزون ليبيا النفطي. وهكذا بريطانيا من بين الداعمين الرئيسيين لتدخل الناتو في ليبيا يعود ذلك للعلاقات المضطربة مع حكومة القذافي، وعملت حكومة المملكة المتحدة بالتنسيق مع فرنسا والولايات المتحدة والشركاء الآخرين في

(19) زياد عقل، التحرك المصري في ليبيا: محورية الدور وتعدد الأدوات، الملف المصري، العدد 38، القاهرة، مصر، 2017، ص 18

**موقف الولايات المتحدة
الامريكية فقد تجلى بالضغط
على مجلس الأمن الدولي لصدور
القرارين 1970 و1973 بشأن الحالة
الليبية**

الاتحاد الأوروبي والشركاء الدوليين لتبادل المعلومات وتنسيق الاستجابات الدولية، وتوصلت إلى قرار دعم التدخل العسكري لمعالجة الأزمة المتفاقمة في ليبيا. اما موقف الولايات المتحدة الامريكية فقد تجلى بالضغط على مجلس الأمن الدولي لصدور القرارين 1970 و1973 بشأن الحالة الليبية اي إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية ، وحظر الأسلحة

والسفر، وتجميد الأصول الليبية في الدول الغربية ، وإقامة منطقة حظر طيران جوي في الأجواء الليبية ، وقامت بترأس حلف عسكري ضم عدداً من الدول لمساعدة ما يسمى (ثوار ليبيا) للتخلص من القذافي ، وقام حلف الناتو بضربات جوية على أهداف عسكرية لقوات القذافي وبعد مقتل القذافي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية احتواء (الثورة) في ليبيا ، فاستخدمت الأسلوب غير المباشر في السيطرة على مخرجات الثورة الليبية⁽²⁰⁾ وعندما رأت أمريكا التدخل الروسي، هرعت إلى الحد من تلك التدخلات لخشيته من أن تؤسس روسيا حضوراً إستراتيجياً في ليبيا يتخطى فكرة دعم الجيش الوطني عسكرياً، كما يمكن أن يعزز لاحقاً بنشر منظومات دفاعية في ليبيا، قد يترجم إلى قاعدة جوية روسية، وهو ما يشكل خطراً على الناتو.⁽²¹⁾

(20) مبروك ساحلي، تحديات بناء الدولة في دول الربيع العربي: دراسة حالة ليبيا، مجلة دراسات شرق أوسطية، المجلد 22، العدد 86، الأردن، 2019، ص 31.

(21) يسرى وتاس، الحياض التونسي من الأزمة الليبية.. سعيد على خطى أسلافه، موقع الأناضول، نشر بتاريخ 2020/5/18، على الرابط <https://www.aa.com.tr/ar>

خامسا: - سيناريوهات الأزمة الليبية

شهدت الساحة الليبية تغييرات غاية في الأهمية عصفت بنظامها الحاكم وأخذت تلك الأحداث المتواترة والمتوترة في الأزمة الليبية شكلا خطيرا من غير الممكن تحديد سيناريو معين لما قد تسفر عنه الاحداث في بلد تتصارع فيه وعليه قوى خارجية ومليشيات مشتتة يجمعها حب السلطة والمال والانتقام وتغيب عنها كل القيم الوطنية والأخلاقية ولذلك حددت الدراسة ثلاث سيناريوهات محتملة لمستقبل الأزمة الليبية

السيناريو الأول: -الحل السياسي والتسوية الكاملة للأزمة

في هذا السيناريو يفترض حدوث توافق سياسي بين الأطراف الليبية ووقف الأعمال القتالية والوصول إلى توافق سياسي بين الأطراف الرئيسية المتصارعة لتنبثق عن ذلك حكومة وطنية تستند في تشكيلها إلى وجهة النظر الأممية بحيث تتم الموافقة على إعلان جدول زمني للانتخابات في ليبيا والالتزام بمخرجاتها وذلك في إطار اتفاق يتم بين القوى

**ويتطلب التوصل لتوافق سياسي
ينهي الصراع في ليبيا توفر
القناعة لدى أطرافه بأن قدرا كبيرا
من مصالحها قد تحققت**

المتصارعة وقد يتم ذلك بناء على قناعة مختلف الأطراف بتحقيق بعض مصالحها، وأن الحسم العسكري لن يتم لأي منها، وأن استمرار الوضع الحالي ليس في صالح أي طرف بمفرده. ويتطلب التوصل لتوافق سياسي ينهي الصراع في ليبيا توفر القناعة لدى أطرافه بأن قدرا كبيرا من مصالحها قد تحققت، وبأن حسم الصراع عسكرياً لصالح أي منها غير متيسر في المدى المنظور، وبأن استمراره يلحق الضرر بمصالح الأطراف المتصارعة وبالمصالح الوطنية الليبية. ولتأكيد نجاح الحل السياسي لابد من وجود توافقاً بين القوى الإقليمية الفاعلة في الشأن الليبي على ضرورة إنهاء الصراع، كما يستدعي دوراً دولياً أقوى في فرض اتفاق الحل الوطني على الأطراف الليبية المتصارعة وعلى الأطراف الإقليمية التي تصر على التدخل في الشأن الليبي وعلى إفشال اتفاق المصالحة الوطنية.

ويتطلب نجاح السيناريو كذلك توقف بعض الأطراف الدولية عن انحيازها لصالح بعض أطراف الصراع ، وإدراك الانعكاسات الخطيرة المترتبة على استمرار الصراع في ليبيا على الأمن الإقليمي والدولي. ويبنى على هذا الحل الحفاظ على وحدة الدولة الليبية وقطع الطريق على سيناريو تقسيمها على خلفيات سياسية وجغرافية وقبلية تحقيق الاستقرار والأمن في ليبيا، ووقف أعمال القتل والخطف، ووضع حد لاستنزاف الدولة وإهدار طاقاتها ومقدّراتها. يقود ذلك الى فتح المجال لتحسين الوضع الاقتصادي وتخفيف الأعباء الحياتية على المواطنين عندها ستوقف

التدخلات الإقليمية والدولية والعبث بشؤون ليبيا الداخلية لصالح الحفاظ على سيادة الدولة واستقلاليتها والإسهام في تحقيق الاستقرار الإقليمي، ووقف الاخطار والانعكاسات السلبية على دول الجوار وعلى أمن المنطقة.

السيناريو الثاني: -الحل العسكري (تصاعد الأزمة) عسكرية الدولة

عندما تفشل الجهود السياسية في تحقيق الوفاق الوطني الأطراف المتصارعة يعني ذلك تجدد المواجهات المسلحة على نطاق واسع وستتصاعد الأزمة بين الأطراف الليبية، وستزيد التدخلات الإقليمية والدولية فيها، ومن ثم، زيادة وتيرة الفوضى، وعدم الاستقرار على نحو يصبح معه حلم ليبيا الموحدة بعيد المنال. وسيتم اللجوء الى الحلول العسكرية لحسم الصراع على الأرض ويتطلب نجاح سيناريو العسكرية زيادة دعم بعض الأطراف الإقليمية والدولية لفريق وجماعة معينة على الجماعات الاخرى عسكريا بالاسلح والمعدات والخبرات، وربما بالتدخل العسكري المباشر، ويتوقع استمرار حالة الاضطراب الأمني وغياب الاستقرار، واستمرار فرص تجدد الصراع نتيجة عدم رضى أطراف رئيسية عن الهزيمة والإقصاء من المشهد السياسي. فضلاً عن اغلاق الطريق على مسار الإصلاح السياسي والديمقراطي في البلاد وتكريس حالة استبداد سياسي. ويتوقع كذلك استمرار الاستنزاف الاقتصادي، وضعف فرص تعافي الاقتصاد الوطني من الأوضاع الصعبة القائمة حالياً، والحفاظ على وحدة الدولة، لكن مع استمرار أجواء الاحتقان وحالة عدم الرضى، وتوفير الفرصة المواتية والأرضية الخصبة لنشاط المجموعات المتطرفة والإرهابية داخل الأراضي الليبية. يقود ذلك الى زيادة حجم التدخلات الخارجية في شؤون ليبيا الداخلية، وانجرار الدولة للدخول في أتون صراع المحاور الإقليمية، واستخدامها ساحة لخوض صراعات الآخرين، وتراجع فرص تحقيق استقرار المنطقة، واستمرار الفوضى الإقليمية. ويؤثر ذلك سلباً في مسار التحول الديمقراطي وتعزيز ظاهرة الانقلابات العسكرية والاستبداد السياسي في المنطقة.

السيناريو الثالث: - استمرار الوضع المضطرب لتقسيم الدولة

ويفترض هذا السيناريو عدم التوصل إلى توافق سياسي بين الأطراف الرئيسية في ليبيا، واستمرار الصراع بين مليشيات مسلحة منتشرة في مختلف أنحاء الدولة. وضرب وحدة الدولة وإنتاج كيانات هزيلة متصارعة واستمرار حالة الاستنزاف بين الكيانات المنفصلة، والفشل في تحقيق الأمن والاستقرار الوطني وإلحاق ضرر

بالغ بالحالة الاجتماعية وبالوحدة الوطنية، وتغذية النزاعات القبلية والجغرافية ويعني هذا وصول مسار الإصلاح السياسي والديمقراطي في البلاد إلى طريق مسدود وتوجيه ضربة قوية للاقتصاد الوطني، والتأثير سلباً في أوضاع المواطنين الحياتية. يقود ذلك إلى توفير تربة خصبة للتطرف ولتعدد الحركات الإرهابية المتشددة وزيادة حجم التدخلات الخارجية السلبية في الشأن الليبي، وتبعية الكيانات المنفصلة للأطراف الإقليمية والدولية الداعمة لها، ما يعزز استخدام الأراضي الليبية ساحة لخوض الصراعات الخارجية على حساب مصالح

**أن نجاح سيناريوهات التقسيم
وعسكرة الدولة ينطويان على
أخطار أكبر على مستقبل الوضع
في ليبيا**

ليبيا وشعبها. وإن استمر الوضع القائم ينطوي عليه أخطار كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي، غير أن نجاح سيناريوهات التقسيم وعسكرة الدولة ينطويان على أخطار أكبر على مستقبل الوضع في ليبيا، ويهددان بصورة أكبر أمن دول الجوار واستقرار المنطقة التي تعاني حالة فوضى واضطرابات سياسية وأمنية. وإن سيناريو الحل السياسي ينطوي على نتائج إيجابية كبيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي، الأمر الذي يدعو إلى اعتماده خياراً مفضلاً، ما يدعو إلى ضرورة تضافر الجهود الليبية والإقليمية والدولية من أجل إنجازه وتذليل العقبات التي تعترض طريقه، في ظل خطورة البدائل الأخرى.

تأسيساً على ما تقدم وبناء على المعطيات والتعقيدات القائمة محلياً وإقليمياً ودولياً، تبدو فرص السيناريوهات المذكورة قائمة ومفتوحة، ويصعب ترجيح فرص نجاح واحد منها، مع وجود أفضلية نسبية لصالح سيناريو الحل السياسي، لكن الأمر منوط بإرادة الشعب الليبي والقوى الليبية المتصارعة بالدرجة الأولى، وإرادة الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة في الصراع الليبي.

الخاتمة

إن مفهوم النظام الدولي بمظهره الحديث عزز من هيمنة الغرب بخاصة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم الثالث، ورسخ دور العامل العسكري في تحديد معالم السياسة الدولية وحسم الصراع الذي تم تبنيه في (العراق وأفغانستان) وأحدث مفهوماً جديداً لم يسمى بسيادة الدول غابت فيه السيادة الحقيقية وتبلور العامل الاقتصادي متمثلاً بالنفط والتقدم التكنولوجي والعلمي كمحدد مهم ومتغير فاعل في بلورة العلاقات الدولية وفي مفهوم السيادة

**وأن الصراع الداخلي في ليبيا قد
يتحول إلى صراع إقليمي، ويبدو أنه
سيتحول لصراع دولي بعد التدخل
الغربي في ليبيا**

وأن الصراع الداخلي في ليبيا قد يتحول إلى صراع إقليمي، ويبدو أنه سيتحول لصراع دولي بعد التدخل الغربي في ليبيا. وهذا سيجعل إمكانية حل الصراع مركبة

ومعقدة إذ تلعب الشركات المستفيدة من الطاقة في ليبيا دور اللوبي الضاغط على مجموع الدول التي تتدخل في الشأن الليبي للوصول لحل الأزمة الليبية لذا فإن الميليشيات المتقاتلة ليس لديهم أي دور في حل الأزمة وليس لديهم الخبرة السياسية أو العسكرية في بناء الدولة وينعدم عندهم تماماً الانضباط والهيكلية في عملهم ، وهناك فجوة كبيرة بينهم وبين القبائل الليبية أي الشعب الليبي ، ولم يستطيعوا لحد الآن تأليف قوة عسكرية أو سياسية منظمة ترسم أهدافهم وما هم إلا شتات هس ضعيف متناحر متفرق بين علمانيين ، وإسلاميين معتدلين ، وقاعدة متشددين ، وإخوان مسلمين لم تستطع أموال الإمارات العربية المتحدة وسياسة دولة قطر المريبة وبعض دول الخليج ولا مؤتمرات الغرب من تقويم اعوجاجهم أو تقديمهم كنموذج قابل للاستمرار يصلح لقيادة حكومة أو بناء بلد.

وهكذا كانت التدخلات الخارجية بمراحلها المختلفة ابتداء من تدخل حلف شمال الأطلسي خلال الثورة في 2011، مروراً بالتدخلات الإقليمية والدولية الداعمة للانقلاب والمناهضة له، وانتهاء بالتدخل الأممي للوساطة بين الأطراف الليبية، ثم أخيراً مرحلة التدخل المباشر بقوات رسمية وشبه رسمية، مع عدم إغفال تدخلات الفاعلين غير الحكوميين من أمثال الشركات الأمنية والمرترقة.

من هنا يظهر أنّ مفاتيح حل الأزمة في ليبيا بات في أيدي القوى الخارجية إلى حد كبير أي أن قرار الحسم النهائي مرتبط حالياً بمصالح القوى الخارجية أكثر منه برغبة ما يسمى بـ(الثوار) أو الحكومة الليبية على حد سواء، ومتى ما تم التوافق بين أي طرف (سواء الحكومة أو المتمردين) مع القوى الخارجية سيتم إنهاء الأزمة، مع العرض إن الغرب يرى في دعم ما يسمى بالثوار أصبح ضرورة حتمية تمت المراهنة عليها بعد التأكد أن مصالحهم مرتبطة إلى حد ما باستيلاء (الثوار) على السلطة في ليبيا وهنا سيدخل المتغير النفطي كعنصر فاعل وحاسم في عملية إنهاء الصراع مثلما كان سبباً رئيساً فيه.

قائمة المصادر

1. Anouar Boukhars, "The Maghreb's Fragile Edges," Africa Security Brief No. 34 (Washington, DC: Africa Center for Strategic Studies, 2018).
2. د. جمال حمدان، دراسة في الجغرافية السياسية، الجماهيرية الليبية، مكتبة مدبولي، القاهرة 1996
3. عادل محمد عبد الناصر عطية، ليبيا الموقع الجغرافي وأثره على وزنها السياسي: دراسة في الجغرافيا السياسية. (رسالة ماجستير) غير منشورة. جامعة أمدرمان الإسلامية، السودان على الرابط. <https://search.emarefa.net/detail/BIM-336052>
4. د. فتحي أبو عبانة، دراسات في الجغرافية السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1983

5. احمد إبراهيم، مبادئ العلوم السياسية، طرابلس، ليبيا، 2000
6. « النفط عماد الاقتصاد الليبي » الجزيرة نت 16-3-2011
7. فيصل محمد عبد الغفار، الربيع العربي. الجنادرية للنشر والطباعة، ط الأولى 2011
8. 8- Richard Pallardy: List of wars, Encyclopaedia Britannica, (Publishing date: Jul 10, 2011), (Accessed: Dec 17,2012):
9. احمد محمد أحمد، دور المنظمات الإقليمية وحلف الناتو في تصعيد الأزمة الليبية وآليات الخروج منها، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2010
10. ينظر نص قرار الجامعة العربية ذي الرقم (7360) المنعقد في 12/ 3/ 2011 بشأن تداعي الأحداث في ليبيا
11. ينظر صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، الجمعة 10 يونيو، 2011، العدد 11882
12. خالد حنفي على، مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 2011
13. احمد سعيد نوفل، الأزمة الليبية وتداعياتها، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 13، سنة 2017
14. <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1264144-%D8%A%D8%B1%D98%A%D8%AF-%D8%AA%D8%B1%D983%D98%A%D8%A7-%D984%D98%A%D8%A8%D98%A%D8%A7%D89F>
15. جمال جوهر، التدخل التركي في ليبيا يضع المنطقة على حافة الحرب، الشرق الاوسط جريدة العرب الدولية، العدد 15012، السبت 9 كانون الثاني، 2010.
16. للتفصيل انظر محمود سمير، السياسة الخارجية التركية تجاه ليبيا 2011 - 2014، مجلة رؤية تركية، العدد 3
17. زياد عقل، التحرك المصري في ليبيا: محورية الدور وتعدد الأدوات، الملف المصري، العدد 38، القاهرة، مصر، 2017
18. مبروك ساحلي، تحديات بناء الدولة في دول الربيع العربي: دراسة حالة ليبيا، مجلة دراسات شرق أوسطية، المجلد 22، العدد 86، الأردن، 2019
19. يسرى ونّاس، الحياد التونسي من الأزمة الليبية.. سعيد على خطى أسلافه، موقع الاناضول، نشر بتاريخ 2020/5/18، على الرابط [/https://www.aa.com.tr/ar](https://www.aa.com.tr/ar)
21. علي محمد فرج النحلي، الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، 2018
22. نقلا عن نوفل، أحمد سعيد، والجوالي، عاطف، ومحمود، ناصر، والكيالي، عبد الحميد، والحمد، جواد (2017). الأزمة الليبية إلى أين؟ عمان. مركز دراسات الشرق الأوسط.
23. احمد محمد أحمد، دور المنظمات الإقليمية وحلف الناتو في تصعيد الأزمة الليبية وآليات الخروج منه

شرح الخلخالي لتفسير - سورة فصلت- من تفسير البيضاوي

مصطفى محمد صالح عطية الحمداني* أ.م.د. عمار حكمت فرحان الحديثي*

باحث من العراق

باحث من العراق

*جامعة بغداد/ كلية العلوم
الإسلامية/قسم العقيدة والفكر
الإسلامي
mustafamohammedsaleh@
gmail.com

ملخص :

إنَّ أفضل ما يسعى إليه الإنسان وخير وما يقدمه من الأعمال الصالحة خدمة كتاب الله العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، والذي جعله الله نوراً للإنسانية وختم به الرسالات السماوية وامتن به على البشرية، وبما أنه كان للعلماء القدامى اليد الطولى في تفسير القرآن العظيم وكذلك المتأخرين منهم ممن اشتغل بذلك فذلوا بذلك الكثير من الصعاب على طلبة العلم فقد جعلهم الله جل ثناؤه حملة هذا الكتاب العزيز وسرج هذا الدين ومشاعل نور لهذه الأمة، والشيخ الخلخالي من بين هؤلاء العلماء والذي كان له دور في خدمة كتاب الله المجيد.

فتأتي أهمية الموضوع من ارتباطه بكتاب الله العزيز، ولما له من أهمية كبيرة وفائدة عظيمة، وأهمية تحقيقه أكبر لأسباب منها: أن هكذا مخطوطات بما تحمله من علم إذا ضاعت ضاع العلم الذي بين ثناياها، لذا يكون تحقيقها أهم وأولى، كما وأردت التعريف بعالم من علماء الأمة وإخراج بعض من نتاجه العلمي، لذلك تأتي أهمية هذا المخطوط لكي تجدد معرفة طلبة العلم والباحثين بهذا العالم وبمكانته العلمية، ولكي يتعرفوا على آثاره ومصنفاته حتى يعملوا على تحقيقها ودراستها.

كلمات مفتاحية: الخلخالي، مذهبه، تلاميذه، سياسة، آراء

Al-Khalkhali's explanation of the interpretation of Surat Fussilat from Tafsir al-Baydawi

Prof. Dr. Ammar Hikmat Farhan / Mustafa Muhammad Salih Attia

Al-Hadithi

Al-Hamdani

University of Baghdad/College of Islamic Sciences/Department of
Creed and Islamic Thought

ABSTRACT

The best of what a person strives for and the goodness and good deeds he offers are the service of the Holy Book of God, which falsehood does not come to it from before it or from behind it, which God made a light for humanity, sealed the heavenly messages with it, and was grateful to humanity, and since the ancient scholars had the upper hand in interpreting The Great Qur'an, as well as the later ones among them who occupied themselves with that, and thus surmounted many difficulties for the students of knowledge, for God Almighty made them bearers of this dear book, the lamp of this religion and the torches of light for this nation, and Sheikh Al-Khalkhali is among these scholars who had a role in serving the Glorious Book of God.

The importance of the subject comes from its connection with the dear Book of God, and because of its great importance and great benefit, and the importance of achieving it is greater for reasons including: that such manuscripts with the knowledge they carry is lost, so the knowledge that is between its folds is lost, so its investigation is more important and first, as I wanted to introduce a scientist from among the scholars The nation and extracting some of its scientific output, so the importance of this manuscript comes in order to renew the knowledge of students and researchers of this world and its scientific status, and to get acquainted with its effects and works in order to work on its investigation and study.

KEYWORDS: Al-Khalkhali, his doctrine, his students, politics, opinions.

القسم الأول: الدراسي

المبحث الأول: حياة الخليلي وعصره

المطلب الأول: حياته الشخصية

أولاً: اسمه ونسبه ولادته ونشأته وموطنه:

هو المولى السيد حسين بن حسن الحسيني الخليلي⁽¹⁾، ونسبته إلى خليل مدينة بأذربيجان⁽²⁾، وهي مدينة وكورة في طرف أذربيجان، متاخمة لجيلان في وسط الجبال وأكثر قراهم ومزارعهم في جبال شاهقة، بينها وبين قزوین سبعة أيام، وبين أردبیل يومان، وفي هذه الولاية قلاع حصينة⁽³⁾ أمّا ولادته ونشأته فمن خلال البحث في كتب التراجم، لم أجد عنه شيئاً يذكر فيما تيسر إليّ الاطلاع عليه من هذه المصادر.

ثانياً: وفاته:

لم تذكر كتب التراجم سوى أنّه توفي سنة: 1014هـ⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: حياته العلمية

أولاً: شيوخه وتلاميذه

شيوخه:

لم تذكر المصادر الكثير عن شيوخه إلا واحداً، فالخليلي أخذ عن العلامة حبيب الله الشهير بمرزاجان الشيزاري⁽⁵⁾.

تلاميذه:

لم تقتصر جهود الشيخ الخليلي العلمية على التأليف والتصنيف بل تجاوز ذلك إلى التعليم والتدريس، ولا شك أنّ هكذا عالم لا بد له من تلاميذ تلقوا عنه العلوم واذكرهم على النحو الآتي:

1- عبد الكريم بن سليمان بن عبد الوهاب الكوراني⁽⁶⁾.

2- عبد الرحيم بن محمد: مفتي الدولة العثمانية المحقق الشهير أحد أعيان علماء الزمان الذين ابتهجت بهم الأوقات وتزينت بحلى متأثرهم الأيام رحل في مبدأ أمره من بلده ادنه إلى بلاد الأراد وقرأ بها العلوم الحكيمة والرياضية والطبيعية والإلهية على المولى حسين الخليلي وفاق في المعرفة والاتقان ثم اعتني بتتميم المادة حتى اجتمع فيه من الفنون ما لم يجتمع فيما سواه ممن عاصره وكان في جميع أحواله مثابراً على التحصيل لا يمل ولا يفتر ونما به حظه فوصل إلى المدرسة السليمانية وولي منها قضاء ينكي شهر ثم تقاعد بعد ذلك عن القضاء واختار التدريس فوجهت إليه مدرسة السلطان أحمد برتبة قضاء قسطنطينية ثم ولي

(1) يُنظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمحبي: 122/2، والأعلام، الزركلي: 235/2، ومعجم المؤلفين، لعمر كحالة: 319/3.

(2) يُنظر: لب اللباب في تحرير الأنساب، السبوطي: 95، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمحبي: 122/2، ومعجم المؤلفين، لعمر كحالة: 319/3.

(3) يُنظر: معجم البلدان، لياقوت الحموي: 381/2، مراد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لابن عبد الحق: 477/1.

(4) يُنظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمحبي: 122/2، معجم المؤلفين، لعمر كحالة: 319/3.

لم تقتصر جهود الشيخ الخليلي العلمية على التأليف والتصنيف بل تجاوز ذلك إلى التعليم والتدريس

(5) يُنظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمحبي: 122/2.

(6) يُنظر: المصدر نفسه: 122/2، والأعلام، الزركلي: 235/2.

قضاءها استقلالاً ونقل منها إلى قضاء العسكر بابا طولي في سنة خمس وألف ولما عزل عنها أمر بالتوجه إلى بلده أدنه بالأمر السلطاني ثم عاد منها بطلب من جانب السلطنة، وولي قضاء العسكر بروم أيلي في شوال سنة خمس وخمسين وألف ثم صار مفتي الدولة في سنة سبع وخمسين وألف وتمكنت قواعد جاهه في الفتيا واستقل بأمر الدولة حتى كان برأيه قتل السلطان إبراهيم، وقد قام بذلك الأمر أتم القيام وأفتى بقتله بناء على أنه انتهك بعض الحرمات وانجر أمره في ذلك إلى غضب بعض نساء ذوات أزواج ونقم عليه أموراً غير ذلك كلها خارجة عن جادة الشريعة فخلعه صاحب الترجمة من السلطنة وأفتى بقتله فقتل كما ذكرناه في ترجمته وعلت حرمة المترجم بعد ذلك وهابه الخلق ثم عزل عن الفتيا وأمر بالتوجه إلى الحج فسار من البحر إلى مصر وذلك في سنة تسع وخمسين ثم بعد ما حج عاد من الطريق الشامي ونزل بالمدرسة السليمانية ووجه إليه قضاء القدس فتوجه إليها وأزال منها بعض أموره منكراً ثم وجه إليه قضاء بلغراد وإفتاؤها فسافر إليها وأقام بها إلى أن توفي وكانت وفاته في حدود سنة: 1062هـ⁽⁷⁾.

(7) يُنظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمحبي: 411/2-412.

3- محمد الأمين بن صدر الدين الشرواني: نزيل قسطنطينية أجلّ أفراد الدنيا في التحقيق والتبحر من كل فن لم تر عين من وصل الي ثمة من ذكائه وتضلعه من العلوم في عصره أخذ عن الملا حسين الخلخالي وكان يعرض عليه حاشيته على شرح العقائد العضدية للملا جلال الدواني فيزيها له حتى شهد له بأنه أفضل منه ومن مؤلفاته: تعليقات على أماكن من تفسير البيضاوي، وكلامه فيها يدل على أنه جمع الفنون كلها، وشرح على جهة الوحدة التي للفرنسي في أول شرحه على ايسا غوجي صعب المسلك وهو يقرأ في الروم واعتنى به جماعة وكتبوا عليه حواشي وتحريرات منهم السيد المعروف بأزميري أمير واعظ جامع السلطان بايزيد كان قد كتب قرأته بعون الله تعالى مع حواشيه بالروم وانتفعت به، وله كتاب سماه: الفوائد الخاقانية، مشتمل على ثلاثة وخمسين علماً ألفه باسم السلطان أحمد وجعل العلوم التي فيه عدد اسمه توفي في سنة: 1036هـ⁽⁸⁾.

لا شك أن لعقيدة المسلم أهميتها وخطورتها في سلوكه وخلقته وثقافته وفكره وسائر نشاطاته العلمية

(8) يُنظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمحبي: 475/3-476.

ثانياً : مذهبه العقدي والفقهي

لا شك أن لعقيدة المسلم أهميتها وخطورتها في سلوكه وخلقته وثقافته وفكره وسائر نشاطاته العلمية، والأمر أكثر أهمية بالنسبة للأئمة والعلماء، لاتساع أثر العقيدة وامتداده إلى تلاميذهم، ومؤلفاتهم التي يتلقاها القراء، والمتعلمون وهكذا يسلكون طريقهم وينتهجون منهجهم، فإن سلموا من الفساد في العقيدة والانحراف في السلوك كانوا هداة خير ودعاة إلى السبيل القويم وإلا لحق الضرر والضلال

بالتابعين لهم والسالكين طريقهم.

أمّا مذهبه العقدي: فهي عقيدة أهل السنة والجماعة، وتتضح سلامة عقيدته من حكمه على الفرق الضالة والاتجاهات المنحرفة، حسب ما اتضح لي من خلال تحقيقي لمخطوطه هذا.

(9) يُنظر: معجم المؤلفين، لعمر كحالة: 319/3.

وأما مذهبه الفقهي: فهو على مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان⁽⁹⁾.

الثالث: مكانته العلمية وأثاره الخطية

مما لا شك فيه أنّ ما يقرر ثقافة العلماء ومكانتهم هو مؤلفاتهم وتلامذتهم الذين أخذوا عنهم العلم واشتهروا في الآفاق وحدثوا عن شيوخهم، ورغم قلة المصادر

أنّ ما يقرر ثقافة العلماء ومكانتهم هو مؤلفاتهم وتلامذتهم الذين أخذوا عنهم العلم واشتهروا في الآفاق وحدثوا عن شيوخهم

التي تحدثت عنه في هذا الجانب، إلا أنه قد ظهر جلياً أن الشيخ الخليلي احتل مكانة علمية عصره، ودليل ذلك مصنفاته التي ألفها، كما أن القارئ لها يجده باحثاً من الطراز الأول، فهو موسوعي وصاحب علم جم وثقافة واسعة، فقد كان متمكناً من اللغة مالكا لعدة النحو والصرف والبلاغة عارفاً بالفقه وآراء

الفقهاء، ملماً بالحديث النبوي الشريف، ممتلئاً بأقوال المفسرين، عالماً بأراء علماء العقيدة والفرق والمتكلمين حافظاً للشعر وأقوال السلف الصالح، وغير ذلك مما يحتاجه من يتصدى لتفسير آيات الذكر الحكيم.

وقدم الشيخ الخليلي للتراث الإسلامي والإنساني مجموعة من المؤلفات في مختلف العلوم المعروفة في زمانه غير أنّ أكثر هذه المؤلفات لم تصل إلينا وبعضها لا زالت مخطوطة تنتظر الطبع، وقد تنوعت مؤلفاته وأثاره فشملت كثير من العلوم كال تفسير واللغة والفقه والعقيدة وغير من العلوم التي برع فيها، وفيما يأتي أهم مؤلفاته وأثاره التي تيسر لي الاطلاع عليها⁽¹⁰⁾:

1. حاشية على شرح الدواني لتهديب المنطق.
2. حاشية على شرح العضدية.
3. المفاتيح في حل المصاييح.
4. حاشية على تفسير البيضاوي.
5. شرح الدائرة الهندية.
6. رسالة في المبدأ الأول وصفاته.
7. شرح الكافية لابن الحاجب.

المطلب الثالث: عصر الخليلي

إنّ الإنسان وليد بيئته التي يولد وترعرع ناشئاً في أكنافها، يصطبغ بصبغتها ويتأثر بظروفها؛ إذ أنّ للبيئة التي ينشأ فيها المرء والظروف التي تحيط به أثر عظيم في

(10) يُنظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمحبي: 122/2، والأعلام، الزركلي: 235/2، ومعجم المؤلفين، لعمر كحالة: 319/3.

بناء الشخصية الإنسانية ونبوغها الفكري في ميادين الثقافة والإبداع؛ لأنَّ ما يسطره الإنسان من تأليف في العلوم والفنون المختلفة لا يخلو من روح العصر وفكره الشائع، سواء كان ذلك تصدياً لما هو قائم وشائع، أو استجابة له وانصياعاً لتياراته.

ومن هنا كان من الانصاف وأنا أكتب عن ذلك العالم الفاضل أن أضع سطوراً من صفحات هذه الأطروحة عن بيئته التي نشأ وترعرع فيها وظروف عصره التي أحاطت به من النواحي الآتية بإيجاز غير مخل لقللة المصادر التي تحدثت عنه:

أولاً: الحالة العلمية

قامت المؤسسات التعليمية العثمانية وتطورت الحياة العلمية بفضل التقاليد المستقرة التي ورثها العثمانيون عن الحواضر القديمة منذ عهد السلاجقة، وقد سار التعليم لحقبة طويلة عند العثمانيين عن طريق المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ويمكننا القول إنَّ المدارس العثمانية في عهدها الأولى كانت استمراراً طبيعياً للنشاط التي توطدت أركانها في مدن الأناضول قبل العثمانيين، مثل: أماسيا، وقونية، وقيسريه، وقرمان، وكان الفضل في ظهور هذا النشاط للعلماء الذين وفدوا من مصر وسوريا وإيران وتركستان والتي تعد من أهم المراكز العلمية والثقافية في ذلك العصر⁽¹¹⁾.

(11) يُنظر: تاريخ الدولة العثمانية ، ليلماز أوزتونا: 485/2.

وأسهم نظام المدرسة التي تركه السلاجقة الأتراك مع ما أضافه الأتراك العثمانيون عقب كل فتح مدينة جديدة أن يكون همهم الأول هو إقامة جامع والى جواره مدرسة وكان هذا التقليد موجه لتثنية الكوادر الإدارية والعلمية اللازمة لإدارة دفة الأمور في الدولة، فضلاً عن القيام بالمهام الدينية والعلمية والتعليمية اللازمة للدولة والمجتمع⁽¹²⁾.

(12) يُنظر: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، لأكمل الدين إحسان أوغلي: 453/2.

وقد خبر السلاطين العثمانيين الأوائل قيمة العلم والعلماء فكانت لهم خطوات ملموسة للتشجيع عليه، وكانت بداية التعليم المدرسي عندهم بداية متواضعة ظهرت مع أول مدرسة في الدولة وهي مدرسة أزيق التي أقامها السلطان أرخان غازي سنة 731هـ⁽¹³⁾.

**وقد خبر السلاطين العثمانيين
الأوائل قيمة العلم والعلماء فكانت
لهم خطوات ملموسة للتشجيع
عليه**

وجرى تشجيع نظام الأوقاف ليكون هو السياسة المعتمدة التي تجري عليها الدولة فالمدرسة هي عبارة عن مؤسسة وقفية تكون عنصراً من مجمع يضم جامعاً وغيرها من المنشآت الخيرية التي تساعد على التعليم، وهي مؤسسة تدار إدارة ذاتية لها أوقاف تصرف عليها من بساتين ودور وأسواق، أمَّا المدرس فيعين بمرسوم سلطاني⁽¹⁴⁾، ولم يمض وقت طويل حتى كثرت المدارس في كافة مدن الدولة

(13) يُنظر: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، لخليل إينالجيك: 255.

(14) يُنظر: المصدر نفسه: 259.

وكانت علوم الدين والعربية من المقومات الأساسية في ثقافة الترك آنذاك، وهو الاستمرار الطبيعي للعصر العباسي فالسلجوقي فالمملوكي، ولكن لا بد لكل عصر من ميزات⁽¹⁵⁾.

(15) يُنظر: محاضرات في الأدب المملوكي والعثماني، لعمير موسى باشا: 203.

وكانت حياة العثمانيين العلمية تكاد تخلو من الإبداع فهي تتخذ طريقها في مجاري التقليد والتبعية، ذلك أن العلم بالنسبة للشباب التركي المسلم ليس معرفة جديدة، بل التمكن لأبعد حد ممكن من العلوم التي أنتجتها الأجيال السابقة، وكان أعظم القدر عندهم التفقه في الدين⁽¹⁶⁾.

(16) يُنظر: تاريخ الشعوب الإسلامية، لكارل بروكلمان: 482.

ولما اعتلى السلطان سليمان القانوني عرش السلطنة أراد أن يضفي على التعليم في دولته تغييراً جذرياً، فبنى كليته في المرتفع الثاني من المرتفعات السبعة التي تعرف بها اسطنبول، وهذه الكلية التي أطلق عليها اسم السلمانية، مثلت ذروة التاريخ الثقافي والعلمي والتعليمي عند العثمانيين، وقد شكل إنشاء تلك الكلية ما بين 963-975هـ الكشف عن قوة القانوني وعبقريته المعمار سنان (ت: 980هـ) مرحلة تطور هامة في التعليم العثماني والتجديدات التي طرأت عليه، فقد أقام حول جامعته عدداً من المدارس والكتاتيب، وكان التعليم فيها في شتى المستويات وفروع التخصصات، وأقيم داخل الكلية كتاب للصبية وأربعة مدارس عرفت بمدارس الصحن، كما أوجد مدرستان للتخصص وهما: مدرسة الحديث (دار الحديث)

(17) يُنظر: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحلال، لخليل إينالجيك: 259.

ومدرسة الطب (دار الطب) عرفت بالمدارس السلمانية⁽¹⁷⁾ إلى جانب مرافق أخرى من مكتبات ودار الإطعام ودار النقاهاة وكانت كلية القانوني تمثل النموذج المتطور بعد كلية الفاتح، وتقوم بخدماتها العلمية والدينية والإنسانية والاجتماعية والثقافية في إطار متكامل، وقد رتب القانوني أجر كل مدرس من مدارسه، فالمدارس الأربعة يتقاضى مدرسوها: ستون أقة⁽¹⁸⁾، ومدرس دار الحديث: خمسون أقة، ومدرس دار الطب: عشرون أقة، وبهذا تصدرت مدارسه مدارس الصحن التي أنشأها

(18) الأقة: عملة عثمانية فضية تساوي ربع أو ثلث البارة، سنها الغازي أورخان سنة: 1327م. يُنظر: المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، لعامر محمود: 362.

**ويعتبر عصر سليمان القانوني
منعرجاً حاسماً لنظم التعليم
في الدولة فقد نظمها بمراسيم
سلطانية بعد سنة: 926هـ.**

(19) يُنظر: الدولة العثمانية تاريخ حضارة، لأكمل الدين إحسان أوغلي: 460/2.

الفتاح وقد ارتفع أجر مدرس دار الحديث إلى مائة أقة، وبذلك أصبحت تلك المدرسة أرفع المدارس العثمانية⁽¹⁹⁾، واستطاعت المدارس السلمانية أن تحافظ على مكانتها العالية داخل التدرج المعروف في المدارس حتى العهود التالية، ويعتبر عصر سليمان القانوني منعرجاً حاسماً لنظم التعليم في الدولة

فقد نظمها بمراسيم سلطانية بعد سنة: 926هـ، وحدد أنماط المدارس للدراسات العليا وأخرى للدنيا، وقسم درجات الدراسة إلى إحدى عشرة قسمًا مجزأة على جزأين: جزء يسمى الدراسات الفكرية، وجزء يسمى الدراسات الدينية، وفي كل قسم يتوج المتعلم بشهادة تحوله إلى القسم الأعلى، وأمر أن تكون الدراسة مجانية

وضمن للتلاميذ المأكل والسكن وكان يتعهد المدارس بالهبات والأوقاف، وكانت الكليتان السليمانية والفتح نقطتي تحول كبيرتين في الحياة العلمية عند العثمانيين؛ إذ تمثلان أرفع المستويات التي بلغها الجهاز التعليمي من حيث أشكاله المعمارية والإمكانات المادية التي تتمتع وثناء برامجها التعليمية ومكتباته⁽²⁰⁾.

(20) يُنظر: المصدر نفسه: 461/2.

ولقد تأرجح طلب العلم في الدولة العثمانية بين لغات ثلاث، التركية والعربية والفارسية، وأصبح المثقف منوطاً به أن يحسن استخدامها، فاللغة التركية التي أثبتت وجودها المدون منذ القرن السابع الهجري كانت زاخرة بالمفردات العربية، كما اقتبست أخرى من الفارسية وسارت مع العربية وهي الأعلى شأنًا، حتى جاء السلطان سليم وفكر في جعل اللغة العربية لغة الدولة⁽²¹⁾ أمّا في عهد سليمان القانوني فقد رجعت فيه الدولة سيرتها الأولى، وأصبح إتقان اللغات الثلاثة ضروريًا لكل متأدب أو سياسي، وأصبح هذا المسلك طريقة مثالية للوصول إلى المناصب السلطانية، وبعد أن انتشرت اللغة التركية في كامل العالم الإسلامي بما فيه الوطن العربي، وأصبح مثقفوه يتقنوها وحتى العامة تداولوا كلمات منها ليست بالقليلة⁽²²⁾ ومهما كانت اللغة المتداولة عند العثمانيين في حركتهم التعليمية أو الرسمية نجدها قد أفرزت نشاطاً علمياً، كان له ثمار تجسد في بروز مؤلفات كثيرة جداً في ميدان العلوم الدينية والأدبية والتاريخية وأغلبية مؤلفيها كانوا نتاجاً للنشاط العلمي الذي نمت في المدارس الكثيرة المنتشرة في بلاد الترك، وقد قيل إنَّ لا جديد في هذا التراث إذ لم يخرج عن تقليديته وظل مؤلفوه يعتمدون على تدارس علوم السلف من تفسير وحديث وقراءات وفقه بالشرح أو التعليق أو الاختصار أو التصنيف على غرارها⁽²³⁾.

(21) يُنظر: من أعلام الفكر العربي في العصر العثماني الأول، لليلى الصباغ: 9.

(22) يُنظر: محاضرات في الأدب المملوكي والعثماني، لعمر موسى باشا: 204.

(23) يُنظر: كشف الظنون، لحاجي خليفة: 427/1، 635/1، 1282/2.

ولكن قبل الحكم نهائياً بالتبعية في هذا التأليف في ذلك العصر بالذات يجدر بنا أن نذكر عند مسح مؤلفات الأتراك ندرك أنه يوجد تيار علمي نشيط له مؤلفات كان محورها العلوم العقلية كالرياضيات والفلك والطب والكيمياء، وفي الحقيقة أن من يقرأ بدقة كتب التراجم في هذه الحقبة سيخرج بحصيلة خصبة في عمل رائد في شتى المجالات والعلوم⁽²⁴⁾.

عاش الخلخالي في عهد الدولة العثمانية ما بين النصف الثاني من القرن العاشر والنصف الأول من القرن الحادي عشر الهجري

ثانياً: الحالة السياسية

عاش الخلخالي في عهد الدولة العثمانية ما بين النصف الثاني من القرن العاشر والنصف الأول من القرن الحادي عشر الهجري، وكان زمنًا تحكمه الاضطرابات السياسية الداخلية والخارجية، وقد عاش الشيخ الخلخالي في ظل أربعة سلاطين للدولة العثمانية وهم:

(24) يُنظر: من أعلام الفكر العربي في العصر العثماني الأول، لليلى الصباغ: 22.

1- السلطان سليم الثاني (926-982هـ).

2- السلطان مراد الثالث (982-1003هـ).

3- السلطان محمد الثالث (1003-1012هـ).

4- السلطان أحمد الأول (1012-1026هـ).

يُعد عصر سليمان القانوني عصر الدولة العثمانية الذهبي، وما أن انقضى هذا العصر حتى أصاب الدولة الضعف والتفسخ، فقد كان سليم الثاني، خليفة سليمان، سلطاناً ضعيفاً لا يتصف بما يؤهله للقيام بحفظ فتوحات أبيه فضلاً عن إضافة شيء إليها⁽²⁵⁾، وما يميّز عهد هذا السلطان هو أنّ وظيفة الصدر الأعظم أصبحت تجعل من يتقلدها الحاكم الفعلي وقائد الجيوش، فلولا وجود الصدر الأعظم محمد باشا صقللي المخضرم في الأعمال السياسية والحربية لسقطت الدولة⁽²⁶⁾ لكن حسن سياسة هذا الرجل وعظم اسم الدولة ومهابتها في قلوب أعدائها حفظها من السقوط مرة واحدة⁽²⁷⁾، ومن أعمال محمد باشا صقللي أن أرسل جيشاً كبيراً إلى اليمن سنة 1569م بقيادة عثمان باشا يسانده سنان باشا والي مصر، لقمع ثورة الزيود وتمكن الجيش من إخماد الثورة، ودخل مدينة صنعاء بعد أن فتح جميع القلاع ومن أعمال الصدر الأعظم أيضاً فتح جزيرة قبرص وانتزاعها من أيدي البنادقة⁽²⁸⁾.

شنت الدولة العثمانية في عام 1569م أيضاً حملة على مدينة أسترخان، الواقعة على مصب نهر الفولغا في بحر قزوين، بهدف استرداد الإمارة ووضع حد لامتداد روسيا من ناحية الجنوب، خشية أن يؤدي توسعها إلى استيلائها على الطرق التجارية والأسواق الكبرى وإلى هيمنتها على تجارة البلدان الإسلامية، إلا أنّ هذه الحملة كان مصيرها الفشل، بسبب امتناع خاقان القرم، «دولت گرای»، عن التعاون مع الجيش العثماني وسعيه شخصياً؛ لأنّ يقوم بالاستيلاء على أسترخان وقازان كما تعذر ضرب الحصار على المدينة؛ لأنّ الروس بنوا قلعة قوية إلى الجنوب منها، على الطريق المؤدية إليها حالت دون تقدم الجيش العثماني⁽²⁹⁾.

وفي عهد السلطان سليم الثاني جرت موقعة ليبانت البحرية التي هزّت صورة البحرية العثمانية والجيش العثماني الذي اعتبره كثيرون لا يُقهر، وتفصيل ذلك أنّه بعد ازدياد الخطر العثماني في البحر المتوسط على أوروبا، وخاصة بعد فتح جزيرة قبرص، وبعض المواقع على البحر الأدرياتيكي، تحالف فيليب الثاني ملك إسبانيا مع البابا بيوس الخامس، وجمهورية البندقية لوقف التقدم العثماني باتجاه إيطاليا من جهة، واسترداد جميع المواقع التي فتحوها على حساب أوروبا وبخاصة في شمال أفريقيا من جهة أخرى⁽³⁰⁾، فجمعوا مائتين وثلاثين سفينة وثلاثين ألف جندي، وسلموا لواء القيادة إلى الدون يوحنا النمساوي، الذي أبحر إلى خليج

(25) يُنظر: المصور في التاريخ، لشفيق جحا: 146/6.

(26) يُنظر: تاريخ الدولة العلية العثمانية، لمحمد فريد بك: 253.

(27) يُنظر: المصدر نفسه: 253.

(28) يُنظر: تاريخ الدولة العلية، لمحمد فريد بك: 255.

(29) يُنظر: تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، لمحمد سهيل طفوش: 234-233.

(30) يُنظر: المصدر نفسه: 237.

باتراس، أحد فروع البحر الأيوني، وهناك اشتبك الأسطولان العثماني والأوروبي في معركة بحرية طاحنة هي إحدى أكبر المعارك في التاريخ الحديث، أسفرت عن انتصار الأوروبيين وانهزام العثمانيين هزيمة منكرة⁽³¹⁾، ولم تُقعد هذه الحادثة همّة الصدر الأعظم محمد باشا صقللي، بل انتهز فرصة الشتاء وعدم إمكانية استمرار الحرب لتجهيز أسطول جديد، وبذل النفس والنفيس في تجهيزه وتسليحه حتى إذا أقبل صيف سنة: 1572م كان قد تمّ بناء مائتان وخمسون سفينة، وأعلم الصدر الأعظم البنادقة باستعداده للجولة الثانية، ففضلت البندقية أن تجنح للسلام ووقعت مع الدولة العثمانية معاهدة بذلك سنة: 1573م⁽³²⁾، فتفرغ العثمانيون لمحاربة إسبانيا التي عادت لاحتلال تونس، وكذلك هزموا أمير البغدان الذي تمردّ على الدولة طلباً للاستقلال، توفي السلطان سليم الثاني سنة 1574م، الموافق سنة 982هـ⁽³³⁾، وتولّى بعده ابنه مراد الثالث، وفي عهد هذا السلطان تدخلت الدولة العثمانية في انتخاب حليفها «أتين باتوري»، أمير ترانسلفانيا، ملكاً على بولندا بعد شغور العرش، وبدا تحولت الحماية العثمانية على بولندا من حماية اسمية إلى حماية فعلية⁽³⁴⁾، أمّا أهم ما حصل في عهد السلطان مراد الثالث هو التوسع العثماني في الشرق، على حساب الدولة الصفوية، فبعد وفاة الشاه طهماسب الأول من غير أن يسمي من سيخلفه، تنازع أبناؤه على السلطة، فأرسل الصدر الأعظم محمد باشا صقللي حملة عسكرية إلى بلاد فارس لفتح ما تيسر من مدنها، فضموا إليهم من أملاكها بلاد الكرج، ثم أذربيجان الشمالية، ثم بلاد داغستان، تعرضت الدولة العثمانية بعد هذه الغزوات لخضبة سياسية عنيفة، عندما تقلص نفوذ الصدر الأعظم محمد باشا صقللي، ومن ثم قُتل في سنة 1579م، فعمّت الفوضى بعد موته بفعل ضعف حلفائه وتمردّ الانكشارية، وراح الولاة يتنافسون فيما بينهم على منصب الصدارة العظمى، وفي عام 1590م أبرم العثمانيون صلحاً مع الصفويين، اعترفوا فيه بما تمّ ضمه إلى الدولة العثمانية، إضافة إلى جنوب أذربيجان بما فيها العاصمة تبريز، وبعد إبرام الصلح استتب الأمن على حدود الدولة، إن في الشرق أو في الغرب، فثار الانكشارية في القسطنطينية وفي الولايات نظراً لهبوط قيمة أجورهم، الأمر الذي دفع الصدر الأعظم الجديد، سنان باشا، أن يشغلهم بالحروب مع النمسا في المجر، ونظراً لما وصل إليه الانكشارية من فوضى توالى عليهم الهزائم، وفقدوا بعض القلاع، وعلى الرغم من أن سنان باشا استطاع أن يستردها لاحقاً إلا أن أمراء الأفاق والبغدان وترانسلفانيا استغلوا الموقف وانتصروا على الجيوش العثمانية في بضعة معارك واستردوا منهم بعض المدن⁽³⁵⁾.

(31) يُنظر: تاريخ الدولة العلية ، لمحمد فريد بك: 257.

(32) يُنظر: تاريخ العثمانيين ، لمحمد سهيل طقوش: 239.

(33) يُنظر: تاريخ الدولة العلية ، محمد فريد بك، ص 258.

(34) يُنظر: المصدر السابق: 240.

أبرم العثمانيون صلحاً مع الصفويين، اعترفوا فيه بما تم ضمه إلى الدولة العثمانية

(35) يُنظر: تاريخ العثمانيين ، لمحمد سهيل طقوش: 241 و243.

تولّى عرش آل عثمان بعد وفاة مراد الثالث ابنه محمد، الذي خرج عن القاعدة التي استفحلت منذ أيام جده سليم الثاني، وهي تولي الصدر الأعظم قيادة الجيش، فقاد الجيوش بنفسه وخرج لقتال المجر والنمسا، وانتصر عليهم في موقعة كرزت سنة 1596م⁽³⁶⁾. وفي بداية القرن السابع عشر حصلت في الأناضول ثورة داخلية كادت أن تكون عاقبتها وخيمة على الدولة، خصوصاً وأنّ نار الحروب كانت مشتتة على حدود المجر والنمسا، وخلّصتها أنّ قائد إحدى فرق الإنكشارية التي نفيت إلى الأناضول عقاباً لها لعدم ثباتها في موقعة كرزت، ادعى أنّه رأى النبي صلى الله عليه وسلم في منامه يبشره بالنصر على العثمانيين، فأعلن العصيان وثار على الدولة وقام بعدد من الفتن إلى جانب شقيقه، ثمّ مات بعد أن أصيب بجراح في إحدى المعارك، لكن شقيقه استمر يعصي الدولة إلى أن أعطته ولاية البوسنة ليحارب الأوربيين حتى هلكت جيوشه عن آخرها في المناوشات المستمرة بينها وبين النمسا والمجر، وأقبت هذه الثورة الكبيرة ثورة أخرى في إسطنبول هي ثورة الخيالة، الذين طالبوا بتعويضهم عما لحق بهم من أضرار جرّاء الثورة السابقة فاستعانت الدولة عليهم بجنود الإنكشارية وأدخلتهم في طاعتها مجدداً⁽³⁷⁾.

(36) يُنظر: تاريخ الدولة العليّة، لمحمد فريد بك: 268.

(37) يُنظر: تاريخ الدولة العليّة، لمحمد فريد بك: 268.

**كانت الدولة العثمانية تتألف من
عدة شعوب لكن أهمها شعبان
هما: الترك والعرب**

ثالثاً: الحالة الاجتماعية والاقتصادية:

كانت الدولة العثمانية تتألف من عدة شعوب لكن أهمها شعبان هما: الترك والعرب فالترك الذين منهم السلاطين والعرب الذين يشكلون جزءاً كبيراً من الدولة العثمانية وهذا فضلاً عن عدد من الشعوب الأخرى كالهنود والأوربيين لكنها أقل أهمية لقلّة أفرادها ونفوذها وقلّة أهمية لغتها⁽³⁸⁾.

(38) يُنظر: التاريخ الاسلامي، الشيخ محمود شاكر، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1406هـ، 19-18/8.

وقد وضع السلطان محمد الفاتح أساس النظام الإداري للدولة ثمّ أكملها السلطان سليمان القانوني فيما بعد، وكانت للدولة هيئتان حاكمتان تختص كلتاها بوظائف واختصاصات مختلفة فطبقة القولار تقدم إلى أبنائها تعليماً تناول التربية العسكرية وتتناول أيضاً النواحي التثقيفية العلمية المحضّة بينما كان اهتمام الهيئة الإسلامية مقصوراً على الدراسات الإسلامية⁽³⁹⁾.

(39) يُنظر: الدولة العثمانية، لعبد العزيز محمد الشناوي: 455/1-456.

فعمل أفراد القولار في الجيش وفي الإدارة المركزية وفي حكومة الولايات وفي البلاط السلطاني، وكان أعلى منصب وصلوا إليه هو منصب الصدارة العظمى وأمّا أفراد الهيئة الدينية الإسلامية فقد شغلوا مناصب القضاء والإفتاء وتدرّس علوم الدين واللغة والمشاركة على نحو ما في إدارة الأوقاف والخيرية وإقامة الشعائر الدينية والإشراف على المساجد والمؤسسات الدينية والخيرية وكان أفراد من

الهيئة الدينية الإسلامية يصحبون شتى فرق الجيش إلى ميادين القتال ويقومون قبل المعركة بتسخين الجنود روحياً ويذكرون لهم الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة التي تدور حول أهمية الجهاد في سبيل الله ويشرحون لهم مواقف الصحابة حتى استطاعت الجيوش الإسلامية أن تدك معازل الأعداء وكان أعلى منصب يصل إليه أفراد هذه الهيئة هو منصب شيخ الإسلام، وكان التعاون والتناصر بين الطبقات والشعوب المختلفة سائداً وقويماً ولم يكن المجتمع مجتمع الفوضى أو انحطاط الآداب كما يزعم المستشرقون بل كان متمسكاً بآداب وأحكام الإسلام في معظم الشؤون والأوقات⁽⁴⁰⁾.

(40) يُنظر: المصدر نفسه:

361/1.

المبحث الثاني: الدراسة في الكتاب ومنهجي في التحقيق

المطلب الأول: اسم الكتاب ونسبته للمؤلف

إنَّ منَ الأمور الهامة في التحقيق؛ الوقوف على اسم الكتاب وتوثيقه الدقيق، ويتم هذا من خلال النظر في كتب التراجم التي تترجم للمؤلفين وكذلك فهرس الكتب والأدلة فضلاً عن عنوانات نسخ المخطوط أو كتب المؤلف، والأمر أسهل إن وجد المحقق ما يشير إليه المؤلف في نص كتابه إلى التسمية.

(41) ينظر : الأعلام، للزركلي : 235/2؛ وهدية العارفين، لإسماعيل الباباني : 291/1؛ ومعجم المؤلفين، لعمر كحالة : 319/3.

فبعد النظر فيما بين أيدينا من مصادر لم نجد عنواناً لهذا المخطوط سوى ما ذكر في بعضها من أنَّ الخلدالي صنف حاشية على البيضاوي من سورة يس إلى آخر القرآن الكريم⁽⁴¹⁾.

(42) المخطوط، النسخة الأولى، لوحة : [ب/158].

(43) شماخي : بفتح أوله وتخفيف ثانية، وخاء معجمة مكسورة، وباء مثناة مدينة عامرة وهي قصبة بلاد شروران في طرف آران تعد من أعمال باب الأبواب وصاحبها شروانشاه أخو صاحب الدررند، وهي من المدن الأذربيجانية القديمة التي توادت منذ القرن الخامس قبل الميلاد. ينظر : معجم البلدان، لياقوت الحموي : 361/3؛ و m3rfan.com

لكن بعد اطلاعنا واستقراءنا لهذا المخطوط اعتمدنا عنوان (شرح الخلدالي على تفسير البيضاوي) بناءً على ما جاء في نهاية النسخة الأولى للمخطوط حيث قال مؤلفه: «الحمد لله الذي وفقنا لهذا القدر من شرح مفصلات أنوار التنزيل وتبيين مجملاته ودفع ما اورد على مرموزاته ومشكلاته حسبما قاده إليه ما حصلته من سائر العلوم»⁽⁴²⁾.

وكذلك ما يؤيد نسبة الكتاب للمؤلف ما جاء في نهاية

النسخة الثالثة من المخطوط، حيث ذكر الناسخ ما نصه: «قال المؤلف -رحمه الله- قد تم في يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني من سنة أثني وألف في بلدة شماخي⁽⁴³⁾، الحمد لله الذي فقنا لهذا القدر من شرح مفصلات أنوار التنزيل...»⁽⁴⁴⁾.

اختلفت مناهج المؤلفين وطرق بحثهم، فلكل منهم منهج خاص به يسير عليه ويتبعه في تأليفه كتابه

المطلب الثاني: المؤلف في الكتاب

(44) المخطوط، النسخة الثالثة، لوحة : [ب/221].

اختلفت مناهج المؤلفين وطرق بحثهم، فلكل منهم منهج خاص به يسير عليه ويتبعه في تأليفه كتابه ففي هذا الكتاب لم يضع المؤلف معالم منهجه في مقدمته، لذا كان لا بد من بيان منهج المؤلف في كتابه هذا وتوضيحه فبعد استقراءنا لهذا

المخطوط بنسخه الثلاثة اتضح لي معالم منهج مؤلفه وتفصيله فيما يأتي:

1. يصدر المؤلف تفسير البيضاوي للآيات الكريمات بكلمة: «قوله» ثم يشرح بشرح القول منتقياً بعض عباراته وليس كل القول، فبدأ بسورة يس إلى آخر القرآن في المخطوط بنسخه الثلاثة.

2. بعد إيراد قول البيضاوي يقول: دفع لما يقال، بعدها يبين رأيه بقوله: ووجه الدفع، مثال ذلك: عند شرحه قول البيضاوي: (ورفع بشر لانتفاض النفي المقتضي إعمال ما بـ إلا) حيث قال المؤلف: دفع لما يقال من أن مقتضى ما المشبهة بـ ليس هو نصب بشر كما في قوله تعالى: ((مَا هَذَا بَشَرًا))⁽⁴⁵⁾، ووجه الدفع: أنَّ ما إنما يعمل بما شبهتها بـ ليس في النفي وههنا انتفى وجه الشبه لانتفاضه بـ إلا⁽⁴⁶⁾.

(45) سورة يوسف، من الآية: 31

(46) المخطوط، لوحة: [4/أ].

3. عند نقله عن العلماء أو الكتب أحياناً بنقلها بالنص وأحياناً بتصريف وقد بينت ذلك في مواضعه.

4. يورد القول تارة باسم المؤلف نحو: قال الجوهري، وأخرى باسم الكتاب مثل: وفي القاموس، وتارة يذكر القول ولا يشير إلى صاحبه ولا إلى الكتاب نحو: قيل أو قال.

5. استعمل بعض الألفاظ المختصرة مثل: المص: ويقصد المصنف، و ح: يعني حينئذ.

6. وضع عنوانات السور بأسمائها المعروفة إلا في بعض المواضع ذكرها بغير اسمائها منها: ذكره لسورة الزمر باسم: سورة التنزيل، وسورة غافر باسم: سورة المؤمن.

المطلب الثالث: المصادر التي اعتمد عليها المؤلف

تعد المصادر والمراجع من العناصر الأساسية والتي يحتاجها المؤلف لتجهيز كتابه وامداده بالمعلومات الصحيحة الدقيقة، لذا تنوعت المصادر التي اعتمد عليها الخليلي في شرحه لتفسير البيضاوي، فصرح بأسماء بعضها وأخرى لم يصرح بها، كمصادر التفسير واللغة وغيرها من العلوم، وفيما يأتي ذكر للمصادر التي نقل منها وهي على وفق الآتي:

1. معاني القرآن، للفراء (ت:207هـ).
2. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت:322هـ).
3. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت:393هـ)

4. مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت : 437هـ).
5. مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الصفهاني (ت: 502هـ).
6. الكشف، لجار الله الزمخشري (ت : 538هـ).
7. تفسير الراغب الاصفهاني (ت: 502هـ).
8. مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) للإمام فخر الدين الرازي (ت: 606هـ).
9. القاموس المحيط، للفيروزآبادي (ت : 817هـ).

المبحث الثالث: وصف النسخ الخطية ومنهجي في تحقيقها

المطلب الأول: وصف نسخ المخطوط

اعتمدت في إخراج هذا المخطوط على نسخ ثلاث، وفيما يأتي وصفهم:

1. النسخة الأولى : الأصل، لأنها الأقدم حسب تاريخ نسخها ورمزت لها بـ(أ).
 - اسم المخطوط : حاشية حسين خلخالي على البيضاوي.
 - التصنيف : تفسير .
 - اسم المؤلف : حسين بن حسن الخلخالي (ت: 1014هـ) .
 - اسم الناسخ : غير معروف.
 - سنة النسخ : ربيع الأول - سنة أربع وخمسين وألف من الهجرة.
 - اسم المكتبة : بايزيد - اسطنبول.
 - رقم المخطوط : 309 .
 - عدد الأسطر : 35 .
 - عدد الكلمات : يتراوح عددها بين (15 إلى 17) كلمة في السطر الواحد.
 - عدد اللوحات : 159 لوحة .
 - نوع الخط : التعليق .
2. النسخة الثانية : رمزت لها بـ(ب) :
 - اسم المخطوط : حاشية الفاضل الحسين الخلخالي .
 - التصنيف : تفسير .
 - اسم المؤلف : حسين بن حسن الخلخالي (ت : 1014هـ).
 - اسم الناسخ : غير معروف.
 - سنة النسخ : أربع وسبعون وألف من الهجرة .
 - اسم المكتبة : نور عثمانية اسطنبول.
 - رقم المخطوط : 486 .
 - عدد الأسطر : 17 .
 - عدد الكلمات : يتراوح عددها بين (11 إلى 14) كلمة في السطر الواحد.

- عدد اللوحات : 415 لوحة .
- نوع الخط : التعليق .
- 3. النسخة الثالثة : رمزت لهات بـ(ج) :
- اسم المخطوط : حسين خلخالي علي بيضاوي.
- التصنيف : تفسير .
- اسم المؤلف : حسين بن حسن الخلخالي (ت : 1014هـ) .
- اسم النسخ : محمد سعيد بن حاجي حسين القرشي .
- سنة النسخ : ذو القعدة - ثلاث وثمانون وألف من الهجرة .
- اسم المكتبة : مراد ملا - اسطنبول .
- رقم المخطوط : 226 .
- عدد الأسطر : 25 .
- عدد الكلمات : يتراوح عددها بين (14-16) كلمة في السطر الواحد .
- عدد اللوحات : 221 لوحة .
- نوع الخط : التعليق .

المطلب الثاني: منهجي في التحقيق

**إن لكل بحث علمي منهج واضح
يسير عليه الباحث وينتهجه في
إعداد بحثه**

إن لكل بحث علمي منهج واضح يسير عليه الباحث وينتهجه في إعداد بحثه، لذا بعد حصولي على ثلاث نسخ للمخطوط قمت بالآتي :

1. رمزت للنسخة الأولى (أ) وجعلتها أصلاً، ورمزت للثانية (ب) والثالثة (ج) وجعلتهما مرجعاً لإكمال ما نقص في النسخة الأولى الأصل.
2. نسخت النص وأوضحته بما يتطلبه الخط العربي من علامات التنقيط والرموز وتقسيمات الكلام، مراعيًا بذلك قواعد الإملاء المعاصرة.
3. قابلت نسخ المخطوط وأثبت ما وقع من اختلاف بينها، والسقط الحاصل مع الإشارة إلى ذلك في الهامش.
4. أثبت أسماء السور على ما هو مصطلح عليه في المصحف الشريف؛ لأنَّ المؤلف ذكرها في بعض المواضع بغير اسمائها المعروفة في المصحف، وميزتها بخط عريض.
5. وضعت قول البيضاوي بين القوسين: () وأبرزته بخط عريض لتمييزه عن كلام المؤلف بعد ذكره كلمة: «قوله».
6. حققت الهمزة أينما سهلها المؤلف، وأثبت نقاط (ي) التي استعملها غير

- منقطة، وقد تكون للناسخ.
7. استعملت القوسين المعقوفين : [] لما أضيفه من النسخ الأخرى مع الإشارة إلى ذلك في الهامش، وكذلك لما أضيفه من تعليقات، وأيضاً وضعت بينهما أرقام لوحات المخطوط.
8. وضعت الآيات القرآنية الواردة في النصف بين قوسين مزهرين: { }، وخرجتها بذكر اسم السورة ورقم الآية في الهامش على وفق رسم المصحف.
9. خرجت القراءات القرآنية الوارد ذكرها، وعزوتها إلى مصادرها، وإن لم أجد لها في كتب القراءات أو ثقتها من كتب التفسير التي تعنى بذكر القراءات القرآنية.
10. استعملت القوسين الهاليتين : () لحصر الأحاديث الشريفة والآثار الواردة في النص، واتبعت في تخريجها على ما يأتي :
- أ- إذا كان الحديث المذكور موجود في الصحيحين اكتفي بهما أو بأحدهما دون الحاجة إلى الحكم على الحديث.
- ب- أما إذا لم يرد في الصحيحين أخرجه من كتب السنن والمسانيد مع ذكر حكم الحديث متبعباً بذلك الكتب التي تذكر حكم الأحاديث.
11. استعملت القوسين: « » « » لحصر أقوال العلماء التي نقلها المؤلف عن أصحابها بالنص.
12. عزوت أقوال العلماء والأئمة والروايات الواردة في النص إلى مصادرها الأصلية التي اعتمدها عليها المؤلف، وإذا لم أجد لها أثبتتها من المصادر التي تنقل عنهم لتوثيق هذه الأقوال مع الإشارة إلى ذلك في الهامش.
13. ترجمت الإعلام الوارد ذكرهم ترجمة مختصرة عند ذكر العلم لأول مرة ولم أترجم للصحابة المشهورين رضي الله عنهم.
14. ترجمة البلدان والاماكن الواردة في النص.
15. أينما ورد ذكر الرسول أو النبي أثبت (صلى الله عليه وسلم) وأينما ذكر الصحاب أثبت (رضي الله عنهم) وأينما ذكر الأئمة أثبت (رحمهم الله).
16. أثبت المصطلحات المختصرة التي استعملها المؤلف، وقد تكون للناسخ دون الإشارة إليها في الهامش، وهذه المصطلحات هي:
- البط : ويقصد : الباطل .
- تع : يعني : تعالى .
- ح : يعني : حيثئذ .

القسم الثاني: النص المحقق

سورة فصلت

قوله: (إِنْ جَعَلْتَهُ مَبْتَدَأً) بِأَنْ جَعَلْتَهُ إِسْمًا لِلسُّورَةِ⁽⁴⁷⁾.

قوله: (وَإِضَافَةٌ (تَنْزِيلٌ) إِلَى (الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)⁽⁴⁸⁾ لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ مَنَاطُ الْمَصَالِحِ الدِّينِيَةِ وَالدُّنْيَوِيَّةِ) وَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ التَّنْزِيلَ إِذَا كَانَ مِنَ الرَّحْمَنِ ؛ أَيِ: الْمُنْعَمِ الْحَقِيقِيِّ الْكَثِيرِ الْإِنْعَامِ بِالنِّعَمِ الدُّنْيَوِيَّةِ كَانَ فِيهِ الْمَصَالِحُ الدُّنْيَوِيَّةُ [ب/44] وَكَذَا إِذَا كَانَ مِنَ الرَّحِيمِ ؛ أَيِ: الْمُنْعَمِ الْحَقِيقِيِّ الْكَثِيرِ الْإِنْعَامِ بِالنِّعَمِ الْآخِرِيَّةِ كَانَ فِيهِ الْمَصَالِحُ الدِّينِيَّةُ.

(47) أي: إن جعلت أ لُحَّ اسما للسورة كانت في موضع المبتدأ وأ لى خبره، وإن جعلتها تعديداً للحروف كان: أ لى خبراً لمبتدأ محذوف وأمم بدل من أ لى، أو خبر بعد خبر، أو خبر مبتدأ محذوف، وقيل: يجوز أن يكون أ لى مبتدأ، وأمم خبره. ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 379/4، والكشاف، للزمخشري: 184/4.

(48) سورة فصلت - من الآية: 2.

(49) ينظر: الكشاف، للزمخشري: 184/4.

(50) ينظر: إعراب القرآن، للزجاج: 34/4.

قوله: (وَنَصَبَ عَلَى الْمَدْحِ)؛ أَي: أُرِيدَ بِهَذَا الْكِتَابِ الْمَفْصَلِ قِرَاءَةً مِنْ صِفَةِ كَيْتٍ وَكَيْتٍ أَوْ عَلَى الْحَالِ مِنْ فَصَلَتْ بِأَنْ يَكُونَ قَيْدًا لَهُ وَحَالًا مِنْ مُتَعَلِّقَاتِهِ ؛ أَي: فَصَلَتْ آيَاتُهُ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ أَوْ فَصَلَتْ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ حَالِ كَوْنِهِ قِرَاءَةً عَرَبِيًّا⁽⁴⁹⁾، وَقِيلَ: نَصَبَ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَقِيلَ: إِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ عَلَى الْقَطْعِ⁽⁵⁰⁾.

قوله: (وَفِيهِ امْتِنَانٌ بِسَهُولَةِ قِرَاءَتِهِ وَفَهْمِهِ) حَيْثُ كَانَ بِلِسَانِهِمْ فَلَمْ يَثْقُلْ عَلَيْهِمْ قِرَاءَتُهُ وَلَمْ يَلْتَبَسْ عَلَيْهِمْ فَهْمُهُ.

قوله: (وَالأَوَّلُ أَوْلَى)؛ أَي: كَوْنُهُ صِفَةً أُخْرَى أَوْلَى مِنْ كَوْنِهِ صِلَةً لِلتَّنْزِيلِ أَوْ لِفَصَلَتْ ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ بَيْنَ صِفَاتِ الْقُرْآنِ، فَلَوْ كَانَ صِلَةً يَقَعُ التَّفَرُّقُ بَيْنَ الصِّفَاتِ وَبَيْنَ الْمَوْصُولِ وَصِلَتِهِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ صِفَةً كَانَ مُوَافِقًا لِمَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ.

(51) ينظر: الكشاف، للزمخشري: 184/4.

قوله: (سَمَاعٌ تَأْمَلُ وَطَاعَةٌ) يَعْنِي: أَنَّ أَصْلَ السَّمَاعِ لَيْسَ بِمُنْتَفٍ عَنْهُمْ إِنَّمَا الْمُنْتَفَى عَنْهُمْ التَّأْمَلُ فِي الْمَسْمُوعِ وَإِطَاعَتُهُ فَهُوَ مِنْ قَوْلِكَ: تَشَفَعْتَ إِلَى فُلَانٍ فَلَمْ يَسْمَعْ قَوْلِي وَلَقَدْ سَمِعَهُ وَلَكِنَّهُ لَمَّا لَمْ يَقْبَلْهُ وَلَمْ يَعْمَلْ بِمُقْتَضَاهُ فَكَأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهُ⁽⁵¹⁾.

(52) في (ب): «الجهتين»
(53) ينظر: المصدر السابق: 185/4.

قوله: (وَمِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ الْحِجَابَ ... الْخ) يَعْنِي: لَوْ قِيلَ: بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ الْمَعْنَى: أَنَّ الْحِجَابَ حَاصِلٌ فِي وَسْطِ الْمَعْنِيَيْنِ⁽⁵²⁾، وَأَمَّا عَلَى زِيَادَةِ مِنَ الْإِبْتِدَائِيَّةِ كَانَ الْمَعْنَى: أَنَّ الْحِجَابَ ابْتِدَاءً مِنْهُمْ وَمِنْهُ بِحَيْثُ اسْتَوْعَبَ الْمَسَافَةَ الْمَتَوَسِّطَةَ وَلَمْ يَبْقَ فَرَاغٌ⁽⁵³⁾.

قوله: (وَاعْتِقَادَهُمْ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: (إِدْرَاكٌ مَا يَدْعُوهُمْ)، وَقَوْلُهُ: (وَمَجَّ اسْمَاعَهُمْ)؛ أَي: رَمَى أَسْمَاعَهُمْ عَطْفٌ عَلَى اعْتِقَادِهِمْ، وَقَوْلُهُ: (لَهُ) صِلَةٌ لِلْمَعْطُوفِينَ الْآخَرِينَ، فَالْمَعْنَى: وَهَذِهِ الْمَذْكُورَاتُ مِنْ كَوْنِ قُلُوبِهِمْ فِي الْأَكْنَةِ وَكَوْنِ الْوَقْرِ فِي أَذَانِهِمْ وَكَوْنِ الْحِجَابِ مِنْ بَيْنِهِمْ وَبَيْنَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَمَثِيلَاتٌ لِبَعْدِ قُلُوبِهِمْ عَنِ إِدْرَاكِ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ مِنَ التَّوْحِيدِ وَالِاسْتِقَامَةِ فِي الْعَمَلِ وَعَنِ اعْتِقَادِهِمْ وَرَمَى اسْمَاعَهُمْ لَهُ امْتِنَاعٌ مَوَاصِلَتَهُمْ وَمَوَافَقَتَهُمْ لِلرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ⁽⁵⁴⁾.

(54) ينظر: حاشية محي الدين شي زاده على تفسير البيضاوي: 360/7.

قوله: (أَوْ فَاسْتَوُوا إِلَيْهِ بِالتَّوْحِيدِ وَالِإِخْلَاصِ فِي الْعَمَلِ) أَي: «غَيْرِ ذَاهِبِينَ يَمِينًا

ولا شمالاً ولا ملتفتين إلى ما يسوّل لكم الشيطان من اتخاذ الأولياء والشفعاء، وتوبوا إليه من الشرك واستغفروه»⁽⁵⁵⁾.

قوله: (أَي لا يَمْنُ بِهِ عَلَيْهِمْ) لَأَنَّهُ إِنَّمَا يَمْنُ لِلتَّفْضِيلِ، فَأَمَّا الْأَجْرُ فَحَقُّ أَدَاؤِهِ عَلَى مَا فِي الْكِشَافِ⁽⁵⁶⁾.

قوله: (فِي مِقْدَارِ يَوْمَيْنِ أَوْ نَوْبَتَيْنِ) يَعْنِي: أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ تَقْدِيرِ الْمُضَافِ أَوْ جَعَلَ الْيَوْمَ بِمَعْنَى: التَّوْبَةِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْيَوْمَ عَلَى مَا هُوَ الْمَتَعَارَفُ: هُوَ زَمَانُ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى غُرُوبِهَا⁽⁵⁷⁾ وَهَذَا إِنَّمَا يَأْتِي بَعْدَ خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ.

قوله: (وَلَعَلَّ الْمُرَادَ مِنَ (الْأَرْضِ) ⁽⁵⁸⁾ مَا فِي جِهَةِ السَّفَلِ مِنَ الْأَجْرَامِ الْبَسِيطَةِ) فَيَتَنَاوَلُ الْمَاءَ وَالْهَوَاءَ وَالنَّارَ وَمِنْ خَلْقِهَا (فِي يَوْمَيْنِ)⁽⁵⁹⁾ أَنَّهُ خَلَقَ لَهَا أَصْلًا يَعْنِي: لَيْسَ الْمُرَادُ مِنْ خَلْقِهَا فِي يَوْمَيْنِ أَنَّهُ خَلَقَ بَعْضَ تِلْكَ الْأَجْرَامِ فِي يَوْمٍ وَبَعْضُهَا فِي يَوْمٍ آخَرَ، بَلِ الْمُرَادُ أَنَّهُ خَلَقَ أَوَّلًا مَادَّةَ تِلْكَ الْأَجْرَامِ وَهَيُولَاهَا ثُمَّ خَلَقَ لَهَا صَوْرًا نَوْعِيَةً بِهَا صَارَتْ أَنْوَاعًا⁽⁶⁰⁾.

قوله: (ذَلِكَ): الَّذِي (خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ) إِشَارَةٌ إِلَى إِتِّصَالِ قَوْلِهِ تَعَالَى: أَجْرًا بَرًّا⁽⁶¹⁾ بِمَا قَبْلَهُ بِتَوْسُطِ اسْمِ الْإِشَارَةِ، وَإِنَّ الْمَذْكُورَ قَبْلَ مُسْتَحَقِّ؛ لِأَنَّ يُقَالُ لَهُ: رَبُّ الْعَالَمِينَ لِأَجْلِ مَا اتَّصَفَتْ بِالْقُدْرَةِ التَّامَةِ الْكَامِلَةِ.

قوله: (مَرْتَفَعَةٌ عَلَيْهَا لِيُظْهِرَ لِلنَّظَارِ مَا فِيهَا ... الخ) إِشَارَةٌ إِلَى فَائِدَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: (مَنْ فَوْقَهَا): بَعْدَ قَوْلِهِ: (وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ)⁽⁶²⁾.

قوله: (أَقْوَاتُ أَهْلِهَا) عَلَى أَنَّ يَكُونُ الْمُضَافُ مُقَدَّرًا إِذْ لَا قُوَّةَ لِلْأَرْضِ إِنَّمَا الْقُوَّةُ لِأَهْلِهَا أَوْ أَقْوَاتًا تَنْشَأُ مِنْهَا عَلَى أَنَّ يَكُونُ الْإِضَافَةُ لِأَدْنَى مَلَاسَةٍ⁽⁶³⁾.

قوله: (وَالتَّصْرِيحُ عَلَى الْفَذْلِكَةِ⁽⁶⁴⁾) فَإِنَّ فِيهَا الدَّلَالَاتِ عَلَى كَوْنِ [45/أ] الْأَيَّامِ أَيَّامًا كَامِلَةً مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نَقْصَانٍ، وَلَوْ قَالَ: فِي يَوْمَيْنِ، وَقَدْ يُطْلَقُ الْيَوْمَانِ عَلَى أَكْثَرِهِمَا لَكَانَ يَجُوزُ أَنْ يَرِيدَ بِالْيَوْمَيْنِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ أَكْثَرَهَا⁽⁶⁵⁾، وَالْفَذْلِكَةُ فِي الْحِسَابِ هِيَ أَنْ يَذْكَرَ أَوَّلًا أَشْيَاءَ مُفْصَلًا ثُمَّ يَجْمَعُ تِلْكَ التَّفَاصِيلَ وَيَكْتُبُ فِي مَوْخَرِ الْحِسَابِ فَذَلِكَ كَذَا وَكَذَا.

قوله: (أَي اسْتَوَتْ سِوَاءَ بِمَعْنَى اسْتَوَاءٍ) يَعْنِي: أَنَّ سِوَاءَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مِنْ غَيْرِ بَابِ فَعَلَهُ⁽⁶⁶⁾.

قوله: (وَالظَّاهِرُ أَنَّ تَمَّ لِتَفَاوُتِ مَا بَيْنَ الْخَلْقَيْنِ) يَعْنِي: أَنَّ تَمَّ هَهُنَا لِلتَّرَاخِي فِي الْمَرْتَبَةِ لَكُونَ الْأَجْرَامِ الْعُلُويَّةِ أَعْظَمَ جَرْمًا، وَأَشْرَفَ بِالنَّسْبَةِ إِلَى السَّفَلِيَّةِ.

قوله: وَلَعَلَّهُ ارَادَ بِهِ مَادَّتَهَا وَهِيَ الْهَيُولِيُّ⁽⁶⁷⁾ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْحَكَمَاءُ وَبَعْضُ الْمُتَأَلِّهِينَ مِنْ كَوْنِ الْأَجْسَامِ مُرَكَّبَةً مِنَ الْهَيُولِيِّ وَالصُّورَةِ⁽⁶⁸⁾، وَلَكِنْ مَعَ الْقَوْلِ بِحُدُوثِهَا أَوْ الْأَجْزَاءِ الْمُتَصَغَّرَةِ الَّتِي تَرَكِبَتْ مِنْهَا عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُتَكَلِّمُونَ مِنْ

(55) الكشاف ، للزمخشري: 186/4 .

(56) ينظر: الكشاف ، للزمخشري: 187/4 .

(57) ينظر: القاموس المحيط ، للفيروز آبادي: 489 .

(58) سورة فصلت - من الآية: 9 .

(59) سورة فصلت - من الآية: 9 .

(60) ينظر: حاشية محي الدين شي زاده على تفسير البيضاوي: 363/7 .

(61) سورة فصلت - من الآية: 9 .

(62) سورة فصلت - من الآية: 10 .

(63) ينظر: حاشية محي الدين شي زاده على تفسير البيضاوي: 365/7 ، وحاشية

الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي: 296/8 .

(64) الفذلكة في اللغة: فَذْلَكَ حِسَابُهُ: أَنَّهُاءُ وَفَرَعٌ مِنْهُ ، مُخْتَرَعَةٌ مِنْ قَوْلِهِ: إِذَا أُجْمِلَ حِسَابُهُ: فَذَلِكَ كَذَا وَكَذَا ، فَهُوَ خِلَاصَةٌ مَا فَضَّلَ ، أَوْ مُجْمَلُهُ ، أَمَّا اصْطِلَاحًا: فَهُوَ مَا أُخِذَ مِنْ قَوْلِ الْحِسَابِ: فَذَلِكَ كَانَ كَذَا ، فَذَلِكَ

إِشَارَةٌ إِلَى حَاصِلِ الْحِسَابِ وَنَتِيجَتِهِ ، ثُمَّ أُطْلِقَ لَفْظُ الْفَذْلِكَةِ لِكُلِّ مَا هُوَ نَتِيجَةٌ مُتَفَرِّعَةٌ عَلَى مَا سَبَقَ حِسَابًا كَانَ أَوْ غَيْرِهِ ، وَنَظِيرُ هَذَا الْأَخْذِ أَخَذَهُمْ نَحْوَ الْبِسْمَلَةِ وَالْحَمْدَلَةِ وَنَظَائِرَهُمَا مِنْ الْكَلِمَاتِ الْمُرَكَّبَةِ الْمَعْلُومَةِ ، وَهَذَا

يُسَمَّى بِالنَّحْتِ ، وَقَدْ يَكُونُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي النِّسْبِ كَعَبْقَسِي وَعَيْشِمِي إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ ، فَهُوَ مُصْطَلَحٌ فَنِي مَعْنَاهُ: إِجْمَالُ الْمَعْنَى فِي عِبَارَةٍ مُوجِزَةٍ بَعْدَ بَسْطِهَا فِي عِبَارَةٍ طَوِيلَةٍ. ينظر: القاموس المحيط ، للفيروز آبادي: 950 والكليات لأبي

القاء: 697-696 .

(65) ينظر: الكشاف ، للزمخشري: 188/4 .

(66) ينظر: حاشية محي الدين شي زاده على تفسير البيضاوي: 365/7 .

(67) الهَيُولِيُّ: هُوَ لَفْظٌ يُونَانِي بِمَعْنَى الْأَصْلِ وَالْمَادَّةِ ، وَهُوَ مَعْنِيَانِ: الْأَوَّلُ مَعْنَى كَلَامِي: وَهُوَ جَوْهَرٌ بَسِيطٌ لَا

يَتَمَّ وَجُودَهُ بِالْفِعْلِ دُونَ وَجُودِ مَا حَلَّ فِيهِ ، وَالثَّانِي مَعْنَى فِلْسَافِي: هِيَ جَوْهَرٌ فِي الْجِسْمِ قَابِلٌ لِمَا يَعْضُضُ لِذَلِكَ الْجِسْمِ مِنَ الْإِتِّصَالِ وَالْإِنْفِصَالِ مَحَلٌّ لِلصُّورَتَيْنِ: الْجِسْمِيَّةِ، وَالنَّوْعِيَّةِ. ينظر: التعريفات ، للجرجاني: 257 ،

والكليات ، لأبي القاء: 955 .

(68) ينظر: الحكمة المتعالية ، للشيرازي: 434/3 .

كون الأجسام مركبة من أجزاء لا تتجزأ⁽⁶⁹⁾.

(69) ينظر: المطالب العالية من العلم الإلهي، للرازي: 198/6، والمواقف، للإيجي: 530/1.

قوله: (على أن الخلق السابق بمعنى التقدير أو الترتيب للمرتبة) دفع لما يتوجه على الوجه الثاني من أن الأرض كانت مخلوقة قبل السماء بيومين فما وجه انتظامها مع السماء في الأمر بالإتيان في الوجود؟ ووجه الدفع أمور: الأول: أن الخلق في قوله تعالى: (خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ) بمعنى: التقدير لا بمعنى: الإيجاد فيصح حينئذ الانتظام، والثاني: أن الترتيب بين الأرض والسماء من قوله تعالى: (ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ) في المرتبة لا في الوجود الزمني والثالث: أن الترتيب في الإخبار لا الوجود؛ أي: أخبر أولاً بخلق الأرض ثم أخبر بخلق السماء⁽⁷⁰⁾.

(70) ينظر: الكشاف، للزمخشري: 189/4، وحاشيتا القونوي وابن التمجيد على البيضاوي: 131/17.

قوله: (وقد عرفت ما فيه) من كون وجود الأرض بعد وجود السماء وخلقها فلا يصح انتظام حدوث السماء ووجودها مع وجود الأرض في الأمر بالإتيان. قوله: (من المواتاة) قال الجوهري: «تقول آتيته على ذلك الأمر مواتاة، إذا وافقته وطاوعته»⁽⁷¹⁾.

(71) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: 2262/6.

قوله: (وما قيل من أنه تعالى خاطبهما وأقدرهما على الجواب إنما يتصور على الوجه الأول والأخير) ولا يتصور على الوجهين المتوسطين وذلك؛ لأن قدرتهما على الجواب إنما يكون بعد وجودهما، فالوجه الأول والآخر لما كان المطلوب بالأمر بالإتيان أمراً آخر غير الوجود، وكان الوجود مقرراً فيهما يتصور فيهما القدرة على الجواب، وأما الوجهان المتوسطان لما كان المطلوب بالإتيان فيهما نفس الوجود فلم يتصور فيهما تلك القدرة.

(72) ينظر: حاشية محي الدين شي زاده على تفسير البيضاوي: 371/7.

قوله: (وإنما قال طائعين على المعنى)؛ أي: قال طائعين بلفظ الجمع من ذوي العقول مع أنهما إثنان وليست منهم فكان ينبغي أن يقول: طائعين، بناء على لفظ السماء والأرض، أو طائعات، بناء على معناهما، فإنهما بمعنى: السموات والأرضون، وإنما قال كذلك نظراً إلى المعنى وباعتبار كونهما مخاطبين، فإنهما لما جعلوا مخاطبين ومجيبين صاروا كأنهما ذا عقول فجمعاً جمعهم⁽⁷²⁾.

(73) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: 1183/3.

قوله: (فخلقهن خلقاً إبداعياً)؛ أي: خلقاً غير مماثل لشيء، قال الجوهري: «أبدعت الشيء: اخترعته لا على مثال، والله تعالى بديع السموات والأرض»⁽⁷³⁾.

(74) ينظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس: 99/5، وحاشية محي الدين شي زاده على تفسير البيضاوي: 371/7.

قوله: (و (سَبَعَ سَمَوَاتٍ) حال) أي: فقضاهن كائنة سبع سموات أو متعددة سبع سموات⁽⁷⁴⁾.

قوله: (بأن حملها عليه اختياراً) هذا إذا كانت ذوات شعور وكانت أفعالها الصادرة عنها اختيارية [ب/45] أو طبعا إذا لم يكن كذلك.

الخاتمة

في نهاية البحث أجد من الضروري أن أجمل ما كان نتيجة للمادة التي بحثتها

تحت هذا العنوان، وأجزها بالآتي :

1. أسهم المصنف إسهاماً كبيراً في النشاط العلمي الذي ساد عصره.
2. يعد الشيخ - رحمه الله - بحق موسوعة علمية متنوعة، فهو مفسر وفقه وأصولي ومتكلم ونحوي وبلاغي وغير ذلك، ويمكن عمل دراسات علمية حول جهوده في كل علم من هذه العلوم ودراسة منهجه فيها.
3. إتضح لنا مدى ثقافة المفسر واطلاعه على العلوم الشرعية المختلفة، كما أعطت صورة واضحة لمدى ارتباط هذه

**أسهم المصنف إسهاماً كبيراً في
النشاط العلمي الذي ساد عصره**

- العلوم بعلم التفسير لاسيما علمي النحو والبلاغة.
4. تنوعت طبيعة الجهد الذي أنفقه الشيخ الخالخالي في شرحه لتفسير البيضاوي، فهو لم يقتصر على جمع الأقوال المأثورة وحشد الآراء المحتملة التي ردها السابقون في شرح هذه الآية أو تلك فحسب، بل أضاف إلى هذا الجهد جهداً آخر عقلياً، تمثل في حسن التصنيف والترتيب، وبراعة العرض والإيراد، ودقة الفهم وعمق الاستيعاب لما يورد من آراء وأقوال والإيراد، ودقة الفهم وعمق الاستيعاب لما يورد من آراء وأقوال
5. حرص على عزوها إلى أصحابها وسوقها مقرونة بأدلتها، ثم تراه بعد ذلك ينقد ويفسّر ويحلل، وينتخب من الآراء ما تسنده الحجة ويدعمه الدليل، أو يرفض الآراء جميعها منتهياً إلى رأي جديد يراه جديراً بالقبول من جهة النقل أو العقل أو من جهتها معاً.
6. مزج الشيخ الخالخالي في شرحه بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي، ففسّر القرآن بالقرآن والسنة وأقوال الصحابة والتابعين.

**تنوعت طبيعة الجهد الذي أنفقه
الشيخ الخالخالي في شرحه
لتفسير البيضاوي**

المصادر

المصادر والمراجع

1. الأعلام ، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت: 1396هـ) دار العلم للملايين ، ط15 ، 2002م.
2. تاريخ الدولة العثمانية ، ليلماز أوزتونا ، ترجمة عدنان محمد سلمان ، مؤسسة فيصل ، تركيا ، ط1، 1988م.
3. تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، خليل إينالجيك ، ترجمة: محمد الأرئوط ، دار المدار الإسلامي ، بيروت ، ط1، 2002م.
4. تاريخ الدولة العلية العثمانية ، لمحمد فريد بك المحامي ، تحقيق: الدكتور إحسان حقي ، دار النفائس ، ط 10، 1427هـ/2006م.
5. تاريخ الشعوب الإسلامية ، لكارل بروكلمان ، ترجمة: منير البعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط10، 1984م

6. تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة ، لمحمد سهيل طقوش ، دار النفائس- بيروت ، ط3 ، 1434هـ-2013م.
7. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي الحموي الأصل ، الدمشقي (ت: 1111هـ)، دار صادر - بيروت ، ب ط ت.
8. الدولة العثمانية ، عبد العزيز محمد الشناوي ، مكتبة الأنجلو المصرية، 1400هـ-1980م.
9. الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، لأكمل الدين إحسان أوغلي ، نقله إلى العربية صالح سعداوي ، إرسिका ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ط1، 2001م.
10. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت: 1067هـ) مكتبة المثنى - بغداد ، 1941م.
11. محاضرات في الأدب المملوكي والعثماني ، لعمر موسى باشا ، مطبعة الإحسان دمشق ، ب ط ، 1980م.
12. المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية ، لعامر محمود ، مجلة دراسات تاريخية - العددان 117- 118 كانون الثاني- حزيران لعام 2013م.
13. المصور في التاريخ ، لشفيق جحا ، منير البعلبكي ، بهيج عثمان ، دار العلم للملايين ، ب ط ت.
14. معجم البلدان ، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: 626هـ)، دار صادر، بيروت ، ط2 ، 1995م.
15. معجم المؤلفين عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (ت: 1408هـ) مكتبة المثنى - بيروت ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ب ط ت.
16. تفسير الكشاف (الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل) ، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (ت: 538هـ) ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط3 ، 1407هـ.
17. حاشية محي الدين شيخ زاده ، لمحمد بن مصلح الدين مصطفى القوجوي (ت: 951) ، تحقيق: محمد عبد القادر شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط1 ، 1419هـ - 1999م.
18. القاموس المحيط ، لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: 817هـ) ، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة - بإشراف:

- محمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان ، ط8 ، 1426هـ - 2005م.
19. الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة ، لصدر الدين الشيرازي (ت:1050هـ) ، دار إحياء التراث الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ب ت.
20. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت:393هـ) ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط4 ، 1407هـ - 1987م.
21. المطالب العالية من العلم الإلهي ، للإمام فخر الدين الرازي (ت:606هـ) ، تحقيق: أحمد حجازي السقا ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط1 ، 1407هـ - 1987م.
22. معجم مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت:395هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، ب ط ، 1399هـ - 1979م.
23. الكلبيات ، أيوب بن موسى الحسيني القريني الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت:1094هـ)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ب ط ت.

Contents

Hammurabi File: Strategic readings for the future of Iraq under the current political system

-The Future of Parliamentary Political Regime in Iraq After 2005	6-22
..... A. D Mr. Dr. Abdul Azim Jabr Hafez	
-Technology and Its Impact on Shaping the Future of Oil Supply and Consumption	23-50
Dr. Hassan Rashak Ghayyad	Dr. Bilal Faleh Saihoud Al Khalifa
The future of the Iraqi Economy in Light of Investment ... Baghdad as a Model	51-74
.....Ali Ahmad Obaid	Asst. Prof. Mustafa Farouk Majeed, Ph.D.
- The Impact of Climate Changes on Food Security. Wheat and Barley Production	75-92
in Iraq 2019-2021- as a Model	Dr. Jaafar Bahloul Jaber Al-Husseinawi
- The Future of Iraqi Sovereignty between the UN System and the Forces of External	93-114
Expansion Dr. Younis Moayed Younis Al-Dabbagh ...	Researcher Hala Ali Al-Tayeb
- The Military and Security System Between the Requirements of Internal Security and	115-155
the Protection of Sovereignty, Lieutenant-General Hassan Salman Khalifa Al-Baydani	
- The Internal Security Complex and Its Reflection on the Iraqi Political System:	156-175
a Strategic Reading	Dr. Ahmed Abdul-Jabbar Abdullah
Spreading and consolidating a culture of internal and societal (peace among young	176-195
people Iraq as a model	Nagham Natheer Shukur
- Digital Drugs and Their Impact on Family and Societal Cohesi ..	196-216
Employing military force as a tool to protect sovereignty and achieve influence (the	217-234
Iraqi state as a model): a future strategic vision	Hamza Rahim Al-Mafraji
- Between Balance and Strategic Adaptation - A Vision in the Patterns of Iraqi	235-251
Foreign Political Behavior	Asst. Prof. Haider Ali Hussein, Ph.D.
An Analytical Reading of the European Union's Strategic Priorities Sowards Iraq	252-273
.....	Asst. Prof. Amjad Z. Taama
Between the Electronic Army and the Regular Army...The New War in Iraq	274-291
.....	Ghady Hassan Kandil
How the University Community Overcame the Corona Pandemic and Continued	292-302
Education.....	Assist. Instructor: Kholoud Hassan Siwan Daham
Hammurabi's Researches	
-Analytical Indicators and their Role in Evaluating the Performance Efficiency of	304-332
Manufacturing Industries (Large and Medium) in Iraq for the Year 2018	Asst. Prof. Arkan Raysan Abbas, Ph.D.
- Iraqi diplomatic performance towards regional crises: the Qatari crisis as a model.	333-351
.....	Assist. Prof. Dr. Saleem Qata'a Ali
- Oil and the Rivalry in the Middle East	352-373
Asst. Prof. Dina Hatif Maki, phd.	
- Dimensions of the Arms Trade in the Middle East (Turkey and Israel as a Model)	374-400
.....	Mr. Mohamed Sami Nomas
- The Strategic Impact of the Oil Variable on the Events of Libya "Dialogue in the	401-416
Crisis of 2011".....	Dr. Malik Dhham Meti'b
- Al-Khalkhali's Explanation of the Interpretation of Surat Fussilat from Tafsir Al-	417-438
Baydawi	Asst. Prof. Ammar Hikmat Farhan Al-Hadithi, Ph.D. Mustafa
Muhammad Salih Attia Al-Hamdani	



Cohesive Periodic for Political and Strategic Affairs
Issued by: Hammurabi Center for Researches & Strategic Studies
41th Issue - 11th year - Spring 2022

HAMMURABI

Journal for Studies

Editor in Chief: **Asst.Prof. Dr. Shareef Said Hameed**

Editorial Director: **Hiba Ali Hussein**

Editorial Board

Prof. Dr. Khairi Abdul Razzaq Jassim - *Center for International and Strategic Studies - University of Baghdad*

Prof. Dr. Mohsen Saleh - *Faculty of Social Sciences - Lebanese University*

Prof. Dr. Said M. Dahdouh - *Political Sciences - Iraq*

Prof. Dr. Muthenna Ali Hussain - *Faculty of Political Science - University of Baghdad*

Prof. Dr. Saadoun Hamoud Jathir - *Faculty of Management and Economics - University of Baghdad*

Prof. Dr. Wissam Fadel Rady - *Faculty of Education - University of Baghdad*

Prof. Dr. Amhamad Maleki - *Political Sciences - Morocco*

Prof. Dr. Norhan Al-Cheikh - *Political Sciences - Egypt*

Prof. Dr. Arous Al-Zobaeir - *Sociology - Algeria*

Prof. Dr. Bushra Ahmed Jassim _ *United Arab Emirates - University of Sharjah*

Asst. Prof. Dr. Arkan Resan Abbas - *Al-Mustansiriya University- Iraq*

Asst. Prof. Dr. Saleem Qata'a Ali - *Center for International and Strategic Studies - University of Baghdad*

Arabic language checking: Prof. Dr. Faiza Abbas Hamidi Al-Rubaie

English language checking: Sa'ad Mizhar Karam Allah

ONE YEAR: FOR INDIVIDUALS: 30 IQD
FOR INSTITUTIONS: 60 IQD
FOR ABROAD: 60 \$

E-MAIL: hammurabijournal@gmail.com
The number at the House of Books and Documents In Baghdad
1709 Year 2012

ISSN 2 2 2 7 - 5 3 1 2